[illegible]

یا کبیکج

[illegible]

یا کبیکج

شرح الاشارات
للنصير الطوسي

قال عليه السلام
لا تعطوا الحكمة غير اهلها فتظلموها
ولا تمنعوها اهلها فتظلموهم كونوا كالطبيب
الرفيق يضع الدواء في مواضع الداء ۞

[illegible]

من كتب الفقير الى الله سبحانه
يحيى بن عمر
عفي عنهما

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ما سعد بتملكه العبد الضعيف المحتاج الى ربه ...
محمود بن علي بن محمد الحسني الحكيم الرازي اخرجه الله من
ظلمات الطبيعة وادخله في انوار الحقول
المطيعة وسعة بهذا الكتاب ...
بحمد الله ... في شهر ... سنة ...
...

[illegible]

اسم اعظم

877

منقول من خط المولى قطب الملة والدين
الشيرازي على مجموعة بخطه الشريف
فيها شرح الاشارات

ارسطو الحركة كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة
افلاطن الحركة خروج عن المساواة ... مساواة
الاجزاء في الاثبات فيثاغورس الحركة هي الغيرية
وهو قريب من قول افلاطن افلاطن ... حيز
فانه ... مستقل ... انه ... نسبة غائبة
متوالية الى الحوادث ٥

الحكمة النظرية ثلاثة اقسام
طبيعي ورياضي والهي لان
المعلومات اما ان يحتاج الى المادة
في الوجود الذهني والخارجي والاول
علم ... وهو المسمى الطبيعي وهو ادنى العلوم
واما ان يستغني عنها في الوجودين معا والعلم
عنه هو المسمى الالهي وهو اعلاها واما
ان يحتاج اليها في الوجود الخارجي دون الذهني
... الذهني ... كالاعاصير ...
والعلم عنه هو المسمى الرياضي وهو اوسط العلوم
واما ... هذا ... احتياجها الى المادة
في الذهني دون الخارجي ... الحكم الذهني مطابق للامر الخارجي

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله الذي وفقنا للافتتاح بتحميده وهدانا الى تقديس الكلام بتمجيده والصلاة

الافتتاد بكلمة توحيده وبعثنا على طلب الحق وتمهيده والصلاة على المصطفين من عبيده

خصوصا على محمد واله المخصوصين بتاييده وبعد فكان اكمل المعارف واجلها

شانا واصدق العلوم وادقها بيانا هي المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية كيف لا

اشرف ما ينتسب الى الحقيقة والنفس من جملتها اولاها بان توقف النفس طول العمر على

رقبتها ويوقف بها اعيان الموجودات المرتبة المنتسبة من مبدعها ومبدئها والعلم باسباب

الكائنات المتسلسلة المنتهية الى غاياتها ومنتهاها وذلك هو الفن الموسوم بالحكمة النظرية

التي يستعد باقتباسها النفوس البشرية وكان المتقدمون من الفائزين بها يعضلوا

على من بعدهم بالتاسيس والتمهيد كذلك المتاخرون الحائضون منها خصوصا

فيها بالتلخيص والتجريد وكان الشيخ الرئيس ابا علي الحسين بن عبد الله بن سينا

شكر الله سعيه كان من المتاخرين ممن اوتي النظر الثاقب والحدس الصائب موفقا

في تهذيب الكلام وتقريب المرام معتنيا بتمهيد القواعد وتقييد ما او ابد مجتهدا في

تقرير الفوائد وتحرير الفرائد ومن ذلك كتاب الاشارات والتنبيهات من

تصانيفه فانه كان مشتملا على اشارات الى مطالب هي الامهات ومشتمل على

تنبيهات على مباحث هي المهمات ملوى على اعيان كلها كالفصوص مجتبى على كلمات يجري

اكثرها مجرى النصوص محتمل لما فيها من عبارات موجزة وتلويحات رائقة للكلمات

شائقة تتشوق الهمم العالية على اكتنازه بمعانيه واستقصاء امال الواقفة

دون الاطلاع على مبانيه وقد شرحه ممن شرحه الفاضل العلامة فخر الدين ملك

المناظرين محمد بن عمر الحسين الخطيب الرازي جزاه الله خير الجزاء في تفسير ما خفي

منه باوضح تفسير ولحيته في تعبيره ما التبس منه باحسن تعبير وسلك في شرحه ما قصد

نحو طريق الانتقاد وبلغ في التفتيش عما اودع فيه اقصى مدارج الاستقصاء الا انه

بالغ في الرد على صاحبه اثناء المقال وجاوز في نقض قواعده حد الاعتدال حتى سماه بعض

المشايخ لم يزد شرحه الا جرحا ولذلك قصد بعض الطرادي شرحه جرحا من شرط الشارحين

ان يبذلوا النصرة لما قد التزموا شرحه بقدر الاستطاعة وان يذبوا عما قد تكلفوا ايضاحه

ما يذب به صاحب تلك الصناعة لكونوا شارحين غير ناقضين ومعتبرين غير معترضين

اللهم الا اذا اعتبر واقل شي لا يمكن حمله على وجه صحيح فحينئذ ينبغي ان ينبهوا عليه بتعريض

او بتصريح متمسكين بذيل العدل والانصاف متجنبين عن البغي والاعتساف فان

الى الله الرجعى وهو يحكم بالحق ولقد سالني بعض اهله لي لا ان من لا اجيبه خلافه

وهو المجلس الناصح رشيد الدولة وشهاب الملة والدين لو تكلمت بما اطنب سينا الا كا بر

والفضلا بلغه الله ما يتمناه في احسن منقلبه ومثواه ان اقف ركائب عندي من قبله

البضاعة وازدنا بعض عليه بان قد يقول الباع في الصناعة من معاني الكتاب للذكي ومقاصده

وما يستقصي ايضاحه بما هو مبني على مبانيه وقواعده والعلمية من المحققين المعاصرين

والاتي بمن اواستفدته من الشرح المذكور وغيره من الكتب المشهورة او استنبطته

بنظر القاصر وفكري الفاتر واشير الى الجواب عن بعض ما اعترض به الفاضل

الشارح فيما التبس من مسائل الكتاب بقادح واتلقي ما يتوجه منه عليها بالاعتراف

مراعيا في ذلك شريطة الانصاف واغض عن الجرح بطائل ولا يرجع الى حاصل غير

ملتزم في جمع ذلك حكاية الفاظهما او وفاء بل مقتصرا على ذكر المقاصد التي يقصدها

مخافة الاطناب المؤدي الى الاسهاب وسميته ان شاء الله ان اوسمه بالمحاكمات بين شرحي

الاشارات بعد ان اتممه وارجوا ان يعفو عني خطاياي ويتجاوز بي من عثر على هفواتي

فاني للخطا بالمعترف والعفو والعذر لمغترف ومن الله التوفيق والبه انتهاء

الطريق صدر الكتاب قوله الشيخ نحمد الله بحسن الله

على حسن توفيقه وامثاله هداية طريقه والهام التحقيق فيه قال الفاضل الشارح

ان هذه المعاني يمكن ان يحمل على كل واحد من مراتب النفس الانسانية بحسب قوتيها

النظرية والعملية من حدي النقصان والكمال اما النظرية فلان حصول التنزع من العقل

الهيولاني الذي من شانه الاستعداد المحض باستعمال الحواس الى العقل بالملكة الذي من شانه

ادراك المعقولات الاولى اعني البديهيات لا يكون الا بحسن توفيقه تعالى وحصول الانتقال

العقل بالملكة الى العقل بالفعل الذي من شانه ادراك المعقولات الثانية اعني المكتسبة

لا يتاتي الا بهدايته تعالى الى سواء الطريق دون ضلالها وحصول العقل المستفاد

اعني العقود اليقينية التي هي غاية السلوك لا يمكن الا بالهام الحق بتحقيقه فان جميع

ما يفيد ما من المقدمات مرجعها الانفعال في النفس الا اعدادا لها لقبول ذلك الفيض

من مفيضه واما العملية فلان تهذيب الظاهر باستعمال الشرائع الحقة والنواميس

الالهية انما يكون بحسن توفيقه وتزكية الباطن عن الملكات الردية بهدايته وتحليته

النفس بالصور القدسية يكون بالهامه وقوله الطالب السالك يرى

في بدو سلوكه ان مطالبه انما تحصل بسعيه وكده وبتوفيق الله اياه فرحا بذلك وهو

حصل من الاسباب متوافقة في التسبيب ثم انه اذا امعن في السلوك علم انه لا يقدر على الا

بهدايته تعالى الى الطريق السوي واذا قارب المنتهى ظهر له انه ليس فيما حاول من الكمال الا

الا بالهام بعض حليته من الفاعل من اول حاله لم قطاعا انه يرى في كل حال من الاحوال

الثلثة ان الله تعالى من ذلك تاثير او لنفسه تاثير الا ان ما ينسبه الى نفسه من التاثير

في الحالة الاولى اكثر مما ينسب الى الله وفي الحالة الثانية قريب منه وفي الحالة الثالثة اقل منه

وانما تختلف اراؤه بحسب استطالة قلبه الا قليلا فالشيخ عبر بالتوفيق والهداية والالهام

عن غاية ما يتمناه الطالب من الله في الاحوال الثلثة فما تراه سينا الاتجاه صراحه ثم تنبه

التعلم ما انتج به على انه سيغر له اذا افضل من نفرة الطالبين ان يحمد الله تعالى على ما تيسر له من
التوفيق للخوض في الطلب والسلوك في مسالكه ما يعجز عنه اسلافه من الاعلام ليتم له بمهما
الوصول الى المنتهى فانه اعطاه الله قوله ثم ان يصلي على المصطفين من عباده لا سيما الله
وخصوصا على محمد وآله انما الحريص على تحقيق الحق اني مهد اليك هذه الاشارات والتنبيهات
اصول وجمل من الحكمة ان اخذت الفطانة بيدك سهل عليك تفريعها وتفصيلها ٥ ٥
التفريع لاصلها كالجزئيات لكلياتها مثاله زيد وعمرو للانسان والتفصيل لجملته كالاجزاء
لكلها مثاله الرجل والمنبر للشيء والتفريع عن جعله من الاصل بالعقل علاوة التفصيل
المتحد بالعقل وان لم يكن مذكورا بها العقل ولعذر لمع التفريع الى العقل
الى تصرف تأييد من الاصل والمسمى بالتفريع ماذكر سهل عليك تفريعها والم العقل
ظهر او بان لك ميز عنها **قوله** ونبتدئ من علم المنطق ثم ننتقل عنه الى العلم الطبيعي
الاشياء بالمنطق ولقب لكونه آله في تعلم سائر العلوم واما الطبيعية
من المبدأ الاول ... اعني الجسم الطبيعي المسكونه بالذات والعلم المنسوب اليه
هو العلم المسمى بالطبيعيات لا العلم بالطبيعة نفسها فانه احد مسائل العلم المنسوب الى
ما قبلها ومبادئ الطبيعة من المجردات انما يكون ... بالذات والعلية
الشرف وتكون بعدها بالنسبة الينا بعدية بالوضع فانا ندرك المحسوسات ... اشد
والاتم المعقول لا تعقلنا ما ... ولذلك عند المعلم الاول الطبيعيات قبل العلم بما ...
اما العلم بما بعد الطبيعة ... يسمى علم ما قبل الطبيعة الاول باعتبار
... بعدها ... الفلسفة الاولى ... باعتبار ... علم الطبيعة
من العلوم وذلك لكونه ... المتضمن فيها ... العلم بالمبادئ ...
من العلم ... المبادئ وانما ... الشيخ بقوله ثم ما قبله هذا التقسيم ... الذي ... الى
... غايتها الى العلم الالهي الطبيعة الفلسفة الاولى ... علم ما قبل علم الطبيعة يسمى
علم ما قبل الطبيعة ... الشيخ ... باعتبار الاول ... وماذكره
التابع ... الطبيعة العلم بحسب ... الشيخ لما ... الاول
... على المشتغلات ... بهذا ... والاحرى ان ... سماه
ما قبل الطبيعة كلام ... الاول ... الاول وصنعته في هذا الكتاب بما
اسمها ... من الكلام ... وترتيب المسائل ... ذلك
العلمين ... حسبنا ... اليهم باعتبارها **النهج الاول** في غرض المنطق
فقوله في غرض المنطق ... ان يفصل غرض المنطق الان النهج
قوله المراد من المنطق ان يكون عند الانسان ٥ ٥ جمع منه ... الاول
... المنطق ... العرض ... الاول
انعكاس ... العقد ... البيانية ... المنطق انه قانونية ... العرض ... كونهما

عند الانسان **قوله** آلة قانونية تعصمه مراعاتها عن ان يضل في فكره ٥ ٥
هذا رسم للمنطق وقد يختلف رسوم الشيء باختلاف الاعتبارات فمنها ما يكون بحسب ذاته
فقط ومنها ما يكون بحسب ذاته مقيسا الى غيره لعلة او فاعله او غاية او شيء آخر مثاله رسم
الكوز بانه وعاء صغير من خزف ... ومعلوم رسم بحسب ذاته وبانه ما يشرب به الماء
رهو رسم بالقياس الى غاية وكذا ... اعتبارات والمنطق علم في نفسه واله بالقياس
الى غيره من العلوم فلذلك ... الشيخ عنه من حيث ... العلم الى غاية بحسب كل واحد من
الاعتبارات رسم لكن ... القصد ... الذي هو باعتبار قياسه الى غيره فرسمه
ههنا بذكر الاعتبار ... هو علم ام لا ... من المحصلين لانه ما
صناعة متعلقة بالنظر المعقولات ... على وجه ... تحصيل ... مطلوب ...
عند الباطل ... على ذلك ... المعقولات ... المعقولات الاولى
التي هي ... الموجودات ... المعقولة ... بهو علم ... خاص والا ... علما
... العلم بالمعقولات ... باعيان الموجودات ... اذ هي
انما علم ... للاول ... القول بانه اله للعلوم ... عن ... النفس
... ليس ... بل ... العلوم ... يكون اله ... الكل
... الهندسة ... الاشكال الذي ... لو كان كل علم
محتاجا الى المنطق لكان المنطق محتاجا الى نفسه ... وكل ... بعض
بعض العلوم ... الاحتياج الى المنطق ... المنطق ... على اصطلاحات ... بينة
... عليها ... وبطريان ... اشكالها ... هذه مسائل
... عليها ... عن محتاج الى المنطق فان ... على سبيل ... القوانين
منطقية ... ذلك ... الاحتياج ... الاول ... احتياج ... قوله الله
قانونية ... الفاعل ... قانون ... كلي ...
... كلية ... المطابقة ... القانون ... عام
للمنطق ... موضع ... القياس ... المنطق ... القياس الى ...
... لان المنطق ... المنطق ... ان ...
... الى المطلوب ... سبب ...
لا سبب له ... السبب **قوله** ولا اعني بالفكر ههنا ... يسمى
هذا العلم ... الفكر قد يطلق على حركة النفس بالقوة التي ... في البطن الاوسط
من الدماغ ... الذوق ... حركة ... المعقولات ... الكاتب
... المحسوسات ... يطلق على معنى ... الاول ...
... المطالب ... المعاني ...
المطالب ... ان ... المطالب وقد يطلق ... بالتدبر

يحصل من الثاني وهو الحركة الاولى وحدها من غير ان يحصل التوجه الى المطالب جزء [illegible]
وان كان الغرض منها هو التوجه الى المطالب ثم الاول هو الفكر الذي يعد من خواص نوع
الانسان والثاني الفكر المحتاج اليه في تحصيل العلم المنطقي والثالث هو الفكر الذي
يستعمل بازاء الحدس كما اشار الى ذكره في النمط الثالث فخصص الشيخ لفظ الفكر هنا بالمعنى
الثاني من المعاني المذكورة **قوله** ما يكون عند اجماع الانسان يعني الحركة الاولى المبتداة
منها من المطالب الى المبادي والثانية المستقل منها من المبادي الى المطالب جميعا [illegible]
الازعاج وهو بتميم الغرض **قوله** ان ينتقل عن امور حاضرة في ذهنه يعني الحركة الثانية
التي هي التوجه من المبادي الى المطالب وهذه الحركة قد تنفك عن الاولى [illegible] الاولى فانما يسبق
لانها تكون حركة كونها عن مقصود وقد نص على ذلك المعلم الاول في باب اكتساب المقدمات
من كتاب القياس [illegible] الفاضل
الشارح [illegible] في تفسير معنى الفكر [illegible] عند
الاشياء المذكورة [illegible] الانسان [illegible]
الحركة [illegible] المنطقي [illegible] الثانية [illegible]
[illegible] حاصل [illegible]
[illegible] لان الظنون [illegible]
[illegible] الى المطالب [illegible]
[illegible] **قوله** متصورة او مصدق بها
[illegible] المقصود [illegible]
الذهن **قوله** تصديقا علميا او ظنيا او وضعيا او تسليما [illegible]
[illegible] بالتصديق [illegible]
[illegible] البسيط [illegible]
المتوجح [illegible] هو المظنون الصرف [illegible]
[illegible] مطابقا او لا يكون [illegible]
اما ان يحكم [illegible] اليقين [illegible] الجزم
والمطابق [illegible] المطابق [illegible]
الجهل المركب وقد يطلق الظن [illegible] المظنون الصرف [illegible]
[illegible] المطابقة [illegible] مطابقته [illegible]
اليقين والظن [illegible] ان [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الجمهور [illegible]
[illegible] العلوم [illegible]
عليه [illegible] القياس [illegible] ليثبت به مطلوبه

وجميع ما يفيده القياس الخلفي وان كان [illegible] كما قضى [illegible] مطلوبه ومنه ما يلزم
الجدلي المجيب [illegible] كما يقول به العامل باللسان دون ان يعتقده كقول من يقول
لا وجود للكلي [illegible] اعتبارات مختلفة [illegible]
حكم واحد تسليميا باعتبار ووضعيا باعتبار [illegible] الى السائل
[illegible] التسليم [illegible] المسلمات او الوضع [illegible]
التسليم [illegible] الاقيسة الخلفية [illegible] الوضع باعتبار اعم [illegible]
[illegible] هذا الاعتبار يكون اعم من التسليم
[illegible] ما ذهب اليه الفاضل الشارح [illegible] الوضع [illegible]
والتسليم [illegible] عند ارباب الصناعات [illegible]
التصديقات بالاعتبار المذكور هي علمي وظني ووضعي وتسليمي [illegible] البرهان
[illegible] الجدل والخطابة والسفسطة من الاقسام الثانية واما الشعر فلا [illegible]
[illegible] التصديق الا بالمجاز [illegible] الشيخ [illegible]
العناد [illegible] علميا او ظنيا او وضعيا [illegible] العلم والظن [illegible]
والتسليم بالاعتبار [illegible] العناد [illegible]
المواد [illegible] الفاضل الشارح [illegible] على الوضع والتسليم [illegible]
[illegible] الظن [illegible] الاقسام [illegible]
مبادي الصناعات [illegible] على الطرح الصرف [illegible] التصديق
[illegible] التصور لان اقسام التصديق [illegible] طبيعي [illegible]
الى شيء ولذلك [illegible] الاقيسة المؤلفة [illegible] الصناعات المذكورة [illegible]
للتصور فانه لا ينقسم الى اقسام كذلك بل ينقسم [illegible] الى الذاتي والعرضي او الجنس والفصل
[illegible] العرضي [illegible]
بخلاف [illegible] الخطابية [illegible] الفاضل الشارح [illegible]
التصور [illegible] التصديق [illegible] التصور [illegible]
لكان التصور [illegible] بالرسوم [illegible] الامثلة [illegible] هذا
رايه الذي [illegible] التصورات [illegible] **قوله** الى امور حاصلة
حاصلة فيه [illegible] يعني ان المطلوب لا يكون معلوما وقت الطلب [illegible]
[illegible] الفكر [illegible] المطالب الى المبادي [illegible]
[illegible] المطالب [illegible] معلومة [illegible]
بان المطلوب يكون حاصلا [illegible] الجهل [illegible]
لم [illegible] الحركة [illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] الكمال [illegible] المطلوب [illegible]

معلوم بادنى ناقص مطلوب لتشكل المطلوب تقديقه معلوم الحدود ومطلوب الحكم عليها قوله وهذا الانتقال لا يكاد يتيسر فما يصرف لله وهمكة ه

يريد الانتقال الحركة من المبادى الى المطالب وذكر ان المبادى لكل مطلوب انما تكون دون ناحيته لا تحصل من الاشياء الكثيرة شيء الواحد الابعد حين ودونها علل واختلاف لذلك الشيء لان المعلول الواحد لعلل واحدة والمبادى يتوصل لها اشياء الكثيرة شيئا يمكن ان يطلع عليه الواحد بعينه فما المبادى تتادى الى المطالب بالمالى والمطالب المراد به وهذا الموضع الا يكاد من ان يكون لبعض لقراءة عند البعض يصح ما وكل حدا لانه يتنب وتمكن العقل تطلع سهوا من جمع اوجاله سيما تبال لها واحد وهو الهيئة ثم يتناحح بالذات عن الترتيب كما هو مساوع على التاليف فاذا الابد لهذا الانتقال من ترتيب وهيئة للمبادى التي يستعمل منها الى المطالب وكذلك يد ان يكون للمبادى بالنسبة الى المطالب انفا ترتيب وهيئة ايضا على القياس للناكر قوله وذلك

الترتيب والهيئة قد يقع على وجه صواب وقد يقع لا على وجه صواب ه صواب الترتيب في القول الشارح مثلا ان يوضع الجنس اولا ثم يقيد بالفصل والصواب هنا ان يجعل للاجزاء صورة وحدانية يطابق بها صورة المطلوب وصواب الترتيب في مقدمات القياس ان يكون الحدود في الوضع ولتحل على ما ينبغي وصواب الهيئة ان يكون الربط منها في الكيف والكم والجهة على ما ينبغي وصواب الترتيب في القياس ان يكون اوضاع الحدود ما ينبغي على ما ينبغي وصواب الهيئة ان يكون على ضرب منتج والصادق الباين ان يكون بخلاف ذلك وقد نسبه الاصابة وعدمها الى الصورة وحدها دون المواد لان المواد الاول للمطالب من التصورات والتصديقات السابقة لا تنسب الى الصواب والخطاء ما لم يعارض حكما ولستعمال المواد التي لا تناسب المطلوب لا يتعلق الا عن سوء ترتيب او هيئة السلم اما القياس بعض الاجزاء الى البعض واما انتسابها الى المطلوب فاما المواد المقرونة للاقيسة التي هي المقدمات فقد يقع الفساد فيها نفسها دون الهيئة والترتيب اللاحقين بها ولكن لما تقدم من الترتيب والهيئة بالنسبة الى الافراد الاول قوله وكثيرا ما يكون الوجه الذي ليس بصواب مشبها بالصواب او متوهما انه شبيه به ه اما باعتبار الصور وصدرها فالصواب هو القياس والشبيه به هو الاستقراء لانه انتقال من جزئيات الى كلي كما ان القياس انتقال من كلي الى جزئياته والمتوهم انه شبيه به هو التمثيل فان ابراد الجزئي الواحد في التمثيل لاثبات الحكم المشترك يوهم مشاركة سائر الجزئيات له في ذلك حتى يظن انه استقراء واما باعتبار المواد وحدها اعني القريبة فان المواد الاولى لا توصف بالصواب وغير الصواب كما مر فالصواب منها هو القضايا الواجب قبولها والشبيه به هو بعض المسلمات والمقبولات والمظنونات ومن جملتها المشبهات بالاوليات والمتوهم انه شبيه به المشبهات بالمسلمات واما باعتبارهما معا فالصواب هو البرهان والشبيه به الجدل والخطابة من وجه والسفسطة من وجه والمتوهم انه شبيه به

المشاغبة فانها تشبه الجدل كما ان السفسطة تشبه البرهان وافاضل الشارح عد الجدل والخطابة من الصواب وجعل الشبيه به المغالطة والمتوهم انه شبيه به المشاغبة وربما يحمل ذلك ان يكون الجدل من جملة الشبيه لان للمشاغبة نوع جهة منها جدل قوله فالمنطق علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات من امور حاصلة في ذهن الانسان الى امور مستحصلة هذا الحد رسم للمنطق بحسب غايته الا العناصر الى غيره فالعلم جنسه والباقي فصل النحو وكما الحد هذا الرسم الى هذا الموضع لان هذه الحدود اعني الاشتمال على بيان الانتقالات الجيد والردي لم يكن بينه فلما استوفى بيانها وقوله يتعلم فيه يخرج بعض الشيء يعلم منه ضروب الانتقالات والاول يعني علم الضروب عن الضروب الكلية التي هي كالقوانين وبيانها المسائل المنطقية والثاني يعني حملها على جزئياتها المتعلقة بالمواد وعلى ما هو مستعمل في ساير العلوم فانما هو علم يتعلم منه ضروب الانتقالات ولم يقل علم ضروب الانتقالات لان المقصود من المنطق بالقصد الاول ليس هو ان يعلم ضروب الانتقالات بل المقصود هو الاصابة في الفكر ثم العلم بالضروب انما صار مقصودا بالقصد الثاني لان الاصابة موقوفة على ذلك والفاضل الشارح اراد انه انما قال المنطق علم يتعلم منه ضروب الانتقالات والطب علم يعرف منه احوال بدن الانسان لان لكل منها ما يستعمل المنطق منها كالنحات في بعضها من العلوم ولكن ثانيا الى يستعمل الطب منها ابدان جزئية لنوع الانسان وقد يختص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات قوله والصواب منها الامور ه يكتسب العلم بها امر معقول لان اولى وبا يحال معقولات بانها وهي كونها اولية وعرضية ومحمولة وموضوعة ومتناسبة وغير متناسبة وما يجري مجراها والعلم بذلك مقصود بقصد ثالث لان ضروب الانتقالات تعرف بذلك قوله ويعد اصناف ما هو بنية الانتقال منه وهيئته جارية على الاستقامة واصناف ما ليس كذلك ه فالاول هو الضروب المنتجة من القياسات البرهانية ولوى وقد الثامنة والثاني ما كان اعتقادها اشتبهات على فساد صورتها وما يلي من الاقيسة والتعريفات المستعملة في ساير الصناعات وغيرها لا يستعمل اهل الاطلاع بسياسة والعمل ان الفاضل الشارح عد الجدل والخطابة من المستقيم والمتنافر من غير صنف العجز عن الخطابة والتمثيل وغيرهما ان يدل على الاستقراء على ما بين بينهما

اشارة وكل علم يحصل بكسب وتكثر ثابتة معاونا بترتيبهما الوضعي ما يكمل به ما في ذلك العلم ه كل علم اي كل تحصيل اثبات علمي لو تاليف بعلم من المعلومات المنتسبة كما ان الترتيب ما يحصل من التاليف لان من حصل بالغيرة اشيائها وضع ما عقلا او حسا من غير ترتيب فان ذلك لا يمكن بل ربما لا يعتبر عنه الترتيب بل يجوز ان يترتب للمعين فيستلزم التاليف المعين والتاليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين بل يستلزم ترتيبا ما يتم ما وذلك الجزء لا محال بالتاليف من اسباب يمكن ان يقع على هذا الترتيب ويمكن ان يقع على ترتيب ما ادى الغرض ما يمكن والمراد ان كل مطلوب يتعلق بترتيب ما يكمل التاليف فانه يكون الى التعرض

المفردات التي هي مبادي التصديقات في المبادي النفي لان احتضافه الرتبة المتعين بالمبادي الى المطلوب
دون ما علاه فما يمكن وقوعه هنا الا ما يكون من قبيل تلك المبادي وانما قال او لتبيين المراد الامر مرتبة
يكل بالنظر فانه يفهم منه ان كل ما يلصق به مما هو يكتسب من تصور بالمعاني يكمل ما لاصق من المبادي النفي
المتعين له المراد ان كل فكر متعلق بمرتبتها بل يمر بالبيان التي تعلق بانه كذا وكذا وانما قال كذلك ليعلم
ان نظر الاحتياج الى العرف المؤدي لشيء ليست من المرتبة بل اعم منه وماعدا المبادي النفي قوله
لا من كل وجه بل من الوجه الذي يصح ان يقع فيه اي من حيث هو معقول لان اول ومطالع
الاعيان الموجودات بل من حيث هي معقولات بانه ولا كذا لكن مطلقا فان البحث عن المعقولات
الثانية من حيث هي معقول لان ماله يتعلق بالفلسفة الاولى بل من حيث يستقل منها الى غيرها
قوله ولذلك كما كوح المنطقي الى ان يراعي اصناف الامر لتصوال المعاني المؤلفة ثم سيقال
منها الى البرهان لتصوال الثالث النافع قسمان اول وثان والاول يتنوع الى انواع
المشابهة في العين ما او لصناعة معرفة لئن يذكر الفوائد الصورية من ايساغوجي الى المادية
وما طبعه ماس والثاني يتبع في الحج فلصناعة وصفات بما هي مخزنات بالقياس التي التعليقات
بالمتناقضة اثر ما سلبيات ويذكر الفوائد الصورية من باري ارمينياس ويشتمل عليها النهج
الثالث من الرابع ولم يتعرض في هذا الكتاب لما في المادية لان ما بين الصناعات الخمس
ويشتمل عليها النهج السادس **اشارة** ولان بين اللفظ والمعنى علاقة ما فان الشيء صور
في الاعيان وصور في الاذهان وصور في العبارة وصورة في الكتابة والكتابة تدل على
العبارة وهي على المعنى الذهني والذي صيغتين يختلفان باختلاف الاوضاع والذي
على ما يعرض لا طبيعته لا يختلف اصلا بين اللفظ والمعنى علاقة غير طبيعية ولذلك فان
علاقة ما لان العلاقة بحقيقتها هي التي بين المعنى والعين **قوله** تقالت الافعال
الالفاظ في انتقال الفكر في المعنى الا بواسطة الذهنية ما يكون بالفاظ ذهنية ولذلك يسمح
العلاقة المذكورة في الاذهان ولهذا السبب ربما اخرت الافكار الى الالفاظ الى ...
لئلا في المعاني ... الالفاظ التي تعرض بحسب الالفاظ ...
ما يشترك ... المعاني ... قوله
ملكة ... المنطقي ... اللفظ المطلق من حيث ... يبلغ
اي ... المعاني انما يكون بالفكر ... الالفاظ ...
ذلك ... يبلغ ... افراده ... وتشكيكها ...
... الدخول ... على الربط ... للسلب وعكسه ... للعدول ...
على الجملة ... عليها ... الالفاظ اللفظية
قوله الا انه يقال ... ما يكشف اللغات التي يستعملها المنطقي ... حال المعنى
فانه يلزمه ان ينتبه ... الالف واللام ... التعريف ... على ...
تعموم الطبيعة ... على ... القضية ... صيغة السلب ... المعنى

المتعارف الذي هو بيانه **اشارة** ولان المجهول بازاء المعلوم الجهل البسيط يقابل العلم
يقابل العدم والملكة والجهل المركب يقابل التصديق ومعه لا يمكن ان
يحصل العلم واراد بالمجهول هنا المجهول بالجهل البسيط وقسمه بقسمة مقابله الى التصور والتصديق
فان العلم لا يمكن الا بالمكاف ولا يستفيد الا باستفادتها **قوله** فكما ان الشيء قد
يعلم تصورا ساذجا مثل علمنا بمعنى اسم المثلث فقد يعلم تصورا معه تصديق بنبه على عموم
العناد بين التصور والتصديق على ان الصورة تستلزم ... العناد بين عموم الحكم مع التصور
الذي هو عند بعض ساذجا ... وانما قال معنى اسم المثلث بل لم يقل معنى المثلث لان
التصور قد يكون بحسب الاسم وقد يكون بحسب الذات والاول قد يتعرى عن التصديق والثاني
لا يتعرى لانه متأخر عن العلم بهلية المتصور والاحسن التمثيل في التصور الساذج **قوله**
مثل علمنا ان كل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين وذلك تصديق يتوقف عليه في الشكل
الثاني والثلاثين من المقالة الاولى من كتاب الاصول لاقليدس **قوله** كذلك الشيء الذي
قد يجهل بان لا يتصور معناه الى ان يعرف مثل قسي الاسمين والمنفصل وغير مما
تعرف هنالك من المقدمات هي هذه نقول لما كان ... ٥
الاول ... النسبة ... يعرف ... المتبسين ...
ثالث ... النسبة العددية والمقادير التي ... واحد كالخط ...
والسطوح ... النسبة عددية ... الى ان يكون بحسب
لا يعد المتسبين ... النسبة المقدارية ... الضلع
اعم من العددية والخط المساوي ... المربع ...
يكون ... والمنطق في ... الاصم
... المنطق في الطول ... المنطق في القوة
... مربعا ... المنطق في القوة ... الى ...
اذا ... في الطول ... في القوة ... الى ...
يسمى ... الاسمين ... الاصغر
بالمنفصل ... في المقالة العاشرة من كتاب الاصول **قوله** وقد
يجهل ... الى ان يتعلم مثل كون القطر ... على ضلع المربع التي يوترها
الزاوية القائمة ... المتساوي ...
باختلاف ... الضلعين ... الضلع بالقوة
ولذلك ... الزاوية القائمة ...
يكون ... الزوايا ... الخطوط ...
السطح ... الاضلاع ... ضلعان هكذا
... العظمى ...



الضلع

مربعه مربعيهما فان مربع الخط مربعها الذي يحيط به كما ومثلا اذا كان احد الضلعين اربعة
والاخر ثلثة فالقطر يكون خمسة لان مربعه وهو خمسة وعشرون مساو لمجموع مربعيهما اعني
ستة عشر وتسعة وبرهانه مذكور في الشكل المعروف بالعروس وهو السابع والاربعون
من المقالة الاولى من الاصول وانما مال من التصور المجهول الى ان يعرف في التصديق المجهول
الى ان يعلم لان المعرفة والعلم قد يستعملان الاخص بالكل وقد ينسبان الى الادراك
المسبوق بالعدم او الى الاخير من ادراكين لشيء واحد يتخلل بينهما عدم والى المجرد هذا
الاعتبار ولذلك لا يوصف تعالى بالعارف ويوصف بالعالم وقد ينسبان الى البسيط
والمركب والدليل يقال عرفت الله ولا يقال علمته فلهذا الاعتبار الاخير خص التصور لبساطته
ما العايس الى التصديق بالتعرف وخص التصديق لتركيبه بالتعلم **قوله** فالمساوك
الطلب متنا من العلوم في كونها اما ان يحتاج الى تصور يستعمل كل ما كان يحتاج الى التصديق يستعمل
وقد يحتاج العالمان يسمى الشيء الموصل الى التصور المطلوب عن الاشارة لما فيه حدود فيه رسم
ونحوه ٥ يعني بقوله وكثيرها ما فيد التصور التام والمقترن من التصورات الناقصة
والطنون واعلم ان الحد في اللغة المنع واصطلاحا ما يتركب من الذاتيات والرسم من العرضيات والحد في اللغة المنع
وقال الحكماء حد الشيء حده وقصد الشيء طرفه وانما سمي الطرف حدا لانه يمنع ان يدخل فيه
خارج او يخرج عنه داخل والرسم على الاثر والذاتيات هي كعود داخله وبدل على شيء هو
ماهيته والعرضيات خارجة وبدل على شيء هو اثاره فلو صفهم التعريف تلك حدا
ويسمى رسما **قوله** ونحوه يريد به ما دون الرسم من الامثلة وغيرها **قوله** كالاستقراء
وان يسمى الشيء الموصل الى التصديق المطلوب حجة فانه قياس وقد يسمى استقراء ٥
القياس مقدر الشيء على مثال شيء اخر يقال قاس النعل بالنعل والقياس فهي ليس بحجة
بالكلي في الحكم الثابت للكلي وبه الاستقراء تصفح الجزئيات ومنه يقال استقريت البلاد
اذا تتبعتها لتخرج من ارض الى ارض والمستقري يتتبع الجزئيات جزءا فجزءا ليحصل
الكلي **قوله** ونحوه يريد به التمثيل ويسميه الفقهاء قياسا لانه الحاق جزئي بجزئي
اخر في الحكم **قوله** ومنها ما يصار به الى المطلوب فلا سبيل الى تحصيل مطلوب
مجهول الامر فيقال حاصل معلوم يريد بها المبادي العلوم فيما يحتاج لتحصيل المطلوب التي يحرك لها
قوله ولا سبيل ايضا الى اكتساب كل ما هو مجهول من المعلوم الا بالنظر التي لاجلها
صار مؤديا الى المطلوب ٥ يريد بالنظر الحركة ملاحظة الترتيب والهيئة المؤدية
لان حصول المبادي بقدرها لو كان كافيا لكان العالم بالقضايا الواجبة متولعا عالما
بجميع العلوم وايضا فان ما هو لم الانسان ان الحركة الكلية لو انتهى امثالا يكن عن حرها
فطلبه النظر معطيا جاهلا وكذا الحكم التربيت والهيئة فيه يعلمه فعليه يقاس في التصور
اشارة فالمنطق ناظر في الامور المتقدمة المناسبة لمطلوب مطلوب ٥
لا يريد بذلك المطالب الجزئية التي هي المواد كحدوث العالم بل المطالب الكلية التصورية

او التصديقية المجردة عن المواد حقيقة كانت او غير حقيقية والامور المتقدمة مبادئها
المناسبة لها فكل الوجه الكلي القانوني ايضا **قوله** وفي كيفية تاديتها بالمطالب الى المطلوب
المجهول مقاصد المنطق اذن ان يعرف مبادي القول الشارح وكيفية تاليفه حدا كان
او غيره وان يعرف مبادي الحجة وكيفية تاليفها قياسا كان او غيره اي في ماهيتها والنظر
المذكور بالحملة صحيح في هذا الفصل ذكر ان المنطق ناظر في الامور المؤدية المناسبة
وان مقاصد المنطق ان يعرف مبادي القول الشارح والحجة والاحتياج الى المنطق من جهة الاول
من حركتي الفكر وما يلزم منها من كلامه والاحتياج اليه في الحركة الثانية وذلك يؤكد ما تكلمناه
اولا **قوله** واول ما يصح منه فانما نعتمد من الاسناد المؤدية الى ما تلف منها الحد
والقياس وما يجري مجرى ذلك فليعتمد الان ٥ يريد بها ما نعتبره في كتاب ايساغوجي
قوله فليعلم ان الشيء ذكره بتعريف كيفية دلالة اللفظ على المعنى مبتدا بها من الجزء المقصود
الاول من المنطق لا كان المقصود الى بالغرض الاولي **اشارة** الى دلالة اللفظ على المعنى
اللفظ يدل على المعنى اما على سبيل المطابقة بان يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى
وبازائه مثل دلالة المثلث على الشكل المحيط به ثلثة اضلاع واما على سبيل التضمن بان يكون
المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه مثل دلالة المثلث على الشكل فانه يدل على الشكل لا على
انه اسم الشكل بل على انه اسم لمعنى جزئه الشكل واما على سبيل الاستتباع والالتزام
بان يكون اللفظ دالا بالمطابقة على معنى ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق لا على
ان اللفظ دال عليه بل على انه مصاحب فلا يلزم اصلا ودلالة لفظ السقف على الحائط او الانسان
على قابل صنعة الكتابة ٥ دلالة المطابقة وضعية صرفة ودلالتا التضمن والالتزام
باشتراك العقل والوضع ويشترط فيهما ان لا يكون الاسم الدال بالاشتراك على المعنى ومعا جزوه
كالممكن على العام والخاص او علة ومعلول كالشمس على الجرم والنور بل يكون باستقلال
عقلي من الصورة الى اللفظ **قوله** في دلالة الالتزام مثل دلالة لفظ السقف على الحائط او الانسان
على قابل صنعة الكتابة ذكر مثالين اشارة الى ان الالتزام لا يحتاج على ملازمة كما في الانسان فانه كما
قال قابل صنعة الكتابة لم يقل الكاتب لان الاول يلزم الانسان والثاني لا يلزمه وذهب
الفاضل الشارح الى ان دلالة الالتزام مهجورة في العلوم واستدل عليه بان الدلالة على جميع اللوازم
محال اذ هي غير متناهية وعلى البين منها باطل لان البين عند شخص ربما لا يكون بينا
عند غيره فلا يصح ان يعول عليه اذن قال وهنا العيب يعترض المطابقة ايضا لان الوضع
بالقياس الى الاشخاص مختلف والحق عنه ان الالتزام في جواب كما هو وبما يجري مجراه
من الحدود والماهية لا يكون مستعملا اما المجاز بيانه واما في سائر المواضع الى الاعتبار والاحساس
او هي لا يدل على ماهيات الحدود وذلك الا بالالتزام **اشارة** الى المجمل اذا
قلنا ان الشكل يحمل على المثلث فليس معناه ان حقيقة المثلث هي حقيقة الشكل بل
معناه ان الشيء الذي يقال له انه مثلث فهو بعينه يقال له انه شكل سواء كان في

كان في نفسه معنى ثالثا او كان في نفسه احدهما ه هذا البحث يعود بعد مباحث الالفاظ
ولعل الشيخ اورده هٰهنا لتعرف ان اطلاق الاسم على المكون ليس بمحال ولعل المراد بتحقيقه
في هذا الفصل هو حمل هو هو المسمى بحمل المواطاة ومعناه كون ما هو الشيء الذي يقال
له مثلث هو بعينه يقال له انه شكل سواء كان ذلك الشيء في نفسه معنى ما ثالثا غير المثلث
والشكل او كان في نفسه هو المثلث بعينه اذ الشكل بعينه بهذا الحمل يستدعي اتحاد الموضوع
والمحمول من جهة وتغايرهما من جهة وما به الاتحاد غير ما به التغاير فما به الاتحاد هو شيء واحد
وهو الذي عبر عنه الشيخ بالشيء وما به التغاير فقد يمكن ان يكون شيئين متغايرين يضافان
كالوصفين الى ما به الاتحاد كالضاحك في الشطر المضاف الى الانسان اللذين عبر عنهما
بالضاحك والناطق وحينئذ يجعلان موضوعا ومحمولا كان ما به الاتحاد شيئا واحدا معا
لهما وذلك معنى قوله كان في نفسه شيئا ثالثا وقد يمكن ان يكون شيئا واحدا يضاف الى
ما به الاتحاد كالمثلث المضاف الى الشكل الذي بعينه يعبر عن المجموع بالمثلث وحينئذ ان جعل
ذلك المجموع موضوعا كان المحمول تمام الاتحاد وحده محمولا اعني المغاير كما يقال ان المثلث
شكل وان جعل محمولا كان الموضوع تمام الاتحاد وحده كما يقال مثلا الشكل مثلث وذلك
معنى قوله او كان في نفسه احدهما ويلحق الغرض اياه يسمى حمل الاشتقاق وهو حمل
هو ذو هو كالبياض على الجسم والمحمول بهذا الحمل لا يحمل وحده على الموضوع بالمواطاة بل
يحمل مع لفظة ذو كما يقال الجسم ذو بياض او يشتق منه اسم كالابيض فيحمل بالمواطاة عليه
كما يقال الجسم ابيض والمحمول بالحقيقة هو الاول **اشارة** الى اللفظ المفرد والمركب
اعلم ان اللفظ اما ان يكون مفردا او يكون مركبا واللفظ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه
دلالة اصلا على جزء من معناه حين هو جزؤه مثل تسميتك انسانا بعبد الله فانك حين تدل بهذا على ذاته لا على صفته
من كونه عبد الله فلست تريد بقولك عبد شيئا اصلا فكيف اذا سميته بعيسى بل في موضع
النعت تقول عبد الله وتعني بعبد شيئا وحينئذ عبد الله نعت له لا اسم وهو مركب لا مفرد
والمركب هو ما الف المعنى ويسمى ايضا قولا تاما وهو الذي يكون كل جزء منه لفظا تام الدلالة
اسم او فعل وهو الذي يسميه المنطقيون كلمة وهو الذي يدل على معنى موجود لشيء غير معين في
زمان معين من الازمنة الثلثة ويكون مثل قولك الحيوان ناطق ومنه قولك الانسان يمشي في الدار
وقولك الانسان فان الذي يكون لفظ حيوان [illegible] الدلالة الا ان ادخلته من اداة لا يتم
مفهومها الا بغيرها مثل لا وفي وان [illegible] ولا لا تدل على كمال ما يدل عليه في
مثلها لم تقل في الدار والانسان لان في ولا ادوات ليست كالاسماء ولا الافعال
قوله ه ه التعليم الاول ان المفرد هو الذي ليس لجزئه دلالة اصلا واعترض عليه
بعض المتأخرين بعبد الله في التسمية او الحيوان الناطق على الشخص فانه مفرد مع ان لاجزائه دلالة ما
ثم استدرك بجعل المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه والشيخ لما كان ملتفتا الى التقسيم بعض
من جاء بعده الجعل اللفظ اما ان لا يدل جزء منه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على شيء غير

جزء معناه وهو المركب او على جزء معناه وهو المؤلف والسبب في ذلك سوء الفهم وقلة الاعتبار
لما ينبغي ان يعلم ويعتبر وذلك لان دلالة اللفظ لما كانت بالوضع كانت متعلقة بارادة المتلفظ الجارية
على قانون الوضع فما يتلفظ به ويراد به معنى ما ويفهم عنه ذلك المعنى يقال له انه دال على ذلك
المعنى وما سوى ذلك المعنى مما لا يتعلق به ارادة المتلفظ وان كان ذلك اللفظ او جزء منه بحسب
تلك اللغة او لغة اخرى او بارادة اخرى يصلح لان يدل به عليه فلا يقال له انه دال عليه واذا ثبت
هذا فنقول اللفظ الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه لا يخلو اما ان يراد بجزئه دلالة على شيء
آخر او لا يراد وعلى التقدير الاول لا يكون دلالة ذلك الجزء متعلقة بكونه جزءا من اللفظ الاول
بل يكون ذكر الجزء في ذلك كالاعتبار بالتلفظ باسمه دالا على معنى آخر بارادة اخرى وليس كلامنا
فيه فاذا لا يكون لجزء اللفظ الدال من حيث هو جزؤه دلالة اصلا وذلك هو المفرد بالتعريف الثاني بعينه
فحاصل ذلك ان اللفظ الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه لا يدل جزؤه على شيء اصلا
ما دام الرسمان اعني القديم والمحدث للمفرد متساويان في الدلالة من غير عموم وخصوص
ولو تامل متامل وانصف في تقسيم الشيخ بين اللفظ عبد الله اذا كان علما وبين
لفظتين من الانسان لفظا ومعنى فانهما يصلحان لان يدل بهما في حال التركيب على شيء
وانما كون الاول معقولا لا من نعت والثاني غير معقول فامر يرجع الى حال الالفاظ ولا يتعين
بها الحال الاسم من الدلالة مطلقا [illegible] الاسم المعقول في التعليم الاول صحيح وان المفرد
في المعنى شيء ولا تعدد [illegible] سواء سمي مركبا او مؤلفا ويرجع الى صحيح الفاظ الكتاب
معقول — قال الشيخ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة اصلا اراد في الرسم القديم وكذلك
الاراد منه على ان المرجع في دلالة اللفظ هو ارادة المتلفظ وقال حين هو جزؤه ليعلم ان
الجزء من حيث هو جزء لا يدل على شيء لغرضنا ان دل بارادة اخرى على شيء آخر لا يكون من
حيث هو جزؤه ولا ينافي ما قصدناه [illegible] مقابل المفرد مركبا فان الفرق بين المؤلف
والمركب على الاصطلاح الجديد لا فائدة له في هذا العلم **قوله** ومنه قول تام وهو الذي يكون
كل جزء منه لفظا تام الدلالة اسم او فعل ه الاقوال تتحلل الى مفردات اسماء وافعال
وحروف [illegible] الفاظ مفردة دالة على معاني بالوضع والتواطؤ
فالمعنى الجامع لهذه الاربع جنسها [illegible] او الانفصال [illegible] في نفسها او في غيرها
وذلك لانه كان من المتصور [illegible] ما بنفسه فهو الجوهر وما بغيره فهو العرض وفي
المعقول [illegible] الذات ومعقول [illegible] الصفة كذلك في الالفاظ دال على
نفسه ودال في غيره والجنس [illegible] والاول جنس [illegible]
بزمان معين [illegible] الاسم والاول هو القول ويسميه
المنطقيون [illegible]
الفعل [illegible]
لذلك [illegible]

يدل على معنى مقصود لشيء معين من زمان معين من الثلثة وفي الفعل الاشكال بعد الامور الخمسة
اعني الاربعة المشتركة والاستقلال عن الدلالة المشتركة بنفسه وبين الاسم من شيئين احدهما كون
معناه مقصودا مرتبطا بالذات وذلك الغير هو الفاعل وهو ما يكون معينا وقد لا يكون
لكن يقصد التعيين اثر عدم الاستقلال بالفعل بنفسه بل في نفسه انما تعين في الاحتياج الى معين
لا بعينه الا ان يشترط ان يكون لا بعينه فان فيهما امورا كثيرة وهي المراد من قوله مقصود لشيء غير
معين وقد يشاركه الاسماء المشتقة من الافعال كالفاعل والمفعول والصفة وعدا الى الثاني
حصول من زمان معين فان من الاسماء ما يدل على نفس الزمان كاليوم ومنها ما يدل على ما
جزء الزمان كالصبوح ومنها ما يدل على معنى انما يحصل في زمان لا بعينه كجميع اسماء المشتقة
من الافعال وجميعها مجردة عن الزمان المعين الذي يحصل المعنى فيه اما ما يعين زمانه بحسب حصول
المعنى فيه فهو الفعل لا غير وهو المراد من قوله في زمان معين من الثلثة وفي الحال الذي اورد الشيخ
ناقض غير متناول لجميع الازمان للاسماء الفقه الذي تعين من الحروف الا انا لانه اسم وفي الجملة التام الكلم
ان افعال الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه ويستلزم معنى لا بعينه من زمان
من الازمنة الثلثة بعينه وذلك المتعلق في الافعال الناقصة فيعرف منه الدلالة على نفس المعنى
محتاج الى خبر يدل عليه كقولنا كان زيد قائما وهي التي يسميها المنطقيون كلمات وجودية
وقد ظن بعضهم ان الفعل البسيط المعنى المجرد عن الاسم الذي يسميه المنطقيون كلمة لا يسمى في
لغة العرب لاستعمال الكل من الافعال على القياس وهو ظن فاسد تحققه الى زمان نحو قولنا قائم في
قائم زيد خال عن الها بين فان كان ممتثلا بعينه ويكون الكلمة في لغة اليونانيين كانت يدل
بامثالها على وقوعها في الحال وبسبب ما هو نحو مصرف الى الماضي او المستقبل مادوات او لواحق
يقترن بها فظهر من حد الفعل ان الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه في لا
يلتفت وقوعه في زمان معين بحسبه وفي الحرف لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى غير مستقل
وفي المنطق الشامل من هيئة الملية تمكن على شيء او شيء اسمان هما ما ان يحسب المعنى او ما
يتالف من اسمين كالاسم والفعل المسند احدهما الى الاخر كقولنا زيد قائم او قام زيد وزيد قائم
الشيخ ان القول التام هو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة اسم او فعل ثم زعم ان التام حسب
ولكن المركب من فعلين عنده يمكن الصياح كل عدد جزء منهما الى ان الاسم مرجع التام الى القسم
المذكورين الا ان قوله في المتن حيوان ناطق يدل على ان المؤلف من الموصوف والصفة بعد
في الاقوال التامة وحينئذ يكون مما ذهب اليه الجماعة لعفو كلمة لان التام عندهم لا يقع
موقع المفرد وهذا يقع **قوله** في القول الناقص الا ان يقصد لمعنى اداة لا اسم فهو حيا
الا انه لما كانت الاداة لا تدل على معنى الا في غيرها صلحت في الكلام الا بتعلقها بمدلولها
بها وهو المراد بالعرض فالاداة المقارنة لما يدل على كل ما يدل عليه غير منقطعة كقولنا الانسان
في القدم لما كان اقرب لغيرها لا يكون يدل على كل ما يدل عليه غير منقطعا كغيرنا
زيد لا والاول تاليف تقييدي لا انها في قوة مفرد في الثاني ليس بتاليف تقييدي بل الاضافات

زال

الى العنقاء **اشارة** الى اللفظ الجزئي وفي اللفظ الكلي اللفظ قد يكون جزئيا وقد يكون كليا
والجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه مثل المتصور من زيد واما الكلي
فهو الذي لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه
فان امتنع لسبب من خارج منع من بعضه يكون مشتركا فيه بالعقل كما لو قيل
مشتركا فيه بالعقل والامكان مثل الشكل الكري المحيط بالتي عشر قاعدة مخمسات ويعضه ليس
تقع فيه الا بالفرض والامكان لسبب من نفس معناه مثل الشمس عند من لا يجيز
تعدد ويسمى لجزئي مثال الجزئي زيد وهذه الكرة المحيطة بنا وهذه الشمس مثال الكلي
الانسان وفي الكرة المحيطة مطلقة وفي الشمس ثم الجزئي الذي ذكره هو الحقيقي والاضافي وهو
كل اخص تحت اعم وان كان كليا بالمعنى الاول كالانسان تحت الحيوان وبعضهم الكلي
بعينه وقوم يسمون الكلي الى اقسام ستة بان قالوا اما ان يوجد من كثيرين متناهية او
غير متناهية او من واحد فقط او لا يوجد اصلا والاحتمال ان امكن وجوده في كثيرين
او لا امكن بسبب عن المفهوم فالمثلثان الانسان والكرة والشمس عند من يجوز نظيرها
والاله وفي الكرة المذكورة للشركة الباري تعالى وهذا ذكره الشيخ في كتابه وما في الكتاب ظاهر
اشارة الى الذاتي وفي العرضي اللازم وفي المفارق ويقول ان المحمولات ذاتية وعرضية
لازمة وعرضية مفارقة ولنبدا بتعريف الذاتية اعلم ان من المحمولات ما هو مقوم
لموضوعاتها ولسنا نعني بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع اليه في تحققه كقولنا الانسان
مولودا او مخلوقا او متحيزا وكون السواد عرضا بل المحمول الذي يفتقر اليه الموضوع في ماهيته
ويكون داخلا في ماهيته جزءا منها مثل الشكلية للمثلث او الجسمية للانسان فانه لا يعقل في
نفسه الجسم جسما الا ان يمتنع عن سلب المحمول عنه من حيث يتصور جسما او يعقل في نفسه
المثلث مثلثا الا ان يمتنع عن سلب الشكلية عنه فان كان هذا الحكم عاما بل قد يكون بعض
اللازم عن المعنى عنه بعد الصفة على ما سنبين بل لكن هذا الموضع من كل محمول سوى كل
حقيقي لان يحدث الشيء من حيث هو حيث لا يحمل عليه وكل ما ان محمول بالطبع الكلي
تحته ونسميه الوضع في الطبع كقولنا الجسم حيوان بجامع ولذا والشيء بالحمول الذي ههنا ما هو
من بالطبع فهي لما ذاتية لموضوعاتها والقاعدة وقد يستعمل الذاتي بمعنى اخر لكن ذكر تخصيص
هذا باسم المقوم وهو اما ما تالف منه الذات فيكون ذاتيا بالقياس الى الذات البسيط
المطلق لا ذاتي له بهذا المعنى وفي اما هو نفس الذات فيكون ذاتيا بالقياس الى جزئياته
الذات المكثرة بالعدد فقط وكل ما سوى هذين فما يحمل على الذات بعد تحقق بها فهو عرضي والجمهور
يجعلون الذاتي هو المعنى الاول وحده ويسمون الثاني لكونه الذاتي على سمتهم الى
الذات في الذاتي لا ينسب الى نفسها وبالجملة لا يكون العرض الذاتي من غيرها والعرضي
ذكر ما له خاصيتان احداهما انه لا يمكن ان يتصور الشيء الا ويتصور ما هو ذاتي له اولا
وثانيتهما ان الشيء لا يحتاج في اتصافه بما هو ذاتي له الى علة مغايرة لذاته فان السواد وهو

لون لذاته الشيء لغير جعله لونا فان ما جعله سواء اجعله او لا لونا وبالجملة ان الذاتي
يمتنع رفعه عما هو ذاتي له موجودا وتوهما وهذه الى خاصة انما توجد للذاتي عند اخطاره
بالبال مع الشيء الذي هو ذاتي له من اللوازم العرضية ما يشارك الذاتي في الخاصتين
الاخريين فان الانسان مثلا لا يحتاج في اتصافه بالزوجية الى علة غير ذاته ولا يمكن ان ترتفع
الزوجية عنه في الوجود ولا في التوهم الا ان الذاتي يلحق الشيء الذي هو ذاتي له قبل
ذاته فانه من علل ماهيته او نفس ماهيته والعرضي اللازم يلحق بعد ذاته فانه من معلولاته
او علل الماهية غير علل الوجود وقد اشار الشيخ في هذا الفصل الى الفرق بينهما فقال
ولست اعني بالمقوم المحمول الذي يحتاج الموضوع اليه في تحقق وجوده بل المحمول الذي يفتقر
الموضوع اليه في ماهيته ثم قال ويكون داخلا في ماهيته جزءا منها مثل الشكل للمثلث
ثم ان القسم الاول من الذاتي وهو الذاتي عند الجمهور يعبر عنه بجزء الماهية بالمجاز فان
الجزء الحقيقي لا يحمل على كله بالمواطاة والذاتي يحمل على الماهية بل انما يكون اللفظ الدال
عليه جنسا من جزئها يشبه الجزء كما اضطر الى اطلاق الجزء عليه لعوز العبارة عنه
ثم انه بين الفرق بين علل الماهية وبين علل الوجود بالخاصية الاخرى المذكورة بانه موجب
لعلل الماهية غير موجود لعلل الوجود فقال وههنا لا نشتغل من تصور الجسم جسما الى ان
نمتنع عن سلب المخلوقية عنه من حيث نتصور جسميته ونشتغل من تصور المثلث مثلثا الى ان
نمتنع عن سلب الشكلية عنه قال الفاضل الشارح الامتناع عن السلب يلزمه القطع
بالايجاب الا ان الامتناع عن السلب يستلزم اخطار الذاتي بالبال ايضا الذي هو مشروط
في ان يظهر لزومه المذكور له والقطع بالايجاب لا يستلزمه لانه قد يكون بالفعل وقد يكون
بالقوة القريبة من الفعل وذلك عندما لا يكون الذاتي مخطرا بالبال بل يكون الذهن ذاهلا
عن الالتفات اليه ولذلك عدل عن ذكر القطع بالايجاب الى العبارة عنه بالامتناع عن السلب
اقول وهذا ضعيف لان الامتناع عن السلب والقطع بالايجاب متلازمان وحكمهما
في استلزام اخطار الذاتي بالبال اذا كانا بالفعل وفي عدم استلزامه اذا كانا بالقوة واحد
قوله من حيث نتصور جسميته اي هذا القيد ان اعتبار الماهية عن الوجود لا يكون
الا في التصور فعلل الماهية لا اعتبار علل الوجود الا هناك قوله وان كان هذا ايضا غير
عام اي ليس فرقا بين الذاتيات وبين جميع العرضيات فان بعض الاعراض ليس كذلك
بل هو نوع خاص من الذاتيات ومن لوازم الوجود التي لا تلزم الماهية ومثاله
ان يعرف ان المثلث والتام تدان المثلث مضلع بخلاف التام فان التضلع وان كان
لازم المثلث وغيره لا يفيد الفرق من الموضع المطلوب اشارة الى الذاتي المقوم اعلم
ان كل شيء له ماهية فانه انما يتحقق موجودا في الاعيان او متصورا في الاذهان بان تكون
اجزاؤها حاضرة معها الماهية مشتقة من ما هو وهي ما يجاب عن السؤال بما هو
والمراد ههنا كل شيء له ماهية مركبة دون البسائط ويدل عليه ذكر الاجزاء والحاضر للشيء

بالمركبات

مقدم مؤخر

قوله كما لا يعلم كثير من المعاني ما في البال لكنها اذا خطرت بالبال تمثلت اشارة الى
المثال المذكور من المعلومات التي يحصل عن الملتفت اليها فقط ويعني كما يحصل من عين تناقض كاطلبه
بعض الباطنين عنه قوله فالذاتي للشيء بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هو
هذا المعنى ما في اشارة الى الذاتي المتعارف بين الجمهور وهذا الموضع فان الذاتي في
كتاب البرهان يطلق على ما هو اعم من الذاتي ههنا قوله ولان الطبيعة الاصلية
التي لا تختلف فيها الا بالعدد مثل الانسانية يريد بيان القسم الثاني من الذاتي
المذكور الذي لا يعرفه الجمهور والتقديم لتعريفه ومعناه ... المعاني التي لا تمنع
مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد توجد من حيث هي هي لا من حيث انها واحدة او كثيرة لكن
... او كلية ... بحيث يصح لان يكون جميع ضعف لهذه المعاني
ونصير بحسب ... واحدة او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او مفقودة او غير ذلك حينئذ
تكون العارض والمعروض شيئين ... من حيث هي كذلك طبائع
اي طبائع الاشياء الموجودات وحقائقها وهي التي تسمى الكلي الطبيعي وتسمى اصحابها
الذين يحملونها على كثيرين بالكلي المنطقي والمركب منهما بالكلي العقلي فقوله ولان
الطبيعة الاصلية اشارة الى تلك المعاني وتعددها وهي ان يكون غير محمولة بحمل بالاشياء
تعرض لها وهي المعاني الجنسية التي يحملها بالعقول وقد يكون محمولة بتكثر بالعدد
اي لا يكون اختلاف ما بين جزئياتها الا بالعوارض التي تختص بها وهي المعاني
النوعية فقوله التي لا تختلف فيها الا بالعدد يريد تخصيصها بالقسم الثاني
قوله فانها معقولة ... الى الطبيعة النوعية ايضا مقومة
للاشخاص المختلفة بالعدد وكيف لا والطبيعة انما هي تمام ماهية الاشخاص
قوله ويعقل ... الشخص ... لها الى ما ذكرنا من كونها تتكثر
بالعوارض الخارجة عنها فان هذا الانسان وذلك الانسان لا يختلفان من حيث
الانسانية التي هي ماهيتهما بل يختلفان بالاشياء الجسمية ولوازمها من اختلاف
المكان والزمان والوضع وغير ذلك وكلما هو خارج عن الانسانية المجردة وقوله
من غير ان يتداخلنه ... الخاصيات الثلث المذكورة وهو المعنى
اشارة الى العرضي اللازم عن المقوم واما اللازم عن المعنى
ويختص باسم اللازم وان كان المقوم ايضا لازما مما يعني الذي يصحب الماهية
ولا يكون جزءا منها ... لازم الشيء بحسب اللغة هو ما
لا ينفك الشيء عنه وهو اما داخل فيه او خارج عنه والاول هو الذاتي المقوم
والثاني هو المصاحب اللازم فان المصاحب منه ما هو مصاحب دائما ومنه ما
يصاحبه وقتا ما وشبيه المصاحبة اما ان يكون بحيث يمكن ان يعلم او لا يكون

والاول ينسب الى النوع من العرض والثاني ينسب الى الاتفاق فان الاتفاقي لا يخلو عن نسبة ما الا ان الى اهل نسبته بنسبه الى الاتفاق فان اللازم هيهنا هو المحمول الخارج عن الموضوع الذي لا ينفك الموضوع عنه في حال من الاحوال لسبب معلوم الا انه ليس خارجا عنه بمعنى لان اللازم بحسب اللغة دون الاصطلاح فالشيخ عرف اللازم بانه الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءا منها وهذا التعريف يتناول ايضا ما يصحبها من العرضيات لا دائما او دائما لا اتفاقا لكن مراد الشيخ تمييز عن الذاتي فهو تعريف له بالقياس الى الذاتيات لا الى مباينها العرضيات كما مر من الفرق بين الذاتيات ولوازم الوجود قوله مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين وهذا وامثاله من لواحق يلحق المثلث عند المقايسات لحوقا اوليا ٥ ٥ المحمولات الخاصة اما ان يلحق الموضوع لا بالقياس الى شيء خارج عنه بل بقياس بعضه لقيام الى بعض كالمستقيم للخط او بقياس الموضوع الى ما فيه كالضاحك للانسان فانهما يحملان عليه لاجل وجود الضحك والضاحك فيه واما ان يلحقه بالقياس الى شيء خارج عنه كنصف الاثنين الذي يحمل على الواحد بقياسه الى الاثنين فانه مهما قيس الى المثلثة صارت نصفيته ثلثيته ومساوي الزوايا لقائمتين محمول على المثلث فقد يلحقه بقياس زواياه الى قائمتين فهو من القسم الثاني وجميع ذلك اما ان يلحق الموضوع لحوقا اوليا اومكنا

بالمركبات لانه يريد بيان القسم الاول من الذاتيات الذي يعرفها الجمهور قوله واذا كانت لها حقيقة غير كونها موجودة احد الوجودين وغير تقومها به نعني بالوجودين الخارجي والذهني والشيء قد يكون حقيقته هو الوجود الخاص به ولا يلحقه الوجود لذاته وقد لا يكون وهو ما عداه لكنه اذا اخذ موجودا كان الوجود معقولا من حيث هو كذلك قوله فالوجود معنى مضاف الى حقيقته لازم او غير لازم الوجود اللازم هو لما يلزم وجوده وغير اللازم لما لا يدوم قوله واسباب وجوده ايضا غير اسباب ماهيته مثل الانسانية فانها في نفسها حقيقة ما وماهية ليس انها موجودة في الاعيان او موجودة في الاذهان مقوما لها بل مضاف اليها ولو كان مقوما لها لاستحال ان يتمثل معناها في النفس خاليا عما هو جزؤها المقوم فاستحال ان يحصل لمفهوم الانسانية في النفس وجود ويقع الشك في انها هل لها في الاعيان وجود ام ليس اما الانسان فعسى ان لا يقع في وجوده شك لا بسبب مفهومه بل بسبب الاحساس بجزئياته وذلك ان يجدها لا لغرضنا من معاني اخر كثيرة ٥ اسباب الوجود هي الفاعل والغاية والموضوع واسباب الماهية الجنس والفصل من حيث الوجود في العقل والمادة والصورة من حيث الوجود في الخارج قوله بجميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور وان لم يخطر بالبال مفصلة المركبات التي لا يوجد اجزاؤها متمايزة فالانسان اذا تصوره ان يحضر اجزاؤه مفصلة وملحوظة كل واحد منها بقصد ومستقلا من غيره وذلك لغيبة الجزء فالتفاته بالقصد الاول الى المتصور الاول ثم ان كان مشروطا بحصول الاجزاء معه بالقصد الثاني كما يكون حاله في الوجود معا لا الالتفات بالقصد الاول الى تصور الاجزاء المفصلة المانع الحاصل عنه بحسب يحضره في المتصور الاول وقد يكون الاول حاصلا بالعقل ملتفتا اليه بالقصد الاول من غير ان يكون الثاني معه لذلك بل ان كان الاول لا يتم الا وان يكون الثاني حاصلا معه بحيث يكون له ان يحضرها متى شاء ويلتفت اليها بالقصد فيستانف الالتفات مجردا عن تجشم الاكتساب كالمعلومات الحاصلة التي لا يلتفت اليها الذهن في العقل وان يلتفت اليها متى شاء قوله بجميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور اشار الى حصول المتصور الاول مع اجزائه كما ذكرنا من اول العقد قوله ان كل شيء له ماهية فانه انما يتصور مع حصول اجزائها قوله وان لم يخطر بالبال مفصلا اشار الى التصور التفصيلي الثاني الذي ذكرناه قوله اوممكنا والاول هو اللازم والثاني ما عداه مسوق الحقه اوليا او الحقه لحوقا 11
عن غير لمه وهو المراد من قوله وهذا وامثاله من لواحق يلحق المثلث عند المقايسات لحوقا واوليا قوله ولكن بعد ما يقوم المثلث بالاضلاع المثلثة اشارة الى ان ما عرض ضمنا ذاتيه لان الذاتيه ايضا يلحقه لحوقا اوليا وكل ذاتي ليس بعد ما يقوم قوله ولو كان اعتبار هذه مقومات لكان المثلث والملحق بمحراه مركب من مقومات غير متناهية وذلك لان يقول بنسبته الى كل واحد مما عداه لا يحصى من حد وكان ان زوايا المثلث مساوية لقائمتين لان مساوية الربع من ثلثة المثلث قائمة وهكذا جزءا وقوله الذي يمثل الشارح مستويا يجعل المحمولات

التي ليست بالقياس الى امور خارجة عن الموضوع موجودة في الخارج بل بالقياس اليها
موجودة في الذهن دون الخارج ثم استشكل بكون الصنف الثاني غير متناهية لتوقف الذهن
عند حد ما والحق ان كون الشيء بحيث لا يعقل الا مع امر عقلي سواء كان بالقياس الى امر خارج
او لم يكن بالقياس الى شيء بان المعدود في الموضوع ليس الا الشاهق مثلا انما كون الموضوع
اسفل ليس في خارج العقل امرا ابدا غير الشاهق وقد [illegible] وكذلك كان الحمل واللاحق
من المعقولات الثانية واما كون بعض المحمولات غير متناهية فهو بحسب الفرض وامكان
ولكن يخرج منها الى الفعل ابدا الا ما يتناهى عدده كما هو الحال في مراتب الاعداد والتي
توصف باللانهاية كالاعداد وغيرها وايضا العلم بامتناع كون امثال هذه المحمولات
معقولات غير ان الموجود بالفعل لا يمكن ان يتقوم باجزاء لا يوجد الا بالفرض فان اجزاء
الشيء يجب ان يكون حاضرة معه واما [illegible] الشارح من ان الموجود في خارج الذهن
لا تعقل الا مع الاجزاء الذهنية [illegible] واما امثال هذه ان كان لزومها بغير وسط كانت معلومة
بالبديهة اللزوم وكانت يمتنع النزع من اللوازم مع كونها غير مقومة ه
مطلوب الشيخ ان يثبت وجود لوازم بينة يمتنع رفعها في الذهن مع وضع ملزوماتها
فان قوما من المتطبعين انكروا ان يكون من اللوازم ما يمتنع رفعه وقالوا كل ما يمتنع
رفعه عن الذهن فهو ذاتي مقوم وذلك لانهم وجدوا هذا الحكم معدودا في خاصة الذاتيات
المذكورة للذاتي فاورد الشيخ لاثبات مطلوبه مستمدا في بيانه اقسام العلوم الاولية
والمكتسبة البرهانية وذلك ان حال المحمول اللازم لا يخلو من ان يكون لزومه للموضوع
لا بوسط شيء اخر بل لان ذات الموضوع او المحمول لما هو هو يقتضي ذلك اللزوم او يكون
بوسط [illegible] القسم الاول يقتضي ان يكون المؤلف من ذلك الموضوع
والمحمول قضية لا تستوقف الحكم بها الا على تصور طرفيها وهي من الاوليات والقسم
الثاني يقتضي ان يكون المؤلف منهما قضية مكتسبة من جملة القضايا التي يشتمل العلوم البرهانية
على امثالها وذلك لان محمولات المطالب العلمية لا تكون مقومات لموضوعاتها بل تكون
اعراضا ذاتية لها كما ذكر في صناعة البرهان قوله وامثال هذه ان كان لزومها بغير
وسط اشارة الى القسم الاول وقوله كانت معلومة اي معلومة من غير اكتساب والمراد
اللزوم وذلك لوجود السبب الموجب للزوم وكانت يمتنع النزع من اللوازم مع كونها
غير مقومة وذلك مناقض لما ذهب اليه القوم المذكورة من المتطبعين وهو مطلوب الشيخ
واعلم بان الحكم بكون المحمول اللازم بغير وسط بينا للموضوع لا يحتاج الى البرهان
الطويل الذي اقامه الشارح فلهذا [illegible] الى حل تلك الشكوك التي اوردها عليه واحال
بعضها الى [illegible] وذلك ان اللزوم لما كان عبارة عن امتناع الانفكاك كان كل ما يلزم
شيئا بغير وسط شيء اخر يمتنع الانفكاك عنه سواء اللزوم عن العقل او في الخارج ولا
معنى للزوم العقلي الا ان تعقل الملزوم لا ينفك عن تعقل لازمه وذلك هو المراد من

كونه

كونه بينا له واما اللازم بتوسط شيء اخر فانه لا ينفك عنه عند حضور الملزوم بتعقله وحده بل مع غيبته فلا
يكون عند الانفكاك بينا وما قيل عليه ذلك من انه يقتضي ان يكون الذهن مشتغلا بغير [illegible] كل ملزوم الى
لوازمه الى لا نهاية [illegible] حتى يحصل اللزوم باسرها بل جميع العلوم المكتسبة [illegible]
في الذهن فليس [illegible] وذلك لان اللوازم باسرها بل جميع العلوم المكتسبة [illegible] فليس [illegible]
وذلك لان اللوازم المترتبة التي يلازم جميعها بحسب ما هيا [illegible] بالقياس الى غيرها [illegible] يمكن
ان يستحضر [illegible] فيها ما لم يطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه عن تلك المدارك والتفاته
الى غيرها ولكنها فانها لا يكون في الوجود فضلا عن ان يكون غير محصورة في اللوازم التي [illegible] غير
محصورة هي التي يشتمل على امثالها اكثر العلوم فانما هي التي يكون بحسب نسبة بين الموضوع
الخارج [illegible] انما يحصل عند تصور امور الى [illegible] بقياس الموضوع ونقول تلك الامور الذي
هو شرط في حصولها ليس مما يجب الحصول على الترتيب المؤدي الى مقصود تلك اللوازم المترتبة
فاذن قد اندفع ذلك الاشكال وينفتح الحال كما قلنا فيه قوله وان كان لها وسط تبين به
اشارة الى القسم الثاني وهو ان يكون اللازم بوسط كما يقع في العلوم المكتسبة قوله
علمت كل صنعة اشارة الى ان اللازم لا يكون بينا مطلقا بل انما يكون بينا عند حضور الوسط
فقط قوله واعني بالوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا اشارة الى ان
الوسط هو الذي يعبر عنه [illegible] اي به تقوم البرهان على ثبوت ذلك المحمول لموضوعه
ثم ان الشيخ اراد ان يتوصل من النظر في حال الوسط الى اثبات لوازم بين [illegible] تحليل اللوازم
غير البينة اليه وقد بان في علم البرهان ان الوسط في البراهين على المطالب اما ان يكون مقوما
لموضوع المطلوب او يكون عارضا له فان كان مقوما امتنع ان يكون محمول المطلوب مقوما
للوسط لان مقوم المقوم مقوم والمقوم لا يكون مطلوبا لامتناع تصور الموضوع عليه بل
يجب ان يكون عارضا له البتة وان كان الوسط عارضا للموضوع جاز ان يكون المحمول مقوما
للوسط وجاز ان يكون عارضا ايضا له بعد ان ماخذان يشتملان على اصناف البراهين يسمى
الاول ماخذا اول والثاني ماخذا ثانيا قوله وهذا الوسط ان كان مقوما للشيء لم
يكن اللازم مقوما له لان مقوم المقوم مقوم بل كان لازما له ايضا اشارة الى الماخذ
الاول واما لم يجز ان يكون اللازم مقوم المقوم [illegible]
اراد ان يتوصل من هذا الى اخبار بمطلوبه فاورده بتقسيم [illegible] ان اللازم الاول اما ان
يكون لزومه للوسط بوسط اخر او يكون بغير وسط ثم ابطل القسم الاول بان قال فان احتاج
الى وسط يتسلسل الى غير النهاية فلم يكن وسط اي يحتاج كل وسط في لزومه الى وسط اخر
ويتسلسل وهو باطل لكونه غير مؤد الى ثبوت اللزوم الاول المفتقر الى ثبوته [illegible]
يشتمل على الخلف [illegible] وهو كون ما فرضناه وسطا للشيء بوسط بل جزءا من امور
غير متناهية هي باسرها الوسط واذا لم يكن كل ما هو وسط بوسط فلا وسط وهو المراد
بقوله فلم يكن وسط ولعله لم يكن هنا فعل تام قوله وان لم يحتج فهنا لازم بين

اللزوم بالاوسط اى لما بطل القسم الاول ثبت القسم الثانى وهو مطلوبه ثم اشار الى احد الثانى
بقوله وان كان الوسط لازما متغايرا اى وان كان الوسط الموصوف اولا لازما لما يلحق الموضوع
متعلقا للزوم بلحوقه وقع على لزوم المحمول فى القسم المذكور وارد هاهنا انما الا انه لم يتصل
ايجازا بل [illegible] مبطلا للقسم الاول فاحتاج الى الوسط لازم اخر وتعلق عن منته [illegible] الى
لازم بالاوسط ايضا فتسلسل الى غير النهاية ولما كان الوسط الاول [illegible] جاز كون هذا الوسط
الثانى معلوما او لازما او لذلك قال لازم اخر او معلوم وما بطل هذا القسم ثبت القسم الثانى
الذى هو المطلوب فاستنتج من جميع الاقسام مطلوبه وذلك قوله فلا بد ان يكون حال من
لازم بالاوسط ثم صرح بالمراد منه [illegible] بان انه ممتنع التسلسل فى العلوم ثم بين انه انما الى
بذلك هنا قصد العلوم المذكور بقوله فلا بد اذا الا ان قال ان كل ما ليس بمعلوم فقد صح
رفعه من الوهم [illegible] الكلام [illegible] كون كل [illegible] او ما لا اخر او معا [illegible] لم
مثال [illegible] للازم البين [illegible] لان المساواة [illegible] لازم [illegible] للكم [illegible] انواعه
انما الحق [illegible] بعضها الى بعض يشترط ان يكون من جنس واحد والفاضل الشارح ايضا
نسب هذا البيان الى المطول لانه لم يعتبر فى دوارته لاقسام العلوم ومأخذ البراهين
بل مطابقته للمقصود والبرهان الذى [illegible] وقع هنا [illegible] الى ذكر
التسلسل وعنوان الماهية ان العارض [illegible] من [illegible] فالعرضية هو
لازما لغيره بوسط فان لم يعرض [illegible] من حيث هو هو [illegible] يستلزم شيئا
وعدم صدق [illegible] هذا [illegible] لان القسم فيما ليس [illegible] ماله
من [illegible] انما تعرض [illegible] لان من حيث هو [illegible] بعضها [illegible] بوسط
بعضها [illegible] التسلسل [illegible] هذا القسم [illegible] برهان
استئناف الى العرض الغير اللازم واما المحمول [illegible] بمعلوم ولا لازم [illegible] المحمولات
التى [illegible] الموضوع [illegible] المحمولات [illegible] لازم [illegible] ممتنع ان
[illegible] اعنى اللازم [illegible] ان [illegible] المفارق [illegible] الى ما لا [illegible] وهو ما
[illegible] الطول [illegible] مفارقة [illegible] او بطيئة
[illegible] الانسان شابا [illegible] ان [illegible] باعتبار
[illegible] كالنائم [illegible] كالمغشى عليه والبطيء [illegible] كالشباب [illegible]
كالمجنون استئناف ولما كان [illegible] انما ما ليس بمعلوم لازما كان او مفارقا فا
[illegible] عرضا [illegible] عرضا [illegible] العرض العام
اشارة الى الثانى [illegible] ذاتى [illegible] هذا الموضع [illegible] هذا
المعنى [illegible] هو المحمول الذى يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته ه يعنى
بغير هذا الموضع كتاب البرهان ان الذاتى هنا كل ما [illegible] هذا الذاتى والاعراض الذاتية
وهى [illegible] كل ما يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته [illegible] الشئ [illegible] سواء

كان

كان بسيطا او مركبا والماهية ربما تختص بالمركبات وكل ما يلحق الموضوع [illegible] يلحقه لامر [illegible]
هو [illegible] اما ان يلحقه لامر اخر [illegible] اما ان [illegible] او يكون اعم منه او اخص منه والاول [illegible]
هو العرض الذاتى الاول وهو موضوع القسم الثانى اعنى الذى يلحقه بسبب امر مساو له كالتعجب
لان العرض الذاتى الاولى انما يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته الا ان الاول
يلحقه من غير واسطة والثانى يلحقه بواسطة فالمجموع هو العرض الذاتى بحسب [illegible] المذكور
وهو المحمول الذى يعرض للموضوع فى هذا [illegible] الاصطلاح [illegible] ان يطلق العرض الذاتى
فى كتاب البرهان على معنى اعم من ذلك [illegible] ان العلوم متباينة بحسب تباين موضوعاتها
والعرض بهذا المعنى قد يحمل فى كل علم على موضوعه وقد يحمل على انواع موضوعه وقد يحمل
على اعراض [illegible] وقد يحمل على انواع الاعراض [illegible] كما يبحث فى علم الحساب على الفرد
وعلى الملة وعلى الفرد وعلى زوج الزوج [illegible] الموضوع لا يكون [illegible] المحمول الاول [illegible]
بل يكون [illegible] جنسيه ومن [illegible] ومن [illegible] جنسيه ولما كانت
المحمولات البرهانية اعراضا ذاتية كان جميع ذلك من الاعراض الذاتية [illegible] يكون
[illegible] موضوعه [illegible] موضوعه او [illegible] جنسه [illegible]
[illegible] موضوعه [illegible] العلم الباحث عنه [illegible] جنس الموضوع [illegible]
ذلك العلم لا يسمى عرضا ذاتيا [illegible] يطلق العرض الذاتى على جميع ما ذكر [illegible] الاول [illegible]
الاولى لان ما عداه انما يلحق الموضوع لامر [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] موضوع العلم [illegible] موضوع العلم [illegible]
مثل ما يلحق المقادير [illegible] من المناسبة والمساواة والاقدار [illegible]
من [illegible] وهذا [illegible] الاعراض الذاتية [illegible]
من [illegible] المناسبة [illegible]
المطلقة [illegible] المناسبة اذا [illegible] كانت عرضا ذاتيا [illegible]
[illegible] اذا [illegible] مطلقة كانت عرضا ذاتيا [illegible]
لا [illegible] علم المقادير [illegible] الاعداد [illegible] عرضا ذاتيا [illegible]
المساواة [illegible] يلحق المقادير [illegible] الذاتى [illegible]
العرض [illegible] المختلفة بالماهية [illegible]
لانها [illegible] الذاتيات [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible]
فالاول [illegible] الذاتية [illegible] الاعراض
الذاتية [illegible] الموضوع [illegible] العلم الباحث
عنه [illegible] الموضوع [illegible]
اضطرابى ما قال [illegible] العرض الذاتى باخذ الموضوع فى حده

وهذه عبارة المتقدمين او ردها الشيخ في الشفا وتبعه محققو المتأخرين ومن في تحكيم المتن فيه بطلانا
بان الموضوع ماهيته موجودة بتمام حدها سببا للعرض ووجود لكيف تحصر وصفه فإن ايضا الاعراض
عند متعلقه من جهة اضافتها لموضوعاتها بل محلها فيها العرضية وهي من لوازمها في الاصل وكذلك عدل
الشيخ عن تلك العبارة في هذا الكتاب الى ما ذكره من جعل الرسم لما مع بناء عليه بموما يحمل على الشيء
لما هو هو او هو الذي يستند الشيء لماهو هو قال وذلك لان الماهية بنفس المعلولات
المستفادة المعلول العلة [illegible] الاعراض الذاتية اتصاف العلة المعلول والقول ما ذكره
الشيخ في الحكمة المشرقية في هذا الموضع سعى الى ان الاعراض التي نعبر عنها بالعرض بخصوص
موضوعاتها لا نعرفها بحسب اسمائها انما تحصل بالفرق مع القسمين بموضوعاتها وانما
هما تعاني التشبيه بما تكون غير مستقيم من حيث الماهيات على الموضوعات ثم ان كانت محتاجة
اليها من حيث الوجود في الخارج الى ما يليق بمعرفة الماهية دون معرفات الوجود فاما كانت تلك
الماهيات بسائط لا اجناس لها ولا فصول بل لا حدود لها وما لها اجناس وفصول تحددها
الماهية تشتمل عليها دون موضوعاتها في التمام على موضوعاتها من التعريف اتمام رسومها
لا حدودها وكلامه ذلك فيما لا يعرض بنفسه وانما العارض للموضوعات انما بالعرض للتعين بالذات
فانما يكون مفهوما انها مركبة عن جعلها بنفسها وعن اعتبارها موضوعاتها وسيعلم ان بحسب اعتبار الموضوع
وذلك لان التعلق بالشيء في الوجود غير التعلق به في المفهوم ولا يطلب في الحد الا المفهوم
هذا حاصل كلامه المتعلق بهذا البحث ولو لا ما فيه التطويل لاوردناه بالعبارة وظاهر ان الاعراض
التي تمثل بها الشيخ لهذا الفرق من الامثلة التي لا افهم من غير التناقض الى موضوعاتها وكذلك
كان المساواة العارض في بعض الكمية والمناسبة العارض في نوع الكمية مضافة الى الفردية والزوجية
الانقسام بمتساويين في العدد وبحسب ما عرض فيها الشيخ بعينه في موضع ان مما خرجت عنه التعريفات
عن اعتبار الموضوعات بعينه المساواة والمناسبة انما محضا وموضوع المضاف والزوجية
القسمة بمتساويين فقط وهو نوع من الانفعال ولا يكون من امر وكل عرضا فاختلف الكلام والعبارة
والتحيز بها ان ذكر من ما بينها انه تشتمل اذ كيف يصح هذا الفاضل الذي لم يولد المتقدمين كتب
اتحاد الفاضل يجعلها اعراضا ذاتية ام في العلم وتعريفها فيها ما عنى هذا به محض عن تقسيمه كما
تعريفات لكن انما يكون معاشر المتأخرين على ان العلم من جهة الاعراض حسبها كانت اعراض لكن سوى
ما ذكر من تعريفاتها المساواة للموضوعات كان تعريف السوم انما حدودا او رسوما تامة او ناقصة
بحسب التسمية او بحسب الماهية فلسنا نقدر على ان نصورها فيما يشتمل ما هو جزء منها والا على
ان يعرضها الا كذلك والا ما بين فيها الا كونها ان تكون بعض الماهيات وفيها الموضوع الذي ذكره وهذا اعم
حصول بحسب الماهية يصدق على ما اثبت الاليا الشيخ ولكن اذا ما يطلق اسم التعريف على ما بين التعريفات
بالمجاز فان التصريح بهذا المعنى عنه لا ان الرسم يشمل الذي اراد الفاضل التنبيه عليه
وسمع المحقق الذي اوليا على جملة الجنس والفصل العرضيان لكل الاعراض الذاتية لا فرق ويعني
الشارح الى هنا تكرار منه الموجودات المجردة كالاجناس والخواص والفصول وغيرها

وشابه

وشابه الاعراض الذاتية المستعملة في البراهين قال الشارح محقق فيما ذكره ما ذكره ليس كاف للذاتيات
بالوجه حقيقة فيه في الذي يخالف هذه الذاتيات فالحق الشيء لامر خارج عنه اعم منه
لحوق الحركة للابيض فانها انما تلحقه لانه جسم وهو معنى اعم منه او لامر اخص منه كلحوق
الحركة للموجود فانها تلحقه لانه جسم وهو معنى اخص منه وكذلك لحوق الضحك للحيوان فانه انما
يلحقه لانه انسان [illegible] من الاقسام الاربعة وهو ما يلحق الشيء لاجل امر يساويه وهو
من جملة الاعراض الذاتية المركبة بالشرط المذكور كالضاحك الذي يلحق الانسان لتعجب
ومساوي الزوايا القائمتين الذي يلحق المثلث لوسائط يشبه والعلل الشيء لم يذكر لا خوله
فيما مر وهو ايضا خارج عن الرسم الذي ذكره الشارح استاد ان المقول في
جواب ما هو يكاد المنطقيون الظاهريون عند المحصلين عليهم لا يميزون بين الذاتي في
المقول في جواب ما هو وهو لانهم سمعوا ان الجنس مقول في جواب ما هو فحسبوا ان المقول في
جواب ما هو هو الجنس ولم يميزوا بين الجنس والفصل [illegible] عليهم اوفق لتناقضهم في باب الجدل
فاذا قيل عليهم ان يبنوا على تحقيق ما يؤدي اليه طبعهم الفاسد فاغفلوا عنه وذلك بان ذكروا
انهم عنوا بالذاتيات اجزاء الماهية فقط والجنس هو جزء الماهية لو علموا ان لا يكون بين الذاتي
والمقول في جواب ما هو فرق عندهم والاصل في ذلك ما قال الشيخ يكاد المنطقيون الظاهريون
لا يميزون ولم يقل انهم يقولون كذا لانهم لما تنبه بعضهم للمعقول وراءها وصرفها غير صالحة
لجواب ما هو ذهب الى ان من الذاتيات ما يصلح لذلك ومنها ما لا يصلح وجعل الصالح ما هو
عام يعني الجنس وهو المراد بقوله الى ان يشتبه على بعضهم ان يميز بين الذي يؤول اليه قوله
هذا ان المقول في جواب ما هو من جملة الذاتية ما كان مع ذاتيته اعم وهو الذي يستبطلوا
او يصدق عليهم الحكم في الذاتيات عن العلم والسبب لعنائنا مثل الشيء بحسبهم انما يقول بالاجناس
ويستغني عنها قال تبطلت الشيء الى اصطلاحه في المراد ان كلامهم يختلط اذا ابهموا على
ما سافهم ثم تابعهم وذلك بابراد فصول مع اجناس كالحساس للانسان فانها ذاتيات كلها وتنافي
معقوله للاجناس وهاهنا لكونها مساوية لطائفة الذاتية وغيرها صالحة لجواب ما هو لكونها تنافي
الاجناس وهاهنا لكونها مساوية لطائفة الذاتية وغيرها صالحة لجواب ما هو لكونها تنافي لانهم
لما فرغ الشيخ عن حكاية مذهبهم ونقضه لتشتغل بتحقيق ذلك فقال [illegible] تكرر الطالب
ما هو انما يطلب الماهية وقد عرفنا الماهية وانها انما تتحقق بمجموع المقومات يعني بما كان
ما سبق بيانه وكذا ان كل ماهية انما يتحقق بان يكون اجزاؤها حاصلة فيه قال فيكون
ان يكون الجواب بالماهية بعينه على ما هو وعلى ما يقوله وقد فرق بين المقول في جواب ما هو وبين
الذي يدل على ما هو والمقول في طريق ما هو فان يشتمل الجواب على الدال على اجزاء الجواب في الواقع
في طريقه وذلك لان القوم لم يتفقوا في تعيين الجواب التي عن الماهية وبين الداخل فيه او الواقع
في طريقه هو الذي هو جزء الماهية يعني الذاتي قال الفاضل الشارح والفرق بين القول في
جواب ما هو والمقول في طريق ما هو ان الحد او الداخل ما المطابقة كان في الجواب الا في طريق ما هو وان اعتبر

ايضا تعين

مذكور اما الجنس كان في الحال محولا كما هو لعوقب ويمكن ان يحمل الاشتباه الاول الواقع بين جواب
ما هو وبين الذاتي فانه كان على تقدير العرض من تفسير الجواب في الذاتيات فيه يشاور الناقل على الجواب
هو الذاتي الذي هو جزء الماهية فقط على ما العرض عن مثله ويحمل الاشتباه الثاني الواقع بين الجواب
وبين الذاتي الاعم على ما على الغرض من نفس الجواب وللمقول في الطريق فيكون المقول في طريق
ما هو الذاتي الاعم حينئذ يكون الذي هو في الجواب اعم من المقول في الطريق وحاصله ان الشيخ
عرف الجنس المشهور المتناول للجنس والفصل ليحمل حكما استعمله الظاهر ويحمل كونه مقولا
في طريق ما هو وذلك عند بعضهم انما يكون هو الذاتي الاعم فان الذاتي المساوي انما يكون عندهم حدا
وايضا الشيء لا يعرف بالذاتي الاعم الا انه يقيد بالمساوي حتى يحصل ماهيته ما وراء الاعم وقد يقع
في الطريق واما المساوي فهو يقع عند الوصول الى المقصد الذي هو تحصيل الماهية هو ما سبق
فاعلم ان سؤال السائل بما هو بحسب ما يقتضيه كل لغة هو انه ما ذاته او ما مفهوم اسمه كما انما
هو هو باجتماع ما يعمه وغيره وما يخصه حتى يتحصل ذاته المطلوب من هذا السؤال الحقيقي من الاصل
الاعم لا هو هوية الشيء والمفهوم من اسمه بالمطابقة ولهم ان يقولوا انا نستعمل هذا اللفظ على عرف
ثان ولكن عليهم ان يبينوا ان المفهوم المستحدث وما يتروج القدماء كالتي على ما اصطلحوا
عليه عند النقل كما هو عادتهم وانت تعلم ان لهم عن العدول عن الظاهر في العرف
غنى بيان ذلك ان المباحث العلمية لا تعلق لها بالالفاظ الا بالعرض كما مر واذا تعلقت
بها يجب ان يحمل الالفاظ على معانيها بحسب عرف اللغة ما لم يطرا عليها نقل اصطلاحي
فلما كان البحث عن مفهوم ما هو لا من حيث هو مقيد بلغة خاصة رجع الشيخ الى مفهومه
الاصلي وبين انه انما يورد سؤالا عن حقيقة الذات او عن مفهوم الاسم بالمطابقة
كاشفين عن تمام المطالب ثم بين ان المعنى الذي يحمل العام بازائه ليس هو ايضا منهما
لان حقيقة الذات انما يحصل باجتماع ما يعمه يعني الجنس القريب وما يخصه يعني الفصل
والامر الاعم الذي يذهبون اليه ليس هو ماهية الشيء ولا هو مفهوم اسمه بالتمام ولا هو ايضا مفهوم
اسمه بالمطابقة فاذن ليس هذا الاطلاق بحسب العرف اللغوي فان ذهبوا الى اصطلاح
طارئ عليه كما هو عادتهم في ذلك ولكن عليهم ان يبينوا المفهوم الذي اصطلحوا عليه والسبب
الموجب للنقل من العرف اللغوي الى الاصطلاحي وان ينسبوا ذلك الى القدماء وان
طريقتهم في هذه الصناعة على الايهام مصطلحات القدماء مع ما يلزمهم [illegible] عليها على
شيخنا [illegible] ليس [illegible] انهم مستغنون عن هذا التعسف علما منه
اشارة الى اصناف المقول في جواب ما هو اعلم ان اصناف الدال على الماهية من
غير تعيين لمفهوم المقول بلفظه يعني بالعرف اللغوي المذكور وضبط الحصر ان يقال المسؤول
عنه بما هو اما ان يكون شيئا واحدا او اشياء كثيرة والاول اما ان يكون كليا او جزئيا والثاني
اما ان يكون تلك الاشياء مختلفة الحقائق او يكون متفقة الحقائق فيحصل اربعة اصناف
ويجوز [illegible] بهذه الاصناف لان [illegible] منها كل [illegible] لان المسؤول عنه

ان

ان كان شيئا واحدا وكان كليا فيجاب بالحد وحده ولا يجاب بذلك اذا اشار الى غيره في السؤال فهو جواب
في حال الخصوصية المطلقة وان كان اشياء كثيرة مختلفة الحقائق فيجاب بتمام الماهية المشتركة بينها
ولا يجاب بذلك اذا اختص السؤال بواحد منها بل هو جواب في حال الشركة المطلقة وان كان شيئا
واحدا جزئيا او اشياء كثيرة متفقة الحقائق كان الجواب في الكل هو نوع ماهية ذلك الشيء او
تلك الاشياء فهو جواب في حالي الشركة والخصوصية معا وقد ظهر من ذلك ان اصناف الجواب الدال
هو الدال على ماهية بلفظ ثابت لا يزيد ولا ينقص والشارح جعل المطلوب في الصنف الذي بحال الخصوصية
المحضة ماهية شخص واحد وعشرة [illegible] اذا قيل انه ما هو [illegible] من الصنف الثالث كما
ذكر في الكتاب قوله احدها بالخصوصية المطلقة مثل الاله الحد عن ماهية الاسم كالحيوان
الناطق على الانسان [illegible] قد يكون بحسب الاسم والجواب [illegible] بحسب تفسير الاسم وقد يكون
بحسب الحقيقة [illegible] طالب الحقيقة [illegible] الموصوفين باعتبارين
[illegible] المحدود [illegible] بالاسم [illegible]
قوله والثاني بالشركة المطلقة مثل ما يجب ان يقال [illegible]
[illegible] وانسان [illegible] لانه تمام الماهية
المشتركة [illegible] لانه [illegible] لكنه لم يحسن
فانه [illegible] الى ذلك التفصيل قوله فاما الاعم من الحيوان كالجسم فليس مقولا بالماهية المشتركة بل جزء
للماهية المشتركة واما الفرس والانسان وكونهما ما [illegible] لانه ما يشتمل عليه كمال الماهية هذا
شروع [illegible] ان المورد ان كان غير الحيوان فاما ان يكون اعم او اخص منه او مساويا له
وابطل الجميع وذلك [illegible] في ابطال المساوي [illegible] الحساس والمتحرك بالارادة
وان اتفقا انهما معقولان مساويان [illegible] فليس بدل الاتحاد على الماهية انما [illegible]
لا انما عند الجمهور فصلان مساويان لعوما الحيوان والحق [illegible] ان الفصل الذي يحصل به
الجنس لا يكون الا واحدا لان الواحد ان لم يحصل بالجنس لا يكون فصلا وان تحصل به كان
غيره فضلا [illegible] فصلا [illegible] الا ان يكون الفصول [illegible] محصلة [illegible] يكون الفصل
[illegible] وربما يكون الفصل الحقيقي شيئا لا اسم له [illegible]
ذاتي لم يوضع له اسم من ذلك العرض كالناطق المشتق من النطق الدال على فضل الانسان
ما ان [illegible] تفهيم [illegible] لكل [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] ان المفهوم من اسمين فصلان [illegible] الحساس والمتحرك [illegible]
المضع من هذا القبيل فان مبدأ الفصل الحقيقي هو النفس الحيوانية التي هي مبدأ الحس
والحركة فاشتق له اللفظ منهما ولما لم يكن هذا الحقيق منطبقا [illegible] الشيخ عنه [illegible]
ذلك [illegible] وان [illegible] انهما معنيان [illegible]
من الحساس والمتحرك بالارادة [illegible] بحسب المطابقة [illegible]
وكذلك مفهوم الاسم [illegible] شيء [illegible] هذه الالفاظ

هو

الا بطريق الالتزام حيث يعلم من جانب العقل انه لا يمكن ان يكون شيء من هذه الاجتماع بدون العقول [illegible]
كلما لا الاقل على اصل الماهية التي يدل عليها الجنس الا بالالتزام وذلك لان الفصول تحصل الماهية
والعرضيات تحققها بعد تحصلها فاما الشيء الذي يحيط بها او يكون موصوفا بها فهو خارج عنها
اذ لو كان مشتملا عليه لكان زائدا [illegible] الا اطلاقه [illegible] امتنان [illegible] الذاتي [illegible] هذا
خلف [illegible] اذا اطلق اللفظ [illegible] بطريق المطابقة والتضمن دون طريق الالتزام
[illegible] الدلالة الدلالة على الماهية او على معنى من الاسم [illegible] الالتزام المطلقة كما [illegible] الشارح والاحق
[illegible] ان [illegible] الالتزام [illegible] في جميع المواضع والعلاقة [illegible] اختصاص للمطابقة والتضمن
بهذه الدلالة ان المطلقا انما يعتبر بالقصد الاول ما يطابق المسئول عنه دون ما عداه ثم [illegible]
باجزائه بالقصد الثاني ليكون المسئول عنه [illegible] الجواب [illegible] اللوازم عن مقصود ومطلب
[illegible] المدلول عليه بطريق الالتزام عن مجرد [illegible] اللفظ الذي [illegible] الاشياء مجرد [illegible] اذا
دل على الماهية او على معنى من الاسم [illegible] وقع [illegible] الاشياء مجرد [illegible]
اللوازم [illegible] عن مجرد [illegible] ان يكون مقصود [illegible] وايضا لو كان المدلول
عليه بطريق الالتزام معتبرا لكان [illegible] الدلالة على ما هو [illegible]
طريق الالتزام يدل على الحيوان الناطق [illegible] لجميع [illegible] هذا [illegible] في جواب ما هو
[illegible] ان الذي [illegible] يكون جوابا [illegible] انه حيوان [illegible]
[illegible] الدلالة المذكورة [illegible] الخواص [illegible] يكون [illegible]
للدلالة بالاتفاق [illegible] الا الكانت [illegible] ايضا [illegible] الاطلاق [illegible] كذلك
[illegible] الماهية التي [illegible] الشيخ [illegible] في الشفاء في الفصل [illegible]
[illegible] الكلي [illegible] الدال على الماهية الى الجنس [illegible] النوع [illegible]
عبارته [illegible] على [illegible] الحيوان [illegible] الالتزام [illegible] المراد [illegible]
[illegible] المطابقة او التضمن [illegible] هذا الموضع [illegible]
اسم الحيوان موضوعا [illegible] المشتركة [illegible]
[illegible] او [illegible] الاقسام [illegible]
الحيوان [illegible] جميع الذاتيات المشتركة [illegible] المسئول عنها
[illegible] منها [illegible] هذا [illegible] شركة [illegible]
[illegible] زيد وعمرو وخالد [illegible] الشرط
المذكور [illegible] زيد [illegible] ما هو
[illegible] الشرط المذكور [illegible] انسان [illegible]
[illegible] العوارض المشخصة [illegible] زيد [illegible]
[illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] الاشياء التي [illegible] على [illegible]
[illegible]

وتجعل اشياء مختلفة بالحقائق كالانسان والفرس في جواب الاشياء التي يحمل على المعنى الجنسي
كالانسان وتجعل اشياء متفقة الحقيقة كزيد وعمرو [illegible] من ان يقول
من الكلمات [illegible] ذلك المعنى [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الجنس [illegible] الا بشرط
ان يكون ذلك المعنى [illegible] المعانه [illegible] الاول [illegible]
على المجموع حال المعانه [illegible] الاخر [illegible] الا ان [illegible]
على اشياء مختلفة الحقائق [illegible] اليه [illegible]
الاشياء [illegible] المعنى المذكور [illegible] الا ان
[illegible] الاشياء مختلفة [illegible] على الاشياء [illegible] الا [illegible] ان [illegible]
[illegible] المعنى الاول [illegible] الا ان [illegible] ذلك المعنى [illegible]
الصورة الاولى [illegible] في الصورة الاخيرة [illegible]
بالاعتبار الاول [illegible] بالاعتبار الثاني [illegible] بالاعتبار الثالث [illegible] الحيوان اذا اخذ
بشرط ان لا يكون معه شيء [illegible] الناطق [illegible] المجموع [illegible] والناطق [illegible]
انه حيوان [illegible] اذا اخذ لا بشرط ان يكون معه شيء [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ان يخصص بالناطق [illegible] انه حيوان كان جنسا واذا [illegible] بشرط
ان يكون مع الناطق [illegible] الحيوان الاول جزء الانسان [illegible]
[illegible] الحيوان الثاني ليس [illegible] الكل [illegible]
[illegible]
لان الانسان [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] الناطق [illegible] الاشياء التي [illegible]
[illegible] العدد كالانسان الابيض والانسان الاسود [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] الاشياء التي [illegible] الاشياء مختلفة [illegible]
الاشياء التي [illegible] الانسان
[illegible] بالعدد [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible]
المراد [illegible] الانسان [illegible]
[illegible]
الى ان [illegible]
[illegible] الابيض [illegible] الاسود [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible]

ذلك الانسان وبيان ان الماهية لا يمكن ان يكون كذلك لامتناع ان يرتفع الشيء الذي هو بعينه قوله
وليس يحمل المعنى المذكور من انه لو لم يلحقه لواحق جعلته انسانا يعني الناطقية بل الحقه اضدادها او
مغايرها اعني اللاناطقية او الصاهلية لكان يكون حيوانا غير انسان يعني فرسا مثلا وهو كذلك الا انه
بعينه يعني يكون بعد ما يكون من حيث هو هو كذلك الواحد الذي لم يكن ... ان يكون انسانا ...
الا انه يجعل الماهية اعني الفصل لا يحتمل التبدل ايضا مع بقاء الماهية قوله بل انما يجعله حيوانا
ما متقوما مجعله انسانا لشأنه الى ... وجود الانسان باعتبار الحالة ... الحيوان الذي هو الجنس
وان كان ان يوجد الجنس في العقل ... قوله وان كان يجامع هذه الصورة لا على
عن هذا الحكم وليس ذلك على المنطقي اي ان كان هذه الطبائع المذكورة التي فرضناها ...
فصولا ... وكانت التي فرضناها فصولا ... على الحكم المذكور ولكن ليس
على المنطقي ان ينظر في المواد بل عليه ان يتبين ان من الاشياء التي يخالف بالحقائق والتي لم يخالف

البحث الثاني

الا الاشياء كانت اذا اشتبل ... كيف يجاب عن كل واحد منها
في الالفاظ الخمسة المفردة ولنحققها المنهم استاذ الى المقول في جواب ما هو الذي هو الجنس
والمقول في جواب ما هو الذي هو النوع ... كل واحد ... ما هو فانما ان يكون
حقائق ... مختلفة ... بالعدد فقط ... مختلفة ... تقدم ...
... الاول ... جنسا ... والثاني ... ان يسمى كل واحد
من ... تحت القسم الاول ... قوله قبل ان نسمي
النوع ... ٥ النوع المضاف الى
الجنس ... الجنس ... الى ...
او ... النوع ... النوع ... او ...
الى ... الاول ... الانواع العالية والمتوسطة والسافلة التي ... باسم
نوع الانواع ... الانواع ...
... النوع ... الموضوع ايضا ... جنس ... والنقطة والان
فالنوعان ... في المعنى ... والاصل في ذلك
... جنس ... المذكور الموضوع
... متوسطا ...
على ... الحقيقي ... تحت جنس
... النوع ...
والخصوص ... العموم والخصوص ... الاول ...
الاول ... النوع ... بالعموم والخصوص
... تحت جنس ... تحت جنس
البتة ... النوع الحقيقي هو نوع الانواع

لا غير يحملوا المعنيين ... مختلفة بالعموم والخصوص لكونها مطلقة في ... ومقيدة
ما لا صنف الاشخاص ... الموضع الثاني استاذ الى ... الجنس والنوع قوله ثم ان ... الاجناس
قد يترتب متصاعدة والانواع قد يترتب متنازلة اي ... ترتبه ليس ... من جميع
المواد قوله ... الا ... في التصاعد ... المعنى الواحد من
معقولات ... الفاضل الشارح ... وايضا
... العلل والمعلولات ... يكون ... من الجنس
... والانواع
الحقيقية ... الموجودات التي ... الاجناس ... قوله
... الحقيقية والنوعية و ...
المتوسطة ... المنطق ... ان يعلم ان
هنا ... الانواع و ...
متوسطة ... ٥
... الاجناس والانواع ... العلم ... المعقولات ... وهذا
العلم ... المعقولات ... المنطقي ...
من العالية الى السافلة ... العلوم البرهانية ...
... المذكورة قوله فاما ان ... الاجناس ... الاجناس ... هاهنا
دون المتوسطة والسافلة ... خروج عن الواجب ... هاهنا
... المعلم الاول ...
... المقولات العشر ... الاجناس ... المشهور
الذي ... المنطقية الا
ان ... المتوسطة والسافلة ... وهذا
العلم خروج عن الانصاف ... المنطق ... الاجناس ...
... وكل واحد ... اجناس
العالية ... الفصول ... الاجناس ... ثبات
... المتوسطة والسافلة التي لا
... العالية ... الطبيعي من
حيث ... الانسان ... المرض
... الحقيقة ...
او ... الا ...
او ... الواجب الا

انه لا يتحقق امكان بدون احتياج اليها في استعمال قوانينه لبى وقطع للبعد او الميل له لغرض اضاف المطلق
بيشا يعتبر الامكان الى علمه او بحاجة جزء امر علمه وهذا داب اهل بعض الصناعات العلميه فانهم
يصنفون حال الصناعات بحاجتها الى ما هو حين يتميز بها الصناعات فان كان زجاجا فاعمهما ليتم ان كان الى
العالم انها انسان اى العقل والذاتى الذى يصلح ان يقال على الكثير الذى كلمه بالعابس
اليها فهو لا يصلح بما هو ولا يسكن بان يصلح للتميز الذاتى لمن غرض الاشتراك في الوجود او في جنس كما
ه كل في اى انسان يكون معه الاول وما هو بالعابس ان ما هو ذاتى او الاكثر والثانى
اما ان يكون اول لا يفيد انه ما عن حيوان ما هو وليكون جارحا عنه ولما كان المقول في جواب ما هو على الكثير لغة
تامه هذا هيهنا مطلقا او تاما عما هيهنا المشترك بينهما فالذاتى الى النوع بما ان حيوان ما هو لا بد الا ان
القسم الاخير ويكون هو ما يختص بجنس تلك الكثرة الصنفين وما يختص بالمعنى مع ما لم يهز ما يعنيه
الانسان باعتبار كم وهو صالح للتميز الذاتى الذى انما يعين جواب ما هو ان كان هو ولا عن جواب ما هو
على كثير لغير جميل الاول يعطيه حكم المقول في جواب ما هو وان لم يكن معه التعميم حكم لبى لنوع الكرة ماقول
كل فى انى لا يصلح لجواب ما هو هو صالح للتميز الذاتى وهو الفصل والفصل قد يكون مساويا للجنس
كالحساس للناطق وقد لا يكون اعم من العرض وقد لا يكون كالناطق للحيوان عند من يجعله مساويا للعرض كالحيوانات
كبعض الملائكة مثلا وعلى الصور من ان الجنس اما يصدق ويستقيم منه هو بما هو يكون النوع انما يعاد
الفصل لغاية التقدير الاول يعني كل ما عداه في الوجود وان يصح التقدير الثاني يعني كل ما
يشاركه في الجنس فقط فان الانسان لا يعتبر ان ما لا يطلق على جميع ما في الوجود او لا يمكن ان يعرف الملائكة
بل بما يشاركه في الحيوانية فقط وهو المراد بتعريف الانسان في الوجود او في جنس وقد ذهب الفاضل
الشارح ومن يتبعه الى ان الذاتي الذي يصلح لجواب ما هو لا يكون الا اعم الذاتيات فيعرف ان
مساويا له او اخص منه فالمساوي له هو ما يصلح للتميز عن الاشياء الكلية في الوجود والاخص منه هو ما يصلح
للتميز عما يكون بعض الاشياء في الجنس الذي يعمهما والا يعم على ما يكون منه من كل اعم الذاتيات الذي هو الجنس
العالي من الاقسام مساويا ويجب ليس الا الاول منه الجنس او لكونه ان يفصله عن كل مطابق للوجود ولا
يصلح التي منوا عليه وقد ذهب اليه بعض الشارحين عن اشتمال هذه الجملة قوله وقد يصلح ان يكون
معه لا في جواب ما هو شيء فان اي شيء كطالب به التميز المطلق عن المشاركات في معنى الشيئية بها
دون غيرها وهو المسمى بالفصل ه فيه على ان الفصل هو المقول في جواب اى شيء
هو ثم بين ان هذا الاطلاق موافق لعرف اللغة كما بين ان جواب ما هو نتوقف بان اى شيء يطلب
به التمييز يعني ان السؤال باي قد يطلب به التمييز العام عن جميع الاشياء وذلك اذا اضيف الى شيء
او ما يجرى مجراه فيقال اي شيء هو وقد يطلب به التمييز الخاص عن بعضها فيما هو دون الشيء المطلق
وذلك اذا اضيف الى شيء اخص منه فيقال اي حيوان هو وقد صرح الشيخ في الشفا بالوجود والشيء
هنا بمعنى الشيء بالمطلب التميز عنها الا ملاحظ اولان الوجود والشيئية عارضين للماهيات على
ما هو العاصم السابق بانه لا فارق الذاتي هيهنا قوله وقد يكون فصلا للنوع الاخير كالناطق
مثلا للانسان وقد يكون للنوع المتوسط فيكون فصلا لجنس النوع الاخير مثل الحساس فانه فصل

١٧

للحيوان وفصل جنس الانسان وليس جنسا للانسان وان كان ذاتيا اعم منه ه لما فرغ
من بيان ماهية الفصل شرع الى الاشارة المفصلة الى ان تعليم كل واحد من الذاتيات التي تصلح للجواب عما
هو بالقياس الى شيء مخصوص يكون وعند وصوله الى الفصل الجنس الذي يكون مجاورا من مافيه القائلين
بان المقول في جواب ما هو هو الذاتي الاعم وقد قال بانه الى الفصل النوع بعض ما يعم من هذا الجنس
كل في اى اعم جنسا والفصل لاجل جواب ما هو قوله وكل فصل فانه بالقياس الى النوع الذي هو فصله
مقوم وبالقياس الى الجنس محصل للنوع ومقسم يريد ان الفصل الذي يحصل الجنس نوعا فانما
يكون فصلا بان اخرجها تفاسيمه الى الجنس للنوع بمعنا انه الى تقاسيمه الى النوع المحصل منه
والاول يعني التقسيم فانه اما ظن بنقسيم الحيوان الى الانسان وغيره فالناطق مثلا يعم فانه يعني مقوم
الانسان لكونه ذاتيا له وانما فهم التقويم بمعنى التحصيل من الجنس وذلك التقويم غير ما كان بنبه ما انه يعني كونه
سببا للوجود الحقيقى لا بمعنى كونه جزء منه والتمييز بين التقويم لانه عارض بحسب انتساب الشيء الى غيره
فيكون مقوما لبعض الاعتبارات في تقسيم بمعنى النوع العالي مقوم للسافل لانه تعلم مقوم له ولا ينعكس
لا بمعنى ان يكون مقوم السافل هو مما يضاف الى العالي ومقسم الجنس السافل مقسم العالي لان العالي
مقول على جميع السافل ولا ينعكس لاحتمال ان يكون احد اقسام العالي هو السافل تقسم انسان الى
الخاصة والعرض العام لانه اما الخاصة والعرض العام معنى المحمول الا ان العرض الذي يصح معه اما كان من اللوازم
او العوارض بحسب المفهوم بكل واحد من حيث ليس لغيره سواء كان في ذلك نوعا اخيرا او غير اخير وسواء
عم الجميع او لم يعم ه لما فرغ من المحمول الذاتي الا انه كذا المحمول لا تعرضه ومن يعني الى ما
لا يعرض لغيره من صنفها وما لا تعرض والاول خاصة والثاني عرض عام وشرطهما ان يكون الموضوع
كليا فالى صدقه يكون للجنس العالي كالموجود او موضوع المتوسط كالملون للجسم او النوع
الاخير كالكاتب للانسان ولذلك يكون لازمه كما في النوع المتوسط وعارضا كالماشي للحيوان
وقد يكون عامه لا يمكن ان يكون صحيحا كالضاحك للانسان وخاصة بالبعض كالكاتب بالفعل
كسمى معقولا كالكاتب له ويمكن ان يكسب الى صحيح الالى بشرط له يكون بالقياس الى الشيء الابد منه
فان لم يكن خاصية الموضوع فقد لا الاطلاق كذى الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس دون الطائر
ولا بالقياس الى الشيء فلا الاطلاق كما ذكر كل خاصة نوع خاصة جنسه ان كان لازم ولا ينعكس الا انه يكون
عرضا عاما له قوله وانما العرض العام حيث هو ما كان موجودا في كلى
وغير كلي باعتبارها كما الاول يعنى العرض العام ويكون انما لجنس العالي كالعالم للجوهر او للنوع
الاخير كالمتنفس للانسان او يكون للنوع للاشياء لكونها لا تتم للانسان ولا يكون
هذا المحمول كالموجود للكل قوله والقدر الخالص حاجه النوع
والصدق ولكن لانه الايات والتعريفات الشيء وما كان من الوجود الخاص الى خاصة الفصل
للانسان وكون التوالد انما تشترطه الحلال ه الخاصة قد يختص من حيث لانه خاصة يعطي
تعنيه حينئذ وفي التعريفات الواقعة في اصل معناه فهي في حيوان ان الذي يكلو في الجنس
الفصل من باب ان الاعتبار الاول ما يكون شاملا للشيء اخص للنوع خاصة به الا بالقياس الى الجميع

بل يحمل على الافراد لانه لما عرض [illegible] وبالاعتبار الثاني [illegible] وكل [illegible] الوجود [illegible] بالحق
عن نحو **قوله** مثال العرض العام الاسود للسنجاب [illegible] طائر [illegible] فقنس [illegible]
[illegible] في الشاهين [illegible] في السواد [illegible] الغراب **قوله** ولما قالوا
العرض مطلق [illegible] العام [illegible] المنطقيين [illegible] ان هذا العرض هو العرض الذي
تعالى [illegible] بل [illegible] هذا العرض [illegible] المشهور عند الظاهريين
اطلاق العرض على [illegible] للموضوع [illegible] الاطلاق [illegible] العرض [illegible]
الجدل [illegible] العرض الذي [illegible] الموضوع [illegible] الناس [illegible] الموضوع
[illegible] العقل [illegible] الموضوع [illegible] الذهاب الى [illegible]
فان العرض الذي [illegible] ان يحمل على [illegible] فان [illegible] عرضا فاما [illegible]
[illegible] الاشتقاق [illegible] العام [illegible] **قوله** ولا
يكون الشيء [illegible] الخاصة [illegible] عرضا [illegible] الشيء [illegible]
من خواص الحيوان [illegible] الخاصة والعام [illegible] **اقول** كل [illegible]
[illegible] الى شيء [illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible] الشيء [illegible] ان يكون
[illegible] لشيء [illegible] الانواع [illegible] في هذا [illegible] اللون [illegible] جنس [illegible]
[illegible] نوع [illegible] اللون [illegible] للجسم [illegible] عرض عام للحيوان
وليس هذا المثال [illegible] **تنبيه** [illegible] الالفاظ الخمسة
[illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible] العرض العام [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] **اقول** هذا اول فصل [illegible] بالتنبيه [illegible] الفاضل الشارح [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الكتاب [illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] النظر [illegible] القول [illegible]
[illegible] النوع [illegible] المنطقيين [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
ان [illegible] الجسم [illegible] الاسم [illegible] الجسم على الحيوان [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] النوع [illegible] المعنيان
[illegible] المعنى [illegible] الكلي [illegible] الاقسام [illegible] المحمولات [illegible] النوع
الاضافي [illegible] الاضافي [illegible] موضوع [illegible] الاضافي [illegible] كلي
[illegible] الشيخ [illegible] النوع [illegible]
بان النوع الاضافي [illegible] من حيث هو نوع اضافي [illegible]
القسمة [illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible] الاضافي [illegible]
لا [illegible] الاضافي [illegible] الجنس [illegible] الكليات
[illegible] المحمولات الحقيقية

> [margin, right page] [illegible]

صورها منها
ومن الجنس او على صنفا منها [illegible] النوع [illegible] الفصل والعرضية [illegible]
ومن [illegible] العرض [illegible] العشرة [illegible] فاذا
اردنا الاضافي [illegible] الكليات [illegible] النوع [illegible]
ومثلنا [illegible] النوع [illegible] العموم والخصوص [illegible] العام جنس [illegible] نوع [illegible] ان
يقع [illegible] العرض [illegible] الخاصة [illegible] العرض [illegible]
[illegible] النوع [illegible] تحت عام
[illegible] النوع [illegible]
الاضافي **اشارة** الى رسوم الخمسة [illegible] الجنس [illegible] بانه كلي يحمل على [illegible]
[illegible] الفصل يرسم بانه كلي يحمل على الشيء [illegible] والنوع يرسم [illegible]
انه كلي يحمل على الشيء [illegible] والنوع يرسم [illegible] انه كلي يحمل على [illegible]
[illegible] الجنس [illegible]
ذاتيا [illegible] بانها كلية [illegible] العرض
العام يرسم بانه كلي يحمل [illegible] **اقول** الكلي
هو الجنس [illegible] الطبائع [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible] العموم [illegible] المنطقي [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] المنطقي [illegible] العقل [illegible] جواب
اي شيء هو [illegible] في جواب ما هو [illegible]
[illegible] النوع الاضافي [illegible] الجنس [illegible]
يحمل [illegible] الجنس [illegible] الفرق [illegible]
[illegible] الاقوال [illegible] الكليات [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] الذاتي [illegible] الحقيقية [illegible]
[illegible] التوجيه [illegible] الشيخ
[illegible] **استئناف** الى [illegible]
[illegible] الاسم المطابق [illegible]
[illegible] جميع [illegible] الانسان [illegible] ناطق [illegible]
[illegible] ناطق [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] الاسم
[illegible] النوع [illegible] الاسم [illegible] العام [illegible]
[illegible] المطابقة [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] المشتمل على الاجزاء [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] الاجزاء [illegible] الاسم [illegible] على التام الذي [illegible]

> [margin, left page] [illegible] الشيخ
> [illegible] بالتفصيل والاسم [illegible]

المعتبر بعضه كما يراه بعض الشيوخ في هذا الفصل توجيه ولا يمكن من انه يكون مثلا الاكمل معرفا بما به
الجمع ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله لان معنى [illegible] المشترك من جنسه والمقوم له [illegible]
الى ان يستوي من ان القائل بحط الماهية انما يكون مثلا جامع المقومات واعلم ان الشيء الذي يراد تعريفه
يكون اما بسيطا واما مركبا والمركب اما ان يكون في العقل فقط واما ان يكون في الخارج ايضا
والعقل المحض هو المركب من الجنس والفصل فكل ما يكون كذلك من المركبات والعرابة معنى لا
بالمحاذاة على الماهية والمركبة التي قد يكون من اشياء متشابهة كالآحاد في العدد وكالقيول
اي الصورة في الجسم وغير متشابهة [illegible] في البلقة [illegible] كالجسم
والسواد في الاسود [illegible] كالبيت [illegible]
ثم لا يطول [illegible] الاقسام تعريف
مختص اما البسائط فلا تعرف الا [illegible] الماهيات [illegible]
مثل واما المركبات [illegible]
رسوم [illegible] الشيخ [illegible] الماهيات التي
هي المركبات العقلية [illegible] هذا الفعل
سقط [illegible]
[illegible]
لا [illegible]
معنى العقل [illegible]
يكون [illegible]
[illegible]
[illegible]
العرض [illegible] قوله [illegible] المركب العقلي
ويجب ان يعلم ان العرض [illegible]
من [illegible] قوله [illegible] ان العرض
[illegible]
والعرضيات [illegible] العرض
[illegible] الأول
[illegible]
[illegible] المعقولة [illegible] الثاني
قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]

فقد

فد تم الكلام في كيفية [illegible] الشيء على [illegible] المنطقي من حيث هو كذلك
معلما [illegible] العقول [illegible] قوله [illegible] في تحصيل التمييز
بالذاتيات [illegible] الانسان جسم ناطق [illegible]
[illegible] العرض [illegible] بالذاتيات [illegible]
[illegible] الانسان [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
الاشياء التي [illegible]
التي [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] الفصول
[illegible] الفصول [illegible]
الشيء [illegible] اسم الجنس [illegible]
[illegible] الجنس [illegible]
[illegible] قوله
[illegible] الفصل [illegible]
[illegible]
عن الشيخ [illegible]
[illegible] الفصول [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
الايضاح [illegible] المطلوب قوله [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
الى [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible]
[illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
التي [illegible] الشيء [illegible] قوله [illegible] الشيخ [illegible]
ان [illegible]
الشيء [illegible]
[illegible] الذاتيات [illegible] العرضيات [illegible]
[illegible]

في الافادة

للرسم الملا قيا او لا لبس عنه او يتخلى عما هو غير منه ورنما لم يكن كل واحد من المخصيات مشاربان العرض
مما لا يكون مساو با بعينه سيما كما يقال مثلا في رسم الحقائق انه الطاير الولود وقوله التي
التي تخصه جملتها بالاجتماع لشارة الى هذا المعنى دفع الاشكال البني الكلام العاضد للشايع وهو ان
مساواة اللازم الواقع في الرسم للملزوم لا تعرف الا بعد معرفة الملزوم فيكون معرفة الملزوم
موقوفا لا يتحصل الا فرع حلة وهو موقوف تعقبا الثاني من المساوي بعضها بعض حتى تركب منها
ما يكون مساويا لما يجب بعد لا يلزم الدور حان الاشكال في معرفة كون المجموع مساويا الى ان يحل الى
يقال المساواة من يعتبر ها هو من العلم بالمساواة والشرط في انتقال الذهن عن اللازم المساوي
الى الملزوم هو المساواة في نفس الامر لا العلم بها فاذا انطلق الباحث عن البحث عما يكتسب به فالوادم
وعما يضم مساوية كانت او غير مساوية بمعركته واوصل بعضها الى ادراك الشيء علم بعد ذلك
انه كان مساويا لما لا يلزم الدور لانه يجوز ان يعرف مساواته بعد الاكتساب ذلك فغرضنا انها الى
تقدم العلم بالمساواة واعلم ان اللازم الاخص وان كان مساويا فانه لا يكون من حيث هو واحد
هو رسما وكذلك الفصل وحده لا يكون حدا تاما فقد ذلك لان الواحد منها لا يدل على الشيء المطلوب
بالمطابقة لا تكن ما يستعمل انما يدل عليه بالالتزام وهو مستعمل على ما هو ملزوم من جهة انتقال الذهن من
اللازم الى الملزوم وذلك للغير مما يصح مما العقلي لتعلق الرابطة وكان نقل الذال الحقيقة يشتبه لا
شيا فلهذا السبب فيها الحدود وكذا الرسوم في نقل الاقوال دون المفردات وقوع العاطع ايضا اشعار
الذهن من شيء الى شيء على سبيل اللزوم ووضعه في لسان الصناعة فيه مع مثل هذه الاسماء من الحدود
و الرسوم الى المطابقة فانه بما يشعر به الصناعة بالمنع بعد ذا انما الا عن من لا يكون الا من لغته
قوله وليعود الرسوم بما يوضع مثله الجنس او لا يعتمد ذات الشيء بما له ما يناله للانسان
انه حيوان مستعمل القامة الخ جمع طبائع الطبع ويقال المثلث انه الشكل الذي له ثلاث زوايا
وذلك ان اللوازم كلها الخواص مع العقول لا تدل الوضع الاعلى شيء ما بسلب عنها او يختص بها كما يقال
ماذكر الشيء عن ما الشيء فيه قلب على ما لا يدل عليه الا الاشتغال العقلي ما دلالة الجنس حال على اصل الذات تتم
التعريف بالحاق الخواص واللوازم **قوله** لكن لا يكون الاسم كذا لضع الاعتراض عينه
للشيء كان من عرف المثلث انه الشكل الذي له زوايا احتمال فاعمل لم يكن رسمه ثم المهندس **اقول**
هذا شرط لفن جودة التسمية وتقدمه بحسب كلامه وكما كان زوال الشيء في السابل في الحق مجملا وتما كان
البين عند بحصر حيثما عن الغرض بعض الاقوال رسوما عند فقد تم من رسوم عند العرض فما
تمثل به من ان ليس العمل الذي هو ان يرسم المثلث بحال الزوايا لا يكون ثم المهندس بالصحيح انه لا يكون
للمهندس ايضا الاخص الاسم دون الماهية فان المهندس لما لم يعرف حقيقة المثلث الا بكل لمن يعرف
حال زواياه ولما كان من الحدود حدود بحسب الاسم وحدود بحسب الماهية فكذا كل الرسوم
لشارح الى الصناعة الخطابة تعرض في تعريف الاشياء بما يحقق الاسم او غير تفصيل بالعيسما
يدل على الاشكال التي ذكرها **اقول** هذه الفصول تلك بما تتعلق الحدود والرسوم من كتاب
الجدل يستخرج على الفاظها في ذلك الكتاب بالمواضع والموضع كلام لكم تستخرج عنه الكلام لعن يمكن
ان

ان يجعل لكل واحد منها موقعا من هذه الاصول مما يتعلق الالفاظ دينا ما يتعلق المعاني وتقوم
المواضع اللفظيه **قوله** ومن القبيح ان يستعمل في الحدود الالفاظ الحالية والمستعارة والغريبة
الوحشية بل يجب ان يستعمل فيها الالفاظ المناسبة الناصة المعتادة **اقول** تريد بالحدود الاقوال
الشارحة مطلقا الالفاظ المجازية والمستعارة انما يطلق على غير ما وضع له القرينة بعض الحدود عنه
الى الغير من شبه او نسبة او لعرض قابل او نعرض لكن ربما لا يقطعه بعضهم بان ذلك الاطلاق من
المجاز يكون مستعملا او ربما لا يلاحظ الخصم عند وقوع الاشتغال يكون مستعارا بالاحظ كون ذلك الاطلاق
المفردات كاطلاق النور على الهداية والبطر على الثابت في المركبات كقوله تعالى او اسيل الغيب والمستعار في
المفردات كقوله السحاب على الصحيح الاول وفي المركبات كقوله تعالى واخفض جناحك والالفاظ
الغريبة هي التي لا يكون استعمالها مشهورا لم يكن مخصوصا بقوم ويقابلها المعتادة والوحشية هي
التي يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه ويقابلها العذبة واذا جمعت الغرابة والوحشية في لفظ فهو
شنيع جدا واستعمال امثال هذه الالفاظ في التعريفات قبيح لانها محتاجة الى الكشف وبيان ذلك
احتياج القول الشارح الى القول الشارح لغيره والالفاظ الناصة هي التي تعبر عن المقصود وصريحا
وتزيل الاشتباه عما يكون في معرضه ويقابلها المبهمة او المغلقة وفي بعض النسخ بدل المعتادة
المعتدلة اى يبين التراكيب الفاسدة والمتانة المفرطة التي تعدل الذهن عن فهم المعنى الى النظر
في اللفظ **قوله** فان اتفق ان لا يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد فليخترع له لفظ من اشد
الالفاظ مناسبة وليعمل علامة ما اريد به ثم يستعمل **اقول** قد يتفق ذلك في المعنى الذي
وقد يتفق في المركبات وذلك لان الباحث في المعاني ربما يجد كل الاشياء لم يتم لها والضع لغتهم لان
يتيسر له تركيب يحتاج البيان لم يضع لغته فلم يضع لها اسما او يحتاج الباحث الى ان يعبر عنه
بمصطلح الى الوضع الالفاظ اسماء وانما الشرط المناسبة لان الاستعمال عن المعاني الاصلية الى الغرض
بسبب المناسبة كما في المجاز والاستعارة الشبيه وعنه ما ظهر من مساوى في جمع اللغوي ان المخترع
لفظا على هذا الوجه لا يكون خارجا عن مذهب اللغة وقال المخترعات في المفردات العقل والنفس
وفي المركبات الجنس من الاستقراء **قوله** وقد سهوا الموارد في تعريف بعضهم بما عرفوا الشيء
بما هو مثله في المعرفة والجهالة كمن يعرف الزوج بانه العدد الذي ليس بعد مرتين ما تخطوا ذلك فيعرفوا الشيء
بما هو اخفى منه كقول بعضهم ان النار جسم شبيه بالشمس والنفس لعرض الباب ولا انه يعتقدوا
ذلك يعرفوا الشيء بنفسه فقالوا ان الحركة نقلة وان الانسان هو الحيوان البشري وانما بعد قدوا
ذلك يعرفوا الشيء بما لا يعرف الا بالشيء اما مصرحا او اما مضمرا اما المصرح فمثل ما يقولهم ان الشمس
ثابتها نقع البث منهم لا عمار والاعلام ان يعرفوا البت بعد الا بانها انه في الشمس فانها اشماي الف
المسافة وتلك كلها بانها الفاق في الشمس لا في الحقيقة النوع وعنه ذكر او في الطحن هو ان يكون
المعرف وشيء عليه يعرف به الا ان يعرف بالشيء كان لم يكن الا من اول ما يعرف مثل ما قولهم ان الاثنين
زوج اول ثم كدون الزوج بانه عدد ومنقسم بمتساوين ثم كدون المتساوين بانها شيئان كل واحد منهما
يطابق الاخر ثم كدون التطابق بانه ادوان والاعداد المستعمل لا تنتهي منه الشيء من حيث اشياء

أقول هذا هو الموضع المعني بقوله تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ثم بما هو أخفى
ثم تعريفه بما لا يعرف إلا به إما بمرتبة واحدة وهو دور ظاهر أو بمراتب وهو دور خفي وجميع ذلك رديء
لأنه أبعد عن الإفادة وتعريف الشيء بما هو أخفى منه لأن الأخفى يمكن أن يصير أظهر معرفة في بعض الصور
[illegible] في تعريف الشيء والتعريف بالدور فيهما لأن الأول يمكن أن يكون الشيء على نفسه بمرتبة
واحدة والثاني يمكن أن يكون له تقدمات على نفسه والذي هو الظاهر أشنع والخفي أردأ وفي الحقيقة
والأمثلة المذكورة في المتن وهذا أوردنا في التعريف بالمساوي تعريف الزوج بأنه ليس بفرد وهو الزوج بما ليس
الفرد [illegible] بحسب المشهور وبين الملكة والعدم بحسب الحقيقة بتعريف بالمساوي بحسب
المشهور وهو مراد الشيخ وتعريفه [illegible] بحسب الحقيقة لأن العدم يعرف بالملكة وتعريف الملكة بما يتضمن
ذكرها. قوله وقد يسهو المحددون فيكررون الشيء في الحد حيث لا حاجة إليه ولا ضرورة في
الضرورة التي [illegible] بعض المركبات [illegible] ما يستعمل في هذا الموضع مثال هذا
الخطأ قولهم إن العدد كثرة مجتمعة من آحاد والمجتمعة من الآحاد هي الكثرة بعينها فمثل من يقول إن
الإنسان حيوان جسماني ناطق والحيوان مأخوذ في حده الجسم فإنه يقال إنه جسم ذو نفس حساس متحرك
بالإرادة فيكونون قد كرروا. أقول المكرر الذي يقع في الحدود [illegible] ويقع بعض
أجزائه [illegible] بحسب الحاجة إليه وقد يقع بحسب الضرورة وقد يقع لا لحاجة [illegible] فما اشتمل على
مكرر لا لحاجة إليه ولا ضرورة فيه فمثاله ما ذكر المحدود في الحد أن يقال الإنسان حيوان بشري ومثال
ما كرر لا لحاجة بعض أجزائه ما ذكره الشيخ في تعريف العدد والإنسان والمكرر بحسب الحاجة كما يكون
للجواب عن سؤال [illegible] الإنسان [illegible] الحيوان [illegible] جوابه
[illegible] بحسب الحاجة [illegible] السؤال [illegible] لولا السؤال [illegible]
الضرورة فكما يقع في حدود بعض المركبات أو الإضافات كالمركبات التي تقع في حدودها [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] الذاتي [illegible]
ذكر [illegible] المشهور ههنا الأنف الأفطس [illegible] الأفطس لا يمكن أن يحد
[illegible] الأنف [illegible] الأفطس [illegible]
الذين [illegible] صاحب الأنف [illegible] الأفطس [illegible]
في تعريف الأفطس [illegible] الأنف [illegible] الأنف [illegible] قولنا أنف أفطس
[illegible] الأنف [illegible] الأنف [illegible] الأنف
[illegible] الأنف [illegible] صاحب الأنف الأفطس [illegible]
[illegible] الأنف [illegible] الأنف [illegible]
الأفطس [illegible] الأنف [illegible] صاحب الأنف الأفطس [illegible]
[illegible] الأنف [illegible] الأنف [illegible]
[illegible] قوله وهذان المثالان [illegible] لبعض ما سلف [illegible]
الاعتبار [illegible] ما سلف [illegible] تعريف الشيء [illegible] المحدود

الحد وفي بعض الأمثلة تكون الحد أو لبعض أجزائه ولكن الاعتبار يختلف لأن السهو من جهة تعريف
الشيء بما بعده [illegible] عن السهو من جهة تكرار لا لحاجة إليه ولا ضرورة. قوله واعلم
أن الذين يحدون الشيء بما لا يعرف إلا بالشيء [illegible] في حكم المكررين للمحدود في الحد [illegible] الكيفية
بما إنما تقع المشابهة [illegible] فيقول الكيفية [illegible] فهذا تكرار للمحدود في الحد والمراد بيان
التناسب من الجانبين. وهم وتنبيه إنه قد يظن بعض الناس أنه لما كان المتضايفان يعلم كل
واحد منهما مع الآخر أنه يجب من ذلك أن يحكم كل واحد منهما بالآخر [illegible] كل واحد منهما في تحديد الآخر جميعاً
والفرق بين ما لا يعلم الشيء إلا معه وبين ما لا يعلم الشيء إلا به [illegible]
كون الشيء مجهولاً ومعلوماً مع كونه معلوماً وما لا يعلم الشيء إلا به يجب أن يكون معلوماً قبل الشيء لا مع الشيء
ومن القبيح الفاحش أن يكون إنسان لا يعلم ما الابن وما الأب فيسأل ما الأب فيقال هو الذي له الابن
فيقول لو كنت أعلم الابن [illegible] إذ كان العلم بهما معاً ليس الطريق هذا بل ههنا
ضرب من الفطنة اللطيفة فإن يقال مثلاً إن الأب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك
فليس من جملة أجزاء هذا التبيين شيء [illegible] بالابن [illegible] المضافان يكونان معاً في الوجود
والعقل وتعريف أحدهما بالآخر تعريف الشيء بالمساوي فيجب أن يعرف كل واحد منهما بأمر أو السبب
الذي [illegible] مضافاً [illegible] في العقل [illegible] يشتد [illegible]
[illegible] ما ذكره في حد الأب أنه حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فالحيوان هو
الأب والآخر من نوعه هو الابن [illegible] عن الإضافة [illegible] من نطفته سبب تضايفهما [illegible]
حيث هو كذلك [illegible] معنى الإضافة إلى الحيوان الذي هو الأب
[illegible] لأن الأب إنما يكون مضافاً إلى الابن من هذه الحيثية. قوله والسلف أتى
ما يقوله صاحب إيساغوجي في باب رسم الجنس بالنوع [illegible] كتاب [illegible]
[illegible] التعريف [illegible]
التقصير. أقول رسم الجنس في التعليم الأول بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب
ما هو ورسم النوع بأنه المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو [illegible]
فرفوريوس صاحب إيساغوجي على أن المتضايفين لما كان ماهية كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر
يجب أن يؤخذ كل واحد منهما في حد الآخر [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] المتضايفات [illegible] اللغة اليونانية كان في الوضع الأول
يدل على صورة الشيء وحقيقته [illegible] بحسب الاصطلاح [illegible] بالنوع المستعمل في حد الجنس هو
المعنى الأول اللغوي وكأنه قال الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو ثم عرف
النوع المصطلح بالجنس ولم يكن دوراً

النهج الثالث في التركيب الخبري

إشارة إلى أصناف القضايا هذا الصنف من التركيب الذي نحن في جهته [illegible] التركيب
الخبري وهو الذي يقال لقائله إنه صادق فيما قاله أو كاذب [illegible] الصدق والكذب لا يمكن أن يعرف
إلا بالخبر المطابق وغير المطابق [illegible] تعريف [illegible] الصدق والكذب

من الاعراض الذاتية للخبر ومعرفته بها تعريف له بسمي او رد بعضها للاسم وتعيينا لمعناه من بين
سائر التراكيب ولا يكون ذلك حدا الا ان الشي الى الفرض حسبما هينه لئلا يكون ملتبسا في بعض
المواضع بغيره ويكون ما يشتمل عليه من الفراسة الذاتية العينية في التعريف او غيرها فاكد من محو لها
عارفا عن الالتباس فالمراد من التانون ان يخص ذلك الشي انما المحفة يكون عن الالتباس واما يكون
دورا لو كان بيان تلك الاعراض ايضا يتوقف الى المبادي من ذلك الشي وهنا انما يحتاج الى التعريف لاجل
من اصناف المركبة كيان قد اشتباه لانه لم يتعين بعد وليس في الصدق والكذب اشتباه فيمكن
ان يقول انا نعني بالخبر المركب التي يشمل هذا الصدق والكذب عليه كالوقوع اشتباه في معنى الحيوان
مثلا فيمكنه ان يقول انا نعني به ما يقع في تعريف الانسان من تمام المشترك لا يكون دورا **قوله**
والما ما هو مثل الاستفهام والالتماس والترجي والتمني لكون ذلك علا الاشياء عنها ما وقع او كادت
الا ان البعض من حيث انه يعرض ذلك عن الخبر ومن بعض النسخ من حيث التعجب ذلك عن الحق وهذا
تاكيد لما ذهبنا اليه بانه يصح بان الصدق والكذب عرضا ان لم يكن خاصة هو الخبر لا الاعرض فانه
لغيره من المركبات الاربعة صدق ومنها خبرا الفرق والتعريف بالاستفهام من الخبر كما لو قال الشئ
تلك كذا او يراد به ليس ثبت بالالتماس كما يقال تقصد كذا او يراد به ان اريد تفضلا او كذلك في سائرها
قوله واصناف المركب الخبري جملته وذلك لان المركب اما ان يكون اول مركب يتقوم عن جزئه
او ما في غيرها او لا يكون بل يكون مركب من اجزاء امثال المفرد لان المركب المشتمل على الحكم هيئته
لا يكون الا من المعنى على المعنى او سلب عنه بل هو ايجاب الحقا المركبان بالمركب الاول المدرك وانه
فالمركب المشتمل على الحكم اذا طرا عليه لم يمكن ان يحمل بعضها على البعض بان بعض الاقوال كان
لا يكون المعقول القابل لان لا بد من ان يحمل بعضها بعض موجود منها الا ان موجودها منها بالنسبة للبعض
انا النقاد الا انفصال الا ما الذي يعترض عنه وجود انصال والا وجود هو المنفصل الذي يعترض عنه وجود الانفصال
او الا وجود هو المنفصل فان المركب يعتبر من حلمتها الا مال من اصناف المركب الخبري ولم تقل انواعه
نظرا الى المواد وذلك لا تماما اذا قلت كلوع الشمس مستلزم لوجود النهار ان قلت اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فلم يتغير ماهية الخبر من حيث هو لساعة حرفيته المتعينة بل بعد المركب الحمل الوضع فان
هذه الامور المغاير لها من تحصيل ما حسب الاعتبار المتعينة فليست بفصول لها بل هي عوارض تلحقها
بحسب كما المقيدة اعطاها الى يد قد تحقق بها جزء في تعينها اصنافا او لما اذا نظرنا الى الصور
بالاشكال في ان الحمل والشرط نوعان تحت الخبر وكذا المنفصل تحت الشرطي بصنفه بتعريان يحاربها الصنف
نوع على الوضع اللفظي دون الاصطلاح **قوله** اولها هو الذي يسمى الحملي وهو الذي يحكم فيه
بان معنى محمول على معنى او ليس بمحمول عليه مثاله قولنا الانسان حيوان او ان الانسان ليس كذا وان
قالا انسان لما يجري مجراه من اشكال هذا الحمل هو المسمى بالموضوع وما هو مثل الحيوان هنا هو
المسمى بالمحمول والبيس حرف سلب ما يقوم يجعل معنا المعنى السالب يسمى ايضا حمليا لان الاعلام
تلحق بالملكات من بعض احكامها **قوله** والثاني والثالث يسميها الشرطيات المتصل
ما سعفا فيه لان يسمى شرطيا بحسب اللغة العربية اطلاقها على المنفصل فلحق به لانه يشتملها كلمة في

المركب

المركب قال اضا حققه الشرط ما يتعلق احد الحكمين بالاخر وهو موجود في كليهما على السوا ولكن
سميا شرطيين **قوله** وهو ما توقف التاليف منه من الخبرين قد تصح كل واحد منهما عن خبريته
الى غيره لكن ليس يوثق منهما ليس على سبيل ان بالبين ان احدهما موجود كما كان في الحمل بل على سبيل
ان احدهما ملزوم لاخر وبعده وذلك بالاصطلاح لعلق الصدق والكذب بها حال لونه جزاين من شرطي
وجود تعلقها المؤلف **قوله** وهذا يسمى المتصل ولا وضعي او على سبيل ان احدهما يعاند الاخر
ويباينه وهذا يسمى المنفصل وعبارة الشرط المتصل بعدا اذا وقع حظا على ظاهر عبارته كانت ليس الى جمع
النهارا ايما الا ان اهل المقابلة لولا اذا وكانت الكلام كل واحد من القولين جسم اسمى مبالغ الشرط
المنفصل تولى لما كان يكون عدد الزوج اما وجه او منه اي اما هو لا اذا اختلفت اما لو كانت عدد فيهما
موافق تحو اصله اما يسمى المنفصل يضمن الانفصال على وضع المفرد من المستلزم للباطن بان الشرط لا يقتضي
منه الا البعض للسكال في المتقدم يكون في المتقدم بل ذلك يتعلق بل يحكم عن صنعه نقطة او في المنفصل عن حيث
الشرح **استانه** الى الايجاب في السلب الايجاب يحكم هو مثل قولنا الانسان حيوان بمعنا ان الشي
الذي يعرض من الذهن انسانا كان موجودا في الاعيان او غير موجود يلحق ان يعرض فيه حيوانا او يحكم عليه
بانه حيوان من غير زمان حتى ولو ليس حالا بل على ما يعم المؤقت المقيد في ما عليه والسلب يحكم هو مثل
قولنا الانسان ليس بحجر وقاله كذلك ليس من شرط موضوع القضية ان يكون موجودا او حيوانا
ما ما الحكم مثل موضوعات المستثنى من سواء الاعيان اما كما ما الى ما عليه صار الاعيان البيضاء ما بها اشكال
هندسية لم يحكم بوجودها والان لا يكون موضوعا في الاعيان بل يحكم بعضها موضوعات موجودة كالعالم
وما عليه مثل من شرطها ان يكون مع مما للذهن من موضوعا شيئا ما ما بالفعل كقولنا الانسان فانه يسعنا ان
يعرضه في الذهن انسانا بالفعل فقط اذا حكمنا عليه بانه كذا والبيس كذا السنا ان لا عند الحكم حاصل
ووقت ما معين او عن حين او في جميع الاوقات والا انه حاصل من حيث التعيين فيه توقف الى الاحتراز
لو فرضنا ان نحو فيه لكنا قد حالفنا معنى في ذلك الحكم والامر انما انه حاصل شرطا او معلق ما شرط كونه
انسانا او غير ذلك والا انه حاصل من حيث لا تعين فيه شرطا اصلا حتى لو فرضنا ان نعتمد بشرط لكنا
قد حالفنا معنى في ذلك الحكم بل هو بيان الحكم حاصل مع حيث يكون الحد انه بالتوقيت والا التوقيت
والتعيين والا التعيين وانما ان يكون ما شيئا من ذلك فيصير بحسب الحد انه به محفوظ من بعض ذلك
الاشخاص العام جميعها اما قبلت بالحاق في نوع مجرد عن جميع ذلك فهذا محرر معلوم الحكم بالايجاب كان
او السلب **قوله** والايجاب المتصل هو مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اي اذا
وهو الاولى فهذا المعروف به حرف الشرط ويسمى المقدم لتقدمه والثاني المعروف به حرف الجزاء ويسمى التالي
او يسمى من غير زمان يشترط تعين والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم او الصحبة مثل قولنا ليس اذا
كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب المنفصل مثل قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون
فردا وهو الذي يوجب الانفصال والعناد والسلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد مثل قولنا
ليس اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون منقسما بمتساويين **اقول** الانفصال قد يكون
بالتزام كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بالاتفاق كقولنا ان طلعت الشمس

فالمختار ما هو في تحقيقها القضية المطلقة فالايجاب في المتصلة مفهومه الحكم بوجود لزوم التالي للمقدم او صحبته
اياه ان لم يكن فيه اللزوم معلوما او الاتفاق سواء كان كل واحد من المقدم والتالي موجبا او سالبا او مركبا منهما
مع التقييد او توقيت او لا توقيت في السلب منها مفهومه الحكم بلا وجود هذا اللزوم او الصحبة وكذلك الايجاب في
المنفصلة مفهومه الحكم بوجود الانفصال بين القضايا في السلب مفهومه الحكم بلا وجوده سواء كانت اجزاؤها
موجبة او سالبة او مختلطة منهما وان اجزاء المنفصلة لا تستحق ان تسمى موجبا وسالبا فان سميت كان مجازا
وذلك لانها ليست بقضايا بالطبع اذ لا [illegible] ولا [illegible] ان يكون [illegible] فعلى ذلك قول الشيخ
التسمية مجاز في المنفصل دون المتصل **اسئاذ** الى التخصيص والاهمال والحصر اذا كانت القضية
حملية وموضوعها شيء جزئي سميت مخصوصة وشخصية اما موجبة مثل قولك زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
واذا كان موضوعها كليا ولم يبين كمية هذا الحكم انه على الكل او البعض في السلب بل اهمل عما يدل على انه عام لجميع
ما تحت الموضوع او بعضه سميت مهملة اما موجبة او سالبة مثل قولك الانسان في خسر ليس الانسان
في خسر وان كان [illegible] الالف واللام موجب لتعميمه [illegible] التنوين يوجب تخصيصه بلا اهمال
في اللغة العربية والمنطقيون [illegible] لكن [illegible] ولا [illegible]
موضوعها كليا وبين [illegible] ان الحكم [illegible] القضية تسمى محصورة فان كان [illegible] عام سميت
القضية كلية [illegible] مثل قولنا كل انسان حيوان [illegible] سالبة مثل قولنا ليس [illegible]
بحجر [illegible] **قوله** وان كان [illegible] ان الحكم في البعض [illegible] الباقي او التعرض بالخلاف
فالمخصوصة [illegible] كقولنا بعض الناس كاتب [illegible] البعض [illegible] على الكل
فان بعض الناس حيوان [illegible] الكل [illegible] كان
[illegible] الكل [illegible] البعض [illegible] البعض [illegible] الباقي [illegible]
[illegible] الكلام عليه
[illegible] مع الاتصال [illegible] ان
[illegible] مع [illegible] البعض [illegible] الباقي [illegible] **قوله** والتي سالبة كقولنا
ليس بعض الناس [illegible] كل [illegible] الصدق [illegible] في السلب [illegible]
قولنا ليس بعض الناس [illegible] للسلب [illegible] الا ان يصدق معه السلب الكلي
[illegible] قولنا ليس كل انسان [illegible] للسلب عن الكل لا للسلب الكلي والا [illegible]
[illegible] على سلب الكل [illegible] ان يصدق معه
اما سلب الكل او السلب [illegible] السلب الكلي
[illegible] الكل [illegible] السلب
السلب [illegible] السلب الكلي [illegible] الصيغ الاول [illegible]
[illegible] في السلب [illegible] الكلام [illegible] سواء [illegible]
عليه بالوضع او بالعقل **قوله** والعلم [illegible] وان كان في اللغة العربية [illegible] الالف واللام على العموم
[illegible] الطبيعة [illegible] الالف واللام [illegible] كقولنا

عام

الفاضل

عام ونوع فلا يقال كل انسان عام ونوع ويقال الانسان هو الضاحك ولا يقال كل انسان هو الضاحك
وقد يدل به على جزئي [illegible] الرجل [illegible] وكل القضية حينئذ مخصوصة
ثم اعلم ان اللفظ الذي [illegible] ولا كل ولا بعض ولا واحد ولا كل [illegible] البعض [illegible] ما كان [illegible]
[illegible] السالبة [illegible] الكل [illegible] ان المعاني [illegible] التي [illegible] بالطبائع
من حيث [illegible] كلية [illegible] والشاملة [illegible] والاول [illegible]
بانضياف [illegible] الطبائع [illegible]
[illegible] الاول قضية مهملة
[illegible] مخصوصة [illegible] الالف واللام [illegible] الاصول [illegible]
انما على العموم [illegible] الاستغراق [illegible] قولنا الانسان حيوان [illegible] مخصوصة كلية
[illegible] الطبيعة [illegible] قولنا الانسان [illegible] هو الضاحك [illegible] مهملة
[illegible] البعض [illegible] مخصوصة [illegible] البعض [illegible]
اسئاذ ان الحكم المهمل [illegible] ان المهمل [illegible] كلية
[illegible] الكلية [illegible] كلية [illegible] على
الكلية في العموم [illegible] طبيعة الانسان [illegible] ما كان [illegible] كانت
[illegible] كلية [illegible] الكل [illegible] البعض [illegible] المثلو
[illegible] بالمهملة [illegible] البعض [illegible]
[illegible] الصدق [illegible] على البعض [illegible] الباقي
[illegible] **اقول** الحكم في المهملة على
الطبيعة [illegible] الكلية [illegible] كل [illegible]
[illegible] السلب عن الكل [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] الكلية [illegible] القضية [illegible] على البعض [illegible] كان
[illegible] السلب [illegible]
بالوضع [illegible] في العلوم [illegible] اضطر
[illegible] الدلالة [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] في العلوم [illegible] القضايا [illegible] الشرطيات
[illegible] كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود [illegible] الكل [illegible]
[illegible] الشمس طالعة [illegible] الشمس طالعة [illegible] النهار
موجود [illegible] الشمس طالعة [illegible] النهار [illegible] الكلي
السالبة [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] ان [illegible] الشمس طالعة

اشارة

فالشمار مصعقة او عامل لبس ... اما ان يكون الحرى صغراوية ... فقد صرح المصنف بذلك

الشارب **اقول** حصل الشرطيات ... لا تشتمل على الجزئيات في الحصر والاهمال بل على حال

الاتصال والانفصال فان الحكم ... تعميم ثبوتهما او تخصيصه ببعض الحصر والحكم المحدود من غير بيان تعميم او

تخصيص ببعض الازمان ... الحكم لا يقال الشرطية ببعض الخصوصيات واما الحصر ... البعض

فان يقول كلما ... الحكم الايجابي في المتصلة اللزومية ... بل بحصول التالي عند وضع المقدم

في جميع اوقات الوضع ... وسعة الاحوال التي يمكن ان يجتمع مع وضع المقدم فانا اذا قلنا كلما

كان زيد يكتب فهو يحرك يده ... انما يحصل ... بل يريد

انما هو يحصل في جميع اوقات كتابته ... ويمكن ان كل حال يمكن ان

يجتمع مع كونه كاتبا ... او كون الشمس طالعة او كونه ... او غير ذلك

من الاوضاع فان حركة اليد حاصلة مع الكتابة في جميع تلك الاحوال ... واذا كانت

كلية ... ان يكون في بعض الاحوال ... ما يخص بعض الاحوال

... دون بعض ... من الاحوال

والسالبة ... الشرطية ... اللزومية ... والاتفاقية ... فان

لا يكون اللزوم ... الكل او الجزء ... او سلب ... بحسب

ما تقتضيه ... واما كلية الحكم الايجابي ... المقدم

فقط ... كلية الحكم السلبي ... السلب

السلب ... في شيء من الاوقات ... عن

لزوم ... على السلب ... الاحوال في جميع ...

... التعميم والتخصيص والخصوص ... الكل في الاوقات ...

واما كلية الحكم الايجابي في المنفصلة ... في جميع الاوقات ... الاتصال ... يكون

... بعض الاوقات ... الاتصال ...

والسالبة ... دون ... الاحوال ... فلا سلب

العناد ... الصدق ... عن ...

صدق ... الصدق ... دون ...

كل ... الكتاب **اقول** ان المركبات الشرطية ... ان الشرطيات

كلها ... الجمليات ... الجمليات ...

البسيط ... البسيط ... بسيطة ...

... البسيط ... او ...

... البسيط ... المراد ... واحد ...

ان المركبات ... الحمليات ... المركبة ... الشرطيات ...

ان ... المركبات ... الحمليات ... الى ...

لا يغير الفاظ الكتاب بعينها عن الشرح **اقول** الى المعدول والتحصيل ... التركيب

من حرف سلب مع غيره ... يقول زيد هو غير بصير ... الدلالة ... الثبوتية ... بسيطا على

غير الثبوتية ... الدلالة ... ان يوجد الالفاظ الثبوتية ...

بما ادوات السلب ... كان ... الفاظ ...

لا الاقوال ... ادوات السلب ... القضايا ... فان كان ...

ان ... مفردة ... ادوات السلب ... القول ...

... الاسماء ... الافعال ... حكم ... الموجبات

... المعدولة ... ادوات السلب ... البسيطة ... القانون

لا يستعمل هذا التركيب ... التي ... **قوله** ويعني

بغير البصير الاعمى ... **اقول** ... التقابل ...

... السكون ... الاخبار ...

... الالفاظ ... الاعدام ... القضية ...

العقل ... المحصلة ... غير البصير ... الاعمى ... الطائفة الاولى

... غير البصير ... هذا ...

هذا العالم **قوله** ... الصدور ...

... السلب ... المحمول ... سلبا ... يقول زيد

ليس بغير بصير **اقول** ... المحمول ... حكم ...

التركيب ... الاتصال ... كونه

... القضية ... المحمول ... الموضوع

وسلبيه اذا كانت ... **قوله** ويجب ان يعلم ... ان يكون ... مع

المحمول والموضوع ... اللفظ المعنى ...

... العرب ...

كقولك زيد كان ... بعض اللغات ...

است ... زيد ... هذه الالفاظ يسمى رابطة **اقول** ... الرابطة

لفظ القضية ... الايجاب والسلب ... الارتباط ...

... السلب ... الرابطة ... القضية

الا ... زيد ... بصيغة ...

... الالفاظ ...

... زيد

... المشتقة ... القضايا ...

... الموضوع والمحمول ... الشيء ...

الكلام بعينه بلا ارتباط بغيره للرابطة اذ هو من الاسماء المشتقة فقولنا زيد قائم اي زيد هو كاتب ليس
بصحيح بل انما يصح ذلك في الاسماء التي ادرجوها وقد عرفنا في هذا الاعتراض لا ان الفعل انما يرتبط
للرابطة على دون اشعار بالفاعل لاستقلال الفعل في العرضية بدون الارتباط للرابطة باسم مشتق في حال
من الاحوال كالمشتقات ونحوها ونحو ان يرتبط بالمتعلق به اولا ثم تعلق به الى الرابطة للفرق بين التي
يشتمل عليها القضية كيف لا وهو يقع هنالك موقع اسم جامد فلو كان بدل قولنا زيد كاتب زيد يكتب مثلا
حتى يكون المحمول هو الفعل نفسه لكان الاولى في حقه ان يقال زيد هو يكتب الا ان اسناد يكتب الى زيد المتقدم
عليه ليس اسنادا للفعل الى فاعله الذي يرتبط للرابطة بل هو اسناد الخبر الى المبتدا ثم الفعل هنا مع
فاعله بتمامه خبر ووقع محمولا على المبتدا فالرابطة عندنا لمرتبطة الفعل بفاعله قوله فاذا ادخل
حرف السلب على الرابطة بعد ما هلا زيد ليس هو بصير فقد دخل الكون على الايجاب في نفسه وسلبيه فاذا
ادخل الرابطة على حرف السلب جعلته جزءا من المحمول فكانت القضية لا باحسن هو كل زيد هو غير
بصير وزيد انما عقلي كل هو كل زيد ليس هو غير بصير وكانت اولى ان ادخل على الرابطة للسلب الماهية
دل على علمها الرابطة جاعلا اياها جزءا من المحمول ثم القضية التي محولها هكذا تسمى معدولة ومحصلة
وغير محصلة قوله اراد ان الرابطة اذا تعين سبيل الفرق بين السالبة والمعدولة لان
اداة السلب ان تقدمت عليها تعين رفع الربط فصارت القضية سالبة كان تاخرت عنها الربط جزءا
من المحمول فصارت معدولة وان تمامها خلل الربط منها فصارت سالبة معدولة فاما في السلبية
فالفرق بينهما اما بالنية او بالاصطلاح ان وقع على تماميز الادوات كما قال في اختصاص ليس بالسلب
وغير بالعدول قوله يسمى معدولة قوله وبعضهم يسمون هذه القضية معدولة
منسوبة الى المعدول الذي هو المغيرة قوله وقد يعتبر ذلك في جانب الموضوع ايضا وذلك كقولنا
غير البصير اعمى الان القضية المعدولة اذا اطلقت انما يعنى بها معدولة المحمول وهذه انما تقيد بالموضوع
وقد يعلل المحتج في هذا الصنف لعدم التناسب بالسالبة كالاولى قوله فاما ان المعدول
تدل على العدم المقابل للملكة او على ما ليس من شأنه ان يكون غير بصير انما تدل على الاعمى فقط او على كل ما ليس بصير
من الحيوان فلو كان يطلق انما عدا الاعمى من ذلك فليس شانه على المنطق بل على اللغوي بحسب لغة لغة
قوله فقد كان الخلاف في ان المعدول لفظ البصير يطلق على عدم الملكة كالاعمى او على ما
ليس بصيرا اي شيء كان وكان من قال بالاول منهم لم يلتفت الى هذه الاختلاف بعدها الا انه في
على غير المعدوم لعدم شيء من موضوع من شانه ان يتصف بذلك الشيء وذهب بعضهم الى ان الموضوع
المذكور هو موضوع شخص فالاعمى لا يطلق الا على من كان من شانه ان يكون بصيرا من اسمي اهم نوعه او ا
وبعضهم الى انه موضوع نوعي او جنسي وبالاعم مطلق موجود كل على عدم الكهد الذي يليق من شان شخصه
ان يكون بصيرا لكن من شان نوعه وذلك العقل في ما قدمه البصير من المعقول ايضا كالعقرب في الخلاف
اللذين ليس من شان نوعهما ان يكونا بصيرين لكن من شان جنسهما وذكر الذين يحملون المقابل على
عدم الملكة مطلق وعلى الاخيرة المعاني وما الذين يحملونه على ما يقابل المحمول مطلقا فيه عليه
وعلى ما هو اعم منها كالجماد وانت حملا وما حال على ما ليس بصير مطلقا والشيخ يشير الى هذا المبحث لا يتعلق

بالمنطق بل هو بحث لغوي يمكن ان يختلف بحسب اللغات وبالاصطلاحات قوله وانما يلزم
المنطقي ان يضع ان حرف السلب اذا تاخر عن الرابطة او كان مربوطا بما كيف كان في لغة العقلية بيانات
صادقة كانت او كاذبة وان الاضافات لا يمكن ان على ما تعتمل في الصورة وهم يشترطون عليهم بحكم بحسب
شانه تامات التي يصح انتفاء عن المادة كان لو اعتبر بالنسبة اليها ما الفرق بحسب او يمكن مما يلزم
المنطقي في هذا الموضع وهو بيان الفرق بين المعدول والسلب بحسب اللفظ وبحسب المعنى اما بحسب اللفظ
فبتقديم الربط على السلب وما ذكر عنه كاشف وقد يقال او يقول او كان مربوطا بما كيف كان ان الاعتبار
من العدول انما هو بارتباط حرف السلب بالرابطة على الموضوع سواء تاخر او تقدم عن الرابطة
كان في لغة العرب او تقدم عليها كما في لغة الفرس وهذا في كلامهم زيد نا بينا است واما بحسب المعنى
فان موضوع الموجبة المعدولة كانت او محصلة يجب ان يكون شيئا ثابتا عند من حكم بالايجاب عليه
وموضوع السالبة لا يجب ان يكون كذلك وذلك لان الاثبات الا بتحقق ان يتثبت له شيء ويصح
ان ينفى عنه كما لعدوم فانه لا يصح ان يقال انه حي ويصح ان يقال ليس حي لانه ليس موجود فلا
يكون حيا وكذلك الثبوت لا يجب ان يكون خارجيا فقط او ذهنيا فقط كما هو يكون بشر باما محتملا
لجميع اقسام الثبوت بحسب خاص بشيء من وان موضوع السالبة يمكن ان يكون ثبوتيا ويكون ان يكون
عدميا سواء كان متمكن الثبوت او ممتنعه فالسالبة اعم بناء الا الموضوع من الموجبة الاجل ذلك يكون
السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة اذا اشتركا في الاجزاء وكذلك السالبة المعدولة من الموجبة
البسيطة والاعتراضات التي اوردها الفاضل الشارح على ذكرها لم يكن فائدة في هذا البيان
بل كانت مجازفات وحجج اعتمد على الصواعق من مضيقه وكان الاشتغال بما ما يوصل الى الاطناب
والبعض منه بما يفيد اعرضنا عنها اشارة الى القضايا الشرطية اعلم ان المحملات والمتصلات
من الشرطيات قد يكون من طرفين حمليات او من شرطيات او من خلطيات لما كانت الشرطيات موالفة من
قضايا لا من مفردات وكانت القضايا الملتئمة حملية ومتصلة ومنفصلة ثم الواقع منها في كل شرطية
اثنان صار اصناف كل شرطية متصلة كانت او منفصلة تسعة ان يكون المنفصل ايضا ثلاثة اجزاء اما
يمكن ان تقع على تسعة او مركبة منها سبعة للاجزاء وهي التي يكون من حمليتين او من متصلتين او من منفصلتين
والمثلثة محملة الاجزاء وهي التي يكون من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة وكل الاقسام
المثلثة الاخيرة يقع في المنفصلة بصرفها على الوجهين متوافقين في الترتيب للاختلاف حال جزيها بالطبع
فيكون ما يقع في المنفصلة ستة او ستة ولما كان المنفصلة ستة الجملة لامتناع المنفصلات تسعة من حمليتين كقولنا
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن متصلتين كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومن منفصلتين كقولنا ان كان دائما اما ان يكون العدد زوجا
او فردا فدائما اما ان يكون العدد زوج الزوج او زوج الفرد ومن حملية ومتصلة كقولنا ان كان كانت الشمس
علة النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن عكسها كعكس قولنا وكذلك من حملية ومنفصلة
كقولنا اذا كان الشيء واحدا فهو اما ان يكون زوجا او فردا ومن عكسها كعكسه ومن متصلة ومنفصلة
كقولنا ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما ان اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار

معدوم ومن عكسها المنفصلة لاشتمال المنفصلات ايضا على حكم كقولنا العدد اما زوج او فرد ومن
متصلتين كقولنا اما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود ومن منفصلتين كقولنا اما ان يكون العدد اما زوجا او فردا واما ان يكون اما زوجا او
واما بمعنى منفصلتين ومن حملية ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون ان كانت
طلعت الشمس فالنهار موجود ومن حملية ومنفصلة كقولنا اما ان يكون الشيء عددا واما ان يكون
عددا اما زوجا او فردا ومن متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون ان كان الشيء عددا فهو زوج واما
ان يكون العدد اما فردا او اما زوجا وهذه الاقسام ستة لان ... مؤلفة من ... ويكون متحصلات
وتحصيلات ... سائر ... ويمكن ... التاليف ... لا ان شرطيات
مؤلفة ... الاول حتى يكون مؤلفة اما ... اي من حمليات او ... اي من شرطيات
مؤلفة من حمليات او ... اي من شرطيات مؤلفة من شرطيات مؤلفة من حمليات ... الى ما
لا نهاية له قوله مالك اذا ... ان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا ... متصلة من متصلة ومنفصلة واذا ... كان
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ...
المنفصلة من متصلتين واذا ... ان كان هذا عددا فهو اما زوج او فرد ... للمنفصلة من حملية
ومنفصلة وعليك ان تعرف ... سائر الاقسام اعلم ان الشيخ من ... قال
على ... او اما متصلة مؤلفة من متصلة كلية ومنفصلة ... كلها موجبات ... منفصلة
... من متصلة ... الامثلة ... منفصلة مؤلفة من حملية متخصصة
ومنفصلة ... كلها موجبات قال الفاضل ... ان ... المثال ... اول ... ان كان كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ... ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا ... ان يكون
منفصلا مؤلفا من الشيء ولازم نقيضه ... الشيء ... مع ... اللازم
نقيضه التي ... لا يرفع المنفصل ... ولا يكون ... ان كان اللازم
المنفصل اعم من النقيض ويكون ... لو ان كان مساويا وانما يجب ان يكون ... المثال ... اول
هذه المنفصلة ... ان المقدم ... لطلوع الشمس لوجود النهار والتالي
لا يكون طلوع الشمس ... لا يكون طلوع الشمس ... وجود النهار الا ... لطلوعها
فالتالي ... المقدم ... الذي هو ... من ... المقدم واللازم ...
الذي هو الانفصال المذكور ... المنفصلة التي ... الشيء مؤلفة من الشيء ... ونقيض
بعضه ... من طلوع الشمس ... وجود النهار ... الا طلوع
الشمس لان رفع التالي لا يلزم رفع المقدم بل الامر بالعكس ... او ... الشيخ
نظرا الى المثال فان المقدم والتالي ... المثال ... الانفصال ... انف
مع ... الفاضل ... عليه ... ان ... التالي ...
منفصلة مؤلفة من الشيء ... ان يكون التالي ... المنفصلة

لان المقدم بعض ... طلوع الشمس لوجود النهار ... طلوع الشمس مع الطلوع ... و
مع ... طلوع ... لا وجود النهار ... فالتردد بين المقدم وبعض ... الذي هو انفصال
حقيقي ... المقدم ... وبعض ... الذي هو الانفصال المذكور ... الذي اورده التابع مؤلفة
من الشيء ولازم نقيضه ... ان ... او اورده ... الى المثال ... هذا
المطول انه ... المنفصلة الاول منفصلة ... مؤلفة من ... ذلك
المقدم وبعض ... منفصلة ... ايضا ... المنفصل الحقيقي المذكور ...
اعلم ان ... الاول ... والمحقق ... ان المنفصلة ... منفصلة
مانعة الجمع دون الخلو ... المقدم وبعض التالي ... الشيخ ومنفصلة مانعة الخلو
دون الجمع ... المقدم ... التالي ... الفاضل التابع ... منفصلة
بحسب ... قوله الشيخ ... الى ... المثال الثاني قوله اما ان يكون ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل معدوم ... الشيخ
واما ان يكون ... قوله والمنفصلات منها حقيقية ... الى
... ان لا ... الاقسام ... مانعة الجمع
ولا الخلو ... المنفصلة ... المنفصلتين ... الاربعة
... المنافية ... المنافية ... العدد
اما زوج او فرد قوله ... ان ... الانفصال ... كان ...
اما منفصلة ... الى ... باجزاء
ما منفصلة الاجزاء ... كقولنا كل عدد اما تام او ... او ... ا
من قولنا انه اما تام ... او زائد او ناقص ... الاقسام ... الاجزاء
الى الاجزاء ... الاقسام ... مانعة الجمع والخلو ... الاقسام
... الكل ... القسمة الى المعنيين ... الفاضل الشارح واعلم ان الذي يكون ... الانفصال
... او ... وانا اقول ... فان الاشكال
... في ... المنفصلة ... الى ... مستقيم ...
... الحملية ... المتصلة ... او ...
... قوله ومنها غير حقيقية ... مانعة الجمع ...
دون ... الاقسام ... ان ... الشيء ... يكون
... ان يكون شجرا او ... مانعة الخلو عن الاقسام ...
... ان كان ... الانفصال ... و ... ان
... اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق ... اما ان ...
... المثال ... ان ... مع ... النفس ...

ما يلزم النقيض وكان يمنع الجمع والنفي للخلو وهو مانع الخلو ولا مانع الجمع اذ لا يخلو شيء عن الاتصال
بالنقيض او ما ساواه [illegible] فلا يكون اما الاخص منه او الاعم من حيث صدقه على جميعه فمانع الجمع ومانع
الخلو وحده اما الاول فلان الشيء لو اجتمع مع ما هو اخص من نقيضه لزم منه اجتماع النقيضين
فان ما هو اخص من النقيض مستلزم النقيض وكما احتمل ان يصدق نقيضه ولا يصدق معه ما هو
اخص منه احتمل ان يرتفعا معا واما الثاني فلان الشيء لو ارتفع مع ما هو اعم من نقيضه لزم منه ارتفاع
النقيضين فان النقيض ايضا يرتفع بارتفاع ما هو اعم منه وكما احتمل ان يصدق ما هو اعم من نقيضه
ولا يصدق معه النقيض احتمل ان يجتمعا مثال الاول ان نقول هذا الشيء اما حيوان او ليس بحيوان
والشجر اخص من اللاحيوان [illegible] او نقول هذا الشيء اما شجر او ليس بشجر والحيوان اخص
من اللاشجر [illegible] هذا الشيء [illegible] هذا الشيء اما حيوان او اما شجر مانع
الجمع دون الخلو لانه لا يكون شيء [illegible] وحده [illegible]
[illegible]
[illegible]
ليس [illegible]
[illegible]
ويمكن ان يكون [illegible] النقيض [illegible] فان العام
يلزم الخاص [illegible] ان الاستعمال الحقيقي [illegible] اما الاقتران [illegible]
من قول هذا الشيء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] هذا الشيء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
قوله [illegible]

الواضح التي يستعمل حرف العناد ولا يراد منع الجمع والخلو

دايت [illegible] ان صنع الناس
اي غالب [illegible] قوله [illegible]
المنفصل [illegible] الموضوع [illegible]
كالمحمول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ايضا [illegible]
[illegible]
الاول [illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
ان الانسان [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
الموضوع [illegible] قوله [illegible]
ليس الانسان الا الناطق [illegible] الانسان [illegible] الناطق وليس
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
الشمس طالعة [illegible] قوله [illegible]
[illegible]
الشمس طالعة [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]

اما ان لا يكون هذا [illegible] زوج المربع واما ان لا يكون فردا وهذه القضايا الحقيقية فانه يقال زوج هو
زوج المربع اي مربعه [illegible] ليس كل مربع الزوج فهو زوج لان كثيرا من [illegible] العشرة
مثلا لا يكون مربعها زوجا [illegible] لا يخلو عن [illegible] لا يعرى ان يكون ازواجها وكذلك العقول في الافراد
ومربعها فيها القضية المذكورة في قوة منفصلة مانعة الجمع [illegible] لا يكون زوج المربع وقلنا ان لا يكون
فردا [illegible] الشيء الواحد لا يكون زوج المربع وفردا معا [illegible] لا افراد [illegible] ومثال [illegible]
لا يكون زيد كاتبا وهو ساكن [illegible] في قوة قولنا اما ان لا يكون كاتبا [illegible] فالثاني
اليد اي لا يكون كاتبا وساكن اليد معا ويمكن ان يكون [illegible] كانت [illegible] اليد [illegible]

اشارة الى شرط القضايا يجب ان يراعى في الحمل والاتصال والانفصال [illegible] الاضافة مثلا
مثل انه اذا [illegible] الوقت والمكان [illegible] كل [illegible]
[illegible] ما دام [illegible] حال [illegible] الكل وحال [illegible] بانه اذا [illegible]
[illegible] او بالقوة او بالفعل [illegible] او المبلغ [illegible] فانه [illegible]
[illegible] اكثر **اقول** [illegible] هذا الفصل [illegible] معاني القضايا [illegible]
[illegible] حال [illegible] الاضافة [illegible] حال [illegible] الوقت كما يقال
[illegible] في [illegible] الاوقات [illegible] وسط الارض [illegible] السمن
الثالث حال المكان [illegible] يحمل [illegible] مكان [illegible]
في [illegible] الشرط [illegible] الخامس حال [illegible]
السادس حال القوة والفعل [illegible] الشروط [illegible]
[illegible] كما يجيء ان شاء الله

البحث الرابع في مواد القضايا وجهاتها

اشارة الى مواد القضايا [illegible] لا يخلو المحمول في القضية [illegible]
ذهب الفضلاء المتأخرون الى ان نسبة المحمول في القضية [illegible] في القضية [illegible]
كالمحمول في [illegible] **واقول** [illegible] الى المعلوم بالوجوب والامكان
والامتناع وان كانت [illegible] باعتبار [illegible]
[illegible] الضرورة والامكان [illegible]
[illegible] المحمول [illegible] الموضوع [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] المحمول [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] الوصف [illegible] الموضوع [illegible] المحمول [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] في [illegible] العقل [illegible]
العكس والقياسات [illegible] **واعلم** ان نسبة المحمول الى الموضوع [illegible] الموضوع
والاولى [illegible] **قوله** سواء كانت [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] العنوان في قولنا الا
[illegible] الانسان

كانت او ليس بكاتب او نسبة [illegible] العقل [illegible] الان [illegible] جميع مواد
القضايا [illegible] الى [illegible] المسماة بالوجوب والامكان
والامتناع [illegible] نعني [illegible] ان [illegible] في نفس الامر
[illegible] الوجوب سواء [illegible] الانسان حيوان او [illegible] الانسان ليس بكاتب فانا
نعلم [illegible] ان [illegible] الايجاب والسلب [illegible] بالوجوب في [illegible]
[illegible] الانسان حيوان [illegible] الايجاب [illegible] حال السلب [illegible]
امتناعا [illegible] حالة السلب [illegible] الامكان [illegible] السلب
واعلم ان المادة [illegible] الجهة [illegible] منها ان المادة [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] القضية [illegible] سواء [illegible] الماهية
[illegible] ان يكون [illegible] فيه ان
[illegible] الامكان [illegible] للوجوب والامكان [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] بالضرورة
[illegible] العبارة [illegible] القضية التي هو الجهة **اشارة** الى جهات القضايا [illegible] المطلقة
كل قضية [illegible] مطلقة [illegible] الاطلاق [illegible] بحكم [illegible] او دوام [illegible]
[illegible] الاحيان او على [illegible] الامكان [illegible] الاطلاق في القضية [illegible]
[illegible] المطلقة [illegible] المطلقة
[illegible] ايجابا وسلبا [illegible] او دوام او ما [illegible]
والامكان [illegible] الضرورة [illegible] الاوقات [illegible] الدوام اذا [illegible] الموقتة [illegible]
باعتبار [illegible] الايجاب [illegible] السلب [illegible] بالدوام [illegible]
الايجاب [illegible] دوام السلب [illegible] الاقسام [illegible]
[illegible] بالايجاب او السلب [illegible] المطلقة
العامة [illegible] او الامكان او دوام او [illegible]
[illegible] المطلقة
[illegible] المطلقة [illegible]
الشيخ هنا جميع الاقسام [illegible] المطلقة [illegible]
من جهة العموم **قوله** وانما الى يكون [illegible] دوام
[illegible] دوام [illegible]
ان [illegible] المطلقة العامة [illegible] العموم [illegible]
الامكان [illegible] العموم
والاقسام [illegible] الضرورة [illegible] الدوام [illegible]

ولا ينعكس اذ من المحتمل ان يدوم شي لشي ابدا مع عدم ضرورته فلذلك لما ذكر الضرورة ذكر بعدها الدوام
وقيده باللاضرورة لئلا يتكرر الضرورة وسمي [illegible] عنها بالوجود لانه لا يستفاد منها الا الوجود فقط والعامة
خاصة لان الحاصل اما ضرورية او [illegible] اما [illegible] ضرورية وهذه الضرورية اما دائمة او [illegible] قوله
قال الضرورة قد يكون على سبيل الاطلاق كقولنا الله تعالى حي وقد يكون معلقة بشرط والشرط اما دوام وجود
الذات مثل قولنا الانسان بالضرورة جسم ناطق ولسنا نعني به ان الانسان لم يزل ولا يزال
جسما ناطقا فان هذا كاذب بل كل شخص انسان فانا نعني به انه ما دام موجود الذات انسانا
فهو جسم ناطق وكذلك الحال في كل ما يشبه هذا الايجاب واما دوام كون الموضوع
موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل متحرك متغير وليس معناه على الاطلاق ولا ما دام موجود
الذات بل ما دام ذات المتحرك متحركا والفرق بين هذا وبين الشرط الاول لان الشرط الاول وضع
فيه اصل الذات وهو الانسان وههنا وضع الذات بصفة تلحق الذات وهو المتحرك [illegible]
لذات موصوفة بالحركة [illegible] وليس كالانسان والسواد كذلك واما شرط المحمول او وقت
معين كالكسوف او وقت غير معين كالتنفس لما فرغ من بيان الاطلاق
وما يقابله شرع في بيان اقسام الضرورة فقسمها الى المشروطة والمطلقة وهي التي يكون الحكم فيها لم يزل
ولا يزال من غير اشتراط [illegible]
المشروطة الى ما يكون الحكم فيها مشروطا اما بدوام وجود الموضوع [illegible]
معه [illegible] كون المحمول محمولا [illegible] المشروطة [illegible] القضية واما بحسب وقت
معين واما بحسب وقت غير معين وهذان مشروطان بان يخرج عن القضية [illegible] قال الشرط
ليس داخلا في القضية واما صاحب هذا [illegible] يتعلق بالموضوع او يتعلق بالمحمول
والمتعلق بالموضوع اما ذاته واما صفة الموضوع [illegible] والمتعلق بالمحمول [illegible] لانه ايضا وصف
وليس لذات [illegible] الموضوع [illegible] فخرج اقسام الضرورة
ستة واحد مطلقة وخمسة مشروطة واعتبار هذه الاقسام في جانب السلب كما في الايجاب والسلب [illegible]
[illegible] الا في شرط المحمول [illegible]
ما دام ليس بكاتب [illegible] السلب جزء من المحمول وكانت القضية موجبة لا سالبة
[illegible] الكاتب [illegible] والموضوع قد يخرج عن الوصف كالانسان [illegible] كالمتحرك والمحمول
الذي يحمل بشرط الوصف [illegible] ان يكون ضروريا [illegible] الذات [illegible] ويحتمل ان لا يكون
ضروريا في بعض اوقاته والاول داخل تحت المشروطة بحسب الذات [illegible] فالمشروطة
بالوصف مطلقا تشمل الضروري بشرط الذات [illegible] باللاضرورة الذاتية اخص من القسم الثاني
وهو المراد ههنا بالمشروطة بحسب الوصف والضرورة بشرط المحمول [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible] ضرورة ما خرج عن الوصف
[illegible] وسائر الضرورات [illegible] الوجود [illegible] واسم الضرورة يقع عليها [illegible]
[illegible] هذه الضرورة [illegible] القضية [illegible] عن سائر الضرورات [illegible] كونها فعلية

قوله

قوله قال الضرورة بالشرط الاول وان كانت بالاعتبار غير الضرورة المطلقة التي
لا يلتفت فيها الى الشرط فقد تشتركان ايضا في معنى لاشتراك الاخص والاعم او لاشتراك قضيتين
تحت اعم اذا اشترط في المشروطة ان لا يكون للذات وجود دائما فما تشتركان فيه هو المراد من
قولهم [illegible] الضرورة بالشرط الاول اعني بشرط وجود الذات تقع
تقع على ما يكون للذات وجود دائما وعلى ما لا يكون للذات وجود دائما والاول [illegible]
المطلقة [illegible] الا باعتبار [illegible] المشروطة [illegible] المسمى باعتبار
وانما [illegible] الحكم فيها حاصل لم يزل ولا يزال والثاني يغاير المطلقة بحسب الدلالة والاعتبار
جميعا ثم المشروطة بالشرط الاول ان لم تتقيد بلا دوام الذات بل تركت كما هي [illegible]
هي والمطلقة [illegible] في معنى اشتراك الاخص والاعم وذلك المعنى هو ثبوت الحكم
في جميع اوقات وجود الذات فالاخص هو المطلقة التي تدوم ذاتها والاعم هو المشروطة المذكورة
المحتملة لدوام الذات ولا دوامها وان قيدت بلا دوام الذات كانت هي والمطلقة [illegible]
معنى [illegible] اعم منهما اشتراك القضيتين تحت اعم والمعنى المشترك فيه الذي هو الاعم منهما هي
المشروطة المحتملة لدوام الذات ولا دوامها وانما يكون ذلك اذا اشترط في المشروطة ان لا يكون
للذات وجود دائما [illegible] فهنا هي الضرورة التي بحسب الذات
مطلقا هو المراد من [illegible] وهو الذي يقابله [illegible] الذاتي [illegible] في بعض
النسخ بدل قوله اذا اشترط في المشروطة [illegible] في المشروطة وعلى هذا [illegible]
ذلك [illegible] الاعم الذي [illegible] الاخص [illegible] قوله ولقد
شاع فيما [illegible] شرط الضرورة [illegible] من اصناف المطلق الغير الضروري
يعني الاقسام الاربعة الباقية من الضروريات وهي المشروطة بشرط وصف
الموضوع على الوجه الذي لا يشمل الضروري الذاتي وبشرط المحمول وبشرط الوقت المعين
وبشرط الوقت الغير المعين [illegible] اقسام المطلق الغير الضروري
وظاهر ان هذه الضروريات لا تشمل الدوام المطلق الذي يكون بحسب الذات لكون ذلك
الدوام شاملا للضروري الذاتي فالمطلق الغير الضروري [illegible]
[illegible] وههنا المطلق [illegible] المطلق العام بالضروري الذاتي
وانما سميت هذه ايضا مطلقة لانه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة او
ضرورية او ممكنة وهذه القسمة [illegible] القضايا اما مطلقة [illegible]
[illegible] المطلقة هي العامة [illegible]
[illegible] القضية [illegible] الحكم فيها بالفعل او بالقوة [illegible] وما بالفعل يكون اما
بالضرورة او بالوجود الخالي عنها ويكون المطلقة بحسب هذه القسمة [illegible]
[illegible] المطلقات في التعليم الاول [illegible]
[illegible] المعلم الاول [illegible] القضية المطلقة [illegible] وثامسطيوس ومن

بتعينها حملوها على العامة الشاملة للضرورية والاكثرية الاولوية ومن يتبع حملوها على [illegible]
الخالية عنهما **قوله** واما مثال ما هو دائم غير ضروري فمثل ان يتوهم شخص من الاشخاص
الى آخره علمه او سلب عنه صحته ما دام موجودا ولم يكن يجب تلك الصحة كما انه يصدق ان
بعض الناس اسود البشرة ما دام موجود الذات وان كان ليس بضروري **اقول**
للجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين الضروري والدائم لان كل دائم ضروري فلا دائما الا ضروريا
وان اتفق وقوعه فهو لا يمكن ان يدوم مساويا لجميع الاشياء من الموجودات والتي ستوجد مما يمكن
ان يوجد وقد بينا ان كل ما هو دائم فالضروري والدائم متساويان في الكليات واما في
الجزئيات فقد يفترقان كما مثل الشيخ في الانسان الذي يتفق ان يكون [illegible] غير ضروري
والدائم فيما يعم الضرورة بالجزم والعلوم انما يبحث عن الكليات دون الجزئيات فلذلك لم يفرقوا بينهما
اذ لا حاجة الى الفرق والشيخ قد فرق بينهما لان المنطقي لا يتعلق بالمواد [illegible] بل المنطقي من حيث
هو منطقي يلزمه اعتبار كل واحد منهما من حيث انهما مختلفان سواء تساويا في موضوعيهما او لم
يتساويا **قوله** ومن ظن ان لا يجد في الكليات حمل غير ضروري دائما فانه جاز ان يكون
في الكليات ما يدوم لكل شخص منها ان كان له اسم من كثرة الايجاب او سلب [illegible]
من الشروق والغروب والتغير مثل الكسوف [illegible] مثل ما يكون لكل انسان مولود [illegible]
او ما يجري مجراه **اقول** هو لا ما ظهر لهم ان الحكم انما في الكلي غير الضروري لا يكون كليا
حكموا بان كل حكم كلي غير ضروري فهو غير دائم [illegible] الضرورة الذاتية وغيره مطلق ضروري اذ انما
والشيخ رد عليهم بالوقتيين [illegible] **قوله** [illegible] والقضايا
التي هنا ضرورية شرط ما عن الذات فقد تخص باسم المطلقة وقد تخص باسم الوجودية لاخصها
به وان كان لا اصطلاح في الاسماء **اقول** هذه من الاقسام الاربعة المذكورة وهنا لم يذكره
الدائمة غير الضرورية [illegible] الوجودية لا انها تشتمل على الوجود من غير ضرورة
ودوام بالمطلقة لي صح اذا اشتملت على الدائمة غير الضرورية يكون [illegible] اذ لم تشتمل عليها
وينبغي ان لا تغفل عن هذا الاصطلاح **اشارة** الى جهة الامكان ان الامكان تارة ان يعنى به ما يلازم
سلب ضرورة العدم ويقع الامتناع على ما هو موضوع له في الوضع الاول وهنالك البشر ممكن
[illegible] ممتنع والواجب يحول عليه هذا الامكان واما ان يعنى به ما يلازمه سلب الضرورة في العدم
وفي الوجود جميعا على ما هو موضوع له بحسب النقل الخاص حتى يكون الشيء يصدق عليه الامكان
الاول في نقيضه واقع جميعا حتى يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان لا يكون اي غير ممتنع ان يكون وغير
ممتنع ان لا يكون [illegible] الامكان بالمعنى الاول يصدق في جانبيه جميعا خصه [illegible] باسم الامكان
فصار الواجب لا يدخل فيه وصار [illegible] الاشياء بحسبه اما ممكنة واما واجبة واما ممتنعة وكان بحسب
المفهوم الاول اما ممكنة واما ممتنعة فيكون غير الممكن بحسب هذا المفهوم اي الثاني [illegible] اعني غير
ما ليس بضروري فيكون الواجب ليس بممكن بهذا المعنى **اقول** الامكان وضع اولا
بازاء سلب الامتناع فالممكن بذلك المعنى يكون واقعا على الواجب وعلى الشيء لا الواجب ولا الممتنع

والواقع على الممتنع الذي يقابله وذلك اذا اعتبر معناه في جانب الايجاب ثم يلزم اذا اعتبر في جانب السلب
ان يقع ايضا على الممتنع وعلى الشيء لا الواجب ولا الممتنع ويخلو عن الواجب فيصير حينئذ الامكان يقع بلا
لكل واحد من صنفي الجانبين [illegible] اللازم ووقوعه على الشيء لا الواجب ولا الممتنع في جانبيه جميعا فنقل
اسمه اليه وكان [illegible] الاول امكانا عاما او عاميا منسوبا الى العامة والثاني خاصا او خاصيا وكان هذا
الامكان معناه سلب الضرورتين جميعا فالامكان [illegible] ما ليس هو بنفسه سلب الضرورة بل معنى يلازمه
[illegible] الاعتراض على الشيخ بانه ما عنى الامكان الاول انه ما يلازم سلب
ضرورة احد الجانبين [illegible] ان عرف المعنى الذي وضع الامكان بازائه اولا والمعنى
الذي يقع الممكن عليه في جميع [illegible] ذلك الوضع ولفظ الامكان معنى [illegible] على
الايجاب واما على السلب فمعناه حيث هو [illegible] ما يلازم سلب الامتناع [illegible]
[illegible] فصار الممكن ان يكون غير ممتنع ان يكون [illegible] على السلب صار
الممكن ان لا يكون غير ممتنع ان لا يكون [illegible]
الجانبين بحسب ما يضاف اليه من الايجاب والسلب واما ما هو [illegible] الانضاف [illegible] سلب الامتناع
فقط **قوله** وهذا الممكن يدخل فيه الموجود الذي لا دوام [illegible] ضرورة لوجوده [illegible]
ضرورة في وقت ما كالكسوف [illegible] الامكان الذي [illegible] بازاء سلب الضرورة الذاتية
عن الجانبين كان واقعا على ما عدا الضروريات المشروطة **قوله** ومن الناس [illegible] ويفهم منه معنى
ثالث وكانه اخص من المعنيين المذكورين وهو ان يكون الحكم غير ضروري البتة لا في وقت
كالكسوف ولا في حال كالتغير للمتحرك بل يكون كالكتابة للانسان **اقول** هذا معنى
ثالث للامكان [illegible] الضرورة مهما الامكان
ما انتفى عنه جميع الضرورات الذاتية والوصفية والوقتية وهو احق بهذا الاسم من المذكورين [illegible]
لان الممكن بهذا المعنى اقرب الى الواقع الوسط من طرفي الايجاب والسلب [illegible] بالكتابة للانسان
لان الطبيعة الانسانية [illegible] الوجود [illegible] وجودها [illegible] شرط المحمول
وان كان [illegible] الامكان بالاعتبار [illegible] من
حيث الوجود ويوصف بالامكان من حيث الماهية لا الوجود [illegible]
ولم يقل [illegible] من المعنيين لان الاخص [illegible]
[illegible]
[illegible] لانه اخص من الاول [illegible]
عليه [illegible] الخصوص والعموم والممكن ههنا يقع على المعاني المذكورة [illegible]
المعاني بالاشتراك [illegible] **قوله** فيكون حينئذ الاعتبارات اربعة واجب
وممتنع وموجود [illegible] لا ضرورة له البتة [illegible] لان ما
لا ضرورة [illegible] في جانب العدم ايضا [illegible] في الوجود [illegible] القسمة لا تنحصر
حاصرة [illegible] وهو الموجود الذي لا ضرورة [illegible] الواجب

ثم الممتنع ايضا تحت قسم ثم اجله هو الموجود الذي يصدق عليه ما ينبغي ان يطول الواجب ثم الممنع ايضا
تحت قسم واحد هو الضروري مطلقا لتكون الاقسام متناسبة ولعل الشيخ ترك طوامها تحت قسم
لجواز اشتراكهما في المواد ولم يطوا الواجب والممتنع لامتناع اشتراكهما **قوله** وقد يقال ممكن
ويفهم منه معنى اخص وهو ان يكون الممكن من الاعتبار الذي يعتبر صفة الشيء وحاله من احوال الوجود
من ايجاب او سلب بحسب المعاني الى الحال في الاستعمال فاذا كان زيد ممكن عن ضرورتي الوجود
ثم العدم في الحال فقد يعرض لبعض المستعملين وهو ممكن وهذا معنى رابع للامكان وهو الامكان
الاستقبالي ثم انما اعتبر من يعتبر ان يكون باعتبار الماضي والحال امور الممكنة اما موجودة او
معدومة فما يكون اما تاما فيها من حاق الوسط الى طرف الضرورة ثم ما قال الشيخ على ان الممكن
لا يكون الا ما نسبت الى الاستقبال من الممكنات التي لا يعرف حالها انه موجود او حاضر وفيما انه لا
يكون وشيء ان يكون هذا الممكن ممكنا بالمعنى الاخص مع تقييده بالاستقبال لان الاولين انما يبعثان
على ما ليس له طرفه بضرورة ما كالكسوف فلا يكون ممكنا صرفا **قوله** ومن شرط في هذا
ان يكون معدوما في الحال وشرط ما لا بشرط ولا يحسب انه اذا جعله موجودا فقد صار ضروريا
الوجود وانه لا يعلم انه اذا لم يجعله موجودا بل عرضه معدوما فقد صار ضروري العدم وانه لم يعتبر
هنا الم يصدر ذلك **اقول** نعم من اعتبر هذا الامكان لما سمعنا ان الاتصاف بالوجود
لا يكون الا بضرورة ما والممكن ما لم يوجد بعد لا يشترط انه عدمه في الحال حذرا من ان يلحقه ضرورة
حصول في الحال والشيخ رد عليهم بان الوجود الحالي ان اقتضى الضرورة بوجود العدم الحالي
يقتضيها ايضا الضرورة عدمه ثم ان لم يقتض ضرورة العدم فلا يقتضي ضرورة الوجود وحصل من ذلك
ان الواجب عند ان لا يلتفت الى الوجود الحالي ولا الى العدم بل يقتصر على اعتبار الاستقبال
اسئلة ان الصور المشروطة في الجهات مع انها لا تشار بل من ذلك ان ترا بجمعها اعلم ان الوجود لا يتم
الامكان ومن بعض النسخ اعلم ان الوجوب لا يمنع الامكان فكيف والوجوب يدخل تحت الامكان
الاول والموجود بالضرورة المشروطة يصدق عليه الامكان الثاني والموجود في الحال لا ينافي
المعدوم في الاستقبال فصلا عن الامكان مع ان الممتنع لعدم اعتبار ما ليس له الا ان الشيء معنى في الحال
يحتمل ان لا يتحول في الاستقبال فصلا على ان يكون ضروريا فيه لما ان يحرك وان لا يتحرك في الحال
مع الاستقبال **اقول** المراد على الرواية الاولى بيان ان الوجود لا يمانع الامكان بكل
واحد من المعاني المذكورة حتى يدل على رفع الشبهة التي ذكرها في الكلمة وذلك لان الوجود اما
ان يعتبر من حيث يقتضيه ضرورة ما ذاتية او وصفية وليس ان يعتبر لا من حيث ذلك فعلى الاقسام
تلك الاول يدخل تحت الامكان الاول ثم الثاني يصدق عليه الامكان الثاني وما ليس لا ينافي
الامكان الاستقبالي الذي هو اخص الامكانات لخطوط الامكان فضلا عما فوقه وكذلك لا ينافي
العدم الذي يقابله اذا لحق فيه ما مكنت فيه من الامكان الذي اقتضى العدم اليه ولا ما وانه
يدخل تحت الامكان الاول ولم يطل بصدق عليه لان الواجب اذا تقيد وعرف بالوجوب الذاتي
فلا مانع من ان يدخل الامكان عليه الا ان كان هنا ما علمه لم يفعل واما ان ندخل مع غيره تحت اسم

الامكان

الامكان العام و اعتبره الذكر للعقد من قياسه وعلى الرواية الثانية فالمراد ان الوجوب
والامكان متنافيان بالحسب الاعتبار والايتنافيان بحسب الموارد وعلى المراد كالوجوب الذاتي مع الامكان
الاول والوجوب بالغير مع الامكان الثاني ويكون على هذه الرواية موجب والموجود في الحال
لا ما في المعدوم في الاستقبال معطوفا على الاول **قوله** واعلم ان الدائم غير
الضروري فان الكتابة قد يسلب عن شخص ما دام موجودا وصف لا عن حال ضرورته وليس ذلك
السلب ضروريا وهذا لبيان ما تقدم من ان حروف سلبه كان المورد قبل مثالا جزئيا
ايجابيا وعينا مخالفين **قوله** واعلم ان السالبة الضرورية غير سالبة الضروري والسالبة
الممكنة غير سالبة الامكان والسالبة الوجودية التي بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام وهي
الاشياء ربما اشتبه على المبتدي فتدخل لها المغلطة تسمى العلط **اقول**
القضية الموجهة تسمى رباعية وموضع الجهة هو ما يلي الرابطة لانها بيان نسبتها كما ان موضع ادوات
السلب ايضا يليها لانها لبعض رفعها في السلب مع الجهة اذا تعارضا لم يكن ان يكون متقدما على
السلب كما في قولنا بالضرورة ليس واما ان يكون متاخرا عنه كما في قولنا ليس بالضرورة والاول يقتضي
ان يكون القضية سالبة جهتها تلك الجهة والثاني يقتضي ان يكون الجهة مرفوعة ويسمى القضية حينئذ سالبة تلك
الجهة فالسالبة الضرورية هي التي يلازم الممتنع وسالبة الضرورة ان سلبت ضرورة الايجاب فهي يلازم
الممكنة العامة السلبية وان سلبت ضرورة السلبية فهي يلازم الممكنة العامة الايجابية وان سلبتهما
معا فهي يلازم الممكنة الخاصة والسالبة الممكنة ان كانت عامة لشملت على الممكنة الخاصة والممتنع
ثم ان كانت خاصة كانت لموجبتها ملازمة منعكسة كما عرفت وسالبة الامكان فان سلبت العام
فهي التي يلازم الضرورية المقابلة للممكن بذلك الامكان وان سلبت الخاص فهي يلازم ما يتردد
بين ضرورة الطرفين والسالبة الوجودية التي بلا دوام ملازمة منعكسة لموجبتها وسالبة الوجود
بلا دوام فهي يلازم ما يتردد بين دوام الطرفين ثم اما ان كان الوجود بلا ضرورة فالسالبة
الوجودية اللاضرورية لا يلازم موجبتها بل يعتنيهما ان دوام الطرفين الخارج عن الضرورة وسالبة الوجود
الايجابي بلا لزوم ما يتردد بين ضرورة الايجاب ودوام السلب وسالبة الوجود السلبي يلازم ما يتردد
بين ضرورة السلب ودوام الايجاب **اشارة** ان يعني الكلية الموجبة في الجهات اعلم انا اذا قلنا
كل ج ب فلسنا نعني به ان كلية ج ب او الجيم الكلي هو ب بل نعني به ان كل واحد واحد مما يوصف
بج كان موصوفا بج في الفرض الذهني او في الوجود وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف
اتفق **اقول** يعني القضايا هو الحكم بما يلزمه من لفظ الطرفين وهو مشتمل بما يتعلق بالموضوع
ثم بما يتعلق بالمحمول وقد ذكر الشيخ من القسم الاول ستة احكام اثنان سلبيان وأربعة ايجابية
فالسلبيان انا هاهنا لا نعني بقولنا كل ج كلية ج ولا الجيم الكلي اي لا الكلي المنطقي بان الكلية من العموم
ولا العقلي وانما لم يذكر الكلي الطبيعي لانه قد يكون موضوعا وذلك في المهملات وقد يكون جزء الموضوع
وذلك في المخصوصات والمحصورات وبيانه انه اذا اخذ مع امر لاحق مخصص كما في
قولنا هذا الانسان كان موضوعا المخصوصة وان اخذ مع امر لاحق بعض عمومه وقوعه على الكثير

فلا يخلو اما ان ينظر الى الكلي الطبيعي من حيث يصدق على الكثرة او ينظر الى الكثرة من حيث تلك الطبيعة معقوله
علينا ان الاول هو الكلي العقلي و الثاني ان كان بحسب الجميع ما هو معقول علينا ان يكون المراد كل واحد
واحد مما يقال عليه ح او يوصف به و كان كلنا موجبا او الاحكام سالبا او موجبا و الفاضل الشارح منهم
من ان الكلية معنى الكل بما اورد الفرق بين الكل و الكلي بما حاصله ان الكل يتقوم بالاجزاء بخلاف محمول
علينا ان الكل متقوم بالجزء بان يحمل علينا وان الافراد محصورة و الجزئي بخلافها وغير ذلك مما هو
مذكور في موضعه وما اورد ايضا الفرق بين الكل وكل واحد بان كل واحد من العشرة ليس بعشرة و الكل
عشرة و المنطقي في هذا المقام بصدد السعيف وفي قولنا كل واحد من ح بصدد السين بهذا
المثال ... اشتراك الاسم و المثال الصحيح ان يقال مثلا كل واحد من الناس
يتحقق و احد وليس كل الناس يتحقق و احد ازالت الاحكام الايجابية فاولها نعني بكل ح
كل ما يقال له ح و يوصف به لا ما هو طبيعة ح نفسها كما في المهملات و ذلك لان الحكم كل لا انصاف
الماهيات و ما سميناه الى كل واحد مما يوصف بح لا العقل لا الفرض وخالف الحكيم الفاضل ابن
نصر الفارابي ... فذهب الى ان المراد به هو كل ما يصح ان يوصف به سواء كان موصوفا بالفعل
او لم يكن بالا بالفرض وهو مما لا يعرف و المخصوص ان الشي الذي يصح ان يكون انسانا كالنطفة لا
يقال له انسان و ما النبا ما نعني به المعنى ... بالعقل هل يصح الغرض الذهني المقصود
الى البعض ولا سيما طلب التخصيص ... هل يكون كل واحد من الصنفين لاحكاما الايجابية و
جامع من المطعنين في ذلك فصار الراي المراد ... في الحالتين فقط على ما سياتي
ذلك ... المحموعات ... يوصف به دائما او غير دائم بل اعم منهما وهذا الاطلاق
الذي يتناول الدوام و اللادوام هو يعم وصف الموضوع بالنسبة الى ذاته التي لا تشمل الينا في
هذا النوع من الاحكام الموضوع واما الاحكام المتعلقة بالمحمول فمنها ما كان في الموجهات
بحسبه **قوله** و ذلك الشي موصوف بانه ح من غير بيان انه موصوف به وقت كذا او
حال كذا او دائما فان جميع هذا الصفر عن كونه موصوفا به مطلقا فهذا هو المفهوم من قولنا
كل ح من غير بيان جهة من الجهات و هذا المفهوم يسمى مطلقا عاما مع وضع **اقول**
يشير الى مفهوم الاطلاق العام مع الايجاب الكلي وهو ظاهر **قوله** فان زدنا شيا اخر
فقد خصصناه بهذا المثبت على بدل الاطلاق و النوعية بحسب الاعتبار **قوله** و ذلك
الزيادة مثل ان نقول بالضرورة كل ح ب حتى يكون كانا قلنا كل واحد مما يوصف بح دائما
او غير دائم **اقول** و هذا لحال الموضوع ولو رد هذا الشرط الذي كان شرط الضرورة
بينها ... من الجهة التي لوصف الموضوع بالنسبة الى ذاته ومن الجهة التي للمحمول بالنسبة الى
الموضوع **قوله** فانه ما دام موجود الذات ثبت بالضرورة وهذا اشارة الى جهة القضية
قوله فان لم يكن متلاحقا مالم يشترط انه بالضرورة ح ما دام موصوفا بانه ح بل
اعم من ذلك فيكون الحكم الضروري ايا يكون بحسب ذات الموضوع لا بحسب وصفه فانا اذا قلنا
الكاتب بالضرورة انسان عنينا انه ما دام موجود الذات انسان حال كونه كاتبا وحال كونه
غير

عن كاتب **قوله** ومثال ان يقول كل ح ب دائما حتى يكون كانا قلنا كل واحد مما يقال عليه ح
على البيان الذي ذكرناه يوجد له ب دائما ما دام موجود الذات من غير ضرورة و اما انه هل يصدق
هذا الجمل الموجب الكلي في كل حال او يكون بدوام الكذب اي بانه هل يمكن ان يكون ما ليس بضروري موجودا
دائما في كل واحد ... دائما في كل واحد او لا يمكن هذا امر يحتاج ان يوجد ما ليس بضروري في البعض
لا محالة ... ممكن المفهوم لا محالة فالمقابل على المنطقي ان يعرض ... تم فيه ان التعليم غير الضروري
و هو ظاهر ... والتلازم في الكليات لا لاتفاق الضروري **قوله** ولبس من
شروط القضية ان ينظر فيها المنطقي ان يكون صادقة بل ينظر انها فما لا يكون ... فيما
ان المنطقي اذا اطلق نحو ذا الكلام ... الصادق و الكاذب فيه ولا الصدق
مانع في الاستكشاف التحقيق ولا الكذب ضار **قوله** ومثال ان يقول كل ح فلا واحد من انا
له ح على البيان المذكور فانه يقال له ب لا ما دام موجود الذات بل وقتا بعينه كالكسوف او لا بعينه
كالتنفس للانسان او حال كونه معقولا له ح و هو ما لا يدوم مثل قولنا كل متحرك متغير و هذه
اصناف الوجوديات **قوله** البيان المذكور مما ان حال الموضوع **اقول** او حال
كونه معقولا له ح وهو ما لا يدوم اشارة الى ان يكون الحكم فيه دائما ما دام الموضوع موصوفا بما وضع معه
وغير دائم ما دام الذات ... بين الضروري بحسب الذات لوصف ومن الدائم بحسب الوصف
و الفاضل الشارح سمى الاول مشروطا و الثاني عرفيا وسمى المتناول منهما للضروري ... الذي لم
بحسب الذات عاما و غير المتناول لهما خاصا ولم يفصل الاحكام بحسب تفصيل الضروري و الدائم
الذاتيين ومن بعض ... لكن كلام ... ما هاهنا في الشيخ لا يعتبر العرفي ... الموضع و لم
يذكر المشروط بالمحمول هاهنا لان الموصوف بح وقتا بعينه ولغير عينه يمكن ان يكون كذلك بالضرورة
ويمكن ان يكون كذلك لا بالضرورة و الثاني هو المشروط بالمحمول لان ذلك هو داخل فيما ذكر وهذا الوجودي
اللادائم **قوله** ومثال ان يقول كل واحد مما يقال له ح على البيان المذكور فانه يمكن ان يوصف
بب الامكان العام او الى اصح ... على طريقة ... بان لقولنا كل ح ب بالوجود ... معنيين
احدهما ان معناه كل ح ما في الحال او في الماضي يعد و يوصف بانه ب وقتا بعينه هولاء القوم جعلوا
محمول الموضوع في القضايا الفعلية كل ما هو ح بالفعل في الحال او في الماضي ولا يكون ما هو ح عند
الفرد وصفا ح او ما سيكون ح في المستقبل فانه يمكن ان يكون ح داخلا فيه و هذا المذهب الذي ذكرناه
في احوال الموضوع ثم اذا حكموا بعليه بانه ب مطلقا بعينا لا دوام انه موصوف بب وقتا وجود له
ذلك وهذا مذهب ضعيف قد ذكر هنا المعلم الاول و ذكر لان ما هو ح وقتا ما هو بعض ما هو
ح لا الكل ولو وجوده لعين من الفساد يتبين في ابواب القياسات و يطول شرحها **قوله** و جملة
يكون معناه كل ح ب بالضرورة و هو ما يشتمل على ما ... الملته و اذا قلنا كل ح ب مثلا بالامكان
الاخص معناه كل ح في اي وقت من المستقبل ... بعض ... ان يكون ب او لا يكون وهذا مذهب
اخر ناتج من المذهب الاول وعلى القول بان كل ح ب بالضرورة ما يشتمل على ... الثلاثة
وما الامكان فيما يختص بالمستقبل ولزم منه كون الجهة متعلقة بسور القضية لا بنسبة المحمول

[illegible]

الى الموضوع في جميعها كما ذكرناه وذلك اما لو فرضنا وقتا لا يكون فيه شي من الانسان حيوان موجود فحينئذ ان يقال كل حيوان انسان ولا شي من الحيوان بفرس بالاطلاق ويصلح ذلك ويصح ان يقال ذلك بالامكان فيكون الاطلاق في الامكان لكلية الحكم لا يكون الانسان بالنسبة الى الحيوان كذلك **قوله** ونحن لا نبالي ان نراعي هذا الاعتبار ايضا وان كان الاول هو المناسب ان لا نبالي ان نبين لوازم هذا الاعتبار اذا فرض ايضا وان كان الاول هو المناسب للاستعمال في العلوم وفي المحاورات وهو الذي يحمل بعضه بحسب طباع الامور **امثاله** اي يعني الكلية السالبة من الجهات انه يعلم على الفنان بما سلف تكلم ان الواجب في الكلية السالبة المطلقة الاطلاق العام الذي يقتضيه هذا التصرف الاطلاق ان يكون السلب مساويا لكل واحد واحد من الموصوفات بالموضوع الوصف المذكور سواء اعم من الوقت الحاضر حتى يكون كانه يقول كل واحد واحد مما هو ج سلب عنه ب في غير زمان وقت العين وحاله **اقول** يشير الى ان المطلقة الكلية اذا كانت

ع

سالبة فتنزل على قياسها اذا كانت موجبة اي انها تقتضي سلب المحمول عن جميع افراد الموصوف بالموضوع من غير بعض وقت او العقيد و لا ما انما يكون لمهما يدل على وجه احتما منهما جميعا ويعدل بالعبارة عنهما الى ما يشبه العدول فيقال كانه يقول كل واحد واحد مما هو ج سلب عنه ب في غير زمان وقت الحكم وحاله وذلك لعدم صيغة تكره **قوله** تلك اللغات التي نحن فيها قد جرت عادة اهلها على استعمال التي الكلي على هذه الصورة واستعملت للحصر الكلي السالب لفظا تدل على زيادة معنى على ما يقتضيه الاطلاق فيعدلون بالعربية لا شي من ج ب ويكون مفهوم ذلك عندهم انه لا شي من ما هو ج يوصف بانه ب ما دام موصوفا بانه ج وهو سلب عن كل واحد واحد من الموصوفات ج ما دام موصوف به الا ان لا يصح له ذلك ما يقال في صيغ لغة الفرس هيچ ج ب نيست بعد الاستعمال يشتمل النسق على حصرها قاصرا لغير ضروب الاطلاق الذي يشترط في الموضوع ج **اقول** اراد بيان المفهوم من صيغ السلب للكل مع الاطلاق في المتعارف من لغتي العرب والعجم هو سلب المحمول عن جميع افراد الموضوع في جميع اوقات كونها موصوفة بالموضوع على وجه يعم الدائم واللادائم والضروري واللاضروري بحسب الذات بل هو اعم من الضروري المشروط بالوصف لان الدائم اعم من الضروري وذلك لانه لا يصح ان يقال لا شي من الانسان بنائم لان يكون الحكم صادقا على جميع الاشخاص وذلك لكونه غير صادق عليهم في جميع اوقات كونهم انسانا وكذلك في لغة الفرس **قوله** وهذا قد يغلط كثيرا من الناس ايضا في جانب الكلي الموجب اي يظن بعض الناس ان الموجبة المطلقة يفهم منها ايضا ان المحمول يشمل جميع الاحاد في جميع اوقات الوصف والشرع وليس حقا فانه يصح ان يقال كل انسان نائم ويفهم المطلق ان يحكم على كل واحد من الاشخاص بانه في الاطلاق العام ولا الدائم بحسب الوصف والذي يسمى الدائم بحسب الوصف المطلق العرفي نسبة الى العرف لان العرف يفهمه في السالب فالاسم في السالب حقيقة وفي الموجب مجاز لكونه مشابها للسالب وهو ما يسميه الشارح عرفيا عامًا **قوله** تلكن السالبة الكلية المطلقة بالاطلاق العام اولى لا ما ظنه هو مساويا

قولنا

قولنا كل ج يكون ليس ب او يسلب عنه ب في غير زمان وقت ج وحاله وتلك السالبة الوجودية وهو المطلق لا يكون ما يساويه قولنا كل ج سلب عنه ب تقيا عن ضرورة ودوام **اقول** هذا الكلام يوهم انه يريد السلب الى العدول ولو كان كذلك لكان له وجه وهو ان صيغة الموجبة لما كانت دالة على الاطلاق العام ولم يكن صيغة السالبة كذلك فاحتالوا للسالبة بان جعلوها معدولة حتى بان يدل الى الموجبة ويدل على الاطلاق ومعناها المعنى السلب لكن الشيخ لا يريد به العدول على ما صرح به في الشفاء بل يريد تقديم السلب على الربط مع تقديم السور والموضوع عليه كما في قولنا مثل كل انسان ليس بحجر فانما لم يكن هو مساويا لقولنا ولم يقل هو قولنا **قوله** واما في الضروري فلا فرق بين الجهتين والفرق بينهما ان قولنا كل ج بالضرورة ليس ب يجعل الضرورة لحال السلب عند كل واحد واحد وقولنا بالضرورة لا شي من ج ب يجعل الضرورة لكون السلب عاما والحصر واستغرق لكل واحد واحد ويكون مع اختلاف المعنى ليس بينهما اختلاف في اللزوم من حيث يتبع احدهما الاخر ومثل هذا القياس في الامكان اي العين يتقدم الموضوع على الجهة والسلب وعلى الحمل ومعناها في الدائم وان كان بينهما فرق بحسب الاعتبار وذلك لان الاول يعني ان المحمول مسلوب بالضرورة عن كل واحد واحد من الموضوع والثاني يعني ان المحمول مسلوب عن احاد الموضوع بامرها والسلب ضروري والاول يقتضي تعلق ضرورة السلب لكل واحد بعينه بالعكس ويقتضي ضرورة السلب الكلي بالقوة لان الحكم على كل واحد بعينه يقتضي الحكم الكلي والثاني يقتضي تعلق ضرورة السلب الكلي بالفعل ويتعلق بكل واحد بعينه يتعلق بالقوة لانه يقتضي الحكم الكلي على كل واحد بعينه ولهذا قيل ان الاصل مساو بحالتهما في جميع المواضع لولا ان لغة العرب في الصيغ المذكورة وفي الفاضل الشائع ما الشارح المطلق يوهم الدوام بخلاف الموجبة فهذا الفرق في المطلقة ولم يظهر في الضرورية اذ الضرورة لا تعقل الا مع الدوام **اقول** لو كان كذلك لكانت الممكنة كالمطلقة اذ هي معقولة لا مع الدوام ويستدل على ان جعل الجهة بالضرورة وظهور الفارق هو العرف الاعتباري والحق ان الاختلاف الذي ذهب اليه ليس يوجب في المعنى زيادة تاثير وهو صرح بعض الشيوخ هنا بزيادة وهو يفضل الشيخ وهذا **تنبيه** على قول الشيخ خلاف ووفاق ومع من اعتبار الجهة وليعلم انا نعلم ان اطلاق الجهة في الاطلاق اجمال في المعنى ووفق اللزوم فانه لا تصدق احدهما دون الاخر مثلا اذا كانت وقت يصح ان لا يكون غير الانسان اسود صدق فيه كل انسان يسلب بحكم الجهة دون حكم المحمول وكذلك بالعكس في الجهة ايضا فانه اذا فرض في وقت من الاوقات مثلا لا لون الا السواد صدق في ذلك الوقت لا بالاطلاق ان كل لون هو السواد ولو يصح ان يقال باطلاق الجهة وقيل كان ممكنا والاصح هنا الامكان اذا اقترن بالمحمول بان يقال بالامكان ليس كل لون سوادا بل هنا الواو ان العرف لا يكون سوادا وكذلك اذا فرضنا زمانا ليس فيه من الحيوان الا الانسان صدق فيه بحسب اطلاق الجهة ان كل حيوان انسان وفيه بالامكان ولم يصح بالامكان اذا جعل للمحمول وبالعكس في الفصل اذ هذه الزيادة كانت ملحقة بالاصل بخط الشيخ والمراد في هذا الفصل في اعتبار الجهة ان يجعل الموضوع كل ما هو ج بالفعل فاما في ما لا يفعل المائية

الموضوع

على ما يستفاد من المذهب الشيخ المذكور ثم المذهب الشائع كما من جهة ومن اعتبار الحمل ان يحمل
اعم من ذلك وذلك كل ما هو ج في الوجود او عند العقل على ما فصلنا في العكس والاشكال ثم بين المذهبين اختلافا
ظاهرا في المعنى والاعتبار اما في الدلالة ثم اللزوم فقد يتفاوت من كليهما انما يتوضح الاتفاق فكا في
بعض الاحكام لتصوره من المحصورات ثم انما يتوضح الاختلاف عندا ورد لبيانها ما في هذا الفصل امثلة
الاول وهو ان يقال من وقت لا يوجد فيه انسان اسود كل انسان اسود يطلق لا يصدق على الاعتبار الاول
لان كل انسان موجود في تلك الحال اسود لا يصدق على الاعتبار الثاني لان بعض ما هو انسان من الغفلات
دون الوجود في وقت الفرض ليس باسود فاذا وهكذا الحكم في المثال الثاني وهو قولنا كل لون ساطع الا
ان مادة المثال الاول ممكنة ومادة هذا المثال معروفة فان سلب الابيض عن بعض الساطع ممكن وسلب الساطع
عن بعض الالوان ضروري كالسواد ولذلك جعلنا الثاني مثالا للاختلاف في التمثيل بالاعتبارين
فانه مثل الوقت المفروض يصدق قولنا ممكن ان يكون كل ما هو لون ساطعا في ذلك الوقت في المستقبل
ولا يصدق قولنا كل ما هو لون في الفعل ساطع لان بعض الالوان كالسواد ممتنع ان يكون بياضا
ثم المثال الثالث وهو قولنا كل حيوان انسان اي كل ما في الحال في بعضهم ثم اما الضروري بسبب لعدم
ايضا من هذين المثالين لان من ذلك الوقت يصدق قولنا كل حيوان موجود في الحال فهو انسان بالضرورة
ولا يصدق قولنا كل حيوان بحسب الفعل او في شيء من الاوقات فهو انسان لان الاذن يحمل للعرض المذكور
ساملا للجمع الا انه ثم اطلق من هذا الفصل انما حينئذ من اكثر الشيوخ لعلم فائدته ولذلك ايضا لم
يورد الفاضل السابع ويضع الى الكلام **اشارة** الى كتب لخونجي في الجهات ما انت
تعرف حال المحروسين من الكليين وتفسيرهما علمها وذلك ظاهر **قوله** مثلا بعض ج
يصدق للوكان ذلك البعض موصوفات في وقت الاقبض لكن لا نعلم ان كل بعض اذا كان بحيث
صدق ذلك من كل بعض ثم اذا صدق الايجاب من كل بعض صدق في كل واحد ومن هذا يعلم انه ليس
من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت ثم ثان زمان الوقت المذكور الايجابي اعني ان
الحكم الكلي بعض الدوام بحسب الوصف ثم المستدل منه ذلك ان الحكم على البعض لا يوجب ذلك الاتصاف
والاتعاض متشابه في هذا الباب ماذا كان الحكم على كل بعض وجب ان يكون على جميعه
للتعلم المذكور فيكون مع ذلك كليا بالشرط في ان يكون الحكم كلما هو جميع العدد لا يستعمل الا فيما
قوله لكن لا نعلمه انه التسليم للعلم انه ليس اذا صدق بعض ج ب بالضرورة يجب ان يمتنع
ذلك صدق قولنا بعض ج ب بالاطلاق العام الصرف او بالامكان ولا بالعكس فانك تقول بعض الاجسام
بالضرورة متحرك اي بما علم فليس ذلك البعض موجودا وبعضها متحرك موجود عنه ضروري في بعضها
بالامكان من بعضها في **اقول** يريد حكم العتبار الاطلاق العام في التسلسل فان من علم علو وفيه
ما سبق في العرف ان الظن ان ذلك الاعتبار ليس بصحيح ثم الدليل على ذلك هو ما ذكره في الايجاب بعينه
وما في الفصل ظاهر **اشارة** الى التلازم بين ذوات الجهة للقسم قولنا بالضرورة يكون في قوة قولنا
لا يمكن ان لا يكون بالامكان العام الذي هو في قوة قولنا ممتنع ان لا يكون وقولنا بالضرورة لا يكون في قوة
قولنا ليس ممكن ان يكون بالامكان العام الذي هو في قوة قولنا ممتنع ان يكون فهذه ثلاثا كل

طبقة متلازمه

نقيض الممكن الضرورة ليس بممكن

عن الثاني من كتاب العكس

ن

متلازمه بعموم بعضها لتمام بعض ثم اما الممكن الخاص والاخص منها فلا تلازم مساوية لهما
من باب الضرورية بل لخصما لو انهم من ذوات الجهة اعمهما الا تعكس عليهما او ليس يجب ان يكون ما
لازم مساويا مما قلنا بالضرورة يكون بلزمه انه ممكن ان يكون بالامكان العام ولا ينعكس عليه فانه
ليس اذا كان ممكنا ان يكون وجب ان يكون بالضرورة يكون بل ربما كان ممكنا ايضا ان لا يكون وقولنا
بالضرورة لا يكون يلزمه انه ممكن ان لا يكون بالامكان العام ايضا من غير انعكاس ايضا لمثل ذلك
ثم اعلم ان قولنا ممكن ان يكون الخاص او الاخص مما يلزمه ممكن ان لا يكون من ايهم ومساويه ثم ايضا
من غير انه بلا يلزمه مما يساويه بل ما هو اعم منه مثل ممكن ان يكون العام وممكن ان لا يكون العام وليس
بواجب ان يكون وليس بواجب ان لا يكون وليس بممتنع ان يكون وليس بممتنع ان لا يكون ونقيضه ليس
بضروري ان يكون وان لا يكون الموجهات منها متلازم ومنها ما يلزم بعضها من غير عكس من الملازمة
طبقات ثلث للوجوب والامتناع والامكان الخاص من طبقات ثلث تقابل هذه الطبقات وهي هذه

طبقة الوجوب وما يقابله		طبقة الامتناع وما يقابله		طبقة الامكان الخاص وما يقابله	
بالضرورة يكون	ليس بالضرورة يكون	بالضرورة لا يكون	ليس بالضرورة لا يكون	ممكن ان يكون	لا ممكن ان يكون
لا يمكن ان لا يكون	ممكن ان لا يكون	لا يمكن ان يكون	يمكن ان يكون	ممكن ان لا يكون	لا ممكن ان لا يكون
ممتنع ان لا يكون	لا ممتنع ان لا يكون	ممتنع ان يكون	لا ممتنع ان يكون		

والامكان في طبقتي الوجوب والامتناع بالمعنى العام وفي الباقية بالمعنى الخاص ثم الضابط ان الواقع في
كل طبقة متلازمه وكذلك الواقع في مقابلها ومقابل كل طبقة يلزمه كل واحد من الطبقتين الاخريين من غير
عكس وما في الكتاب غني عن الشرح **وهم وتنبيه** ثم السؤال الذي يحصل من قوله وهو ان الواجب
ان كان ممكنا ان يكون ثم الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب ممكن ان لا يكون وان كان الواجب
لم يكن ممكنا ان يكون وما ليس بممكن ان يكون فهو ممتنع ان يكون فالواجب ممتنع ان يكون ليس بذلك المشكل
الحاصل كله ان الواجب ممكن بالمعنى العام ولا يلزم ذلك الممكن ان يعكس الى الممكن ان لا يكون وليس
ممكن بالمعنى الخاص ولا يلزم قولنا ليس ممكن بذلك المعنى ان يكون ممتنعا لان ما ليس ممكن بذلك
المعنى هو ما هو ضروري الايجاب او السلب ثم وقع التنبيه لهذا الشك ووقعهم بان اسم جعلهم يغلطون
فيغلطون مثل ما صح لهم من شيء انه ليس ممكن او في موضع كذلك حسبوا انه بالضرورة ليس وبنوا على
ذلك وما دام في اغلاط لانهم لم يتذكروا انه ليس يجب مما ليس ممكن بالمعنى الخاص انه بالضرورة
ليس بل ربما كان بالضرورة ايس ثم لذلك يغلطون حيث يظنون انما فاذا فرض انه ليس بالضرورة ان
يكون لزم انه ممكن ان يمتنع ويعكس الى الممكن ان لا يكون وليس كذلك فقد علمت ان كل ما هو بكل سبيله
اقول السؤال الذي ذكره ثم السقط يتوهم من المصنفين وهو مغالطة باشتراك الاسم
وقد كشفوا باستعمال لفظ الممكن في معنى العام وليس من تمام الاقتضاء في موضع كتبهم بل ذلك في نوع الشرح
في اصطلاح لهم منه بيان حيث يعلم نوعه لهم وذلك ظاهر وكذا الكلام في هذا البحث باحصار
الموجهات التي تحصل منه وهو بيان يقتضون المطلقة العامة والضرورية المطلقة ثم المشروطة لذاتها
اللادائمة والضرورية الذاتية لتلك المشروطة ما تصف الموضوع على الوجه العام في الوجه الخاص

لا يجد ان

ليس بالضرورة ليس

والمشروطة بالمحمول والتي بحسب وقت معين والتي بحسب وقت غير معين والقائمة مقام المحمول للضرورية والدائمة
اللاضرورية والمطلقة الخاصة اعني الوجودية باعتبار اللاضرورة وباعتبار اللادوام والممكنة العامة
والخاصة والمركبة منهما وسائر اقسامها والمطلقة بحسب السور والمركبة بحسب والمركبة بحسب المطلقة
العرفية على الوجه العام ويقال الوجه الخاص

النهج الخامس

في تناقض القضايا وعكسها كلام كلي في التناقض اعلم ان التناقض
هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على جهة يقتضي لذاتها ان يكون احدهما بعينها او بغير عينها صادقا
والاخرى كاذبا حتى لا يخرج الصدق والكذب عنهما وان لم يتعين في بعض الممكنات عند جمهور القوم
اختلاف القضيتين قد يكون الاختلاف لغيرهما وقد يكون الاختلاف الحكم فيهما ايضا بالايجاب والسلب
بالكلية والجزئية ايضا بالجهات حتى يعرض شيء من التوافق والاختلاف [illegible] منهما هو الذي بالايجاب
والسلب فان النقيضين الاصليين هما اللذان لذاتهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وسائر الاختلافات راجعة اليه
لانها انما يكون اختلافا من حيث لا يكون الحكم في احدهما على ما يكون في الاخرى وما يكون فيهما على الوجه
الذي يكون فيهما والا لا اختلاف [illegible] الاختلاف بالايجاب والسلب ايضا انه يقع على وجه لا يقتضي
انقسام الصدق والكذب وقد يقع على وجه يقتضيه والاول كما في قولنا هذا حيوان هذا ليس باسود
فانهما لا يقتسمان [illegible] معا وقد يكذبان معا والثاني قد يقع على وجه يقتضيه لغيره
[illegible] اختلاف [illegible] يقتضيه لذاته الاول كما في قولنا هذا انسان هذا
ليس بناطق فانهما [illegible] الصدق والكذب [illegible] الانسان والناطق [illegible] الدلالة لا لنفس الاختلاف
والثاني كما في قولنا هذا زيد هذا ليس بزيد فانهما اقتسما لذاتهما هذا الاختلاف الا انه لا يقتضي
في التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقا
والاخرى كاذبا والصدق والكذب قد يتعينان كما في [illegible] وقد لا يتعينان كما في مادة
الامكان [illegible] الاستقبال فان الوقوع [illegible] الى [illegible] او عدمه كان او عدمه
يكون الصدق والكذب بحسب المطابقة [illegible] متعينين [illegible] العامة [illegible]
متعينين [illegible] الاستقبال من [illegible] احد طرفيه [illegible] الاقسام [illegible]
وجمهور القوم [illegible] والتحقيق [illegible] الاستقبال [illegible] الى العقل يجب
[illegible] ويمتنع [illegible] على العلم [illegible] التعين [illegible] من شرط
التناقض [illegible] بل [illegible] اقتسام [illegible] التعيين [illegible]
بعقله حتى لا يخرج الصدق والكذب عنهما فاشار بقوله وان لم يتعين في بعض الممكنات عند جمهور
القوم الى ما ذكرنا ومن لا يهم فيه قوله واما يكون التقابل في السلب والايجاب اذا كان
السالب منهما يسلب الموجب كما اوجب فانه اذا اوجب شيء لشيء كان التصديق بان معناه انه لا يصدق
وهو الامر الذي ليس كما اوجب وبالعكس اذا سلب شيء على التصديق فمعناه انه على الايجاب كما نفى لكنه
[illegible] عن مراعاة التناقض لوقوع الاختلاف عن مراعاة التقابل ومراعاة
التقابل ان تراعي في كل واحد من القضيتين ما تراعي بعينه في الاخرى حتى يكون اجزاء القضية من كل واحد

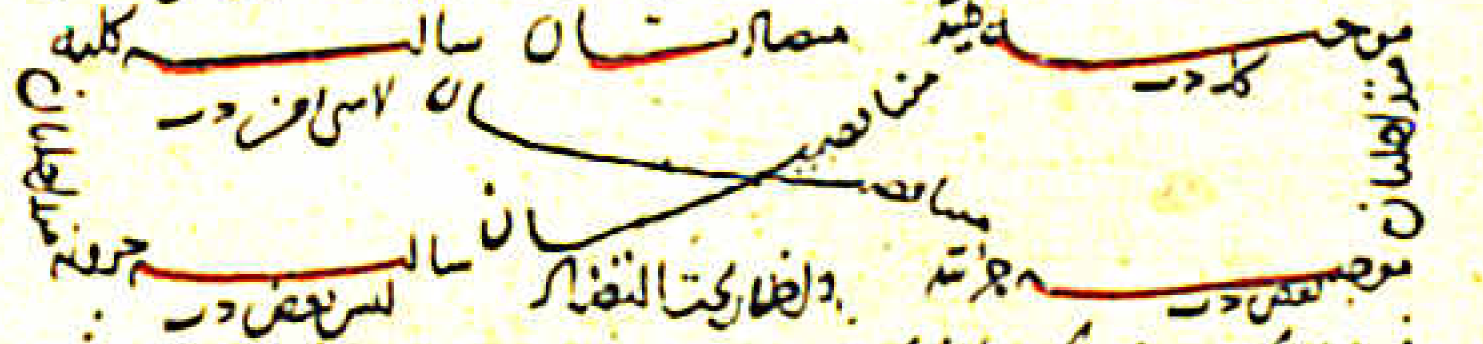
بينها حتى التي في الاخرى وعلى ما في الاخرى حتى يكون معنى المحمول والموضوع وما يتبعهما من الشرط
والاضافة والكل والجزء والقوة والفعل والمكان والزمان وغير ذلك مما عددناه غير مختلف
قوله يريد بيان الجهة المذكورة في حد التناقض التي لذاتها تقتضي اقتسام الصدق
والكذب وهو تقابل السلب والايجاب وتحقق في الخصوص تقابل فيه شرط اخر في الخصوص ان يبين اولا
معنى التقابل ويبين ان الصدق والكذب كيف يتعلقان بالمتقابلين ثم بين ان الاختلاف عن التقابل
يقتضي الاختلاف عن التناقض ثم شرع في بيان شرائط التقابل وبين ان اجمالها شرط واحد وهو ان
يراعي في كل واحدة من القضيتين ما يراعيه في الاخرى حتى يكون اجزاء القضيتين متحدة وبالتفصيل شرائط
كثيرة منها الثمانية المشهورة اثنان منها الاتحاد في الموضوع وفي المحمول او فيما يتبعهما يعني المقدم
والتالي وستة الاتحاد في الشروط التي المذكورة في النهج الثالث وهي الاتحاد في الشرط وفي الاضافة
وفي الجزء والكل وفي القوة او الفعل وفي المكان والزمان قوله وغير ذلك مما عددناه يريد
السور والجهة والارتباط كالاتصال والانفصال وغيرها فان الاختلاف في كل واحد منها يقتضي الاختلاف
عن التقابل قوله الفاضل الشارح ان هذه الثمانية يرجع الى اتحاد الموضوع والمحمول فان
الاختلاف في الشرط كما في قولنا الاسود جامع البصر اي مع السواد وليس كذلك اي لا مع السواد يرجع
الى الجزء والكل كما في قولنا الزنجي اسود اي في بشرته وليس باسود اي في سنه يرجع الى اختلاف في
الموضوع والاختلاف في الاضافة كما في قولنا زيد اب اي لعمرو وليس باب اي لبكر وفي القوة والفعل
كما في قولنا السيف قاطع اي بالقوة وليس بقاطع اي بالفعل وفي المكان كما في قولنا زيد جالس اي في الدار
وليس بجالس اي في السوق وفي الزمان كما في قولنا زيد موجود اي الآن وليس بموجود اي في ما مضى
يرجع الى المحمول قوله انما تقع تحت تعلق الموضوع وصدق تعلق اما الموضوع
وصدق او المحمول وصدق كما ذكرنا الا ان المواد التي يتعلق باختلاف هذه الامور يقتضي الا الموضوع و
لا ان يحمل مخصوص لبعض احدهما دون الاخر من الاوجه وقد يقع تحت تعلق بالحكم نفسه من غير تخصيص
باحد جزئيه مثلا اذا قلنا الشمس تجفف الثوب المبلول اي ان لم يكن الهواء باردا او كان باردا ولا تجففه
ان كان باردا لم يكن عدم برودة الهواء جزءا من الشمس التي هي الموضوع ولا من قولنا تجفف الثوب
الذي هو المحمول بل كان شرطا في وجود الحكم وعدمه فان قلنا الشمس مع برودة الهواء او عند الشمس مع
عدم البرودة او قيل تجفف الثوب مع البرودة [illegible] لحصول الشرط جزءا من احدهما كان
تعسفا والحكم كما ذكرنا يتعلق بالاسود مع السواد ولا مع السواد فان هذين الشرطين يتعلقان
بالاسود وحده وكذلك اذا قلنا السقمونيا مسهل اي بلادنا وليس بمسهل اي بلاد الترك لم يكن الكون
في تلك البلاد جزءا من السقمونيا او المسهل بل يختلف الحكم بحسبها ولهذا قال ان اعتبار هذه الامور من حيث
تعلق بالحكم غير اعتبارها من حيث تعلقها باجزاء والمراد هنا اعتبار تعلقها بالحكم حتى يكون اعتبارها
مباينا لاعتبار اجزاء القضية قوله فان لم يكن القضية مخصوصة يحتاج الى ان يختلف القضيتان
في الكمية اعني في الكلية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية اعني في الايجاب والسلب والا امكن ان لا يقتسما
الصدق والكذب بل يكذبا معا مثل الكليتين في مادة الامكان مثل قولنا كل انسان كاتب وليس لا واحد

وعدم الاتصال والانفصال والعناد
وغير ذلك مما ذكرناه في الشرطيات
يحتاج في الشرطيات الى ما ذهب اليه
او انه يرجع [illegible] الحمل
والسور [illegible] [illegible] حتى ما ذهب
اليه [illegible] [illegible]
عن مختلف [illegible] [illegible]
والحكم في المحصورات [illegible] الموجهات
والحمل على ما سنوله بعد

كما في المحصورات المطلقة
والموجهات

انتهى

من الناس بكاتب او يصدقا معا مثل الحيوان من مادة الامكان ايضا مثل قولنا بعض الناس كاتب
بعض الناس ليس بكاتب بل التناقض في المحصورات انما يتم بعد الشرائط المذكورة بان يكون احدى
القضيتين كلية والاخرى جزئية **قوله** برهان على ان المحصورات المتقابلة مع اتفاقهما في الكيفية
ومع حصول الشرائط الثمانية فيها لا تتناقض الا مع شرط اخر وهو الاختلاف في الكمية وذلك لان المسورتين
متى لم يصدقا معا كما في الحيوان من مادة الامكان وقد يكذبان كما في الكليتين فيهما ايضا فلذلك الاختلاف
الشرائط ان كان يقتضيهما للصدق والكذب في مواد الممكن اذ الوجوب والامتناع كلية لا يسمى التناقض
لذاته والا لكان يقتضيهما في جميع المواد **قوله** ثم يذكر الشرائط قد ذكرنا ما يراعى له من حيث
شرائطها تحقيقها برهان ذوات الجهة يحقق الشرائط التي يزيد على هذه النسبة على ما تحققنا **قوله**
فلا يمكن الموجبة الا كلية والتعميم المواد فنقول اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان
كل انسان كاتب وبعض الناس بكاتب كل الناس حيوان ليس بعض الناس بحيوان وصدقا الصدق القضيتين
صادقة والاخرى كاذبة وان كان الصادق في الواجب بعينها في الاخرى وكذلك ايضا السالبة من الكلية
والبعض كذلك فنقول اذا قلنا ليس ولا واحد من الناس بحيوان وبعض الناس حيوان في الاولى صدق الثانية
تحقق بعض الناس حيوان ليس ولا واحد من الناس بكاتب بعض الناس كاتب وصدقها الاقسام ايضا صادقا
واعتبر فيه تحقيق الصادق على الكاذب على كل مادة برهان في المحصورات المتناقضة في المواد المثلثة وورد
لتقابلهما وكان الصادق من الموجبة في مادة الوجوب والسالبة في مادة الامتناع والكاذبة في مادة الامكان
والكاذب ما يقابلهما **قوله** والمناسب ان الجارية في محل القضية تحقيق الحال بان يوضع لها لوح



فمختلفتا الكيفية متفقتا الكمية ان كانتا كليتين سميتا متضادتين لجواز اجتماعهما على الكذب دون الصدق
وهو في مادة الامكان فان كانتا جزئيتين سميتا داخلتين تحت التضاد لدخولهما تحت الكليتين وامتناع
اجتماعهما على الكذب دون الصدق كما في تلك المادة بعينها ومتفقتا الكيفية مختلفتا الكمية يسمى الواقعتان
في الطول سميتا متداخلتين لدخول احديهما في الاخرى ومختلفتاهما معا فهما المتقاطرتان سميتا متناقضتين
لامتناع اجتماعهما على الصدق والكذب في شيء من المواد **اشارة** الى التناقض الواقع بين المطلقات
وكيفية نقض المطلقين والوجوديين ان الناس قد اتفقوا على سبيل التجزيف وعلى التقابل بين المطلقتين
من المطلقات ولم يراعوا فيها الا الاختلاف في الكمية والكيفية فلم يتأملوا حق التأمل انه كيف يمكن ان يكون
تقابل الشروط الا في الحقيقة فقط بل يجب ان نقض قولنا كل جسم ان كل جسم محمول في جهة من الجهات
كل وقت او امتداد من الوقت لكل جسم في جهة ما يكون الحكم في كل الاجسام كل وقت فان لم يمنع ذلك
لم يجب ان يكون قولنا كل جسم متحرك نقيضه قولنا ليس بعض الجسم متحركا اذا صدق ذلك وتصدق احد الكليتين
وذلك بل ولم يجب ان لا يوافقه في الصدق كما هو مقتضى التقابل الكلي في الايجاب على كل واحد اذا

لم يكن من كل وجه زعم جمهور المنطقيين ان المطلقات تتناقض اذا اختلفت في الكيف والكم معا وقبلوا
عن هذا ولم يكشف بذوات الجهة التي يرونها متناقضة والحق ان المطلقات المختلفة في الكيف والكم
عامة كانت او خاصة فقد يجتمع على الصدق بل المتضادات التي هي اشد العنادا يجتمعان على العدد
قد يجتمع ايضا عليها اذا كانت مطلقة وذلك لو كانت الماهية موجودة الدائمة فان الحكم عليها بالايجاب مطلق
والسلب مطلق يصدق معا وقولنا كل انسان نائم وبعضهم او كلهم ليس بنائم **قوله** بل يجب
ان يكون نقيض قولنا كل جسم الا الاطلاق العام بعض جسم دائما ليس متحرك وبعض قولنا لا شيء من جسم
الذي هو بمعنى كل جسم متحرك بالاطلاق هو قولنا بعض جسم دائما هو متحرك ابطل قولهم حاول كشف
الحق فيه وبين ان نقيض المطلقة العامة هي الدائمة المخالفة في الكيف التي تعم الضرورية وغيرها وذلك
لان الاقسام العقلية هي اما دوام الايجاب ضرورة كان او لم يكن واما دوام السلب ضرورة كان او لم
يكن واما نصوره خال عن الدوام والمطلقة العامة الايجابية تشتمل على الاول والثالث ويخلو عن الثاني
والسلبية تشتمل على الثاني والثالث وتخلو عن الاول فالمقابل للايجابية هو الدائمة السالبة وللسلبية
هي الدائمة الموجبة فان المقابل للمطلقة العامة هي الدائمة المخالفة في الكيف ولا يكون ان يكون نقيضها
ضرورية مخالفة لانهما يكذبان معا ان كان الماهية دائمة لا ضرورية مخالفة للمطلقة وموافقة للضرورية
اما المطلقة فانها تكذب لان الماهية دائمة مخالفة لها واما الضرورية فلانها لا ضرورية والشيخ لما اورد
المحصورات الاربع بالتفصيل وابتدأ بالكليتين وبين ان نقيضهما الدائمتان المحصورتان ثم ما كان
واستحق الفرق بين الدائمة والضرورية تعين ما ولي الدائمة لها ولغيرها واتما ما كان
وذلك لان الذي منها في الحيوان ظاهر **وبالسلب** نقيض قولنا بعض ح ب مطلقا الاطلاق هو قولنا
كل ح دائما ليس ب وهو يطابق اللفظ المتعارف السلب الكلي هو المتعارف في الاثني من ح يحصب بالعوارض
المركبة الفعلية كل ح دائما هو ب ونقيضه وهو ان السالبة الكلية الدائمة من المطلقة العرفية انما
يتناقضان في اعتبار الدوام واللادوام في الاستعمال على الضرورة واللاضرورة وهو يطابقان في الحكم في الصدق
وفي الكذب وفي الامور الموصوف فان المشار اليها بعينه على الاطلاق وكانها مطلقا بعينه مطلقا
لكان المطلقة العامة متعارفة المطلقة العرفية اذا الحقنا والبيس كذلك على ما يجيء بيانه **قوله** واما
المطلقة التي هي اخص وهي التي خصصناها نحن باسم الوجودية وقد ذكرنا ان الوجودية تعني به
اللاضرورية وبان نعني به اللادوام وان المطلق العام انما يتقابل على الاول بالضرورية الذاتي وعلى
الثاني بالدائم المخالف للضرورية نقيضها ما نقيض المطلق الذي هو خاصا فاما كلما عنيتها فهو دائما
في المطلق العام اعني نقيض الوجودي اللاضرورية اما ضرورية موافق لها واما دائم مخالف ونقيض
الوجودي اللادائم دائم اما موافق واما مخالف واعلم ان الجهات المتباينة اذا وقعت في بعض القضية
ذات جهة واحدة كما وقعت هنا فالواجب ان يجمع موضع تلك القضية بعضه واحدة على وجه لا يكون
الحكم فيها من اصحاب تلك الجهات لو لم تكن **قوله** فاذا قلنا كل ح ب اي على الوجه الذي ذكرنا
كان نقيضه ليس اما بالوجود كل ح ب اي بل اما بالضرورة بعض ح ب او ح مسلوب عنه كذلك وفي
نقض الشيخ اي بل اما دائما بعض ح ب او ح مسلوب عنه كذلك ثم الصحيح هو اللفظ وذلك لانه

نقيض بالوجود بل اللادائم ثم الاول ليس نقيضا لاحد من الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن كما مر
ولعل السهو انما وقع من الناسخين ويدل عليه ان الخونجي صرح في الجمل انه الاول من نقائض باقي المخصوصات
ودوام الطرفين لا ضرورتهما قوله واذا اطلقنا قولنا ليس ولا شيء من ج ب اي على الوجه الذي ذكرنا
كان نقيضه المقابل له ما يفهم من قولنا بعض ج ب دائما اي ب او سلبه لانه اذا استثنى الحكم ان كل ج
ليس عنه ب وقتا ما لا دائما فاما ان يكون بعض ج ب دائما او ليس ب دائما ولا يكون له نقيض لا فيه يتناولهما بل
او بعض وجودها اي لا يكون نقيضه يشتمل على القائمتين المطلقتين لا فيه يتناولهما بالسلب والايجاب لا انهما
لا تستلزمان او بعض وجودها كالوجه حسبه يشتمل على القائمتين المطلقتين منتظم يتناوله هنا الموضع
ان الحكم على بعض ج سلب الجهة قوله ويستثنى للبعض ج ب بهذا الوجه لا شيء من ج انما هو بالوجود
ب بل اما كل ج ب دائما او لا شيء من ج ب دائما ويسمى هو لما ليس بعض ج ب اي بالنسبة بهذا المعنى في
قولنا كل ج ب اما دائما ب او اما دائما ليس ب [illegible] والحكم ان قولنا كل ج دائما اما ب او اما ليس
ب تصدق [illegible] ان يكون ايجاب ب على كل ج دائما او ان يكون سلبه عن كل ج
دائما او الثاني ان يكون ايجابه على البعض وسلبه عن الباقي دائمين قوله ولا نطبق ان قولنا
ليس بالاطلاق شيء من ج ب الذي هو نقيض قولنا بالاطلاق شيء من ج ب هو نقيض قولنا بالاطلاق
ليس شيء من ج ب لان الاول قد تصدق مع قولنا بالضرورة كل ج ب ولا تصدق معه الثاني يريد ان
سلب الاطلاق الذي هو نقيض الاطلاق ليس هو اطلاق السلب الذي هو احد قسمي الاطلاق ثم ان
سلب الاطلاق العام يتبع الضرورة المخالفة وسلب الاطلاق الخاص يتبع الضرورتين
جميعا واطلاق السلب لا يتبع عليهما [illegible] والسالبة الضرورية التي
بلا دوام عين سالبة الوجودية اللادائمة قوله فان لم نرد ان نجعل المطلقة نقيضا من جنسها
كان لنا حيلة منه ان نجعل المطلقة اخص من الوصفية بعينها الايجاب او السلب المطلقين وذلك مثلا ان
يكون الكلي الموجب المطلق هو الذي ليس انما الحكم فيه على كل واحد فقط بل وفي كل زمان كون الموضوع
على ما وصف به موضوعه على ما ذكرت ان نفهم من المعارف العبارة عنه في السلب المطلق حتى يكون قولنا
كل ج ب انما يصدق اذا كان كل واحد من ج ب وفي كل زمان له ج وفي كل وقت حتى اذا كان من ج
ما من صورته انه ج ب بالضرورة او غير الضرورة وفي حالة الوقت لا يوصف ب كان هذا القول كاذبا كما
نفهم من اللفظ المتعارف في السلب الكلي المتقدم على هذا ان المعلم الاول بعينه قد يستعمل في القياسات
المطلقة مما يقتضي بعض المطلقات على انها مطلقة ولذلك حكم الجمهور بانها مسائل فيما ارتبط الشيخ
اراد ان يجعل لذلك محلا ليتمسك به من اراد حمل المطلقة على العرفية وهو ان يكون الحكم دائما بدوام
وصف الموضوع وحينئذ يكون هذا المطلق اخص من المطلق العام ثم الى سمونه المطلق الاعم محل لتسليم
في العموم فانه يشمل الضرورية والدائمة بخلاف المطلق الاخص فانه مطلق لا يشتمل اللادائم بحسب الوصف
بخلافه قوله واذا اعطيناه على هذا الوجه كان قولنا ليس بعض ج ب على سبيل الاطلاق نقيضا لقولنا كل ج ب
وقولنا بعض ج ب على سبيل الاطلاق نقيضا للسالبة الكلية هذا موضع بحث وتطويل لانه ان اراد به ان
المطلقات العرفية متناقضة كان بالاطلاقات نحو قولهم ولا ايجاب بحسب الوصف لا انما تقتضي ذلك السلب

بحسبه لاحتمال كون الحكم لا دائما بحسبه اي ايجابا او سلبا ثم ان اراد ان المطلقة العرفية تناقضها المطلقة
العامة او الخاصة كان ايضا باطلا لانهما يجتمعان على الصدق عند كون الحكم عرفيا لا دائما بحسب الذات
موافقا للمطلقة العرفية فان المطلقة العرفية بصدق مع كونه عرفيا في المطلقة العامة او الخاصة المخالفة
مع ان الخاصة لكونه لا دائما بحسب الذات بل الحق ان النقيض للمطلقة العرفية هو مطلقة عامة
وصفية مخالفة وذلك لان الدوام يقابله الاطلاق العام ولما كان الدوام هنا بحسب وصف الموضوع
يجب ان يكون الاطلاق العام ايضا بحسبه لوجوب اتحاد الشرط في طرفي النقيض كما مر فقد الاطلاق
يشمل الدوام المخالف ثم اللادوام كليهما بحسب الوصف ثم هو اخص من الاطلاق العام بحسب الذات
لا العرفي اللادائم المخالف قوله لما يكون قد شرطنا فيه على ما يفهم مجرد الاثبات والنفي
اي كان الاطلاق اولا عبارة عن مجرد الاثبات والنفي وههنا قد لحقه شرط ما وهو الدوام بحسب
الوصف قوله ومع ذلك فالعرف مطلق يصدق بهذا الشرط قد ذكرنا ان المحصلين من اهل هذه
الصناعة في تفسير الاطلاق ثم ان احدهما انه يشمل الضروري كما ذهب اليه ثامسطيوس ثم هو
العام والثاني انه لا يشمله كما ذهب اليه الاسكندر وهو الخاص فالشيخ اراد بين ان كل
واحد من الرأيين يمكن ان يخصص على الوجه الذي ذهب اليه ههنا حتى يمشي السابق في المطلقات
بحسب الرأيين جميعا وبيانه ان العرفي يمكن ان يوجد عاما ولا يتناول الضروري فيكون عاما ويمكن ان
يوجد غير متناول لها فيكون خاصا فالمطلق العام العرفي يوافق الرأي الاول والخاص وهو
العرفي الوجودي يوافق الاسكندر قوله كل ليس اذا كان كل ج بل وقت يكون عنه ج
يكون بالضرورة ما دام موصوفا بالذات هو ب وقد عرفت انه هنا يعني ليس اذا صدق العرفي يجب
ان يصدق الضروري الذاتي بل يصدق العرفي ولا يصدق الضروري وذلك حين يكونه موجودا في العرفي
الوجودي مع خلو عن ضروري كما ذهب اليه الاسكندر مع انه يشاركه في جنسه والعرفي هو بعض العرفي
العام مضافا الى الضروري الذاتي الموافق قوله ثم العجب الذين يتبعوا الامكنة من اشتغالهم
ثم لسبب الاثنين بعدما لم يلاحظوا ما في هذا فيه يقول من هذا ان الجمهور من المنطقيين لا يمكنهم التخلص
عما ذهبوا اليه وهو القول بكون المطلق متناقضة على الاطلاق وذلك لانهم لا يمكنهم ان يحملوا المطلق
المذكور في التعليم الاول على ما ذهبنا اليه ههنا في جميع المواضع فان في امثلة التعليم الاول للمطلقات
قوله كل فرس مستيقظ وكل نائم مستيقظ وما يجري مجراهما مما لا يمكن حمله على العرفي وكذلك لا يستقيم
فان في التعليم الاول قد استعمل المطلقة حيث لا يمكن استعمال العرفية هناك فيتوقف وان كان ثبت الحيلة
ان يجعل قولنا كل ج ب انه يقصد منه مقصود فان بعينه هذا هو الحيلة الثانية لان تجعل المطلقات تحت
تناقض رعاية ان يراد بالموضوع ما يوجد منه في زمان بعينه حتى يتبين ان في الماضي كما ذهب اليه قوم من تفسير
المطلق وقد ذكرناه قوله لا يعم كل احد ج بل انما هو ج موجود في ذلك الزمان وكذلك في قولنا
ليس شيء من ج ب اي من جهات زمان موجود بعينه ثم ينبغي اذا اخذنا في الجهتين وذلك الزمان
بعينه بعد ما ذكرنا يجب ان يحفظ ما يحفظ فيه مع السابق اسارة الى ما ذكرناه من هذا
الاعتبار بعض جهة الحكم وانما يصح التناقض بحسب الاعتبار لان الحكم على جهات زمان زمانا

جميعها ت وبان بعضها ليس ت في تلك الزمان بعينه فلا يجتمعان على الصدق ولا على الكذب
اقول وهذا ايضا كما في الشرطيات وهو كلي يحتمل الزمان مطابق الحكم عن محمول لان بعضهم
الى الجزاء يمكن ان يقع الحكم في بعضها دون بعض فيجتمع الموضوع واللاموضوع معا في تلك الزمان ليقدر قال
معا مثلا اذا قلنا كل انسان موجود في نهار هذه الجمعة وبعض نيام ذلك النهار فانه ما فيض فيه لنا
بعضهم ليس بنايم ذلك النهار فاما اذا قلنا كل انسان موجود في نهار هذه الجمعة فهو مصل فيه فانه
لا ما فيض قولنا بعضهم ليس بمصل فيه لانه يمكن ان يكونوا مصلين في بعض اجزاءه غير مصلين في البعض
الآخر فيصدق الحكمان معا كما ذكرناه في المطلقات ان يتقيد احد الطرفين بالدوام كما كان ثم
قوله وقد بعض هذا الفهم لكنهم ايضا ليس يمكنهم ان يستعملوا على مراعاة هذا الاصل مع ذلك
محتاجون الى ان يعرضوا عن مراعاة شرايط لها عينا ثم ليرجع في كشف ذلك الى كتاب الشفاء
اقول يريد ان هذا انه يتقوم في نفس الاطلاق كما حق كل الفساد توجه عليهم في جهتين
احدهما انه لا يمكنهم استمرار على مذهبهم في جميع المواضع مثلا اذا ارادوا عكس السالبة الكلية المطلقة
وكان المثال قولنا لا واحد من الكاتب الموجودين في هذا الزمان بماسك الف في وقت بعكس عندهم
الى قولنا لا واحد ممن يمسك الف في وقت بكاتب ولا يستوي الموضوع على شرطه فانه يمكن ان لا يكون في
هذا الزمان ممن يمسك الف وقد ذهب اصلا مع ان هذه القضية لا بد ان يجعلوها ايضا مطلقة اذ
ليست بضرورية ولا ممكنة على تفسيرهم ولا خارج عن هذه الثلثة عندهم فظهر ان مذهبهم لا يستمر
وثانيتهما انهم محتاجون الى الاعراض عن مراعاة شرايطه كثيرة في اكثر العلوم وغيرها وذلك
كاعتبار الجهات التي تكون بحسب انتساب المحمولات الى الموضوعات في طبايعها وهم حين يجعلون
الجهات متعلقة بالاسوار يعرضون عنها وقد علم ان الفساد في هذا الاعتبار انما هو من
تعيين الموضوع بالزمان المعين فان حكم الحكم بحسبها للمولفة بعض ما يحمل على الموضوع انما او ايد
الحكم بزمان بعينه وترك الموضوع مطلقا وافقا على كل ما يحمل عليه كانت القضية مطلقة وقسمة صادقة
على الضرورية الوقتية وعلى غيرها وحينئذ يكون المتناقضان مطلقتين من جنس واحد لا يمتنع
في القضايا المتناقضة بعضها من مقتضى الجهة هذه وسيعلم ان يكون الزمان كما وصفناه ليلا يمكن
ان يجتمعا على الصدق اشارة الى ما نقض سابق دوات الجهة الثلثة مما نقضها كما هي
على كونها قضية الوجودية التي بحسب الجهة الاول وتعرض عنها ما يليق في تلك اقول في
مثال الاطلاق العام والدوام المحمول الضرورة التي الغرض منها بالان بعض هذه الدائمة مطلقة عامة
مما الفلسفي الكيف وبعض الدائمة اللاضرورية هي تلك ايضا حق وليه موافقه وقد يدينا ان المطلقة
التي بحسب الجهة الاولى لا دالة اذ عامة كما يحتمل مطلقة عامة وعممها كالعفو واذ كانت صادقة كان
نقيضها لتلك ايضا ما صافة الى الضرورة هو افتقد مطلقا يعني الدائمة كبعض المعرفة كان من الاطلاق من
الصحة بحسب الذات ومن الفحشاء الوصف وهو المراد من قوله مختزنا قوله ولما
قولنا بالضرورة كل ج ب بعينه ليس بالضرورة كل ج ب بل يمكن بالامكان الاعم دون الاخص ولي الحق
ان لا يكون بعض ج ب ولم يلزم هذا الامكان في هذا الموضع واما قولنا بالضرورة لا شيء من

ج ب ممتنع ليس بالضرورة لا شيء من ج ب اي بل يمكن ان يكون بعض ج ب وذلك الامكان دون الامكان الخاص وقولنا
بالضرورة بعض ج ب يقابله على ما سبق المذكور يمكن ان لا يكون شيء من ج ب اي لا امكان لا عم وقولنا بالضرورة
ليس بعض ج ب يقابله على ذلك المعاني قولنا يمكن ان يكون كل ج ب اي بالامكان الاعم وهذا الامكان
لا يلزم سالبة موجبة ولا موجبة سالبة فاحفظ ذلك والاشتباه فيه هو الاولى وقولنا يمكن ان يكون كل ج ب
بالامكان الاعم يقابله على سبيل النقيض ليس يمكن ان يكون كل ج ب ويلزمه بالضرورة ليس بعض ج ب
وتم انه من نقيض ما ادى الامتناع على القياس الذي لستعرفه وقولنا يمكن ان يكون كل ج ب بالامكان
الخاص يقابله ليس يمكن ان يكون كل ج ب ولا يلزمه انه يمتنع ان يكون ج كل اذ ليس يلزم انه واجب بل لا يلزم
من باب الضرورة شيء فاحفظ هذا وقولنا يمكن ان لا يكون شيء من ج ب بهذا الامكان يقابله ليس يمكن
ان لا يكون شيء من ج ب وكان هذا الذي يقول بل الواجب ان يكون شيء من ج ب او ممتنع وكانه يقول بالضرورة
بعض ج ب او بالضرورة ليس بعض ج ب وليس يجمع هذين لفظ جامع يمكن في الحال ان اعبر عنه
عبارة اي شيء حين يكون بعض السالبة الممكنة موجبة بما الذي كوجه او كما في المعلوم ان قولنا يمكن
ان لا يكون في الحقيقة اي هذا وانما قولنا يمكن ان يكون بعض ج ب بهذا الامكان مناقضه فقولنا
ليس يمكن ان يكون شيء من ج ب اي بل اما ضروري ان يكون او ما ضروري ان لا يكون وقولنا يمكن
ان لا يكون بعض ج ب مناقضه قولنا ليس يمكن ان لا يكون بعض ج ب اي بالضرورة يكون كل ج ب
او بالضرورة يكون لا شيء من ج ب ممكنا يجب ان نعلم حال السالب في ذوات الجهة ونحل على قولنا
اقول الاقسام بحسب الضرورة ثلثة ضرورة ايجاب وضرورة سلب وامكان خاص والامكان
العام مساو لاحد طرفي الضرورتين مع الامكان الخاص فالضرورية والممكنة العامة المتحملتان مما فصلنا
هذه بعينه لتلك وتلك بعينه لهذه والممكنة لي متناقضها ما تتردد بين الضرورتين ولما كان جمع
محمولهما في قضية واحدة كما في الدوام الذي ذكرنا والشيخ ذكر هذه الاحكام في المحصورات
بالتفصيل وانا لما طاهر الا ان في قوله في اخر الفصل وقولنا يمكن ان لا يكون بعض ج ب مناقضه
ليس يمكن ان لا يكون بعض ج ب اي بالضرورة يكون كل ج ب او بالضرورة يكون لا شيء من ج ب
موضع نظر فان الواجب ان يراد فيه او بالضرورة بعض ج ب وبعضه ليس ب او يعاد بالاجمال
بالضرورة كل ج ب هو اما ب واما ليس ب ليلا يخرج عنه الاقسام الثلثة كما مر في باب التلازم اشارة
الى حكم المطلقات العكس هو ان يجعل المحمول من القضية موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ
الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله هذا رسم للعكس المستوي لي من الحمليات وان جعل
بدل المحمول نقيضه وبدل الموضوع نقيضه كما عليه صار رسما للعكس المستوي مطلقا والشيخ المحمول
بحروف الصيغة المشهور وهو قولنا لا شيء مما ليس ب ... ج ... الذي لا يعكس الى قولنا لا شيء من
الوتد مما ليس ... ما الا ينعكس له مطلقة والعيب الذي نراه في القصد الشائع لا يحل
وهو قوله ان يجعل المحمول بكليته موضوعا والموضوع بكليته محمولا لا حاجة اليه فان بعض المحمول
لا يكون محمولا وبعض الموضوع لا يكون موضوعا والشيخ انما احفظ الكيفية والصدق في العكس
اصطلاحا وكذلك اشتراط بقاء الصدق ايضا والا كان العكس لازما للاصل القضية ولم يكن المراد

منه ان الاصل يمتنع ان يكون صادقا وا العكس لا يلزمه بل المراد ان الاصل يمتنع ان يكون بحيث لو صدق لصدق العكس اي يكون وضع الاصل مستلزما لوضع العكس وا اما اشتراط الكذب فهو مستدرك
لان السلب لا يستلزم صدق الملزوم لصدق اللازم لا يعني استلزام كذب الملزوم لكذب اللازم فان
استثناء نقيض المقدم لا ينتج ومن المواد الكاذبة ما يصدق عكسها كقولنا كل حيوان انسان فانه
كاذب وعكسه وهو ان بعض الناس حيوان صادق فزيادة او الكذب في الكتاب سهو لعله وقع
من ناسخه فان اكثر الكتب خالية عنها ولعل انه بعض نسخ هذا الكتاب ايضا خاليا عنها وكثير
من المتاخرين لم يتنبهوا لهذا وذكروا هذا الكذب في مصنفاتهم **قوله** وقد جرت العادة بان
يبدا بعكس السالبة المطلقة الكلية وبين انها منعكسة مثل نفسها والحق انه ليس لها عكس لانا
بشيء من الحيل التي يعلم منه بمكان ان يسلب الضحك سلبا بالفعل عن كل واحد من الناس ولا يجب
ان يسلب الانسان عن شيء من الضاحكين فيرما كان شيء من الاشياء يسلب بالاطلاق عن شيء
لا يكون موجودا الا فيه ولا يمكن سلبه لكل الشيء عنه **اقول** يريد ان السالبة الكلية المطلقة
عامة كانت او خاصة لا تنعكس الا اذا كانت بحسب الحملين المذكورين ويتبين ذلك بان الشيء
الذي له خاصة مفارقة وقد يسلب عنه بالاطلاق ويمتنع سلبه عنها فاذن الانعكاس لا يطرد في
جميع المواد وهذا هو المراد من قولنا لا تنعكس وذكر الفاضل الشارح ان بعض الافاضل
العامة ايضا كذلك لموضوعاتها كالمتحرك للانسان فلا مانع في التخصيص بالخاص **اقول**
ولعل الشيخ انما خص البيان بالخاصة لكونها اوضح فان ثالث الموضوع على ما تقدم الذي هو
المقابل للعكس المطلوب انما يكون بكلها وعلى العرض جزويا والامساك عن التعرض على الصدق
المتصادقين اوضح في الخاصة منه في العارض **قوله** والحال التي تكون بها لا يلزم الا ان يوجد
المطلقة على انها فيها بحمل كل احد واقسام ان يكون الحكم كيف هي الثاني ما اذا قلنا ليس ولا شيء من
ح ب فيلزم ان يصدق ليس ولا شيء من ب ح المطلقة والا لصدق نقيضها وهو ان بعض ب ح
المطلقة فلنعين ذلك البعض شيئا معينا وليكن د فيكون د بعينه ب و ح معا فيكون شيء مما
هو ح هو ب وذلك الشيء هو د المفروض لان العكس لجزوي الموجب انعكاسه ما لم نعلم تعذر انعكاس
الجزوي الموجب وذكر لقولنا لا شيء مما هو ح ب هذا محال **اقول** هذه الحجة قد اوردت
في التعليم الاول وا اعترض بعض المتطفلين عليها اولا بانها مبنية على بيان انعكاس الموجبة الجزئية
بل انما يثبت بالافتراض كما ذكره الشيخ ولو كان بيانها بالعكس الموجبة الجزئية فكان في تلك المسألة
في موضعه بالافتراض لان البناء على انعكاس السالبة الكلية لما كان زائدا بل كان سيوفيه غير
صروري وا الخلف وان كان موضحا ذكره في القياسات الشرطية لانه قياس يتبين بنفسه انما
يذكره عند المطالب في ذلك الموضع لكونه احد تلك الانواع لا انها تحتاج الى بيان او لا وهنا كل
وعليه على الافتراض انه مبني على القياس من الشكل الثالث هكذا ح د و د ب فبعض
ح ب والحق انه ليس كذلك لان الحدود ليست متباينة ولا بعضها محمولا على بعض بالصورة الاول زاد فيه
ليست قياسا فضلا عن ان يكون من الشكل الثالث بل معناه ان الشيء الذي يوصف ب
نعينه

نعينه من ذهننا ونسميه د فهو الذي حمل عليه ح ويلزم منه ان يكون الشيء الذي يحمل عليه ح من شيء
ب فيكون بعض ما هو ح هو ب فليس هنا الا فرض ذات موضوع ومحمول الفرض في التسمية
وا القياس يبتدئ من هذا اعتبار الحملين والتسمية الشيء لا تقتضي شيئا منهما بل في هذه الحجة الشيخ
بين انما اتبع في بيان انعكاس المطلقات المذكورة بل جعل في بيان انعكاس المطلقات بحسب
احد الحملين **قوله** وا اما الجواب عنها فهو ان هذا اليس يحال اذا اخذ السلب مطلقا
لا بحسب عادة العبارة فقط وقد علمت انهما في المطلقة يصدقان كما قد يصدق سلب الضحك
بالفعل السلب المطلق عن كل واحد واحد من الناس وا ايجابه على بعضهم **اقول**
سعد العدم اي جواب عنها ان الخلف يلزم لو كان بعض ح ب ينافي لا شيء من ح ب المطلقتين
لكنهما ربما يجتمعان على الصدق فما قيل انه يحال عن تلك الحجة ليس بمحال بل ممكن وتمثيل بالانسان
والضحك اجيز بيان بكل انسان ليس بضاحك مطلقا وبتقدير انها منعكسة الى قولنا كل ضاحك ليس بانسان
وا انه يصدق ما هو ضاحك انسان وما الامر الا في بعض الانسان ضاحك فالمحال انما يلزم لو كان هذا
يمتنع الجمع على الصدق مع قولنا كل انسان ليس بضاحك لكنهما يصدقان معا فالمحال غير لازم وذلك
الف الحكيم الفاضل ابو نصر الفارابي بيانا من قوله بعض ب ح لنقض العكس المطلوب نقض قوله
لا شيء من ح ب الاصل الذي هو منعكسه فانه بعض ح ب ليس بنقيض له اختلف وا استحسنه الشيخ وذكر
انه لا يفيد المطلوب الا اذا كان النتيجة بعض ح ليس ب حتى يكون كاذبة مشتملة على
الخلف وا الامر بالكون خلافه وذلك لان الموصوف ب قد يمكن ان يخلو عنه وصفه يكون ح
مسلوبا عنه بالاطلاق فانا نقول كل نائم مستيقظ مطلقا ونقول لا شيء من المستيقظ بنائم ما دام
مستيقظا وهذا يبين ان قولنا لا شيء من النائم بنائم وهو حق عند التاليف بعينه في هذا
الموضع بعد ان يعلم ان الصغرى المطلقة الوصفية مع الكبرى العرفية السالبة تنتج سالبة وصفية
في الشكل الاول **قوله** فاما على الوجه الذي يحيز من الاطلاق فان السالبة تنعكس على
نفسها بهذه الحجة بعينها اما على الوجه الاول منها فتقريره ان نقول فقولنا لا شيء من ح ب
ما دام ح ولكن عرفيا عاما تنعكس الى قولنا لا شيء من ب ح ما دام ب والا فبعض ب ح
وبالافتراض بعض ح ب وقد كان لا شيء من ح ب ما دام ح هذا خلف **اقول** ان
التحقيق يقتضي ان يكون بعض لا شيء من ب ح ما دام ب هو بعض ب ح بالاطلاق العام الوصفي
كما ذكرناه وا انما يكون عكسه وهو بعض ح ب نقيضا لقولنا لا شيء من ح ب ما دام ح اذا كان ذلك
العكس ايضا مطلقة عامة وصفية لانه ان كان مطلقة بحسب الذات امكن اجتماعهما مع لا شيء من
ح ب ما دام ح على الصدق كما مر فهذه الحجة مبنية على انعكاس الموجبة لكنه المطلقة الوصفية
كنفسها وا الافتراض لا يفيد الا انعكاس المطلقة لها انما يكون العكس ايضا وصفية يحتاج
الى بيان ثم نبينه بان نقول انا اذا قلنا بعض ح ب بالاطلاق الوصفي كما زعمناه ان شيئا مما
يوصف ب ح يتصف في بعض اوقات اتصافه ب ح بوصف ب ويلزم منه ان ذلك الشيء في ذلك
الوقت يكون موصوفا ب ح وب فاذن بعض ما يوصف ب موصوف ب ح في بعض اوقات اتصافه

بت وحينئذ لم يلزم قوله اما اذا كان الدوام وجوديا فانه ينعكس ايضا وقد اختلف في جهة عكسها فقول
الشيخ يوهم انه يقول بانه ينعكس عرفيا عاما لانه قال في الشفا عكسه يجوز ان يكون كالاصل وهذا
يدل على انه يجوز ان يكون ايضا بخلاف الاصل اعني يكون ضروريا وتبع هذا المذهب فالبيان بطريق
الخلف هو الذي يتميز عن تفاوت قوله القاضي السابق صاحب البصائر انه يجب ان يكون كالاصل
لانه لو كان دائما او ضروريا لكان عكس العكس الذي هو الاصل ايضا دائما او ضروريا وذلك انعكاسها
على نفسها هذا خلف وقال من تاخر عنه زمانا انا نقول لا شيء من الكاتب بساكن لا دائما بل ما دام
كاتبا ولا نقول في عكسه لا شيء من الساكن بكاتب لا دائما لان بعض ما هو ساكن يدوم سكونه كالارض
فلاجل ذلك كان العكس عرفيا عاما محتملا للضروري او الدوام وقال لف عن هذا العرفي
العام يجب ان يكون البعض منه عرفيا خاصا لا يلزم ما اورد صاحب البصائر **اقول** في
معرض ان هذا العكس لا يحفظ الكمية والجهة بل يحفظ احدهما وحدها اما الكمية فحينئذ تتغير الجهة
عامة واما الجهة فحينئذ تتغير الكمية جزئية اما الانعكاس فلانه لو لم يصدق بعض امتناع اجتماع
وصفي ج وب ويلزم على ذلك ان الموصوف بب حال اتصافه به لا يكون موصوفا بج واما انحفاظ
الجهة في البعض فلان الاصل يقتضي ان يكون ذات ج ودوام اتصافه به والا لكان لا اتصافها
بب ايضا دائما وكان لا دائما هذا خلف واما في بعضه بب في بعض اوقات حلولها عن ج والا لكان
بب دائم السلب عنها وكان لا دائما هذا خلف فبين ان الذات عند اتصافها بب يمتنع ان يوصف بج
لا دائما ولكن ما دامت موصوفة بب وهو المطلوب واما ابطال العموم فلان ب لما امكن ان يكون
محمولا من باب الايجاب على الذات الموصوفة بج احتمل ان يكون اعم منها فيكون شيء ما الا يوصف بب
ولا يحمل عليه تلك الذات اصلا او انه يكون تلك الذات ضرورية السلب عن ذلك الشيء فلاجل ذلك
لا يصح ان يسلب ج عن كل موصوف بب بالوجود بل عن بعضه واما عن كله مما يشتمل الوجود
والضرورة وهو العرفي العام واعلم ان العرفي العام يصدق مع الجهات الاثنى عشر لكون الجهة
ضرورية في الكل او دائمة في الكل او وجودية عرفية في الكل او ضرورية في البعض ودائمة في البعض
ضرورية في البعض ووجودية في البعض او دائمة في البعض ووجودية في البعض او ضرورية ودائمة
ووجودية معا في الابعاض ثم هذا العرفي العام يصدق معه اربع لحا لا اثنى منها من ان يكون وجوديه
في الكل او في البعض والاصدق مع باقيتها واما على الوجه المذكور من الوجهين بالحين فيه
ان يقول قولنا لا شيء في حين من الزمان الفلاني بب في ذلك الزمان ينعكس الى قولنا لا شيء من ب كج في
ذلك الزمان لانا نشترط بب ان يكون موجودا في ذلك الزمان فانه انما لا يكون لا شيء مما يوصف به
موجودا حينئذ كما ذكرنا وقلنا فيه ما تكلف وفي ذهب ان من صيغ حكم العكس في ذلك الزمان
ونبينه بانه لو لم يكن ذلك صادقا لكان بعض بب في ذلك الزمان فبالافتراض يكون بعض ج بب في
ذلك الزمان وقد كان لا شيء من ج بب في ذلك الزمان بب هذا خلف في الكلام على نافر المطلقات
بهذا الوجه قد عرفت فلا وجه لاعادته **قوله** واما الحجج المخلفة التي ظهر من طريق المباينة التي
احدثها بعد المعلم الاول فلا كما ح الى ان نذكرها فانها وان اعجب بها عالم مزور وقد بينا

حالها

حالها في كتاب الشفاء ليجمع المخلفة من التي استشرنا اليها انما احدث بعد الاعتراض على الحجة الاولى وهي
استعملها المعلم الاول لحصل ابو نصر الفارابي قالوا ج مباين لب ومباين المباين مباين فب ايضا مباين
لج فلا شيء من ب ج واستدرك الفاضل الشارح على هذه الالفاظ بانه قد يكون مباين المباين هو الشيء
نفسه فلا يجب ان يكون مباينا وذلك لانه اذا جعل المباين لب هو ج فالمباين لج يكون ب وقد يكون
غيره وقد كان في قولهم مباين المباين المضاف بفتح الياء على انه اسم المفعول والمضاف اليه بكسر الياء
على انه اسم الفاعل ثم الفاضل الشارح ضبطهما بالكسر سهوا واعترض عليهم بما ذكر ووجه ازدياد
هذه الحجج ما ذكره الشيخ في الشفاء وهو ان المباينة يقع بالاشتراك على معان مختلفة كالتي بالمكان والتي
بالحد والتي بالسلب والمراد منها هنا التي بالسلب فيصح قولهم ج مباين لب الى انه قد سلب عنه
ب وقولهم فمباين المباين الى ان ما سلب عنه شيء يجب ان يكون مسلوبا عن ذلك الشيء وهذا هو المطلوب
نفسه فاحوذا في بيانه **قوله** واما الكلية الموجبة فانها لا يجب ان ينعكس كلية لجواز ان يكون المحمول اعم
من الموضوع ولا يجب ايضا ان ينعكس مطلقة صرفة بلا ضرورة فانه اذا كان المحمول اعم من الموضوع
والموضوع ضروريا للمحمول مثل الضحك للانسان فانه وان لم يلزم اللزوم ولكن ضروري
له الحيوان ذو الدية فان كل ضاحك فانه بالضرورة حيوان ذو رية بل انما ينعكس المطلقة مطلقة عامة
تحتمل الضرورة لكن الكلية الموجبة تنعكس مع ما هو بحيثية الاحمال فانه اذا كان كل ج ب كان لنا ان نجد
شيئا معينا هو ج وب فيكون ذلك الجيم ب وذلك الباء ج ولذلك الجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها
واقول الكلية الموجبة من المطلقات لا تنعكس كلية لاحتمال ان يكون المحمول اعم من الموضوع والا
خالية عن الضرورة لاحتمال ان يكون الموضوع ضروريا للمحمول سواء كان المحمول ضروريا له او غير ضروري
بل ينعكس جزئية لا ضرورية ومطلقة عامة لان موضوع الموجبة انما يكون تابعا على الوجه المذكور الا
المطلق بعض ثبوت المحمول لذات الموضوع بالفعل مع العكس تصير تلك الذات موضوعة مع المحمول وتصير
جهة الاصل جهة محموله الذي صار موصوفا في العكس بالنسبة الى تلك الذات والجهة التي كان يوصف
الموضوع بالنسبة السابقة صار جهة للعكس وكلتاهما مطلقتان فجهة العكس ايضا مطلقة وما ذهب
اليه الفاضل الشارح من كون جهة العكس ممكنة بناء على انها الاعم من الضرورة فليس بشيء فيجيء
بيانه **قوله** فان كان الكلي والجزئي الموجبتان من المطلقات التي لها خصص بعض من هو
على انهما ينعكسان جزئية من طريق انه ان لم يكن حقا ان بعض ب ج فلا شيء من ب ج
فيلزم هذا العكس لا ما يدفعه قال صاحب البصائر وذلك لان الحجة مما هو مختص بالمطلقات التي
لها من حيث هي بعض وذلك لان جميع المطلقات الموجبة ينعكس الى المطلقة العامة الجزئية الموجبة
والا لصدق نقيضها وهو السالبة الدائمة الكلية وينعكس كنفسها الى ما يضاد الاصل وما يضاده
فائدة هذا التخصيص بيان ان انعكاس السالبة الدائمة سبب انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة فيلزم
الدور واجيب عنه بانه يمكن ان يبين انعكاس الموجبة الجزئية بالافتراض حتى لا يكون دورا **واقول**
الوجه في فائدة هذا القيد ان الشيخ لم يبين انعكاس المطلقات بانعكاس السالبة الدائمة الذي لم
يبين بعد لاحتراز انا امتنع الدور ومن سوء الترتيب لكن لما كان نقض العكس لا يدل على صحته مسالبه

دائمة كلية ثم كان زعمهم انما تطابق السالبة العرفية على ما ذهب اليه من ان السالبتين وقد بين ان
السالبة العرفية تنعكس كنفسها فاذن كان زعمهم ضدا او نقيضا للاصل بحسب ما ذهبوا اليه ثم لم يكن
الكلام مبنيا على ما تقدم ثم اعلم ان الخلف لا يفيد العلم بجهة العكس على التعيين لانه مبني على بعض
المطلوب المعين كيف يفيد تعيين المطلوب بل يفيد العلم بما يصدق مع العكس من لوازمه وان
اخص منه ثم اعتبر هذا الخلف فانه يطرد مع دعوى الامكان العام للعكس اطرادها مع الاطلاق
قوله المطلقات العرفية تنعكس مطلقة عامة وصفية لما مر ثم العرفية الوجودية تنعكس
وجودية كنفسها وذلك لانا اذا املنا كل ج ب لا دائما ما دام ج حكمنا بان كل ما يوصف ج ما دام ب فهو
ج لا دائما وذلك لان دوام الاتصاف بج المستلزم لب يقتضي دوام الاتصاف بب هذا خلف
فاذن بعض ب الذي هو ج انما يوصف بج لا دائما بل في بعض اوقات اتصافه بب فالعكس مطلق
بحسب الوصف وجودي بحسب الذات وهذه فائدة لا يحظر لنا الى الخلف ابدا بل انما نعطيها
الكمية ولذلك لم ينبه لها المعتمدون على الخلف واما نقدا المبينة فقد يمكن ان يبين بالخلف قوله
ثم اما الجزئية السالبة فلا عكس لها فانه يمكن ان لا يكون كل ج ب ثم يكون كل ب ج مثل
ان الحق هو انه ليس بعض الناس بضاحك بالفعل وليس يمكن ان لا يكون شيء مما هو ضاحك بالفعل
انسانا ما يريد ان السالبة الجزئية المطلقة ربما تكون صادقة وعكسها انما يصدق موجبة كلية ضرورية
لا سالبة جزئية ومثل بصدق قولنا ليس بعض الناس ضاحكا مع صدق قولنا كل ضاحك بالضرورة
انسان ثم امتناع ان يصدق معه بعضه الذي هو السالبة الجزئية فاذن لم يكن منعكسة وقد ذكر
اثير الدين المفضل الابهري ثم غيره ان السالبة الجزئية اذا كانت عرفية وجودية فانها تنعكس كنفسها
وذلك لانا اذا املنا ليس بعض ج ب ما دام ج لا دائما حكمنا بالاتفاق في شيء ما بعض ج ثم ب المثبتين
في وقت محتملا فاذن بعض ما يوصف ب ليس يسلب عنه ج ما دام موصوفا بب لا دائما **اشارة**
الى العكس الضروريات ثم اما السالبة الكلية الضرورية فانها تنعكس مثل نفسها فانه اذا كان لا شيء من
ب مسلوبة عن كل ج ثم امكن ان يوجد بعض ب ج وفرض ذلك العكس وكان بعض ج ب
على بعض الاطلاق الذي يعم الضروري وغيره وهذا الاصدق المجتمع مع السلب الضروري الكلي
بل يصدق معه محال فما افضى اليه محال ولكن ان بين ذلك بالافتراض يجعل ذلك البعض د فيكون بعض
ما هو ج قد صارت اراد ان البيان بالخلف فاسد [illegible] المطلوب وكان [illegible] جزئية ممكنة عامة وهي
معنى قوله ثم امكن ان يوجد بعض ب ج وكان انعكاسها ما لم تبين بعد فلم يبن الكلام عليها بل
فرضنا مطلقة وهو معنى قوله وفرض ذلك [illegible] ذلك لان هذا الممكن هو ما لا يلزم
من فرض وقوعه محال ثم عكس المطلقة على ما بيناه من قبل فانعكست مطلقة عامة [illegible]
الاصل بحسب الكلية والكمية ويضادها بحسب الجهة بل يلزم منها [illegible] الممكنات العامة [illegible]
الاصل مطلقا ملزوم للخلف وهو معنى قوله بل يصدق معه محال ثم رجع الى المطلوب وقال فلم يكن
ما فرضناه ممكنا ممكنا لانه افضى الى محال ثم المفضي الى المحال محال وهو المراد من قوله فما افضى اليه محال
وقد تم كلامه ثم انه ذكر ان بيان انعكاس الموجبة الجزئية انما تتاتى بالافتراض لئلا يذهب الوهم الى
التلازم

عمل ذلك **قوله** ثم الكلية الموجبة الضرورية تنعكس على بعضها جزئية موجبة لما بين من حكم المطلق
العام لكن لا يجب ان تنعكس ضرورية فانه يمكن ان يكون عكس الضرورية ممكنا فانه يمكن ان يكون ج كالضاحك
ضروري الب كالانسان ثم ب كالانسان غير ضروري له ج كالضاحك ومن قال غير هذا فانما يخال فيه
فلا يصدقه ويعكسها اذن ج بالامكان الاعم ثم الموجبة الجزئية الضرورية تنعكس ايضا جزئية على ذلك القياس
الجزئي انما تنعكس جزئية موجبة مطلقة عامة مثل ما مر في المطلقات ثم بعض المنطقيين ذهبوا الى
انها تنعكس كنفسها ضرورية ثم الشيخ اراد ان يرد عليهم فاشار اولا الى انها تنعكس جزئية موجبة
مثل ما مر في المطلقات ثم اشتغل بالرد فقال ولا يجب ان تنعكس ضرورية وبينه بمثال ب الانسان
ثم الضحاك ثم قال ومن قال غير هذا ثم انما يخال فيه فلا يصدقه اي كما بينا ان العكس ضروري فلا
وهؤلاء انهم يقولون ذلك العكس اما ان يكون ضروريا كالاصل او لا يكون فان كان فهو المطلوب وان لا
فلينعكس العكس [illegible] الى غير ضروري لان الضروري لما انعكس الى غير الضروري فغير الضروري
اولى بان ينعكس اليه ثم غير الضروري يضاد الاصل في الجهة وذلك خلف وهذا غير صحيح لانه مبني
على ان ينعكس غير الضروري الى غير ضروري وهو ليس بين ولا كذلك بل الضروري وغير الضروري ينعكسان
الى كل واحد منهما ثم رجع الشيخ الى المتاج المطلوب الذي هو ابطال مذهبهم فقال فعكسهما اذن
الامكان الاعم الشامل للضروري واللاضروري ثم انما قال ذلك لان المطلوب لما كان هو الرد
على من زعم انه ضروري وكان البرهان عليه انه يمكن ان يكون غير ضروري في بعض المواد قال لو
ان تجرد في النتيجة ما يشتمل معه لا ما يثبت برهان [illegible] ولو كان قال انه الاطلاق ثم الاعم لكان
النتيجة غير ما اقتضاه برهانه فليس قوله انه الامكان الاعم [illegible] لكونه اخص منه في بعض [illegible] لان
على ما صرح به في [illegible] كتبه كما تمسك به الفاضل الشارح في كون العكس ممكنا وهو قوله
ان العكس قد يكون ممكنا لا فعليا في الوجود كما لو فرض ان لا انسان الا الضحاك ثم [illegible]
ضعيف وذلك لانه ينافي الاصل فان الاصل يقتضي ثبوت الكاتبية الدائمة [illegible] للانسانية بالضرورة
فان الكاتب ما لم يكن انسانا لا يكون [illegible] انه انسان [illegible] ما هو
الانسان **قوله** ثم السالبة الجزئية الضرورية لا تنعكس لما علمت ومثاله بالضرورة كل حيوان
انسان ثم كل انسان حيوان ليس [illegible] ذلك ظاهر **اشارة** الى العكس الممكنات
ثم اما القضايا الممكنة فليس يجب لها عكس في السلب فانه ليس لقائل ان يمنع بل يمكن ان يكون لا شيء من
الناس بكاتب بحسب ان يمكن ولا يمتنع ان لا يكون احد ممن يكتب انسانا او بعض من يكتب انسانا او كذلك
هذا المثال يبين [illegible] الممكن [illegible] ان الشيء قد يمكن ان يسلب عن شيء وذلك الشيء لا يكون
ان يسلب عنه لانه موضوع [illegible] الذي لا يعرض الا له ثم اشار في الايجاب [illegible] العكس [illegible] ليس يجب
ان يكون في الممكن [illegible] مثل [illegible] الشيء اذا كان ممكنا عن [illegible]
فان موضوعه يكون كذلك [illegible] كيف هو من الممكنات للحيوان [illegible] الحيوان
الضروري له ولا [illegible] الى التكلفات [illegible] لما اصناف الامكان ينعكس في الايجاب بالامكان
الاعم فانه اذا كان كل ج ب او بعض ج ب بالامكان فبعض ب ج بالامكان الاعم ولا [illegible] ممكن كان

يكون شيء من ب ج فبالضرورة على ما علمت لا شيء من ب ج فبالضرورة لا شيء من ج ب هذا خلف
وربما قال قائل معنا بالكم لا ينعكس السالبة الممكنة الى الخاصة وقولنا نوع الموجبة يقول ان السبب في
ذلك انما اعني الموجبة انما تنعكس الى الموجبة من باب الامكان ٢ عم فلا يحفظ الكيفية فلو كان يلزم
عكسها من الممكن الى الخاص الامكان ان يعدل عن الايجاب الى السلب عود الكيفية في العكس يخرج لكل شيء
الواجب وقوم يدعون للسالب الضرورية الممكن عكسا بسبب انعكاس الموجب الضروري الذي في قوته
تحسبا منهم ان ذلك يكون خاصا ايضا ويعود الى السلب وظنهم باطل وقد تحققت ما سمعته من
هذا البيان قولنا يمكن ان يكون بعض الناس ليس بغني كل ولا يعقل يمكن ان يكون بعض ما هو غني كل
ليس بانسان قوله والالتفات الى الكلمات قوم منهم يريد به بعض فضل الفضلاء في زماننا ان الممكن
الخاص ينعكس كنفسه قلنا اذا قلنا كل حيوان يمكن ان يكون نائما من جهة ما هو نائم فبعض ما هو
نائم فهو من جهة ما هو نائم يمكن ان يكون حيوانا الا ان حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم حتى يكون له
ضرورية من تلك الجهة ولو ان الشيخ عليه ما يعني الفضل اما او لا فلان قوله من جهة ما هو نائم الذي جزءا من
المحمول من الاصل والعكس جميعا وكان يجب ان يجعل جزءا من الموضوع في العكس ويصير العكس
فبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم يمكن ان يكون حيوانا وحينئذ يكون كذبه ظاهرا لان النائم من جهة
ما هو نائم لا يكون حيوانا بل الاشياء الغير النائم واما ثانيا فلان هذا المثال وان كان نقضا فهو لا يفيد
المطلوب لان انعكاس القضية من حال والاصل لا يقتضي انعكاسها مطلقا بل عدم انعكاسها في مادة
يقتضي عدم انعكاسها مطلقا قوله ولما قال قايل ما بالكم لا تعكسون السالبة الممكنة الى نفسها
اشارة الى مذهب بعض القدماء وانهم حكموا بان الكلية منها تنعكس جزئية لانها في قوة موجبتها التي هي
منعكسة موجبة ممكنة جزئية وانما حكمنا بانها لا تنعكس الى ذلك لان العكس يجب ان يكون بشرط حفظ
تمام الكيفية على ما وقع عليه الاصطلاح ولعل القائلين بانعكاسها انما ذهبوا الى ذلك لظنهم ان
عكسها في قوة سالبة ممكنة جزئية وقد غلطوا فيه لان الموجبة الممكنة التي تقع لا تنعكس ممكنة خاصة
بل عامة ليست موجبتها في قوة سالبتها قوله وقوم يدعون للسالبة الضرورية الممكن عكسا
اشارة ايضا الى بعض مذاهبهم وباقي الفصل غني عن الشرح

النهج السادس

اشارة الى القضايا من جهة ما يصدق بها وما يكون اقول
لما فرغ عن بيان الاحوال الصورية للقضايا شرع في بيان احوالها المادية فانها مشتركان في ان
النتيجة بهما من حيث تعلق القضايا المقدمة عليها تتقدم على النتيجة عن صور الاقوال المتالفة من القضايا
ومواردها من جهة ما يصدق بها على ان يعرف حال مواردها قوله او يكون اي من جهة ما تخيل
فان التخيل يشبه التصديق من حيث انه ايضا انفعال للنفس بحسب القضية قوله اصناف
القضايا المستعملة فيما بين القايسين ومن يجري مجراهم اربعة مسلمات ومظنونات وما معهما مشبهات
بغيرها ومخيلات اقول ويعني بمن يجري مجرى القايسين من يستعمل الاستقراء والتمثيلات
ووجه الحصر ان القضايا اما ان يعتبر تصديقها او تاثيرا غير التصديق او لا يعتبر اصلا والاول اما
ان يعتبر تصديقها جازما او غير جازم والجازم اما ان يكون بحسب مطابقة السبب وما يكون لسبب

فهو

فهو المسلمات وما يكون لمشابهة السبب فهو المشبهات بغيرها وغير الجازم هو المظنونات وما معها هو
المشهورات من باب الرأي والمقبولات من وجه وما يعتبر تاثيرا غير التصديق فهو المخيلات وما لا يعتبر
تصديقها ولا تاثيرها فلا يستعمل لعدم الفايدة قوله فالمسلمات اما معتقدات واما ماخوذات
وذلك لان السبب اما ان يكون من تلقاء نفس المصدق او من خارج فهي المعتقدات اصنافها الثلثة
الواجب قبولها والمشهورات والوهميات وذلك لان الحكم اما ان يعتبر فيه المطابقة لما في نفس الامر او لا يعتبر فان
اعتبر وكان مطابقا قطعا فهو الواجب قبولها والا فهو الوهميات وان لم يعتبر فهو المشهورات قوله
فالواجب قبولها اوليات ومشاهدات ومجربات وما معها من حدسيات ومتواترات وقضايا قياساتها
معها وذلك لان العقل اما ان لا يحتاج فيه الى شيء غير تصور طرفي الحكم او يحتاج والاول هو الاوليات
والثاني لا يخلو اما ان يحتاج الى ما ينضم اليه ويعينه على الحكم او ينضم الى المحكوم عليه او اليهما معا والاول
هو المشاهدات والثاني لا يخلو اما ان يكون تحصيل ذلك الشيء بالاكتساب او لا يكون وما بالاكتساب
اما ان يكون بالسهولة او لا بالسهولة والاول هو الحدسيات والثاني ليس من المبادئ بل هو العلوم
المكتسبة وما ليس بالاكتساب فهو القضايا التي قياساتها معها وما يحتاج منه الى كليهما فاما ان يكون
من شانه ان يحصل بالاحساس وهو المتواترات واما ان لا يكون وهو المجربات فهذه ستة اقسام
وظاهر كلام الشيخ يقتضي انه جعلها اربعة اقسام احدها ما لا يحتاج فيه العقل الى شيء غير تصور
طرفي الحكم وهو الاوليات وثانيها ما يستعين فيه بالحواس وهو المشاهدات وثالثها ما يحتاج فيه
الى غير تصور الطرفين وهو اما خفي وهو المجربات وما معها من الحدسيات والمتواترات واما
ظاهر غير مكتسب وهو القضايا التي قياساتها معها واما الظاهر المكتسب فليس يقع في المبادئ
واعلم ان هذين التقسيمين ليسا حقيقيين لان الاقسام قد تتداخل باعتبارات كما سيجيء بيانه ولذلك
جعلها الشيخ اصنافا لا انواعا قوله فلنبدأ بتعريف اصناف الواجب قبولها فالاوليات
هي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته ولغريزته لا لسبب من الاسباب
التي هي عنه فانه كلما وقع للعقل التصور لحدودها بالكنه وقع له التصديق فلا يكون للتصديق فيه
توقف الا على وقوع التصور والفطانة للتركيب ومن هذه ما هو جلي للكل لانه واضح تصور الحدود
ومنه ما ربما خفي واحتاج الى تامل لخفاء في تصور حدوده فانه اذا التبس التصور التبس التصديق وهذا
القسم لا يتوقع على الاذهان المشتعلة النادرة في التصور اقول الحكم الذي له علة فهو انما
يجب اذا اعتبر مع علته ولا يجب بدون ذلك والحكم اليقيني هو الواجب في نفسه الذي لا يتغير فهو الذي
يجب بقوله فكل حكم عرف بعلته فهو يقيني وما لا علة له فليس بيقيني سواء كان له علة او لم يكن
والعلة قد تكون غير اجزاء القضية وقد تكون شيئا خارجا عنها والاول هو الحكم الاولي الذي يوجبه
العقل الصريح لنفس تصور اجزاء القضية الشرح وان كانت اجزاء القضية جلية التصور جلية
الارتباط فهو واضح للكل وان لم يكن كذلك فهو واضح لم يكن جليا عند غير واضح لغيره واذا توقف
الفعل الحكم الاولي على تصور الاجزاء فهو انما يعقل الغريزة كما يكون للصبيان والبله واما
لدنس الفطرة بالعقايد المضادة للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال قوله واما

المشاهدات وكالمحسوسات وهي القضايا التي انما يستفيد العقل بها من الحس مثل حكمنا بوجود
الشمس وكونها مضيئة وحكمنا بان النار حارة وكالقضايا الاعتبارية مشاهدة بقوى غير الحس مثل حكمنا
بان لنا فكرة وان لنا خوفا وغضبا وانا نشعر بذواتنا وبافعال ذواتنا أقول فهذه ثلثة اصناف
احدها ما نجده بحواسنا الظاهرة كالحكم بان النار حارة والثاني ما نجده بحواسنا الباطنة وهو القضايا
الاعتبارية مشاهدة بقوى غير الحس الظاهر والثالث ما نجده بنفوسنا لا بالآلة كشعورنا بذواتنا
وبافعال ذواتنا والاحكام الحسية جزئية فان الحس لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم بان كل
نار حارة فحكم عقلي استفاده العقل من الاحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف على علله وهو يجري مجرى
المجربات من وجه قوله واما المجربات فهي قضايا واحكام تتبع مشاهداتنا بتكرر يفيد اذكارا
متكررا فيتاكد منها عقد قوي لا نشك فيه وليس على المنطقي ان يطلب السبب في ذلك بعد ان لا يشك
في وجوده لزوما او يحصل التجربة قضاء جزما بانه دائما او في الاكثر ولا يكاد يعرف ما ياتيه حقيقة
على لطافة المشاهدات وهذا مثل حكمنا بان الضرب بالخشب مؤلم وانما يستفيد التجربة اذا امنت النفس
كون الشي بالاتفاق وينضاف اليه احوال هيئة تسعد التجربة أقول المجرب يحتاج الى
امرين احدهما المشاهدة المتكررة والثاني القياس الخفي وذلك القياس هو انا نعلم ان الوقوع المتكرر
على نهج واحد لا يكون اتفاقيا بل هو انما يستند الى سبب فيعلم من ذلك ان هناك سببا وان لم
يعرف ماهية ذلك السبب وكلما علم حصول السبب حكم بوجود المسبب قطعا وذلك لان العلم
بسببية السبب فان لم يعرف ماهيته يكون العلم بوجود المسبب والفرق بين التجربة والاستقراء
ان التجربة يقارن هذا القياس والاستقراء لا يقارنه ثم ان التجربة قد يكون كليا وذلك عندما يكون تكرار
الوقوع بحيث لا احتمال معه اللاوقوع وقد يكون اكثريا وذلك عندما يترجح طرف الوقوع مع تجويز اللاوقوع
وقد يكون حكم واحد مجربا لكل احد تحصل له كثرة المشاهدة وغير مجرب لمن لا يحصل له ذلك ولا يمكن اثبات
المجرب للمنكر الذي لم يتول التجربة قوله وليس على المنطقي ان يطلب السبب في ذلك بعد ان لا يشك
في وجوده انما ذكر هذا على الفلسفي الناظر في علة اسناد المسببات الى اسبابها فالمجرب عند المنطقي من
المبادي وعند الفلسفي ليس من المبادي قوله وينضاف اليه احوال هيئة تسعد التجربة المشاهدة
اذا تكررت تعرض لها هيئة ما من وقوع في زمان بعينه او مكان بعينه او على وجه معين او مع الغير فالحكم
الكلي انما يحصل بعد سلب القيود والشرايط والا فيحصل مطلقا عند الشهادة كما لو شاهدنا ان كل
مولود بالنوع من السودان اسود فلنا ان نحكم كذلك وليس لنا ان نحكم ان كل مولود اينما كان فهو اسود وينبغي
ان يعرف من قارنه اتفاقيا ومن ما قارنه بالعرض لئلا يغلط فالحاصل ان التجربة تعطي الحكم
الكلي مقيدا والعقل المجرد هو الذي يحكم مطلقا كما ان الحس هو الذي يعطي جزئيا قوله وهي
تجري مجرى المجربات الحدسيات وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جدا فزال معه الشك
واذعن له الذهن فلو ان جاحدا جحد ذلك لانه لم يتول الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس او على سبيل
المناكرة لم يتأت ان يحقق له ما يحقق عند الحدس مثل قضائنا بان نور القمر من الشمس لهيآت تشكل
النور فيه ومنها انها قوة قياسية وهي شديدة المناسبة للمجربات أقول هي جارية مجرى المجربات

[illegible]

في الامرين المذكورين اعني تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الا ان السبب في المجربات معلوم السببية
غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين وانما توقف عليه بالحدس لا بالفكر فان المعلوم بالفكر
هو العلم المطلوب وليس من المبادي وبيانه ان الفرق بين الفكر والحدس في المطالب انه لما كان السبب
غير معلوم في المجربات الا من جهة السببية فقط كان القياس المقارن لجميع المجربات قياسا واحدا ولما كان
الحدسيات لا يكون كذلك فانها انما يتبع ما يختلف بحسب اختلاف العلل في ماهياتها والحدسيات انما تختلف
بالقياس الى اشخاص كالمجربات ولا يمكن اثباتها للغير بالحدس ولذلك تقدم في المبادي قوله
وكذلك القضايا المتواترة وهي التي تسكن اليها النفس سكونا تاما يزول معه الشك لكثرة الشهادات مع
امكانها بحيث يزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الاتفاق والتواطؤ وهذا مثل
اعتقادنا بوجود مكة ووجود جالينوس واقليدس وغيرهما ومن حاول ان يحصر هذه الشهادات في
مبلغ عدد فقد احال فان ذلك ليس يتعلق بعدد ومن قبل النقصان والزيادة فيه وانما المرجوع فيه الى مبلغ
يقع معه اليقين فالمعتبر هو اليقين بتوافق الشهادات لا عدد الشهادات وهي ايضا لا يمكن ان يقنع
جاحدها او يسكت بكلام أقول الشهادات قد يكون قولية وقد لا يكون كالامارات على الوقوع فيه
الحصول اليقين وزوال احتمال الكذب لابد من مواطاة الشهداء وامتناع اجتماعهم على الكذب
وبعض الظاهريين من نقلة الحديث ذهبوا الى انه يحصل بشهادة الاربعين من الثقات عددا لا ينقص عليهم والعلم
ان المتواترات ايضا مشتملة على تكرار وقياس لا ان الذي يحصل بالتواتر هو علم جزوي من شانه ان
يحصل بالاحساس ولذلك لا يعتبر التواتر الا فيما يستند الى المشاهدة وحكم المتواترات حكم المحسوسات
ولذلك لا ينفع في العلوم بالذات قوله واما القضايا التي معها قياساتها فهي قضايا انما يصدق
بها لاجل وسط لكن ذلك الوسط ليس مما يعزب عن الذهن فيحوج فيه الذهن الى الطلب بل كلما احضر حد
المطلوب حضر الوسط بالبال مثل قضائنا بان الاثنين نصف الاربعة فقد استقصينا القول في تعديد
اصناف القضايا الواجب قبولها من جملة المعتقدات من جملة المسلمات أقول من سمي
فطرية القياس والقياس في قولنا الاثنين نصف الاربعة ان الاثنين عدد قد انقسمت الاربعة اليه والى
ما يساويه وكل ما ينقسم عدد اليه والى ما يساويه فهو نصف ذلك العدد قوله واما المشهورات من
الجملة فمنها ايضا هذه الاوليات ونحوها مما يجب قبولها لا من حيث هي واجبة قبولها بل من حيث عموم الاعتراف
بها ومنها الاراء المسماة بالمحمودة وربما خصصناها باسم المشهورة اذ لا عمدة لها سوى الشهرة وهي اراء
لو خلي الانسان وعقله المجرد ووهمه وحسه ولم يؤدب بقبول قضاياها والاعتراف بها ولم يمل
الاستقراء بظنه القوي الى الحكم لكثرة الجزئيات ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرحمة والخجل
والانفة والحمية وغير ذلك لم يقض بها الانسان طاعة لعقله او وهمه او حسه مثل حكمنا بان سلب مال
الانسان قبيح وان الكذب قبيح لا ينبغي ان يقدم عليه ومن هذا الجنس ما يسبق الى وهم كثير
من الناس وان صرف كثيرا منهم عنه الشرع من قبح ذبح الحيوان اتباعا لما في الغريزة من
الرقة لمن تكون غريزته كذلك وهم اكثر الناس وليس شي من هذا يوجبه العقل الساذج ولو توهم الانسان
نفسه وانه خلق دفعة تام العقل ولم يسمع ادبا ولم يطع انفعالا نفسانيا او خلقيا لم يقض في امثال

[illegible]

هذه القضايا شيء بل الحكم ان يجعلها متوقف فيها وليس له الحكم بحال قضاء بان الكل اعظم من الجزء
وهذه المشهورات قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة واذا كانت صادقة ليست بحسب الى الاوليات فيكون فيها
اذا لم يكن فيه الصدق عند العقل الاول الا بنظر وان كانت محمودة عند الصادق عند المحمود وكذا الكاذب
عند الشنيع وربما شنع حق وربما حمد كاذب والمشهورات اما من الواجبات واما من المادبيات الفلا
وما يتطابق عليها الشرائع الالهية واما خلقيات واما انفعاليات واما استقرائيات وهي اما بحسب
الاطلاق واما بحسب اهل صناعة وملة كان المعتبر في الواجب قبولها لكونها مطابقة لما عليه الكل
فالمعتبر في المشهورات كون الاراء عليها مطابقة في بعض القضايا اولى باعتبار ومشهور باعتبار والعرف
يتغايران في الاوليات فان الحكم الشيء من العقل الصريح الذي لا يلتفت الى شيء غير تصور طرفي الحكم انما يحكم
بالاوليات من غير توقف ولا الحكم مما لم يحكم به الحكم فيها يجيء تشنيع على جهة وسبيل لمسامع النظار في الذكر
يتطرق العقل اليها دون الاوليات فان العدل حسن اذا اشتمل على مصلحة عظيمة فالكل استقبح
بالمحاسن الجزء في حال من الاحوال وللمشهور اسباب منها كون الشيء حقا جليا كقولنا الضدان
لا يجتمعان ومنها ما يناسب الخلق الحارمي كالفعي بعيد حفظه يكون مشهورا مطلقا وصاحب ذلك النفيه
كقولنا الحكم الشيء يحكم شبيهه فهو حق لا مطلقا وان كان فيها حق شبيه له ومنها كونه مشتملا على مصلحة شاملة
للعموم كقولنا العدل حسن وقد يسمى بعضها الشرائع الغير المكتوبة فان المكتوبة ربما لا يعم الاعتراف
بها الى كل اشعار الشيخ بقوله وما يتطابق عليها الشرائع الالهية ومنها كون بعض الاخلاق
والانفعالات مقتضية لها كقولنا الذب عن الحريم واجب وايذاء الحيوان لا لغرض قبيح ومنها ما
يقتضيه الاستقراء كقولنا العلم بالمتقابلات واحد لكونها متضايفات والمتضايفات تعقلها واحد لذلك
وتشترك التحقيق فيها اما ان يكون مشهورا عند الكل كقولنا الاحسان الى الاباء حسن او عند الاكثر
كقولنا الاله واحد او عند طائفة كقولنا التسلسل محال وهو مشهور عند بعض اهل النظر والاراء
المحمودة ربما يتضمنها المصلحة العامة او الاخلاق الفاضلة وهي الغرائب وقد يشتبه بالمشهورات كقولنا
الجبن مذموم باعتبار وحرز للسلامة ومؤثر باعتبار قوله واما القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا
كاذبة لان الوهم الانساني يحكم بها قضاء شديد القوة لانه ليس يقبل ضدها ومقابلها بسبب ان
الوهم تابع للحس فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم ومن المعلوم ان المحسوسات اذا كان لها مبادي
واصول كانت قبل المحسوسات فلم يكن محسوسة لم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات فلم يمكن
ان يتمثل ذلك الوجود في الوهم ولهذا فان الوهم بنفسه انفعال لا يتمثل في الوهم ولهذا ما يكون الوهم
مساعدا للعقل في الاصول التي ينتج مقصود كل المطالب فاذا انتهيا معا الى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن
قبول ما يسلم موجبه وهذا الضرب من القضايا اقوى في النفس من المشهورات التي ليست باولية
وتكاد تشاكل الاوليات ويدخل في المشبهات بها وهي احكام النفس في امور معقولة على المحسوسات
او الحكم منها على نحو ما يجب ان لا يكون لها وعلى نحو ما يجب ان يكون او يظن في المحسوسات مثل اعتقاد
المعتقد ان لا بد من خلاء يتناهى اليه الملاء اذا تناهى ولانه لا بد في كل موجود من ان يكون مشارا اليه جهة
وجوده وهذه الوهميات لولا ما يرد الشرع المشرعيه لها لكانت تكون مشهورة وانما تسلم في شهرتها

الديانات

الديانات الحقيقية والعلوم الحكمية ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك الشيء للعقلاء
الوهم على ان يكابد دفعه الوهم والعقل اذا كان في المحسوسات فهو مدفوع منكر وهو يعلم انه باطل ممتنع
ليس بالمشهور ولم يكاد ان يكون الاوليات والوهميات التي لا اثر للحكم في غيرها مشهورة والعكس
مقدمة فيما من اصناف المعتقدات من جملة المسلمات احكام الوهم في المحسوسات حقة يصدقه العقل
فيها ويطابقها كالحكم بان عدي بحري الهندسيات سيرا والمفروح لا يكاد ويتنع فيها اختلاف الاراء واما
في المعقولات الصرفة او احكم باحكام تخص المحسوسات على ما ليس كذلك فيكذبه العقل فيها ويأبى عن قبولها
لانها يعد منها ومن قبولها على صفة معقول لعجزه ثم بنتيجة ما ينافي حكم الوهم وكذلك الوهم في
الامتناع عن قبول النتيجة بعد قبول المقدمات والمشتغلين اياها انها احكام الوهم فيها
هي المسماة بالوهميات الصرفة وانما تكون المعقولات التي العقول مجردة عن مادة المحسوسات انما امور كلية
تعميمها فيها وهو معنى هو ليس للعقول منه غير المحسوسات اذ الحكم فيها يكون احكامه عليها على
نحو يمنع ان يكون عليه كالحكم بان كل موجود ذو وضع فانه يمنع ان يكون بعض الموجود ان يكون ذا وضع
يجب ان يكون في المحسوسات كذلك بان كل محسوس يجب ان يكون ذا وضع او نظن انما كذلك كالخلاء
فانه يظن انه عدم المانعية من المحسوسات المتنافية خلاء قوله ولا يكاد المدفوع عن ذلك
يقاوم نفسه في دفع ذلك اي لا يكاد من يريد دفع حكم القول بالخلاء مثلا ان يقاوم نفسه بمذهب الخلاء
ما تعتقده ورسمه قوله على ان يكابد دفعه الوهم والعقل اذا كان في المحسوسات مدفوع منكر
يشير بما ذكرناه اولا ويصح انه باطل ممتنع وذلك لان احكام الوهم مشهورة من الاكثر لانه اقرب الى
المحسوسات واوقع في ضماير الجمهور قوله واما المأخوذات فمنها معقولات ومنها تقريرات
فاما المعقولات من جملة المأخوذات فهي ما يأخذ عن جماعة كثيرة من اهل التحصيل او من نفر او
امام يحسن به الظن واما التقريرات فانما المعنى بها ان المأخوذ بحسب تسليم المخاطب او الذي يلزم
قبولها والاعتبار بها في مبادي العلوم اما مع استنكار وتسمى مصادرات واما مع مسامحة وطيب
نفس وتسمى اصولا موضوعة وهذه موضع مستقل قوله اقول هي اما ان يعتقد الحكم بها واما ان
لا يعتقد بل يحكم بها العقل والاول معقولات اما عن جماعة كما عن المشايخ ان الفلك طبيعة خامسة
او عن نفر كاصول الارصاد عن اصحابها او عن نبي او امام كالشرائع والسنن او عن حكيم كاحكام
تنسب الى بقراط في الطب او عن شاعر كابيات تورد شواهد او يكون مقبولا من غير ان ينسب الى
مقبول عنه كالامثال السائرة ومثل المأخوذات تسليما اما من جهة العلم صريحة وهي المعقولات او من جهة
ادنى مرتبة وهي الموضوعات في مبادي العلوم او عن جهة مقابله وهي الواقعة في الجدل ولا شيء يخفى ليس
بما التقريرات الباقي ظاهر قوله واما المظنونات فهي اراء وقضايا فان كان يسمع لها الحكم
بها حكما فانه انما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن مع تجويز ان يكون حزم العقد بخلافه وقد
من جملتها المشهورات بحسب ذي الرأي غير المتعقب وهي التي يخالف في الذهن عند السؤال عنها ان يظن
كونها مظنونة او كونها مخالفة للمشهور التي تلي الحال وكانت النفس تذعن لها في اول ما تطلع عليها فاذا
رجعت الى ايضاعها وذلك لا اوعان جملة او بكذبها واعني بالمظنون هنا ميلا من النفس مع شعور به

بامكان المقابل ومن هذه المقدمات قولنا العدل انفع لك حالما او مطلقا وقد يدخل المقبولات في
المظنونات اذا كان الاعتقاد من جهة ميل النفس مع شعور ما بالمقابل وقد ذكرنا في صدر الكتاب ان الظن
يطلق بازاء اليقين على الحكم الجازم المطابق الغير المستند الى العلية كاعتقاد المقلد وعلى الجازم الغير
المطابق اعني الجهل المركب وعلى الجازم الذي يترجح فيه احد طرفي النقيض على الآخر مع تجويز الطرف
الآخر ويطلق على الاعم من هذه الاقسام ايضا وهو المستعمل في الصناعات والمظنونات المذكورة هاهنا
من هذا القبيل اعني من القسم الاخير وان كان المستعمل منها في الحجج الخطابية بصريح الجزم بها ولا يشعر
بالنقيض معها الا نادرا فالمرجح قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا وقد يكون استناد الى الصادق وقد يكون غير ذلك
فالاول يعرف بالمشهورات في بادي الرأي والثاني هو المسمى بالمقبولات وهما قسمان يعتد ان باعتبار
غير ما يعتبر في المظنونات الصرفة وان كان اطلاق اسم المظنونات من حيث يصدق عليهما ما يجيء في
المظنونات وأما القسم الثالث وهو الذي يكون المرجح فيه غير ذلك فهو المظنون المطلق وقد يطلق فيه التجربيات
الاكثرية وما يناسبهما من المتواترات والحدسيات اعني غير اليقينية منها ويقال ودا الشيخ في مثال القسم
الاول قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما والمشهور المحمود فيها ان يقال بالوجه وهو ان يقال لا تنصر الظالم وان
كان اخا وقد يقال ان احكام المظنونات باعتبارين كالابطال في الدين من اهل الحمص بحكم الحصول المقابلة
من خارج جهة الظاهر انه مظنون من حيث انه سكلم مع الحصول وهو كما ثبت بكلمة يكون ذلك حصول والتنقية
مظنون ايضا من حيث انه سكلم جهرا اذ لو كان مرضا لاختفى كلامه قوله وأما المشبهات فهي
التي تشبه شيئا من الاوليات ومناسبها او المشهورات لا يكون هي باعيانها وذلك الاشتباه يكون اما
بتوسط اللفظ بان يكون اللفظ مشتركا ولا يكون المعنى محصلا محسب وضع اللفظ
في نفسه كما يكون في المعين من لفظ المعين ورتما حقق ذكرها كما تحقق النوراذا اتفق بان معنى النص
والعين هو معنى اليهود عند العقل وقد يكون بحسب ما عرض للفظ في تركيبه اما في نفسه كقول القائل علام
حسن بالسكون وانه يحسب الصلاة لابد من ضرورة الصلاة يعنيها الى الاولى فيها ما تنفرد ها بل بما تدل
بالتركيب وهي بالاوليات باعتبارها مثل ما تعالى ما تعلم الانسان يعلم ما لا يعلم ما هو ان يوضع الى ما يعلم واراد
الى الانسان وقد يكون بحسب ما يعرض للفظ من تصريف وقد يكون هيئة وضع لفظ قد بينت في مواضع
لفظ من هيئة ان يطول منها التفريع ويكثر وقد الكلام بحسب المعنى فمثل ما يقع بسبب ايهام العكس
مثل ان يوجد كل ثلج ابيض فيظن ان كل ابيض ثلج وكذلك اذا اخذ لازم الشيء بدل الشيء ويظن ان
حكم اللازم حكمه مثل ان يكون الانسان يلزمه انه متوهم ويظن انه متكلف بما يتوهم ان كل ما هو متوهم
فيظن ما هو متكلف وكذلك اذا وصف الشيء بما وقع منه على سبيل العرض مثل الحكم على السقمونيا بانه
مبرد اذا اشتبه ما يبرد من جهة وكذلك لاشياء اخر يشبه هذه وبالجملة كل ما يروج من القضايا على انه مما
يوجب تصديقا لانه يشبه او يناسب لما هو سبيل الحال او قريب منه فهو من المشبهات اللفظية
والمعنوية وقد يعتبر المحالات التي يشبه الاوليات وقد يقع في المغالطات والتي يشبه المشهورات فقد
يقع في المشاغبات وهي اما اللفظية واما المعنوية واللفظية منه هي التي يقع بسبب اشتراك اما في
اللفظ المفرد بحسب جوهره كالعين او بحسب الهيئة الذاتية كالمختار فاعلا ومفعولا او العارضة له من خارج

كالابهام واما المركب في تركيبه الذي يمكن ان يحمل على معنيين او يرجع وجود التركيب وعدمه بتفصيل المركب
عن مركب او غير المركب مركبا وقد ذكرنا الشيخ منها بلفظ اصدقا ان يكون المعنى محصلا بحسب جوهر اصل اللفظ المفرد
ويتميز الظاهر كالعين ونحوه كالنور وزيادة بما قد تقع بحسب المركب وهو القسم الرابع ويتميز الى ما يحصل
بسبب حذف العوارض التي يعلم حذف ما كان يشبه كقولنا علام حسن بالسكون وان العلام
يمكن ان يكون معناها الحسن ويمكن ان يكون موصوفا به وعلى اهدها غير كالفرعين البحر ترك الى البيت
كذا كذا هو بحسب اختلاف في الامل الصلاة وبالجملة ما يكون بحسب تصريف اللفظ ويلي القسم الثاني من
القسم المذكور واشار بقوله وقد يكون على وضع لفظ بالباقي الاقسام واما المعنوية فقد يكون جميعها
بحسب ما ذكر في المغالطات بسبب وتقسيم الى ما يتعلق بالقضايا المفردة والى ما يتعلق بالمؤلفة والاول يلتفت
اوليها ايهام العكس كقولنا كل ابيض ثلج لان الثلج ابيض ايهاما سوء الاعتبار بالحمل كقولنا الشيء موجود
مطلقا لكونه موجودا بالقوة مثلا او بالجملة اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وهو يكون بان يوضع لازم الشيء
او ملزومه او عارضه او معروضه بدله مثال ما يوضع لازم الموضوع بدله قولنا كل انسان متكلف الى ان
متكلف وما يوضع عارضه الحجر لبدله قولنا السقمونيا مبرد لانه مزيل المسخن والمعرض كذلك
المسخن ان يبرد بالذات وقد يعرف ما وقع منه على سبيل العرض اذا اشتبه المبرد بالذات من جهة البرد الى اخر
معها والشيخ انحصر في هذه الثلثة على سبيل التمثيل ولم يذكر ما هو المتعلق بالمؤلفة وهي جميع المسائل
في مسائل ووضع ما ليس بعلة علة والمصادرة على المطلوب وسوء التاليف المستجمع ذكرها قوله
وبالجملة كل ما يروج من القضايا على انه كان يوجب تصديقا لانه شبيه او مناسب لما هو سبيل الحال او قريب
منه يشمل السبعة التي مع المجتمع لانواع الغلط وهو عدم التمييز بين ما هو هو وبين ما هو غيره قوله
واما المخيلات فهي قضايا يقال قولا فيؤثر في النفس تأثيرا عجيبا من قبض او بسط وربما زاد على تأثير
التصديق وربما لم يكن معه تصديق من اصل كما في الفعل من قولهم ان العسل مرة مقيئة على سبيل
محاكاته للمرة فتأباه النفس وتنقبض عنه واكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه وما يذرونه
اقداما واحجاما صادرا عن هذا النوع من حركة النفس لا على سبيل الروية ولا الظن فالمصدقات من
الاوليات وكذا المشهورات قد يفعل فعل المخيلات من تحريك النفس او قبضها والاستحسان النفس
لعادة وقعها عليها لكنها يكون الالتفات اليها من جهة اعتبار ومخيلة باعتبار والليس يجب في جميع المخيلات
ان يكون كاذبة كما لا يجب في المشهورات ومأمات الواجب قبولها ان يكون لا محالة كاذبة وبالجملة المخيل
المحرك من القول يتعلق بالتعجب منه اما لجودة هيئته او قوة صدقه او قوة شهرته او حسن محاكاته لكنا
قد نخص باسم المخيلات ما يكون تاثيره بالمحاكاة وربما كرب النفس عن العبارة الجازمة عن التصديق اقول
الناس يتحركون اليه ومنهم للتصديق ولذلك قال الشيخ واكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه
وما يذرونه اقداما واحجاما صادرا عن هذا النحو والاجل ما نعقد الاشعار في الحروب وعند استماحة
والاستعطاف وغيرهما والمحيل اما بحسب اللفظ فقط كالجناس وهو الحروف هيئته واما بحسب المعنى
فقط وهو لقوة صدقه او شهرته واما بحسبهما معا او لكون محسنه في المحاكاة وان شئت كريات
النفس منه هو الفنان الحاصل عن التصديق والمحاكاة والجنسة قد يكون بمجرد المطابقة وقد يكون

بتحسين الشيء وقد يكون بتقبيحه **قوله** تدرس وتقول ان اسم التسليم يقال على اقوال القضايا مما
حيث بوضع وضعا وتحكم بها تحكما كيف ما كان فربما كان التسليم من العقل الاول وربما كان من اتفاق
الجمهور وربما كان من اهل العلم لخصم **اقول** منشأ التسليم انه حال القضية من حيث الوضع وضعا
وهذا الوضع هو المعنى الاعم من التسليم كما ذكرناه في اول الكتاب وظهر منه انه ليس على ما ذهب اليه الفاضل
الشارح من ان الوضع هو تسليم الجمهور والتسليم هو تسليم الخصم

النهج السابع

وفيه الشروع في التركيب الثاني الذي للحجج التركيب الاول للقضايا والثاني لما يتركب منها والاول
في احكامها وهي للحجج **اشارة** الى القياس والاستقراء والتمثيل اصناف ما يحتج به في اثبات شيء
لا مرجوع منها الى القبول والتسليم او غير مرجوع اليه لكنه لم يتصح الى ثلثة احدها القياس والثاني
الاستقراء وما معه والثالث التمثيل وما معه **اقول** كل حجة فهي انما تتألف من قضايا وتتجه الى مطلوب
يحصل بها ولا يمكن ان يكون كل قضية مطلوبة بحجة والا لتسلسل او دار فلا بد من الانتهاء الى القضايا
ليس من شأنها ان تكون مطلوبة بل هي المبادي للمطالب وهي التي ترجع فيها الى القبول والتسليم مما
عددناه في النهج المتقدم وهو الاوليات وما ذكر معها او غير ذلك مما كان المقبولات
وما يجري مجراها وتسليما اما حقيقيا كما في الذاتيات او غير حقيقي كما في المسلمات في مبادي العلوم
وجميعها قد يكون كما على الاطلاق كالاوليات المشهورة وقد يكون بحسب اعتبارها كالذائعات
الصرفة التي تكون باعتبار الشهرة مقبولة مسلمة فقط من حيث السالف لا من حيث الاعتبار وبما في الحدود او باعتبار
الخوض مقبولا ولا مسلمة بل يحتاج الى ان يحكم بكونها متحققة اما للقبول والتسليم او للرد والمنع وهي
قد تكون باعتبار مسائل في العلوم ولا يلتفت عند الاعتبار الثاني الى كونها مقبولة مسلمة بالاعتبار الاول
فاذن كل ما هو مطلوب بحجة فهو اما شيء لا مرجوع فيه الى القبول والتسليم او غير مرجوع اليه لكنه لم يرجع
اليه وكل حجة فانما هي حجة بالقياس الى شيء هو لذلك اصناف الحجج بالقياس وذلك لان الحجة والمطلوب لا يخلوا
ان يكون بينهما تناسب ما ضرورة والا لامتنع لاستلزام احدهما الآخر وذلك التناسب يكون اما باشتمال احدهما
على الآخر او بغيره وذلك بان كان بالاشتمال والا فلا اما ان يكون الحجة هي المشتملة على المطلوب وهو القياس
او بالعكس وهو الاستقراء وان لم يكن بالاشتمال فلا بد من ان يشتملهما امر يتناسبان وهو التمثيل وانما
قال واصناف الحجج ولم يقل وانواعها لان الحجة الواحدة قد يكون قياسا باعتبار واستقراء باعتبار
كالقياس المقسم الذي هو الاستقراء التام وكنوع من التمثيل يكون في الحقيقة برهانا وقد يكون في كل المثال
فمنه حسن لكن الاستقراء والتمثيل اذا اطلقا لم يقع على ما يجري منهما مجرى القياس من افادة اليقين
وما مع الاستقراء الذي ذكره الشيخ هو ما يلحق بالاستقراء ويشبهه مما لا ينفع في المحاورات العلمية وذلك
لان الاستقراء الذي يستوفي الاقسام وهو اعني التام فقد ينتفع به في البراهين والذي يقع فيه الاستيفاء
وهو غير تام انه يستوفي بحسب الشهرة فقد ينتفع به في الجدل وما عداهما مما يخيل انه يشتمل على اكثر الاقسام
ولا يدعي فيه الاستيفاء فهو ليس الاستقراء بل ملحق به يستعمل في سائر الصناعات وما مع التمثيل كالقياس
الفراسي وكالتمثيلات التي تلزم عن التي مع اذعان النفس بحسب الحقيقة بل بحسب الظن والاطمئنان الشارح
معنى ما مع الاستقراء ما الاستقراء التام وهو القسم منه وما مع التمثيل ما يستعمله الجدليون وهو التمثيل

نفسه **قوله** واما الاستقراء فهو الحكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة مثل حكمنا بان كل حيوان
يحرك عند المضغ فكه الاسفل استقراء للناس والدواب والطيور والاستقراء غير موجب للعلم الصحيح
فانه ربما كان ما لم يستقر بخلاف ما استقري مثل التمساح في مثالنا بل ربما كان المختلف فيه والمطلوب كالاول
حكم جميع ما سواه القياس والاستقراء يختلفان بتبادل الاصغر والاوسط في القياس من ان نقول كل انسان
وفرس وطائر حيوان وكل حيوان يحرك فكه الاسفل وفي الاستقراء ان نقول كل حيوان فاما انسان او فرس
او طائر وكل ما كذا يحرك فكه الاسفل فالحكم يقع فيه من جهة الصغرى بالاستقراء المشتمل على الحصر بالتمام وعدمه
فان نقص من الاقسام شيء مطلقا يحكم بالاوسط على الاقسام بما هو الشيخ وهو لا يفيد غير الظن وباستعماله في البرهان وما الظن
وان لم يحصل اليقين بما لظن ولا يمنع الا مثال الشيخ المنقوض وما في الكتاب ظاهر **قوله** واما التمثيل فهو الذي
يعرفه اهل زماننا القياس وهو ان يحاول الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه وهو حكم على جزئي بمثل
ما في جزئي آخر يوافقه في معنى جامع واهل زماننا يسمون المحكوم عليه فرعا والشبيه اصلا وما اشتركا فيه
معنى وعلة وهذا ايضا ضعيف الا ان يكون معنى الجامع هو السبب او العلامة لكون الحكم في المسمى اصلا
اقول بعض المتكلمين والفقهاء يستعملون التمثيلات والمتكلمون من قبيل قولهم السماء محدث
لكونه متشكلا كالبيت ويسمون البيت وما يقوم مقامه شاهدا والسماء غائبا والمتشكل معنى جامعا
والمحدث حكما ولا بد في التمثيل التام من هذه الاربعة والفقهاء لا يخالفونهم الا في اصطلاحات ما فاذا رد التمثيل
الى صورة القياس صار هكذا السماء متشكل وكل متشكل فهو محدث كالبيت وذلك لا يخلو من جعل الكبرى
واورد انواع التمثيل ما ذكر الجامع ثم ما اشتمل على جامع عدمه ووجوده فمان ان الجامع فيه علة للحكم
ويثبتون تعليله تارة بالطرد والعكس وهو التلازم وجودا وعدما وهو مع انه يعني كون كل واحد منهما
علة للآخر لا يجدي بطائل لان التلازم لو صح لما وقع في ثبوت الحكم في الفرع نزاع وتارة بالتقسيم
والسبر وهو ان يقال تعليل الحكم اما بكون البيت متشكلا او بكونه كذا او كذا ثم يسير فلا يوجد صالحا الا شيء
من الاقسام الا كونه متشكلا فيعلل به وهم مطالبون اولا بان لا علة للحكم محال ولا ثانيا بحصر الاقسام وثالثا
بالسبر في المزدوجات الثنائية فما فوقها ما يمكن ولو سلم الجميع لما افاد اليقين ايضا لان الجامع ربما
يكون علة للحكم في الاصل لكونه اصلا دون الفرع او ربما انقسم الى قسمين يكون احدهما علة للحكم ايجابا فيقع
دون الثاني وقد يحصل الاصل الاول ثم ان صح كون الجامع علة في الفرع كان الاستدلال برهانا والتمثيل
بالاصل حشوا وموضع استعمال التمثيل الخطابة ثم الشعر وسيجيء في الخطابة اعتبار الاول المغني منه غير برهانا
قوله واما القياس فهو العمدة وهو قول مؤلف من اقوال اذا سلم ما اورد فيه من القضايا لزم عنه
لذاته قول آخر القياس قد يكون بالفاظ مسموعة وقد يكون بافكار ذهنية وكذلك القول والقول المسموع جنس
للقياس المسموع والذهني للذهني وقد يورد الدال على المعنى بالاشتراك اي الشامل لهما وكذلك
والقول الواحد الذي يلزم عنه قول آخر كالقضية المستلزمة لعكسها ليس بقياس فالقياس هو المؤلف من اقوال
وليس من شرط القياس ان يكون ما اورد فيه مسلما كما صرح به الشيخ بل من شرطه كونه بحيث اذا سلم ما اورد
فيه لزم عنه الشيء بان المورد في الخلف لا يكون مسلما اصلا والقول اللازم انما يمتنع الا في الاقوال الصادقة
دون الكاذبة كما مر في باب العكس وقوله لزم عنه يشتمل المستلزم لذوا وبينا كما في القياسات الكاملة والمنتج

لزوما عنهن بين كما في عكسها وقوله لذاته يفيد انما لا يستلزم القول بخلاف الاضافية قولا لم يصرح به ان
لكون بعضها يستلزم قول اخر والكون مما يستلزم اقوال المحشي ان الاقوال التي يلزم عنها قول بشرط اضمار
قول اخر وكما مساواة في قياس المساواة او [illegible] التي يلزم عنها قول لكن بعضها [illegible] قول اخر وكما او قولنا
الجسم ممكن وكل ممكن محدث فالجسم ليس بقديم [illegible] انما لزم عنهما ذلك لكون الثاني منهما [illegible] فقولنا الممكن ليس
بقديم [illegible] الجسم [illegible] فيه معنى [illegible] ان [illegible] لما
في الشكل الاول [illegible] كل حيوان جسم ليس [illegible] ليكون [illegible] فيه
موصوفا [illegible] انه يلزم عنه قول اخر [illegible] العرض [illegible] الجسم ليس [illegible] بعض
الاقوال [illegible] يلزم عنها قول في بعض المواد دون بعض كما اذا قلنا لا شيء من الفرس بانسان [illegible]
وكل انسان ناطق [illegible] لا شيء من الفرس بناطق و[illegible]
[illegible] كل [illegible] صدورها [illegible] يلزم عنها قول [illegible]
عنها قول [illegible] المراد [illegible] الاول [illegible] يلزم عنها قول [illegible] **قوله**
[illegible] القضايا [illegible] الشيء الذي يسمى قياسا او استقراء او تمثيلا يسمى [illegible] المقدمة
تضمنها [illegible] قياس او حجة [illegible] الاجزاء [illegible] التي تسمى [illegible] التحليل [illegible] الاول
التي [illegible] القضية [illegible] يسمى [illegible] وكل [illegible] يلزم منه كل ج آ وكل [illegible]
[illegible] كل [illegible] وكل [illegible] مقدمة [illegible] وقولنا فكل ج آ [illegible] المركب من المقدمتين [illegible]
[illegible] النتيجة [illegible] القياس وليس [illegible] ان يكون [illegible] القضايا حتى يكون قياسا
بل [illegible] ان يكون [illegible] اذا سلمت [illegible] قول اخر [illegible] قياسية [illegible]
[illegible] التسليم [illegible] القياس [illegible] لانه [illegible] مسلم [illegible] قول اخر
[illegible] القضايا [illegible] التي تسمى مقدمة [illegible] التحليل [illegible] المقدمة [illegible]
[illegible] القضايا [illegible] الذاتية [illegible] التحليل [illegible] الصورة
[illegible] الحمد [illegible] التحليل [illegible] الاجزاء
القضية وانما سميت [illegible] حدود النسب المذكورة في الرياضيات [illegible] الاركان التي [illegible]
النسبة منها **استاد** خاصة الى القياس في القياس [illegible] ما حققنا [illegible] على قسمين اقتراني واستثنائي
فالاقتراني هو الذي لا يتعرض فيه للتصريح باحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة بل انما يكون فيه بالقوة [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] الاستثنائي هو الذي يتعرض فيه للتصريح بذلك [illegible] كان [illegible] الله
[illegible] ليس [illegible] النتيجة [illegible] طرفي النقيض الذي فيه النتيجة [illegible]
النتيجة [illegible] الشمس طالعة فالنهار موجود [illegible] النقيض [illegible]
[illegible] النتيجة [illegible] القياس [illegible] النقيض الذي فيه النتيجة [illegible]
النتيجة [illegible] يكون [illegible] يكون [illegible] شرطيات [illegible] يكون [illegible] منها [illegible]
يكون [illegible] شرطيات [illegible] يكون [illegible] متصلات [illegible] يكون [illegible] منهما
فاما عامة المنطقيين فانهم انما تنبهوا للحمليات فقط وحسبوا ان الشرطيات لا تكون الا استثنائية

فقط ونحن نذكر من الحمليات اصنافها ونتبعها بعض الاقترانيات الشرطية التي هي اقرب الى الاستعمال ولتقد
علو ما الطبع ثم نتبعها الاستثنائيات ثم نذكر بعض [illegible] الى بعض القياسات [illegible] الخلف [illegible] وتسمى
في هذا المختصر على هذا القيد **اقول** المنطقيون قسموا القياس الى ما يتالف اما من حمليات
او شرطيات [illegible] الشرطيات بالاستثنائيات لانهم لم يسموا الشرطيات الاقترانية فان [illegible]
التعليم الاول هي الحمليات الصرفة [illegible] الاستثنائيات الموسومة بالشرطيات لا غير [illegible]
لاخراج الشرطيات الاقترانية من القوة الى الفعل [illegible] ان القياس انما ينقسم بالقسمة الاولى الى
الاقترانيات [illegible] الاستثنائيات [illegible] العقل [illegible] **استاد** خاصة الى القياس الاقتراني
القياس الاقتراني [illegible] شيء مشترك [illegible] يسمى الحد الاوسط مثل ما كان [illegible] السالف [illegible]
فيه [illegible] من المقدمتين شيء [illegible] مثل ما كان [illegible] وهو [illegible] النتيجة
انما [illegible] من [illegible] حيث [illegible] كل ج آ [illegible] النتيجة [illegible] او [illegible]
[illegible] الذي كان [illegible] فانه يسمى [illegible] وما كان [illegible] فانه يسمى [illegible] الاكبر
[illegible] التي [illegible] الاصغر يسمى الصغرى [illegible] التي [illegible] الاكبر يسمى الكبرى [illegible] يسمى [illegible]
وهيئة التاليف [illegible] الحد الاوسط عند الحدين الطرفين تسمى شكلا وما كان [illegible] الاقترانات
[illegible] يسمى قياسا **اقول** هذا الفصل [illegible] المصطلحات [illegible] الاوسط يسمى اوسط [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible] الاصغر يسمى اصغر [illegible]
[illegible] في الرتبة الطبيعية [illegible] الكل [illegible] الاكبر [illegible] اوسط
[illegible] الرتب [illegible] اشكال [illegible] **قوله** [illegible] اذا قلنا آ مساو [illegible] مساو
[illegible] آ مساو [illegible] المساوي [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] اذا قلنا الدرة في الحقة [illegible] في البيت فالدرة في البيت [illegible] اذا قلنا الانسان حيوان
[illegible] الحيوان جنس [illegible] **قال** [illegible] الحيوان الذي هو الجنس
هو الذي [illegible] على الانسان [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] الحيوان الذي هو الجنس [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] حيوانا [illegible] في الوجود
[illegible] الجزء الذي هو الجنس [illegible] في الوجود
[illegible] الجزء الذي هو الجنس [illegible] في جميع ذلك [illegible] الشيخ [illegible] ان يكون الجواب
ان الحيوان الذي يحمل عليه الجنس هو المحمول على الانسان [illegible] يكون [illegible] والذي
[illegible] على الانسان [illegible] المحمول [illegible] **واقول** [illegible] الاشكال الاول
انا اذا قلنا آ مساو لب وب مساو لج فآ مساو [illegible] المقدمة [illegible] على
الذي [illegible] القضية [illegible] القضية الثالثة [illegible] اذا قلنا [illegible]
بالسيف [illegible] السيف [illegible] القضية [illegible] السيف
[illegible] السيف [illegible]

[illegible] المحمول [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible]
[illegible]

المسول بالحديدية يغاير بشرط ان يكون احدهما محمولا على الاخر او لا يكون بينهما تغاير اصلا بل هما
بمنزلة اللفظين المترادفين يعبر بهما عن شي واحد وعلى التقدير الاول كان قولنا زيد مقتول بالسيف والسيف
الحديد انه من قبيل ما نحن فيه لان زيد مقتول بالسيف والمقتول بالسيف هو المقتول بالحديد ونتيجة ما ذكرناه
وعلى التقدير الثاني لا يكون كذلك فيما ذكرناه لان قولنا زيد مقتول بالحديد الذي طلبناه منه
هو بعينه قولنا زيد مقتول بالسيف الذي طلبناه منه ولم يكن بينهما فرق لان محمولهما امران متغايران
الاول احدهما مشتمل على جزء هو لفظ ما والثاني مشتمل على جزء هو ما يقوم مقامه من اللفظ والمراد
فيما نحن فيه هو هذه المثالين المذكورين وما يجري مجراهما الا ان المثال الثاني الاول اذا قلنا
منه ما الذي فيه هو في البيت ويتوصل من ذلك الى قولنا ما الذي في البيت بانه يفهم منه بالضرورة قولنا
وكلما هو فيه هو في البيت فهو في البيت على ما يأتي بيانه بعد من اشكال الثاني بان الحيوان الاول
وهو ان الحيوان الذي هو لجنس غير الذي هو المحمول على الانسان حيث لكن ليس وجه التغاير بان
احدهما بشرط لا شي والثاني لا بشرط شي فان كلاهما لا بشرط شي لان شرط الشي ههنا المراد به ما
شانه ان يحمل عليه من حيث هو الحيوان عند ... ولانه يحصل بالزيد التغاير بان احدهما ما هو مع شي وان
لم يكن احدهما كذلك الشي بشرط ان يحصل له الثاني الجنس ما هو مع شي وان جاز ان يكون مع شي
وبيانه ان الحيوان المحمول على الانسان ليس بتمام ولا خاص اذ يمكن حمله على زيد كما امكن حمله على
الانسان والذي هو الجنس ... من حيث هو جنس هو عام ... من الاول ... العموم العارض
له ... من حيث هو جنس ... على شي ... يعرض له ما ... وبين
... ذلك فالمحمول هو الاول والجنس هو الثاني ... به ... سبيل ... هو المطلوب
ولكن ... ان ... المحمول على الانسان ... ان يكون ... محمولا على غيره انه مشروط بذلك من
حيث ... جنسا الا في كونه محمولا على الانسان ومن المحمول على الانسان ... محمول بلا شرط اصلا لا
بشرط انه محمول عليه ... ان ... الحيوان الذي هو لجنس هو المحمول على الانسان ...
من حيث هو كذلك ... الذي يحمل على الانسان هو المحمول ... وهذا البحث ... بهذا
الموضع الا ان الشارح لما اورده ... ان نبحث عما هو الحق فيه **استان** الى اصناف الاقترانات
الحملية انما القسم ... ان يكون الحد الاوسط اما محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر واما بالعكس وكذلك
تارة محمولا عليهما جميعا وتارة موضوعا لهما حيث لكنه كان القسم الاول ويسمونه الشكل الاول قد
وجد كاملا فاصلا ... يكون ... المنتج ... الانتاج الى ... الذي هو
عكسه بعيد عن الطبع ... قياسيته ... الا ... وسيق
الى الذهن ... الطبع ... القسمان الباقيان كان لم يكونا ... قياسيتهما ... نفسه
قريبين من الطبع ... الطبع ... قياسيتهما ... ذلك ... يسبق
الى الذهن ... الاول ... والعكس ... الاول ... وصار
الاشكال ... شي ... من شرائط السنن
مقتضى ... ذلك **اقول** المتقدمون ... الحد الاوسط محمولا في احدى المقدمتين

موضوعا في الاخرى ... ان يكون محمولا فيهما ... ان يكون موضوعا فيهما فاخرجت القسمة الاشكال الاربعة ولم
يعتبروا القسام الاول الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع من قسمتهم وانما جعلوه لما ... الى ذلك
... ان الرابع ... عن ... الطبع وذلك لان ... الاول ... على ... الطبيعي
والرابع ... جميعا ... بعد ... الطبع ... الاشكال الاخرى
نعكس احدى المقدمتين ... الى الشكل الاول ... الرابع ... الى ... المقدمتين جميعا
حكموا بانه ... على كلفة ... واعلم ان الشكل الاخرين ... ان ... الاول
نعكس احدى المقدمتين ... يكون الاول ... ذلك لان المقدمات ... الطبع
بعين العكس ... الجسم ... الطبع ذلك
العقول ... الاشكال ... الشكل
... ذلك الشكل الرابع ... في الضروب التي ... الشكل
المقدمات ان الشكل الاول ... المطالب ... في الضروب التي ... الى الشكل
الاول ... المطالب ... اعلم ان ... الكامل ... الحملية
... ضروب الشكل الاول ... القياس ... المقدمة ...
شي ... الاوسط ... يكون ... ان لا يكون ...
الايجاب والسلب ... المنطقيون قد حكموا بالقول المطلق ان
القياس ... بعض الصور ... يكون السالبة في احدى
المقدمتين ... الموجبة ... **الشكل الاول** هذا الشكل يشترط ان يكون
... ان يكون صغراه موجبة ... او كانت ... تصدق ايجابا
كما تصدق سلبا ... الصغرى ... الاوسط ويكون ... الاصغر ... جميع ما ...
في الاوسط **اقول** المحصورات الاربع ... في كل ... الاقترانات الممكنة ... يكون
ستة عشر في كل شكل لكن بعضها منتج ويكون قياسا وبعضها لا منتج ويسمى عقيما واذا اعتبرت الجهات
... من الضروب المنتجة ... المختلطات ... الجهات ...
ولكل شكل شرائط في ان ينتج ... اسباب ... العقم فللشكل الاول شرطان الاول
كون الصغرى موجبة ... حكم الموجبة ... يكون ... الصغرى ...
... السالبة ... الموجبة ... السالبة ... الدائمة ... السوالب ...
تلك الموجبات ... الموجبات ... الشيخ بان يكون صغراه موجبة ...
حكمها ... ان يحمل ... على ما يكون ... الحكم ... بالفعل ...
الصغرى ... الاوسط ... الشيخ ههنا بانه ... الاصغر
في الاوسط ... ان ... الذي يكون صغراه ... الموجبة
لا يكون ... ان السلب ... الايجاب ...
لما ... القضايا ... العبارة ... محمولا ... موضوعا ... لا ...

بالامكان المحتمل للطرفين اي الوجود والعدم المشتمل عليهما بمعنى انه لا يمتنع لذلك بالنسبة لنا تماما لا الايجاب و السلب
الفعلين وهذا الشرط اعني الاول يعني شمول الاصغر في الاوسط الذي به نعلم ان الحكم الواقع على
الاوسط شامل للاصغر الداخل فيه ولولاه لما علم ان ذلك الحكم هل يقع على ما كان خارج من الاوسط ام
لا فان كل واحد من محتمل كان الحكم بالحيوان على الانسان يتبع على الفرس او لا يتبع على الحجر وربما جاز
عنه ان الشرط الثاني كون الكبرى كلية وهذا الشرط لتفيد ان الحكم الواقع على الاوسط الى الاصغر لعموم
جميع ما يدخل في الاوسط ولولاه لما علم ان الجزء الذي وقع عليه الحكم من الاوسط هل هو الاصغر ام لا
فان كل واحد من محتمل كان الحكم بالانسان على بعض الحيوان يقع على الناطق او لا يقع على الناهق
وما والطلاق منه وقد ظهر مما تقرر ان حكم النتيجة في الضرورة واللاضرورة او الدوام او اللادوام حكم
الكبرى بشرط ان يكون الصغرى فعلية لان الاصغر اذا كان من افراد الاوسط بالفعل كان الحكم عليه حكما
على الاصغر حكم كان **قوله** وتقرا بنية القياسية منه الا ما يخرج معنا الشرطان اعني ايجاب
الصغرى وكلية الكبرى مع صار معا في الاربع من الستة عشر المذكورة مات اي لمثالين في الماحدوث
في الكليتان الايجابية والسالبة ومضروب ما تسقط من نفسه اربعة فاذن القرائن القياسية الاربع والباقية
عقيمة لفقد احد الشرطين او كليهما اذا كانت الصغريات موجبة بحملة مستلزم سالبتها موجبة
كانت القرائن القياسية ثمانية وجمع هذه القرائن منه الا ما ج وهذا الشكل لما شكل **قوله**
فانه اذا كان كل ج ب وكل ب ا هو الضرورة او بعض الضرورة او كان ج ا انما آ اعمل في الجهة
هذا هو الضرب الاول منتج موجبة كلية تابعة للكبرى في الضرورة او اللاضرورة **قوله** وكذلك
اذا اوليت بالضرورة لا شي من ب ا وبعض الضرورة يحمل ج ب لحكم الايجابي وهذا هو الضرب الثاني
ومنتج سالبة كلية كذلك **قوله** وكذلك اذا اوليت بعض ج ب ثم حكمه على ب ا لحكم كل بعض جعل او ايجاب
مكان يكون بها ما للكلية هذا وكذا للبعض منه ج الذي ملوث فيه فيكون مع تابعية القياسية هذه الاربع
وهذان الضربان هما موجبة جزئية وكلاهما كلية اما موجبة او سالبة وهما الثالث والرابع والثالث
منتج موجبة جزئية والرابع سالبة جزئية بين هذه الضروب الاربعة وقد انتج المحصورات الاربع **قوله**
وكذلك اذا كان كل ج ب بالفعل لم كان ما اذا كان كل ج ب بالامكان فليس يجب ان يتعدى الحكم
من ب الى ج تعديا بينا معناه ان انتاج هذه القرائن وكون النتيجة تابعة للكبرى في الجهات المذكورة انما
يكون بينا اذا كان ج اصغر داخلا بالفعل في الاوسط وذلك يكون مع الصغريات الفعلية موجبة كانت او
سالبة لانه بما موجبة فعلية اما اذا كانت الصغرى بالامكان فليس يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر
تعديا بينا بل انما يتعداه بالقوة فقط وكما ج الى بيان وذلك كله ان مناسبات هذا الشكل كلها اذا كانت
الصغرى فعلية وغيره كلها اذا كانت حكمية في الصغرى التي يكون الحكم فيها بالقوة اما ان يلتف مع كبرى
ايضا بالقوة او مع كبرى فعلية ولكن هذه صغرويه او مع كبرى حصولا به منه ملت احسالاتان يحتاجه
الى البيان وكان من على المنطقيين ما فيها الملتف والرواج الاحتمالات الفعلية من الشكل آخر
وليس منه زيادة فصوح من الاشتمال على حيط كثير وسوء رتبت معقل الشيخ عن تلك الطرق وهذا الكلام
وبينهما بقيانات لمية **قوله** لكنه ان كان الحكم على ب بالامكان كان من المكان المكان وهو

من

من ان يعلم الذهن انه امكان فان ما يمكن ان يكون يعرف عينا الطبع الحكيم بانه ممكن هذا بيان الاختلاط
الاول وهو اختلاط من ممكنين وقد اكتفى عنه بان الذهن يعلم بسهولة ان ما يمكن ان يكون ممكنا
وذلك لان الشيخ عمل الى ان هذا الاختلاط لا يلزم عنه بحاج الى زيادة بيان وبيان ذلك ان المهمل يلزم منها
لا يلزم من فرض وجوده محال فاذا فرض ان ج الذي يمكن ان يكون ب مما يمكن ان يكون آ
مما اخرج من الامكان الاول الى الوجود فقد سقط الامكان الاول وصار ج ب مما يمكن ان يكون آ
بحسب ذلك الفرض ثم اذا فرض في ذلك انه موجود آ فقد سقط الامكان الثاني ايضا وكان ج
بالوجود آ من غير لزوم محال وكل ما يصير بالفرض موجودا من غير لزوم محال فهو ممكن فاذا هو ممكن
ان يكون آ والوجه في ان هذا الحكم ليس بموجود في الذهن وعند تعين الوجود فيه انه انما يحصل فيه من
انعكاس قولنا كل ما ليس بممكن ممتنع ان يكون ممكنا وهو اعلى في الاذهان بعكس النقيض الى قولنا
وكل ما لا يمتنع ان يكون ممكنا فهو ممكن وهو المطلوب **قوله** لكنه اذا كان كل ج ب بالامكان الخاص
الخاص وكل ب آ بالاطلاق جاز ان يكون كل ج آ بالفعل وجاز ان يكون بالقوة فكان من الواجب ما يعمهما
من الامكان العام وهذا بيان من الاختلاط الثاني وهو اختلاط من ممكن ومطلق وينتج ممكنا وذلك
لان الممكن اذا فرض موجودا صار الاختلاط من مطلقين ويكون انتاجه بينا ولا يلزم منه محال فاذن هو
ممكن ولا يجب ان ينتج مطلقا لان الحكم على الاصغر ربما لا يكون بالفعل عند كونه اوسط بالفعل وهو
مما لا يخرج الى الفعل ابدا كما اذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب مباشر للقلم بالاطلاق فلا
يلزم منه كون كل انسان مباشر القلم بالاطلاق بل بالامكان وربما يكون بالفعل كقولنا كل انسان
كاتب بالامكان وكل كاتب متحرك بالاطلاق فكل انسان متحرك ايضا بالاطلاق او الامكان العام من قول
الشيخ فكان الواجب ما يعمهما من الامكان العام ... ان يحمل على معنى يعم الضروري وغير الضروري
بحسب الاصطلاح بل ينبغي ان يحمل على ما يعم الفعل والقوة وهو العام بحسب اللغة وذلك لان الممكن قد يقع
على ما خرج الى الفعل كالموجودات وقد يقع على ما لم يخرج الى الفعل بل هو بالقوة بعد كالاستقبال على
ما قررنا وهذا الاختلاط اذا كان من ممكن بالقوة المحضة ومطلق كانت النتيجة ممكنة بامكان شامل لهما
ولا يجب ان يكون بالقوة المحضة كما اذا قلنا زيد يمكن ان يكتب وكل كاتب فهو مباشر
للقلم ينتج ان زيد مباشر للقلم بالامكان لا بالقوة المحضة لانه ربما باشر القلم بالفعل في حال الكتابة الى
بالقوة بعد بل بامكان شامل للفعل والقوة معا وهذا هو المناسب وقد صرح به الشيخ في غير هذا الكتاب
واما ان حمل الامكان العام على ما يعم الضرورة واللاضرورة وحمل الاطلاق في قوله وكل ب آ
بالاطلاق ايضا على الاطلاق العام كما ذهب اليه الفاضل الشارح كان هذا جيدا الا انه لا يكون مناسبا للبحث
الذي نحن فيه ولا يكون القول بان ما يعم الفعل والقوة هو الامكان العام صحيحا فان الامكان الخاص
ايضا قد يعمهما من جهة الخبر **قوله** فان كان كل ب آ بالضرورة فالحق ان النتيجة يكون ضرورية لتوزره
فيه بيان ذلك وجهان احدهما ما قوله لان ج اذا صار ب صار محكوما عليه ان آ محكوم عليه بالضرورة
ومعنى ذلك انه لا يزول عنه البتة ما دام موجود الذات ولا كان زايلا عنه لا ما دام ب فقط ولو كان
انما حكم عليه بانه آ عندما يكون ب لا عندما لا يكون ب كان قولنا كل ب آ بالضرورة كاذبا على ما علمت

اي بالاطلاق العام المراد العفاء المتعدد بالاقتران لو الدوام

لا ان معناه كل موصوف بانه ب دائما او بعينه دائما فانه موصوف بالضرورة بانه ما دام موصوفا بالذات
كان ب او لم يكن وهذا امان للاختلاط الثالث وهو اختلاط من ممكن وضرورى وقد زعم جمهور
المنطقيين انه ينتج ممكنا والشيخ بين انه ينتج ضروريا وكلامه ظاهر ولى اصل منه ان الممكن اذا اوجب
موصوفا صار اختلاطا من مطلق وضرورى وكان انما النتيجة ضرورية كما مر وكلما كان ضروريا مهو فى
جميع الاوقات ضرورى فاذن كانت النتيجة بل فرضنا انتفا ضروريه لا الاوسط فهنا القياس لم نعد
كونها ضرورية من نفس ما اقر لا افادة العلم به وقد حصل هذا ضرورية والكبرى لغير الضرورية ان كانت
مع الصغرى فعلية مع فعلية وان كانت احديهما او كلتاهما ممكنة مع ممكنة والكبرى المحتمل لها مع محتمله
فعلية او غير فعلية بعض الساح سفن ان يكون تابعا للكبرى كالى اصل من صغرى فعلية مع اى كبرى اتفقت
شرط ان لا يكون وصفية وبعضها سفن ان يكون تابعا للصغرى كالى اصل من ممكنة ومطلقة عامة او خاصة
وبعضها سفن ان يكون كلا منهما كالى اصل من ممكنة ومطلقة لصدقهما عامة وسلمت خاصة فان النتيجة فى
الاشكال كالصغرى ودفع العموم والخصوص كالكبرى ومن امتناع الصغرى الممكنة مع غيرها مما ينتج
تظهر وهو انا اذا حكمنا على كل ج انه حكم كان بانه آ اوليس بآ فان هذا دنا انه لكم الحكم واقع على كل
ما هو ج بالفعل لا على كل ما يمكن ان يكون ج كاتقرر فاذن من قبل ان كان كل ج فى الصغرى يمكن ان
يكون ج ولا اقصر شى منه ج ولا فى وقت من الاوقات صدق ان يكون ج دايم السلب عن كل واحد منه
من غير ضرورة فان الحكم على كل ج لا اشارة له يوجب البتة وصدقه يمكن ان يكون الحكم عليه محالا على ج
وذلك لان ما يمكن ان يكون ج يحتمل ان ينقسم الى ما يوصف به بالفعل والى ما لا يوصف به دائما من غير
ضرورة ويكون القسم الاول الحكم اما ضرورى بحسب الذات او غير ضرورى ويكون القسم الثانى حكم
مناقض لذلك الحكم ولا يلزم من حكمنا على كل ما هو بالفعل ج ان يتعدى ذلك الحكم ما هو بالامكان ج
ولا يكون بالفعل دائما وهذا الاشكال انما المنتج على العقل كما ان قصد حكمنا دائم غير ضرورى على كل ج انما
تدفع الاحتمال الموهمة لهذا الاشكال فى اختلاط الممكن بالضرورى انه لا يلزم فى الكلى ما ليس بضرورى
بحسب الذات يمتنع ان يكون ضروريا بحسبه وهو ضرورى الى فرضنا ان كل ما لا يمتنع ان يكون ضروريا فهو ضرورى لا
بالضرورة على طريق عكس النقيض **قوله** لكن الصغرى اذا كانت ممكنة او مطلقة تصدق معها
السالبة جاز ان يكون سالبة وينتج لان الممكن المنفى سالبة لازم منه **اقول** يريد ان الصغرى
السالبة اذا استلزمت موجبة ينتج فانها ينتج ايضا فانه ينتج الموجبة معها وليس هذا انكار الماذكره
من جعل الباب لان المذكور هنالك ان ما ما الفعليات ثم هنا انه حكم على الوجه الشامل للفعل والعقل
لان الحكم العام لا يمنع ما بعد ما ان امتناع الصغريات الممكنة مع غيرها وهذا اما خالف فيه الجمهور
وقد قصد شرحه حين قال فاما من سالبتين فعند نظر سنشرح لكل **قوله** فيكون الاول النتيجة
فى الكيفية وجهتها تابعة للكبرى فى كل موضع من مواضع هذا الشكل الا اذا كانت الصغرى ممكنة
خاصة والكبرى بعضوية فان النتيجة ممكنة خاصة او الصغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية
فان النتيجة موجبة ضرورية الا فى شىء مما ذكره ولا يلتفت الى ما نقل عن ان النتيجة يتبع اخس المقدمتين
فى كل شىء بل فى الكيفية والكمية وعلى الاستثناء المذكور **اقول** ذهب قوم من المنطقيين
الى ان نتائج هذا الشكل تتبع اخس المقدمتين فى الكمية والكيفية والجهة جميعا اى اذا وقع فى احدى
المقدمتين حكم جزئى او سلبى او غير ضرورى كانت النتيجة كذلك وقد حقق الشيخ انه ليس كذلك مطلقا
بل هى تابعة فى الكمية للصغرى وفى الكيفية والجهة للكبرى الا فى موضعين احدهما ما تقدم ذكره وهو ان تكون
الصغرى ممكنة والكبرى غير ضرورية فان النتيجة تكون فى الفعل والعموم تابعة للصغرى لا للكبرى والثانى
ما ذكره هنا وهو ان تكون الصغرى موجبة ضرورية والكبرى مطلقة عرفية فانها ان كانت عامة انتجت كالصغرى
موجبة ضرورية وان كانت خاصة لم تكن كما قرر ان شاء الله وقد حقق المقدمتين **قوله** الشيخ فيكون
اذن النتيجة فى كيفيتها وجهتها الى قوله فان النتيجة ممكنة خاصة ظاهر ثم قوله بعد ذلك او الصغرى
مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فان النتيجة موجبة ضرورية غير مطابق لما تقرر لان ظاهر الكلام يقتضى
عطف هذا الحكم بالعطف او على ما قبله اى على ما استثناه فيكون النتيجة فيه تابعة للكبرى وليس هذا كما قبله
فان النتيجة هنا تابعة للكبرى على ما صرح به فى هذا الموضع وقد وقع تفاوت فى النسخ وقد غلب على
ظن الفاضل الشارح انه وقع فى سياق الكلام تقديم وتاخير من سهو الناسخ قال وتقدير الكلام هكذا الا الصغرى
اذا كانت ممكنة او مطلقة يصدق معها السالبة جاز ان يكون سالبة وينتج لان الممكن المنفى سالبة لازم موجبة
او الصغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فان النتيجة موجبة ضرورية ما لست الفاضل ذكر ذلك
انه حكم فى الكلام الاول بان الصغرى السالبة منتجة وبهذا الكلام نبه ان الصغرى السالبة قد ينتج لمسيرة من جهة
ضرورية ثم بعد ذلك ينبه انه يسعى ان يكون اذن النتيجة فى كيفيتها وجهتها تابعة للكبرى فى كل موضع من
مواضع هذا الشكل الا اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى بعضوية فان النتيجة ممكنة خاصة والا فى
شىء مما ذكره وهو ما اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى عرفية فعلى ما يجرى بيانه ويكمل هنا التقدير يكون نظم
الكلام مستقيما هذا ما ذهب اليه الفاضل الشارح هنا **اقول** ويحتمل ايضا ان يكون كل واحد من
اطلاق الصغرى والكبرى قد سند لستا لا الاولى منها ويكون نظم الكلام بعد ما قرر على ما نشأ المذكور هكذا الا اذا
كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى بعضوية فان النتيجة ممكنة خاصة او الكبرى مطلقة خاصة والصغرى موجبة
ضرورية فان النتيجة موجبة ضرورية الا فى شىء مما ذكره وعلى هذا التقدير يكون المراد من قوله او الكبرى مطلقة
خاصة والصغرى ضرورية بدل ما استثناه الثانى ويريد بالمطلقة الى هى المطلقة العرفية فانه قد يعبر عن العرفية
ايضا بهذه العبارة فى الشيخ لى بحسن حال الفاضل ان زاد ان يحمل المطلقة بعضها من حيث ما كانت لتحمله
منه ان يحمل المطلقة بعض ما موجبة يفسح لا اى باب اى السلب المطلقتين ويكون قوله الا فى شىء مما ذكره
استثناء الفرع من قوله فان النتيجة موجبة ضرورية وتقديره الا اذا كانت المطلقة العرفية لا دائمة فانها لا ينتج
مع الصغرى الضرورية مما ذكره ويستقيم الكلام على هذا التقدير ايضا ثم التعسف فيه اقل مما كان فيما
ذكره الشارح لانه لم يحتج الى الحذف بنقل من موضع الى موضع الف فيستغنى فيه عنهما ببنوع من التاويل
قال وايا العابد فنعوذ ليه من شىء مما ذكره والله اعلم بمقصد الجماعة **قوله** بل فى الكيفية والكمية على
الاستثناء المذكور اى ليس كما ذهبوا اليه من ان النتيجة يتبع اخس المقدمتين فى كل شىء بل انما يتبعهما
فى الكيفية والكمية دون الجهة وهو الاستثناء المذكور فى الكيفية وهو انما فى الممكنات والوجوديات لا ينتج
اخس المقدمتين فى السلب بل يتبع الكبرى **قوله** واعلم انه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى وجودية

صبر منه من حيث الوجود في بعض ما دام الموضوع متوصفا بما وصف به لم يستلزم منه قياس صادق المقدمات
لان الكبرى يكون كاذبة لانا اذا قلنا كل … بالضرورة ثم قلنا وكل … فانه يوصف بانه … ما دام موصوفا بانه
لا دائما حكمنا بان كل ما يوصف … انما يوصف به … لا دائما وهذا خلاف الصغرى بل يجب ان يكون
الكبرى اعم من هذه ومن الضرورية حتى يصدق بعينه فان تعينا لكون صغراه … لا تنتج الكبرى وهذا ايضا
استثناء وانما يكون ضرورية لان … الضرورية **اقول** المراد ان الصغرى
الضرورية والكبرى … لا يمكن ان يصدق … اذ يقول كل فلك متحرك بالضرورة وكل
متحرك … لا دائما بل ما دام متحركا وذلك لان الكبرى … دوام الاكبر بحسب وصف الاوسط لا دوامه بحسب
ذاته فيلزم منه لا دوام وصف الاوسط ايضا بحسب ذاته لان الوصف لو كان دائما للذات … كان دائما
للوصف يستلزم ان يكون الاكبر ايضا دائما للذات فان اللازم للذات دائم لكنه … لا دائما بحسب الذات
هذا خلف … الكبرى … ان كل ما يوصف بانه متحرك فان هذا الوصف له يكون لا دائما
والصغرى المشتملة على ان الفلك يوصف بانه متحرك … ان بعض ما يوصف بانه متحرك … الوصف له
يكون دائما وهذا … لا يستلزم منهما قياس صادق المقدمات والتعليل الصحيح لكون
هذا التاليف ليس بقياس … التعليل … الكبرى … قوله
الشيخ حيث قال ان الكبرى يكون كاذبة … الصغرى … الكبرى … انما
… الكافة لان … صادقا … يكون … كاذبا
وقد صرح الشيخ في بعض كتبه بهذا الوجه وما ذهب اليه صاحب الكشف من ان التعليل … ان
يكون انما … الكبرى … باختلاف … الذي يخرج القياس عن ان يكون قياسا وذلك لانا ان
جعلنا اللادوام … الكبرى … الموضوع … كل متحرك لا دائما … الكبرى
كاذبة بل … اللادوام عن ان يكون …
… عن ان يكون … فان هذا التاليف ليس بقياس لانه
ليس بمنتج **قوله** بل يجب ان يكون الكبرى اعم اي اذا كانت الكبرى … مطلقة … للادوام
… الضرورية … الصدق …
… الشيخ … يكون … لانه لم تعتبر
الفرق هنا … للضرورة … فان … بعض … ضرورية اذا كانت الكبرى
ضرورية بحسب الوصف … اذا كانت دائمة بحسب الوصف قال وهذا ايضا استثناء … لان
… الكبرى … فان الشيخ … الكبرى
… فان … لا يكون … وذلك لان الوصف اذا … ايضا
… كما اذا قلنا كل … متحرك … وكل … جسم … كل انسان نائم وكل نائم ساكن
ما دام نائما فان … منهما لا يكون … اذا …
الثاني … لا يكون … الكبرى … ان مخالفة … الكبرى …
كثير بحسب اختلاط الجهات المذكورة الا ان … المواضع … هذه الاصول

الى

الى ذكرناها … على معرفة جميعها … ان شاء الله التوفيق وانه المستعان
الشكل الثاني اعلم ان الحق في هذا الشكل … انه لا قياس منه عن مطلقتين بالاطلاق العام ولا عن … ولا
عن … لا … في انه لا قياس … مطلقتين … او … ولا عن … كيف كانت بل
انما الخلاف … في المطلقتين اذا اختلفتا في السلب والايجاب فان الجمهور يظنون انه … منهما
قياس … في المطلقات … والممكنات … الخلاف فيهما بعينه … لا قياس منهما عندنا
في هذا الشكل **اقول** هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف … لان … الانسان والفرس … كان
… عليهما او سلب … عنهما … حمل … الانسان والناطق ايضا
… الحمل والسلب … عنهما … المتباينة …
المتباينة قد … في ان يحمل عليهما او يسلب عنهما جميعا … شرط الانتاج ان يختلف …
لا يصح جمعهما على شيء واحد حتى يجب … ان … والجمهور ظنوا ان هذا الاختلاف
هو … الاختلاف في الايجاب والسلب حكموا بان الشرط في انتاج هذا الشكل هو اختلاف المقدمتين في
الكيف … ان المختلفتين في الكيف … على الصدق … المطلقات … الممكنات …
… الاختلاف في الكيف … في حصول هذا الشرط … الشرط
… هذا الشكل … الشرط … الكبرى … حصول الشرط الاول
… الكبرى … البعض … البعض الاخر
… لا يمكن ان يسلب … كما اذا … الغراب … عن بعض
… فانه لا يلزم منه … عن الغراب … عليه واذا
… هذه الاصول … جمهور المنطقيين ذهبوا الى ان المطلقات والوجوديات قد … في هذا الشكل
… الاختلاف في الكيف … الشيخ ان الحق انه لا قياس … في هذا الشكل عنهما ولا عن الممكنات
… بعض … الاتفاق في الكيف … الاختلاف …
قوله … لان الشيء الواحد بل الشيء المحمول … على … شيء يحمل عليه و … عليهما
بالايجاب المطلق … السلب المطلق … الواحد
… محمول على … ان يكون الشيء … بقسم او …
الشيء … المسلوب … ان
يكون … الشيء الواحد كا
الانسان … يحمل عليه … عنه بالايجاب والسلب المطلقين … الانسان …
الانسان ليس … المحمول … على … كالانسان والحيوان … كالساكن
يحمل عليهما … عنهما بالايجاب والسلب المطلقين … الانسان … الحيوان ليس … او … انسان
… الحيوان ساكن … المعنى الواحد … كل واحد
من الناس … لا … من الناس … محمول … على … كل واحد
من الناس … كل واحد … والا … الانسان … عن نفسه او …

الحيوان مساو باعتبار الانسان وقد يعترض بجمع هذا في بين المساوب احدهما اعتبار في كلا الانسان
والفرس وذلك بان يقال الانسان ساكن الفرس ليس بساكن او على العكس او يقال كل واحد من احدهما
ساكن لا واحد من الاخر بساكن ولا يوجب ذلك ان يكون احدهما محمولا على الاخر ولا يلزم في ذلك عدم سلب
اي آب فلا يلزم منه ناذل ليس طا المتغير المطلقات والوجوديات تقايس في الفاصل السابع مستمر
الشيء الواحد الجزئي الواحد كزيد والشيء المحمول احدهما على كلي فرس كهذا الانسان وهذا الفاطر
ومنه يظهر ان الجزئي من حيث هو جزئي لا يحمل على جزئي اخر الا في اللفظ **قوله** والذي يحول به
الاستنتاج عن المطلقتين المطلقتين الكلية وكبراها كلية تماستذكره ومنه لا يطرد في المطلق العام والوجودي
العام لان العرض هنا ان العكس وربما لا ينعكسان من السلبيات الخلف باستعمال العرض وشرائط النقيض
منها لا يصح **قوله** لما يقول بان الاقتران من مطلقتين مختلفي الكيف مدتع يحتجون [illegible]
الاساجي بانه ينعكس السالبة ورد الشكل الى الاول وهو ممنوع لان من الثالث المطلقات ينعكس وبانه الخلف
وهو موقوف في اقتران كل ج ب ولا شيء من ا ب ان لم يصدق لا شيء من ج ا صدق نقيضه بعض ج ا ونضيفه
الى الكبرى ينتج من الاول ليس بعض ج ب وهو نقيض الصغرى وهذا مبني على ان المطلقات متناقض وقد
بينا ان المطلقات لا ينعكس سوالبها وانها لا تتناقض في جنسها فاذن قد بطل حجتهم **قوله**
بل انما ينعقد في هذا الشكل من المطلقات ما كان من مقدمات فيها موجبة وسالبة اذا كانت السالبة
من شانها ان ينعكس ولها نقيض من بابها وقد علمت ان القضايا المطلقة السالبة كذلك فما حال ان كان
القياس من مطلقتين او من ضروريتين او من مطلقة عامة ومن ضرورية فالشرط ان تختلف القضيتان في الكيفية
وتكون الكبرى كلية فنقول القياس في هذا الشكل انما ينعقد من مطلقات الكلية بشرط ان تكون السالبة تحتمل
ينعكس او يكون لها نقيض من بابها كالمطلقات المنعكسة ومن العرفية العامة والوجودية والضروريات
فانها تنتج بسيطة ومخلوطة ولكن هنا المطلق العام والوجوديتين الضروريتين من هذه القضايا فانا نقول الشرط
اختلاف الكيف وكلية الكبرى واعلم ان هذا القول غير ملخص وذلك لان الضروريتين والمطلق لغو الاختلاط
وكانت السالبة مطلقة فانها تنتج ان الخفا كون السالبة غير منعكسة كما ستذكره بعد **قوله** والحكم
الجمع للسالبة هذا ما اعتمد اصحاب الظاهرين من وذلك لانهم يسمون الاساجي في هذا الشكل بعكس السالبة
ورد الشكل الى الاول في الاحتجاج [illegible] السالبة في الشكل [illegible] ويكون الجمع هنالك على [illegible] تابعة للكبرى فتكون
هنا تابعة للسالبة [illegible] الشيخ ان نتيجة المختلفات ضرورية وغيرها يكون ابدا ضرورية سواء كانت الضرورية
منها موجبة او سالبة **قوله** والضرب الاول منها هو مثل قولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من
ج ا لانا نعكس الكبرى فتصير لا شيء من ب ا ونضيف اليها الصغرى فيكون الضرب الثاني من الشكل الاول
ويكون العبرة في الجهة للكبرى والثاني منهما مثل قولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا لانا نعكس
الصغرى ونجعلها كبرى فينتج فلا شيء من ا ج ثم نعكس النتيجة ويكون العبرة للسالبة ايضا في الجهة فان كانت
مطلقة فلا ينعكس الى المطلوب من المطلق والثالث منهما مثل قولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس بعض
ج ا بعينه ما عرفت والرابع منهما مثل قولنا ليس بعض ج ب وكل ا ب ينتج ليس بعض ج ا والا فكل ج ا
وكان كل ا ب فكل ج ب وكان ليس بعض ج ب هذا خلف وانما عين الخلف لان عكس النقيض الذي هو من ج

ليس

ليس ب ينكون لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا وبعض ج كذا كلا ج ا ومن هنا تعلم ان العبرة للسالبة
في الجهة وليس يمكن في هذا الضرب ان يبين بالعكس لان الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية
فلا يلتئم منهما ومن الصغرى قياس فانه لا قياس من جزئيتين **قوله** اعتبارا للشرطين المذكورين اعني
اختلاف الكيف وكلية الكبرى بعض ما يكون الضرب المنتج اربعة من جميع الستة عشر لان الكبرى الموجبة
لا تعتبر الا مع السالبة الكلية الصغرى فالكبرى السالبة لا تعتبر الا مع الموجبة كلية كانت او جزئية يبقى سوالب
قال الشيخ بين ان الضرب الاول ينعكس الكبرى ورد الشكل الى الاول ثم قال العبرة في الجهة للكبرى يعني بحسب
الاغلب فان الحال فيه كما مر وبين الضرب الثاني بعكس الصغرى وجعل الصغرى كبرى ثم الكبرى وعكس ك
لينتج عكس المطلوب من الاول ثم عكس النتيجة ليحصل النتيجة المطلوبة ثم قال ويكون العبرة للسالبة اتفاق الجهة
لانها تصير كبرى الاول ثم قال وان كانت مطلقة فلا ينعكس الى المطلق من المطلق اما ان كانت السالبة
عرفية فلانه كانت النتيجة ايضا عرفية عامة لانها تنعكس كنفسها وان كانت غير ذلك كانت النتيجة
ينعكس الى ما ولها العرفية العامة كما يتبين ذلك وبين الضرب الثالث بما في الاول ولم يمكن بيان الرابع بالعكس
لان السالبة الجزئية لا تنعكس والموجبة الكلية تنعكس جزئية ولا قياس من جزئيتين فعدل عنه الى الخلف
والافتراض اما الخلف فبان اضاف نقيض النتيجة الى الكبرى فانتج نقيض الصغرى او ما يمتنع ان يصدق
مع الصغرى اذا كانت الجهتان غير متناقضين وقد بين فان جميع الصور بالخلف هكذا واما الافتراض
فبان يفرض البعض من ج الذي ليس ب وسماه د فيحصل لنا قضيتان احديهما لا شيء من د ب والثانية بعض ج د
والعكس الاول حينما يكون جهة صغرى القياس لا انها هي فان الجهة لم يتغير الا بتغير الموضوع وتبدل
الاسم ويتغير الموضوع وان اخذ كليا ليكم لكنه لا يعتبر نسبة المحمول الى الموضوع وتبدل الاسم لا يوثر في
المعنى ثم يحصل من اقتران العكس الاول بكبرى القياس الضرب الثاني من هذا الشكل وينتج ما يوافق السالبة
في الجهة ويحصل من اقتران العكسية الثانية مع النتيجة بالفعل على هيئة الضرب الثالث من الشكل الاول وينتج
ما جنسه [illegible] الجهة بعينها وذلك لان هذا التاليف كان في الشكل الاول ليس الا المفيد قياس على خفيه
فان الصغرى لا تشتمل على حمل وضع بل على اسمين مترادفين لشيء واحد وانما اورده على هيئة قياسية
لان الاشتباه [illegible] للاذهان من جهة تغير الموضوع في العكس الاول [illegible] لم يكن [illegible]
نعلم منها القياس [illegible] بعكس ما اشتمل على مقدمة جزئية محصل في جميع هذا ان العبرة للسالبة
كما كانت في الشكل الاول للكبرى **قوله** هذا كله وليس في [illegible] ممكن فان [illegible] ممكن في مطلق
وكان من الجنس الذي لا ينعكس فان ما اورده من منع انعقاد القياس من مطلقتين من ذلك الجنس مع منع
انعقاد القياس في هذا الخلط **قوله** لما امتنع [illegible] الكائنة من المطلقات والضروريات
بسيط ومخلط [illegible] ان المطلقات لا ينتج بسيطة ما اراد ان يبين [illegible] المطلقات مع الضروريات
وربما المطلقات [illegible] ان القياس من المطلقات في المطلقات الغير المنعكسة لا ينعقد يعني [illegible] المذكور
يبني به امتناع انعقاده من المطلقات في الغير المنعكسة فان لم يحكم فيها [illegible] الا الاعتبار **قوله** وان
كان في [illegible] الذي [illegible] في المطلق سالبة [illegible] ينعقد القياس اذا روعيت الشرائط فان كانت
الكبرى كلية سالبة من [illegible] المطلوب المذكور وكان [illegible] موجبا او سالبا ينتج العكس الى الشكل الاول والخلف

ناتج ثم بعض النتيجة او بالافتراض فانتج ثم تعكس النتيجة هكذا على ما عرفتها في الشكل الاول اقول
ثم اما الاختلاط من الممكنة والمطلقة المنعكسة فلا يخلوا اما ان تكون المطلقة سالبة او موجبة فالاول لا يخلوا اما
ان تقع في الكبرى او في الصغرى فان كانت الكبرى مطلقة سالبة فانها تنتج ممكنة عامة سواء كانت الممكنة عامة
او خاصة وسواء كانت المطلقة عرفية عامة او خصوصية فان كانت الممكنة خاصة سواء كانت موجبة او سالبة
مثاله كل ج ب بالامكان ولا شيء من ا ب بالاطلاق المنعكس العام او بالوجود وبيانه انما تعكس
الكبرى الى المطلقة المنعكسة العامة لتنتج من الشكل الاول لا شيء من ج ا بالامكان العام كما ذكرناه وهو المطلوب
ثم اما بالخلف فان يقول ان لم يكن لا شيء من ج ا بالامكان العام كما ذكرناه وهو المطلوب ثم اما بالخلف فلان
يقول ان لم يكن لا شيء من ج ا فبعض ج ا بالامكان العام فبعض ج ا بالضرورة ولا شيء من ا ب بالاطلاق المنعكس فليس
بعض ج ب بالضرورة وكان كل ج ب بالامكان هذا خلف لان الكبرى وجودية منعكسة لم يحتج الى
الافتراض في الخلف بل نقول ان بعض النتيجة كانه لا ما ... الكبرى كما مر ذكره في الشكل الاول ... تناقض
يحمل ... بعض النتيجة فقد يمكن في الثاني اذا كانت الصغرى جزئية ثم يتعذر الخلف لانه لا ضرورة الى الا ... الكن
هنا فان الكبرى منعكسة الى الاولى ان ... مطلقة
كبرى سالبة منعكسة ثم برد النتيجة ... ثم اما ان كانت الصغرى مطلقة سالبة والكبرى يكون الا كم
ممكنة موجبة فحكم هنا الاقتران ... بعد هذا الكلام قوله فان لم يكن سالبة بل موجبة
كيف كان ... لم يكن قياس ... لا ينتج ... معناه فان لم تكن الكبرى سالبة مطلقة بل تكون
موجبة اما مطلقة او ممكنة لم يكن ... المطلقة ... الممكنة ... وصدقهما مثلا ... ممس
لم يمكن ... والسلب ... فانما ... اذا ... لا شيء من ج ب بالامكان وكل
ا ب بالاطلاق لم يكن ... الشكل الاول ... الصغرى ... الكبرى ... واذا ... لا
من ح ب بالاطلاق وكل ا ب بالامكان او كل ح ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالامكان ... الصغرى في الاول
ثم انعكس مع الكبرى لا شيء من ا ج بالامكان ... غير حاصل ... الكبرى في الاول الصغرى
في الثاني ... على جميع التقدير ... غير حاصل ... بالخلف لان افتراض بعض
النتيجة وهو بعض ح ا ... منعكس ... الصغرى ... حكم الشيخ
انما لا يكون قياسه وزعم صاحب الكشف ... ان ... الصغرى ... الكبرى ... من جهة
جزئية ممكنة خاصة وهو ... العكس ... الكبرى ... في الشكل
الاول ممكنة خاصة سالبة ... اذا كانت الصغرى ... خاصة لانها
على ... ضرورية ... الممكنة ... سالبة ... المطلق ... مثاله
بعد ... لا ... كانت ... دائما ... وكل ... بالامكان ولا نقول
بعض الكاتب بالامكان ... ثم اما التفصيل الذي ... والشيخ ... ان يكون المقدمتان
محتملين ... الوجود الذي ... ان ... الحكم ... كون الشيء ... ميكون فيه
... الا ... دائما ما دام ... مطلقة
بحسب الوصف ... مطلقة ... عامة او ... ومنع

ان

أن يخلفا في الكيف ان كانت المطلقة محتملة للدوام ثم اما ان لم يكن محتملة له فينتجا ان اختلفا فيه او اتفقا فانهما
سيان مطلقة وصفية لو صدق ... الوصفين ... ان يكون الكبرى من العرفية ... ان نقول
على تقدير كون الكاتب جالسا ... الجالس ... الكاتب ... جلوسه الجالس قد
لا ... في بعض اوقات جلوسه ... الكاتب ... في جميع اوقات كتابته ... الجالس ... لا يكون كاتبا
في بعض اوقات جلوسه ثم اما ... المقدمتين ... ان الكاتب ... لا يكون جالسا في بعض اوقات كتابته
... ان الوصف الذي ... ما ... وصف ... ان يخلوا عن
ذلك الوصف ... ثم اما الذي ... عن الوصف الاخر ... فلا يكون كذلك
لاحتمال ... الوصف الاخر مع جواز ... الاول ... الاصطلاح ... ثم اعلم ان ... هذا
التفصيل ... اختلاط المطلقات ... من ... المطلقات والممكنات
... شرح ما في الكتاب في هذه الاختلاطات ثم اعلم ان الشيخ ... هذا المقام مذهب الجمهور والحق
ان المختلط من الممكن والمشروط بالوصف ينتج ... المشروط بالوصف كبرى في القياس
كما اذا قلنا كل انسان متحرك بالامكان ولا شيء من النائم بمتحرك ما دام نائما فانه ينتج لا شيء من الانسان بنائم
بالامكان لان الصغرى ... جواز اتصاف الاصغر ... في الاكبر ... جواز خلوه عنه ... الاتصاف
... وكذا اذا قلنا لا شيء من الانسان بساكن بالامكان وكل نائم ساكن ما دام نائما لان الصغرى ... بعض
جواز خلو الاصغر ... الاكبر ... جواز خلوه عنه ... الملزوم ... اللازم ... اذا
وقع المشروط بالوصف في الصغرى فانه لا ينتج ... كل كاتب ... ما دام كاتبا والا شيء من الانسان
... بالامكان وكذلك ... لا شيء من الكاتب ... ما دام كاتبا وكل انسان ... بالامكان ولا شيء ...
الانسان ... الكاتب ... المستلزم ... الاكبر ... الاصغر
هنا هو وصف ... لا ذاته ... الاوصاف ... الموصوف ... والشرط ... بحكم
... بحسب ... على الصدق ... الممكن ... بحسب الوصف ضروريا
... المطلق ... بحسب الوصف ... ممكن ... العرفي
على الصدق ... بحسب الوصف ... بيان ... التالي
... هذين الشرطين ... المختلط من
الممكن ثم المطلق المنعكس من المطلق المنعكس ... سواء كانت المطلقة المنعكسة موجبة او
سالبة ... الى الشكل الاول ... هذا ما لم يذكره
الشيخ واقول ايضا اذا كانت الكبرى ضرورية او عرفية فانها تنتج مطلقة عامة سالبة مع ان الصغرى
... ذلك لان النتيجة الدائمة الموجبة ... هذه الكبرى ... في الشكل الاول ... بعضها
منها ... سالبة ... لم يمكن ان يصدق ... دائما ... ما دام ا
... ان يصدق ... وهذا مما لم يذكره احد منهم قوله
ويجب ان ... على هذا اختلاط ... اذا كان ... الصغرى ... السالبة ضرورية
والموجبة ... فانه ينتج ... العكس ... كما مر في المطلقة المنعكسة اما اذا كانت الموجبة ضرورية

والسالبة عن صغروية فانه منتج ايضا ولكن يمنع الخلف دون العكس **قوله** بعد ان تعلم ان في هذا

تخلط زيادة مناسبات وذلك انه اذا كانت التاليف من عكس صغرى وصغرى فلان اومن صغرى صغروين

والكبرى كلية ثم القياس سواء كانا موجبتين معا او سالبتين معا فضلا عن المختلفتين اما اذا اختلفا والكبرى

كلية فمعلوم انه علمت واما اذا اتفقا فانه نعلم انه اذا كان ج تحت اتا اصدق ت على كل ما هو ج من ذلك

ومكان ت على كل ما هو ج غير صغرويين اوالمفروض منه ج غير صغرويين وكان ا كلاقه عند ما كان كل ما هو

ا مان ت صغرويين عليه ان هو ج او المفروض منه مباينة للطبيعة ا لامدخل احدهما في الكبرى فلا يمكن

سواء كان يعد هذا الاختلاف الحاق في الكمية الايجابية او الكمية السلبية وكذلك للبعض من ج الحالف

ت واذ ذلك ان كانت الصغرى حروفه ونعلم ان النتيجة دائما يكون صغرى السلب وهذا اتفقا واعلم **اقول**

معناه ان الصغرويين اذا اختلط بغير الصغرويين افاد التباين الذاتي من جزئي المطلوب في النتيجة

الصغرويين الى السالب فان النفي المقيد من الكيف فضلا عن ان يختلف فيه اما شاع التقدير الاختلاف

فلما ان المذكور واما شاع التقدير الاتفاق فلذلك نعلم انه اذا كان ج الاصغر بحيث يصدق ت الاوسط

على كله اي ب غير صغرويين او سلب غير صغرويين حتى يكون الحكم ت على كل ج لا بالضرورة او قبل المفروض

من ج يعني على بعضه لا بالضرورة وكان ا الاكبر كلاقه اي يكون الحكم ت على كل ا بالضرورة فاما يكون كل

ج او بعضه المفروض منه مباين للاكبر الذي هو ا بالضرورة لا يدخل احدهما في الاخر ولا يمكن ان يكون

الشيء من ج ا او ليس بعض ج ا بالضرورة وهو المنتج سواء كان الحكمان ثابتان او الايجابين كما

في قولنا كل انسان او بعض الحيوان متحرك بالضرورة وكل فلك متحرك بالضرورة او سلبيين كما في قولنا

لا شيء من الناس او ليس بعض الحيوانات ساكنا بالضرورة ولا شيء من الفلك ساكن بالضرورة فانهما

ينتجان لا شيء من الناس او ليس بعض الحيوانات بفلك بالضرورة وعلى هذا القياس حصر الضروب

المنتجة من هذا الاختلاط وما يجري مجراه تامله وهو معنى **قوله** بعد ان تعلم ان في هذا الاختلاط زيادة بيان

وهنا ما عقل الجمهور عنه **الشكل الثالث قوله** الشرط ان يكون قرائن هذا الشكل منتجا ان يكون

الصغرى موجبة او في حكمها كما علمت وهذا كلى احداهما كان قرائن نعلم ان قولنا حينئذ يكون حينئذ لكن

السبب مشترك في ان مناسبتهما انما يجب جزئية لا كلية فهما كل ما يكل الحامل كل انسان حيوان وكل انسان

ناطق لم يلزم ان يكون كل حيوان ناطقا فلم يلزم ان يكون بعضه ناطقا ان ينعكس الصغرى **اقول**

لهذا الشكل ايضا في الانتاج شرطان احدهما ان يكون الصغرى موجبة او في حكم الموجبة ان يكون سالبة

بلازمها موجبة كما مر في الشكل الاول وذلك لان التحقيق اذا كان ملاقيا للاوسط بالايجاب كان حكم الاكبر

الذي لاقى الاوسط منه حكم الاوسط في ملاقاة الاكبر ومباينته فلما اذا كان مباينا للاوسط بالسلب

كالفرس مثلا للانسان فلا يعلم ان الاكبر المحمول على الاوسط هل يلاقيه كالحيوان او يباينه كالناطق

وكذلك المسلوب عنه كالصاهل بل في الجزء الاخير والشرط الثاني ان يكون احدى المقدمتين كلية وذلك

يمكن بتعدد موردي الحكمين من الاوسط فيتعدد الحكم بالاكبر الى الاصغر بما ان كانا جزئيتين فيجوز

ان يختلف الحكمين عليه من الاوسط في المتعين كما تقول بعض الحيوان انسان وبعضه فرس او الا

كقولنا بعضه انسان لا بعضه فانتج وهذان الشرطان الاكتفاء بهما لا في حقيقة ابن في الثنية عشر المحكمة

ودلك

وذلك لان الصغرى الموجبة الكلية تعتبر في كل ما صدق في المحصورات الاربع والموجبة الجزئية تعتبر في الكلية

فيها فيكون الجميع بينه ولا ينتج الاحروفه وذلك لان ما هو اخص المحمول على الاوسط يحتمل ان يكون اعم منه كالحيوان

على الانسان وحينئذ لا يكون ما بالتبع الاكبر كالناطق ولا مباينه كالفرس الا الفعل الذي كان مباينا منه

للاوسط ومباينات هذا الشكل للشكل الاول ولذلك قال الشيخ ولم يلزم ان يكون بعضه ناطقا وهو بعكس

الصغرى لانه حينئذ يفتقر بالارتداد الى الشكل الاول كما لا يتبين **قوله** ما جعل هذا الشكل معيارا في المركبات

من كليتين ولما اذا كانت الكبرى جزئيته لم يستعمل عكس الصغرى لانها اذا انعكست صارت جزئيته فاذا اقترنت

بالاخرى كان الاقتران من جزئيتين فلم ينتج بل يجب ان يعكس الكبرى ثم النتيجة كما علمت اي يجعل عكس

الصغرى معيارا للرد الى الشكل الاول فان هذا الشكل انما خالف الاول بموضع الحد الاوسط في الصغرى

كما ان الثاني خالفه بموضع الحد الاوسط في الكبرى ولكن اذا كانت الكبرى كلية في هذا الشكل وعكست الصغرى ارتد الاقتران

الى الاول ولو ان الشيخ ما اشار اجعل هذا معيارا فانما كان نذكره كلما كان اقصر من عول في المركبات

من كليتين واما اذا كانت الكبرى جزئية فلا يعتبر عكس الصغرى لانها تنعكس جزئية فلا اقتران من جزئيتين

بل يمكن ان يعكس الكبرى ويجعل صغرى حتى يرتد الى الاول ثم يعكس النتيجة مثاله كل ب ج وبعض ب ا فبعض

ج ا لان الكبرى تنعكس الى بعض ا ب ويجعل صغرى على هيئة الضرب الثالث من الشكل الاول بعض ا ج

وينعكس الى بعض ج ا **قوله** واعلم ان العكس في الجهة المختلطة ومن الى يتبين في الشكل الاول مما على

قياس ما اوردناه انما هو الكبرى ما فيما يمكن يعكس صغراه فذلك ظاهر واما فيما يمكن يعكس الكبرى

فيمكن ذلك الافتراض بان يفرض بعض ب الذي هو ا حتى يكون ج فيكون ج ا فيعمل حينئذ كل د ب وكل

ب ج فكل د ج وينتج بالبعض وكل د ا فينتج بعض ج ا والجهة فانه نتيجة قولنا كل ج ا الذي هو بعض

ب ا **اقول** عبارات المقدمات لا يبين فرقا بينها كما هو في الامثل والثالث فيه لا يكون في الاتفاق ولا الاكبر

واما بالاتفاق كما في نتيجة الاقتران من ممكنة ومطلقة فانه في الشكل الاول فانها انما تتوافق الصغرى لا

تكون الصغرى ممكنة فانه فانها لو كانت ممكنة خاصة لكانت النتيجة ايضا فانه بل لا الاتفاق وهو اليس الا الاتفاق

كان نتيجة الاقتران من مطلقة وضرورية ايضا في حكم الشكل فانها انما تتوافق الكبرى لا الاتفاق بل الاول الكبرى

موجبة تلك الجهة والجهة المختلطة هو لما فيه لا الاتفاق ومعناه ان الاعتبار بالجهة المختلطة وهي الجهات

التي تعتبر في الشكل الاول ان يكون تابعا للكبرى فانه في اقترانات هذا الشكل على ما يشترط او ورناه هنالك

انما يكون للكبرى اما فيما يمكن يعكس صغراه فظاهر واما فيما يمكن يعكس الكبرى لا انتاج يعكس الكبرى فلا يمكن

بيان جهة النتيجة لانه انما يعكس النتيجة والجهة لا ينتج هذا العكس محفوظة فيمكن ذلك الافتراض بان

من ان النتيجة كالكبرى بالافتراض وذلك لا يكون تاما في الموجبة الا في صورة الا يرد على قولنا كل ب ج وبعض

ب ا وذلك بان نعين البعض من ب الذي هو ا البعض ونسميه د فيحصل منه قضيتان احدهما كل د ب

والثانية كل د ا وهو الاول يشتمل على اسم جزء ادمن كما ذكرنا والثانية هي الكبرى بعينها وهما بتلك الجهة

الا انها صارت كلية ثم نضيفها الاول الى الصغرى القياس ينتج على هيئة الشكل الاول كل د ج ويكون الجهة

هي جهة الصغرى القياس بعينها ثم نضيف عين النتيجة الى القضية الثانية ليحصل منها الضرب الاول من هذا

الشكل ونتيجة تابع للكبرى **قوله** والذين يحملون الحكم لجهة الصغرى فانهم يحسبون ان الصغرى يعتبر

كبرى عند عكس الكبرى ليكون الحكم الحد بنا ما سيعكس ليكون الجهة بعد العكس جهة الاصل وانما يغلطون
بسبب انهم يحسبون ان العكس يحفظ الجهات وانه علمت خلطاهم **اقول** الظاهر من ان المطلس
يجعلون جهة نتيجة الاقتران من كليتين موجبتين تابعة للاشرف منهما وذلك بعكس الاخس وفي الرابع
الشكل الاول ثم ان وقع الاحتياج الى عكس النتيجة عكسوها ولا يتوهمون ان العكس يحفظ الجهة وان
كانت احدى المقدمتين سالبة جعلوا النتيجة تابعة لها لان السالبة لا تكون في الاول الا الكبرى وان كانت
الكبرى جزئية هذا الضرب الذي يتكلم فيه جعلوها تابعة للصغرى لان الجزئية لا تصير كبرى الاول
وذلك لاعتقادهم ان الجهة في الشكل الاول تابعة للكبرى والشيخ رد عليهم في هذا الموضع بان هذا البيان
يحتاج الى عكس النتيجة والعكس ربما لا يحفظ الجهات كما بيناه **قوله** ورد بنقوها لا يتبين بالعكس في ذلك
حيث يكون الكبرى جزئية سالبة فانها لا تنعكس والصغرى ينعكس جزئية فلا ينتج قياسا بل انما يتبين
بطريق الخلف وطريق الافتراض اما طريق الخلف فان يقول انه ان لم يكن ليس بعض ج ا فكل ج ا وكان
كل ب ج فكل ب ا وكان ليس بعض ب ا هذا خلف واما طريق الافتراض فان نقول ليكن البعض الذي هو
ب وليس ا هو د فيكون لا شي من د ا ثم تتم الى نفسك واعتبر في الجهات ما يوجبه الكبرى ايضا قد
بين ججته ضروب من النتيجة المذكورة بالعكس وقلب المقدمات الا ضربا واحدا وهو الذي صغراه موجبة
كلية وكبراه سالبة جزئية وهو لا يمكن ان يبين بذلك لان الصغرى ينعكس جزئية فيصير لا اقتران من جزئيتين
والكبرى لا ينعكس اصلا فيتعين ان يبين بالخلف او بالافتراض اما الخلف فلما ذكره وقد يمكن ان يبين
سائر الضروب ايضا وهو باقتران الصغرى بنقيض النتيجة ليتبع ما يضاد او يناقض الكبرى ويظهر
الخلف والافتراض هو الذي ذكر بعضه واحال باقيه على ما مضى واعتبار الجهة بالكبرى كما مر **قوله**
فيكون هنا انه اذا ثبت ا من كليتين موجبتين ثم من موجبتين والصغرى جزئية ثم من موجبتين والكبرى جزئية
ثم من كليتين والكبرى سالبة ثم من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ثم من كلية موجبة صغرى وجزئية
سالبة كبرى وهذه تورد خامسة **اقول** ما ذكره من احكام الشكل عدد ضروبه والترتيب الذي
ذكره هو بحسب تقديم الايجاب على السلب والترتيب المشهور هو من يعتبر تقديم الكلية على الجزئية يجعل تالي الضروب
ما جعله الشيخ رابعها وهو الاشهر واعلم ان هذا الشكل لا يخالف الشكل الاول الا في حكمين احدهما ان الصغرى
الضرورية لا تنافي الكبرى [illegible] كما تقول كل ك [illegible] وكل كاتب
[illegible] ما دام كاتبا والثاني ان العرضيين [illegible] مطلقة وصغرى [illegible]
[illegible] العلم ما دام كاتبا ولا يقول [illegible] ما دام [illegible] بل في بعض اوقات
يقظته وقد اشار على ان ما لم يستعمل اهل الكتاب من احكام المختلطات في الاشكال الثلاثة واضفنا اليه
ما امكن ان يضاف اليها ما ليس فيه ولم يعرض للشكل الرابع لانه ليس بمذكور في الكتاب والاستقصاء
التام في هذه المباحث يستدعي كلاما ابسط من هذا وهو يليق بموضع لا يلزم فيه متابعة كلام الشيخ

النهج الثامن

في القياسات الشرطية وفي توابع القياس **اشارة** الى اقترانات
الشرطيات اما سنذكر بعضه [illegible] في الطبع منها بعد [illegible] ذلك في
كتاب الشفاء **اقول** سائر [illegible] الاقترانات ما يكون مؤلفا من المتصلات او من المنفصلات

او منهما فما او من المتصلات والحمليات او من المنفصلات والحمليات في الشيخ لما اقتصر في هذا الكتاب
على ايراد البعض مما هو قريب من الطبع لم يورد المؤلف من المنفصلات ولا من المتصلات والمنفصلات
جميعا لكونهما بعيدين من الطبع وابتدأ بالمؤلفة من المتصلات فقول مثل الشروع في ذلك المتصلات
كلها اما لزومية واما اتفاقية واللزومية اما ان يقتضي الامر بحسب الطبع واما بحسب اللفظ فالوضع
والاول كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني كقولنا ان كان الانسان حمارا فهو ناهق
هذه القضية ليست صادقة من حيث اسبابها على وضع كاذب وهي صادقة من حيث اللزوم اللفظي بحسب ذلك
اللفظ والمناقض منها انما يكون بحسب الاختلاف في الكيف في الكم كما في الحمليات بحسب الجهات فيما قالوها
في اللزوم والاتفاق في الاستصحاب الشامل للزوم الصادق على المقدم والاتفاق يناقض اذا اتفق
فيهما وذلك لان الكلية الموجبة معناها المصاحبة الدائمة والكلية السالبة معناها عدم المصاحبة على الدوام
والجزئية معناه المصاحبة او عدمها في بعض الاوقات فيصدق مع الكلية الموافقة لها في الكيف ولا يستصحب
الجزئية الايجابية يصدق مع المصاحبتين الدائمة واللادائمة ومن هنا نقيضه للسلبية الكلية الجزئية السالبة
يصدق مع عدم المصاحبة الدائم واللادائم ومن هنا نقيضه للايجابية الكلية واما اللزومية بما فيهما
الايجابية المخالفة الشاملة للزوم المخالف فاما كان من الطرفين لان اللزوم بعينه الضرورة في الحمليات
فالاحتمال يشبه الامكان الاعم وهي سالبة اللزوم لا لازمة السلب ويسمى السالبة اللزومية واما الاتفاقية فيه
المحضة فما نقيضها ما يكون اما لزومية الموافقة او لا اتفاقيات على الوجه المذكور فيها تحقق سالبة
الاتفاق ويسمى السالبة الاتفاقية واما العكس فيها فالزومية السالبة الكلية ينعكس كنفسها على
تباين الضروريات لانه لو جاز استلزام التالي للمقدم في حال امتنع انعكاس ما يوجبه من تلك
الحال فاسد ما حكم الاصل لا الاتفاقية السالبة الكلية لا تنعكس اذا اشترط فيه صدق المقدم كما في الحقيقية
وذلك لانا نقول ليس البتة اذا كان الشاخص موجودا فالبقرة الاعداد [illegible] لا يمكن ان يقال ليس البتة
اذا كانت الاعداد مجتمعة فالبياض لان الان وضع الموجود ممتنع وسلكه [illegible] المشترط ذلك فيه ويقاسم
الاستصحاب عليها واما الموجبات جميعا فيعكس جزئية والا للصدق الكلية السالبة ينعكس كنفسها
على الوجه المذكور ويكون العكس لنا مضادا او مناقضا للاصل سلبيه لنخلق السوالب الجزئية لا
ينعكس لانا نقول قد لا يكون اذا كان زيد كل بيع لم نواكب ولا يمكن ان يقال قد لا يكون اذا كان فيه
كانبا مجهول كل بيع واما المنفصلات فقد يشافعن شرط الاختلاف في الكيف في الكم ما ربعا عنادها
في نقائضها ان اعتبار كان ولا ينفصل للعكس فيها لان لا امتياز ما يكون اكثر من اثنين ولا امتياز الاتصالية
بالطبع بهذا ما اردنا تقديمه وهو ما اشار اليه الشيخ في النهج الثالث بقوله ويجب عليك ان تحرر
امر المتصل والمنفصل في الحصر والاهمال والتناقض والعكس كما في الحمليات وينبغي الى النهج **قوله**
ويقول ان المتصلات قد تتألف منها اشكال ثلثة كاشكال الحمليات مشتركة في تال او مقدم وتفترق
في تال او مقدم كما كانت في الحمليات مشتركة في موضوع او محمول وتفترق في محمول او موضوع والاحكام
تلك الاحكام مثال الشكل الاول كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج فكلما كان ا ب فه ز ومثال
الشكل الثاني كلما كان ا ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج فليس البتة اذا كان ا ب فه ز وتبين

لان نقيض الاتفاقية السالبة [illegible] اللزوم
في الحقيقة ٣ [illegible] ٣ [illegible]
الاصطلاح في الحملي [illegible]
الصدق في الجزئي [illegible]
[illegible] المخالفة على الوجه المذكور

امّا بالعكس او بالخلف على ما تقدم وتنتج الضرب الاخير منه بالافتراض وهاهنا بحث لطال الذي يكون
بينات وليس ح د ولكن هو عندما يكون ح ط فيحصل منه قضيتان احديهما التي للنتيجة اذا كان ح ط ح د
والثانية قد يكون اذا كان ا ب ح ط ويولف القياسان المذكوران منه قياسا حسنا وهو مثال الشكل الثالث
كلما كان ح د ه ط كانت وكلما كان ح د ه ط فقد يكون اذا كان ا ب ه ر والبيان بالعكس كما في الخلف الافتراض
مستنبطة فيقدم و عند اللزوم بيان كما تبين في التاليف لانها لا تنعقد في الاكبر بالاقتران علما مكتسبا اللزوم ما
اللفظيه لاستعمل او في الالزامات الجدليه او الخلف كما يقال على من زعم ان ما ليس بعدد كلما كان الاثنان
فردا فهو عدد وكلما كان الاثنان عددا فهو زوج وكلما كان الاثنان فردا فهو زوج ما منها لا تفيد سوى
الالزام او المعنى فاعترض على القول بان هذا الصنف كما زعم اجتماع مقدم الصغرى
و تاليه الكبرى على الصدق لا يجب ان كان في هذا المثال و لعيبه عنه ان اجتماعهما على الصدق ليس بشرط
في انعقاد القياس من المتصلات **قوله** وقد تقع الشركة من حمليه و منفصله مثل هو كل الاثنان عدد
وكل عدد اما زوج و اما فرد ولنستخرج الاحكام في هذا ما سلف مثال ذلك قد يتركب من متصلة مع
حمليات مثل هو كل ب هذا المعنى وليكن ا اما ان يكون ب و اما ان يكون ح و اما ان يكون د وكل ب و
ح و د هو ه فكل ا هو ه ولنستخرج الاحكام في هذا ايضا مما سلف مثال هذا التاليف ان يكون
الشركة منه للحمليه مع جميع اجزاء المنفصله فلا يكون قريبا من الطبع و اذا كان كذلك فالحمليه تقع صغرى
وقد تقع كبرى والاول ان كان في هيئة الشكل الاول يشترط ان يكون الحمليه موجبة و المنفصله موجبة كليه
غير مانعة الجمع كليه الاجزاء ويكون المنتج اربعة ضروب مثال الاول كل ا ب و دائما كل ب اما ح
و اما د بيع متصلة كليه موجبة الاجزاء كلتيهما و هي ح اما كل ا اما ح و اما د ومثال الثاني كل ا ب
و لا شي من ب اما ح و اما د بيع منفصلة كليه سالبة الاجزاء كلتيهما وعليه فقس الضربان الباقيان
وان كان في هيئة الشكل الثاني يشترط ان يكون المنفصلة كليه موجبة اجزاوها كليه على الكيف
للصغرى او بيع منفصلة سالبة الاجزاء كقولنا في الضرب الاول كل ح ب ودائما اما لا شي من ا ب
و اما لا شي من ح ا و اما لا شي من ح د والضرب الثاني لا شي من ح ب ودائما اما ا ب و اما كل د ب فدائما
لنا لا شي من ح ا و اما لا شي من د ا وعلى هذا القياس اما على هيئة الشكل الثالث فعلى قياسها كقولنا
كقولنا كل ا ب ودائما كل ا اما ح و اما د بيع ينعقد ب اما ح و اما د ولنا اذا كانت الحمليه كبرى
يشترط ان يكون عددها عدد اجزاء الانفصال بعضها اما ان يكون مشتركة في المحمول او لا يكون فان
كانت وكان اجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع بينه و بين حمليه ويكون التاليف في نوع التاليف من الحمليات
ويعقد على هيئة الاشكال الثلثة مثال الضرب الاول في الشكل الاول كل ا اما ب و اما ح وكل ب ه وكل
ح ه فكل ا ه ومثال الضرب الثاني كل ا اما ب و اما ح و لا شي من ب ه و لا من ح ه فلا شي من ا ه
ومثال الضرب الثاني كل ا اما ب و اما ح و لا شي من ب ه و لا من ح ه فلا شي من ا ه فهذا هو باستقراء
التام المسمى بالقياس المقسم ومثال الضرب الاول من الشكل الثاني كل ا اما ب و اما ح و لا شي من ه ب
و لا ح فلا شي من ا ه والشكل الثالث بعيد عن الطبع لانه يتبع شيئا وذلك اما ان لم يكن الحمليات مشتركة في المحمول
فقد يتبع متصلة من جنسه كقولنا دائما اما ب و اما ح وكل ب ه وكل ح ز فدائما اما ه و اما ز

و بيان هذه المباحث بالاستقصاء يستدعي كلاما ابسط **قوله** وقد يقترن الشرطية المنفصلة
مع الحمليه و اما فيما يكون من جهة تركيب الطبع ان يكون الحمليه مشاركة التالي المنفصلة الموجبة على اقتضاء شركة
الحمليات فيكون النتيجة متصلة مقدمها ذلك المقدم بعينه و تاليها نتيجة التاليف من التالي الذي كان يقترن
بالحمليه و الحمليه مثاله انه ان كان ا ب فكل ح د و كل د ه يلزم منه انه ان كان ا ب فكل ح ه وعليك ان
تعد سائر الاقسام فاعلمه الحمليه في هذه الاقترانات اما ان تقع صغرى او كبرى و على التقديرين تشارك
المنفصلة اما في مقدمها او تاليها فيحصل اقترانات اربعة اما المطبوع من الطبع الاول ما الا الشيخ
وهو ان يكون الحمليه كبرى مشاركة المتصلة في التالي و المتصلة موجبة و ينتج متصلة مقدمها ذلك المقدم
و تاليها النتيجة التي تكون في اقتران التالي لو فرض منفردا بالحمليه مثال الضرب الاول من الشكل الاول
ان كان ا ب فكل ح د و كل د ه فان كان ا ب فكل ح ه ومثال الضرب الاول من الشكل الثاني ان
كان ا ب فكل ح د و لا شي من ه د فان كان ا ب فلا شي من ح ه وعلى هذا القياس و اما الذي الشيخ
هذا الاقتران ان قياسه لا يخالف ما يحتاج اليه في التالي في الاقتران الثاني ان يكون الحمليه صغرى ويشارك
ايضا في التالي و المتصلة موجبة كقولنا كل ح ب و ان كان ه ر فكل ب ا ينتج ان كان ه ر فكل ح ا
و باقي الاقترانات بعيد عن الطبع **قوله** وقد يقع مثل هذا التاليف من منفصلتين يشارك احدهما
تالي الاخرى اذا كان في ذلك التالي متصلا ايضا ويكون قياسه هذا القياس و اما تتميم القول في
الاقترانات الشرطيه فلا يليق بالمختصرات التاليفات المذكورة فذكرنا من الشرطيات المولفة
من الحمليات لنا الشرطيات المولفة من سائر القضايا فقد يمكن ان يحصل التاليف و هذا النوع
الذي اشار اليه الشيخ في ذلك القسم و هو ان يكون من اقتران متصلتين اولاهما و هي الصغرى مولفة
من قضيتين احديهما و هي التالي متصلة و القضية الاخرى و هي الكبرى متصلة من حمليتين و يسمى ان
متصلة كالصغرى مثاله ان كان ا ب فكلما كان ح د فه ر و كلما كان ه ر فح ط فان كان ا ب فكلما
كان ح د فح ط و هذا الاقتران ايضا يقع على الهيئة الانواع كالتي قد تبينها فاعتبره ويكون على قياسه
و اما اورد الشيخ هذا الصنف لان الخلف في المتصلات التي يقع بها الاقترانات المنفصلة انما
يتم اليه **اشاره** الى قياس المساواة و انه انما عرف من احكام المعتبرات لشيا و يسقط في
القياس على صورة مخالفة للقياس مثل قولنا ح مساو لب و ب مساو لا فح مساو لا فقد اسقط
ان مساوي المساوي مساو و هذا بالقياس على وجه من وجوه الشركة في جميع الاوسط او و يقع
الشركة في بعضه هذا القياس له اشباه كثيرة كما يشتمل على المماثلة و المشابهة و يعني به ما في كقولنا
الانسان من النطفة و النطفة من العناصر فالانسان من العناصر و كذلك الشي في الشي في الشي
و الشي على الشي على الشي و ما يجري مجراها و هو على الايجاز الى الحدود المرتبة في القياس المنتج
هذه النتيجة و ذلك لان الجزء من محمول الصغرى يجعل موضوعا في الكبرى فالاوسط ليس بمشترك
فهو معدول عن وجه الى المتوقع الشركة في بعض الاوسط و لذلك استحق لان يسمى باسم و يجعل تحليله
قانونا يستنتج الى العالية و هو يمكن ان يجعل من القياسات المعدلة و يمكن ان يعد في المركبة و بيانه ان
قولنا ا مساو لب قضية موضوعها ا و محمولها مساو لب ولما كان نفس مساوي ح محمولا على ب من القضية

الاخرى بل امكن ان يقام مقامه كما ذكرناه في النهج السابع وههنا نظير قولنا ا مساو لمساوي ج فلا جرم قولنا
ا مساو لب وب مساو لج فان جعلنا موضوعها في القضية كالاسمين المترادفين كان قولنا ا مساو لب وقولنا ا
مساو لمساوي ج في المعنى قضية واحدة وينضاف الى الثانية التي هي من قبيل الاول قولنا ومساوي
المساوي لج مساو لج ينتج ان ا مساو لج ويكون هذا القياس بهذا الاعتبار مفردا وان جعلناهما
اسمين متباينين لا يحمل احدهما على الآخر حتى لا يكون القضيتان المذكورتان في المعنى قضية واحدة
فالمطالب من قولنا ا مساو لب والمساوي لب مساو لج لان ب هو مساو لج ينتج فا مساو
لج ثم نضيف اليها الكبرى المذكورة وهو قولنا ومساوي المساوي لج مساو لج ينتج فا مساو لج وبهذا
الاعتبار يكون هذا القياس مركبا من قياسين فاذن كان قولنا ا مساو لب على المعنى الاول من نوع
صغرى القياس الاول بعينها وقولنا ب مساو لج ليس جزءا للقياس بل هو بيان حكم ما للباء التي
هي جزء من احد حدود القياس وبه يتم القياس وبالجملة فقولنا ومساوي المساوي مساو هو كبرى
محذوف وانما اورد الشيخ فيها لا لانه الاستثنائية ليعلم انه غير متعلق بما نسيناه كان او مركبا
فانه انما معقود القراين او مركب من القراين ويحلل للقياس ويركب من بقايع القياس **اشارة**
الى القياسات الشرطية الاستثنائية لما كانت الاستثنائية هي ما يكون احد طرفي النتيجة مذكورا فيها
ولم يكن ان يكون مقدمة بعينها فلا بد ان يكون جزءا من مقدمة والمقدمة التي يكون جزؤها قضية لا
شرطية فتكون احدى مقدمتي هذا القياس شرطية ويكون الاخرى مشتملة على وضع ما يقتضي وضع
الجزء الذي هو النتيجة او رفعه مجردا عن الشرط فتكون هي الجزء الاخر وهي قضية اخرى تعرف باداة
الاستثناء فتكون لا محالة حال كونها جزءا من الشرطية وبازاء حال كونها مستثناة وهي بمنزلة الاوسط
المتكرر في الاقترانيات لان الباقي بعد حذفه هو الذي هو النتيجة فالقياس الاستثنائي مركب من
شرطية واستثناء **قوله** والقياسات الاستثنائية اما ان يوضع فيها متصلة ويستثنى
عين مقدمها ينتج عين التالي مثل ان نقول ان كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية لكن الشمس طالعة
فالكواكب خفية او نقيض تاليها ينتج نقيض المقدم مثل ان نقول ولكن الكواكب ليست خفية ينتج فالشمس
ليست بطالعة ولا ينتج غير ذلك **اقول** المتصلة التي تقع في الاستثنائية لا يكون [illegible]
وضعها الشيخ موجبة وهي ينتج باستثناء عين مقدمها عين التالي وباستثناء نقيض التالي نقيض مقدمها
لان وضع الملزوم يوجب وضع اللازم ورفع اللازم يوجب رفع الملزوم ولا ينتج غير ذلك اي لا باستثناء
عين التالي ولا باستثناء نقيض المقدم وذلك لان التالي يحتمل ان يكون اعم من المقدم فلا يلزم من وضعه
او من رفع ما هو اخص منه شيء وفي السالبة كقولنا ليس البتة اذا كان زيد يكتب فهو ساكن ينتج باستثناء
عين كل جزء نقيض الآخر كقولنا لكنه يكتب فهو ليس بساكن لكنه ساكن فهو لا يكتب ولا ينتج باستثناء
النقيض شيئا وذلك يكون هذه المنفصلة من نوع قولنا اما ان زيد يكتب فهو ليس بساكن والشيخ
قد اقتصر على الموجبة لان السالبة لا تنتج في الحقيقة الا في الموجبة ما قاله او يوضع فيها منفصلة
حقيقية ويستثنى عين ما يتفق منها ينتج نقيض ما سواها مثل ان هذا العدد اما تام واما ناقص واما
زائد لكنه تام ينتج ليس بناقص ولا زائد او يستثنى نقيض ما يتفق منها ينتج عين ما بقي واحدا كان او كثيرا

مثل انه ليس بتام ينتج انه اما ناقص او زائد قوله فاما ان تضع حين يستوفي الاستثناء [illegible] قسم واحد او يوضع فيها
منفصلة غير حقيقية فاما ان يكون مانعة الجمع فقط فلا ينتج الا استثناء العين نقيض الآخر مثل [illegible]
ان يكون هذا في الماء واما ان لا يغرق لكنه غرق فهو في الماء لكنه ليس في الماء فهو لم يغرق ويغتل [illegible]
اما ان لا يكون هذا حيوانا واما ان لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات او لكنه نبات فليس بحيوان
واما ان يكون المنفصلة من الجنس الذي العرض فيه منع الجمع فقط وكون ان يرتفع الاجزاء معا ويسمونها
الغير المانعة الانفصال او الغير الحقيقية انما ينتج منها استثناء العين ويكون النتيجة نقيض الباقي فقط
اما ان يكون هذا حيوانا واما ان يكون شجرا او صلبا فان هذا الحيوان شجر **اقول**
المنفصلة الحقيقية ينتج بعض كل جزء نقيض الباقي ويكون مانعة الجمع ونقيض كل جزء عين الباقي ويكون مانعة
الخلو وينتج ذات الحدين يكون حملية وينتج ذات الاجزاء الكثيرة اذا استثني العين الجزء الواحد
من يكون منفصلة من الثاني الباقية من الاجزاء واذا استثني غير جزء واحد اما ان يكون منفصلة
من الباقي لما فيها او حملية ان بعدها يشتمل كل واحد منها على وضع جزء واحد منها والمنفصلة الغير الحقيقية
ان كانت مانعة الجمع فقط فهي تنتج بالعين دون النقيض وان كانت مانعة الخلو فقط فهي تنتج بالنقيض دون
العين وجميع ذلك ظاهر وما تم هذه القياسات كما علمت عن البيان والمنفصلة السالبة لا تنتج اصلا
لاحتمال اشتمالها على اجزاء غير متناسبة **اشارة** الى القياس الخلف هو القياس المركب من قياسين احدهما اقتراني
والآخر استثنائي مثاله قولنا ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فقولنا كل ج ب صادق وكل ب ا
على انها مقدمة لا يشك فيها او يثبت بقياس ينتج منه ان لم يكن قولنا ليس كل ج ا صادقا فكل
ج ا ثم ناخذ نقيض النتيجة ويستثنى نقيض المحال وهو انه ليس كل ج ا ينتج نقيض المقدم وهو
انه ليس بل قولنا ليس كل ج ب صادق او بل هو صادق **اقول** المعلم الاول اورد قياس الخلف
في القياسات الشرطية ولم يتصرف في التعليم الاول الشرطية غير الاستثنائية ولذلك سماها المتأخرون
بالقياسات الشرطية على الاطلاق وظن الشيخ ان لا قياس الشرطية [illegible] في كتاب [illegible]
الى [illegible] المعلم الاول ولما اراد المتأخرون تحليل هذا القياس [illegible]
المذكورين [illegible] الشيخ انه مركب من قياسين احدهما
اقتراني [illegible] والآخر استثنائي [illegible] مقدم
المتصلة [illegible] المطلوب [illegible] نقيض المطلوب على [illegible]
[illegible] نقيض المطلوب على هيئة [illegible] المقدم المذكور [illegible]
المذكور [illegible] الاستثنائي [illegible] المتصلة [illegible] القياس [illegible] ويستثنى
منه [illegible] الذي [illegible] المطلوب [illegible] النتيجة
كون المطلوب [illegible] الاقتراني [illegible]
[illegible] نقيض المطلوب [illegible] الكاذب [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible] ليس كل ج [illegible] المقدمة [illegible] كل [illegible]
[illegible] ليس كل ج [illegible] قولنا ليس كل [illegible] صادق [illegible]

كاملا العدد اما تام واما زائد
واما ناقص لكنه تام فليس الزائد
ان يكون زائدا ولا ناقصا او
[illegible] ناقصا او زائد
[illegible]

ليس لم يكن قولنا ليس كل ح ب الذي وصفناه اولا صادقا لم قولنا ليس كل ح ب الذي ادعيناه صادقا
وهذا وجه صحيح لا اشتباه فيه الا انه راى بعض المتاخرين لم يسبقه عليه وذلك انما اورد المعلم الاول عند
هذا القياس من الاستثنائيات وهذا التحليل يقتضي ان يكون مركبا من الاقتراني والاستثنائي فكيف يعد
تاليس هينا واما ان الاقترانات الشرطية لم يكن مذكورا في كتابه وكيف يذكر المركب من غير ذكر اجزائه ثم ان
الشيخ افضل المتاخرين محمد بن يحيى المحقق المعروف بالعاسي رحمه الله ذهب الى ان هذا القياس مركب
من قياسين مقدمتهما نقيض المطلوب وكاذبة بان الاولى منهما الحملية متصلة مثلا المطلوب
هو ليس كل ح ب وليجعل المتصلة هي كل ب ج ونقيض المنفصلة هو كل ح ب فنقول لما كان كل ب ج وكان
كل ح ب فكل ح ج وذلك يكون هذا المقدم مع الحملية المتصلة منتجا للحد الثاني ثم يستثنى نقيض التالي فنقول
لكن ليس كل ح ج فليس كل ح ب فهذا وجه تحليله ولي فيه ان الخلف هو اثبات المطلوب
بابطال نقيضه لانه يستلزم المحال لاثباته وانما الكلام فيه انما يبقى هناك اشكال
الثاني فنقول اذا كان المطلوب لا شيء من ح ب بالاطلاق العام وكان نقيضه في المنفصلة كل ب ج دائما
بل ما دام ح فعلنا لو لم يكن المطلوب حقا لكان نقيضه بعض ح ب دائما لكنه مع المقدمة المذكورة
ينتج ... ليس يعني ان المطلوب حق والخلف اسم للشيء الرديء والمحال ولذلك سمي القياس به وهذا
المعنى لشمول ... انه يسمى به لانه ياتي المطلوب من خلفه اي من وراءه الذي هو نقيضه وهذا ذكره الشيخ
في موضع اخر وهو ... المستقيم بالقياس المستقيم ... المطلوب اولا ... مما
يناسب المطلوب ... تسليم المقدمات ... التسليم والمطلوب فيه لا يكون ... صوابا
اولا ... الا انه المطلوب ... المطلوب الا بشرط
هذا التسليم ... ويكون المطلوب ...
ويكسر القياس ... تسليم ... قياس واحد ... لسبع ... عالم
المقدم ... لا بشرط ... يكون ... منه قياس
بل يمكن ان ... ولا يستعمل ... المقابل ... يستعمل
في العكس ... العكس ... المستقيم ولهذا ... المطالب
التي لم ... المطلوب ... على بعض المطلوب ... تعينه ... انما يستخرج
هذا ... ان يوضع ... المطلوب ... ثم دل على ان ... الشيء
الذي ... صادق ولم يدل على انه هو المطلوب بعينه ... المنعكس او عند المعاكس
في ... عكس ... القياسات المختلطة وهذا هو منشا الشكوك التي تورد على قياس
الخلف وهو العلم ... الخلف ... من المطلوب اذا كان المطلوب حقا و...
لا يقدح فيه اذا عرف الحال **قوله** واما ان المستقيم يحتمل كيف يرجع الى الخلف والخلف كيف يرجع اليه
... الخلف ... الثاني ... الحملية ... ان وهو ان علل ... سمعت
النتيجة المحالة وتقترن ... الصادقة التي ... المقدم المحال على ... اما
رد المستقيم ... الخلف ... القياسات ... الشكل الاخر ويكون

باضافه بعض النتيجة المطلوب ابتنائها الى احدى المقدمتين وليكن هي المنفصلة على هيئة احد الشكلين الاخرين
لينتج ما يقابل المقدمة الاخرى وليكن هي المقدم عليها فيكون النتيجة الى ... ان ... لا ... ليس كل
المنفصلة والثالث ... الذاتية هو ان ... نقيض النتيجة ... باطل ... حق ... الى
المستقيم ... خلاف ذلك وهو ان يضاف بعض النتيجة المحالة الى بعض المقدم عليها الى نقيض المنفصلة
لينتج المطلوب على هيئة ... الاشكال ... النتيجة المحالة كانت في المثال المتقدم كل ح ج ... اضافه
نقيض المطلوب وهو كل ح ب الى نقيض المنفصلة وهي كل ب ج على هيئة الضرب الاول من الشكل الاول
وبعض المحال ليس كل ح ج فاذا اضيف الى المقدمة المنفصلة وهي كل ب ج انتج من الضرب الرابع من
الشكل الثاني على الاستقامة ليس كل ح ب وهو الذي كان المطلوب في الخلف ... النتيجة المحالة
الى المنفصلة في الخلف ... الى المستقيم ... الثاني المذكور في اول القياسين
الذين جعلنا الخلف ... من ... المنفصلة **قوله** ولنشاكل ... في ... فيه
الخلف ... المستقيم ... الى المستقيم واعلم ان المطلوب ... كليا
فالخلف ... قياس ... سالبة جزئية ... الرابع الثاني ... الثالث
واذا كان ... كليا ... قياس ... جزئية وهو ... الاول ...
الثالث الثاني ... الثالث ... اذا كان ... الى المستقيم ... كان الخلف
على هيئة الشكل الاول ... المطلوب ... قياس الخلف ... على هيئة الشكل الثاني
والا فعلى هيئة الشكل الثالث ... النتيجة المحالة ... المقدمتين كانتا ... وان
كان الخلف على هيئة الشكل الثاني ... المطلوب ... على هيئة الشكل الاول والا فعلى
هيئة الشكل الثالث ... النتيجة المحالة ... وان كان الخلف على هيئة الشكل الثالث ...
بعض المطلوب ... على هيئة الشكل الثاني والا فعلى هيئة الشكل الاول ... النتيجة

البحث التاسع

المحالة ... الكبرى ... وهو بيان ... العلوم
البرهانية **اشارة** الى اصناف القياسات من جهة مواد ها وما تتفق عما التصديق
القياسات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها ان كانت ضرورية ... منها الضروري
على نحو ضروريتها او ممكنة ... منها الممكن والجدلية مؤلفة من المشهورات والمقررات كانت واجبة او
ممكنة او ممتنعة والخطابية مؤلفة من المظنونات والمقبولات التي ليست بمشهورات وما يشبهها كيف
كانت ولو ممتنعة والشعرية مؤلفة من المخيلات من حيث تخيلها ... النفس ... المحاكاة
بل ومن الصدق ... من ... الوزن ... البرهانية واجبة والجدلية
ممكنة الكثير والخطابية ممكنة ... والشعرية ... ممتنعة ... باعتبار بذلك
والاشارة ... صاحب ... واما السوفسطائية ... التي ... المشبهة ... في ذلك
الممتنعة ... على سبيل التغليط ... بالمشبهة بالواجبات ... صاحبه
سوفسطائيا وان كان ... المشهورات ... صاحبه ... بازاء الجدلي
والسوفسطائي بازاء الحكيم **اقول** لما فرغ عن بيان الصور المعتبرة للقياسات وما

ثم شرع في بيان القياسات المادية وقدم بعضهم بحسبها الى خمسة اصناف وذلك لانها تفيد اما تصديقا واما تأثيرا
غيره اعني التخييل والتعجب والذي يفيد تصديقا يفيد اما تصديقا جازما او غير جازم والجازم اما ان
يعتبر فيه كونه حقا او لا يعتبر والذي يعتبر فيه ذلك يكون اما حقا او لا يكون فالمفيد للتصديق الجازم الحق
هو البرهان والمفيد للتصديق الجازم غير الحق هو السفسطة والمفيد له الذي لا يعتبر فيه كونه
حقا او غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف به هو الجدل ان كان كذلك والا فهو الشغب وعموم السفسطة
تحت صنف واحد يسمى المغالطة والمفيد للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل دون التصديق هو الشعر
اما القياسات البرهانية فهي المؤلفة من القضايا الواجب قبولها وهي التي يكون التصديق بها ضروريا
سواء كانت في انفسها ضرورية او ممكنة فان كونها ضرورية القبول غير كونها ضرورية في انفسها فان
كانت ضرورية في انفسها كانت نتيجتها ضرورية بحسب الامرين جميعا وان كانت ممكنة في انفسها كانت نتيجتها
ممكنة في انفسها ضرورية القبول وبالجملة فالقياسات البرهانية تفيد [illegible] ان يمتنع
النقيضان واما القياسات الجدلية فهي المؤلفة من المشهورات [illegible]
المتسلمة من الخصم والجدلي اما مجيب [illegible] الدليل [illegible]
سائل معترض [illegible] المشهورات
المطلقة او المحدودة حقا كان او غير حق والسائل يؤلفها مما يتسلم من الخصم مشهورا كان او غير مشهور
وكان هو ادوا الجدل مسلمات ومتسلمات بصورها ايضا ما ينتج بحسب التسليم والتسلم قياسا كان
او استقراء ولما كانت غايته [illegible] وقوع الاصناف الثلثة القضايا
اعني الواجب والممكن والممتنع في موادها واما القياسات الخطابية فهي المؤلفة من المظنونات والمقبولات
والمشهورات في بادي الراي [illegible]
وكان موادها مما يصدق بها بحسب الظن الغالب بصورها ايضا ما ينتج بحسب الظن الغالب سواء
كان قياسا او استقراء او تمثيلا [illegible] في الشكل الثاني [illegible]
ان [illegible] بحسب المواد والصور وغايتها الاقناع واما القياسات الشعرية فهي
المؤلفة من المخيلات [illegible] سواء كانت صادقة في انفسها
او لم تكن [illegible] ان مجرد
الصدق [illegible] الوزن [illegible] المنطقي
كانوا لا يعتبرون الوزن [illegible] الوزن والجمهور لا
يعتبرون منه الا الوزن والقافية [illegible] واما المغالطات فهي
[illegible] المغالط صناعته
[illegible] الاقسام يعتبرون فيها
اما الوجوب والامكان واما الصدق والكذب [illegible] البرهان [illegible] الواجبات
والجدل [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible] الممكنات

الاقلية

الاقلية التي [illegible] وقد [illegible] البرهان [illegible] الصادقات والجدل
[illegible] الصدق والخطابة [illegible] الصدق والكذب [illegible] المغالطة [illegible] الكذب والشعر
من الكاذبات والمصنف [illegible] الاول لان [illegible] اكثر [illegible]
الى [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] المعلم الاول [illegible]
[illegible] المؤلفة من المشبهات [illegible] اعني الوهميات و
ايضا [illegible] الصناعات [illegible] المواد [illegible] والمشبهة
[illegible] الواجب [illegible] السفسطة [illegible] للفلسفة [illegible] والمشهورات [illegible] للجدل [illegible]
[illegible] المظنونات والمخيلات [illegible]
[illegible] البرهان والسفسطة [illegible] العلوم بحسب
الانقياد [illegible] البرهان [illegible] واما السفسطة [illegible]
[illegible] المصالح المدنية [illegible] هذا المختص
[illegible] دون الباقية اشارة الى الصناعات والمطالب البرهانية كان المطالب في العلوم قد
يكون [illegible] مطلق [illegible]
[illegible] الكواكب [illegible]
[illegible] اقول [illegible] ان
[illegible] البرهان [illegible] الممكنات [illegible] ايضا
قد يقع [illegible] الاول هو
ان المطالب في العلوم [illegible] على المتناهي
للجسم [illegible] المطلوب [illegible] الامكان
[illegible] المطلوب [illegible] اكثر [illegible]
[illegible] الوجود
الكثير [illegible] الاعتبار
[illegible] المطلق [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] وهذا [illegible]
[illegible] الضروريات [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] والشيخ [illegible] للضروريات
[illegible] الضروريات [illegible]
الموجودات [illegible] للكواكب [illegible] المطلوب [illegible] الكواكب
[illegible] الكواكب [illegible] الوجود [illegible]

اي الضروريات والممكنات الاكثرية

ثم انه اسفل من بيان حال المطلوب الى الاستدلال بما على حال المقدمات وهو ان كل جنس من المطالب
يخص مقدمات تناسبه وبعضه بعضا فالمبرهن يتبع الضرورة فما يكون جميع مقدماته ضرورية وعن الضرورة لكن
فلا يكون كذلك بل يكون اما جميعها غير ضرورية او بعضها ضرورية وبعضها غير ضرورية **فان قيل**
السنتم حكمتم بان الصغرى المطلقة او الممكنة مع الكبرى الضرورية كما في قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك
ناطق تنتج ضرورية فلم لا يجوز ان يستعملها المبرهن للمطالب الضرورية قلنا انما حكمنا بذلك هناك بحسب نظرنا في
مجرد صورة القياس ثم اشار هنا الى انه المادة ايضا معتبرة بقول بحسب ذلك ان البرهان لا ماله فيهما
على المطالب الضرورية ولهذا لان وجود الضحك للانسان لو كان ممكنا لا هو عقد العلم بكونه ناطقا فلو لكان
الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كاذبا فلا يكون هذا الاقتران منتجا لهذه النتيجة ثم انه الحكم بوجود الحكم
لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس على انه الحس لا يفيد الحكم الكلي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقينا
الا اذا استند الى علة موجبة اياه فالمقارنة لكل واحد من الاشياء مع ولم يكن ناطقا ولم يلزم من ذلك انه انما يحكم
بكونه ضاحكا لعله يحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا ان يكون ضاحكا علة
لضرورة كونه ناطقا كان الحكم في الصغرى على كل انسان بانه ضاحك بعينه المطلوب الذي هو العلم بانه الصغرى
باعتبار ما نسبه وما لكل انسان لا يطبعه تام علة كونه ضاحكا في بعض الاوقات وكان يتحمله صدقا
لا بعينه بان يكون هذا الضروري من حيث هو هذا الضروري لا ينتج ضروريه في البرهان انما الضروري من
هذا الضرورية فلا يحصل ان النتيجة تتبع احسن المقدمتين لا تتبع ذلك ان العامة في المطالب
البرهانية قد يكون ضرورية وقد يكون غير ضرورية من الممكنات في الوجوديات باصنافها وبعد ذلك حال الاوقات
تشعل بالرد على المنتقدين عليه مقالـــــه المنقوضة انه يقول انه لا يستعمل المبرهن الا الضروريات
او الممكنات الاكثرية بدون غيرهما بل قال ارادوا صدق الكلي بل يستعمل الكلي الاكثري ويستعمل في كل باب ما
يليق به انما قال ان القول بعض على وقوع ما ادعاه هؤلاء المتأخرون وهو انهم قالوا ان المطلوب الضروري
يستنتج في البرهان من الضروريات وغير البرهان قد ينتج من غير الضروريات ولم يرد به غير هذا الا ارادة
ان يصدق مقدمات البرهان وغير البرهان او الممكنات او الاطلاقيات يصدق ضرورية **اقول** كمل المعلم
الاول ان البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية لمطلوب يقيني وقيل النتيجة ما يكون الحكم فيه ضروريا لا تزول
ومنهم المتأخرون اخرجوا منهم ذلك ان المبرهن لا يستعمل الا المقدمات الضرورية كما مر ذكره ثم لما ادعوا اصحاب
العلوم الطبيعية وما يجانسها يستعملون غير الضروريات في اكثر الاحكام كونهم مبرهنين طلبوا وجه ذلك فاذكرهم
بهم القسم المذكور الى القول بانه لا يستعمل الا الضروريات او الممكنات الاكثرية فذلك انه يستعمل غير ضروري
لان المبرهن يطلب اليقين في كل حكم ضروريا كان او غير ضروري ويستعمل كل حكم ما يناسبه ويليق به الا انه انما
يصدق بجميع ما يصدق به صدقا كاملا وينتج بالضرورة التي لا تزول وهي ضرورة الصدق المتعلقة بالقضية اليقينية
عند الشيخ وهو اشار الى ان الشيخ اول الكلام محمد بن الاحسن للمعلم الاول على وجه يطابق الحق فقال
انه لما لم يقيد تعين ان يكون البرهان مقدمات البرهان وما يجانسها ضرورية وانما
حكم الضروريات فيها الى ذلك لان المبرهن يستنتج الضروري في حمله وهذه هي طريقة الصناعة المنطقية
ثم انه يستنتج من غير مواد ضرورية اذ ان الكل الضروري قبل ان يصدق جميع المقدمات والنتائج
اليقينية

الفنية ثم على الضرورة الثانية الا الاعم الحكم **قوله** ثم اذا قيل في كتب البرهان الضروري فيراد به
ما يعم الضروري المورد في كتب القياس وما يكون ضروريا ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به لا
الضروري الصرف وقد يستعمل في مقدمات البرهان المحمول لان الذاتية على المعنى الذي للشيخ بحسب
عليهما الذاتية في المقدمات **اقول** قد ذكر ان شرائط مقدمات البرهان جملة اولها ان تكون اللام
من نسبتها بالطبع لتكون علة لها وثانيها ان تكون لقدم مبينا عند العقل اي يكون اعرف منها لتكون
علة للتصديق بها وثالثها ان تكون مناسبة لها بحسبها وذلك بان تكون محمولاتها ذاتية لموضوعاتها بالمعنى
المعنيين المذكورين في النهج الاول اعني الذاتي المقوم والعرض الذاتي فان العرض لا يفيد العلم بما
لا يناسبه ورابعها ان تكون ضرورية انها بحسب الذات او بحسب الوصف ان يكون مطلقها عن قيد مناسبتها
لها وذلك لان المحمول على شيء بحسب وصفه وهو المحمول المناسب بالموضوع من حيث هو موصوف
بما هو عليه حال كونه موصوفا ومنها الا نزول ومن ذلك ما يستعمل انما يحمل عليه بحسب ما يساويه كالفصل ومنها
نوعي كالنوع منه وذلك التي قال ما يحمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجنس وهذا انما يحمل بزوال نوعيته لانها
لا يزول مثلا لمحمول يحمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول ما دام ناريا او المرئي اذا حمل
على الاسود فانه يزول اذا صار ابيض فانه لا يزول اذا صار ابيض فالضروري بحسب الذات انما الاستعمال
الذاتية بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موصوفا او المشروط بكون الموضوع على ما يختص بالجميع
وخامسها ان يكون كليه ومعنى هذا ان يكون محمولا على جميع الاشياء من رفع جميع الازمنة حالا او لما اي الاكثر
بحسب المقدم من الموضوع فان المحمول بحسب المقدم كالحساس على الانسان لا يكون محمولا الا اذا كان
والحس لمقدر الشخص من الموضوع فان المحمول بحسب المقدر كالضاحك على الحساس لا يكون محمولا على
جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون محمولا عليه كليا ثم اعلم ان الاخيرين من هذه الشروط مختصان
بالمطالب الضرورية في الكلية وانقل الشيخ هنا على ذكر شرطين من هذه الجملة وهو الثالث والرابع
وذلك لان الاول يختص برهان اللم والثاني مشترك مع الشرط الخامس ذكر اقسام البرهان وليس ينتقيه
الفن وان الشرطين المذكورين وذلك لان الحمل على جميع الاشياء هو حصر العقيم وكونه في جميع الاوقات
مندرج في ضرورة الحكم المذكور وكونه اوليا مندرج في كونه ذاتيا بالمعنى الثاني على العرض الذاتي **قوله**
ثم اذا كان في المطالب فان الذاتيات المعقولة لا تطلب بالبرهان بل عرض ذلك لانه خطا من حيث انه انما
تطلب الذاتيات بالمعنى الاخر **اقول** قد ذكر في النهج الاول ان الشيء يستحيل ان يمكن معناه في الذهن
خاليا عن عقد ما هو ذاتي مقوم له وتبين ذلك ان الذي هو من الشيء مع الجهل بمقوماته فلا يكون المقوم
مطلوبا بالبرهان الذي يكون ومع ذلك فان اهل الظاهر يحكمون بانهم يبرهنون على ان الجنس يجب ان يحمل اولا
على الموضوع وثانيا كونه واقعا في جواب ما هو بالنسبة الى نوعه فقد ظهر انهم لم يطلبوا المطالب
البرهانية من اعراض الذاتي المذكورة **فان قيل** اليس يكون المعنى او الصورة جوهرا احد المطالب
العلمية ثم ان الجوهر جنس لهما وايضا فاتكم تقولون ان الجسم محمول على الانسان لانه محمول على الحيوان
وهذا بيان لحمل الذاتي على الانسان على الجسم الاول بان الجسم انما عرف في اول الامر من حيث
ما ثبت بالجنس انما شيء ما يتصرف في الجسم ويصدر عنها اثره والجوهر المطلوب لكونه لهذا المفهوم

ليس بجنس له من حيث هو وهذا المفهوم بل هو جنس للماهية المسماة بالنفس التي لم تحصل في العقل الا
بعد العلم بخصوصها وكذلك القول في الصورة وما يجري مجراها وقيل الثاني بان المطلوب ليس هو لفظ
الجسم للانسان بل هو العلم بثبوته له وانما يلوح العلم عند لحظ الحيوان موسطا بينهما بالبال واذا
ثبت ان المطلوب لا يكون دائما معلوما فقد ظهر ان تحويل المقدمتين لا يمكن ان يكونا مقومتين مقابل
انما يكونان على احسن المأخذين الذي ذكرنا مما في النهج الاول من هذا فان العلوم وموضوعاتها قال في
بعض النسخ اشارة الى الموضوعات والمبادي والمسائل في العلوم والكل قد يعرض في العلوم شيء او
اشياء متناسبة يبحث عن عوارضه او عن عوارضها وتكون الاحوال هي الاعراض الذاتية له ويسمى الشيء موضوع
ذلك العلم مثل المقادير للهندسة **أقول** موضوع العلم هو الذي يبحث في ذلك العلم عن عوارضه والشيء
الواحد يكون موضوعا للعلم اما على الاطلاق كالعدد للحساب واما لا على الاطلاق بل من جهة ما يعرض
له عارض اما ذاتي له كالجسم المحسوس من حيث يتغير للعلم الطبيعي او غريب كالكرة المتحركة لعلمها والاشياء
الكثيرة قد يكون موضوعات لعلم واحد بشرط ان يكون متناسبة ووجه التناسب ان يتشارك اما في ذاتي
كالخط والسطح والجسم اذا جعلت موضوعات الهندسة فانها تتشارك في الجنس اعني الكم المتصل
القار الذات واما في عرضي كبدن الانسان واجزائه واحواله والادوية والاغذية وما يشاكلها اذا
جعلت موضوعات علم الطب فانها تتشارك في كونها منسوبة الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وانما
يسمى هذا الشيء او الاشياء موضوع العلم لان موضوعات جميع مسائل ذلك العلم يكون راجعة اليه
بان يكون هو نفسه كما يقال العدد اما زوج او فرد او يكون جزءا منه كما يقال الواحد فرد او جزئيا منه كما يقال
في الطبيعي الصورة تفسد ويخلف بدلا او عرضا ذاتيا كما يقال الفرد اما اول او مركب وانما يبحث
العلم عن احوال موضوع العلم اي عن اعراضه الذاتية التي مر ذكرها في النهج الاول فتكون محمولات
جميع مسائل العلم التي تكون اثباتها للموضوعات هي المطالب منه **قوله** ولكل علم مبادي ومسائل
فالمبادي هي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياساته وهذه المقدمات اما واجبة القبول واما مسلمة
على سبيل حسن الظن بالعلم تصدر بها العلوم واما مسلمة في الوقت الى ان تبين ومنه يتبين المتعلم
يتشكك فيها والحدود وهي التي تورد لموضوع الصناعة واجزائه وجزئياته ان كانت وحدود اعراضه
الذاتية وهذه ايضا تصدر في العلوم وقد يجمع المسلمات على سبيل حسن الظن والحدود في اسم الوضع فتسمى
اوضاعا لكن المسلمات منها تخص باسم الاصول الموضوعة والمسلمات على الوجه الثاني تسمى مصادرات واذا
كان للعلم اصول موضوعة فالاولى ان يبدأ بها وتصدير العلم بها واما الواجبة فيعولوا غنى عن تصديرها المستغنى
لكنها ربما خصت بالصناعة فصدرت في جملة المقدمات فكل ما هو موضوع في علم فان البرهان عليه
في علم آخر **أقول** المسائل هي الاشياء التي يبحث عنها في العلم وهي اما تصورات او تصديقات والتصورات
هي حدود لما يشتمل عليه ذلك العلم وهي اما موضوع العلم كقولنا في الطبيعي الجسم هو القابل للابعاد الثلثة
واما جزء منه كقولنا الهيولى هو الجوهر الذي من شأنه القبول فقط واما جزئي تحته كقولنا الجسم البسيط
هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الصور واما عرض ذاتي له كقولنا الحركة كمال اول لما بالقوة من
حيث هو بالقوة وهذه الاشياء يستغنم ان لا يكون التصديق بوجوده انما يحصل في العلم بقسيمه [illegible]

[illegible]

علما ما كالاعراض الذاتية فحدود القسم الاول حدود بحسب الماهيات وحدود القسم الثاني اذا كان
صدور ما حدود بحسب الاسماء ويمكن ان يصير بعد التصديق بالوجود حدودا بحسب الماهيات
واما التصديقات فهي المقدمات التي منها تؤلف قياسات العلم وينقسم الى بينة يجب قبولها وتسمى
القضايا المتعارفة وهي المبادي على الاطلاق والى غير بينة يجب تسليمها ليبتنى عليها ومن شأنها ان
يتبين في علم آخر وهي مبادي بالقياس الى العلم المبني عليها ومسائل بالقياس الى العلم الآخر
وهي ان كان تسليمها مع مسامحة ما وعلى سبيل حسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة وان كانت
مع استنكار وتشكك فيها سميت مصادرات وقد يكون المقدمة الواحدة اصلا موضوعا عند شخص
ومصادرة عند آخر ويسمى الحدود والواجب تسليمها معا اوضاعا وهي قد يوضع في افتتاح العلوم
كما في الهندسة وقد يخلط بمسائلها كما في الطبيعيات والاولى تقديمها على المحتاج اليه من العلم
اذا كانت مخلوطة بالمسائل وتصدير العلم بها اولى ويمكن ان يفهم من ظاهر كلام الشيخ ان الحدود
والاصول الموضوعة هي التي يتصدر بها دون المصادرات لانه خصهما بذلك والحق ان حكم الثلثة في
التصدير واحد واما الواجب قبولها فلا غنى عنها لاستغنائها بظهورها وهي تنقسم الى عام يستعمل
في جميع العلوم كقولنا الشيء الواحد يكون اما ثابتا او منفيا والى خاص ببعضها كقولنا الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية فانه يستعمل في الرياضيات لا غير والمورد من ذلك في مواضع العلوم
يجب ان يخصص بالعلم والا فالتصديق به يشيع والتخصيص قد يكون بالحدين جميعا كما يقال في
الهندسة المقادير المشاركة لمقدار واحد متشاركة فان يخصص الموضوع الذي هو الشيء بالمقدار والمحمول الذي
هو المتساوي والمشترك بالمتباين وبهذا التخصيص صارت القضية العامة خاصة بالهندسة
وصالحة لان يتعلم منها مقدماتها وقد يكون بالموضوع وحده كما يقال المقادير المساوية لمقدار واحد
متساوية فتخصص الموضوع الذي هو الاشياء بالمقادير وبقي المحمول ايضا مخصصا بتخصيصه فان
المساواة المقدارية غير المساواة العددية فهذه هي المبادي واما المسائل فهي التي يشتمل العلم عليها
ويبين فيها وهي مطالبه والفاضل الشارح قال والتصديقات اما واجبة القبول ويسمى ذلك مع
الحدود اوضاعا ومنها مسلمة على سبيل حسن الظن بالمعلم وهي تصدر في العلم وهي التي تسمى مصادرات
ومنها مسلمة في الوقت الى ان تبين في موضع آخر وهي بقي المتعلم فيه شك ثم ان تلك القضايا ان كانت
اعم من موضوع الصناعة وجب تخصيصها وان كان بعض تعينه بذاته وجب بيانها في علم آخر
أقول في هذا الكلام خبط كثير فان واجبة القبول لا تسمى اوضاعا والمسلمة على سبيل حسن
الظن لا تسمى مصادرة وجميع هذه القضايا لا يختص بالواجبة قبولها وكذلك عند التقدير بها لا
واما ان لم يقتدر بها فانها ليست بمختصة وهي مستعمل في كثير من المواضع على عمومها من غير تخصيص ولا
ادري كيف وقع هذا الغلط فلعله من الناسخين والله اعلم **قوله** البرهان ومناسبة العلوم اعلم انه اذا
كان موضوع علم ما اعم من موضوع علم آخر اما على وجه التحقيق وهو ان يكون الاعم [illegible]
الاعم جنسا للاخص واما على ان يكون الموضوع في الاعم مطلقا وفي الاخص مقيدا بحالة خاصة
فان العادة قد جرت بان يسمى الاخص موضوعا تحت الاعم كما ان اول علم الحساب تحت علم الهندسة

[illegible]

ومثاله الثاني علم الاكر المتحركة تحت علم الاكر وقد يجتمع الوجهان في فرد واحد فيكون باخذ باسم الموضوع
تحت علم المناظر تحت علم الهندسة وربما كان موضوع علم ما مباينا لموضوع علم آخر لكنه يشاركه من
حيث اعراضه خاصة لموضوع ذلك العلم فيكون ايضا موضوعا تحته مثل الموسيقى تحت علم الحساب
اقول العلوم تتناسب ثم تتخالف بحسب موضوعاتها ولا يخلو اما ان يكون بين موضوعاتها عموم
وخصوص او لا يكون وما الذي يكون على وجه التحقيق او لا يكون والذي يكون على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم
والخصوص بامر ذاتي وهو ان يكون العام جنسا للخاص كالمقدار والجسم التعليمي اللذين احدهما موضوع الهندسة سنه
والثاني موضوع المجسمات والعلم الذي من الذي يكون بهذه الصفة يكون تحت العام وجزءا منه والذي ليس
على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص بامر عرضي وينقسم الى ان يكون الموضوع فيهما شيئا
واحدا لكنه يوضع ذلك الشيء في العام مطلقا وفي الخاص مقيدا بحالة خاصة كالاكر مطلقة ومقيدة بالمتحركة
اللتين هما موضوعا علمين ثم الى ان لا يكون الموضوع فيهما شيئا وكان موضوع العام عرضا عاما لموضوع
الخاص كالموجود والمقدار اللذين احدهما موضوع الفلسفة الاولى والثاني موضوع الهندسة والعلم
الخاص الذي يكون على هذين الوجهين يكون تحت العلم العام ولكنه لا يكون جزءا منه وقد يجتمع الوجهان
اي الذي بحسب التحقيق والذي ليس بحسبه في علم فيكون تحته من الوجهين اولا بان يكون موضوعه موضوع
تحت العام ثم مع اخذ التعيين وهو مثل علم المناظر فان موضوعه هو موضوع علم الهندسة بالوجه
وذلك لان موضوعه الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المنفصل بالبصر والخطوط المفروضة في
سطح مخروط ما من جزء من المقادير وذلك يكون العلم الباحث عنها تحت الهندسة وجزءا منه ومع ذلك فلم
اخصهما مقيدة بالنور المنفصل بالبصر والعلم الباحث عنها مع هذا القيد يكون تحته لا تحت الاول ولا يكون
جزءا منه فاذا علم المناظر اذا نظر بالمعنى الثاني تحت ما هو داخل بالمعنى الاول تحت الهندسة فهو اولى
بالدخول مما لا يكون دخوله باحد المعنيين وحينئذ يكون اسم الموضوع تحتا بما يتم بالتشكيل على الذي اذاه
يحس ويعمل الذي يعني بالجنس واما ان لم يكن بين الموضوعات عموم وخصوص فاما ان يكون للموضوع شيئا
واحدا يختلف بحسب قيود مختلفة كاجرام العالم فانها من حيث الشكل موضوع للهيئة ومن حيث الطبيعة
موضوع للسماء والعالم من الطبيعي وذلك يؤدي الى تعاضد المسائل فيهما بالموضوع والمحمول واختلافهما
بالبراهين كالقول بان الارض مستديرة وهي في وسط السماء فيهما واما ان لا يكون الموضوع شيئا واحدا
بل يكون شيئين مختلفين ولا يخلو اما ان يكون بينهما مشاركة في البعض او لا يكون فان كان فهو كعلم الطب والاخلاق
فان موضوعهما النفس اي في البحث عن القوى الانسانية لكن من جهتين مختلفتين ولذلك يقع لبعض مسائلهما
اي في الموضوع وان لم يكن بينهما مشاركة فاما ان يكونا مع الجنس بالذات فيكون العلمان متباينين في التقسيم
كالهندسة والحساب واما ان لا يكونا كذلك بل يكون احد موضوعيهما اعراضا ذاتية لبعض
بالاعم او الاخص فان موضوع ذلك العلم الباحث عنه من حيث يبحث عن تلك الاعراض من موضوعها تحت العلم
الباحث عن الاخر وذلك كالموسيقى والحساب فان موضوع الموسيقى هو النغم من حيث يعرض لها
التاليف والبحث عن النغم مطلقا يكون جزءا من العلم الطبيعي لكنه يبحث في الموسيقى عنها من حيث يعرض
لها نسب عددية بعضها للتاليف وكان من حق تلك النسب اذا كانت مجردة ان يبحث عنها في علم الحساب
فلذلك

فلذلك صار هذا العلم تحت الحساب دون الطبيعي ثم ان لم يكن لاحد الموضوعين تعلق بالاعراض
الاخر الباحث عنها فلا يخلو اما ان يشتركا مطلقا كالطبيعي والحساب بعد ما عرض هذا البحث او لا يكون علم
تحت ايضا ما يكون على الربع اوجه احدها ان يكون موضوع العالي جنسا لموضوع السافل وثانيها
ان يكون موضوعهما واحدا لكنه في احدهما يوضع مطلقا وفي الاخر مقيدا ربما امتنع ان يكون موضوع العالي
عرضا ما لموضوع السافل وثالثها ان يكون الاعم عرضا لموضوع السافل من حيث اعرض به اقرب من
موضوع العالي ثم الشيخ يذكر من هذه الاربعة بلفظ في هذا الموضع **قوله** وكان الاصول الموضوعة
في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره انما تصح في العلم الكلي الموضوع الفوقاني على ان اكثرها يصح مبادي
العلم الكلي الفوقاني في العلم الجزئي السفلاني **اقول** العلم السفلاني ضمن جزءا ما العلم
الفوقاني في العلم الفوقاني كلما ما الفاسد الموضوع اكثر المبادي الغير البينة للجزئي انما يكون مسائل للعلم الكلي
مبرهن عنه وذلك كقولنا الجسم مولف من هيولى وصورة ثم العلل اربعة فانهما من مبادي الطبيعي ومن مسائل
الفلسفة الاولى وقد يكون بالعكس من ذلك فان امتناع تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى من مسائل الطبيعي
ومبادي في الالهي في اثبات الهيولى على انه احد موضوع هذا وشرط هذا الموضع ان لا يكون المسائل
في السفلاني مبنية على ما يبين بها في الفوقاني لئلا يصير البيان دورا **قوله** وربما كان علم فوق
علم وتحت علم اخر وهما تحت العلم الذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود وهو يبحث عن لواحقه الذاتية
وهو العلم المسمى بالفلسفة الاولى **اقول** العلم الذي يكون فوق علم وتحت علم كالطبيعي الذي
هو فوق الطب وتحت الفلسفة الاولى اما الفلسفة فيما تخالف على الوجه المذكور واما الطب فلانه يكون موضوعه
بدن الانسان من حيث يصح ويمرض يكون تحت علم الحيوان من الطبيعي مثلما احد الاربعة المذكورة
هو الاول والثاني ثم الثالث وذلك لان الانسان نوع من الحيوان وقد اخذ في الطب مقيدا بقيد وانما
نظر فيه من حيث يعرض بعض الاعراض الذاتية للحيوان وعلم الحيوان يكون تحت الطبيعي بالوجه الاول
ولذلك يعد في اقسامه ثم الطبيعي تحت الفلسفة الاولى بالوجه الثالث الذي لم يصرح به الشيخ واذ لا شيء
اعم من الموجود الذي هو موضوع الفلسفة الاولى فلا علم اعلى منها وهي تبحث عن الاعراض الذاتية
للموجود من حيث هو موجود كالواحد والكثير والقديم والحادث ولا يبحث عما تحته وهذا الفصل
مترجم في الكتاب بنقل البراهين ولم يذكر فيه نقل البرهان ثم الفصل الذي قبله مترجم في بعض النسخ
بتناسب العلوم وليس فيه ذكر تناسب العلوم اصلا فلعل الناسخ ترجمهما على هذه الرواية
ولم يذكر الوجه في ذلك فاقول اصح الروايات ما اوردناه اعني ترجمتهما عامة ولنقل البرهان معنيان
احدهما ان يكون علم مبنيا على الحكم من موضوع مبين في علم اخر فيكون البرهان الذي يبين به ذلك الامر
منقولا من علم الى العلم الاول المبني حتى يتم ذلك العلم به ثم الثاني ان يكون المسائل من علم ثم البرهان عليه
انما يكون بحسب ما ان يكون في علم اخر فيما ينقل من ذلك العلم الى هذا العلم بيان تلك المسائل كالمسائل
المناظرية والموسيقية فان من حق براهينها ان يكون بعينها مسائل من العلمين المذكورين وبذلك لا فرق ان من
لم يعين ايضا لها فلذلك نقلت البراهين من مواضعها اليها وهو السبب ايضا لكون الموسيقى تحت
الحساب دون الطبيعي واسم النقل بهذا المعنى الثاني اخص منه بالذي قبله لان استعمال النقل

على المعنى الاول اكثر منه على الثاني **اشارة** الى برهان لم وبرهان ان ان الحد الاوسط ان
كان هو السبب في نفس الامر لوجود الحكم وهو نسبة اجزاء النتيجة بعضها الى بعض كان البرهان برهان
لم لانه يعطي السببية في التصديق بالحكم ويعطي السببية في وجود الحكم فهو مطلقا معطي السبب وان لم
يكن كذلك بل كان سببا للتصديق فقط اعطي اللمية في التصديق ولم يعطها للمية في الوجود فهو المسمى برهان
ان لانه دل على انية الحكم في نفسه دون لميته في نفسه ما لم يكن الاوسط في برهان ان مع انه ليس علة لنسبة
حدي النتيجة هو معلول لنسبة حدي النتيجة لكنه اعرف عندنا سمي دليلا كما اذا قلنا هذا كان كسوف قمري
موجود اما الارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمري موجود فما ذكر الارض متوسطة واعلم
ان الاستثنائي كالحد الاوسط فقد يقترن التوسط بالكسوف الذي هو معلول التوسط وهذا الذي
هو برهان لم ان يكون الامر بالعكس حسن الكسوف حيان بتوسط الارض وانت تعلم ان تقيس قياسا
جليا من المسلمين كما وجدته والمكن ليكون اصغر حدوهما وليحان بين الصغار ويشخص بين يغارن باحسنة
وحمر حيث في المعلول منهما العنصر **اقول** الحد الاوسط في البرهان لا بد ان يكون علة لحصول
التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل لما لا يكن البرهان برهانا ما عداه اذ المطلوب هذا خلف
ثم انه ان كان علة ايضا مع ذلك علة ايضا للوجود ذلك الحكم في نفس الامر والا يكون ما كان على برهان
هو المسمى برهان لم لانه يعطي اللمية في البرهان المسمى برهان ان وهو لا يكون الا ان يكون الاوسط فيه معلولا
لوجود الحكم في نفس الامر او لا يكون فالاول يسمى دليلا والثاني لا يخص باسم بل الدليل يشارك برهان لم في
الحدود وبه سمي كان يوضع الاوسط الاكبر في النتيجة ولفظ البرهان هو برهان لم لانه معطي للسبب
في الوجود والعقل والعلم اليقيني بالسبب خارج عن اجزاء القضية لا كما ذكرنا سابقا يعتقد فيه
اقدم في الوجود في العقل جميعا من النتيجة واما برهان ان فلا يعطي السبب الا في العقل ويعطي العلم اليقيني
بحصول امر اذا كان السبب في العقل مستقلا بشيء في الوجود الا انه من حيث ذكر في البرهان والواقع في
البرهان يكون سببا والمعقول فيه ويكون البرهان برهان ان ومقدمها فهذا البرهان اقدم في العقل
لانها اعرف عندنا وليست بما اقدم في الطبع وانما عرفنا بالبرهان لان التعليم من الجهل الى العلم من التبيين
وبرهان لم يعطي علة الحكم على الاطلاق وبرهان ان لا يعطي علة في الوجود ولكنه يعطي علة
العقل والشيخ او رقا اليه احدهما الاستثنائي والاقتراني جميعا يمكن ان يحتمل بهما في برهان
لم ومن التمثيل باختلاف الوضع الاستثنائي ويمثل التمثيل بالخسوف بتوسط الارض وطاهر
مشهور واما الاقتراني فيعني ظاهر المراد من جهل الغيب ان كان هذا الحرارة الغريبة الفاسدة في
الاعضاء الرئيسية في الغوقد كل من هو مخ في اصح علم ما هو المعلول بين ... بعلم للمشتغل به
بل هنا معلول الاعلى وانا ادعي ان هذه الصغراء المعتبرة خارج العروق يحسب يكون البرهان من الحدود
المذكورة في الكتاب حيث بان برهان ان عند التدليل ان كان المراد من حمى الغب هي الصغراء المعتبرة
خارج العروق على وجه مشتمل على العلم معلولها الى ان كان المراد حمى وان كان من جهة الاعلى ...
الغاية **قوله** واعلم انه الاسوأ وكل ان كان الاوسط علة لوجود الاكبر مطلقا او معلولا له مطلقا
ومعلولا له جملة او معلول لوجود الاكبر في الاصغر وهذا ما يبعلمون فيه ما يعتبر بان تعلم انه كتب اما يكون

الاوسط

الاوسط معلولا للاكبر لكنه علة لوجود الاكبر في الاصغر **اقول** وجود الاكبر مطلقا غير وجود
الاكبر في الاصغر فالحكم هو الثاني وعلة الاول غير علة الثاني فالاوسط علة في برهان لم ومعلول في الدليل
للثاني دون الاول ثم اهل الظاهر من المنطقيين قد غفلوا عن هذا الفرق فالشيخ اوضح الحال فيه
وما يرى ان الاوسط يمكن ان يكون مع كونه علة لوجود الاكبر في الاصغر معلولا للاكبر كان في حركة
الى ان تطلب وصولها الى هذه الخشبة مع انها معلولة للنار ويكون هذا البرهان برهان لم ومنه قولنا العالم
مؤلف وكل مؤلف فله مؤلف فانا اذا اقلنا لا يمكن ان يكون الاوسط مع كونه معلولا لوجود الاكبر في الاصغر
علة لوجود الاكبر لانه يلزم من ذلك تقدم وجود الاكبر في الاصغر على وجوده مطلقا وهو محال فاعلم ان علة
وجود الاكبر ما يكون علة لوجوده في الاصغر من حيث ... الا ان الاكون للاكبر وجود الا في الاصغر
كالخسوف الذي لا يوجد الا في القمر فعلته علة وجوده في القمر فالثاني ان يكون علة الاكبر علته ليس
وجدت كالصغراء المعفنة خارج العروق التي هي علة لحمى الغب انما وجدت من علة لوجودها في بدن
زيد فانه من عرض هذا المرض فعلها مهما توجد **اشارة** الى المطالب من امهات المطالب
مطلب هل البسيط وهو مطلق او مطلب هل المركب اي كذا اما الطالب ... في الاشياء **اقول**
المطالب العلمية منحصرة في الاصول ومنها فروع والاصول هي الكلية التي لا بد منها ولا يعبر عنها مستقلة تسمى
بالامهات والفروع وهي التي ... يستغني بعض المؤلفين ويمكن ان يعبر عنها بما معنا الامهات
وقد قالوا انما بلغت هي بالقسمة ستة وهي مطالب هل وما ولم لان كل واحد مشتمل على مطلبين وقد يعبر عنها
انها اربعة واصغر لبيان مطلب ... فصار اساس التصور ... لما ان الاول في التصديق وهو هل
ولم فمطلب هل يشتمل على بسيط يكون المطلوب فيه وجود الشيء كقولنا هل زيد موجود وعلى مركب يكون المطلوب فيه
ثابتا كقولنا هل زيد موجود في الدار **قوله** ومنها مطلب ما هو الشيء وقد يطلب به ماهية
ذات الشيء وقد يطلب به ما هية مفهوم الاسم المستعمل **اقول** ذات الشيء حقيقته ولا يطلق
الا على الموجود والمراد ان الطالب بما الاول هو السائل عما هو ويطلب صفات المعقول من صفات ما هو
كلا منهم ذكرها وقد شاع لحدود الحقيقة من اصحابه ولنا اسامي الرسوم متقاربة على وجه التوسع او عند
الاصطلاح الطالب بما الثاني هو السائل عن ماهية مفهوم الاسم كقولنا ما الخلاء فانما يطلب عن مفهوم
الاسم لان السؤال بذلك يصير لغويا بل هو السائل عن تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا ان العرب اصطلح على ما
دخل فيه ذلك المفهوم بالذات ودل الاسم عليه بالمطابقة والتضمن كان الجواب حدا بحسب الاسم وان
لحقه ما اشتمل على شيء خارج عن المفهوم دال عليه بالالتزام على سبيل التجوز كان رسما بحسب الاسم
قوله ولا شيء يتقدم مطلب ما التي هي مطلب هل الشيء اذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حدا
للمطالب مفهوما وكيف كان فان المطلوب فيه شرح الاسم وفي بعض النسخ اذا لم يكن ما يدل عليه
الاسم المستعمل حتى تطلب مفهوما **اقول** المراد ان مطلب ما الذي يطلب شرح الاسم يجب
ان يتقدم على مطلب هل وبعض الاقول اذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل ... هذا المطلب ليمتنع
عن غيره بان المتقدم على مطلب هل هو الذي يطلب به شرح الاسم الذي لا يفهم مدلوله الا بعد ...
الا ... كلام اذ لم يكن مدلول الاسم المستعمل في المطلب محتاجا ... الى ... مفهوما او الذي

لا يكون تداوله هنا مفهوما للمطلب اعني المسؤول عنه وانما مال ذلك لان بعد القول باسم اذا كان حدا او
والحد وانما يكون بحسب الذوات المجملة كانت الحدود ذات مجملة فاذا كان المدلول مع كونه حدا هي
مفهوما كان يحصل بذلك الدلالة اعني مصدقها ايضا معلوما فلا يكون السؤال بمثل التسيط حينئذ
فائدة وبعده لا يكون السؤال بما يسئل عنه مع ... وليكن بيان المطلوب عنه شرح الاسم اي كيف
كان لما كان المطلوب في السؤال بلفظ ما هو في الحد ... على مطلبي هل هو شرح الاسم واما
بالدوام لا حد فيكون معا وهكذا اذا لم يكن مدلول الاسم الذي يستعمل على انه حد المطلب بمجموع
اللفظ واحد واحد المجموع ومكون هو لما حد المطلب في هيئة الدوام نصا على المعرفين المستعملات
وقولنا معنوما نصف لانه حد لم يكن واما اظن ان هيئة الدوام تصحيف للاول وكلاهما نصحيفان والامر
كان كذلك اذا لم يمكن الاسم المستعمل حدا للمطلب مفهوما فانه مطابق للمراد مستغن عن التحملات
التي اوردناها وذلك في تصحيح **قوله** ما ذا اصح للشيء موجود هما ردكا بعضه حد العام ادريها
ان كان عنه كون معنا مطاهر وهو كما ان اذا اطلعنا حدا في قول ما المطلب المستا في اصلاح انه
شكل بعضه بانه خطوط مستقيمة كان حدا بحسب الاسم ثم اذا علمنا الشكل الاول من كتاب اقليدس صار
قولا الاول بعينه حدا بحسب الذات **قوله** ومنها مطلب اي الشيء يطلب به تمييز الشيء عما
عداه ... بعض الشيء ومنها مطلب اي الشيء هو ايضا ما يعد في اصول المطالب ويطلب به تمييز
السر عما عداه **اقول** قد كان يعني ان اي الشيء ما يميز به اذا كان ... ما يميز عرضيا او المراد
هو الاول ... هذا المطلب من الاصول لان مطلب ما يعني يعمه لما هو يشتمل على جميع الذاتيات
مميزة كانت او غير مميزة وقد يعد منها لانه يعد الجواب عما هو في حال الشركة بتعين لمطلب عن كل واحد
من مجملات لعل اش الفصول بالانفراد عن حسنه مقام **قوله** ومنها مطلب لم الشيء
يكون يسال عما هو العلة الاوسط اذا كان العرض حصول التصديق لجواب هل مطلقا او يسال عن
ماهية السبب اذا كان العرض ليس هو حصول التصديق بذلك بل ... وكان يطلب به
نفس الامر ... ان هذا المطالب بعد هل فانه المرتب بالفعل او بالقول **اقول**
مطلب لم يطلب العلة اما في التصديق فقط ... لم ... الكل ... الوجود ... لم
يحدث ... ان المطالب ... المكثرون فلعلهم ايضا ان يقللوها
ما ان يجعلوا اصولها اس مطلبا للتصور ومطلبا للتصديق ويطول الباقية فيها وعلى هذا التقدير يكون
ان يطلب مطلب لم في مطلب ما هو يكون الاصناف من مطلبي ما وهل مطلقا ان الشيء الذي كان
مقولا وكذا ما يسال عما هو ... وسط او ... السبب ومطلب لم تابع لمطلب هل في المرتبة لانا
بالعقل ... التي ... ان ... هل ... لم ... التي ... بانه
يتفهم ... الفعل ومطلب العلم فيه **قوله** ومن المطالب ايضا كيف الشيء واين الشيء
ومتى الشيء ومن مطالب ... ان ... كثيرا
مطلب هل المركب اذا ... المحمول الى الموضوع المطلوب حال
لم ... مطلبي كم ومن ... لانها تطلب ... جزئيه

بالقياس الى المطالب المذكورة ولابتم فائدتها فان ما لا كيفية ... السؤال عنه بكيف وكذلك يمكن ان يعد
من الاصول ويستغني عنها بمطلب هل المركب اذا كان المسؤول عنه مجهولا ماهيته ومجهولا بالنسبة الى الموضوع
مثاله هل زيد اسود وهل هو في الدار وهل هو الان **قوله** فان لم يعط ... المطالب مقام
هذا وكان مطلبا خارجا عن نفسه بطلان ان مطلب ما اذا عرف الاصول يعوم مقامها في السؤال بها بعينه
لم يلزم ان يكون ... هو ... لا يكون كل واحد من هذه المطالب مطلبا خارجا عنها فليتامل

النهج التاسع في المغالطات

اعلم ان الغلط قد يقع اما بسبب القياس
وهو ان يكون المدعي قياسا ليس بقياس في صورته وهو ان لا يكون على هيئة شكل منتج او يكون قياسا
صورته لكنه منتج لغير المطلوب اذ قد يقع فيه ما ليس بعلم علما او لا يكون قياسا بحسب ما فيه اي انه ... اذا
اعتبر الواجب ... فانه ... من صورته واذا اسلم ما فيه على النحو الذي ... كان قياسا ولكنه غير واجب
مسلمة فاذا اوعى هذه مشابه لحال الاوسط ... متى ... الطرفين ... السبب لم يكن مسلمة
لم يكن قياسا والحب ... وان كان قياسا في صورته ... الفرق بينهما ووضع ما ليس بعلم علما
هذا القبيل والمصادرة على المطلوب الاول من هذا القبيل وذلك اذا كان ... عن ... القياس
ما اسما ... صورة الواجب ... المعاني فاذا اوعى ... القياس صورته ثم ما اشير اليه
من اقوال ما ... لم ... خطا ومن ... الجهل بالتاليف من وضع ما ليس بعلم علما ومن المصادرة على المطلوب
الاول **اقول** الغلط يقع لسبب يرجع اما الى التاليف القياسي واما الى المواد التي هي المقدمات
ثم الحدود ... الشرح ... القسم الاول ... ان الغلط قد يقع اما بسبب ... القياس ... القسم الثاني
الى ان يتم الكلام في القسم الاول ثم الذي يرجع الى التاليف يكون لسبب يرجع اما الى صورة القياس
واما الى مادته ... القسم الاول ... وهو ان يكون المدعي قياسا ليس بقياس في صورته ثم الذي يرجع
الى الصورة يكون اما بحسب نسبته بعض المقدمات الى البعض او بحسب نسبتها الى النتيجة والذي يكون بحسب
نسبة بعض المقدمات الى البعض هو ان لا يكون على ... شكل منتج ... وهو ان لا يكون
على ... شكل منتج والذي يكون بحسب نسبة المقدمات الى النتيجة ... ان يكون السبب هو ان
المقدمات لم يلزم منها ... او لزم ... اللازم ليس هو المطلوب والاول هو المصادرة على المطلوب
ولم يذكره الشيخ هنا لانه ... الشرح ... ثم ... القسم ... شرحه والثاني هو وضع
ما ليس بعلة علة لان ... القياس الذي لا ينتج المطلوب ... وضع ما ليس بعلة للمطلوب مكان علته
فان القياس علة للنتيجة ... او يكون قياسا في صورته لكنه ينتج غير المطلوب ... وضع فيه
ما ليس بعلة علة ... الذي يرجع الى مادة القياس وهو ان يكون القياس مشتملا على مقدمات لو وضعت
بحيث يكون مسلمة لما كان على هيئة قياس ... على هيئة قياس ... ان يكون مسلمة ... لكان
... او لا يكون ... بحسب ... القول وان كان قياسا في صورته ومثاله ان يقول كل انسان
ناطق من حيث هو ناطق ولا شيء من الناطق من حيث هو الناطق بحيوان ... لان القياس انما ينعقد
بحسب الصورة من هذه الحدود واما ... العقد الذي هو ... من حيث هو ناطق في المقدمتين جميعا
او ... منهما جميعا لكن ... الصغرى ... الكبرى لان ...

يجز الصغرى فانتفت من الكبرى لكونها صادقين اجمل صورة القياس فلم يكن الاوسط مشتركا في القياس
المعقد منها بحسب الصورة لا يكون قياسا و احد العقول بحسب المادة وهذا كان السبب في هذا القسم
من جهة المادة قوله وقد يعرف الذنق منهما اي من هذين القياسين المذكورين قوله ووضع ما
ليس بعلة علة من هذا القبيل في المصادرة على المطلوب الاول من هذا القبيل لانه يقع الغلط فيه من جهة صورة
التاليف لا من جهة المادة ثم اشار الى بيان المصادرة على المطلوب الاول بقوله وذلك اذا كان حقا من حدود
القياس الى قوله فالواجب ان يكون ما يحاول المعاني بالمصادرة على المطلوب انما يشتمل على حدين متغايرين
كما مر ويلزم منه ان يكون احدى المقدمتين خالية عن الوضع وتحال من الى بعض حداها في الباقي المتغير
بعينها فيكون التاليف غير منتج فيه او اصلا بالحقيقة ويكون كاحد الشيء من سلف وسط مثاله كل انسان
بشر وكل بشر ناطق فكل انسان ناطق وما يقع في قياس واحد وهكذا يكون ظاهرا غير ملتبس في الحق
فيها هو الذي يقع في اقيسة مركبة بعض بعيدة عن الشيء او المقدمة المتحققة مما والى هذا اشار لنوع وجب
الى ان وضع ما ليس بعلة علة والمصادرة على المطلوب الاول في الاغلاط التي يتعلق بالمادة وليس كذلك
فان الخلاص عنهما ليس الا بانهما يشتملان على حكم غير مسلم بل لان القياس المشتمل عليهما اما ان قدم النتيجة
اقسام حدود المطلوب او ليست اولا فان كان الثاني فهو ماكس وهو وضع ما ليس بعلة علة او من حدود ذلك لكنها
اول فان كان وهو المصادرة على المطلوب فالخلاص منهما راجع الى الصورة دون المادة ولذلك جعلناهما من
مباحث كلام القياس من حيث هو سبب لاغلاط المتعلقة بالتاليف القياسي وقد ظهر انهما اربعة
اسباب منها يتعلق بنفس القياس وهما اهمال الصورة والمادة و مشترك في ان ليس فيهما سوء
التاليف واما ان تعلق بما كل القياس الى الشيء وهما وضع ما ليس بعلة والمصادرة على المطلوب
فاذن جميع ما يتعلق بالتاليف القياسي يلزم انتهاء الى كما اشار الشيخ بقوله فاذا وقع في القياس
صورته تم ما اشرنا اليه من الفصال فانه لم يقع خطاء من جهة التاليف ومن وضع ما ليس بعلة علة
ومن المصادرة على المطلوب الاول قوله هذا اما ان لا يقع الغلط في كون القياس قياسا او اخذ
العقول لكن حسب في المقدمات معتقد مقدمة فانه قد يقع الغلط بسبب اشتراك في معنى من الالفاظ فعل
بساطتها او فعل تركيبها لفعل ما قد علمت ومن جملتها مثل ما قد يقع بسبب كاشتراك من لفظ الجمع الى الفعل كل
واحد وبالعكس فيجعل ما يكون للكل بكل واحد كما للكل وما يكون لكل كما للكل او واحد لا يمكن في ان
من الكل ومن كل واحد من الاجزاء متفاوتا كان الاشتراك على سبيل تعريف اللفظ بان يكون افراد
الصحيح صادقا فيظن انه اذا فرض كان صادقا مثل فيظن انه اذا صح ان يقول ان امرؤ القيس كان
شاعرا صح ان امرأ القيس كان موجودا او ان امرأ القيس الميت شاعر موجود او يحكم بان الميت شاعر
وايضا انه اذا صح ان الخمسة زوج وفرد لصدقها صح انها زوج وانها فرد ولما كان الاشتراك على
العكس من هذا وهو انه اذا صح ان امرأ القيس شاعر فانه جيد يصح على الاطلاق وكنقيضه
انه شاعر جيد اي في الشاعرية وهذا ايضا مناسب لما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه والكلمة يشتركه
من اللفظ ومنه هنا لنا ان هنا سببه اللفظ اولى لما فرغ عن بيان القسم الاول وهو ان يكون
سبب الغلط راجعا الى التاليف ختمه بقوله هذا ثم رتبا القسم الثاني بقوله فاما الى الكون

الغلط فلغلط اما هذه الجهة التي هي من اول الفصل من قوله الغلط قد يقع اما بسبب في القياس وهذا
القسم هو ان يكون الغلط بسبب في المقدمات افرادا او في اجزائها التي هي لها وقد يقسم الى ما يكون
السبب لفظيا او ما يكون معنويا وبدأ بالقسم الاول وهو على ما ذكره ينحصر في ستة اقسام لان
الغلط اما ان يكون الاشتراك بحسب جوهر اللفظ المفرد او في هيئته او في تصريفه او في هيئة اللاحقة به من خارج
او من التركيب المحتمل لمعنيين او من وجود التركيب وعدمه فيظن المركب غير مركب وما فشاد الى
القسم الاول وهو الثاني وما باسم اي في اللفظ المفرد في المركب بقوله فانه يقع الغلط بسبب اشتراك الاسم
الالفاظ على بساطتها او فعل تركيبها على ما علمته اي في النهج السادس وقد اورد لذلك مثالا وهو استعمال
الذي من زمان معين لفظ كل على التي الاطلاق على الجميع وعلى كل واحد اي الافراد وهو قوله بعض
مثل ما يقع بسبب الاشتراك الى قوله ولا يمكن ان تبين الكل وبين كل واحد من الاجزاء فرقا وهذا
المثال هو لما يشترك في اللفظ المفرد وانما خصه بالايراد لانه موضع يلتبس على بعض اهل المنطق
ويحتاج اليه في المغالطات في الفرق بين الكل بحسب الاحاد وبين الكل واحد واحد الواحد
فالواحد على سبيل البدل مشروطين بهما ان لا يكون مع الماخوذ معه في الثاني يكون لا سوى واحد غيره
ماخوذا واشار بقوله ولما كان الاشتراك الى تعريف اللفظ بان يكون افراد الصحيح صادقا فيظن انه اذا
فرض ومن بعض الشيوخ لفظ فرض كان صادقا الى قوله وانما قد اورد القسم الثاني مثالين
احدهما انه اذا قلنا ان امرأ القيس شاعر وذلك لان المحمول في الاول هو قولنا كان شاعرا فعلى
سبيل الاجتماع فيظن انه يصح حمل كل واحد منهما لعطف كان شاعرا عليه على سبيل الانفراد واما
يصح الاول لان لفظ كان منها بانضمه جزء المحمول والمجموع قضيته الدال كونه في الزمان الماضي
شاعرا ولا يصح الثاني لان افراد لفظ كان يدل على انما احد ابطال دالا الا على الاقل بالارتباط
المحض والمحمول هو الشاعر وحينئذ اذا فرض من قولنا كان شاعرا ومن قولنا هو شاعر على هذا
التقدير يلزم منه حمل الشاعر على امرئ القيس الذي ليس بموجود الان لان الميت لا يوجد اصلا
فضلا عن ان يوجد شاعرا والمثال الثاني انا اذا قلنا ان الخمسة زوج وفرد وصح فيظن انه يصح قولنا
الخمسة زوج الخمسة فرد على ما بين انا اذا قلنا العسل حلو واصفر صح فيصح قولنا العسل حلو
العسل اصفر واشار بقوله ولما كان الاشتراك على العكس من هذا الى القسم السادس ويمثل بان يظن
انه اذا قلنا ان امرأ القيس شاعر جيد صح على ان يكون شاعرا وصح مقتضيه صح ايضا على
كونه ماهرا وصفا اصلاعم فان وهذا ايضا مناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه وذلك الوهم
هو القائل بتوابع لمحمل الذي يخرج كل من الاغلاط المعنوية بان المحمد المطلق اذا حمل بدل المقيد من
الساعة مع اعتبار ما يتبع المحمول وكان يحمل الموصوف المطلق بدل الموصوف بالفعل ومثاله المذكور له
لكنه هنا يكون بسبب اللفظ وذلك لان هذا الغلط انما حدث من قولنا هو شاعر جيد وليس من شرط
الفعال بتوابع للحمل ان يكون شيء من تركيب اللفظ بتقديمه قوله وعرضنا لها انها سببه اللفظ
لما قال الى الاقسام المذكورة الا انه لم يذكر جميع الستة الاربعة وسيشير الثاني والثالث بعد ذلك
قوله وقد يقع الغلط بسبب المعنى الصرف مثل ما يقع بسبب ايهام العكس وبسبب اخذ ما

بالعرض مكان ما بالذات وباخذ اللاحق للشيء مكان الشيء وباخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وباخذ

توابع الحمل المذكورة وقد عرفت ذلك **اقول** يريد به القسم الثاني من الاغلاط المتعلقة بافراد المقدمات

وهو الذي يكون السبب فيه معنويا لا لفظيا وقد يقع الغلط بسبب المعنى فيظن انه واقع في القول بانه يقع الغلط بسبب

اشتراك او تشابه في الالفاظ واعلم ان الاغلاط المعنوية لا ينحصر ان تتبع الحدود التي هي الموجهات

كما مر في صدر الكتاب فاذن هي اما ان تقع في التاليف الذي يكون لا في القضايا انفسها او يكون

من القضايا والذي من القضايا اما ان يكون قياسيا او غير قياسي والواقع في التاليف القياسي قد مر

ذكرها اما التي تقع في القضايا انفسها وهي المتعلقة بالمقدمات فهي التي يريد ان يذكرها هنا وهي سبعة لا

عينها لان التاليف يقع لها من حيث يستحق اخذها لا ان يحكم عليه والاحتمال ان يحكم به اما من حيث

لا يستحقان لذلك والغلط في الاول لا يتصور الا ان يكون المحكوم عليه غير ما يصلح ان يحكم عليه ويحكم

به والمحكوم به يكون عليه والسبب في ذلك ايهام العكس واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الماخوذ

منها غير ما ينبغي لان يكون جزءا من القضية شيئا من حيث [illegible] او [illegible] ولا يكون كذلك بل شيئا

مشابها له او [illegible] الوجه الذي يجب والاول هو اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وذلك

لان الحكم يتعلق بالذات ما ينبغي لان يكون جزءا من القضية وما بالعرض [illegible] والثاني

هو سوء اعتبار الحمل بان الحمل لا يكون فيها كما ينبغي مطلقا وقد نقص من اسباب الاغلاط قسم واحد وهو

الواقع [illegible] وهو المسمى بجمع المسائل في مسألة واحدة ولم يذكره الشيخ

لانه [illegible] وقد ذكره الشيخ في الغلط المعنوي [illegible]

لتشابه الاول ايهام العكس والثاني اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات [illegible] المذكور [illegible]

[illegible] احدها [illegible] مكان ما بالذات كما مر في الشرح

السابق والرابع اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه [illegible]

الامور المتعلقة بالحمل [illegible] في القضية

[illegible] هكذا الان في هذا المختصر [illegible]

[illegible] **قوله** [illegible]

[illegible] المعنى في ايهام العكس

واحدها اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات [illegible] واخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل

[illegible] **اقول** [illegible]

لما ذكر اسباب الغلط [illegible] القسم الثاني من المغالطات التي [illegible]

[illegible] وهو اخذ ما بالقوة مكان

ما بالفعل [illegible] **قوله** [illegible]

[illegible] الاعراب [illegible] والاشتراك [illegible] اللفظية [illegible]

القسم الثالث من اللفظية **قوله** [illegible] المعنى [illegible] اجزاء [illegible]

معاني الالفاظ [illegible] في المقدمتين [illegible] في المقدمتين والنتيجة

تم [illegible] العيابس [illegible] القضايا التي [illegible] عرض ذلك [illegible] عرض اسباب

[illegible] على [illegible] غلط [illegible] الحكم [illegible] وكل [illegible] له

اقول [illegible] الاصول المذكورة [illegible] الغلط

[illegible] الغلط [illegible] شرايط [illegible] شرايط [illegible] واسباب الغلط

[illegible] اللفظ [illegible] الالفاظ الذهنية [illegible]

[illegible] اعتبار اللفظ [illegible] المعنى [illegible] من الاغلاط اللفظية [illegible]

[illegible] من الاغلاط المتعلقة بالمقدمات [illegible]

[illegible] الغلط [illegible] ان المقدمات [illegible] اصناف

المذكورة في [illegible] من الغلط [illegible] غلط [illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

اعاذنا الله من الاغلاط في [illegible] والله اعلم بالصواب

واليه المرجع والمآب

[illegible] الامام [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
قال [illegible]
لان [illegible]
[illegible]
كان [illegible]
[illegible] الامام [illegible]
الامام [illegible]
لانه [illegible] الاخر
[illegible]
الوجود [illegible] موضوع
الوجود بعينه

قال الشيخ هذه إشارات إلى أصول وتنبيهات على جمل يستبصر بها من
تيسر له ولا ينتفع بالأصرح منها من تعسر عليه والتكلان على التوفيق وأنا أعيد وصيتي وأكرر
التماسي أن يضن بما يشتمل عليه هذه الأجزاء كل الضن على من لا يجد فيه ما اشترطه في آخر
هذه الإشارات ش إن هذين الفنين من الحكمة النظرية أعني الطبيعي والإلهي لا يخلوان عن
التعلق بشبه مما يشاء وعظيم أمر الوهم يعارض العقل في تحقيق الحق وتمازج الباطل حينا كل الحق في مباحثهما
ولذلك كانت مسائلهما معارك آراء المتألهين ومصادم الأهواء المتقابلة لا يرجى أن تتطابق عليها
أهل زمان ولا أيكاد يصطلح عليها نوع الإنسان والفاطر فيهما يحتاج إلى جزيل تجربة للعقل
وتمييز من الذهن وتصفية للذكر وتدقيق للنظر وانقطاع عن الشوائب الجسمية وانفصال عن
الوساوس العادية فإن تيسر له استفسار عنهما فقد فاز فوزا عظيما وإلا فخسر خسرانا مبينا
لأن الفائز بهما مترق إلى مراتب الحكماء المحققين الذين هم أفاضل الناس والخاسر فيهما نازل في
منازل المتفلسفة المقلدين الذين هم أراذل الخلق ولذلك وصى الشيخ بحفظ هذا القسم من كتابه
كل الحفظ وأمر بالضن به كل الضن وأنا أسأل الله الإصابة في البيان والعصمة عن الخطأ والطغيان
واشترط على نفسي أن لا أتعرض لذكر ما أعتقده فيما أجده مخالفا لما أعتقده فإن التقرير غير الرد
والتفسير غير النقد والله المستعان وعليه التكلان **النمط الأول** في تجوهر
الأجسام قال الفاضل الشارح النهج الطريق الأوضح والنمط ضرب من البسط وإنما وسم
أبواب المنطق بالنهج وأبواب هذين العلمين بالنمط لأن المنطق علم يتوصل به إلى سائر العلوم
فكانت أبوابه أنهاجا وهذه مقصودة بذاتها فكانت أنماطا أقول والجوهر يطلق على
الموجود لا في موضوع وعلى حقيقة الشيء وذاته والتجوهر بالمعنى الأول تحقق وجود الشيء جوهرا أعني
مركبا من أجزاء لا تتجزى أم من المادة والصورة واعلم أن هذا النمط يشتمل على مباحث بعضها
طبيعية وبعضها فلسفية وذلك لأن المعلم الأول ابتداء في تعليمه بالطبيعيات التي هي أقدم بالنسبة
بالقياس إلينا وختم بالفلسفيات التي هي أقدم منها في الوجود بالقياس إلى نفس الأمر متدرجا
في التعليم من مبادئ المحسوسات إلى المحسوسات ومنها إلى المعقولات وكان موضوع الطبيعيات
الجسم الطبيعي المتألف من المادة والصورة فصارت مباحث المادة والصورة التي يبتني عليها العلم
مصادرات فيه ومسائل من الفلسفة الأولى وكانت الفلاسفة الباحثة عنهما مبنية على
مسائل أخرى طبيعية كنفي الجزء الذي لا يتجزى وتناهي الأبعاد والشيخ أراد أن يبدأ بالطبيعيات
أيضا ولكن بشرط أن يرتفع مناهج الحجاب من أحد العلمين إلى الآخر المقتضية لتحير المتعلم فلو
أنه عقد الإشارات المتعلقة بإثبات المادة والصورة وأحوالهما أولا لما صح ما قصده لأنه إن بين
ما يبتنى تلك الإشارات عليه من المسائل الطبيعية قبلها وجب عليه أن يقدم الكلام في الجزء
الذي لا يتجزى لأنه أخرها ينحل إليه مباحثه التي لا يبتنى على ما يبتنى هو أو الحق حينئذ فصار هذا
النمط لهذا السبب مشتملا على مباحث مختلطة من العلمين وقبل الخوض في المقصود نقول
الجسم قد يقال بالاشتراك على الطبيعي المعلوم وجوده بالضرورة وهو الجوهر الذي يمكن أن يفرض

فيه الأبعاد الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق وعلى التعليمي وهو الكم المتصل الذي له الأبعاد الثلاثة
والمراد هاهنا هو الأول فإنه موضوع العلم الطبيعي وقد زيف الفاضل الشارح حد المتكلمين أولا وأبان
الجوهر ليس جنسا لما تحته وأحال سائر على ما تركب منه وأما ثانيا فبأن الأبعاد ليست بفصل لأنها لو
كانت مجموعة لكانت عرضا أو لم تكن عرضا احتاج محلها إلى قابل لها
وأيضا يلزم أن يكون الجسم مشتقا من العرض والجواب عن الأول أنه إنما أبطل كون الجوهر جنسا في كتبه
بأن أخذ مكان الجوهر الموجود لا في موضوع وأبطل كونه جنسا وهو لازم من لوازم الجوهر ولا شك
أن لازم الجنس لا يكون جنسا وعن الثاني أنه أبطل كون ما يلزم الأبعاد فصلا والأبعاد ليست بفصل
لا أنها لا تحمل على الجسم بل الفصل هو القابل للأبعاد المحمول على الجسم وهو معنى ما يمكن أن يفرض فيه ما من
شأنه قبول الأبعاد وظهر أنه في هذا الزيف تعلق الظن أما وأن الجسم يكون إما مؤلفا من أجزاء
مختلفة كالحيوان أو غير مختلفة كالسرير فإنها مؤلفة وإلا شك في أنه قابل للانقسام ثم لا يخلو إما أن يكون
الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل فيه أو لا يكون وعلى التقديرين فإما أن يكون متناهية أو غير متناهية
فالقسمة إذن الاحتمالات أربع أولها كون الجسم متألفا من أجزاء لا تتجزى متناهية وهو ما ذهب إليه
قوم من القدماء وأكثر المتكلمين من المحدثين وثانيها كونه متألفا من أجزاء لا تتجزى غير متناهية وهو
ما التزمه بعض القدماء والنظام من متكلمي المعتزلة وثالثها كونه غير متألف من أجزاء بالفعل لكنه
قابل لانقسامات متناهية وهو ما اختاره محمد الشهرستاني في كتاب له سماه بالمناهج والبينات
هكذا قال الشارح في كتابه الموسوم بالجوهر الفرد ورابعها كونه غير متألف من أجزاء بالفعل
لكنه قابل لانقسامات غير متناهية وهو ما ذهب إليه جمهور الحكماء ويريد الشيخ أن يثبته وأما الجسم
المؤلف فسيجيء القول فيه إن شاء الله تعالى ه وهم وتنبيه قال الفاضل الشارح
إن الشيخ يريد بالوهم في هذا الكتاب المذهب الباطل أو السؤال الباطل ويريد أن العقل عند ما
يعرض له الغلطين يقبل معارضة الوهم إياه فتسميته المذهب الباطل بالوهم تسمية المسبب باسم السبب
مجازا ويعني أنه يسمي الفصل المشتمل على حكم يحتاج في إثباته إلى برهان بالإشارة والفصل المشتمل على
حكم يكفي في إثباته تحرير الموضوع والمحمول عن اللواحق أو التنطق بما يسيغه من البراهين بالتنبيه
ولما أراد في هذا الفصل إبطال الثاني لا أول من الأربعة المذكورة عبر عنه بالوهم وعن إبطاله
بالإشارة قوله من الناس من يظن أن كل جسم ذو مفاصل فنقول كل جسم ذو مفاصل
تصفيه والجسم هو الطبيعي المذكور والمفاصل هي المواضع التي ينفصل الجسم عندها أي هي
مواضع إنما عني مثبتي الجزء لا يمكن أن ينفصل الجسم عندها فشبهها بمفاصل الحيوان وسماها
باسمها قوله يعني بها أجزاء أجسام يتألف منها الأجسام وزعموا أن تلك الأجزاء
لا تقبل الانقسام لا كسرا ولا قطعا ولا وهما ولا فرضا وأن الواقع منها في وسط الترتيب يحجب الطرفين
عن التماس ه ذكر للأجزاء أحكاما أربعة أولها أنها ليست بأجسام والثاني أن
الأجسام تتألف منها والثالث أنها لا تقبل الانقسام أصلا والرابع أن الواقع في وسط
الترتيب منها يحجب الطرفين عن التماس وهذه أحكام متسلمة من أصحاب هذا الرأي أوردها أولا

فيما تقرير المذهبين والباقية تمهيد انما يفهم به على ما سبق ان تعلم ان تفصيل الاوضاع وفي الحكم
الثالث اشارة الى وجوه الانقسامات الممكنة وهي ثلثة وذلك لان الاجسام اي يعمل الاشكال والتشكل
بعض كالاشياء الصلبة او بسهولة كالاشياء اللينة واما ان لا يقبل كالفلك عند الحكماء والقسم الاول
بالكسر والثاني القطع والثالث الوهم والفرض والقاينة في ايراد الفرض ان الوهم ربما يقف اما
لانه لا يقدر على استحضار ما يقسمه لصغره او لانه لا يقدر على الاحاطة بما لا يتناهى والفرض العقلي
لا يقف لتعلقه بالكليات المشتملة على الصغير والكبير والمتناهي وغير المتناهي والعبارات عنها في الشرح
مختلفة وفي بعضها هكذا الانكسار والانقطاع والوهم والفرض وفي بعضها بحذف لفظة الفرض والقطع وفي
بعضها باثباتهما ايضا في الفرض والاول الصحيح لانه لم يتعرض من القسمة الوهمية والفرضية في موضع
من الكتاب **قوله** ولا يعلمون ان الاوسط اذا كان كذلك يلقي كل واحد من الطرفين منه
شيئا غير ما يلقاه الاخر وانه ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه باسره ٥ ٥ هذا ابتداء
شروعه في النقض واعلم ان الحكم الرابع وبيانه ان الاوسط الحاجب للطرفين عن التماس لا يكونوا
اما ان لا يلاقي الطرفين او يلاقيهما وان لاقيهما فاما بالاسر ولا بالاسر فهذه اقسام ثلثة والاول
يناقض كونه حاجبا لهما فلا يمكننا نقض الحكم الثاني وهو تالف الاجسام من هذه الاجزاء لان التاليف
لا يتصور الا بعد ملاقاة الاجزاء والثاني ايضا ينافي كونه حاجبا لهما عن التماس وايضا يستلزم
تداخل الاجزاء وهو محال في نفسه وفيها نقض للحكم الثاني ومع جميع ذلك يستلزم المطلوب كما
سيأتي والثالث يقتضي التجزية والشيخ لم يذكر القسم الاول والثاني ولزومهما ان الملاقي الطرفين
ان يكن اخلتيهما لان الخصم لم يذهب اليهما فبادر الى ذكر القسم الثالث الذي يعتمد النقض بقوله يلقي
كل واحد من الطرفين منه شيئا غير ما يلقاه الاخر وفيه تنبيه على بحثه على الخصم ثم رجع بعد ذلك
الى اثبات القسم الثالث بابطال نقيضه المشتمل على القسمين المتروكين اعني الاول والثاني فكان
نقيضه قولنا ليس كل واحد من الطرفين يلقي من الاوسط شيئا غير ما يلقاه الاخر وهو يصدق
مع عدم الملاقاة ومع الملاقاة بالاسر فكنى بالاول لان احالته ظاهر وصرح بنقض الثاني بقوله وانه
ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه باسره وانما خصه بالذكر لانه مذهب لبعضهم كما سيأتي ذكره ولانه
مع احالته يستلزم المطلوب وانما رجع الى اثبات القسم الثالث مع ان المناقضة قد تمت لانه لا يريد
الاقتصار على نقض الخصم بل يقصد ابطال هذا الرأي في نفس الامر والواجب عليه ان يبطل جميع احتمالات
وان لم يذهب اليها ذاهب **قوله** وانه كيف لو جاز تجويز فيه لما خلت الوسط حتى يكون
مكانهما او حيزهما او ما شئت فسمه واحدا لم يكن له بد من ان يشغل فيه ٥ ٥ يريد بيان
حال القسم الثاني وهو القول بالمس اخله فقد ورد اولا بالتحاد المكانين او الحيزين واعلم ان المكان
عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان عندهم فرق بين جهتيهما اللغوي وهو ما يعتمد
عليه المتمكن كالارض للسرير والاعيان عندهم هو ما يسميه الحكيم ميلا واما الحيز عندهم الفراغ
المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور
من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للمحوي فكما لم يكن المناقشة فيه ههنا وكان

المعلوم من المكان او الحيز المذكور معلوما غير محتاج الى بيان اشار اليه بقوله مكانهما او حيزهما او ما
شئت فسمه لما لم تكن فائدة في العبارة والمعنى ان الطرفين لو جاز ان يداخل الوسط فلا بد من ان يشغل في
الوسط **قوله** فيلقي غير ما يلقيه والقدر الذي يلقيه دون الملاقى المتوهم لهما خلا فيلقي الطرف
حال النفوذ من الوسط غير ما يلقيه حال المماسة قبل النفوذ والقدر الذي يلقيه حال المماسة قبل النفوذ
دون الملاقى المتوهم حال النفوذ ثم التداخل والمراد ان مغايرة الملاقي في الحالين من الحالتين وانه
بتمة الوسط بعينه ويمكن ان يفهم من قوله فيلقي غير ما يلقيه انه يلقي حال النفوذ في الوسط قبل تمام
المداخلة غير ما يلقيه حال المماسة قبل النفوذ والقدر الذي يلقيه حال النفوذ غير حال ملاقيه عند تمام
المداخلة وهو الملاقى المتوهم لهما المداخلة وذلك يقتضي تجزئة الوسط ثلثة اقسام والفاضل الشارح فسره
على هذا الوجه ثم طعن فيه بان هذا البيان اقناعي لا برهاني **اقول** هذا التفسير يقتضي ان
يكون للنفوذ الذي هو حركة اول وهو حال المماسة ووسط وهو الحال الذي بعد المماسة وقبل
تمام المداخلة واخر وهو حال تمام المداخلة وهذا انما يصح على رأي نفاة الجزء وهو ان تكون الحركة
متصلة في ذاتها قابلة للانقسامات واثباته مبني على نفي الجزء ولا يصح على رأي مثبتيه فان المتحرك
لا يمكن ان يلاقي بالحركة الواحدة عندهم شيئا منقسما فلا يكون للنفوذ في الجزء الواحد وسط مسبوق
بحالة وملحوق باخرى فاذن هذا الكلام على التفسير الثاني لا يكون اقناعيا بل يكون مشتملا على
مصادرة على المطلوب **قوله** والملاقى المتوهم لهما خلاه يوجب ان يكون ملاقي الوسط لا في
الاخر الطرف ملاقاة الوسط له وان لا يتميز من الوضع اذ لا انفراج عن لقاء يحس فلا يكون يرتب
وسط وطرف ولا ازدياد حجم بان كان شيء من ذلك لم يكن ما يكون عند توهم المداخلة من الملاقاة بالاسر
بل بقي فراغ تنقسم ما يتلاقى اي المداخلة التامة تقتضي ان يكون الطرف الملاقي للوسط بعينه المداخل
ايضا ملاقيا للطرف الاخر لانهما متلاقيان بالاسر وحينئذ يرتفع الامتياز في الوضع بين المتداخلين
والوضع ههنا هو كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية وذلك لان الاشارة الحسية الى احدهما يكون
بعينها اشارة الى الاخر اذ لا انفراج عن لقائه وعلى هذا التقدير لا يكون ترتيب ووسط وطرف اي
هذا الفرض يناقض الحكم الرابع المذكور للجزء ولا ازدياد حجم اي يناقض الحكم الثاني ايضا فان كان
شيء من ذلك اي ان كان احد الحكمين المذكورين صحيحا لم يكن الملاقاة بالاسر وحينئذ يناقض الحكم
الثالث فينقسم الجزء الذي يجب ان يكون المداخلة يناقض الاحكام الثلثة المذكورة جميعا ويلخص هذا الكلام
ان القول بالاجزاء يستلزم القول باحد ثلثة اشياء اما امتناع ملاقاتها او ملاقاتها بالكل او بالبعض
وذلك يستلزم القول باحد ثلثة اشياء اما امتناع تالف الاجسام منها او عدم امتيازها في
الوضع او تجزئتها وهذه محال فالقول بها محال وقيد اعترض هنا الحجة الفاضل الشارح ايراد بحج
مثبتي الاجزاء ومعارضة لها وهي ان الحركة موجودة غير قارة وتنقسم الى ما مضى والى ما يستقبل
وما ليس موجودين والحال والا لما كانت الحركة موجودة وهو ان انقسم لم يكن جميعه
موجودا لكونه غير قار فاذن لا ينقسم ولا ينقسم ما به يقطع المتحرك من المسافة وما لا ينقسم ما في
الحال من الحركة فهو اذن جزء لا يتجزى ويتصل هذا الشك عند كيفية اتصال المقادير على ما سيأتي

وهم واشارة ومن الناس من يكاد يقول بهذا التأليف وتكون من اجزاء غير متناهية

يريد ابطال الاحتمال الثاني المنسوب الى النظام وجمع من قدماء الاوائل الاربعة المذكورة وهؤلاء لما

وقفوا على حجج نفاة الجزء ولم يقدروا على ردها اذعنوا لها وحكموا بان الجسم ينقسم انقسامات

لا تتناهى لكنهم لم يفرقوا بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه مطلقا فظنوا ان كل

ما يمكن في الجسم من الانقسامات التي لا تتناهى فهو حاصل فيه بالفعل فحكموا باشتماله على ما لا يتناهى

من الاجزاء وهذا الحكم ينعكس عكس النقيض الى ان كل ما لا يكون حاصلا في الجسم من الانقسامات

فهو لا يمكن ان يحصل فيه ثم الخصم يعترفون بوجود كثرة في الجسم فان الكثرة انما تتألف من الآحاد وان

الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم بل قد يحصل من اقوالهم معا ان الجسم يشتمل على اشياء

غير منقسمة وكل ما اشتمل عليه الجسم لا يكون منقسما فانه لا يقبل القسمة فالجسم يشتمل على اشياء لا تقبل

القسمة وهذا هو القول بالجزء الذي لا يتجزى وقد لزمهم وان لم يصرحوا به الا ان القائلين به يقولون

باجزاء متناهية وهؤلاء لا يذهبون الى ما لا يتناهى فهؤلاء كادوا ان يقولوا بهذا التأليف ولكن هو من

اجزاء غير متناهية قيل وقد ناظر الفريقان فلما الزم اصحاب المذهب الاول اصحاب هذا المذهب

وجوب امتناع قطع مسافة محدودة في زمان غير متناه ارتكبوا القول بالطفرة ولما الزموهم ايضا

وجوب كون المشتمل على ما لا يتناهى غير متناه في الحجم جوزوا تداخل الاجزاء ولما الزم هؤلاء اصحاب

المذهب الاول تجويز الجزء القريب من مركز الرحى عند حركتها البعيد وقطعه مسافة مساوية لجزء

واحد لكون القريب ابطأ منه ارتكبوا القول بسكون البطيئة بعض الازمنة حركة السريع ولزمهم

من ذلك القول بانفكاك الرحى عند الحركة فاستمر التشنيع بين الفريقين بالطفرة وبتفكك الرحى

على ما هو المشهور قوله ولا يعلم ان كل كثرة كانت متناهية او غير متناهية فان الواحد

والمتناهي موجودان فيها اقول الفاضل الشارح الكثرة تقع بالاشتراك على العدد نفسه وعلى

ما يكون بالقياس اليه معا كثرة والاولى من مقولة الكم والثانية من مقولة المضاف والواحد

على التقديرين موجود فيه اما المتناهي ان اريد به المتناهي في المقدار فلا يكون موجودا في كل

كثرة لان الكثرة تقع على المجردات ايضا وان اريد به المتناهي في العدد فلا يكون موجودا في كل

كثرة حقيقية لانه لا يكون موجودا في الاثنين اذ لا عدد اقل منه لكنه يكون موجودا في كل

كثرة اضافية لان الاثنين ليس بكثرة اضافية فاذن ينبغي ان يحمل الكثرة على الاضافية حتى يستقيم

الكلام اقول هذه مؤاخذة لفظية بتلك الغاية اذ المقصود واضح قوله فاني

كان كل متناه يوجد منها مؤلفا من اجزاء ليس لها حجم او يزيد من حجم الواحد لم يكن تأليفها مفيدا

لمقدار بل عسى العدد تقديره كل عدد متناه من الكثرة اذا اخذ مؤلفا مما قالوا اما ان لا يكون

حجم ذلك المجموع ازيد من حجم الواحد او يكون وهذان قسمان والشيخ اشار الى ابطال القسم

الاول بان التأليف على ذلك التقدير لا يكون مفيدا للمقدار وذلك لان الحجم لا يزداد ثم قال بل عسى

العدد اي بل عساه لا يفيد الا العدد ايضا ولم يقل بل العدد قال الفاضل الشارح وذلك لو قوع الظن

بانه يفيد زيادة العدد وان لم يكن يفيد زيادة المقدار وفي التحقيق ليس يفيدها ايضا لان الاجزاء

اذا كانت مقدارها متساويا بالمقدار الواحد منها يكون في الحيز الواحد حينئذ يستحيل ان تقع الامتيازات

بتفرق الجسم او بشيء من لوازمه اذ لا يختلف الحجم ولا بشيء من العوارض لانها متساوية بالنسبة الى جميعها

واذا لم يمتاز اصلا لا تتعدد الا ان الشيخ لما لم يكن محتاجا الى هذا البيان لم يجزم بالنفي والاثبات

بل بنى الامر على التردد اقول عدم الامتياز في الوضع لا يستلزم عدم الامتياز بالجوانب

فان النقط التي هي اطراف انصاف اقطار الدائرة يجتمع عند المركز بحيث لا تتمايز في الوضع وتختلف

انصافها القائمة بحسب محاذاتها للخطوط المختلفة وتكون متعددة ويكون لا اعتراق والحق ان ذلك

ان التعدد يتوقف على التغاير والتغاير قد يكون عقليا وقد يكون وضعيا وعند التداخل يرتفع التغاير

الوضعي دون العقلي فيرتفع التعدد الوضعي دون العقلي فلذلك حكم الشيخ بارتفاع التعدد على سبيل

التجويز قوله وان كان لكثرة متناهية منها حجم فوق حجم الواحد وامكنت الاضافات

فيما في جميع الجهات حتى كان حجم في كل جهة فكان جسم هذا هو القسم الثاني من القسمين المذكورين

والمراد ان يؤلف من كثرة متناهية جسما ذا طول وعرض وعمق ويرد ان يحمل على التقدير ازديادا بالحجم

ما زاد بازدياد الاجزاء وانما يتاتى باضافة بعض الاجزاء الى البعض في الجهات الثلث حتى يصير المؤلف طويلا

عريضا عميقا فيكون جسما وقوله كان حجم في كل جهة فكان جسما اي حصل حجم في كل جهة فحصل

جسم وانما قال ذلك لان الجسم لا يطلق الا على المتصل في الجهات الثلث والحجم يطلق على ما يكون له مقدار

ما وانما لان يدخل فيه لفظ مثله قال الفاضل الشارح ينبغي ان يضمر في المتن لفظة قد وذلك ان يقال

وامكنت الاضافات فيها من غير هاد في جميع الجهات ولعل هذه الكلمة سقطت من قلم الشيخ او الناسخ

او حذفها الشيخ لدلالة الكلام عليها اقول ليس الى هذا الاضمار احتياج لان المعنى قوله

وامكنت الاضافات فيها لا يعود الى الكثرة بل يعود الى الآحاد التي يعود اليها الضمير في قوله منها

والتأليف من الآحاد انما يحصل بالاضافات فيها في الجهات لا ان يعرض اولا تأليف الكثرة في جهة ثم

يحتاج التأليف في الجهات الاخر الى تلك الكثرة وكان الفاضل يحسن الاضافة بالنسبة وتوهم ان امكان

الاضافات لمكان النسبة من الجسم الحاصل من الكثرة المتناهية وبين المؤلف من غير المتناهية في

جميع الجهات وذلك بعيد عن الصواب لقوله بعد ذلك حتى كان حجم في كل جهة فان النسبة انما يكون بعد

صيرورتهما جسمين لا قبلها والصواب ان يفسر الاضافة بضم بعض الاجزاء الى البعض كما ذهبنا اليه واعلم

ان الشيخ لو اقتصر على هذا القدر لكفاه في مناقضة القائلين بان كل جسم يتألف مما لا يتناهى وذلك

لان الجسم الذي الف مما يتناهى لكنه لم يقتصر على ذلك بل عقبه ببيان ان الاجسام المتناهية المقادير

لا تتألف مما لا يتناهى اصلا قوله كان نسبة حجمه الى الحجم الذي احاط غير متناهية بنسبة متناهي

العدد الى متناهي العدد هذا تالي لقوله ان كان لكثرة متناهية منها حجم الى قوله فكان جسم والجميع متصلة

شرطية وذهب الفاضل الشارح الى ان قوله فكان جسم كان نسبة حجمه الى الحجم الذي احاط الى قوله

متناهي العدد قضية واحدة موضوعها الجسم ومحمولها قضية شرطية هي قوله كان نسبة حجمه نسبة متناهي

العدد وملتفظ كان تابطه والمجموع تالي للمقدم المذكور وما ظهر ما ذكرناه وتقدير الكلام ان يقال ان

كان حجم الاجزاء المتناهية ازيد من حجم واحد منها وحصل من ايصالها في الجهات جسم كان نسبة ذلك الجسم

الى الجسم احد متناهي القدر كذلك واعلم انه لم يعتبر النسبة بين المولف من الاجزاء المتناهية وبين
شاو من اجسام الابعاد حتى وجسما كذلك لان النسبة لا تقع بين ما لا يكون من نوع واحد كالجسم
والسطح او الخط متلا قوله بين المولف من غير المتناهية من جميع الجهات وذلك بعد عن الصواب
قوله لكن ازدياد الحجم بحسب ازدياد التاليف كالسطح يكون نسبته الاحاد والمس فيه الى الاحاد الغير
المتناهية نسبة متناه الى متناه وهذا اخلف محال هذا استثناء لنقيض تالى المنفصلة المذكورة نريد
به انتاج نقيض المقدم وصورة القياس هكذا لو كان الجسم مولفا فاما ان لا يكون حجم المولف
من عدد متناه من جملة ما لا تناهي انما ازيد من حجم الواحد او ليس بازيد منه والثاني باطل
لانه لا يفيد زيادة المقدار والاول ايضا باطل لانه لو كان زائدا لكان نسبة حجم المولف من عدد
متناه في الجهات الثلث الى حجم الجسم المولف مما لا تناهي نسبة متناه الى متناه لنسبة الاجزاء
الى الاجزاء نسبة متناه الى متناه كنسبة متناه الى غير متناه وهذا خلف محال فليس الاول حقا
واذا بطل القسمان بطل المقدم وهو كون الجسم مولفا مما لا تناهى **تنبيه** البشر اذا وجب
النظر ان الجسم لا يجوز ان يكون مولفا من مفاصل غير متناهية وانه ليس يجب ان يكون لكل جسم مفاصل
متناهية الى ما لا ينفصل فقد وجب ان يكون لكل جسم ليس لامتداده مانع لما يثبت من امتناع
كون الجسم مولفا من اجزاء لا تتجزى سواء كانت متناهية او غير متناهية بعد ان جميع الانقسامات
الممكنة ليست بحاصلة في الجسم المفرد بل يجب ان يعرض لاجسام غير منقسمة بالفعل مع كونها قابلة
للانقسام بهذا هو المطلوب من هذا الفصل وسماه تنبيها لعدم الاحتياج منه الى برهان زائد
على ما تقدم ثم انما اورد الفصل الاول ... وهو ان الجسم لا يجوز ان يكون مولفا ولم يقل كل جسم
لان الثابت بالبرهان في الفصل الثاني هو ان الاجسام المتناهية الاقدار لا يجوز ان يكون مولفة
مما لا تناهى مطلقا ولو جاز وجود جسم غير متناهي القدر لجاز وقوع مفاصل غير متناهية فيه فلما
لم يبين امتناع وجوده بعد لم يحكم بذلك كليا ولم يحكم انها حكم بالثلاثين ثم كذب الكلية فاجملها
وسيصير الحكم بعد بيان امتناع وجود جسم غير متناهي القدر كليا **قال** الفاضل الشارح انه
انه قال في الفصل الاول لا يجوز ان يكون ان الذي يجوز من قولنا يجب ان لا يكون وفي الثاني ليس
يجب ان يكون وذلك لان تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية ممتنع ان يكون وعن المتناهية ممكن
ان لا يكون فلا جرم حكم في الاولى بالامتناع وفي الثانية بالامكان **اقول** انه لم يقل في الثاني
لا يجب تركيب الجسم من اجزاء متناهية مطلقا بل قال لا يجب تركيبه من الاجزاء المتناهية التي لا تتجزى
ويدل عليه قوله الى ما لا ينفصل ورد بان امتناع تركيبه منها كان الواجب اذن ان يقول في هذا
القسم ايضا يجب ان لا يكون والصواب ان يقال انه لما قال في الفصل الاول ومن الناس من
يظن ويقول بهذا التاليف فكانه قال ومن الناس من يجوز هذا التاليف ثم لما ابطله اورد
هنا ما يتفرع على ذلك ورد الحكم بانه لا يجوز ثم لما قال في الفصل الاول ومن الناس من يظن ان كل جسم
ذو مفاصل ... انه يجب ثم لما ابطله اورد هنا نقيضه وهو الحكم بانه لا يجب وبالجملة فالقضية
الاولى ... والثانية جزئية لان قوله ليس يجب ان يكون لكل جسم في قوة قولنا ليس يجب

ان يكون لبعض الاجسام ثم ذلك يحمل على اللازم منهما جزويا وهو قوله فقد وجب لمكان وجود جسم و ذلك
يكفيه بحسب غرضه هنا وذكر الفاضل الشارح عليه سوالا وهو ان امتناع حصول الانقسامات
كلها التي لا تتناهى بالفعل يسقط الحكم بوجود جسم لا يكون لامتداده مفاصل على سبيل الوجوب ولم
قال الشيخ فقد وجب امكان وجود جسم ولم يقل فقد وجب وجود جسم واجاب عنه بان هذا
الامكان يحتمل ان يكون عاما وايضا ان كان خاصا فقوله صحيح وذلك لان الممتنع هو حصول
جميع الانقسامات واما حصول كل واحد منها فليس بواجب ولا ممتنع واذن ليس في الوجود
جسم معين يجب ان يكون عند ثم المفاصل الا المانع خارجي كالفلك **اقول** والاظهر
انه لما سلب الوجوب عن كون الجسم مركبا عن الاجزاء لزمه امكان كونه غير مركب ولذلك حكم
بالامكان **قوله** بل هو في نفسه كما هو عند الحس الحس يحكم باتصال الجسم واتصافه بالمفاصل
على ما ذهب اليه الغير ... ان الامر غير محسوس مما ابطلناه يحكم بكون الجسم متصلا في نفس
الامر كما هو عند الحس **قوله** لكنه ليس مما لا ينفصل بوجه بل يجب ان يكون قابلا للانفصال
بوقوع المفاصل اما بتفكيك وقطع واما باختلاف عرضين قارين عنه كما في البلقة واما بتوهم وفرض
ان امتنع الفك لسبب اي الجسم الذي حكمنا بكونه عند ثم الانفصال ليس مما لا ينفصل بل يجب ان
يكون قابلا للانفصال لما مر في الفصل الاول من اسباب وقوع المفاصل اي لوقوع الثلثة المذكورة
في الكتاب لان ... الانفصال اما ان يكون موديا الى الافتراق او لا يكون والثاني يكون اما في الخارج او
في الوهم **مثال** الاول ما بالفك والقطع **ومثال** الثاني ما باختلاف عرضين **ومثال** الثالث
ما بالوهم **تذنيب** البشر اذا لم يكن بالتعين من اجزاء الفصل القسمة وجب ان يكون احد وجوه
هذه القسمة لاسيما الوهمية لا يقف الى غير النهاية وهذا باب لاهل التحصيل فيه اطناب
والمستبصر يسترشد القدر الذي ذكرناه **قوله** لما ابطل احد ما ليس من الاربعة المذكورة بقى الحق احد الفرقين
فاشار ههنا الى ابطال احدهما بقوله وجب ان يكون احد وجوه القسمة لاسيما الوهمية لا تقف
الى غير النهاية وبقى الرابع الذي هو مذهب الجمهور من الحكماء وجوه القسمة هي الثلثة المذكورة واقتصر
قال لاسيما الوهمية لان البرهان المفكوك في الفصل الاول لا يفيد الا القسمة الوهمية وسمي الفصل
تذنيبا لان هذا الحكم متفرع على ما تقدم **قوله** وهذا باب اي مسئلة الجزء الذي لا يتجزى وما يتبعه
من مباحث الحركة والزمان فان اهل العلم قد اطنبوا الكلام فيها والمستبصر يسترشد القدر الذي نورده
في هذا الكتاب ومن بعض الشيخ القدر الذي اوردناه **تنبيه** انك ستعلم انضا فعلمه من
حال العيان المعايير فستمده من ثنايا ان الحركة عليها وزمان تلك الحركة كذلك ما انه لا تنالف مما لا ينقسم
حركة والازمان **قوله** قد حصل من المباحث المذكورة ان الجسم الطبيعي متصل في نفسه قابل للقسمة الى
غير النهاية ولزم من ذلك كون الكمية العامة بالجسم الطبيعي التي هي الجسم التعليمي الذي يدل على غاية
الطبيعي تبدله في الجسم الواحد بحسب تبدل اشكاله ايضا كذلك ولزم من ذلك كون السطوح التي
بها ينتهي الاجسام والخطوط التي بها ينتهي السطوح ايضا كذلك جميع ذلك اعني الاجسام التعليمية
والسطوح والخطوط بسيم ... والشيخ نبه على جميع ذلك تعريفا بقوله من حال العيان

المتادي اذ لم يقبل من حال احوال الاجسام ولم يذكره لعدم الاول انه لم يبين وجودها بعد ثم بيّن ان حكم
المتصلات الغير القارة كالحركة والزمان حكم المتصلات القارة وذلك لان انطباقهما في العقل فان الحركة
في مسافة تنقسم بانقسامها وكذلك زمان الحركة ينقسم بانقسامها فاذن لا حركة ولا زمان من اجزاء لا
تتجزى ولا زمان ويتفرع من ذلك ان قسمة الحركة والزمان الى ماض ومستقبل وحال لا يصح لان الحال
حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحدود المشتركة بين المقادير لا تكون اجزاء لها والا لكان
السبب تسلسلا بل هي موجودات مغايرة لما هي حدود له بالنوع فاذن قد ظهر فساد الحجة المذكورة
على اثبات الجزء **اشارة** قد علمت ان للجسم مقدارا ثخينا متصلا ۵ المقصود من هذا
الفصل اثبات الهيولى للجسم والمقدار بحسب اللغة هو الكمية وبحسب الاصطلاح هو الكمية المتصلة
التي يتناول الجسم والسطح والخط والثخن اسم لحشو ما بين السطوح وللامر الذي يقابل به رقة القوام
والثخين يدل بالاشتراك على ما هو ذو حشو بين السطوح وهو فصل للجسم التعليمي وعلى ما يقابل الرقيق
من الاجسام والمراد ههنا المعنى الاول والاتصال يدل على معنيين احدهما صفة لشيء لا بقياسه الى
غيره وهو كونه بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء تشترك في الحدود والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل
الكم وعلى الصورة الجسمية المستلزمة للجسم التعليمي بعدما يقال للجسم التعليمي عندما يطلق المتصل على
الصورة الجسمية اتصال ايضا وقد يقال لهذه الصورة انها اتصال وامتداد بالمجاز وقد يقال للجسم
بحسب ذلك متصل وربما سمي صفة لشيء بقياسه الى غيره وهو ايضا بمعنيين احدهما كون المقدار متحد
النهاية بمقدار اخر ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك
بحركة جسم اخر ويقال لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى والاسم كان بحسب اللغة للذي بالمعنى
الثاني ثم نقل بحسب الاصطلاح الى الاول ولما تقرر هذا فقول المقدار في قول الشيخ مقدارا
ثخينا متصلا يصح ان يحمل على اللغوي فيكون المتصل والثخين على ما هو فصل الجسم التعليمي والمتصل
على ما هو فصل الكم المتصل وحينئذ يكون المجموع هو الجسم التعليمي لانه كمية متصلة ثخينة وانما قدم
الثخين لانه اعرف فان القائلين بالجزء يعترفون بثخن الجسم ولا يعترفون باتصاله وتقديم الاعرف
في الاقوال الشارحة اولى والمقدار الثخين المتصل اعني الجسم التعليمي هو غير الجسم الطبيعي كما مر وذلك لانه
يتبدل في الجسم الواحد بتبدل اشكاله كالشمعة التي تجعل تارة كرة وتارة مكعبا مثلا فهو اعراض
للجسم ويكون معنى قول الشيخ قد علمت ان للجسم الطبيعي شيئا هو الجسم التعليمي وانما قال قد علمت
ذلك مع ان اثبات الجسم التعليمي غير مذكور في الكتاب لانه اثبت بالبرهان كون الجسم متصلا في نفسه
كما هو عند الحس وكونه ذا الكم وذاتيته امرا غير متنازع فيه ولا يحتاج الى برهان ثم جمع هذه
المعاني اعني كون الجسم ذا الكم وثخنه واتصاله في قوله انه ذا جسم تعليمي فاذن قد علمت شيئا من ذلك
للجسم فان قيل لم تعرف ان الجسمية شيء مغاير لهذه الامور فانه ما لم تعرف مغايرتها لها لم يمكن
اثباتها له قلنا كونه موجودا لا في موضوع اعني جوهريته امر صحيح له وهو مغاير لهذه الامور
وكونه بشيء من شانه ان يكون ذا جسم تعليمي امر غير جوهريته وهو فصله الذي يحصل به جوهريته
قوله وانه قد يعرض له انفصال وانفكاك الانفصال اعم من الانفكاك كما مر ذكره فالـ

اتصال

الفاضل الشارح اعترض بلفظة قد المفيدة لحدوثه الحكم عن الافلاك **واقول** هذا غير مستقيم لان الافلاك
قد يعرض لها الانفصال باحد معانيه اعني الوهمي ولاجل ذلك يتناولها هذا البرهان قبل ما يجيء
بيانه فالصواب ان يقال انه جعل الحكم جزئيا لان بعض الاجسام من الفلكيات وغيرها غير منفصل
ولا تكون غير قابل للانفصال بل لعدم الانفصال الخارجي منه ولعدم اعتبار انفصاله بالوهم وذلك
واجب الامتناع حصول جميع الانفصالات الممكنة منه على ما مر **قوهم** وتعلم ان المتصل بذاته
غير القابل للاتصال والانفصال قبولا يكون هو بعينه الموصوف بالامرين ۵ ۵ يريد
بالمتصل بذاته ههنا الصور الجسمية وهي التي يريد بها الاتصال لذاتها وانها هي تكون بحيث يلزمها
الجسم التعليمي وعبر بذلك بالامتداد الذي هو من الشمعة حال كونها كرة ومكعبا ومتشكلا باشكال
والدليل على ان اسم المتصل قد يطلق على هذه الصورة **قول** الشيخ في الشفاء في فصل ان المقادير
اعراض بهذه العبارة اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة ولو
حمل المتصل بذاته ههنا على الجسم التعليمي الذي هو المقدار لكان البرهان على اثبات الهيولى بحاله
الا ان الحق ما ذكرناه ويريد بالقابل للاتصال والانفصال الهيولى وانما قيد المتصل بالغاية
لان المادة ايضا متصلة ولكن بغيرها اعني بالصورة وانما قيد القابل للاتصال والانفصال
بالحقيقة من حيث المعنى الذي يسلبهما ويكون بعينه هو الموصوف بهما وهو المادة لا غير ويقال بالمجاز
ومن حيث اللفظ للذي يطرأ عليه احدهما يستحق بطريانه ان لا يكون موصوفا بالطاري كالصورة التي
تعدم هي ويبقى الاتصال به عند طريان الانفصال فلا يكون هي بعينها موصوفة بالانفصال فان الاتصال
لا يقبل الانفصال ولا الاتصال لانه لو قبل الانفصال لكان الشيء قابلا لعدمه وان يقبل الاتصال لكان
الشيء قابلا لنفسه **قوله** فاذن قوة هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل وغير هيئته
وصورته وقوة الشيء بمعنى امكان وجوده ووجوده متقابلان فالمغايرة بين قوة الانفصال وبين
وجوده اي بين حال الانفصال وبين وجود الانفصال المنافي للاتصال ظاهرة والموصوف بشكل القوة
ليس هو الاتصال على ما سبق فهو شيء غير الاتصال قابل للاتصال والانفصال وهو الهيولى والمتول
ههنا هو الصورة الجسمية وهيئته الشكل التابع لوجودها وصورته الجسم التعليمي اللازم لها فانه كالصورة
للصورة الجسمية وهذا ايضا يدل على ان الشيخ اراد بالمتصل بذاته الصورة الجسمية دون المقدار
قال الفاضل الشارح **قوله** فاذن قوة هذا القبول غير وجود المقبول يشبه ما مر ذكره
بالقوة وذلك انه ذكر ان بعض الاجسام يحدث له الانفصال فيستغني ان يضاف اليه وكل ما يحدث
فقوة حدوثه حاصلة قبل حدوثه وكل ما هو حاصل قبل الشيء فهو غير ذلك الشيء حتى ينتج فاذن قوة
قبول الشيء غير وجود ذلك المقبول وانما اقتصر على المقدمة الاولى لوضوح الباقيتين ثم قال
واثبات المادة لا يمكن بهذه الحجة الا ان نقول الجسم المتصل قد يعرض له الانفصال فلا بد لذلك
الانفصال من محل وليس محله الاتصال فلا بد من شيء اخر كان غير صحيح لان الانفصال عدم الاتصال
عما من شانه ان يتصل والامور العدمية لا تستدعي محلا ثابتا فلا بد من بيان مغايرة قوة الانفصال
لنفس الانفصال بتلك المقدمات ثم بيان انها شيء ثابت من الامور الاضافية التي تستدعي محلا حتى اذا

اعدام الملكات ليست اعداما صرفة

بينا ان ذلك المحل ليس هو الاتصال بل شيء اخر هو الهيولى **اقول** في هذا الكلام موضع نظر
لان اعدام الملكات ليست اعداما صرفة بل ما يستدعي محلا قابلا كالملكات فالانفصال لما كان عدم
الاتصال عما من شانه ان يتصل على ما قال فقد اثبت محله وهو الذي من شانه ان يتصل والحق ان مراد الشيخ
من كون هذا نوع الانفصال للانفصال انه كلامه هو ادخال ما لا يستفيد بالهيولى الاحتياج الى القابل
ليكون البرهان ... على وجود القابل للانفصال قبل طريانه او لا ...
الاستدلال بوجود الانفصال على وجود القابل له انما يحدث حال الاحتياج الى ...
قوله وشكل القوم لعن ما هو ذات المتصل بذاته الذي عند الانفصال يعدم ويوجد غيره وعند
عود الاتصال يعود مثله متجددا ة المتصل بذاته ما دام موجودا كان هو ذو اتصال
واحد متعين ثم اذا طرأ الانفصال زال ذلك الاتصال الواحد المتعين فانعدم ذلك المتصل ووجدت
اتصالان اخران بالتخصص ومتصلان اخران بحسبه فقد الانفصال قد عدم ووجد غيره وعند عود
الاتصال يعود مثله متجددا لا يعود هو بعينه لان اعادة المعدوم ممتنع فلا بد من الشيء الذي يبقى مع الانفصال
الباقي في الاحوال جميعها غير المتصل بذاته وهو الهيولى فيحصل هذا البرهان ان يقول لما ثبت ان
الجسم لا يخلو عن اتصال مما في ذاته وانه قابل للانفصال حال كونه متصلا فمع بقول الانفصال حاصله
لا حال الاتصال وليس الاتصال نفس القابل للانفصال على وجه يكون حال كونه انفصالا موصوفه
بالانفصال فاذن للجسم شيء غير الاتصال به يقوى على قبول الانفصال وهو الذي يعتقده ويتصل مرة
بعد اخرى وهو الهيولى **واعلم** ان الاهم في هذا الباب ان يعلم انه لا يمكن ان يكون الاتصال والانفصال
عرضين مجتمعين على شيء هو موضوع لهما وهو الجسم كما سبق الى اوهام المتكلمين المتشككين بوجود
المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن ان يكون موصوفا
بالانفصال والانفصال فهو لا يكون من حيث ذاته بحيث تفرض فيه الابعاد ولا يكون جسما البتة بل هو
المسمى بالمادة ولا بد من انضياف شيء ما متصل بذاته اليه حتى يصير جسما وذلك الشيء هو الصورة
والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال والذين يجعلون المتصل عرضا على ما ...
يقولون ان كون الجسم متصلا في نفسه امر زائد مقوم للجسم والحق هو ان مقومه بالعرض والبعض
ينبغي ان يعلم ان الوحدة الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا عرضان للمادة الابعد يشخصها
المستفاد من الصورة ليتوقف على الصورة المشتمل المبنية على اتصاف المادة بالوحدة اولا والتعدد حسب
ما ذكره الفاضلان ايج وغيرهم كيف لهم لو كان تعدد الجسمية بعدد وحدتها مقتضيا لانعدامها
ومحوجا الى مادة توجد في الحالين لكان تعدد المادة تبعا للانفصال بعد وحدتها مقتضيا لانعدام
المادة الاولى ومحوجا الى مادة اخرى وتسلسل ... من الشبه وذلك لان المادة الموجودة في
الحالتين غير موصوفة بنفسها بوحدة والتعدد انما يتصف بهما عند تعلق الصور فلا ضير
ان رجع عادة الشيخ بما ماجية على نفي الهيولى وهي ان الهيولى على تقدير ثبوتها ان كانت
متحيزة فاتصف قبل ... بلاستقلال ... من حلول الجسمية فيها مع اجتماع المثلين وايضا
هي بالمحلية اولى من الجسمية وايضا الاحتياج الى الهيولى اقوى وايضا على ... التبعية واول

كانت صفة للجسمية وقد لم يكن الجسمية كذلك فيها وان لم يكن متحيزة استحال حلول الجسمية المختصة بجهة فيها
بالبديهة وهذه الحجة غير تامة على اقسام حجر مختصر ... الا معنى على سبيل الحلول في الغير لا يجب
ان يكون بحيث يكون الاتحاد بل ربما يعتبر بشرط حلول الغير فيه ولا يلزم من ذلك كونه ضعيفا لذلك الغير
وهم وتنبيه الحكمة يقول ان هذا الذي لزم انما يلزم فيما يقبل الفك والتفصيل وليس
كل جسم فيما يجب كذلك ة هذا هو الوهم وتقريره ان يقال الحكم المستند للقسم بامكان
وجود الانفكاك والانفصال بالفعل في بعض الاجسام على كونه مقارنا للقابل ولذلك لا يقتضي وجوب
كون جميع الاجسام مقارنة للقابل فان ... الاجسام الفلكية والعنصرية بالفعل كالفلكيات وبعض من
الاجسام الصلبة الصغيرة فان كان ما بالاحساس التوهم **قوله** فان خطر هنا انك فاعلم ان
طبيعة الامتداد الجسماني في نفسها واحدة ة هذا هو التنبيه المزيل لذلك الوهم وهو
بذكر مفهوم الامتداد الجسماني الذي هو الصورة الجسمية المتصلة بذاتها التي ... الامر اقتضى
عند وجود الانفصال الى اخره ولا ان الوهم يبتدئ بكون كل في حجم بحيث طرحه عن الملاء ويجب
القبول للانفصال والمدفع الوهم ... وصور هذا الحكم على هذا الامتداد ويمتنع الحكم بكون
شيء من الاجسام عن هذا ان ما لا يقبل الفصل والوصل الا بعرض على الوجود والوهم لورود ذلك
المساوي بالجميع في هذا المعنى ولكن الغرابة انما لا يخلو بهذا المعنى يكون بعضها بالكل وبعضها صغيرا
وما يجري مجراه **واعلم** ان الامتداد المذكور ... ان يوجد من حيث هو عام وكلي جنسا كان
او نوعا وقد يمكن ان يوجد من حيث هو خاص متقوم وقد يمكن ان يوجد من غير اعتبار شيء من ذلك
كما ستعرفه الشاي اليه في النهج الاول وانما يكون اذا اخذ وحده من حيث هو في النهج لا سيما من
وجوده فالشيخ لعلة كذلك فاشار اليه بقوله طبيعة الامتداد فان الطبيعة تطلق على المأخوذ
كذلك كما مر ... من حيث هو طبيعة شيء ما واحدة في نفسها غير لسان يوالطبائع **قوله**
وما لها من الغنى عن القابل او الحاجة اليه متشابه وذلك لان الشيء المأخوذ من حيث هو هو لا يمكن
ان يتعلق الحكم عليه بالامور المتقابلة بل ... ان اصلف فقد لصلف لكونه مأخوذا مع امور لعقص
الاختلاف **قوله** واذا عرف بعض لعلها الى محاجتها الى ما تقوم منه عرف ان طبيعتها
غير مستغنية عما تقوم فيه لو كانت طبيعتها طبيعة ما تقوم بذاتها لكان لها ذات كانت لها لذلك
الطبيعة ة اي اذا صار بعض الحالي وهو انكان طريان الانفصال عليها اول صنائع
وجود صانع الانفصال معروفا لكونها محتاجة الى القابل بعموم تلك الطبيعة منه عرف ان تلك الطبيعة
محتاجة الى القابل حيث كانت كما لو كانت طبيعتها مستغنية عن القابل لكانت مستغنية حيث كانت
قوله لانها طبيعة نوعية محصلة تختلف بالحاجة عنها دون الفصول ة قد بينا
ان الطبيعة يكون بها ... اعتبار اف كانت ربانيا جنسيا وربانيا نوعا وهذه الطبيعة الموجودة لست جنسا
لانها ليست متقومة على ما ينضاف اليها تحصلا اباها والمادة لانها معقولة على الامتدادات الفلكية
والعنصرية وعن ... اذا نوعية محصلة وانما قال نوعية ولم يقل نوع لانها انما تصير نوعا
بانضياف معنى العموم السابق وحده هنا لا يكون نوعا بل يكون نوعية وانما ذكر ... بالى ...

دون الفصول مع كون الطبيعة النوعية لا محالة كذلك لان الشيء الذي يختلف في الفصول وهو الجنس كالحيوان
مثلا لا يكون مقتضيا في بعض الصور لشيء كالضحك وهو عند تحصله ببعضها كالناطق لا يكون مقتضيا
في سائر الصور له وكان هذا الكلام جواب عن ايراد بعض بالحكم المذكور وهو ان يقال كما ان الحيوان
مقتضيه للضحك في الانسان دون غيره من سائر الحيوانات فلم لا يكون الامتداد الجسماني مقتضيا
لوجود القابل لما يقبل الانفكاك دون غيره من الاجسام فاجاب عنه بان الامتداد الجسماني الموجود
طبيعة نوعية محصلة لا يختلف بالمخارجات فهنا من ان يقتضي شيئا في بعض مع جميع المخارجات وفي
جميع الاحوال بخلاف الحيوانية التي هي طبيعة جنسية غير محصلة وهي لا يمكن ان يقتضي شيئا من حيث هي
غير محصلة ثم اذا تحصلت بشيء لا يضاف اليها ويقال في نفسها المحصل بان يقتضي شيئا مع ذلك
الشيء الغير الخارج عنها لم يقتضه مع غيره لا امتناع عدم لا يكون ذلك المحصل بعينه الا انه ضد التسالع
لورود السؤال ولان الجسمية طبيعة نوعية [illegible] ان ماهيتها غير معلومة ولا اشتراك في قبول الابعاد
الذي هو معلوم لازم لها ولا اشتراك في الملازم لا يقتضي الاشتراك في الملزومات وما نفي بالوجود
الذي يقتضي في الواجب كونه عين الماهية وفي الممكن لا يقتضي ذلك وبانا نمنع ان الحكم بحلول بعض الجسمانيات
في محل لا يقتضي وجوب الحلول بالبعض صحيح فاذن يمكن ان لا يحل فيه البعض الآخر فالجواب عن
الاول ان الاحتياج الى القابل انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه منفصلا لذاته فاما اللاانفصال
والمتصل بذاته فيقتضيه هذا القدر معلوم يشترك فيه [illegible] الحكم وعنه كونه [illegible] فلا حاجة بنا الى اعادته
فالانفعال وعن المناقضة ان الوجود ليس من الطبائع الجنسية والنوعية على ما شرح [illegible] وعن الثاني
ان الطبيعة المذكورة يقتضي وجوب الحلول لما مر لا امكان ان المحتمل لعدم الحلول والشكوك التي
اوردها على كون الطبيعة الجنسية مقتضية لشيء في بعض الصور دون غيرها لاختلاف النوعية متعلقة
بسوء اعتبار الكلمات [illegible] مراعاة ما ذكرناه فلا فائدة في التطويل بالاعادة **وهم وتنبيه**
او لعلك تقول ليس الامتداد الجسماني الواحد بما هو للانفصال [illegible] فانه انما يقتضيه من اجسام
بسيطة لا اجمال هنا للانقسام الا الذي يقع بحسب الفروض والاوهام وما يشبهها وقد ذكرنا
في صدر النمط ان الاجسام اما مفردة واما مؤلفة وذكرنا المذاهب في الاجسام المفردة بحسب
الاحتمالات الاربع ونذكر حكم المؤلفة بقوله من المذاهب المؤلفة بهذا الموضع في الاجسام المؤلفة منها
مذهب ينسب الى بعض القدماء كذيمقراطيس وغيره وهو قولهم ان الاجسام التي هي البسائط
بسائط على الاطلاق بل انما هي مؤلفة عن بسائط صغار [illegible] الطبع في غاية الصلابة [illegible]
البسائط انما يكون بالالوان والتماس فقط والجسم البسيط الواحد منها لا ينقسم [illegible]
الحجم المذكور ويتفاوت في الصغر والكبر وفي اشكالها مختلفة [illegible] ان بعضها [illegible]
وهو ما قال الشيخ ابو البركات البغدادي [illegible] هذا القول [illegible] وذكر الفاضل الشارح
ان ذيمقراطيس ذهب الى ان تلك البسائط كرية الشكل ونقل عنه [illegible] ان الشيخ [illegible]
من طبيعيات الشفاء انهم يقولون انها غير متناهية [illegible] وانما جوهرها جوهر واحد بالطبع وانما
يصدر عنها افعال مختلفة لاجل الاشكال المختلفة وذكر ان بعضهم جعل اشكال الجسمانيات [illegible]

المذكورة في كتاب اقليدس اشكال العناصر والفلك [illegible] وذكر [illegible] كثيرة
لهم لا فائدة في ايرادها وبالجملة هذا المذهب هو بعينه مذهب من يثبت الاجزاء [illegible] الاجزاء والاجسام
ومن يكونوا الانقسام الوهمي عليها والوجه تعلقه بهذا الموضع ان الحجم المذكور في الاجزاء انما
كون كل جزء قابلا للانقسام الوهمي ولكن ليس يجب ان يكون كل قابل للانقسام الوهمي قابلا
للانفكاك وكانت الحجة المذكورة في اثبات الهيولى مبنية على كون الامتداد قابلا للانقسام الانفكاكي
فاذن لو كانت البسائط غير قابلة للانفكاك بل انما يسهل التماس ويحصل بزوال التماس لكان
اثبات المادة بالحجة المذكورة متعذرا هذا الوهم هو هذا المذهب والامتداد الجسماني الواحد
الذي ذكره الشيخ هو الذي يسميه اصحاب المذهب جسما بسيطا واحدا **وهم** فان خطر هذا
ببالك فاعلم ان القسمة التي تحمله وان الفرضية او الواقعة بحسب اختلاف عرضين قارين كالسواد والبياض
في البلقاء او مضافين كاختلاف محاذاتين او موازاتين او مماستين تحدث اثنينية ما يكون طباع
كل واحد من شيئين طباع [illegible] وطباع الخارج الموافق وما يصح من كل شيء منهما يصح بين الشيء
الاخرين فيصح اذن بين المتماسين من الاتصال الرافع للاثنينية الانفكاكية ما يصح بين المتصلين من الفصل
من الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالي ما يصح بين المتماسين **تنبيه** هذا هو البينة المزيلة لهذا الوهم
وهو باعتبار التشابه المذكور في طباع تلك البسائط بزعمهم وذلك لان الطبيعة المتشابهة انما
يقتضي حيث كانت شيئا واحدا غير مختلف في الجزء الواحد الذي هو من جنس الطبيعة يقتضي ما
يقتضيه سائر اجزائه وما يقتضيه الكل وما يقتضيه الخارج عن الكل الموافق له في تلك الطبيعة
لاشتراك الجميع فيها [illegible] جميع هذه الاربعة اما في الامتناع عن قبول الانفصال
والاتصال او في جواز قبولهما [illegible] على البعض
قبول ذلك [illegible] وقد ذهبنا الى القول [illegible]
هنا [illegible] الاجسام المعروضة من حيث [illegible] المتفقة
وذلك [illegible] اثبات المادة والشيخ [illegible] القسمة العرضية [illegible] باختلاف عرضين [illegible]
لان اصحاب المذهب يجوزون [illegible] تلك البسائط [illegible] باختلاف عرضين
الى ما يكون بحسب عرضين قارين والى ما يكون بحسب عرضين اضافيين [illegible]
في تقسيم [illegible] الاضافي [illegible] بحسب قياسه الى الغير [illegible] القول بذكرها [illegible]
لان الجميع [illegible] كل قسم من هذه تحدث اثنينية في المقسوم ويكون بعد
القسمة طباع كل واحد من تلك الاثنين وطباع [illegible] القسمة وطباع ما يخرج منها [illegible]
[illegible] النوع [illegible] وانما [illegible] طباع كل واحد [illegible] طبيعة كل
واحد لان الطباع اعم من الطبيعة وذلك لان الطباع يقال للمصدر الصفة الذاتية [illegible]
والطبيعة تختص بالمصدر عنه الحركة والسكون [illegible]
يلزم من ذلك ان يكون حكم المتماسين [illegible] حكم المتصلين [illegible]
حكم المتماسين **وهم** [illegible] الامر [illegible] خارج من طبيعة الامتداد لازم او [illegible] وهو ما اشير

اتية من ان بعض الاجسام يمتنع عن قبول الفصل والوصل بسبب خارج من طبيعة الامتداد مقارن
له ويكون لازما كما في الفلك ونحوه الا كما في الاجسام الصغيرة الصلبة مثلا كان جواب لسؤال مقدم
هكذا اليس جزء الفلك متصلا عندكم بالجزء الاخر منه فعلا ومنفصلا عن العنصر ولا كون ولا انفصال
الجزء منه واتصاله بالعنصر مع اشتراك الجميع في مفهوم الامتداد فلم لا يكون مثل ذلك في
البسائط المذكورة فيقال لم لا يجوز ان يذهب الى ذلك بان المانع هو ان الصورة الفلكية اعني النوعية امر
مقارن للامتداد الجسمي مانع اياه عن قبول الانفصال والاتصال بالغير فانهم يرضون البسائط
مختلفة الطبائع فاذن لا مانع لها من حيث هي عن الانفصال والاتصال قوله ولعل هذا
العائق اذا كان لازما طبيعيا كان لا تتسمه بالفعل والانفصال يستدعي ان يكون بذلك الطبيعة بل
يكون نوعه في شخصه معناه ان كل نوع مادي يستلزم لما يمنع عن الانفصال بحسب الطبيعة فمن
المستحيل ان يوجد اشخاص من ذلك النوع في الوجود اي لا يكون في الوجود منه الا شخص واحد وهذا معنى ان نوعه
في شخصه وذلك لانه لو وجد منه شخصان لكانا متشاركين في الماهية وكان كل واحد منهما قابلا للانفصال
والانفكاك عن الاخر فيجتمع وجود المانع عنه هذا خلف وهذا الحكم كلي في فن العلوم الطبيعية فيه
انجر الكلام الى ان ذكره اشار الى هذه الشبهة واعترض الفاضل الشارح بان حجة الشيخ مبنية على
ان الاجسام متشابهة في الماهية وهو ممنوع لما ذكر من قبل وذلك يفهم منه لان الشيخ بنى حجته
على ما سلم من كون البسائط متشابهة في الطبع واعترض ايضا بان الامتدادات الجسمية غير
باقية عند الانفصال وحين ذاك عند الاتصال من امور مستحيلة ولعلها تمنع الماهية المشتركة من قبولها
وجوابه انا سلمنا ان وقوع الاختلاف بسبب المانع ممكن بل واورد اعتراضا اخر وهو ان محرك
هذين قوله كل نوع مجرد او يكون له اشخاص كثيرة مفارقة عن ذلك عائق لازم طبيعي فانه
لا يوجد للاشخاص المحتمل ان يكون لذلك النوع الا نفسه ولا كم يعرض بل يكون نوعه في شخصه
اي لا يوجد لذلك النوع الا شخص واحد وكيف يوجد اشخاصه وكثرة الاشخاص فرع تكثر النوع والعائق
عنه لانه طبيعي هذا العقد لا يوجد في بعض النسخ ويوجد في بعضها مترجما بالاشارة وفي
بعضها بالتنبيه وفي بعضها بالترجمة ويشبه انه كان حاشية فالتحق بالمتن سهوا وذلك لانه
تقرير المسألة المذكورة ومعناها ظاهر قال الفاضل الشارح في شرحه كل ماهية امكن ان يكون نفس
تصورها مانعا عن الشركة فاذن الكثرة فيها الا شخص واحد او لا يكون واذن يكون شخص الشخص
الذي يوجد منها في الوجود زائدا على الماهية وذلك الزائد ان كان لازما لم يحصل منها الا شخص
واحد لاستحالة الانفكاك وان لم يستلزم الخلف ومن مصدره هذه القسمة بطل لان الماهية المعقولة لا يمكن
تصورها مانعا عن الشركة الا اذا اخذت الماهية غير ما اصطلحوا عليه قوله اليس قد
بان لك للمقدار من حيث هو مقدار وان الصورة الجسمية من حيث هي صورة جرمية معا ربما تقوم معه
او تكون صورة منه ويكون ذلك هيولى لها ويشاكله هو في نفسه المقدار والصورة جرمية وتمكن
هذه في الهيولى الاولى فاعرضها والاستعداد لا تخصص في بعض الاشياء بقوله القدر بعينه دون
ما هو اكبر او اصغر منه يريد بيان نفي وجود الخلاء والكائن المعين على الفاضل الشارح

هذه المسألة تفريع على اثبات الهيولى الاولى بكل من بيان مقومات الجسم المعقود في هذا النمط سيما
مذهبنا والمشهور عند الجمهور ان العظيم لا يصير صغيرا الا اذا كان اجزاؤه متفرقة متخلخلة يتخلل
بعض الاجزاء ويتصاغر الصغير لا يصير عظيما الا بالعكس وغير هذين الوجهين عندهم مشنوع جدا
فالشيخ ازال ذلك الاستبعاد بان كون الهيولى غير متعددة في نفسها وكون المقادير اليها متشابهة
الشبه فان ذلك يقتضي جواز تبدل المقادير عليها فيصير العظيم صغيرا بالعكس وهذا الانعقاد العظيم
التخلخل والتكاثف لا ان هيولى الفلك انها تمنع الصغر مع امتناعها عن الحركة عن مقاديرها المعينة
بسبب معاونتها بل عند اللحوق باراده الاستعداد ولذلك قال الشيخ والاستعداد واحتج عن الفلك
بقوله لا يخصص تخصيص الاشياء ويوجد في بعض النسخ بعد قوله والاصورة جرمية له ولكن هي الهيولى
الاولى فقدها بالاولى لان مادة كل مركب يكون هيولاه وان كان نحسها اشارة يجب ان يكون محققا
عندك انه لا امتداد بعد من خلاء اي خلاء ان جاز بصورة الى غير النهاية هذه مسألة تناهي الابعاد وهي احد
المقاصد من العلم الطبيعي وهي انما صارت من المسائل العزيزة مسألة اثبات تجدد الجهات كما سيأتي
بعد وهي انفصال الطبيعيات ومنها مسألة بان امتناع انفكاك الصورة وما ستعرفه اعني المقدار
عن الهيولى وهي من علم ما بعد الطبيعة ولسان هذه المسألة اوردها هاهنا وقد دل بقوله يجب ان
يكون محققا عندك على انها احد المطالب الجليلة قال الفاضل الشارح لما بين الشيخ ان الجسم
مركب من الهيولى والصورة اراد بعد ذلك ان يبين امتناع انفكاك الصورة عن الهيولى ببرهان صورته
هذه كل جسم متناه وكل متناه متشكل فالجسمية لا تنفك عن الشكل والشكل لا كمال الا مع المادة
فالجسمية لا تنفك عنها وهذه حجة عول عليها الاطلون من ان الابعاد لا تفارق المادة بان الشيخ حكى
عنه في الفصل الثاني من مقالة الفصل الشفاء انه ليس يجوز ان يكون بعد قائم لا في مادة لانه اما ان
يكون متناهيا او غير متناه والثاني باطل لان وجود بعد غير متناه محال واذا كان متناهيا فانحصاره
في حد محدود وشكل مقدر ليس له لا لانفعال عرض له من خارج لا لنفس طبيعته ولن يقبل الصورة
الا المادة انما يكون مفارقة عن مفارقة وهذا محال ثم قال وهذه المسألة اعني اثبات تناهي الابعاد
مبنية على اربع مقدمات الاول ان الابعاد الغير المتناهية لو لم يكن ممتنعة لصح ان يخرج من نقطة واحدة
امتدادان غير متناهيين لا يزال البعد بينهما يتزايد كساقي مثلث ممتدان الى غير النهاية والثانية انه
يجوز ان يوجد بينهما ابعاد متزايدة بقدر واحد من الزيادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا والثاني
زائدا عليه بنصف ذراع والثالث زائدا على الثاني ايضا بنصف ذراع وهلم جرا او بشيء ان يكون
الزيادات بمقدار واحد ليصل البعد المتزايد بينهما المشتمل على كل الزيادات غير متناه في الطول
الا ترى انا اذا انصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف الاخر ثم نصف النصف
الباقي وهلم جرا الى غير النهاية وهذا غير ممتنع بحسب الفرض بسبب احتمال كل مقدار للانقسامات
الغير المتناهية كانت الزيادات التي يمكن جمعها الى الاصل غير متناهية والاصل متزايد الا الى نهاية
مع انه لا يبلغ الى مساواة الخط الاول المنصف فثبت ان هذه الزيادات اذا كانت متناقصة لا يلزم
من كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناه اما اذا كانت بقدر واحد وكانت غير متناهية فالمطلوب

حاصل ثم لما كان المثل مقصودا في النهاية اختار الشيخ المثل الذي لا مانع في حصول الزائد الثالث
ان يفرض بين امتدادين هذه الابعاد المتزايدة تعقد به احيانا الى غير النهاية فيكون هناك امكان
زيادات على اول بعد يعرض لغير نهاية التابع ان كل زيادة توجد معا مع المزيد عليه قد توجد
في واحد مكل بعدا اخذته وجدت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه ومن جمع الى المثل يقول اما
ثم الى الا ان يجد القصد بقوله ان جاز وجوده لان الخلاء غير ممتنع الوجود وما امتنع وصفه يكون به
متناهيا بل يصح ان يقال لو ثبت وجوده لكان متناهيا **قوله** والامر الجايز ان يفرض امتدادان
غير متناهيين من مبدا واحد الا ان البعد بينهما يتزايد اي هو بيان المقدمة الاولى **قوله** ومن
الجايز ان يعرض بينهما ابعاد متزايدة بقدر كل واحد من الزيادات اشارة الى المقدمة الثانية **قوله**
ومن الجايز ان يعرض بينهما هذه الابعاد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول بعد
يعرض بغير نهاية اشارة الى الثالثة **قوله** ولان كل زيادة توجد معا مع المزيد عليه ويوجد جميعه
في بعد واحد اشارة الى الرابعة ثم شرع في تركيب الحجة فقال **قوله** فاذن زيادات ممكنة يمكن
ان يكون هناك بعد مشتمل على جميع ذلك الممكن شروع في الحجة ومعناه كل واحد من زيادات يمكن
وجودها فانها يمكن ان يشتمل عليها بعد وينعكس هذه القضية بعكس النقيض الى ما لا يمكن ان يوجد ابعاد
اقول يحتمل ان يكون قوله فاذن زيادات ممكنة متعلقا بما جعله مقدمة رابعة اي فاذن
زيادات ممكنة اذا اجتمعت فانما انما تكون موجودة مع المزيد عليه في واحد فيكون قوله
ممكن ان يكون هناك بعد مشتمل على جميع ذلك الممكن قضية معللة بقوله ولان كل زيادة فيكون هذا الفاء
جوابا لذلك اللام ويكون تقدير الكلام ولان كل واحد من الزيادات وكل مجموع منها موجود في
بعد فاذن يمكن ان يوجد بعد مشتمل على مجموع الزيادات الممكنة الغير المتناهية وعلى الوجه الذي
فسره الشارح لا يكون لام التعليل متعلقا بقوله ولان بعد ولا ابدا والفضاء ان قال ثم كيف
البرهان بان يقال اما ان يكون هناك بعد واحد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يكون والثاني
باطل لانه لا يخلو اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه بعد اخر او لا يوجد والاول يوجب
انقطاعهما مع فرض اللاتناهي وهو باطل والثاني يقتضي ان لا يكون هناك زيادة الا وهي حاصلة في
بعد اخر فاذن يصدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد ومتى صدق على كل واحد انها حاصلة في
غيره صدق على المجموع انه حاصل في بعد فاذن وجب ان يفرض بين الامتدادين بعد يشتمل على
الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف فثبت ان القول بلا تناهي الابعاد
يؤدي الى اقسام كلها باطلة قال وجميع هذه المقدمات جلية ثم الاشتباه في واحد وهو قولنا لما
كان كل واحد من تلك الزيادات حاصلا في بعد وجب ان يكون الكل حاصلا في بعد فان للمطالب
ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمة ان امكن اثباتها تم البرهان استتم البرهان . الا استقل **واقول**
انه لم يجعل كون الكل حاصلا في بعد معللا بكون كل واحد حاصلا في بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد
وكل مجموع يمكن ان يوجد ايضا حاصلا في بعد فالصادق ان رجح لما جعله قوله فاذن زيادات ممكنة
غير متعلق بالمقدمة الرابعة حصار الامر بتفسير المذكور وتقرير البرهان على وجه يغني عن تفسيره وهو غير جليه

وا

فانا على الوجه الذي فسرناه فليس كذلك لانه اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع
الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا اوجب حصوله ايضا في بعد قال ثم لما كانت هذه القضية
يعني الحكم بوجود بعد مشتمل على جميع الزيادات غير بينة فقد اثبتها بابطال نقيضها وهو **قوله**
ان لا يكون امكان وقوع الابعاد الى حد ليس للتزايد عليه امكان قال المراد منه بيان المحال الذي
يلزم من عدم بعد مشتمل على جميع الزيادات بالمعنى انه لو لم يوجد بعد مشتمل على جميع الزيادات
لوجب ان يكون هناك بعد لا يحصل ما فيه من الزيادات في بعد اخر فوقه فلا يكون فوقه بعد فوق
ذلك البعد فيكون امكان تزيد الابعاد المفروضة بينهما محدودا اي بمعنى لا يمكن ان يوجد ما هو ازيد منه
قوله فيكون انما يمكن وجود المشتمل على محدود ومن جملة غير المحدود الذي فرض العقد يعني
يلزم من ذلك ان لا يوجد بعد مشتمل على اقل عدد محصور من جملة الابعاد الغير المتناهية التي هي
موجودة بالفعل **قوله** مفصل البعد بين الامتدادين محدودا في التزايد عند حد لا يتجاوزه في
العظم اي اذا كان لا امكان في الابعاد التي تفرض بينهما فما وجب ان ينتهي البعد بينهما الى بعد لا يوجد
ما هو اعظم منه **قوله** فهناك ينقطع لا محالة الامتدادان ولا يتمادان بعد اي اذا انتهى الى بعد
لا يوجد اعظم منه فقد وجب انقطاعهما **قوله** والا امكنت الزيادة على اكثر ما يمكن وهو
ذلك المحدود ومن جملة غير المحدود وذلك محال اي ان لم ينقطع الامتدادان فقد يوجد بعد اعظم
مما فرض انه اعظم الابعاد وحينئذ يوجد بعد يشتمل على اكثر من الجملة المتناهية التي فرضنا انه لا يمكن
الاشتمال على اكثر منها وهو محال فقوله وهو ذلك المحدود اي ما يمكن هو ذلك المحدود بحسب الفرض
الاول قال فظهر من جملة ذلك انه لو لم يصر بعد واحد مشتملا على الزيادات الغير المتناهية لزم انقطاع
الامتدادين مع فرضهما غير متناهيين ثم الشيخ لم يصرح به اعتمادا على فهم المتعلم **قوله**
فتبين انه يكون هناك امكان ان يوجد بعد بين الامتدادين اولين عنه تلك الزيادات الموصوفة
بغير نهاية فيكون ما ابتداه محصورا بين حاصرين هذا محال ومعناه ظاهر قال فان قيل
الحجة مبنية على فرض بعد هو اخر الابعاد وذلك لا يمكن مع فرض تمادي الامتدادين اذ لو كانا
متماديين لكان لا بعد الا وفوقه بعد فلا بعد هو اخر الابعاد فاذن دليلكم مبني على مقدمة لا يمكن
اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا نسلم انا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان
ينتهي الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات الغير المتناهية ولكن ذلك لا يضرنا لانا نقول
العقل بكونهما غير متناهيين يؤدي الى القول بكونهما متناهيين فيكون خلفا وذلك لانا نقول اما
ان يكون بعد مشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد الا فوقه لانه لو
كان بعد فوقه لما كان هو مشتملا على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات
وان لم يكن هناك بعد يشتمل على جميع تلك الزيادات كان في تلك الزيادات بعد غير مشتمل عليه
فالذي هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون اخر الابعاد اذ لو لم يكن اخر الابعاد لكان فوقه بعد
اخر ولكان ذلك الفوق ايضا مشتملا عليه وقد فرضناه غير مشتمل عليه هذا خلف فثبت ان السلك
المذكور ممكن لهذه الحجة **اقول** هذا القسم الاخير الذي فرض فيه البعد غير مشتمل على الجميع

متصل غير واضح اللزوم فان تطرق خلل الى هذا الكلام فاما ملون منه وقد ذكرها الفاضل الشارح

وجوه اعتراضات سفرنا الشيخ المسعودي هذا المعنى بعباره اقرب وهي ان كل واحد من الزيادات الغير المتناهيه اما ان يكون حاصلا في بعد اخر فوقه او لا يكون فان لم يكن كل زياده

حاصله في بعد اخر كانت هناك زياده غير موجوده في بعد اخر فلا يكون فوق تلك الزياده بعد اخر

اذ لو كان لكانت موجوده فيه فيتحقق اقطعا ... متناهيين ثم ان كان كل زياده منها حاصله

في الغير فاما ان يكون الكل حاصلا في بعد او لا يكون ومحال ان لا يكون لانا قد بينا ان البعد العاشر

مثلا يشتمل على زياده على التاسع فقط بل هو عباره عن البعد الاول مع مجموع تلك الزيادات الى

البعد العاشر وظاهر ان تلك الزيادات باسرها موجوده في بعد واحد وذلك محال لان وحينئذ

الاول الى ذلك البعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين الثاني ان البعد المشتمل على جميع الزيادات

ان كان فوقه بعد اخر فهو غير مشتمل على الجميع لانه لا اشتمال على ما فوقه وان لم يكن فوقه بعد

اخر فقد انقطع الامتدادات فالقول بلا نهايه الامتدادين يفضي الى اقسام كلها باطله والوجه

من ايراده ان يقال المتصل المذكور اعني وجود بعد يشتمل عليه بعد الغير حصله لا زما هناك لعدم

حصول جميع الزيادات في بعد فههنا العدم حصول كل زياده في بعد فصار منه المتصل واضح

اللزوم لان ذلك متمانع الالتباس ههنا في استلزام كون كل زياده حاصله في بعد لكون

الكل حاصلا في بعد على ما مر ذكره فههنا ما يمكن ان يقال في هذا الموضع ثم انما اقتفينا كلام

الفاضل الشارح لانه بذل المجهود فيه قوله وقد تستبان استحاله ذلك من وضع اكر

ستعان فيها بالحركه او بالاستقامه ولكن فيه ما ذكرناه في كفايه ش الوجه الذي تستعان فيه بالحركه

هو المبني على فرض كره يخرج من مركزها قطر مواز لخط غير متناه يجب ان يسامته بعد الموازاه

لحركه الكره فيلزم ان يوجد في الخط اول نقطه سامتها القطر وستحيل ان توجد لوجود نقطه

تسامتها قبل كل نقطه فيلزم الخلف والوجه الذي لا يستعان فيه بالحركه هو المبني على تطبيق خط

غير متناه من احدى جهتيه دون الاخرى على ما بقي بعد ان يفصل من الجهه التي تتناهى فيها قدر

متناه وبيان امتناع نقيضه وبيان الامتناع كون الجزء مساويا للكل وامتناع التفاوت في الجهه التي

تناهيا فيها الغرض التطبيق فيلزم الخلف في وجوب تناهيهما في الجهه التي كانا غير متناهيين

فيها وهما مشهوران قوله اشاره فقد بان لك ان الامتداد الجسماني يلزمه التناهي فيلزمه الشكل

اعني في الوجود ش بيان امتناع انفكاك الصوره الجسميه عن الهيولى مبني على لزوم الشكل

للصوره متوسط التناهي بمعنى البرهان عليه اما بيان الاول فهو ان الشكل هو ان يحيط بعريف

ما احاط بحد او حدود والكنه او ادخل كان ما هيئه من الكيفيات المختصه بالكميات والحق في هذا

الموضع هو الثاني ولكن المفهوم من الشكل هو هيئه شي يحيط به نهايه واحده او اكثر من واحده

من جهه احاطتها به فاذن الشي المتناهي يلزمه ان يكون ذا شكل والامتداد الجسماني متناه فهو ذو

شكل و هذا معنى قوله فقد بان لك ان الامتداد الجسماني يلزمه التناهي فيلزمه الشكل وقائله في

قوله اعني في الوجود ان الامتداد لا يستلزم الشكل من حيث ماهيته لانه يمكن ان يتصور غير متناه

وحينئذ

وحينئذ لا يكون ذا شكل بل انما يستلزمه من حيث انه في الوجود لا ينفك عن شكل لما وجوب تناهيه

قوله فلا يخلو اما ان يكون هذا اللازم يلزمه لنفسه او لعله لنفسه يعني نفسه او لحقيقته ويلزمه لواحق

نفسه عن سبب فاعل موثر فيه او يلزمه بسبب الحامل والامور التي تكتنف الحامل قال الفاضل

الشارح تكتسب الحجه انه لو كان لزوم الشكل للجسميه اما ان يكون لنفسها او لما يكون حالا فيها او لما يكون

محلا لها او لما لا يكون حالا ولا محلا فهذه قسمه حاصره ثم ان الاقسام جاء محذوف لظهوره وهو

بان الحال ان كان لازما كان حكمه حكم نفس الجسميه في اقتضاء ما تقتضيه الجسميه ثم ان لم يكن لازما

مستحيل ان يكون علة لوجود ما هو لازم اعني الشكل ربما في الاقسام مذكور قوله كلام

الشيخ مشعر بان الاقسام ثلثه ووجهه انه لو كان لزوم الشكل للجسميه اما ان يكون من حيث هي مفرده

نفسها عن الماده وما يكتنفها او لا يكون كذلك بل يكون مداخله الماده ولواحقها في ذلك اللزوم

والاول اما ان يكون لنفس الجسميه او لشي غيرها وهما القسمان الاولان فقد التزم فيها بالقران

الامتداد فتنقسم الى ثلثه اقسام لا رابع لها وظهر منه ان تربيع القسمه وحذف احد الاقسام

مما لا حاجه اليه ولا هو مطابق للمتن قوله ولو لزمه لنفسه لتشابهت

الاجسام في مقادير الامتدادات وهيئات التناهي والتشكل وكان الجزء المفروض من مقدار

ما يلزمه ما يلزم كليته هذا اول الاقسام وهو ان يكون الشكل قد يلزم الامتداد عن نفسه

حال كونه مفردا عن الماده وما يكتنف الماده من اللواحق كالانفصال والوصل وسائر ما كان

فيه الى الماده من الانفعالات وقد بين فساد هذا القسم بلزوم التشابه اولا في نفس المقادير

وذلك لان الاختلاف فيه انما كان بسبب الانفصال والوصل والتخلخل والتكاثف والاكتناف

بالحاله المقتضيه لذلك وبالجمله بسبب الانفعالات المادي عن غيرها ثم بتشابه المقادير وهو

التناهي والتشكلات واما في هيئات التناهي فلم يقل التناهي لان التناهي لا اختلاف فيه

والفرق بين هيئات التناهي والتشكل هو الفرق بين البسيط والمركب وذلك ان هيئه

التناهي امر يعرض للشي المتناهي والتشكل هو اعتبار الشي مع ذلك العارض ثم قال وحينئذ

يجب ان يلزم كل جزء يفرض من ذلك الامتداد ما يلزم الكل من المقدار وتوابعه فيكون فرض القليل

والكثير منه واحدا اي لو فرض اقل قليل من ذلك الامتداد لكان الموجود من المقدار ما لو فرض اكثر

كثير منه فاذن لا يكون الجزئيه ولا الكليه ولا القله ولا الكثره والغرض بيان امتناع فرض الكليه

والجزئيه من هذا الاصل بان وضعها بالفرض يستلزم رفعها الا ان يكون فرضها ممكنا من حيث الفرض

ويلزم المحال من جهه تشابه الكل والجزء انما الغرض رد ذلك لان اختلاف الكل والجزء متفرع على

التغاير والتغاير في الامتداد لا يتصور الا بعد تصور الماده فالمحال اللازم من هذا

القسم شي واحد وهو عدم التغاير بين الاجسام وانما عبر الشيخ عنه بلوازمه للايضاح

قال الفاضل الشارح توهم الامتداد الجسماني في هذا القسم مغايرا لجميع العوارض الماديه كالانفصال

والتركيب ويقول ان الاقسام في الكليه والجزئيه متعلقا بعض الاعراض والجزء فاعلا فيه

على ما هو عليه في الوجود الا انه اسقط اسم الماده منه ثم حكم الملتقط به فوق لا فعل فيه وتيسير

قوله الشيخ ان اللازم لهذا القسم لما كان احدهما شابه المعادين والثاني شابه الاشكال او المثال
متشابه الجزء والكل فرضنا ان كل واحد منهما محال براسه ثم ليس في الاقسام غير كل
واحد بسبب امكان الاختلافات العائدة الى العوائق المادة المذكورة واطنب فيه الا تحمله
الناظر منه ما يحتمل سوى هم فالحاصل ما عنه ذلك واذا كان سياق جميع لعده فاهم طاهرا ما قررناه فلا
في ايرادها قوله ولو لزم ذلك بسبب فاعل موثر وهو متوقف لتفصيله لكان الامتداد الجسماني
فلا في نفسه من غير هيولاه للفصل والوصل وكان له في نفسه قوة الانفعال وقد بان ليس الى هذا
هذا هو القسم الثاني من الثلثة وهو ان يكون الشكل قد لزم الامتداد الجسماني بسبب فاعل
مباين للامتداد موثر فيه والامتداد منفرد بنفسه عن المادة وقد توضح المادة من اللواحق وقد
بين بشاعة هذا القسم بلزوم كون الامتداد الجسماني في نفسه من غير هيولاه قابلا للفصل والوصل
لان المعاند من الاجسام لا يتصور الا بانفصال بعضها عن بعض واتصال بعضها ببعض وذلك من
لواحق المادة المستلزمة لوجودها كما مر وايضا لا يمكن ان يحصل الاختلافات المقادير والتشكلية
عن فاعلها في الامتداد الا بعد كونه منفعلا لا ان يفعل ويكون فيه الانفعال التي هي من لواحق المادة
فاذن حصولها يستلزم كونه ماديا وقد فرضناه مستغنيا عنها هذا خلف وما اورده الفاضل الشارح
ههنا وهو ان كون الجسم قابلا للاشكال لا يقتضي كونه قابلا للفصل والوصل لان الاشكال قد يختلف
من غير انفصال الجسم كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة ليس بقادح في الغرض لان
الشيخ لم يجعل لزوم المحال مقصورا على لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال ايضا بدليل
قوله وكان له في نفسه قوة الانفعال ومعلوم ان اشكال الشمعة لا يمكن ان تتبدل الا بعد امكان
انفعالها فاعلم قوله انه الزم اما في القسم الاول جميع الوجوه العايدة الى الفاعل والى القابل
جميعا وفي هذا القسم بالوجوه العايدة الى القابل فقط قوله فبقي انه بمشاركة من الحامل
اي لما ظهر فساد القسمين تعين كون هذا القسم حقا ويوجد في بعض النسخ بعده فالهيولى اذن
ما يتم به وجود ما لابد للصورة في وجودها منه كالتناهي والتشكل وهذا نتيجة البرهان المذكور وما
فيه احتياج الصورة الجسمية في وجودها وتشخصها الى الهيولى لانها هيئنا فاذن هي لا ينفك عن
الهيولى وذلك هو المطلوب بعينه قوله اشكال او لعلك تقول وهذا ايضا يلزمك في اشياء واحد
فان الجزء المفروض من الفلك ليس له شكل الفلك ثم تقول ان الشكل الفلكي مقتضى طباعه وطبع
الجزء وطبع الكل واحد هذا اشكال يرد على ما ابطل به القسم الاول من الثلثة المذكورة في الفصل
المتقدم وتقريره انكم قلتم لا يجوز ان يكون سبب لزوم الشكل للامتداد المنفرد عن المادة هو نفس
الامتداد لان الامتداد لما كانت له طبيعة واحدة وجب ان يكون ما يقتضيه تلك الطبيعة واحدا ولزم
منه ان يكون شكل الكل والجزء واحدا ثم انكم معترفون بان شكل الجزء المفروض من الفلك لا يمكن
ان يكون كشكل كله مع انكم تذهبون الى ان الشكل الفلكي مقتضى طباعه الذي هو في الجزء والكل واحد
فاذن لزم اختلاف الشكل في الفلك مع عدم اختلاف مقتضيه فلم لا يجوز ان يختلف في الامتداد
المذكور قوله وههنا ايضا اشارة الى ما قيل في الفصل المتقدم وكان الجزء المفروض من مقدار

ما يلزمه ما يلزم كليته وقد نبه بقوله لست الفرق على ان هذا الاشكال ليس في الفلك وحده بل في
جميع البسائط اذ اي الف احكام الجزء والكل ههنا كالارض التي الفه لبعض اجزائها في نوع بسيط
الاجرام وغيبة الجزء المفروض لان البسيط انما يتاخر وجود جزءه عنه بخلاف المركب ويكون
تجزئته لاحد الاسباب المذكورة فاذن وجب تعدده بالسبب ولما كان الغرض اعم الاسباب
خصه بالذكر قوله فنقول لك قد نريد ان نفرق بين الصورتين بما يستقيم الخ المحال
المذكور من احديهما دون الاخرى ونقرر من ههنا ان الفلك له مادة فقد عرض لبسيطها الكلية
والجزوية وما علل اوجب حصول المقدار والشكل فيها فصيرها كلا ومنع ذلك السبب بعينه ان يكون
لما يفرض من جزء الهيولى بعده ... ذلك لا شيء الى ان يكون الجزء كالكل ما دام الجزء جزءا والكل كلا
واما الامتداد المنفرد عن المادة فلا يتصور له جزء ولا كل بعد الاعتبار يعرض عوارض بل لا يتصور
فيه اختلاف ولا انفصال فاذن ليس حكمه حكم الفلك وما يجري مجراه قوله ان الشكل حصلت
للفلك عن طبيعة فقط او جنبت لهيولاه تلك الجزئية فلم يكن لها عن نفسها او عن جزئيتها لما
وجب لها ذلك وجب بايجاب ذلك السبب ان لا يكون لما يعرض بعد ذلك جزءا اما الكلي
الكل يكون جزءا المفروض فلا بعد حصول صورة للكل معناه ان الشكل حصل للفلك عن طبيعته فقط
او جنبت لهيولاه لا لملك الصورة الجسمية المعينة المتقومة ذلك الشكل المعين الذي لزمها ولم يكن
الشكل لها عن نفس هيولاه ولا عن صورتها الجسمية وبه يسمى النوع الصورة التي هي للفلك
والفلك اسم لمبدأ الفعل من شيء في غيره من حيث هو غيره والطبيعة تطلق على معان متناسبة
والمراد ههنا هو الذات نفسه او ما يصدر عنه الفعل لذاته وطبيعة النوع هي ذات الشيء الذي
يصدر عنه الفعل من غيره ثم بالى قوله فلما وجب لهيولى الفلك وتلك الامتداد الشكل وجب
بايجاب ذلك السبب المذكور الموجب لتلك الصورة والشكل للهيولى ان لا يكون صورة الكل والشكل
لما يكون المفروض بعد حصول صورة الكل جزءا له وقد وجب لكونه بالفرض جزء الكل بعد حصول
صورة الكل اي لما اوجبت الصورة النوعية للهيولى الامتداد المعين والشكل المعين لوجب ان لا يكون
للجزء الحادث بعد الكل مثلها لكونه جزءا حادثا بعد الكل وقد اطلق الشيخ ههنا من بعضها يكون
لعظم صورة الكل لصه مخصوص لكن الحصول ههنا الحادث بعد بعضهم لكونه فلا يقول
لا يكون ومعناه لا يكون للجزء صورة الكل بعد حصول صورة الكل بعدم الصح في بعضها المسكر ولعظم
صورة الكل ويكون فاعل قوله لا يكون ضمنا بعد دال العطف لكن فقوله مثل ويجب مثل ذلك
يعني الشكل المعين وحكمه ويكون ان يكون فاعلا لقوله لا يكون هو ما في قوله ما للكل ويكون على هذا
التقدير ما هي موصولة بمعنى الذي قوله فهذا الغرض عارض غريب وسبب حاله ما يعلك
تلك الصورة وحملها ويتجزأ بها اي هذا الحال للكل عارض غريب وهو حصول الكل والجزء المفروض
احدهما الى الاخر ومانع وهو كون الجزء جزءا مفروضا بعد حصول الكل فان هذا المعنى هو المانع له
عن قبول ما يقتضيه السبب المذكور وسبب مقارنة المادة التي يلزم الصورة الجسمية لها قابلها اي المحوج
معها الطرو الانفصال عليها قوله واما المقدار المفارق لم يكن هناك شيء يوجب شيئا

الا طبيعة المقارنة وتلك الطبيعة من حيث هي لم تقتض كلا وبعضا بحسب تلك الفرض الآن بعضها والآخر
علة والآخر معلولا وبالجملة فلا يجب ان يستحق شيئا معينا مما يختلف فيه حتى تقتضي الكلية والجزئية فليس
يمكن ان يقال هاهنا الجسم من حيث هو شيء بحسب المكان وقوة ما او صلوح من نوع الحيوة اشياء تقام
تبع ذلك ان يقال ما هو كالجزء بالحمل فيه مرادنا ان المقدار لما تعرى لم يكن فيه الكلية والجزئية اصلا
فصار الكل بالجملة الان بعينه جسمية لما صنع بالانفصال الاختلاف بالكل والجزء وليس هناك ما يعلم ما علة
ولا اما ان ما يلزمها الا اختلاف هناك يختلف الفتح هاهنا فتعين بعضها هكذا لم يعتبر كلا وبعضا كل
بحسب ذلك الفرض الآن بعينها والآخر علة والآخر معلولا وهي الفتح ومن بعضها الآخر بعينها
لا علة والآخر معلولا ما بان ان المقدار لم يعتبر كلا وبعضا بحسب الفرض المذكور في الفصل المتقدم
الآخر بعينها لانه لا علة ولا ما بل هناك بدا الاختلاف من بعضها ما ظهر لانه لا يختلط ان يسمى الاختلاف
ثم قال فليس يمكن ان يقال هاهنا الجسم من حيث هو بعض من الفاعل ثم قال بحسب المكان
ووقوعها في المواد التي يحتاج الاستعداد والجسم لما لكونه صورة ثم قال او صلوح موضوع
يعني الموضوع الذي يحتاج المقدار او الشكل الذي يكون فيه هاهنا الان الفلك بعينه
فاعل هذا الصورة النوعية وما هو جسم او موضوع هو جرم الفلك ثم شرح ذلك الكون اي حالف
الجزئية الكل المعترض الفاضل الشارح بان تعليل اختلاف الفلك في الكلية والجزئية بالمادة غير
صحيح لان المادة في الكل والجزء ان لم تكن كانت الصورة وغيرها حالتين في محل واحد فلم يكن احدهما
اولى بالكلية من الآخر فان تباينت كانت المادة هي الفرق في الكلية والجزئية وحينئذ ان احتاجت
المادة في تشخصها الى المواد ... الاما الصورة ايضا ... الى عدم الاحتياج الى المادة فان
قيل يعلم الصورة في الوجود لا الحلول بل جزؤها سبب لكونها فلنا بان يكون كلامه ملما ولكن
نقول ان الوجود وقد صرح الشيخ في المنقول عن المادة والجواب ان المادة هي جسما في اختلاف
من جهة بذاتها ان يختلف عن غيرها من الصور وبالاعراض المادية كالبرهان الذي في الفصل المتقدم
قال الشارح لذلك وتصير الاشياء متقدمة ومتاخرة لشيئية على ما هيات بعينها فلذلك احاجت
الصور من اصلها الى المواد ولم يحتج في الشيء الى عينها هذا الكلام بانه
الوضع من قبيل الفرار الصورة الجسمية به يريد ان يبين ان كون الهيولى ذات وضع امر لا يقتضيه
ذاتها بل انما يستفيد من الصورة الجسمية وهذه مسئلة بنى عليها البرهان على امتناع ان تكون الهيولى
مجردة عن الصورة الجسمية وذلك لان البرهان دليله انما يدل على ان تجرد عن الصورة الجسمية لكانت اما ذات
وضع او غير ذات وضع والقسمان باطلان اما الاول فلانه مناف للكلام المذكور واما الثاني فلان
ذلك مناف لما هاهنا الفصل والوضع ويطلق على معان منها كون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة حسية
اليه ومنها حال الشيء بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض ومنها ما هو المقولة المشهورة والمراد
هاهنا هو الاول والمعنى ان الصورة الجسمية هي العلة في كون الهيولى ذات وضع وبه صار اشارة
هو الذي يقيد تشخص الهيولى بعينها قال الشيخ في بعد قوله ولو كان له من حيث ذاته وضع و
منقسما كان في حيز ذاته جسم اي لو كان للهيولى وضع وهو قابل بذاته قال الصورة فلا يكون ا

اما ان يكون منقسما على سبيل الاطلاق من جميع الجهات او لم يكن فان كان منقسما من جميع الجهات كان
بانفراده ذا تعين الصورة جسما ذا حجم وقد كان يجب لا الحجم هذا خلف قوله او غير منقسم كان
حيزا نفسه منقطع منتهى اشارة وهذا هو القسم الذي لم يكن في الجامع فيه منقسما على سبيل الاطلاق وغير منقسم
عطف على قوله وهو منقسم ويريد ان الجامع ان كان بانفراده ذا وضع ولا يكون غير منقسم كان
بانفراده منقطع منتهى اشارة وذلك لان الاشارة امتداد يبتدئ من المشير وينتهي الى المشار اليه
وينقطع انتهاء مما لا ينقسم من جهة ذلك الامتداد لانه لو انقسم في تلك الجهة لكان وراء المنقطع
شيء من المشار اليه فاذن لا يكون المنقطع منقطعا وكل منقطع اشارة هو ذو وضع غير منقسم وكل ذي
وضع غير منقسم فهو عند من ليس له ثمة المعنى ولا تجزي ان يكون منقطعا لما وهذا هو المراد من
قوله او غير منقسم كان في حيز نفسه منقطع منتهى اشارة قوله فقط ان لم ينقسم البتة في
جهة لغير او ينقسم في اثنين اي لم ينقسم في جهة اصلا او ينقسم في جهتين كان الجامع
على التقدير الاول نقطة وعلى التقدير الثاني خطا وعلى التقدير الثالث سطحا لانا لم نجعله منقسما
لغير الا ان الابعاد الجسمية ثلثة فاذا فرض احدها فما عدا الاثنين لم يبق الا اثنان فالجامع ان
الهيولى لو كانت ذات وضع بانفرادها لكانت اما جسما او نقطة او خطا او سطحا وكلها باطل
او بما ذات وضع لا نقول اما الثاني فبطلان كونها احد هذه الاشياء يشبه من حيث ان هيولى لها ما
فان الجسم والخط والسطح تكون متصلة الذوات فاما نقل الانفصال تكون محتاجة الى حامل فهي
غير الهيولى والنقطة لا يمكن ان يكون لها حالة من غيرها وبما لكانت جز الا الجسم فالجامع الا تكون
حالا فيه ليست نقطة الوضوح هذه المعاني لم يتعرض الشيخ لبيانها ورسم الفصل بالنسبة
انه لم يحتج فيه الا الى منقسم قوله فلو فرضنا هيولى بلا صورة وكانت بلا وضع ثم لحقها
الصورة لصارت ذات وضع مخصوص يريد بيان امتناع خلو الصورة عن الهيولى الى عينها
وبيان القسم الثاني من البرهان المذكور في الفصل المتقدم وتقريره انا لو فرضنا هيولى بلا صورة
جسمية وكانت بلا وضع بالضرورة لما مر ثم فرضنا ان الصورة لحقتها وصارت حينئذ ذات وضع
بالضرورة لامتناع وجود جسم غير ذي وضع لكان لا يخلو اما ان لا يحصل الهيولى في موضع من
المواضع او يحصل فان حصلت فلا يخلو اما ان يحصل في جميع المواضع او في بعضها دون بعض
والاول والثاني من جهة امتناع ما لا يحصر بعد العقل والثالث ايضا محال لان ذلك الموضع اما
ان لا يكون اولى بها من غيره او يكون اولى بان لم يكن اولى كانت متساوية النسبة الى جميع المواضع
وكان حصولها في ذلك الموضع دون غيره ترجيحا لاحد المتساويين من غير مرجح وهو محال بالبديهة
وان كان اولى بها فالاولوية اما كانت حاصلة قبل ان يلحقها الصورة او حصلت لها لكن لا يتصور شيء منها
وبما الفعلية ان من الكل والجزء منها يطلق في الوجود والشيخ اورد ها واورد نظيرهما
وبين الفرق بينها وبين النظر ثم اعترض عن ذكر ما اشتهر لما الى البديهة للاكار قوله
فليس يمكن ان يقال كل الصورة لحقتها هناك لا يحتاج ان يقال لو كانت في موضع يتعين لها
بعضها هناك او كان قد عرض لها وضع هناك ثم لحقتها الصورة الخاصة ثم انا ابين ... ما

يجز منه لانها مجرده بحسب هذا الفرض هذا اما ان امتناع القسم الاول ثم الفرق بينه وبين قطيع
اما سان بالامتناع فمان هذا الامكان ههنا لان الهيولى بعد الصوره كانت متعلقة بالموضع الذي
حصلت فيه مع الصوره فلا يمكن ان يمال ان تكلك حصولها في ذلك الموضع اما كان لان الصوره اعتنا
تحتها هناك وذلك لان الهيولى لم يكن هناك ولا موضع لغرض ثم اشار بقوله كما يمكن ان يقال الى
نظير من الوجود وهو ان يكون الهيولى في موضع يجب لها في هناك كجزء من الهوا مثلا في موضعه
الطبيعي فان صورة الهوا انه يجب لها ان وضعا هناك او كان قد عرض لها في هناك كجزء من
الهوا اذا انها اخرج بالقسر عن موضعها الى الموضع الطبيعي للماء فعرض لها وضع هناك ثم فسد
صورة الجزء لسبب وحدث صورة الماء فما دتهما هناك تحصلت للهيولى مع الصوره اللاحقة بها في
موضع خاص لكون ذلك الموضع اولى بها او لونه كان حاصلا بها هذا اللحوق بحسب الصوره السابقة
ثم احوال العارضة لها ثم اشار بقوله ثم اما ليس يمكن ههنا ان يحج عنه لانها مجرده بحسب هذا الفرض
الى الفرق المذكور بقوله وليس يمكن ايضا ان يقال ان الصوره عينت لها وضعا مخصوصا
الاوضاع الجزئية التي يكون الاجزاء ثم الكلي ثم احد مثلا كالاجزاء الارض كما يمكن ان يقال في الوجه الذي
ذكرناه من تخصص موضع جزئي بحسب لحوق الصوره وهناك بوضع جزئي لحوقا لمخصوص قرب الى الموضع
الطبيعي من ذلك الموضع كالجزء من الهوا بعينه جاز ان يكون موضعا الطبيعي مخصصا بحسب موضعه
الاول وهو اقرب مكان طبيعي للماء فان كان متصفا لهذا الصاير ماء وهو هوا ثم انما لا يمكن هذا
ايضا لانا جعلناها مجرده وهذا اما ان امتناع القسم الثاني وهو ان يحصل اولا به بعد ان يكون
الصوره بالهيولى وبيان الفرق بينه وبين نظير من الوجود فان بيان الامتناع ان نسبة ما يتساوى نسبتها
الى جميع المواضع الى بعضها الصوره التي يلحقها اذا كون متساوية النسبة اليها بحسب ذاتها
وبحسب الصوره وحينئذ يستحيل حصولها في بعضها وهو المراد من قوله وليس يمكن ايضا ان يقال
ان الصوره عينت لها وضعا مخصوصا من الاوضاع الجزئية التي يكون الاجزاء كلي واحد مثلا كالاجزاء
الارض ثم انما قيد هذا القسم بهذا القيد لانه لو لا الصورة النوعية التي يقال ان الصوره الجسمية
على ما سنذكرها انما يقتضي تعيين الموضع لكون كل صوره نوعية مقتضية لحيز مخصوص دون غيره وكل
لان يكون الطبيعي اجزاء كثيره وحصول الهيولى مع الصوره في احدها دون غيره بعضها اولى به بالاجبار هذا
حصر الغرض في القيد المذكور ثم اشار بقوله كما يمكن ان يقال في الوجه الذي ذكرناه الى نظير في الوجود
وذلك الوجه هو المثال الاول الذي كان الوضع السابق ثم عينها لا عارضا بحسب الصوره السابقة
اعني في الجزء من الهوا الذي كان في موضعه الطبيعي ثم صار ماء فتقصد الموضع الطبيعي للماء للوجود
الصوره المائية فيه ثم انما لم يقتضها اي جزء الغرض منها هذا الحد الذي هو اقرب اجزاء الموضع المائي
الى الموضع الاول فيخصص ذلك الموضع الجزئي به بسبب الوضع السابق ثم هو معنى قوله بسبب
لحوق الصوره وهناك وضع جزئي اي بسبب لحوق الصوره حال وجود وضع جزئي هناك منهما
سيان احدهما الصوره المائية وهو سبب لتقصد الموضع المائي مطلقا والثاني الوضع السابق
وهو سبب لتخصص الموضع الجزئي منه بالقصد ثم اشار بقوله ثم اما لا يمكن هذا ايضا لانا جعلناها

مجردة الى الفرق بينهما ثم لما ابطل القسمان ظهر امتناع الفرض الاول وهو حلول الصوره الجسميه
في الهيولى المجرده فوسلس فرح انه بان حلول الصوره في الهيولى لا يكون الا على سبيل التبدل بان يكون
حلول اللاحقة عقيب زوال سابقة ثم اعلم ان ايراد المطرزين هذا باب ايراد المعارضة بها
وذلك لان الحكم بامتناع حلول الصوره في الهيولى المجرده لاقتضائها الحصول في موضع مع تقدم
اولويته اصحا المواضع به يمكن ان يعارض بالكون الذي هو حلول صوره حادثة في الهيولى ثم الكائنة
بعضها لا اولى لها الحصول بما يقتضي ما لو جود تخصصه باحد المواضع ملول الوضع في تخصيص الهيولى المجرده
به ثم ان اجيب بان المخصص هو الوضع السابق حالة ثم وعن جاء علم ههنا عوض بان الصوره
الكائنة الحادثة بعض الحصول اقدم احترامكانها الطبيعي لا يقتضي ثم ان نسبتها الى الحيز واحد
والوجه بان تخصصها باحدها فهو الوضع بخصص الهيولى المجرده باحد الاحياز الممكنة بنفسها ان الوضع
السابق ايضا لا يقيد تخصيص اقرب الاجزاء منه بذلك وههنا اذ ليس وضع متاثق فلا تخصص ولا
يلوح من كلام الفاضل الا ثم ان اول الاشكالين هو ان الجسم العنصري الابسط اتصافه باحد
الصور النوعية بعينها مع دوام اتصافه بها مالم لا يكون ان الهيولى اذا اتصفت بالجسمية فهي
ثم ان كانت عند اتصافه الحصول وجه بعينه لكنها تحصل في احد الاحياز واجاب عنه بان كل صوره
نوعية مسبوقة باخرى بعينها للهيولى في حصول اللاحقة ثم الهيولى لما كانت لا تخلو عن الصور ليست كذلك
تطهر الفرض الاول هذا اشكال لما سبق ليس في الكتاب منه عين ولا اثر وانما يشكل بتجويز
اتصاف الهيولى في حال تجردها باوصاف معا بتة تقتضي احد فيها تخصصها باحد الاوضاع الممكنة
ثم حلول الصوره فيها فليس بشيء لان الهيولى الموصوفة بتلك الاوصاف ان تخصصت بوضع
فهي غير مجرده وان لم تخصص فنسبتها مع الاوصاف الى جميع الاوضاع واحد تبين
فاحدس من هذا ان الهيولى لا يتجرد عن الصورة الجسميه ثم في نسخة الحسام وفي نسخة الحن منه
ذكر الى هذا الشارح ان الحجة على امتناع انفكاك الهيولى عن الصوره كانت انها حالة لا انفكاك اما
ان يكون مشارا اليها او لا يكون ثم ابطل الثاني وانه مضى ثم ابطل الثاني في الفصل المتقدم بانها عند
اقترانها بالصوره اما ان يحصل في كل الاحياز او لا في شيء منها او في حيز معين ثم لم يتعرض التقسيم
الاول ههنا لظهور فساده بل اقتصر على ابطال الثالث والاخير وهكذا امر بالحدس بالمطلوب ولم يصرح
بثبوته مطلقا لانه موقوف على التقسيم لعينها والقسم المحذوف وفي قوله ثم يحتمل ان يكون
الوجه من ذكر الحدس ان امتناع اقتران الهيولى المجرده بالصوره لا يدل بالذات على امتناع تجرد الهيولى
عن الصوره بل يدل على ان الهيولى المجرده عن مقترنة بالصور ابدا وعكسه عكس النقيض الى ان
الهيولى المقترنة بالصور غير مجرده اي لا يكون مجرده اصلا وهيولى الاجسام هي المقترنة بالصور فهي
لا يتجرد عن الصوره الجسميه تنبيه ثم الهيولى قد لا يخلو ايضا عن صور اخرى ثم ربما اما
الصور النوعية وهي التي يختلف بها الاجسام انواعا ثم اعلم ان سلب الخلو اي بالمقارنة بمعنى
لا يخلو انما التقارن ولما كانت الهيولى لا تقارن هذه الصور معا بل يقارن واحده بعد الاخرى
ان يقارن تلك الواحدة انفكاكا بل ثم انها ثابتة وبقاء دون وقت فالشيخ اورد ههنا لفظ

تعالى عند فتح العقل المفارق حجة الحكم ليعلم ان الحكم الكلي بعارية الهيولى لما تعانيه من الصور
النوعية غير واجب ثم ان يكان بامتناع انفكاكها عن جميع تلك الصور تراجعها **قوله** وكيف
ولا بد من ان يكون اما مع صورة توجب قبول الاشكال وتركها بسهولة او بعسر او مع
صورة توجب امتناع قبول ذلك وكل ذلك غير مقتضى الجرمية ٥ اي وكيف يخلو الهيولى منها مع عدم
امتناع خلو الجسم عن احد امور ثلثة احدها قبول الاشكال والالتئام والسكال المانع لها بسهولة وهو
اللازم للاجسام الرطبة من العنصريات وثانيها قبول جميع ذلك بعسر وهو اللازم للاجسام اليابسة
من العنصريات وثالثها الامتناع عن قبول ذلك وهو اللازم للفلكيات وهذه امور مختلفة غير الصبغة
لذاتها [illegible] انما يجب بعلل تخصصها ولا يمكن ان يقتضيها الجرمية المشتركة في جميع الاجسام لكونها
مختلفة ولا الهيولى لان القابل لا يكون فاعلا [illegible] كل شيء من علمنا بصور الطبيعة فعلمنا ان
امورا مختلفة ايضا غير الهيولى والصورة ويجب ان يكون تلك الامور مقارنة لهما لان المفارق نسبته
نسبته الى جميع الاجسام ويجب ان يكون متعلقة بالهيولى لانها مما يعاود الامور [illegible]
كسهولة قبول الانفصال والاتصال وعسرهما ويجب ان يكون صورا لا اعراضا لان الجسم يمتنع ان يتحصل
من غير ان يكون متصفا باحد هذه الامور **قوله** وكذلك لا ينفك من ان يحصل في مكان خاص
او وضع خاص متعين وكل ذلك غير مقتضى الجرمية العامة المشتركة فان الجسم يمتنع ان يخلو
الا عن اين او وضع ويمتنع ان يكون في جميع الامكنة او في جميع الاوضاع فاذن جسميته يقتضي ان يكون
في مكان او وضع غير متعين ثم ان كل جسم كما انه يختص بمكان او وضع متعين يقتضيه طبيعته
على ما يجيء في النمط الثاني فاذن لا يخلو كل جسم فيما يقتضي ليس في مكان خاص او وضع خاص
متعين وذلك الصورة غير الجسمية العامة المشتركة كما مر واما لم يقتصر على المكان وعطف الوضع عليهما
لئلا ينتقض الحكم [illegible] بان الجسم المحيط بالكل ليس عنده في مكان وهو لا يخلو عن وضع متعين
واعلم ان الصور يختلف باعتبار اثارها فالمقتضية للكيفيات كسهولة قبول الاشكال وعسره
يكون مناسبة للكيف والمقتضية للحصول في الامكنة مناسبة للاين وهكذا في باقي الاعراض
ويتحقق [illegible] ان كون الجسم [illegible] غير حصوله [illegible]
وربما يتضح ذلك بتفاوتها في بعض الاجسام مع زوال الاعراض بان الشيء المقتضي لسهولة تشكل
الماء ولرجوعه الى مكانه الطبيعي ووضعه الطبيعي باق عند جموده [illegible] تسخينه او تكعيبه
والفاضل الشارح اورد عليه سؤالا [illegible] ان استناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة
[illegible] استناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان استند اختلاف الصور في العنصريات
الى اختلاف استعدادات موادها [illegible] بحسب الصور السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف
قوابلها في الماهيات [illegible] اختلاف الاعراض [illegible] من غير توسط الصور
والجواب عنه [illegible] مغايرة الاعراض [illegible] امتناع تحصيل الجسم [illegible] عن تلك
المبادي [illegible] الاحوال المذكورة [illegible] بالكيفيات
بالفعل [illegible] التسمية [illegible] الاجسام [illegible]

المذكورة وليست الاستعدادات [illegible] ثم [illegible] ان الفلك لا يحتاج الى هذه الصور فان اعراضه
لا تزول [illegible] ان هذه الصور لو فرضت للفلك لكانت لازمة ايضا [illegible] لزومها اما الجسمية
او لما يكون حالا فيها او لما يكون محلا لها او لما لا يكون حالا ولا محلا وابطل الاقسام الاربعة لما يكون
[illegible] للاعراض اللازمة من غير توسط الصورة وايضا جميع العناصر لا يحتاج
اليها [illegible] ان يكون بعض [illegible] الصور [illegible] البعض كالمقتضية لصعوبة القبول [illegible] سهولة فان
من الجائز ان يكون صعوبة القبول [illegible] سهولة [illegible] والجواب
ان [illegible] الجسمية المطلقة لهذه الصور في الفلك غير معقول لكونها مشتركة [illegible] الجسمية المختصة
بالفلك لان [illegible] اختصاصها بالفلك [illegible] هذه الصور
الجسمية غير معقول [illegible] الواجب ان يعكس [illegible] الجسمية [illegible] صورة الفلك [illegible] سقط التقسيم
المذكور [illegible] صورة الفلك [illegible] ما ذكره غير معقول لان [illegible]
كون [illegible] العنصرية [illegible] غير معقول لان الاعراض المذكورة
ليست [illegible] الاينية [illegible] في مواضعها [illegible] الموجود به
لا [illegible] الجسمية
معلولة [illegible] الصور [illegible] القول
يكون تلك الصور مصادر الاعراض مختلفة [illegible] بعضها من باب الكيف وبعضها من باب
الاين [illegible] الابواب من غير ان [illegible] البعض بتوسط البعض [illegible] القول
بان الكثير لا يصدر عن الواحد والجواب عن الاول ان الصور ليس من شرطها ان يعم الجسمية
بل من شرطها ان يتقوم الهيولى وهذه الصور [illegible] ويأتي بيانه وعن الثاني
ان الكثير [illegible] ان يصدر عن الواحد [illegible] وبعض الباقي
في الغير [illegible] الكون في مكانها في العود
اليه [illegible] الشيخ [illegible] الاشكال
الذي [illegible] الفاضل **اشارة** ثم اعلم انه لا [illegible] حتى [illegible] صورة
[illegible] ثم لا يوجب [illegible] الهيولى [illegible]
من [illegible] السكل ٥ ثم اشار الشيخ [illegible] الى ان الصورة الجسمية
محتاجة في تشخصها الى الهيولى [illegible] عن الشاهق ثم السكل [illegible]
[illegible] الهيولى [illegible] الهيولى
[illegible] الاشكال [illegible] الهيولى [illegible]
الفاضل الشارح ان هذا الكلام [illegible]
على ان الصورة لا تنفك عن الهيولى بان [illegible] لزوم المقدار ثم السكل [illegible]
ثم الزم [illegible] العنصريات [illegible] المقدار
ثم السكل [illegible] الصور النوعية [illegible]

لو كان ما لاختصاص بكل كعينه لاجل صورة الكان ما اختصاص بكل صورة لاجل صورة لعرض ثم لما كان
الجواب عنها قد اجاد الحجة الى هنا والجواب هو ان اسباب الاختلافات والاختصاصات هي
الامور السابقة المعدة للامور اللاحقة بقوله لا كل انضا وصولي امر حتى يعرض صورة جرمانية اي
حتى يتشخص فانه كما ان الصورة يحتاج الى الهيولي في الوجود دون الماهية والمثبت به المذكور هو مشابه
المقدار والشكل لاشتمالها الكل والجزء فان الكل والجزء لا يجب ان يتحدا في وجود المادة العالمة للاقسام
بل يحتاج فيما يختلف احواله الى الخلط العناصر المختلفة بالمقدار والاشكال الى العناق اي الى مستحيلات
ودلك لانها لا يحتاج الى الهيولى الماهية في الحقيقة بل يحتاج الى العلل تتعدد بتعددها والعناصر من
العناصر الكلية قوله وكل الصوال صعدة من جانب وكان ينبغي ان يقول على احوال مختلفة من جانب لان
شيئية المحلات ينبغي ان يكون مختلفة لا متفقة لكنه اراد بها ما لا قوال المتقدمة وهي التي يكون
وجودها عند دليلهم الا الطبيعيات ما هي شيء من حيث لا تماثل يحتاج الى العلل بعد وجودها النفس
باتصافها الى سائر العلل على ان لا تماثل وهي هي المعدات والاحوال المتعاقبة من جانب العلل
الفاعلية وهي القوى السابقة والاحوال المتصلة التي هي الصور السابقة والعناصر الكلية والتراكيب
الخارجية فان جميع ذلك علل فاعلية للتشخص للصورة واما الى ما يعين على ما يليه **قوله** وهذا
سر تطلع منه على اسرار القدر **قال** الفاضل الشارح كون كل سابق علة معدة للاحق سر
عظيم يطلع منه على اسرار هي استغناء ذلك ان لا يكون للحوادث بداية زمانية وانه لا بد من حركة
سرمدية لا بداية لها ولا نهاية لتكون تلك الحركة سببا لحصول الاستعدادات المختلفة في المادة
وهذا السر بعينه هو الجواب عن السؤال المذكور **اقول** ومن ذلك الاسرار التنبيه لوجود مبدأ
قديم يفيض وجود هذه الحوادث عند حصول الاستعدادات ولوجود جسم يتحرك الحركة المتصلة
على الدوام وبالجملة الاسباب التي ينتظم بانتظامها امور العالم على ما هو عليه في نفس الامر **وهم
وتنبيه** واعلم ان الهيولى مفتقرة في ان تتقوم بالفعل الى مقارنة الصورة فاما ان تكون الصورة
جزء العلة المطلقة الاولية لتقوم الهيولى او تكون الصورة آلة او واسطة لم تتم لقوم الهيولى بها
مطلقا او يكون شريكة لقيم اخرى يقيمها جميعا تقوم الهيولى او يكون الهيولى يتجرد عن الصورة ولا
الصورة يتجرد عن الهيولى وليس احدهما اولى بان يكون مقوما به الآخر من الآخر بعكسه بل
يكون سببية كل منهما بأخرى عند تقوم كل واحد منهما مع الآخر بالآخر ومن ذلك يعلم ان الهيولى
بالصورة ودكر ولا الاقسام المحتملة ثم ما هو الحق منها **قال** الفاضل الشارح ذكر الاقسام
ان يقال لما ثبت تلازمهما فاما ان يكون الهيولى محتاجا الى الصورة من غير عكس او الصورة محتاجة
الى الهيولى من غير عكس او يكون كل واحد منهما محتاجا الى الآخر او لا يكون والاول اقسام ثلثة
الى كلها جهة اربعة اقسام والاول منها على ثلثة اقسام لان الصورة يكون للهيولى
اما علة مطلقة او جزء منها او الة او الجزء علة بل يكون الة وواسطة للعلة فخرج من هذا
ان الاقسام ستة والحق منها عند الشيخ واحد وهو ان الصورة جزء العلة للهيولى
واقول التلازم عند المحققين لا يقتضيه الا العلة الموجبة ويكون اقاليتها معلولها

او نحو من معلولها الا كنف الا في حتى يعني بتلك العلة بعلقها الكل واحد منهما الآخر على
ما سيأتي بيانه وكل شيئين ليس لاحدهما علة موجبة للآخر ولا معلولا ولا رابطة بينهما بالاستباب
الى ثالث كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن فرض وجود واحد منهما منفردا عن الآخر لكن الجمهور
لا يعطون لذلك ويظنون ان التلازم بين شيئين ليس لاحدهما علة للآخر انما يكون من غير ان يعقل
الارتباط بينهما الى ثالث ويمثلون عن ذلك بالمضايفين وذلك ظن باطل فالشيخ لم يتعرض لذلك
او لا بل قسم وجه التلازم الى قسمين احدهما ان يكون احد هما علة للآخر والثاني ان لا يكون
كذلك والاول كان يحتاج للمعنى الذي ذكره الفاضل الشارح لكن العلة الفاعلية لما لم يكن علة
موجبة لم يكن متقضية للتلازم من جهة العقول ولما امتنع ان يكون الفاعل ما علا لاستحالة
ان يكون الهيولى مقتضية للتلازم الذي بينها وبين الصورة نوع من التوضيح ولذلك لم يتعرض
الشيخ لاسناد التلازم الى علية الهيولى بل طلب وجه التلازم من جانب الصورة وعليتها وقسم هذا
القسم الى الاقسام الثلثة التي ذكرها الفاضل الشارح وترك القسم الثاني وهو ان لا يكون احد
المتلازمين علة للآخر فينبغي على ان ما يظنه الجمهور في هذا القسم باطل وينبه على ان الحق في هذا القسم
هو ان يكون التلازم لارتباط يقتضيه شيء غير المتلازمين بالنسبة اليهما ولهذا المعنى رسم الفصل بالوهم
والتنبيه وهذه هي الاقسام الاربعة المذكورة في الكتاب ثم قسم القسم الرابع ايضا بحسب الاحتمال
العقلي الى قسمين بان جعل الثالث بعيدا كل واحد منهما اما مع الآخر او بالآخر فصارت هي الاقسام
الممكنة بحسب ما ذكره الشيخ **قال** الفاضل الشارح وقوله ان الهيولى مفتقرة الى ان يتقوم بالفعل
الى مقارنة الصورة فيه نظر فيها انه اما ان يريد ان يتقوم ليعرف انها مفتقرة في وجودها الاول
في ماهيتها كما هو ويتبين انه يريد ان يتقوم بالفعل ليعرف انها مفتقرة في الوجود الى الفعل الثاني
ومنها انه **قال** الى مقارنة الصورة ليعرف انها علة من حيث هي الاصل خاصة فذات الهيولى لان
كالبارئ تعالى في العالم **قال** وهل قوله مقارنة الصورة يشكل لعطفه بصدق المقارنة حال المفارقة
بعض المشتركات فيه الوجه والاقوال المضافة صاحبه غير المتوازي وان المقارنة ان اعني مقارنة
الهيولى للصورة ومقارنة الصورة للهيولى صاحبان بعينهما فلا يصح ان يقال الهيولى مفتقرة الى
مقارنة الصورة بل العبارة الصحيحة ان يقال الهيولى مفتقرة في وجودها بالفعل الى ذات الصورة
اعتبارا من حيث يعتبر ان يكون مقارنة للصورة والاعتبار يكون حال ذات الصورة وجوب المقارنة
حكم بعد وجود الهيولى **اقول** يحتمل ان يكون مراد الشيخ ذكر ما الذي وقع في عبارته من سبع
ما يحتمل ان يقال ان الشيخ لم يذهب الى ان ذات الهيولى مفتقرة الى المقارنة الماخوذ فيهما
بل ذهب الى انها في هاهيتها بالفعل الى ان شخصها مفتقرة المقارنة والشيء يكون ان يحتاج الى اتفاقه
نصفها الى شيء غير ما كالعلم المحتاج في اتفاقه بالعلية الى الوجود ومعلولها المتأخر عنها
والتلازم غير كامل الا ما خصصها ما سارع عنها ثم **قال** وهذا التفصيل يعني ان الهيولى مفتقرة
في ماهيتها الى مقارنة الصورة مستغنية الى الحجة لان النزاع في ان الصورة لا يكون خاصة الهيولى او الهيولى
لا يكون خاصة الصورة وبهذا القدر لا يكون ان الهيولى مفتقرة الى الصورة الفعال ان لا يكون

لاحدهما ما ليس للآخر بل يكونان متضايفين ثم ان كان ولا بد من الاسعاد فقد يمكن ان يكون
الاسعاد من جانب الصورة قال وسيأتي ابطال الاضافيين واقول اما التلازم المتضايف
فيستبعد انه ليس ... لا يكون لاحدهما ما ليس للآخر كما ظنه واما ان الاضافي ...
الاسعاد من جانب الصورة مطلقا فقد بينا ان لا يعيد الهيولى اذ العايد لا يستقيم الايجاب
عليته قال في الفرق بين الآلة والواسطة ان كل آلة واسطة ولا ينعكس لان الآلة لا يكون موجبة
الا ان الاكاد ... على بوسطين والمتوسط ابدا يكون موجبا كالعلة المتوسطة واقول
الآلة كما ذكرنا هو ما يوثر الفاعل في منفعله القريب ... والواسطة معلول يتصور عليه لغيره من
حيث يقاس الى الطرفين فاحد الطرفين معلول والآخر علة بعيدة والواسطة جامعة ... قال
وقوله او يكون لا الهيولى يتجرد عن الصورة ولا الصورة يتجرد عن الهيولى اي الفرق ... الى
القسم الاخير من الشبهة التي يمكن ان يتمسك بها ... اذا زيد ... وهو ان يقال
لما ثبت التلازم ... صدهما بالعلية اولى من الفرق ... وليس ... اولى بان
يكون ... بل الحق ان يكون لا احتياج من احد الجانبين على الشيوع او ... استغنا
من الجانبين على الشيوع واقول لو كان ... السبب ... مستغنيا
... على التقدير الاستغنا ... ويكون قوله
او يكون لا الهيولى يتجرد عن الصورة ... اشارة الى القسم الاخير على ما يظنه الجمهور
قوله ... يكون ... قال ثم
ههنا اشكال لبطلان الاول ... انه لما ذكر ان تمام ... بالفرق ... على
اللازم ان يكون ... كل واحد منهما مع ... او بالفرق ... العلل
تمام كل واحد مع ... الفرق ... وهذا الامكان ابطلناه بالبرهان المذكور
على انه لم ان يكون في الوجود ... الوجود ممكنا فان من الوجود الثاني ان
اراد بقوله يتم كل واحد منهما مع الآخر استغناء كل واحد منهما عن الفرق فهو لا يصح لان مورد
القسمة كون الهيولى ... وهذا المورد ... القسمة وان لم يرد به ذلك لم يكن ... تلك
القسمة ... التقدير الاول ... طرد القسمة ... التقدير الثاني
بعض الاقسام مجرد فرق اقول السؤال الاول هو ما ظنه الجمهور وقد مرت اشارة الى ...
وسيأتي ... بسط في السؤال الثاني ... استغنا ...
اشارة اما الصور التي تعاقب الهيولى ... فليس يمكن ان يقال انها علل مطلقة للوجود
الواحد المستمر للهيولى ... ولا آلات ومتوسطات مطلقة بل لا بد من ... من ان يكون على
احد القسمين الباقيين صور العناصر تعاقب الهيولى ... اما الجسمية ...
عليها الشيء اذا طرأ ... الجسمية التي كانت ... وحدثت جسميتان ...
النوعية ... الكون والفساد عليهما على ما سيأتي واما الصور الفلكية فلا تعاقب ...
اصلا لا الجسمية فلامتناع الخرق ... واما النوعية فلامتناع الكون

٨٢

... الفساد عليه والمراد في هذا الفصل ان صور العناصر لا يمكن ان تكون عللا مطلقة ولا آلات ومتوسطات
مطلقة للهيولى وذلك ان صورة عدم المعلول عند انعدام العلل والآلات والمتوسطات المطلقة
لكن الهيولى لا تنعدم عند انعدام الصور المذكورة لانها مستمرة الوجود ولما كان القسمان الاولان
من الاربعة المذكورة في الفصل المتقدم باطلين ... كما قال ... منه من ان يكون
على احد القسمين الباقيين من الاربعة المذكورة في الفصل المتقدم قوله وههنا ...
هو ... هذا البرهان على وجود المبدأ ... غير الهيولى والصورة بل شيء آخر تام الوجود
مفارق يفيض وجود الهيولى ... برأسه من الصورة وذلك لان الهيولى لما امتنع
وجودها منفكا عن الصورة ... احتياجها الى الصورة ثم ان الصورة ... وتتعاقب على المادة فعلم
انما يحتاج الى الصورة من حيث هي صورة ما لا من حيث هي صورة معينة اي من حيث طبيعتها النوعية
الموجودة لا من حيث خصوصياتها الاشخاصية ولما لم يكن الصورة من حيث هي صورة ما واحدة بالعدد
لم يمكن ان يكون من حيث هي كذلك علة للهيولى الواحدة بالعدد ... فان المعلول الواحد
بالعدد يحتاج الى علة واحدة بالعدد فعلم ان ههنا شيئا ... للهيولى والصورة واحدا بالعدد
دائم الوجود يفيض الصورة من حيث هي صورة ما ... منها للهيولى علة واحدة بالعدد ...
مستمرة الوجود ... ذلك المبدأ المفيض لوجود الهيولى بالصور المتعاقبة فيها
يستمسك بتعاقبها ... ولهذا ... الكلام الى اثبات
هذا المبدأ المفارق ... في هذا الموضع اشارة يجب ان تعلم في الحال ان الصورة الجرمية
وما يصحبها ليس شيء منها سببا لقوام الهيولى مطلقا ... ان الصور الجسمية وما يصحبها
من الصور النوعية سواء كانت عنصرية او فلكية ممكنا زوالها او ممتنعا فانها لا تكون عللا مطلقة
ولا وسايط مطلقة لوجود الهيولى قال الفاضل الشارح الحجة المذكورة ههنا مبنية على مقدمات
الاولى ان المتأخر عن المتأخر عن الشيء يجب ان يكون متأخرا عن الشيء سواء كان التأخر الذاتي
او بالزمان وهذه مقدمة بينة الثانية ان الشيء الذي يكون مع المتأخر عن الشيء يجب ايضا ان
يكون متأخرا عن ذلك الشيء ... الثالثة ... في النمط الثاني
من هذا الكتاب ... ان محدد الجهات متقدم بالوجود على الاجسام المستقيمة الحركة قال
لان محدد الجهات متقدم على الجهات ... الاجسام المستقيمة الحركة ... والمتقدم
على المتقدم ... النمط السادس من هذا الكتاب ...
... الخلاء ... عدم الخلاء ... ان الفلك
الحاوي الذي هو ... العقل ... على الفلك المحوي ... فيخرج منها ان
... العقل بالذات لا يجب ان يكون ... البعد ... اقول
... على ... الذي ... من حيث الوجود
كالجسمية المتناهية والشكل في الوجود وكالجسم المستقيم الحركة والجهة التي يتحرك ... ذلك الجسم
... الوجود ... الخلاء ... الى الضرورة

وقد يطلق على المتصاحبين بالاتفاق كمعلولين اتفق انهما صدرا من علة واحدة بحسب اقترن
فاعتبارين فيهما ولا يكون لاحدهما بالاخر تعلق عند كل كالعلل في العقل المذكورين ولا شك
ان وقوع اسم المع في الموضعين ليس بمعنى واحد [illegible] المعاينة المقومة بما لك
المالك [illegible] ان الجسمية لا تنفك عن التناهي في التشكل وظاهر انها لا توجدان بتمام الجسمية
ومنها ان الجسمية لا يمكن ان يكون علة لهما فيهما اذن عندهما خارجين عن الجسمية وما لا يكون ما خارجا
عن الشيء فهو انما تابع للشيء او يكون [illegible] عليه ثبت ان التناهي والتشكل انما ان يكونا تابعين
للجسمية او معها وللقائل ان يقول الشكل هيئة احاطة الحدود بالجسم من ما خرج عن الحدود
المماس عن المقدار لكونهما فيه ان المقدار والمقدار مما خرج عن الجسم والجسم فما خرج عن
الجسمية التي هي جزء له فالشكل مما خرج عن الجسمية بهذه المراتب فكيف ان يقال انه سبق تم
عليها بالـ قال والغلط في الثاني لا ول هو في قولنا لما لم يكن الجسمية علة لهما فهما اذن غير
ما خرج عنهما فان ما لا يكون علة للشيء لا يكون [illegible] علمه بالعلية والتقدم بالعلية اخص
من التقدم المطلق ولا يلزم من نفي الاخص نفي العام فلعل الجسمية وان لم يكن متقدمة عليهما
بالعلية لكنها متقدمة عليهما بالطبع كتقدم الواحد على [illegible] اشرنا ولتقدم اجزاء الماهية المركبة
على خواص تلك الماهية واعراضها اللازمة والزائدة فان لم يكن [illegible] اجزاء علة لشيء
من تلك العوارض [illegible] هذا ما عندي في هذه المقدمة اقول وهذا البيان يفيد [illegible] الشكل
عن ماهية الصورة ولكن يرد [illegible] بان الصورة من حيث الماهية لا تستلزم التناهي والتشكل بل
انهما انما لا ينفكان عنها من حيث الوجود ومعناه ان الصور المتشخصة محتاجة في تشخصها
[illegible] ان يحتاج الشيء في تشخصه الى ما تأخر عن ماهيته كالجسم الى الان والوضع المماس
عنه [illegible] التناهي والتشكل هيئتهما متأخرتين عن الصورة المتشخصة من حيث هي متشخصة وان كانا
متأخرين عن ماهيتها وهذا القدر يكفينا في هذا الموضع قال الرابع ان التناهي والتشكل
من توابع المادة [illegible] قال واذا عرفت هذه المقدمات فنقول الهيولى [illegible] على
التناهي والتشكل [illegible] الجسمية [illegible] الهيولى [illegible] على
المتقدم على الجسمية او على [illegible] يلزم ان يكون متقدمة على
الصورة فلو كانت الصورة علة او واسطة مطلقة في وجودها لزم [illegible] الهيولى المتقدمة
عليها وهذا محال وللقائل ان يقول عندكم ان الصورة شريكة علة الهيولى [illegible] مذهبكم [illegible]
والحاصل ان الذي قد ابطلتم به كون الصورة علة مطلقة [illegible] شريكة العلة
اقول قد مر ان الصورة انما هي شريكة العلة من حيث كونها صورة ما لا من حيث كونها
صورة متشخصة [illegible] على الهيولى [illegible] مطلقة
للهيولى لوجب ان تكون صورة متشخصة لان الصورة من حيث هي صورة ما لا تكون [illegible] علة
مطلقة للهيولى المعينة [illegible] ان تصير الصورة متشخصة قبل وجود الهيولى [illegible] هي
القابلة لتشخصها [illegible] سابقة على تشخصها [illegible] لهذا المعنى زيادة شرح ولنرجع الى التفسير
ثم كلام الامام

الشكل هيئة احاطة الحدود بالجسم

المتن قوله ولو كانت شيئا لقيل انها مطلقا لسبقتها بالوجود ومعناه لو كانت الصورة
علة مطلقة لوجود الهيولى وقوامها لكانت سابقة بوجودها على الهيولى اقول وفيه
اشارة الى ما ذكرناه [illegible] المتشخص قوله ولكانت الاشياء
التي هي علل لماهية الصورة ولكونها موجودة [illegible] الوجود سابقة ايضا الهيولى بالوجود معناه
ان الصورة لو كانت علة مطلقة لكانت سابقة بوجودها على الهيولى ولكانت الاشياء التي هي
علل لماهية الصورة [illegible] التي هي علل لوجودها يكون جميعها سابقة بالوجود ايضا على الهيولى
لان السابق على السابق سابق قوله حتى يكون [illegible] وجود الصورة ووجود الهيولى
وفي بعض النسخ حتى يكون [illegible] للصورة بوجود عن وجود الهيولى ومعناه على اولى الروايتين
ظاهر وعلى الرواية الثانية ان علية الصورة يقتضي تقدم علل ماهيتها ووجودها جميعا حتى [illegible]
للصورة وجود مغاير لوجود الهيولى [illegible] فانظر كيف [illegible]
الشيخ ههنا بين علل ماهية الصورة وعلل تشخصها بان كلامه [illegible] على
الهيولى [illegible] قوله على انها معلولة من جهة ما لا [illegible] ذاته ذات
العلة فان كان ايضا ليس [illegible] المعلول [illegible] فان اللازم المعلول [illegible]
[illegible] الوجود قال الفاضل الشارح اعلم انه يجب علينا ان نفسر هذا الموضع اولا ثم
نبين [illegible] الحجة المذكورة في هذه الاشارة [illegible] انه اذا اسقط هذا القيد
من [illegible] وضم ما قبله الى ما بعده فانه يتم هذه الحجة وعلى هذا التقدير يكون ذكره في اثناء الحجة
لغوا اما التفسير فهو ان المراد من قوله على انها معلولة من جهة ما لا [illegible] ذاته ذات العلة
هو ان الهيولى لو كانت معلولة للصورة كانت من المعلولات التي لا يكون مباينة عن العلة فان المعلول
قد يكون مباينا عن العلة مثل العالم مع الباري تعالى [illegible] فان
الهيولى [illegible] ان تكون معلولة للصورة لم يكن مباينة عنها بل كانت محلا لها فانه ليس [illegible]
ان يكون الشيء علة لوجود شيء ويكون [illegible] العلة [illegible] المعلول [illegible]
الصورة علة لوجود الهيولى ويكون ايضا علة [illegible] وقوله
فان كان ايضا ليس [illegible] المعلول لماهيته فان اللازم المعلول [illegible] فالمراد منه ان الهيولى
وان لم يكن [illegible] المعلول لماهية الصورة الا انه لا [illegible] ان يكون مباينا عن ذات الصورة لان
المعلولات المباينة لعللها [illegible] يكون معلولات لماهية العلة [illegible] يكون معلولات
لوجودها مثل مسألتنا هذه اقول ان الشيخ لا يذهب الى ان الهيولى معلولة لوجود الصورة
الذي [illegible] الهيولى وليس مراده ايضا بقوله [illegible] فان اللازم المعلولة [illegible] ان المعلولات
المباينة [illegible] معلولات [illegible] للوجود بل مراده ان المعلولات [illegible] بحسب العلية
العقلية [illegible] مقارنة للعلل [illegible] مباينة لها [illegible] ذكره ايضا هذا الفاضل [illegible] كل واحد من القسمين
حاصل [illegible] وذلك لانه قال في الشفاء في الفصل الرابع من ثانية الالهيات في مثل هذا
الموضع بهذه العبارة [illegible] يكون بعض اسباب وجود الشيء مما يكون عنه وجود شيء يكون مقارنا

ان يكون بعضه وجود شيء

لذاته وبعض اسباب وجود الشيء ببيان ان الثانية فان الفعل ليس فيقتضي عن نحو هذا ثم البحث عن جعل
وجود الشمس جميعا هذا اما ذكره في الشفا ويظهر منه انه اراد بقوله فههنا فان الاول اي المعلولة
شيئان وذلك البحث الفعل واراد بقوله وكل منهما داخل في الوجود ان البحث بعض وجود
الشمس جميعا [illegible] ثم اما بيان ان الشيخ لما ذكر هذا الفصل في الشفاء هذه الحجة خاصه
فالذي عندي ان الحجة التي يريد الشيخ ان يذكرها ههنا لا تعلق لها بهذا الكلام اصلا بل هو منها
قبل هذا الكلام الى ما بعده لتتمة الحجة بل هذا الكلام انما يصلح جوابا عن كلام يصلح ان يستدل به
على ان الصورة ليست علة للهيولى وذلك الكلام هو ان يقال الصورة اذا كانت حالة في الهيولى
والحال محتاج الى المحل فالصورة محتاجة الى الهيولى فيستحيل ان تكون الصورة علة لها لاستحالة الدور
فيقال لهذا المستدل لم لا يجوز ان تكون الصورة علة لوجود الهيولى ثم انه بعد حلولها في الهيولى
لا لان الصورة تكون محتاجة الى الهيولى بل لان الهيولى بعد وجودها تصير علة لتشخص الصورة
[illegible] الا ان الصورة علة لحلولها في الهيولى ويكون ايضا [illegible] هذا
الحكم [illegible] وجود الهيولى [illegible] الهيولى مع كونها محلا للصورة معلولة لوجود الصورة
الا انها لا تكون [illegible] هذا الكلام يصلح جوابا عن هذا الاستدلال ولعل الشيخ انما اورده
في هذا الموضع لانه لما قال الصورة لو كانت علة لوجود الهيولى لكانت [illegible] والتي هي علة الصورة
[illegible] الهيولى حتى يكون بعده ذلك عن وجود الصورة ووجود الهيولى فيستشعر ان يقال
[illegible] اذا كانت الهيولى محلا للصورة فاي حاجة الى هذه [illegible] على انها ليست معلولة
للصورة بل يكفي ان يقال ان [illegible] محتاج الى المحل والمحتاج الى الشيء لا يكون علة له [illegible]
هذا الاعتراض ههنا وكون [illegible] ضعف هذا الكلام ثم انه عاد بعد ذلك الى تتميم الحجة التي
[illegible] عن هذا الموضع **اقول** هذا الكلام لا مناسبة [illegible] ما ذكره الشيخ
في هذا الموضع بل الواجب ان يقال ان الشيخ لما ذكر ان الصورة لو [illegible] علة مطلقة للهيولى
لوجب ان تكون الصورة بنفسها مع جميع عللها [illegible] وجودها [illegible] بالوجود
على الهيولى حتى يكون بعده ذلك عن وجود الصورة [illegible] وجود الهيولى [illegible] لوجوده
هو علة لها [illegible] للصورة [illegible] المعلولة بحسب
الروايتين [illegible] هذا
الموضع بان الهيولى ان كانت معلولة للصورة من جهة [illegible] للمعلول المفارق
[illegible] العلة [illegible] اذا سبق وجود
سبقت [illegible] الا انما اشار الى ذلك بقوله على انها
معلولة من حيث [illegible] الذات [illegible] العلة
[illegible] الصورة [illegible] الهيولى [illegible] هذا [illegible] للزوم منه
[illegible] الهيولى [illegible]
ثم ان الشيخ [illegible] المفارق يجب ان يكون معلولا [illegible] لا الوجود لانه لا يجوز

ان يكون الشيء معلولا للوجود وهو مقارن له في الوجود بل قد يكون الشيء معلولا لماهيته ومقارنا له في الوجود
كالفصل للجنس [illegible] وليس الامر ههنا كذلك فان الهيولى ليست معلولة لماهية الصورة مطلقة فيه نقوله
فان كان ذلك ايضا ليس من الصفات المعلولة لماهيته على ان المعلول المقارن لا يجب ان يكون معلولا لنفس
الماهية من جميع الصورة بل قد يكون معلولا لعلة تكون الماهية جزءا منها او شرطا لها كما ذهبنا اليه ههنا
فيكون معنى كلامه ان كان [illegible] الهيولى [illegible] المعلولة لذات الصورة [illegible] ايضا معلول
مقارن بل لا يجب [illegible] الصورة بالوجود [illegible] انه لما وصف المعلول [illegible] عن مباينة
ولم يكن شيء من جنس هذا الكلام مذكورا فيما تقدم من الكتاب اشار الى امكان وجود الصنفين من المعلول
اعني المقارنة والمباينة في الذهن [illegible] بقوله فان اللازم المعلولة قسمان كل قسم منهما
داخل في الوجود [illegible] هذا البيان [illegible] ان هذا الكلام
ليس [illegible] فان الحجة المذكورة متعلقة به لانه [illegible] وسيجيء
في هذه المسئلة **قوله** ولكن قد علم ان السابق [illegible] التي لا توجد الصورة الجرمية
[illegible] الا معها [illegible] الفاضل الشارح معناه ما مر في المذهب الثالث **قوله**
وقد تبين ان الهيولى [illegible] ما مر في المذهب الرابع **قوله** فنصير الهيولى
[illegible] وجود الصورة [illegible] وجودها الهيولى وهذا هو الحق
الصحيح انه ليس [illegible] الصورة ان تكون علة للهيولى او واسطة [illegible] وهذا [illegible]
[illegible] وجود الصورة ان السابق [illegible] وجود الصورة [illegible]
[illegible] وجود الصورة كما ذهبنا اليه [illegible] **وهم وتنبيه** [illegible] اذا كانت
الهيولى محتاجة [illegible] الصورة [illegible] في الوجود [illegible] بالانفصال
[illegible] الجواب [illegible] بالاحتمال انها محتاجة
[illegible] وجود [illegible] الصورة [illegible] يحتاج الى الكلام المفصل قال
الفاضل الشارح هذا سؤال على [illegible] ان الصورة لا [illegible] الا
بالتناهي والتشكل [illegible] الهيولى يلزم ان تكون الصورة محتاجة الى الهيولى من حيث
[illegible] ليس كل ما [illegible] علة للشيء [illegible]
[illegible] قال [illegible] ان الصورة محتاجة الى الهيولى [illegible] لا
[illegible] الصورة [illegible] الهيولى لانه يلزم من [illegible] تكون الصورة [illegible]
[illegible] ان الصورة لا تحتاج الى الهيولى لم [illegible] الصورة
[illegible] **اقول** انه يذهب الى ان الصورة من حيث هي صورة تكون متقدمة على
الهيولى [illegible] الهيولى لان الهيولى
هو [illegible] هو المراد من قوله [illegible] محتاجا الى
[illegible] الموجبة للصورة [illegible] الفاعل [illegible]
بل [illegible] بالاجمال انما تحتاج [illegible] الصورة [illegible] ان الصورة

يحتاج الى الهيولى في وجود التناهي و التشكل اللذين يتشخص بهما الصورة مع ان كل منهما من صورة تكون الهيولى قابلة لهما فاذن هي اعني الهيولى مستغنية عن الصورة وذلك الشيء وعلى الصورة المتصفة بذلك الشيء من حيث اتصافها به لا على الصورة من حيث هي صورة ثم يلخص ما بعد هذا الى الكلام المنفرد وهو بيان كيفية احتياج احديهما الى الاخرى من غير ان يلزم الدور وعلى ما تكلمنا . **اشارة** انه يعلم ان الصورة الجوهرية اذا فارقت المادة فان لم يعقب بدلها لم تبق المادة موجودة فيعقب البدل فيتم للمادة لا محالة بالبدل ولما تبين ان يجب ان نقول ويقيم البدل ايضا بالهيولى على ان تكون الهيولى قائمة قائمة لان الذي يقيم مستغنيا بنفسه عنه اما الزمان او انما بالذات وبالجملة لا يمكن ان يتبين لا وان فيه

اقول يريد بيان كيفية تقوم الصور العنصرية بالهيولى ثم امتناع تقوم الهيولى عليهما من حيث هي صورة بحمل الهيولى على وجه الدور وقال الفاضل الشارح لما ابطل كون الصورة علة مطلقة او واسطة للهيولى اراد ان يبطل القسم الثاني من الاقسام الاربعة وهو جزء العلة وهذا بيان كون الصورة محتاجة الى الهيولى وهذا الفصل مشتمل على بيان ان الصورة الجسمية وما هي في المادة ليست بعلة مع الوجود وعن الهيولى مطلقا مع ان الصورة لكونها جوهرية اذا زالت عن المادة فان لم تحصل عقيبها في المادة صورة اخرى تكون بدلا عنها لم تبق المادة موجودة لما مر من ان الهيولى لا تخلو عن الصورة واذا كان كذلك فالشيء الذي يعقب الصورة الزائلة بالصورة التي وقعت متقيمة بها دائمة حافظ الوجود المادة بواسطة ذلك البدل ثم انه لا يلزم من صدق قولنا ان شيئا يتعقب كذا وجود المادة بذلك البدل يصدق ان نقول انها تحفظ ذلك البدل بل يمكن الهيولى لان الشيء ما لم يوجد لم يكن حافظا لوجود غيره ولو كانت الهيولى متقيمة للصورة كانت متقدمة او لا ثم تصير بعد ذلك متقيمة للصورة ويؤكد ذلك ان الصورة متقيمة للهيولى فيلزم ان يكون وجود كل واحد منهما سابقة على وجود الاخر وهو محض دور وبالجملة لا يمكن ان تعتبر لا وانه ماله ولعل ان يقول هذا الفصل كالمناقض لما مضى لانه بين ان الصورة مستغنية عن الهيولى فيما كانت كذلك لم يستقيم ان يعتمد الهيولى على الصورة وقد كانت الحجة المذكورة على امتناع كون الصورة علة للهيولى مبنية على ان الهيولى متقومة بوجه ما على الصورة وشأنه وهو مصادرة وقوله يعقب البدل متقيم لا على انه يميلها البدل العقلي كحد على الاطلاق فان الجسم لا يتعاقب عليه ابن ما وشكل مما وفق ارما فاذا كان كذلك فمن زال ابن معين او شكل معين او وصف معين فلا بد ان يحصل ابن اخر وشكل اخر وعقد اخر لكنه لا يكون ذلك اصلا من اللازم ان يكون هي من الاعراض صور المتعقبة للمادة فيعلمنا ان يعقب البدل الذي لا يكون معنى الثبات بذلك البدل بل هو صحيح وذلك لكان انما يصح في بعض الاشياء بالبرهان **اقول** لا شك في هذا الفصل كيفية تقوم الصورة على الهيولى اشارة الى ان ما يسلكه لا يستلزم الى الدور وذلك ان الهيولى لو كانت متقيمة للصورة لكانت متقدمة عليها ولما وجود الصورة اما بالذات او بالزمان وهو محال ما هنا الغيبة هو الذي اوجده من زمان حتى لا يكون الصورة علة مطلقة للهيولى ثم اشار الى تقوله على ان ما هو علة من حيث ما لا يمكن ذاته دون العلة كما سبق ذكره ما ذكرنا فصل من تلك التي لا يكون كل واحد منهما علة للاخر مطلقة لا يستلزم ان كل واحد منهما من غير الاخر ثم انه جعل الصورة من حيث هي صورة

سابقة على الهيولى وشريكة لعلتها التي اعطيتها ثم جعل الهيولى من حيث هي هيولى سابقة على الصورة بان الهيولى من حيث هي الهيولى قابل محض لان الصورة لا يمكن ان يصير بها علة ومعطيا للوجود وان التشاكل لا اول لهما اورده الشارح سبيل ما ذكره من ان ما لا كيفية يقوم احدهما على الاخرى ثم ابان التشاكل المذكور عليه انه قال لان امتناع ان يكون الجسم عن ان ما انما يقتضي احتياج الجسم لا في كونه جسما بل في وجوده متشخصا اي من حيث هو ابن ما لا من حيث هو ابن معين وكان من حيث هو ابن ما يحتاج الى الجسم من حيث هو جسم بل من حيث هو ابن معين يحتاج الى الجسم معين فلعله سببه لا يلزم ان يكون وهذا الاعراض صور ايقدر بدل على انه ظن الشيخ اثبت وجود الصورة بانه يقيم المادة مطلقا وهذا سهو من باب ايهام العكس فان كل صورة متقيمة وليس كل متقيم صورة بل المقيم الذي هو الصورة انما هو جوهر متقيم جوهرها هو محله وما فيه من اعراض اعراض اما مقيمة للعرض لا فيها اما مقيمة لجسها فاما متشخصة لا في جسميتها بل في تشخصها فانها العارضة لجسميتها والى ذلك يتشخص الجسم واقول العرض فيها ايضا متشخصة ثم انما **قوله** فعلمنا ان بعقب البدل لا كيف ان يكون مقيما للمادة بذلك البدل فليس متجها لما ذكره لان الذي حكم لم يعتبر الا كون معقب البدل لا يكون مقيما للجسم المستحق للاين وذلك لا ينافي اقامة المادة بالصورة **اشارة** ليس يمكن ان يكون شيئان كل واحد منهما يقام به الاخر حتى يكون كل واحد منهما مستغنيا بالوجود على الاخر وعلى بعضه مريد بيان امتناع القسم الرابع من الاقسام الاربعة المذكورة في الكتاب وهو ان يكون كل منهما سببا اخر يقيم كل واحد منهما من الهيولى و الصورة اما بالاخر او مع الاخر فانه يناسب الدور المذكور في الفصل المتقدم وعدا ان لا يكون اقامة كل واحد منهما بالاخر لانه اوضح فسادا ولان البيان يرجع اليه ايضا ولعل الكاتب طال وهذا القسم هو الذي جعله الفاضل ثالث الاقسام الاربعة التي اوردها هو **وقوله** ولا يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما تقام مع الاخر وغيره لانه ان لم يتعلق ذات احدهما بالاخر جاز ان يتقوم كل واحد منهما وان لم يكن مع الاخر فان تعلق ذات كل واحد منهما بالاخر فلان كل واحد منهما ما شرطنا ان يتم وجود الاخر ودون ما ثبت بان بطلانه وهذا هو الذي يكون الاقامة فيه مع الاخر جعله الفاضل الشارح عين القسم الرابع من اقسام الاربعة التي اوردها هو وهو كون كل واحد منهما غير محتاج الى الاخر وبيان ان هذا القسم هو ان ذات كل واحد من الشيئين اللذين يتم الكل لا تخلو اما ان يتعلق بالاخر من حيث هو ذلك الاخر بعض من الوجوه او لم يتعلق به اصلا فان لم يتعلق جاز وجود كل واحد منهما مع عدم الاخر وان تعلق فلانه كل واحد منهما ما شرطنا ان يتم وجود الاخر فهذا هو القسم الاول بعينه الذي بان بطلانه ولي ان اصلاح ان هذا القسم يرجع اما الى عدم التلازم او الى الدور المذكور ولاجل هذا الكلام ذكرنا من قبل ان العلاقة المشتملة على العلة واحدة اذ لم يمكن جميعا ارتفاع الموضوع مع بيان ان يكون علة ملازمة علي ما ليس منها الا مصاحبة اتفاقية فقط والغرض الفاضل اتي بيان ان المطلوب ههنا بيان ان الشيئين اذا كان كل واحد منهما مستغنيا عن الاخر وجب صحة وجود كل واحد منهما مع عدم الاخر وانتم ما ذكرتم عليه حجة بل جاز ذلك ان الاضافة الذهني في هذا الاحتمال لو لم يكن له قبال من

الموجود ان لكان يحتاج في ابطاله الى البرهان يكفيه في اثبات الامر الموجود ان بان الاضافات لا توجد
الا مع انه ليس لو احد منها حاجة الى الآخر لان احدى الاضافتين لو احتاجت الى الاخرى لما وجدت عنهما
فلا يكون ما فرضناه ولذلك من احتياج [illegible] الى الآخر وان علم هذا التلازم لا لعلة بل لان الاضافات [illegible]
دعوى التضايف [illegible] الاضافات [illegible] الى نفسه في الجانبين ان المفهوم من كون الشيء مضافا [illegible] ليس [illegible]
وجوده مع عدم الغير [illegible] البيان [illegible] يحتاج الى برهان
وانما اعيد ذكره لعبارة [illegible] الاشتباه اللفظي وان المتضايفان [illegible] كل واحد منهما غنيا
عن الآخر كما ظنه هذا الفاضل ولا الاحتياج [illegible] كل واحد منهما
صفة [illegible] الآخر [illegible] الصفة [illegible] حقيقيا فان كل واحد منهما محتاج [illegible] بل
صفته [illegible] الآخر وهذا لا يكون [illegible] اذا اخذ الموصوف [illegible] الصفة [illegible] المتضايفين
المشهورين [illegible] كل واحد منهما محتاجة [illegible] بل الى بعضهما
الغير المحتاج الى [illegible] الاحتياج [illegible] لا يكون [illegible] التلازم
بينهما علة [illegible] الاحتياج [illegible] المتعقل الى
يكون من المتضايفين ليست من جنس ما تقدم [illegible] بل هي [illegible] معناها [illegible] معا
الهيولى والصورة مناسب هذا [illegible] وهو ان كل واحد منهما [illegible] من غير ذكر [illegible]
من [illegible] ويكون الصورة [illegible] اما الهيولى فاما [illegible] لان المتضايفين
لا يمكن ان يعقل [illegible] تعقل الصورة [illegible] الهيولى
ثم ان [illegible] المتضايف المشهور قوله فتبين انه انما
يكون التعلق [illegible] بين الهيولى والصورة لا يكون [illegible] العلة [illegible] والمعية [illegible]
فنقول ان التلازم [illegible] الى ما يكون [illegible] المتلازمين [illegible] او ما يكون لكل
واحد منهما بالآخر [illegible] القسم الاخير [illegible] الشيخ [illegible] وهو كون
الصورة [illegible] او شريكة العلة [illegible] واحد [illegible] شريكه
للعلة قوله والصورة [illegible] انما [illegible] الكائنة
بالذكر [illegible] من جميع الاحوال [illegible] التقديم
[illegible] الفصل [illegible] العلية [illegible] على
الهيولى من حيث هي صورة ما [illegible] من حيث هي صورة معينة [illegible] الوجود [illegible] الهيولى
اقول انما [illegible] على احد [illegible] اقسام [illegible] الهيولى [illegible] من حيث
انها [illegible] الصور اذا احتمع [illegible] وجود الهيولى [illegible] الاقسام المحتملة [illegible] واحدا
[illegible] كون الصورة جزء العلة [illegible]
[illegible] في الفصل السابق [illegible] الشيء الذي [illegible] الصورة في العلية [illegible] وهو الذي [illegible]
اصلا وانما سماه اصلا لانه المستتبع الوجود [illegible] العلة [illegible] الا انه الذي [illegible]
اصل وجود الهيولى من حيث [illegible] الصورة [illegible] الوجود المستقل

معه

منها الى الفعل وتبقيته [illegible] موجودا [illegible] الوجود [illegible] المادة [illegible] يتعلق
بها من الجسمانيات في الايجاد [illegible] المذكورة [illegible]
ثم ان المعين معقب الصور وهو السبب الذي يعقب تعقيب الصور وسماه معينا لانه يفيد بواسطة
الصور المتعاقبة تبقية الهيولى لا اصل وجودها فهو بعض السبب الاصلي في [illegible] الهيولى المحتاج الى الوجود
وقد ذهب الفاضل الشارح الى ان ذلك المعين هو الحركة [illegible] التي [illegible] الهيولى الاستعدادات
المتعاقبة لقبول الصور [illegible] المتعاقبة واقول انما [illegible] تعقيب الصور لان حصول
الاستعداد [illegible] وجود الشيء [illegible] العلة المعينة ليست من العلل الموجدة [illegible] الى
معنى لا اصل وجود الصور [illegible] كلامه [illegible] احتاج اليه وهو السبب الاصلي بعينه على
ما سيأتي بيانه [illegible] طبيعية او قسرية [illegible] والسكون
على ما [illegible] العلة [illegible] الصورة [illegible] المعين [illegible]
ان [illegible] السبب الاصلي ايضا [illegible] المعين [illegible]
يحمل المعين على طبيعة الصورة من حيث [illegible] الكلام هكذا [illegible] اصل [illegible]
[illegible] السبب الاصلي [illegible] الصور [illegible] فاعل المعقب هو السبب الاصلي
ولعله سماه اصلا [illegible] المعين [illegible] الصورة
[illegible] قوله [illegible] وجود الهيولى [illegible]
يجامع السبب الاصلي والصورة من حيث [illegible] العلة التامة [illegible]
الوجود [illegible] الصورة [illegible] للسبب الاصلي [illegible] الهيولى [illegible] الصورة
التي [illegible] قوله
ويستحفظ بها [illegible] الصورة [illegible] هذا [illegible]
الفاضل الشارح [illegible] يتعلق وجود الهيولى [illegible] الصورة [illegible] يشخص كل
واحد منهما [illegible] الآخر [illegible] كل نوع [illegible]
[illegible] النوع انما يتشخص بالمادة [illegible] لزم التسلسل [illegible]
الشيخ ههنا ان كل واحد منهما اعني الهيولى والصورة يتشخص [illegible] الدور لانا
[illegible] ذات كل واحد منهما [illegible] ان يتشخص كل واحد منهما [illegible]
الآخر [illegible] ذات كل واحد منهما الى ذات [illegible] على تشخص كل واحد منهما [illegible] المطالب
عن [illegible] ان يمتنع هذه [illegible]
انقسام الوجود الى الماهية [illegible] كل واحد منهما [illegible] اقول
يستحفظ الهيولى بها [illegible] الصورة [illegible] الهيولى [illegible]
من حيث انها هذه الصورة بل من حيث انها صورة ما [illegible] الصورة بذاتها الهيولى
فليس [illegible] الصورة [illegible] الهيولى من حيث
انها هيولى [illegible] الصورة لا [illegible] الهيولى [illegible] من حيث هي هيولى

فالكلام في الهيولى فانها تفعل بان يكون حين الهيولى وان لم يكن حينه الصورة فاذن يتشخص الصورة بالهيولى
يكون من حيث هي حينه الهيولى لا من حيث هي مطلقة ثم الثاني ان ذات الهيولى هو حقيقتها القابلية فيستفاد
فكيف يصير علة او فاعلا للتشخص ثم ان قيل ان كل نوع يحتمل ان يكون له اشخاص فلا بد لكل النوع اما تشخص
بالمادة او بتشخص بها من حيث هي قابل للتشخص بمعنى النوع لاجلها كثيرة لا من حيث هي فاعلة لها لكن بان
القابلة هي ما اعراض المكتنفة لها كالوضع والزمان ونحوهما ان لقابلها المسماة بالمشخصات فظهران
تشخص الصورة يكون بالهيولى المعينة من حيث هي قابل للتشخص ثم تشخص الهيولى بالصورة
المطلقة من حيث هي فاعل التشخص سقط الدور وهذه المسئلة من غوامض هذا العلم وانا اقول
الفاضل الشارح الشيء المطلق غير موجود وهذا ليس بصحيح وذلك لان الشيء المطلق يمكن ان يوجد بلا
شرط الاطلاق والتقييد ويمكن ان يوجد بشرط الاطلاق كما مر ذكره والاول موجود في الخارج
والعقل والثاني موجود في العقل دون الخارج فاذن لا يصح ان يقال انه غير
موجود اصلا لكن الجواب بانقسام الوجود الى الماهية بغير صحيح ايضا لانهما امران عقليان ولا
يصح الى الخارج الا رحيم من حيث هي خارجية فلا يصح بها الصور العقلية من حيث هي عقلية
وهم وتنبيه ان لعلك تقول لما كان كل واحد منهما يرتفع بارتفاع الاخر فكل واحد منهما كالاخر
في التقدم والتأخر والذي يخلصك من هذا اصل تحققه وهو ان العلة كحركة اليد والمفتاح اذا
وجبت المعلول كحركة المفتاح واما المعلول فليس اذا ارتفع العلة فليس يرتفع حركة المفتاح
هو الذي يرفع حركة اليد وان كان في الخارج يكون انما الذي رفعه لان العلة وهي حركة اليد كانت دفعت
وما العقل لا يقتضي عن الزمان في رفع العلة متقدم على رفع المعلول بالذات كما في ايجابهما ووقوعهما
لما ثبت ان لما زمن رفع الصورة والهيولى هو بسبب احتياج الهيولى الى الصورة من حيث الذات
لا بالعكس ورد عليه سؤال وهو انهما لما زمان الرفع فليس احدهما بالتقدم اولى من الاخر اولى
من ذلك وهذا السؤال لا يختص بهما بل هو وارد على كل متلازمين الذي يكون بين العلة التامة
ومعلولها والجواب ان التلازم في الرفع انما يكون من جهة الزمان ولا يكون من حيث الذات
بل رفع احدهما بالذات اقدم من رفع الاخر ولذلك يعلل عدم العلة على العدم كما كان في جانب
الوجود اي ايجاب العلة يوجد بمعنى اقدم من ايجاب المعلول ووجود العلة اقدم من وجود
المعلول **تذنيب** يجب ان تتلطف من نفسك وتعلم ان الحال فيما لا تفارقه صورته في هيولى الصورة
هذه الحال **في** الجسم الذي لا تفارق صورته هو الفلكيات باسرها وسائر احوالها في هيولى الصورة
حال العنصريات ان يعلق كل واحد من الهيولى والصورة بالمفارق كما يتفق انا ان يكون
من علة بشرط السواء وهو باطل اما الاخر او لعدم التلازم وانا ان يكون من جانب العلة
فلا يجوز ان يكون المحتاج اليه هو الهيولى لان القابل لا يكون فاعلا فاذن هو الصورة وهي اما ان
يكون علة او واسطة والاول يجب علة والاول باطل لما مر في اول فيشرك لسبب ايضا يكون
محتاجا الهيولى قال الفاضل الشارح ملا يقف من الكلام في الفلكيات والعنصريات
الاشكل اولى هو انا بينا في العنصريات ان الهيولى ليست هي المحتاج اليه بان قلنا ان الصورة

اذا انتفت وجب ان يعقبها بدل ثم عقبت البدل يتبع لما عقبها بالبدل ثم هذا الاستقور في الفلكيات
بل هاهنا بان القابل لا يكون فاعلا وهذا الثاني كان عاما لهما الا ان الشيخ لما لم يذكر
في العنصريات هذا الشأن العام ثم اقتصر على الشأن الخاص بها امر بالتلطف هاهنا في وجه
ان الحال فيهما واحد **واقول** ويتفاوت الحال فيهما ايضا مثل ان تعلق الهيولى لتستعد في
الهيولى لقبول الصور في الفلكيات لازم لذاتها مستفاد من مبدعها وفي العنصريات غير
لازم لها بل يستفاد من الاحوال المختلفة المتجددة الى نهايته الا ان بيان علمه ينبئنا لا يختلف
بهذا التفاوت **تنبيه** الجسم يسمى بسيطا وهو مقطعه والبسيط يسمى سطحا وهو مقطعه
ثم الخط يسمى مقطعه هي نقطة الكميات للمتصلة الثلاثة انواع الجسم التعليمي في البسيط فهو السطح
ثم الخط يتصل بها في النسبة نوع لقوة غير جنسها وهو النقطة فالجسم هو مقدار ذو وضع له
ابعاد ثلاثة والبسيط هو مقدار ذو وضع له بعدان فقط والخط مقدار ذو وضع هو طول بلا عرض
والنقطة هي ذات وضع لا جزء له والصورة الجسمية لذاتها تستلزم الجسم التعليمي ولذلك لما
لشبه اصله بها الفن كما مر والجسم التعليمي يستلزم البسيط والبسيط الخط والخط النقطة لا لذاتها لا ساني
بل باعتبار التناهي فلذلك اصلت مباحث المقادير بمباحث الاجسام ولما كانت مباحث الجسم
التعليمي اخاطم في المباحث الماضية بالعرض رتبت المباحث الباقية ما ورد هنا القصد بعد
تلك المباحث مثلا الاعلين ثم اعلم ان الجسم في قوله الجسم يسمى بسيطا هو التعليمي لانه بالذات
معروض البسيط والجسم الطبيعي انما يصح معروضه بتوسط التعليمي وهذا في قوله الجسم يسمى
مسطحا اثبات البسيط اولا لكونه ملزوما للجسم بانيا وذلك لان انتهاء الشيء انما يكون عند انقطاع
امتداده ما فمن جهة فما قبلها كان الجسم ذا امتداد ذا نهايته فانتهاء الى امتداده في جهة من حيث
هو قاصد فسمى بها انتهاء لما انتهى ما قول الجسم يسمى ما من شأنه ان يكون في امتداد ومن نقطة هو
المستقيم بالبسيط وهكذا القول في انتهاء البسيط بالخط وانما الخط فهو امتداد في جهة وهو من حيث
هو منتهيها الا امتداد فلم يصلح ان يكون ذا وضع لان هذه المقادير ذوات اوضاع فشابها كما تركه
ثم الشيء ذو الوضع الذي لا امتداد له لا يصلح الا النقطة فالخط يسمى بالنقطة وهي ليست مقدار العدم
الامتداد فيها قال الفاضل الشارح انما لم يقل نهاية الجسم هو البسيط بل قال يسمى بسيطا
لان البسيط كم والنهاية من المضاف المشهور في ما قال نهاية لدلت النهاية فاذن القول بان البسيط
نهاية الجسم خطأ بل هو الذي به تناهي الجسم **واقول** ثم التحقيق بعض ان حمال ثلاثة لفظه
اولها ما هية السطح الذي هو المقدار المنتهى دون الجسم وثانيها عدمه الجسم بعد نهايته ثم انقطاعه
واسمه لا العدم المطلق وثالثها اضافة تعارضه الى الجسم وانما يستدل على ثبوت الاول للجسم
بثبوت الثاني له او هو مقارن وتسلم الاول ثم انما الثالث فاذا اعتبر عرضه للاول كان
المجموع سطحا مضافا الى الجسم السطح ثم اذا اعتبر عرضه للثاني كان نهاية مضافة الى ذي النهاية
قوله والجسم ينتهي بالسطح لا من حيث يعتبر جسميته بل من حيث يلزمه التناهي فقد كان
جسما لا لكونه ذا سطح ولا لكونه متناهيا امر يدخل في تصوره جسما ولذلك قد يمكن توهمه ان تصور
قدمه

حسما عن متناهية الى ان حسن لهم امتناع ما تصوروه قال الفاضل الشارح مراده ان السطح
والساعر (?) متساو من لما هية الجسم لا مكان الانفكاك بتصور الجسم من تصور ما حين يتصور جسم غير
متناه فان الشيء لا يتصور الا بعد تصور لوازمه لم يحصل علمه فانا نتصور الجسم ونحتاج في معرفته
الى الفرق بين الهيولى والصورة الى الحجة ولم نحتج في تركيب الكون المتصف مع تباعدهما ما يقتضيه ملكتها بالرسوم
وبعد منهما الى ما ملكتها بالحدود ومشتملة عليها ان يكون تصور الشيء بعد معرفة تصور الفرق بينه وكيف
ما دار بين المتصفة بهم لا يكون مجملة في السطح والساعر **اقول** والجواب عنه ان اجزاء الشيء العقلي
اعني الجنس والفصل بحيث لا يعلم من الوجود لعقل الصورة في المادة والجسم يتصور باجزائه العقلية
بمطلب الحجة لعادة الوضعية فان كانت تساوي المادة وتشمل على الجزء فان ... الملحوظ
بحسب الجسم يدل على صورته والعقل الماخوذ منه يدل على ما فيه في السطح والساعر لانه لعات
كونهما جوهرين عقليين اذ ما التشابه كمحل لشيء على الجسم بمعنى الشيء انما كانا يحرزين في الوجود
وذلك لان السطح يلزم الجسم ويتبع الساعر المعلق بطرفه والحد لا يلون كذلك بهم الا ان
يتصور كون خير السطح وهي الساعر جاز ان يعقلهما بكونهما تحقيق لشيء يعلم يتعين انهما انفسا لست
كذلك لا يمكن ان نتصور حتى يتصور بحاذا واعلم ان الشيء كما يتقوم بجزئه العقلي بجزئه الوجودي
قد يتقوم بعلته كالماء بالصورة وصفة النوع من الجنس بالفصل والجسم لا يتقوم بالسطح
ولا احد من هذه المعاني اما الاولين فلما مر واما الاخير فلما سياتي وهو ان السطح لا يتعقل
الجسم **وقال** الفاضل معترضا على قوله من حيث يلزمه الساعر انه مشعر بان السطح يلزم الجسم
بواسطة الساعر وهو يستلزم ان يكون عروض الساعر للجسم قبل عروض السطح له وهذا ابطال لان
مثال النهاية اضافة عارضة للسطح والساعر ما خوذ من المحيط نعلم يكون عروض النهاية
للجسم قبل عروض السطح له بما ... ان ... ان النهاية المباحث عن السطح ممكن ان يكون
سببا لثبوت السطح للجسم كما وسط في برهان اللم اذا كان محمولا للاكبر وعلة لثبوته للاصغر
واقول ان قوله النهاية اضافة عارضة للسطح يقتضي كون النهاية من المضاف الحقيقي
ولو منا تقتضيه الحكمة عن ترتيبها بما في المقولات المشهورة فلعلم يسمح ذلك لهم انه ان احد النهاية بازاء
في السطح وجعلنا ذلك لاعتبار ... تقوم ... وجعلنا ذلك الاعتبار حقيقة ويكشف ساعر
له ان يكون اضافة الشيء الذي الى موضعه سببا لعروض ذلك العارض للمعروض فان ذلك لا اضافة
لا يتعلق بها بعد العرض ما يطرا ان هذا البحث العاطل كيف يخطر في كلام الابدال الزيد
وما حققناه من هذا وهذا ... لانقطاع بعض الابعاد والجسم او لا ثم السطح يلزمه ذلك لانقطاع
بانا نهم بعرض لها الاضافة باعتبار انه يزول هذه الشبهة **قوله** واما السطح كسطح الكرة
من غير اعتبار حركته او قطع فيتصور لا ساعر فانما المحورة والقطبان والمنطقة مما يعرض محيط الكرة
والخط كمحيط الدائرة فقد يتصور لا نقطة **و** مريد بيان ان توهم الخط للسطح والنقطة للخط انما
بواسطة الساعر فانها لا يعرضان لهما مع عدم الساعر لكن لا تعرف اولا الالفاظ التي
لستعملها في هذا الموضع فنقول الكرة جسم يحيط به سطح واحد في داخله نقطة يكون جميع الخطوط

الخارجة منها الى ذلك السطح متساوية والدائرة سطح مستوي يحيط به خط واحد في داخله نقطة
يكون جميع الخطوط الخارجة منها الى ذلك الخط متساوية وتلك النقطة مركزها والخط المستقيم المار
بالمركز المنتهي في الجانبين الى المحيط قطرها واذا انقطعت الكرة بسطح مستو حدث منه في كل
مستوى من السطحين سطح مستو محيط دائرة على سطح الكرة واذا فرضت الكرة متحركة على وضعها فيستديره
حدث عليها انفكاك الا يتحرك كل من نقطة قطبها وقطر بين نقطتي المحور ومنطقة هي اعظم الدوائر على سطح
الكرة التي يتساوى ابعاد جميع النقط التي تقع عليها من القطبين ويقرب من هذه المعاني المدار والنقط
انما يعرضان للكرة باعتبار احد امرين اما القطع واما الحركة **قوله** فاما المركز فعرض مما
تتقاطع الاقطار وعند حركة واما العرض فيقبل ذلك فيتحصل نقطة في الوسط يكون نقطة في البلد
وسايرها لا ... اما ... بانه لا وسط له لا يفرض فيه ما يجاور من المقادير التي لا بعد لها وتوهم ما ليس بواحد
بينهما من حركة او تجزية واذا سمعت في تحديد الدائرة ان في داخلها نقطة فمعناه تبايان يعرض منها نقطة
كما نقول بون الجسم متى المنقسم لم يجمع له اقطار ومعناه متى ما يتبين منها **و** مريد ان الدائرة لا نقطة لها
موجود اثبتنا الا ان احدهما يلتمس لشيء من الحدود التقاطع والثاني الحركة والثالث الفرض فان تقاطع الاقطار
انما يكون بخروج نقطة عن المركز وحركة الدائرة انما تتحقق بسكون نقطة فاصلة من الحركة في الجوانب المحاذية المركز
واما الفرض فظاهر فاما قبل عروض هذه الامور فوجود مركز في وسط الدائرة كوجود نقطة في بلد
الى الكل ان موضع النقطة من التلث متحيزا للفرض قبل الفرض على وجه الامكان وتوقع انما الفرض الى تعيين
ذلك الموضع وكذلك حال المركز ثم ذكر ان وجود النقطة في المقادير انما يكون بالقوة ويظهر الى خارج الى
الفعل لاسباب يعتبر الاعراض الى الفرض كما ذكر **قال** الفاضل الشارح لا يسلم ان امكان حصول
هذه النقطة حاصل في الدائرة بالفعل قبل التقاطع والحركة والفرض ثم ان المركز عن حكم الحصول الا
في موضع معين وهذا الامكان يوجب امتيازه ذلك الموضع عن سائر المواضع فاذن مركز الدائرة موجود
قبل هذه الاحوال وهكذا القول في سائر النقط فاذن يكون النقط غير المتناهية موجودة بالفعل ويلزم
من ذلك الانقسام في المقادير بالفعل او القول بان اختلاف الاعراض لا يوجب الانقسام كما ذكر
الحركة ايضا لا توجب الانقسام **والجواب** ان هذا الكلام فرض والفرض لا يرتفع به رفع الاسم مع شيء
معناه بل يرتفع بان الانفصال في الدائرة ان لم يعرض فيها شيء يلتحق بما ذكرنا وهذا الحكم لا يختص
بالدائرة بل الخط الواحد المتناهي لم يتصف كل نقطة متصفة وهكذا جزء ادعى مما في نقطتها كمن
سائر الاجزاء الخط الا انهما بما بالعرض والانهم ما يعقل انهما لا يمكنه وان لم يعرض لان يعتبر
المتصف غرض نقله الاعراض التلقيه **قوله** وانت تعلم من هذا ان الجسم قبل السطح في الوجود والسطح
قبل الخط والخط قبل النقطة يرى فيها هذا اهل التحصيل واما الذي يقال بالعكس من هذا ان النقطة
بحركتها تفعل الخط والخط السطح والسطح الجسم فهو للتفهيم والتصوير والتخييل لا ترى ان النقطة اذا
فرضت متحركة فقد فرض لها ما يتحرك فيه وهو مقدار ما خط اي سطح فكيف يكون ذلك بعد حركتها
انا وجهنا ان هذه الامور كيف تترتب في الوجود وان الذي يقال كيف يفهم المتدبر شيء عن شيء
بل هو تخييل يفطن ... **تنبيه** ما اسهل ما بيان ذلك من تامل ان الابعاد

الجسمانية ممتنع التداخل فانه لا ينفذ جسم في جسم فانه لا يتداخل [illegible] فان ذلك للابعاد لا
للهيولى ولا لسائر الصور ولا الاعراض ش يريد بيان امتناع تداخل الابعاد الجسمانية وكأنه
يدعي كون هذا الحكم اوليا تحت المسلم وما بعد هاهنا من المصنف كلام في المسائل المتقدمة وانما
اورد هذه المسئلة هنا لتعلقها بالمعاوين [illegible] الخلاء عليها [illegible] كما ان الجسم لا ينفذ في جسم
فانه لا يعني [illegible] الذي اكتسب النفس هذا الحكم الاول من مبادئ التعليم [illegible]
فان من يتوقف ذهنه عند حكم او لم يثبته عليه بالاستقراء [illegible] يعلم ان ذلك للابعاد لا للهيولى
ولا لسائر الصور والاعراض بانه ايضا بينه على ان الهيولى وسائر الصور والاعراض لا حجم لها
في العظم الا بالعرض فالابعاد الجسمانية هي المخصوصة بالعظم بالذات ولا شك في ان عظمين مجموعان
هو اعظم من احدهما فان الكل اعظم من جزئه وان القول بالتداخل يقتضي كون الكل مساويا لجزئه
واعلم ان النقطة لا حجم لها في العظم فلذلك لا يمتنع عن الاجتماع المانع للامتياز الوضعي على سبيل [illegible]
والخطوط حكمها من حيث الطول حكم الاجسام ومن حيث العرض والعمق حكم النقطة والسطوح ايضا
حكمها من حيث الطول والعرض حكم الاجسام ومن حيث العمق حكم النقطة ولذلك ينطبق الخطوط والسطوح
بعضها على بعض بحيث يرتفع عنها الامتياز الوضعي ومن حكم ان هذا الحكم مشترك [illegible] باسرها
ينبغي ان يقول من حيث هي مقادير [illegible] اشارة الكرة والاجسام في اوضاعها فانه مع ملاقاتها [illegible]
متباعدة وتارة متقاربة ويتوكد هذا في اوضاعها بانه بحيث يمتنع فيما بينها لجسم [illegible]
وتارة تتقطع وتارة لا [illegible] بان الاجسام [illegible] كان لها اوضاع مختلفة [illegible] بينها ابعاد
مختلفة [illegible] فان كان بينها خلاء عن اجسام ولا يمكن [illegible]
ذلك [illegible] وان كان لا جسم ش يريد ابطال الخلاء والقائلون
به فرقتان فرقة انه لاشيء محض وفرقة تزعم انه بعد ممتد في جميع الجهات من شانه ان يشغله الاجسام
بالحصول فيه ويكون مكانا لها وقال الفاضل الشارح يعني بالخلاء [illegible]
[illegible] واقول هذا يعني بالخلاء الذي يكون بين الاجسام هو
الذي يسمى بعدا مفطورا [illegible] ثم ابطل [illegible] مذهب الفرقة
الاولى [illegible] فانه لا يتقدر الخلاء [illegible] فان اللاشيء المحض
لا يمكن ان يتقدر [illegible] الخلاء الذي يقع بين [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible]
متصل [illegible] الجسم فاذا كان الخلاء عندهم ليس بجسم فهو بعد
[illegible] لاشيء محضا [illegible] الفرقة الاولى [illegible] الفرقة الثانية [illegible]
ان البعد [illegible] الابعاد الجسمانية لا تتداخل [illegible] هو
[illegible] الاجسام [illegible] ولم يثبت لها بعد مفطور [illegible] الخلاء
يريد ابطال المذهب الثاني [illegible]
[illegible] الهيولى

قال الماتن ان الابعاد الجسمية لا تتداخل [illegible] في فصل [illegible] الاولى الى الحكم [illegible]
[illegible] الى الابعد [illegible] المتصل [illegible] الخلا [illegible]
يقولون [illegible] العناصر هو [illegible]
الخلا بعد [illegible] والبعد المتقدر [illegible] سلوك الجسم اليه [illegible] سلوك الجسم اليه ولا يثبت له
[illegible] ليس بعدا مفطورا [illegible] ان يكون مكانا للجسم [illegible] يقولون [illegible] بقوله فاذا
سلكت الاجسام في حركتها [illegible] الخلاء لم يثبت لها [illegible] الاجسام بعد مفطور
ثم انتج [illegible] الاخلاء وانما [illegible] بالتقسيم لانه لم يستدل [illegible]
اشارة [illegible] الكلام في المعنى الذي يسمى جهة [illegible]
[illegible] جهة [illegible]
[illegible] ش يريد اثبات الجهات والجهة هي التي [illegible]
[illegible] المتحرك الاين [illegible] او الاشارة الحسية في [illegible] وجه المناسبة [illegible]
[illegible] وقال الفاضل الشارح [illegible] ان الحالطين انه مكان
[illegible] والجهة مناسبة للمكان [illegible] الحدود [illegible] السطح [illegible]
واستدل الشيخ على وجودها بقياسين احدهما ان الجهة مقصد المتحرك [illegible] والمتحرك [illegible]
[illegible] ان الجهة [illegible] اليها [illegible] موجود اشارة اعلم انه لما كانت الجهة
[illegible] المعقولات التي لا وضع لها [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ان الجهات [illegible] وليست من المعقولات المجردة التي لا وضع لها [illegible]
[illegible] القياس [illegible] من القياسين المذكورين [illegible] الجهة مقصد المتحرك [illegible]
[illegible] القياس [illegible] القياس الثاني [illegible] المذكورين وان كان بينا
[illegible] التصديق [illegible] على هذا القياس [illegible] كل جهة ذو وضع وكل
[illegible] الاشارة الحسية اشارة لما كانت الجهة ذات وضع [illegible]
[illegible] الحركة ولو كان [illegible]
[illegible] كانت [illegible] اذا وصل المتحرك اليه [illegible]
[illegible] المتحرك [illegible] الجهة [illegible] الجهة وان كان [illegible]
[illegible] الجهة [illegible] المنقسم [illegible] الجهة [illegible] والجهة [illegible]
[illegible] الامتداد [illegible] ان [illegible] علم
كيف [illegible] الامتداد [illegible] بالطبع [illegible] الطبيعية ش يريد
بيان [illegible] الجهة [illegible] هذا الموضع [illegible]
[illegible] الماهية [illegible]
[illegible] الامتداد [illegible]
الى [illegible] الامتداد [illegible] الحركة [illegible] جهة [illegible] الكتاب [illegible] والقابل لذلك

يقول انه يتم الحركة واحدة تكون شيء من وضع الى حركة اليه وحركة عنه اي حركة قرب وحركة بعد في هذه
القسمة خاصة بالمعاني الى ما لا تنقسم من جهة الحركة اذا المعاني الى ما ينقسم فيها بعض ما يمتنع لان
هناك ما يكون بتقسيم اخر بعد الحركة ثم او انه او يسمه لا يصح الا المعاني الى ما لا ينقسم في جهات
ان الشيء غير منقسم مضادة على المطلوب والجواب ان الحركة في الشيء المنقسم لو لم يكن
اما عن جهة واما الى جهة والعود القسمان ثم لا الان والا انحان ان يكون جهة الحركة هي المسافة التي
تقطعها الحركة وهي ما اذا القسمة خاصة وهم وسنه لعلك تقول اليس من شرطها الجهة
الحركة ان يوجد بعد تحركها المستمر من السواد الى البياض فلم يوجد البياض بعد ان احصل هذا
وهم كما علمت ان الامر ليس فيما تقول وايضا فان ما سلكت هو غير حاصل في الغرض انما الغرض
فلان المتحرك الى الجهة ليس يحصل الجهة مما يتوجه تحصيل ذاته بالحركة بل انما يتوجه بلوغه اي القرب
منه بالحركة ولا يحصل الا عند تمام الحركة لان الوجود او العدم لم يكن انتهاء الحركة واما الاخر
فلان الجهة لو لم يكن تحصل الحركة لها وجود كان وجودها وجودا في موضع ليس بموجود معقول الخ
ووضع له ولذلك غرضنا على ان الحق هو الشيء فليتبينه وما يتلوه هذا الغير من الكلام والوهم
هو يسلك مرة واخرى العامين اللذين اثبتنا بهما وجود الجهة وهو قولنا المتحرك لا يقصد ما
ليس بموجود وبعد ما سلك الشكل بان حركة يتم الى وهم التي هي في الكيف مثلا كالحركة من السواد الى البياض
انما يقصد ما ليس بموجود فان يستقيم كلم الكبرى وان كان عنه بتسليم اصله اجعل الكبرى
لخص وهي كان مرهوبا ان يقال المتحرك هو الى ما لا يقصد ما ليس بموجود فان مع يحصل البعض ...
وهذا العوف العوق والثاني التراسم السبب لان السكون فيما وقع في المطلوب ولذلك لان الجهة التي
تحصل بالحركة في الجهة يكون موجودة ذات وضع وهو فمطلوبنا فانا ما سعينا الا ان بيّنّا كون الجهة
موجودة ذات وضع وهذا الجواب حرى على غير برهان ولذلك قال على ان الحق هو الغرب

النمط الثاني

في الجهات واجسامها الاولى والثانية الاجسام تنقسم باعتبار الجهات
الى ما يتقدم علينا وتحددها وهي اجسام الاولى والى ما لا يتقدم علينا بل يكون عنها وهو اجسام
الثانية اشارة اعلم ان الناس يستعملون الجهات لا يتبدل مثل الفوق والسفل ويشيرون
الى الجهات تتبدل بالفرض مثل اليمين والشمال فيما يلينا ومثل ما يشبه ذلك للتبدل مما يكون بالفرض
واما الذي يتبع الطبع فلا تتبدل كيف كان ذلك يريد ان جسم مجرد الجهات محيط بالاجسام دون الجهة
نعول عليه الخوض في تعريف ذلك لما كانت الامتدادات التي تتوسط وتعقب بعضها عن بعض على زوايا
قوائم اعني ابعاد الجسم ثلثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ست اثنان
منها طرفا الامتداد الطولي ويسمى في الانسان باعتبار طوله فمنهما هو قائم بالفوق والتي تلي الارض
منها ما يلي تحت بحسب الطبع والتي تقابلها واثنان طرفا الامتداد العرضي ويسميهما باعتبار عرض
قامته باليمين والشمال اي اليمين ما يلي اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما يقابلها واثنان طرفا الامتداد
الباقي ويسميهما باعتبار ما يكون من امامه القدام والخلف والقدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابلها ثم يستعملها
في ساير الحيوانات والاجسام حتى الفلك على هذا النسق وهذا باعتبار ما هو غير الجهة هو تمام

بعض الامتدادات على بعض فاما ان لم يعتبر ذلك كانت الجهات التي هي اطراف الامتدادات غير متناهية
بحسب امكان فرض ابعاد في جسم يتصل بالابعاد على نقطة واحدة قال الامام الشارح الحكم بان الجهات
ست مشهور والسبب كونه الكم لا احد له بالعقل لقطعا عدا في الانعاض بالعقدة اقول
وهذا صحيح ثم قال ما هذا البعض المنفي ان ما اطلق المطلق فيه عدد حدود ها النقطية
والخطية والسطحية ان سميناها كلا منها جهة او يتفرد الخطية والسطحية ان لم نعتبر النقطية فالمثلث جهاته
ثلث اقول هذه تسمية كلام لا يتعلق بها غرض فان المقصود ههنا ان الجهة طرف امتداد واضلاع
المثلث ليست اطراف الامتدادات بل امتدادات هي اطراف السطح ولنرجع الى المقصود فنقول الجهات
الست تنقسم الى ما لا يتبدل بالفرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل به وهو الاربع الباقية وذلك
لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه ولو كان يمينه شماله كما اذا توجه الى
المغرب تبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا وبالعكس فهذه تتبدل بالفرض وليس
الفوق والسفل كذلك فان القايم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي رأسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار
راسه من تحت ورجله من فوق وكان الفوق هو الذي كان اولا والفاضل الشارح جعل الغرض من
ان تصير الجهات القوي ضعيفة والضعيف قوية اعني اليمين شمالا والشمال يمينا وهكذا في القدام
والخلف والاول فرض فاسد وهذا غير القوي وقال ايضا الفوق والسفل يتبدلان بالفرض
او يحصل لا باعتبار التلابس والقيام فان من قام يحصل على طرف قطر الارض يحصل ان يكون ما يلي راسه
احدهما ما يلي هذا من الطرف الاسفل لان يحصل باعتبار ما يعرض من السماء وما تحته اقول
ليس المراد باعتبار التلابس والقيام مقابل راس الشخص وقدمه فانا اذ ذاك يتبدل بالانعكاس بل
المراد مقابل التلابس والقيام بالطبع وعلى هذا الا يكون الطرف الذي من قطر الارض هو الذي يلي القيام
بالطبع ويشير ايضا قوله ويشبه ما يشبه ذلك بالفلك الذي يسمى جانب منه المشرق ومنه يمينا والجانب الغربي
شمالا تشبيها بالانسان الذي يسمى جانبه الذي يظهر منه نوع حركته يمينا وكذا يتبادر بعضه ذلك في القدام
والخلف لانه ذكر الفوق والسفل واليمين والشمال ولم يذكر ما دونها تشبيها ان اليمين هو الشمال اشد لهما
بالفرض ثم ان الشيخ لما قيد اليمين والشمال بقوله فيما يلينا ففسرين قوله وما يشبه ذلك بالفلك اولى
لان اتصاف الفلك بذلك انما يكون بحسب تشبيهه بالانسان وان الاربع الباقية للفلك على وجه
التشبيه المذكور فوسط سماية فيه فتلك ورابعا بالخلف واحد مطلقه علوه واسفله سفله وذلك
شيء لا يقصد عنه وبالجملة لما بين الشيخ جهات الجهات الى ما بالطبع وما بالعرض قال وانه يدل
على ما بالعرض اي بالنسبة وعنه لان الامور العرضية لا تنضبط قوله ثم من المحال ان يتعين وضع
الجهة فحال الامر لا يتعين بما انه ليس حد من الملتئم بما او لان يكون جهة هي اليه لجهة الغير منه عن حيث ان
ان يقع بشيء خارج عنه ولا هي انه يكون جسما او جسميا او المحدد الواحد من حيث هو ذلك فانما فيه صب
منه حد واحدا او جهتان وهو ما يليه وفي كل امتداد تحقيق جهتان وهما طرفان ويعلم ان الجهات التي
بالطبع فوق واسفل وهما اشار ان بالمجرد اذ انما ان يقع بجسم واحد لا من حيث كونه واحدا
فاما ان يقع بجسمين والتحدد بجسمين اما ان يكون على الجد من محيط لا كما في مجالها او يكون في وضع الجسمين

متباينتين فاذا كان احدهما محيطا والاخر محاطا به فيتحرك المحاط به في تلك الجانب بالعرض وذلك لان المحيط
وحده يحدد طرفي الامتداد بالقرب الذي يتحدد باحاطته والبعد الذي يتحدد بمركزه سواء كان حشوه او خارجها
عنه خلا او ملا واما اذا كان على الوجه الاخير فيتحدد به جهة القرب واما جهة البعد فلم يجب ان يتحدد به لان
البعد عنه ليس يجب ان يكون محدودا اعني متعينا ما لم يكن محيطا ولم يكن المباين اولى بان يتعين منه من محاذاته
دون الجسم [illegible] الا ما يجب ان يكون الا متعينة من غير الجهة ويكون جسمانيا [illegible] الكلام عنده [illegible]
وصغره فمن الشرط ان يتعين الجهة [illegible] انما يتم بجسم واحد لكن ليس انه [illegible] كيف اتفق بل من
حيث هو بحال ما هو محيط [illegible] وما لم يكن الجسم محيطا يحدد به القرب ولم يتحدد به كما قابله
تعقيب ثم البرهان صح محاذاة ما في الكتاب ان نقول قد ثبت ان الجهة ذات وضع فالجهتان المتعينتان بالطبع
يكون [illegible] وضعهما اما في شيء [illegible] بحلاء كان او ملا او هو في شيء يختلف في الاول محال العدم لان لو به
بعض الحدود المعين [illegible] بان يكون جهة من [illegible] ويكون الحدود [illegible] بالفرض غير متناهية ويكون
الجهتين بالطبع [illegible] فان المباني [illegible] وهو ان يكون [illegible] لشيء [illegible]
وذلك الشيء لا يكون [illegible] جسمانيا لا يصح كونه ذا وضع [illegible] جسم واحد يحدد الجهتين معا او
جسمان يحدد كل واحد منهما واحدا منهما والجسم الواحد يكون محددا اما من حيث هو واحد او لا من حيث هو
واحد [illegible] الانقسام [illegible] الجسم الواحد من حيث هو جسم ثم احد فلا يمكن ان يكون محددا لان كل اعتداد
[illegible] ما [illegible] فكذلك [illegible] بالطبع فانما [illegible] والعدد في المحدد
ان يحدد جهتين معا والجسم الواحد من حيث هو واحد ان حدد ما يليه بالقرب فلا يمكن ان يحدد ما يقابله لان
البعد عنه ليس بمحدود [illegible] هذا القسم [illegible] يكون المحدد اما جسما واحدا لا من حيث هو واحد او جسمان
[illegible] وهذا الثاني ايضا باطل لان [illegible] ان يكون [illegible] احاطته
احدهما بالاخر او على [illegible] والاول يقتضي حصول [illegible] بالعرض لان المحيط [illegible]
[illegible] بالقرب الذي يتحدد باحاطته والبعد الذي يتحدد [illegible] محيط [illegible]
القسم [illegible] المحدد جسما [illegible] لا من حيث هو واحد [illegible] يكون بالمباينة
فانه باطل [illegible] من الجسمين [illegible] الا [illegible] فالبعد عنه [illegible]
لا يحدد الجهات [illegible] ان يحدد [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الامتدادات [illegible] وقوع [illegible] من تلك الجهات [illegible]
[illegible] في جهة [illegible] الوقوع [illegible]
كل جهة [illegible] فان امتنع [illegible] ان يكون جسمانيا
ذا وضع والكلام [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] هذا القسم [illegible] الجهة بجسم [illegible] واحد لا من حيث هو
واحد [illegible] من حيث الاحاطة [illegible] يحدد
الجهات جسم واحد محيط بالاجسام ذوات الجهات **استان** كل جسم من شانه ان يفارق موضعه
الطبيعي [illegible] الجهة [illegible] وهو في [illegible]

نعم ان يكون تحدد جهة موضعه الطبيعي بسبب جسم غيره هو على ما هو قبل هذا المفارق او معه نوط ذلك
الجسم [illegible] **اقول** [illegible] امتناع الحركة
المستقيمة على محدد الجهات [illegible] على الاجسام التي يجوز تلك الحركة عليها [illegible] ان كل جسم له موضع
طبيعي فلا يخلو اما ان لا يكون من شانه مفارقة موضعه [illegible] اليه واما ان يكون من شانه ذلك والاول
هو الذي لا يجوز الحركة [illegible] عليه والثاني هو الذي يجوز عليه ان يكون مفارقة موضعه بالقسر [illegible] اليه
بالطبع [illegible] الجسم لا [illegible] ان يحدد جهة موضعه الطبيعي
لان جهته [illegible] عنه [illegible] حتى [illegible] منه ان يكون عنه مفارقة
[illegible] ان يكون [illegible] جسم [illegible] الجسم [illegible] على الجهة هذا الجسم الذي
[illegible] الموضع [illegible] وهذا الجسم لا يمكن ان [illegible] الجهة لانه لا [illegible]
[illegible] والجهة لم [illegible] متاخر عن الجهة [illegible] الجهة [illegible] امتناع [illegible]
عنها فان الجسم الذي هو على الجهة متقدم على هذا الجسم لانه متقدم على [illegible] او [illegible] متاخر عنه
[illegible] اعني الجهة [illegible] على المتقدم [illegible] متقدم [illegible]
ليس [illegible] على الاطلاق [illegible] المتقدم انما بالعلية او بالطبع [illegible] في الكتاب
[illegible] منه ان الجسم المحدد للجهات لا يجوز ان يفارق موضعه [illegible] الحركة [illegible]
محدد الجهات لا [illegible] الحركة [illegible] الجهة [illegible] الحركة
بان يكون من الموضع الطبيعي [illegible] الجهات لانها [illegible] لاجسام [illegible]
عن طبيعي [illegible] المحدد [illegible] الجهات بالطبع [illegible] كيف كان [illegible]
على [illegible] الامتدادات [illegible] الجهات [illegible] الامتدادات [illegible] هذا السبب
[illegible] بالطبع من الجهات [illegible] محدد الجهات [illegible] ذوات الجهة
[illegible] ان يكون بالعلية [illegible] ذوات الجهة [illegible] الجسم [illegible] ان يكون [illegible] جسم [illegible]
[illegible] من حيث هي ذوات جهات [illegible] هذا الوصف اللازم [illegible] ان يكون بالطبع
فان [illegible] المحدد من حيث هو محدد [illegible] ذوات الجهة من حيث [illegible] الجهة [illegible] ذوات الجهة
لا يوجب [illegible] المحدد من حيث هو محدد [illegible] الشيخ [illegible] القسمين [illegible] الشيخ
ان [illegible] الجهة [illegible] امتناع [illegible] الاجسام ذوات الجهة [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] الشارح [illegible] ان [illegible] في [illegible]
[illegible] ذوات الجهة [illegible] عن [illegible] الجهة [illegible] الخلاء
[illegible] عن الشيء [illegible] الخلا [illegible] الجهة [illegible]
[illegible] وهو محال **تذنيب** [illegible] ان يكون الجسم المحدد للجهات [illegible]
الاطلاق محيطا ليس له موضع [illegible] ان كان [illegible] محيط
على الاطلاق [illegible] له موضع [illegible] محدد الجهات [illegible] جهة
[illegible] الموضع [illegible] المكان [illegible]

عن السطح الباطن لجسم محيط بالجسم فهو المكان وعماسه من تلك السطح والوضع يطلق بالاشتراك على معان ثلثه
كالاشارة والمماذ وهيهنا انما هو من المقولات وهو هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة بعض اجزايه الى بعض والى الاشياء
دوات الوضع عن تلك الجسم اما خارجة عنه او داخلة فيه كالقيام فانه هيئة عارضة للانسان بحسب انتصابه
وهو نسبة بعض اجزايه الى البعض بحسب كون راسه من فوق ورجليه من تحت وهو نسبة اجزايه الى الاشياء
التي هي خارجة عنه ولولا هذا الاعتبار لكان الانتكاس انتصابا فيما اذا وقف زهذا مقول الاجسام تنقسم الى
محيط على الاطلاق غير محاط كما اعتقده جماهير الحكماء وكذا ان القسم الاول لا موضع له اصلا
وله وضع ولكن بحسب نسبة بعض اجزايه الى البعض وبحسب الاشياء التي داخلة فيه وانما بحسب الاشياء التي
هي خارجة عنه فالقسم الثاني له الموضع والوضع بالاعتبارات جميعا وقد اوقف هذا وقد تبين مما مر ان
محدد الجهات محيط بذوات الجهة فلو لم يكن محيطا على الاطلاق لكان في حكم الموضع والوضع
ما ذكره الشارح من ان يكون محيطا لا مع الاطلاق بل محيطا بذوات الجهة ومحاطا بغيره ويكون لا محالة له وضع
الا انه يجب ان لا يكون له موضع لما سبق ان المحدد لا يجوز ان يكون له موضع **قوله** وكلما
ولعله لا يكون المحدد الاول الا القسم الاول فان كان القسم الثاني يتحدد به ما لا يكون له موضع سمي ذلك موضع
الثاني وموضعه من يحدده ولكن جهات الحركات المستقيمة عنده لعله الامر في نفسه هو ان المحدد الاول
لا يكون الا المحيط المطلق فان كان القسم الثاني يتحدد به فالاول محدد موضعه بل لان كان محددا محيطا بما
يحدده ومحاطا بما يحدده يجب ان يحدد الاول موضع هذا الثاني وموضعه ثم يحدد الثاني جهات الحركات
المستقيمة ومن يحمل على التشكيك بان يفرض تحديد الجهات كيفية من وجه حاصل على ان يكون المحدد
شاملا واحدا على تقدير ان يكون شيئا تحت الافلاك محيطا به فان كان الحق في نفسه هو ان
المحدد الاول الذي لم يحدد جهة قبله كما يكون محيطا على الاطلاق ليس له موضع ما فرض وذلك
لان المحاط الذي له موضع يحدد وكان الى ان يحدده من يحيط به فان محدد موضعه متقدم عليه من موضع الاكثر
ان يكون هو مستقرا على صورة الخاص به واما بعد محدد موضعه فيجوز ان يحدد المحدد الموضع عموم في حينئذ
لا يكون هو المحدد الاول بل يجب ان يكون قبله محدد فثبت بان المحدد الاول هو المحيط المطلق فلما كان
الشيخ غير محتاج الى هذا البيان لم يصرح به وانما قيد بصور القسم الثاني بقوله فان كان القسم الثاني
يحدد بنفسه يحدد الاول موضعه تنبيها على ان وضعه لا يكون الا كذلك ولكن هذا المعنى بقوله يحدد
به موضع الثاني لانه من المتصلة التي اولها فان كان وكان المراد بقوله وموضعه يحتمل ان يكون الوضع
الذي هو المقولة لان وضع الثاني بحسب الاشياء التي هي خارجة عنه انما يحدد بالاول ويحتمل ان يكون بمعنى التحيز
لقوله بل ان ثم فان هذا المعنى الحاصل للجسم الذي له موضع الا كونه في الموضع **قوله** القاصر الشامخ
شيب السكك ان الجهة ما لكون المحدد هو المحيط الاول هو انه كاف في تحديد جهتي القرب والبعد وهو
المحاط في التحديد لا يكون بالعرض على ما مر وعليه اشكال ولعلها ان هذا يستقيم لو كان الاول مستقيما على التالي
حتى يكون الى الوضع الجهة علمان ومعلمان بالعلم وليس الامر كما قاسه الى ما هو اقدم الكل
الشيخ سبق في الشك السابق بيان ان الكل ان له الاكمال الذي هو الاول
لا يكون الحاوي اولى بالتحديد من المحاط لان كلا منهما الى المحيط كالمركز فاعظم ما يشير بتقدمه في الوجود

لا يكون محدد الجهات الا العناصر لان النار مثلا انما تطلب بطبعها الفوق وتتحرك الى فوق والاول
باطل لان الامكانة الطبيعية للعناصر الاربعة والثاني يستلزم ان يكون تلك الجسم هو المحدد لمعنى الذي يطلبه
النار **قال** لا اجل هذه المسئلة تشكيك الشيخ في كلامه ولولا الشك لقال الثاني لكان المسار اليه بهذا الى
المحيط المطلق اولى لا كونه انه لم يكن انها اعظم فانه من الاجل كل تقصي اليه الشيخ واما انا ما نقل هذا
الشك لم احكم بشكك لا اولوية **واقول** انما قيد بتقديم المحيط لكن المحاط يعرض وسياتي له مان لحق
واما الشك الثاني فليس بمعارض انما هو لانه يحتمل ان يكون محدد جهة الفوق هو النار وهي المطلوب الفوق
وهو غير لم يعلل به ما ثبت انما انا تعلق بالعرض لا يطلب ما هو الجهة بالطبع بل يطلب ما هو مكانه الطبيعي
في جهة من الجهات سواء كان مكانه تحت الاعلى حاو تلك الجهة كالارض او لم يكن كما في العناصر ولذلك
كانت الجهات بالطبع اشرف من الامكنة الطبيعية وليس يجب ان يكون محدد الجهة عليه يعرف الذي هو مكان
النار ان يكون محددا لجهة الفوق ما ينافي الاصل المركبة وانه صعوديتى كما تنال النار جيز الماء وبعده
فتقدر الجهة حكم جزئها ومن اتصف بالحركة الفوق ولا يتعوق الا انه ذاهب الى جهة الفوق الا انها تقبل بما وقع
ليس تلك الجهة هو المحدد لجهة الفوق ثم انما قوله الخفيف المطلق يعني الذي تقبل جهة الفوق على الاطلاق
فليس المراد انه يطلب ان يكون فوق جميع الاجسام على الاطلاق بل فوق العناصر فقط والعارض الشامخ
اورد المثال في هذا الموضع هكذا ان كان القسم الثاني يحدد به الاول موضعه ويحدد هو موضع الثاني
وموضعه ثم يحدد ولكن جهات الحركات المستقيمة وهو ان المحدد ان كان يحدد الفلك الاعظم يحدد
بالاعظم موضع المحاط الاول كما في الثوابت وهي يحدد موضع ما تحته كما يقال ثم يحدد بعد المحدد موضع الافلاك
على الترتيب جهات الحركات المستقيمة ويشكل بعيد ان يكون الثاني من قول الشيخ موضع الثاني في المعنى
قوله ويكون الاول اتم كلا من ان يكون محددا فانه الابداع اي ظهور المحدد الاول لا يكون
في مرتبة الابداع مستفادا وهو بان يكون الوضع المشار اليه بين المتشابهات اول تعالى كذا الحاوي على الاجسام
وسيتم ثم انصافا بان يكون ما دونه محتاجا اليه من يحدد مكانه لا يلزم من ذلك الصحاح ما دونه اليه يحقق فانه
فلا يلزم ان يكان الخلاء الذي قيل مستند كحيز في الخط الساكن والواصل الشامخ وكذا اقسام المتقدم ورت
ان يحصل الفلك الاعظم التي الزمان قطعا ولا العلة ما سيأتي تعالى ان لم يكن يحدد الجهات سائر الاجسام
فلا يكون انتها الطبع وحق ان يكون متشابها لانه انما الشرف فان ينفعل او بالرتبة كاش **قوله** ويكون
متشابه بنسبة بعض ما يعرض الى الوضع يكون مستديرا الى المحدد الاول لا يجوز ان يكون مؤلفا من اجسام مختلفة
او متشابهة لان الاعتبار كل جسم منها بان يكون في جهة من الاشياء التي هي خارجة عنه دون جهة بعض استباع بالجمل
الجهة من اجزايه المتعينة عليه بل يلزم من ذلك تعين الجهة على محددها فان هو وسط ليس الى الكل الوضع
ويجب ان يكون نسبة تلك الاجزاء المتعينة عليه بعضها الى البعض وجميعها الى المركز فهو الى جهة الوضع
بسيطا مستديرا انما ان تصل فيها وبعض الاجزاء اقرب الى المركز من بعض لزم من اختصاص الجهات
بجهة او بعيد وحينئذ بعين لصلاة جهات لقرب المحدد ويلزم من كل ان فيه الجهة على محددها
هذا خلف فليس تشابه لقرار الشيء في الوضع الا بنسبة فانه يلزم تحديد الجهات مستديرا الشكل **استان**
الجسم البسيط هو الذي طبيعته لا نصف للبس منه بركبت منه طبايع مرتدية على اثبات الساير من الاجسام

ونحن قد ذكرنا ان معنى قولهم ان الطبيعة مبدأ مقارن ذكرنا البعض يمكن الذاتي بحسب الحاجة منها ان زوال انهما مبدأ
اول الحركة ما يكون عنه وسكونه بالذات لا بالعرض من جوابه المبدأ المبدأ الفاعلي وحده والحركة انواعها
الاربعة اعني الاينية والوضعية والكمية والكيفية والسكون كما تقابلها جميعا ثم ربما تعقل الا ان يكون مبدأ
للحركة والسكون متقابلان مع انضاف شرطين هما عدم الحالة الملائمة ووجودها ويريد بما يكون عنه
ما يتحرك ويسكن مما هو الجسم وكذا زيد عن المبادئ القسرية والقسرية فانهما لا يكونان مبادئ لحركة
ما يكون عنه والاول عن النفس الارضية فانها تكون مبادئ لحركات كما هي عنه كالاعمال والاختيار الا انها تكون
مبادئ باستخدام الطبائع والكيفيات وتوسط الميل من الطبيعة للجسم عند التحرك لا كالحجر عن كونه
مبدأ اولا لانه يحتمل لها وثانيا تعقلهم بالذات احد معنيين احدهما ان العارض الى المتحرك وهو انها كحركة
الاعراض تستحق باسم اولى بل بذاتها على قصد بوجب الحركة ان لم يكن مانع وثانيهما العارض الى المتحرك وهو
انما تحرك الجسم المتحرك بذاته لا عن سبب خارج وقد اتفق لهم لا بالعرض لانضاف احد معنيين احدهما
العارض الى المتحرك وهو ان الحركة الصادرة عنها لا تصدر بالعرض كما كان السفينة والثاني
الى المتحرك وهو انها تحرك الشيء الذي ليس متحركا بالعرض كصنم من نحاس فانه يتحرك من حيث هو صنم
بالعرض بل الطبيعة بهذا المعنى تقارب الطبع الذي يعم الاجسام حتى الفلك وانما اراد من هذا المعنى
قولهم على نهج واحد من غير ارادة حينئذ تخصيص المعنى المذكور بما يقابل النفس وذلك لان المتحرك
اما على نهج واحد او لا على نهج واحد وكلاهما بارادة او من غير ارادة فمبدأ الحركة على نهج واحد من
غير ارادة هو الطبيعة وبارادة هو القوة الفلكية ومبدأها لا على نهج واحد ومن غير ارادة هو القوة
النباتية وبارادة هو القوة الحيوانية والعقل الملك قسيم بعضها بهذا المعنى الطبيعة واما القوة
فقد ذكرنا انما مبدأ التغير من شيء في غيره من حيث هو غير وفائدة هذا القيد ان الشيء الواحد من
حيث هو واحد يمتنع ان يكون فاعلا وقابلا بالاشتراك الطبيعة فان النفس لا تقبل المعالجة من حيث هي
طبيب بل من حيث هو مريض والحيثيتان متضادتان المغايرة بعقل الشيء الجسم البسيط هو
الذي طبيعته واحدة بعريف البسيط ويعني بالطبيعة ما يعم الاجسام اي هو الشيء الذي يكون المبدأ
المذكور فيه واحدا الا ان الافعال الصادرة عنه واحدة وذلك لان الطبيعة الواحدة قد يصدر عنها
باعتبارات مختلفة كما ذكرنا من هذا الفصل وذا فصوحا بعقل لم ليس فيه تركيب من قوى وطبائع اي لا يكون
مجتمعا من اشياء مختلفة لكل واحد منها نوع وطبيعة يعني تركب من جملتها شيء واحد ما يقابل هذا
مقابل البسيط يكون طبيعة الاجزاء والكل جميعا شيئا واحدا **قوله** والطبيعة الواحدة
تقتضي من الامكنة والاشكال وسائرها الا لذلك الجسم ان يلزم كل اشياء مختلفة ٤ هاهنا اقسام لا يمكن
ان تنفعل الجسم من بعد عنها كالاين والوضع والشكل والكيف والكم ونحو ذلك والطبيعة الجسم
لابد ان تقتضي من كل نوع شيئا مما هي مشتاق من الفصل الثاني من هذا الفصل ان الطبيعة الواحدة تقتضي
من كل جنس منها شيئا واحدا فان نوع واحد لانه لا يختلف باختلافها فالاوتار الاحوال لا لا فرق ا
منها فان نوع عرض كان **قوله** والجسم البسيط لا يقتضي اشياء مختلفة ٤ هذه سمة لقوله
الجسم البسيط له طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي اشياء مختلفة والعامل الشارح

قال هذا الحكم ليس بنتيجة هذا الاجمال ان يكون للبسيط نوع حيوانية يصدر عنه تمام الشيء مختلفة لكن
لما كان الحق ان البسيط العنصري ليس له نوع حيوانية ولا يصدر عن الفلك اشياء مختلفة صح هذا
الحكم **اقول** وضع المعنى حسن المذكور بما ان هذا الاجمال لان قوله القوة الحيوانية يصدر
عنها اشياء مختلفة يشبه ان يكون من العارض المذكور وهو ان الطبيعة الواحدة لا يصدر عنها اشياء مختلفة
ان القوة الحيوانية للشيء بطبيعة فلا يصح بعد ذلك السبب فيجعل من العارض المذكور فقوله الجسم
البسيط له طبيعة واحدة يستلزم ان الجسم البسيط لا يكون ذا نوع حيوانية **اشاره** انك لتعلم ان الجسم
اذا خلي وطباعه ولم يعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له بد من موضع معين وشكل معين فاذن في
طباعه مبدأ استيجاب ذلك ٤ يريد بيان ان الجسم لا يخلو عن موضع وشكل طبيعيين وان منه طبيعة
بعضهم ذكر ان هذا فرض البيان بها لان احدهما وهو الموضع مختلف للاجسام والثاني وهو الشكل
متشابه وشابه الاعراض المذكورة يمكن ان تثبت بمثل هذا البيان لانها لا تخلو اما عن التشابه
او عن الاختلاف فقال ان الجسم واراد به البسيط والمركب جميعا ولم يقل كل جسم لان مجرد الجسمانية
لا موضع له وقال اذا خلي وطباعه ولم يعرض له عارض وطبعه لان الطبيعة غير مقتضية للوضع لا اعتبار الخلاء
والطباع متقاربان واشترط ان لا يعرض له من خارج تأثير غريب لان التأثير الغريب ربما يقتضي
للجسم موضعا او شكلا قسريا كما في الحجارة والاثار المكعبة من الماء فان الماء لا يقتضي التكعيب والنار
يكعبها وقال لم يكن له بد من موضع معين وشكل معين لان المطلوب منها بمقتضى الامر المشترك
من الجميع واما المعين فانما يقتضيه الطبيعة الى حيث المطلوب اثباتهما وفي بعض النسخ لم يكن له بد
من موضع معين على بعد يكون الوضع هاهنا هو الحيثية العارضة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض
لا الذي هو المقولة التي تعرض بسبب نسبة اجزاء الجسم الى غير الجسم كما حمله الفاضل الشارح على ذلك
لانه ما يقتضيه تأثير من خارج وعلى هذا الوجه يكون الحكم كليا لان مجرد الجسمانية اقتضاء وضع الاول
ذكر الشكل يعني عن ذكر الوضع بحسب ترتيب الاجزاء فانه هيئة تعرض للجسم بعد الوضع بذلك المعنى
واما الوضع بالمعنى الثالث وهو كون الجسم بحيث يمكن الاشارة الحسية اليه مقتضيه الجسمية الحالة
الهيولى عليها لعينه وليس مما يتعلق بالطبائع المختلفة فاذن لا وجه لحمل الوضع هاهنا على ذلك المعنى
ثم قال فاذن في طباع الجسم مبدأ استيجاب ذلك وذلك لان وجود العارض للشيء لا بد له من وجود
شيء يقتضي تلك العوارض والشيء يكون اما خارجا او غير خارج وفي هذا الموضع لا يمكن ان يكون خارجا
لان المفروض خلو الجسم عما يؤثر فيه خارجا عنه فيبقى الجسم مجردا عن كل غير هذا العارض فاذن الشيء
غير خارج وهو يكون اما امرا مشتركا فيه بين الاجسام كالصورة الجسمية او امرا مختلفا كمقتضى كل واحد منها
بعض من الاجسام والاول يقتضي ان يشترك الجميع في اقتضاء الموضع المعين وليس كذلك فاذن هو امر مختلف
غير خارج من الجسم وهي طبائع الاجسام فاذن في طباع الجسم شيء هو مبدأ استيجاب الموضع المعين
والشكل المعين فاما ما هو مبدأ استيجاب لكل لم يقل مبدأ ذلك ومبدأ وجوب ذلك لان الحصول
في الموضع المعين والتشكل بالشكل المعين ربما يزيلهما العشر كما ذكرنا لكن الجسم يكون بحيث يعود الى
ما تقتضيه طباعه منهما عند زوال العشر ولو كان الطباع مبدأهما او لوجودهما لكان عنده ذو الفهما لكنه

لما كان وجود اللا متناهي [illegible] كان في جميع الاحوال المستوجبة **قوله** وللبسيط مكان واحد يقتضيه
طبعه وللمركب ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانها وكما العرض بحصوله فيه اذا استوت
الميادات عنه فكل جسم له مكان واحد **اقول** فرغ من بيان ان كل جسم يقتضي وضعا وشكلا بحسب
الطبيعة على ما جاء في شرح المفصل وما رد الموضع واعلم ان الجسم اما بسيط واما مركب والبسيط
لا يمكن ان يقتضي الا مكانا واحدا لما مر فيكون البسيط حيث الاعد بصدد الكل يكون حيز الاكل
والسبب الذي يقتضي تحيزه المتمكن بعض كرته المكان فكان في الحيز هو حيز مكان الكل والمركب فلا امكان
كمقتضى بعض [illegible] ابداع آخر يعرض [illegible] الى مكان [illegible] ابداع وقيل المركب يطلبه
المركب اذا حصل بعض [illegible] لما حاله الابداع [illegible] ان التركيب
عليه ذلك المكان المعين [illegible] الاول [illegible] ان المركب لا يقتضي بذاته
[illegible] الاحكام [illegible] المكان زايد على مكان [illegible] المركبات عن البسائط
[illegible] الشيخ [illegible] ان المركب اما ان يكون
[illegible] او لا يكون [illegible] من
جميع [illegible] غالبه [illegible] بحسب [illegible] المكان
او لا يكون [illegible] المركب بحسب هذه القسمة [illegible] ويكون القسم الاول [illegible] الغالب في المركب
مطلقا ويكون القسم الثاني [illegible] الغالب فيه بحسب [illegible] مطلقا [illegible] الاعتبار
المذكور ويكون القسم الثالث [illegible] الاعتبار المذكور [illegible]
ما [illegible] المكان [illegible]
[illegible] المناسب او التساوي
[illegible] يكون كل جزء منهما
[illegible] كل جزء منهما
[illegible] المركب انما يكون اذا
[illegible] الاول [illegible]
من جميع [illegible] الجسم [illegible] بحسب الطبع
[illegible] المركب [illegible] لكل جسم [illegible] مكان [illegible] الكلام عليه
الكلام عليه **قوله** ويجب ان يكون الشكل الذي يقتضيه البسيط مستديرا [illegible]
[illegible] **اقول** فرغ من تفصيل المكان شرع في الشكل [illegible] البسيط
الذي يجب ان يكون شكله [illegible] لكون [illegible] او مستدير [illegible]
[illegible] الاول [illegible] اشكال المركبات [illegible]
انواع [illegible] الكلام [illegible] المركب [illegible]
المختلفة [illegible]
[illegible] لان المعلقات

المختلفة [illegible] المعلولات [illegible] اشكال [illegible] الطبائع
يمكن استنادها ايضا الى الجسمية المشتركة [illegible] حيث هي مطلقة [illegible] حيث هي متعينة
[illegible] الطبائع [illegible] الاركان [illegible] الطبائع [illegible] ان يقول
[illegible] مستديرة [illegible] بسيطة [illegible] العشر [illegible]
[illegible] ان يكون طبيعة واحدة مقتضية [illegible] من حصول ذلك الشيء
والجواب ان [illegible] مع [illegible] الطبيعة [illegible] شكلا [illegible] حافظة
للشكل [illegible] الشكل [illegible] وطبيعتها لكن
[illegible] الشكل [illegible] صارت [illegible] حافظا للشكل [illegible] عن العود
الى الشكل الطبيعي [illegible] الطبيعية [illegible]
[illegible] الشارح ان الفلك [illegible] الخلو عن الوضع
[illegible] ان يكون الاجسام [illegible] الخلو [illegible]
والجواب ان الفلك مع قطع النظر عن [illegible] الوضع الذي هو [illegible] الى الغير
اصلا لا مطلقا ولا معينا [illegible] لا يقتضي وضعا معينا [illegible] الجسم مع قطع النظر عن [illegible]
مكانا وشكلا معينين [illegible] الافلاك والعقل التي تركب
منها [illegible] والكواكب [illegible] الافلاك [illegible] الشكل [illegible] استنادا [illegible]
لا يكون [illegible] العشر وبان النوع [illegible] بسيط [illegible] مركب
والاول يقتضي ان يكون شكل الحيوان كرة والثاني يقتضي ان يكون مجموع كرات بعدد البسائط التي
في المحل المركب [illegible]
عن [illegible] الاجسام [illegible] كانت
في محال مختلفة كان الحيوان ايضا مجموع كرات **والجواب** عن الاول [illegible] الصور [illegible]
البسائط [illegible] الاول لاسباب تعود الى [illegible] عن [illegible] بعض المركبات
لاسباب تعود الى [illegible] الغطره
انما [illegible] العنصرية [illegible] الاسعد
ان [illegible] الاول [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] المركز [illegible] الصورة الاول [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الفلك الاول [illegible]
[illegible] الصورة الاول [illegible] على [illegible]
[illegible] الحيوان مجموع
كرات لان [illegible] التركيب [illegible]
الاول [illegible] اجزاء [illegible]
[illegible] المركب الذي هو [illegible] كذلك
المحل

لم يلزم ان القوة المركبة تفعل فعل بسائطها لان المجموع فاعل واحد لكنه لا انا نكتسب البسائط التي هي
كالآلات لها الشيء فيه فاعلين متشابهي الافعال **تنبيه** الجسم له في حال تحركه ميل يحس به كل
به من يمنعه المانع ويحس بتمكن من المنع الا انما يضعف ذلك فيه وفي بعض الشيء وان يمكن من المنع الا
فيما يضعف ذلك فيه **ق** يريد ان يبين الميل ومعنى ان فعالية الميل هو ما يسميه المتكلمون اعتمادا وهي كل
الجسم انما يتحرك بتوسطه وبسببه احتياجه الى ذكره ان الحركة لا تخلو عن حد ما من السرعة والبطء لان
كل حركة انما تقع في شيء يتحرك المتحرك فيه مسافة كان او غيرها وفي زمان فيمكن ان يقع ما يقطع تلك
المسافة في زمان اقل من ذلك الزمان فتكون الحركة اسرع من الاولى وان يقع في اكثر منه فيكون ابطأ منها فاذن
الحركة لا تخلو عن حد ما من البطء والسرعة والمراد من السرعة والبطء هو شيء واحد بالذات وهو كيفية
قابلة للشدة والضعف وانما يختلفان بالاضافة التي بحسبها هو سرعة بالقياس الى شيء هي بعينها
بطء بالقياس الى الآخر فعلمنا ان الحركة ممتنعة الانفكاك عن هذه الكيفية وكانت الطبيعة التي هي مبدأ الحركة
شيئا لا يقبل الشدة والضعف كانت نسبة جميع الحركات المختلفة بالشدة والضعف اليها على حد واحد وكان
صدور حركة معينة منها دون ما عداها ممتنعا لعدم الاولوية فاقتضى ان يكون امر اشد وضعفا بحسب
اختلاف الجسم من الطبيعة من الكم اعني الكبر والصغر والكيف اعني الشكل وما يحل له والوضع اعني اندماج
الاجزاء وانبساطها او من خارج بحسب ما يخرج عنه كما في الحركة من رقة القوام وغلظه وذلك
الامر هو الميل ثم انقسم بحسب الحركة وهذا الامر محسوس من الحركة [illegible] بحسب المانع ويوجد مع عدم
الحركة كما يجد الانسان من الزق المنفوخ فيه اذا احبسه تحت الماء وكما يجد من الحجر اذا امسكه
الهواء واشار الشيخ الى وجوده بقوله الجسم له في حال تحركه ميل [illegible] يجد [illegible]
بل اشار الى كونه محسوسا بقوله يحس به الممانع واشار الى كيفية قبوله الشدة والضعف بقوله ولم يتمكن
من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه لان يضعف بالقياس الى قوة المانع واما بالدولة [illegible]
قوله وان تمكن من المنع اشارة الى امكان [illegible] الاحساس به حتى عدم الحركة وذلك [illegible]
مقاومته للحركة وقوله الا فيما يضعف ذلك فيه اشارة الى انه قابل للشدة والضعف **قوله**
[illegible] عن طباعه [illegible] منه [illegible] عن طباعه الى ان يزول صعودا [illegible]
ابطال الحرارة العرضية التي تستعمل الماء البارد المسخن عن طباعه الى ان تزول **ق** لما كان الميل
هو السبب القريب للحركة [illegible] الى [illegible] منها [illegible] الميول وسعتهم الى ما
يحدثه الطبيعة [illegible] عند هبوطه [illegible] النفس [illegible] عند [illegible] من الارض [illegible]
الحيوان [illegible] الى الجسم [illegible] من الجسم فيه كميل السهم عند
[illegible] تختلف الاجسام [illegible] الاشياء [illegible] بحسب الامور الذاتية [illegible]
[illegible] الذي [illegible] يكون بحسب [illegible] المبدأ الطباعي [illegible] بحسب الطبع
[illegible] العظيم [illegible] العشر [illegible] وما عدا هذا الاحوال [illegible] الاسباب
الخارجة وذلك [illegible] القسر [illegible] القاسر فيه كالرمح [illegible] ممكنه
[illegible] الموانع [illegible] كان

الميل هو السبب القريب للحركة وكان من الممتنع ان يتحرك الجسم حركتين مختلفتين معا بالذات لان الحركة الواحدة
[illegible] المقصد [illegible] من عدم [illegible] المقصد والحركتان المختلفتان معا [illegible]
[illegible] من المقصدين معا [illegible] فكان من الممتنع ان يوجد ميلان
مختلفان في جسم واحد بالفعل بل لا يكون ان يجتمع في الجسم حركتان احداهما بالذات [illegible]
[illegible] بالذات [illegible] بالعرض [illegible] يوجد ميلان [illegible] انسان [illegible]
فانه [illegible] بالذات [illegible] بالعرض الذي [illegible] الانسان بالذات فاذا
طرأ على جسم [illegible] طبيعي بالفعل ميل [illegible] السببان اعني القاسر والطبيعة [illegible] القاسر
وصار [illegible] الطبيعة [illegible] الطبيعي [illegible] الى [illegible] والطبيعة [illegible]
[illegible] الميل [illegible] الطبيعة في [illegible]
الى ان [illegible] الطبيعة [illegible] الميل [illegible] الجسم [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الضعف [illegible] الميل [illegible] الضعف [illegible] الطبيعة والميل القسري
[illegible] الى [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] اشارة الى الميل الطبيعي والقسري [illegible] اشارة الى القسري
[illegible] عن طباعه الى ان يزول صعودا [illegible] اشارة الى امتناع اجتماع الميلين وابطال
القسري [illegible] القسري كما يشاهد في الحجر المرمي [illegible] صعوده وهبوطه [illegible] بالماء
[illegible] ابطال الحرارة العرضية التي [illegible] الماء [illegible] المذكور [illegible] في الماء
[illegible] الحرارة الغريبة والبرودة الذاتية [illegible]
[illegible]
[illegible] الحرارة [illegible] الطبيعة [illegible] في الجسم [illegible]
القسري [illegible] الطبيعي [illegible] الميل [illegible] القسري [illegible] الطبيعي
[illegible] الميل القسري والطبيعي [illegible] الطبيعي [illegible]
العرض الذي [illegible] وعند [illegible] الحرارة [illegible]
[illegible] الطبيعة في الجسم [illegible] الميل [illegible]
وعند [illegible] وعند [illegible] الجسم عن الميل [illegible] الميل الطبيعي [illegible]
ان [illegible] الاشكالات التي يورد في هذا الموضع [illegible] اجتماع الميلين [illegible] الحرارة
[illegible] في الصعود [illegible] طرفاه
[illegible] **قوله** فانما يكون الميل الطبيعي [illegible] جسم [illegible] الطبيعي **ق**
لما [illegible] بالطبع [illegible] الميل الطبيعي انما [illegible] العوق [illegible] الخفة [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] حركة [illegible]
حركاتها **قوله** فاذا كان الجسم الطبيعي في حيزه الطبيعي [illegible] ميل لانه انما [illegible]
[illegible] **ق** لما كان الميل الطبيعي [illegible] عن المكان الطبيعي وهو حاصل

غير طبيعي كالحركة وتجب ايضا ان يعرض له العود اليه ثم هو حال السكون بالطبع ثم ان الذي يصل به الى المكان
الطبيعي يجب ان يبطل مثله اليه ولم يمكن ان يحصل عنه فاذن هو عند عدم الميل ثم اعترض الفاضل الشارح على
ذلك بان الحجر اذا وضع الى السكن وهو على الارض فقد يحس ميله واجاب عنه بانه انما يكون في مكانه
الطبيعي حين يكون في مركز العالم والحق عندي في ذلك ان المكان الطبيعي للارض ليس هو مركز العالم الذي هو
بعظمها وسائر الاشياء من الارض في المكان الطبيعي بل كونها في مكانها الطبيعي هو كونها تحت سطوح
مركوزها على مركز العالم والحجر المستقر عليها بالفعل ما دام منفصلا فهو ليس في مكانه الطبيعي لان مكانه
ليس جزءا من ذلك المكان ثم اذا صار متصلا بها بالفعل العلم حصل وصار مكانه جزءا من مكانها ثم **وقوله**
وكما ان الميل الطبيعي انتفى كان امتنع الجسم عن قبول الميل القسري وكان نحو الحركة بالميل القسري [illegible]
ثم ذكر المعلم اعني القسري وغيره ومن امتناع اجتماعهما ومن حال الطبيعي منهما اراد ان يبين حالهما
عند تعارض الشيئين فاشار الى الاختلاف الذاتي الذي ذكره [illegible] ما نحن فيه من الكلام عليه ما اشار اليه بقوله
وكانت الحركة بالميل القسري انتهت ابطاء الى الحال التي تنتهي عند تعارض الشيئين كما قررنا **اشارة**
الجسم الذي لا ميل فيه بالقوة ولا بالفعل [illegible] قسرا [illegible] الجملة [illegible] قسرا او الاميل [illegible] قسرا
في زمان ما مسافة ما ثم [illegible] تلك المسافة ارض فيه ميل ما ومانعه [illegible] انه يتحركها في زمان
اطول وكذلك [illegible] من ذلك الميل [illegible] كل المحرك مسافة نسبتها الى
المسافة الاولى نسبة زماني ذي الميل [illegible] وعديم الميل فيكون في مثل زمان عديم الميل يتحرك
بالقسر مثل مسافة [illegible] مانع [illegible] من الاحوال من
السرعة والبطوء هذا [illegible] ان الجسم القابل للحركة القسرية [illegible]
[illegible] ان الحركة [illegible] مسافة وزمان [illegible] السرعة
والبطوء [illegible] اذا اتفق [illegible] المسافة [illegible]
تناسب [illegible] المتحرك [illegible] السرعة والبطوء تقطع مسافة طويلة في
زمان طويل [illegible] فيكون نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان الى الزمان [illegible]
والمتحرك [illegible] المسافة الواحدة [illegible] زمان اقصر [illegible] زمان اطول [illegible]
نسبة السريع الى البطيء كنسبة الزمان [illegible] الى الزمان الطويل [illegible] الزمان الواحد تقطع [illegible] اسرع
مسافة اطول [illegible] مسافة اقصر فيكون نسبة السريع الى البطيء كنسبة المسافة الطويلة الى القصيرة
[illegible] ان الطول في المسافة والقصر في الزمان بازاء السرعة [illegible] بازاء البطوء واعلم
انه لا يمكن [illegible] الحركة بعينها [illegible] الزمان والمسافة [illegible] السرعة والبطوء تستدعي
[illegible] الحركة [illegible] الزمان [illegible] لا يستدعي
[illegible] الحركة [illegible] المسافة [illegible] السرعة والبطوء
[illegible] السريعة او البطيئة
[illegible]
[illegible]

بعضها [illegible] ذلك [illegible] يتفاوت [illegible] المحرك [illegible] ذلك ان
الطبيعة [illegible] متفاوت [illegible] يمكن ان يكون الا بحسبه
[illegible] الميل [illegible] بحسبه [illegible] الميل [illegible] اعني الحد
المذكور من السرعة والبطوء يكون [illegible] خارج عن المتحرك [illegible] الذي [illegible] المعاوق
اما الذي من خارج [illegible] المعاوق [illegible] والماء [illegible]
ليس من خارج [illegible] يمكن ان يعاوق الحركة الطبيعية [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] الميل [illegible]
[illegible] السرعة والبطوء في الحركة
[illegible]
[illegible]
طبيعي [illegible] الاختلاف
المعاوقة [illegible] السرعة والبطوء [illegible] السرعة [illegible] بازاء
البطوء [illegible] المعاوقة [illegible] المسافة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] العلة
[illegible] المعاوقة [illegible] في زمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] زمان [illegible] المعاوقة [illegible]
[illegible] المعاوقة [illegible] زمان [illegible]
[illegible]
[illegible] الحركة [illegible] زمانا [illegible] المعاوقة [illegible]
[illegible] المعاوقة [illegible] زمان [illegible] الحركة [illegible] الاحوال [illegible]
زمان المعاوقة [illegible] زمان الحركة [illegible]
[illegible] **واقول** الحركة بعينها لا يمكن ان تستدعي زمانا [illegible]
[illegible] السرعة والبطوء في زمان [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] السرعة والبطوء [illegible]
[illegible] الجسم الذي [illegible]
لا يمكن ان يتحرك بالقسر [illegible] الميل [illegible]
مسافة [illegible] زمان [illegible] المسافة [illegible]
في زمان اطول [illegible] الزمان
[illegible] المتحرك مسافة [illegible] المسافة الاولى [illegible] زماني [illegible] الميل [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] المسافة [illegible] الضعيف [illegible]
[illegible]

[illegible]

زمان عليم الملك بحركة مثل مسافته لان مع وصف المتحرك يكون نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المسافة الى
المسافة فيلزم الخلف وانما الحال بحسب الزمان مستند كروية بعدما افترض لما فرض الشارح فعلى ذلك
بان نسبته اثر الموثر الصغير الى اثر الكبير وثانيا لا يكون نسبتها قال فان قبل قوة الجسم تنقسم بانقسامه
تلك العلل القوة الموثرة انما تحصل عند اجتماع الاجزاء او لا يتوجه علينا لكل يتقوم عند الحركة وايضا فان
ذلك على احتياج الحركة القسرية الى العائق معقود لل ايضا على احتياج الطبيعية الم واعاد ما ذكره
بعينه ثم قال ويلزم منه ان يكون في الاجسام الطبيعية ميل الى بطليموس لمعنى يعوق كل واحد منهما
الاخر ثم قال فان يلزم معاوقة العوائق كما فيه هنا كما علمنا فلكل ايضا كما فيه في القسرية ثم قال
ويلزم منه تكل ايضا ان يكون في الفلك ايضا معاوق لانه يمنع في الجمع والذي منه مثل الاب والجواب
عن الاول ان في القوى الجسمانية ما تحل في موادها وتنقسم بانقسامها مثل الجزء الكل فيها ما كل
كالصور والطبائع ومنها ما تحل في محل منها ولا تنقسم بانقسام الجملة كالقوى الحيوانية فان الحركة
الحيوان لا يكون حيوانا وما كن منه من القسم الاول ولما اعترض في الممنوع عن الماية بسبب الصغر
عن مقاومة لانه بسبب مانع حابس يمنعه اشتراط في الفرض المذكور عدم الموانع الى رحيم وعن الثاني انا
حكمنا باحتياج الحركة الطبيعية ايضا الى العائق ثم لم يلزم من الجل المذكور ان يكون المعاوق داخل الجسم
الشبيل عن محال في الطبيعية كما مر بيانه هناك من خارج فلان معاوقة العوائق كما فيه هناك كالعناصر
القسرية فلان الحجر بعينها مانعة تمنع في ضرع الشاذ في القوام واما العالمان فلا يلزم بما ذكر كما
بينا من العرفي **تذكير** يجب ان تعلم انه انه ليس زمان لا ينقسم حتى يكون الشيء فيه حركة
كما قيل لو لا ذلك كانت له حركة الى زمان حركة حتى ميل **؟** لو كان زمان لا ينقسم لكان لما الى الزمان المنقسم
نسبة كالنسبة للنقطة الى الخط وحينئذ ان كان له حركة علم الملك فيها تقع فيه حركة حتى الميل في الزمان
المنقسم لما تمت منه الجملة لا انها متنبه على التناسب **وهم وتنبيه** ولعلك تقول ان الجسم ليس
يلزم ان يكون له وضع او وضع ولا شكل من حاله بل كذا ان يكون جسم من الاجسام انعدمت في انتها وجوده
من محدبة او انعدم من اسباب خارجة لا تقتضي من تعاودها اياه وضع او شكل جبرا اول ثم كما تعرض
لكل جزء ان تصير مكانه محققا مطلقا من دون مكان من الفرض حسب عنه انما فان كان نوعه من حد انها
ثم الاشكال تمنع اطلاق الطبائع من مكان طبيعي جزء منها عنه الا الا استثناء واحد كذلك فيما ذكر عنه المكان
مطلق كان لم يكن طبيعيا لا تسكن عنه فان لم يكن لجسم ما مطلق وكذلك الكلام في الشكل الخاص كما ان
تعلم اولا ان كل شيء تقدم يمكن عن حقيقته مثل اعني الوضع الغريب الغير المقتضيها حقيقته ووجوده فاذ عرض
كل جسم كذلك اما فطعيها هل له من وضع وشكل كانت المحدث فانه لم يخصص ذات الجسم عند الحدوث بمكان
دون مكان الا لا استحقاق بوجه فانما من طبعه او للاحقة مخصص لا يمنعه فانه لا يكون تلا استحقاق ولذلك
حكم كان كل لاحق عن بعض الاستحقاق بل لا ينافي الوضع الغير المقتضي فقد نقضنا ها عن
الجسم بان كان الاتفاق ولا الاتفاق لا امر غريب ويستعمل ان الاتفاق يستند الى اسباب غريبة **؟**
فقد يعرض ما في الجسم بعض الطبع من وضع و مشكلا بعضا بعد الا ثم سبب كل ذلك انما
يعرض الى هذا الموضع لانه لما ذكر انه لا يستغني الجسم عن الوضع والشكل الا ان يتكلم الامور الطبيعية معا

فنذكر الميل يعقبهم لما انه خرج من ذلك عاد الى حكمه باشكال على حكمة الاول وتقريره بحسب ما في الكتاب
ان يقال المشهور يجب ان يكون بذات كل جسم من المقتضية لان يكون له موضع او وضع وشكل في الوضع هنا
ليس بمعنى المقولة بل المعنى المذكور فانما قال موضع او وضع ليكون الحكم كليا او لم يورد منع الشكل لبطلبه
اولانه يعم الاجسام كلها قال وذلك لان من لم يمكن ان يخصص بجوهريته الاجسام كل جسم في ابتدائه وجوده
بمكان او وضع وشكل على سبيل الاتفاق او لاجل اسباب خارجة اتفاقية لا يتصور الجسم عنها كما ان
المحدث او مصلح جلل الجسم او ترتب ونظام الاجسام كلها ثم صار ذلك المكان او الشكل بعد
الحصول اولى بالجسم للوضع اللاحق بما يوصر بقوة وصوله كما من في المبطل بعد لم يشغل بعد الحدوث
كما اشتغل بها الا بسبب نابل عما كان عليه الى موضع او شكل خصصه العامل به وذلك كما يعرض لكل مدرج
لقوة يحسب عن ذاته وهو ما يوجب البقاء ثم الارض متصلة في موضعه على ما هو عليه فان كان
ذلك بمعنى ذاته لا افنا او لم يكن بابلغ للفضل لاجل ما اسما لما امكن ذلك لا بسبب ان بعضها من الارض
ثم ان يمكن الملك من نوع اختلاف احوالها لا اشكال في مكان طبيعي عين مخصص بها الا بحسب لا يستعان نعم بعينه
طبيعيا فلم لا يكون ان يكون المكان مما يحس به كدر كنا ان يكون المكان المطلق فان لم يكن لكل جسم
طبيعيا جوهر عنه متشكل حينه الا بحسب ما يستغني عن المذكور مطلقا بل بحسب الامور المذكورة كذلك الشكل
فقد اتسند به الوهم فالتنبيه على الجواب ان كل شيء نقد يمكن عن حقيقته مقتضي اعني كل ما يلحقه من خارج
يحسب فاصنه وعد وصوله فالامر ان كل جسم كذلك لا ابطل فيه بمحال حال الموضع معين او شكل معين ويلزم كل
ان الحكم بانه الذاتي بعضها فانما قال كل جسم ولم يقل الجسم مطلقا ليكون الحكم كليا شاملا للتشكل
ثم قال كل جسم لم يذكر الموضع فاقتصر على الوضع لان الموضع يختلف باختلاف الاجسام وليس
فما يلزم جسميته ثم قال واما المحدث وقد خصص بالذكر لا مكان ان يقع التسلسل التي فانه
لم يخصص الجسم بمكان دون مكان الا انه يتبع انما الى الجسم كما يستحق بوجه ما المعقول الا مكنة
والاشكال دون غيرها من طبعه فاذا كان المحدث لاحق مخصص فانما الى الغير كما بيان في الاول هو
المطلوب في الثاني فانه يستغني اللواحق العرضية التي اشرتها قطع النظر عنها فاشار الى ذلك بان
ان الاتفاق ليس عبثا ما يظن انه لا يستند الى سبب بل هو الذي يستند الى شيء عن سبب لا يدوم له
ولا يستطيع له فيستند الى الاتفاق ويستعلم ان كل ممكن فله سبب **اشارة** الجسم اذا خلي
على حاله عيبه لو حسب من طبائعه بحصوله عليها من الامور الانفكاكية بل على حالها يعقل للتشديد ما يحسن
طباعه الانفكاك في اذا كان من جنب الحال في المواضع والوضع الممكن ان يقال عنها بحسب اقتضاء الطبع وكل
منهما **؟** لعدد الجسم لا كل ما ان يحدث بحسب طبعه او الحمل لكن الواحد بحسب طبعه لا ممكنة
ان يشتمل عندك بعد الواحد انما يحصل الجسم بحسب علل فالعلية يقتضيها ذلك الا بالاحوال وانما يلزم للتشديد
في الزمان الى التكثر في طباع الجسم ليست بما يلحقها المطلق الى علاقة فما دامت بانفعال عن التدبير والزوال
فاذا كانت الحالة الموضع والوضع هذه لكن اسال الجسم عنهما باعتبار طبعه يمكن ان يزيل فاسد
من ذلك الموضع بالوضع وكان عن ذلك الجسم منه اميل الى الطبع لحيز المذكور فاعلم ان حصول كل الوضع
الاجسام في مواضعها الطبيعية ما لعلة يقتضيها الاصول فانما قالها عنها عن حصول انها اجزاء بما في
الميزان

العناصر بحصولها في اماكنها الخارجة عنه بالطبع ولذلك كان انتقالها عنها ممكنا بل في الوضع بمعنى
المنقول للفلك بخروج الطبع تنزل عنه ممكن رهنا اصل معتمد في تقسيم ويتفرع عليه ما سلوح أشار
الجسم المحدد للجهات قابل ليس بعض اجزائه التي تفرض اولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة من بعض بل لا يكون
شئ من تلك الاجزاء اليق بشيء منها من غيره في النقطة منها حائز فالميل في طباعه او الجسم يكون بحسب ما يكون
مشابها بعد الوضع دون الموضع ولذلك صح الاستدلال بعدمه ميل مستدير سردها شأن مبدأ ميل
مستدير لمحدد الجهات بما ليس بعض اجزائه الى بعض الاجزاء لانه قد تعرض فيما تعرض ما دل على امتناع ان يكون
لمحدد الجهات لنا العقل بما ليس اولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة لتعلم ان الوضع الذي هو
ممكن لمحدد الجهة الذي يعرض بحسب نسبة اجزائه الى ما هو خارج عنه وهو محاذاة اجزائه كما الحال ان هذا
الوضع انما يعرض من انه غير [illegible] بحسب طباعه فمن يعلم ما مضى في التعليقة هما حاصل
فالميل عن طباعه او الجسم فهو المستدير لا المستقيم واعلم ان وجود مبدا ميل مستدير في جسم بسيط
يدل على امتناع صدوره في ما يعرض عن ذلك بحسب الطبع فيه ولا يمكن ان يعرض عن الحركة المستديرة
خارج الاين ميل مستقيم او مركب يمتنع وجوده عند المحدد دون وجود مبدا الميل وعدم العائق بل لان
على وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود الحركة الا ان الشيخ لم يتعرض لذلك في هذا الموضع
وسيشير اليه في موضع اليق به والفاضل الشارح اورد هنا حجة من يعتقد ان محدد الجهات
بسيط لان المركب يصح عليه الانحلال وينعكس هذه القضية الى قولنا وما لا يصح عليه الانحلال ليس
بمركب فمحدد الجهات لا يصح عليه الانحلال ثم اضاف الى هذه الحجة قوله وكل بسيط يصح عليه
الحركة المستديرة لتشابه الى آخره الى ما هيهنا باب وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة فيه ميل مستدير ثم اعترض
على ذلك بان الامكان الثاني يكون بحسب ذات الشيء فقط والثاني ان يكون بحسب حصول جميع ما سواه التام والاول
لا يوجب وجود الحركة المستديرة لان الامكان لا يستلزم الفعل والثاني حصوله للاحتمال انه بالمانع عن
معلوم لان العلم به موقوف على العلم بان عدمه مبدا ميل مستدير كما اعترض له ان العناصر بسيطة
فاذن يجب ان يتحرك على الاستدارة واعترض بما ان الاجزاء التي يعرض الفلك عليها كانت من الاجزاء
التي لا ابداء عليها في الاستقامة فلو لزم من تشابه اجزائه صحة الحركة عليه لزم صحة حركته بحركات
مختلفة عن جهات لان يكون الحاصل للاستقامة بحسب الاوضاع امارات لبعضها في حكم المركب
وبعضها سيحل بما سيحي من الاصول المذكورة **واقول** هذا الجواب عن الاول ان الامكان بحسب
ذات الشيء يكفي في هذا المطلوب لان من ذلك الامكان يقطع النظر عن الموانع العرضية يمكن ان يحب
التحريك للعنصر المحض لوجود المبدا بالطبع وعن الثاني ان العناصر ليست فيها ميل مستدير لانه ذاتي
منعه عنه حصول الميل المستقيم فيها وبعد ما كان الحركة المستقيمة من محدد الجهات مشتمل عليه
هناك كما تحقق انه من الحركة المستديرة كانما الخصم الموانع ومعد ان الحركة في السيط مخصص في
ملته حركه من الحركة المستديرة عليه في الميول البسيطة ثبته لنا وحقيقة ان كل واحد مستدير وعن
الثالث ان اعضائه من الصور لا يصلح للتكلم بان يستدير على الفلك من سائر جهات اي يكون بحسب
مختص بما نال بحركة الى المتركب بسيط فهذا الحكم من صلة العقل وان لم يعرف وجه التخصيص

بالتفصيل ثم لما رضى معنى كان على وضع ما فلم يوجد ذلك المخصص بالاجمال وحكم بان ذلك المخصص بعينه يجب
ان يكون تابعا عن الاسباب الخارجة لا اوضاع الامتناع وجوده حركين مختلفين في جسم في حين
تنبيه واما تعلم ان هذا التبدل المكاني ليس يكون بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب نسبة
اشائها الى شئ من خارج والمالي الى شئ من داخل فاذا كان ذلك الجسم اولا ليس فيما يحدد جهته وفي وضعه
لمحدد من خارج محيط به ان يكون بحسب جسم من آخر معناه ما ذكره او لا وهو ان الوضع المتبدل
بان هو **تنبيه** واما تعلم ان ما يدل النسبة عند المتحرك مع يكون للساكن وللمتحرك في حين ان
يكون عند ساكن بدل نسبة محدد الجهات يكون عند المتحرك كما ان الافلاك المتحركة تكون على يد ان يكون
محدد الجهات ساكنا على الاطلاق وكذلك على ان يعرض كونه متحركا وليس لا على الاطلاق بل بشرط ان يعني الى
شئ من الحركة او العطب فالمركز لنا اذا اتفق انفراغ الجميع فلا يكون عند الساكن كالارض على بعد
كون محدد الجهات متحركا على الاطلاق لا يكون على انه يكون ساكن المقيم لما ثبت لمكان يحرك محدد الجهات
فاذن يتبدل نسبته الا عند متحرك على الاطلاق بل بحسب شرط ما يحدد الاطلاق **اشارة** الجسم
القابل للكون والفساد يكون لم قبل ان يعرضه الى جسم آخر يتكيل عنه مكان وبعض مكان الاستحقاق لكل
جسم مكانا بحسبه ويكون احد المكانين خارجا عن الطبع كان حصول الصورة الذي لم في مكان غريب
ان يحسبها او بعض ما استحقها الى المكان الذي بحسبها فان كان في المكان الذي بحسبها فقد كان زاحم
قبل ليس هذه الصورة فها هنا المطلق مكانه من حيث يجوز هو ممكن هذا المكان في الطبع ما يليق عن مكانه
من قبله انه يحصل مستقيم وكل كائن فانه يفقد ميل مستقيم ثم بيان ان كل ما يجوز عليه الكون والفساد
ففيه مبدا ميل مستقيم لا يكون في الفساد فهما حادث في صورة وذلك لان عند تبدل الصور المتعلقة بالنوع
على الهيولى الواحدة وسيجيء بيان انها فيهما في جزء من العناصر وبعد بيان المطلوب ان الجسم القابل للكون
والفساد يكون محل الفساد دفوعا الفرد لا يكون دفوعا الفرد وكل نوع بسيط يستحق مكانا خاصا بحسب
طبيعته النوعية على ما سيحيا ان بعض بسيطان محتلفان بالنوع مكانا في احد او على هذه المسألة يتفرع
هذا المطلوب بعض من الاجسام المقتضية للميول المختلفة ظاهر فان الميل البسيط يكون الى المكان الطبيعي
او يكون الوضع المطلوب صح ملاز الى المكان الطبيعي فاما على الوجه الكلي فيتبين هذه المسألة بان يقال الطبائع
المختلفة لا تعرض من جهة ما هي مختلفة متشابهة واحدة والشيخ عرض بذلك عن قوله لا يستحق كل جسم
مكانا خاصا بحسبه يكون احد المكانين خارجا عن الطبع وعودا الى تبيين المطلوب بقوله ثم حال هذا
الكائن لا يخلو اما ان يكون بحسب الصورة الثانية التي هي الكائنة في مكان غريب او لا يكون بل يكون في مكانه
الطبيعي فعلى التقدير الاول يلزم ان يعرض طبيعة الكائن ميلا نسبتها الى مكانه الطبيعي وعلى التقدير الثاني
يلزم انه في مكان من هذا المكان بل ليس هذه الصورة بحسب حقيقة الاولى الى ما سيجيء في سائر اجزاء الجسم
الذي مكانه هذا المكان وكان في حين نقله ثم اخرجه من مكانه بالقسر حسب حين حصل هو في مكانه
هنا فاذن الجسم المتمكن في هذا المكان بالطبع ما دام هو مستعد للنقل عن مكانه ويلزم من ذلك ان يكون فيه ميل
مستقيم الا انه يكون ممنوعا واما ان يحصل هو متمكن هذا المكان ما دام لا ينقل ولم يحل عنه هذا المتمكن لان هنا
المتمكن من جهة السبب لم يشتغل به الانتقال بل ما يكون كما هو من جوهره ونوعه فقد بان ان كل كائن

وقابلين تقبيه قبل او ميل مستقيم وهم وسنه لان مشكلك وما يلف يكون في تلك المكون بعض الجسم الذي
استعال الصورية بالكون وقد اوجبت انه يجب ان يمنع حايج مكانه فان اللقف ليس هو المكان بل الجاذب
الوهم هو ان يعال اسم او جنس الاسعال فيحمل كل كان مناسب وذلك ليس بواجب لان المكون يمكن ان
يقع على نحو لا يحتاج منها الى الاستعال وهو ان يكون الجسم الكائن بحيث يكون مماسا للشيء الذي صار عنه
بعد تكونه كالجزء الماس لسطح الهواء فانه اذا صار هواء صار متصلا بالهواء وما احتاج الى ان يسعل
والسعة على الحق بان يعال الارض هو الذي يكون في مكان الماء ومكان الملوث ومجاور الشيء عنده فهو
لم يكن [illegible] في ذلك المكان فاذن استعاله اليه واجب وكيف وذلك بان يعال مكان الارض اما طبيعي
للكائن او غير طبيعي والقسمة مترددة والسان المذكور بعينه عليهما فانه اشاره الجسم الذي في طباعه
ميل مستدير يستحيل ان يكون في طباعه ميل مستقيم لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجيها الى شيء وصرفا عنه
وقد بان ايضا ان المحدد للجهات لا يقبل [illegible] لموضعه الطبيعي بالميل المستقيم فهو [illegible]
[illegible] بالابداع للشيء [illegible] جسم [illegible] عنه لما ان كان له كون وسيأتي
[illegible] فانه لا يحرق ولا ينمي ولا يستحيل [illegible] الموتي الى فساده
هذه الاشارة مشتملة على [illegible] فالاولى ان الجسم البسيط يمتنع ان يجمع
في طباعه ميلان مستدير ومستقيم وبرهانه ما مضى وهو ان الطبيعة الواحدة لا تقتضي امرين مختلفين
ويعبر عنه بعبارة اخرى [illegible] وهو قوله لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجيها الى شيء الى
بالحركة المستقيمة وصرفا عنه اي المستديرة [illegible] سؤال مشهور وهو ان الجسم الذي في طباعه ميل مستقيم
قد يقتضي حركة عند لا حصوله في مكانه وقد يقتضي السكون عند حصوله فيه فلم لا يجوز ان يقتضي جسم ميلا
مستقيما عند احدى حالتيه وميلا مستديرا عند الحالة الاخرى وذلك لان الطبيعة الواحدة انما لا تقتضي
امرين [illegible] بحسب [illegible] والجواب [illegible] السكون
شيء واحد بالحقيقة فيقتضيه الطبيعة الواحدة [illegible] المكان الطبيعي [illegible]
عن حاصل [illegible] حركة [illegible] وان كان حاصلا [illegible] سكونا [illegible]
لا يسلم حركة [illegible] الحركة المستديرة [illegible]
مغاير [illegible] المكان الطبيعي [illegible]
مكان طبيعي يطلبه المتحرك [illegible] على الاستدارة
ولذلك [illegible] الطبيعية [illegible] او [illegible]
[illegible] المحدد الجهات لا ميل مستقيم فيه [illegible] يمتنع
ان يكون [illegible] مستقيم والثاني انه [illegible]
[illegible] الاستدلال [illegible]
الاولى ان [illegible] المحدد للجهات [illegible]
[illegible] والثاني انه [illegible] لامتناع الكون والفساد [illegible]
[illegible] الكون والفساد [illegible]

١٠٠

الاسفل الحدوث والفساد ايضا اي على الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود من غير ان يكون هناك
هيولى يحل الوجود وبعده [illegible] انه لا يمتنع في هذا الموضع اطلاق الكون والفساد بهذا المعنى على
محدد الجهات بل يمتنع من اطلاقهما بالمعنى الاول لما ثبت انه لا يجوز الخرق والالتيام عليه لكن لا يمتنع
يستدعيان حركة ما جزء اجزاء الاستقامية وقد اشار الى ذلك بقوله ولهذا لا ينخرق واشار بلفظ هذا الى
قوله لا ميل مستقيم فيه الا ان قوله لا يكون ولا يفسد فان امتناع الخرق لا يستلزم امتناع الكون والفساد
من حيث الاصطلاح الرابعة انه لا يجوز عليه الحركة الكمية لانها لا توجد الا بعد [illegible]
وقد اشار الى ذلك بقوله ولا ينمو فان النمو ازدياد طبيعي للجسم بسبب دخول الغذاء [illegible] بينه
والذبول ضده وكذلك التخلخل والتكاثف فانهما يقتضيان خروج الجسم عن مكانه او تخليته [illegible] بعضه
الخامسة انه لا يجوز عليه الحركة الكيفية وقد اشار اليه بقوله ولا يستحيل [illegible]
[illegible] الموتي الى [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] الحركة المستقيمة [illegible]
[illegible] على ان [illegible]
الجهات لا يجوز عليه من اصناف الحركات الا الحركة الوضعية [illegible] الحركة [illegible]
المستقيمة انتم من الحركة [illegible] الكون والفساد [illegible] الصور النوعية والخرق والالتيام
بحسب الصور الجسمية [illegible] اقدم من الحركة في الكم والحركة في الكيف لان امتناع وجود
المستقيمة [illegible] امتناع [illegible] الوضعية المستديرة اقدم من
المستقيمة [illegible] اقدم الحركات [illegible] الوضعية المستديرة واعلم ان جميع الاحكام المذكورة بابه
[illegible] الحركة المستديرة [illegible] تنبيه الاجسام التي
[illegible] الحار [illegible] والبارد [illegible] طعوم وروائح كثيرة
[illegible] الاجسام المطلقة [illegible] الاجرام [illegible]
الكيفيات الاربع التي [illegible] الاجسام [illegible]
الملموسات [illegible] الاستقراء [illegible]
بالحس [illegible] الاجسام [illegible] العنصريات [illegible]
بالاستقراء [illegible]
[illegible] الكيفيات [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] موضوعاتها [illegible]
[illegible] موضوعها [illegible]
[illegible] الحرارة والبرودة [illegible]
ان الحرارة [illegible] احداث الخفة والتخلخل [illegible]
دون البسائط والبرودة [illegible] الانفعال [illegible]
من [illegible] المحسوس [illegible] الاجسام [illegible]

الاعلى انفعالات واعتبارات لان مقابلها لا يدل على شيء تحتها مثل ماهيتها بالجمع ومن الافعال في تعقلها
ما يعقد الاحساس بها وذكر فيها الحق واما اللذع فقد عرفه الشيخ في القانون بانه كيفية نفاذة
جدا لطيفة يحدث منها تفرق اتصال كثير العدد متقارب الوضع صغير المقدار فلا يحس كل واحد
بانفراده ويحس بالجملة كالوجع الذي احدثت التخدير فقال هو مشترك للعضو يحدث تعقبه جوهر الروح
الحاملة لقوة الحس والحركة الباردة المزاج حتى علقها زجر منه والاستعداد القوي للعصابية ويحول
مزاج العضو كذلك على الفعل بانه الفقير للعصابية وظاهر ان هذه الكيفيات فعلية وان اللذع يفعل
ما ينفعل بعد قطع البرودة المنقبضة لجمود الروح فيها تابعان للحرارة والبرودة وانما خصهما بالذكر لانهما
يبلغ الكيفيات المنجذبة الى الحرارة والبرودة من حيث انها الفاعل مما يرها يشبههما عليها لان الطعوم فقد
تبين انها تتبع من الحلاوة والدسومة والحموضة والملوحة والحرافة والمرارة والعفوصة والقبض
والتفاهة وانما تحدث عن الحار والبارد والمتوسط بينهما في الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما
بحسب ما ذكر وان كانت المكمنة منها على ما هو المشهور وكتب للطب واما الروائح فكثيرة بحيث لا يرجى
حصرها والذكر لم يتعرض لها لكنها جميعا فعليتان لانفعال يستعرض بالذوق والشم عنهما والتفاعل
في طباع الممتزجات يحقق استناد الجمع الى الكيفيات الاول انما قال الشيخ ومثل الطعوم والروائح
كتبه ولم يقل ومثل الطعوم والروائح لان التفاهة من الطعوم لا تكسر ... في الذوق وقيد
الروائح بالكثير لانها ... **قوله** ونعني حينئذ بكون الانفعال اليسير او البطيء مثل الرطوبة
واليبوسة واللين والصلابة واللزوجة والهشاشة ● قسم الانفعال الى السريع والبطيء لا ... كل العلا
والشاملة ... الى الانفعال لانه ... ما لا ينفعل ... بل هو ... لا يفعل ... والرطوبة
قد يستعملها الشيخ بانها كيفية يعرض بسهولة التفرق والاتصال والتشكل والتسوية ... او اللمس
وذلك تعريف لها لانه لو اراد التعريف لذكر التعريف للحرارة والبرودة ... الجمهور يفسرون
الرطوبة بالبلة ولذلك لا يطلقون الرطب على الهواء ويطلقون على الماء ويكون اليبوسة بحسب ذلك
هو الجفاف وقد طال البحث بين اهل العلم فيه وذكر الشيخ في الشفاء ان البلة هي الرطوبة الغريبة الجارية
على ظاهر الجسم كان الانتقاع هو الغريبة النافذة الى باطنه والجفاف عدم البلة فيما من شأنه ان يقبلها
ولم يذكر البلة والجفاف في هذا الموضع لانه لا يريد هاهنا ان يستوعب المحسوسات ولذلك يأمر بالنار لان لا
تشغل بايراد البيانات القياسية والمناقضات الاقتنائية واما اللين فقال انه كيفية تقتضي
قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا لاسهل
بسهولة وانما يكون سهولة الغمز من الرطوبة وما يشاكلها من اليبوسة والصلابة بخلافها وقد
يعاضد التشابع قبل اللين ما يستبين تحت الاصبع مثلا فهناك امور يلتئم احدها الحركة والثاني
التشكل والثالث التمدد او سهولة الانفعال وليس اللين الا احدهما وكذلك مثل الصلب هو الذي
لا ينغمز وهناك امور يلتئم احدها الاول عدم الانفعال والثاني بقاء الشكل والثالث المقاومة وليس
الصلابة هي المقاومة لان الهواء المنفوخ في الزق يقاوم وليس بصلب ما ذكر للصلابة هو استعداد
الشديد نحو اللانفعال وصح حاصل البحث الى ان اللين والصلابة كيفيتان يكون الجسم بهما

بسوط المزاج المنفصل للنفوذ واللطف وان التخدير يفعل ما يفعل

الخامس

سرعة اللاانفعال وعدم حفظ الشكل الحاصر وهذا هو الذي ذكره الشيخ في تعريف الرطوبة واليبوسة فاذن
لا فرق بينهما بحسب تعريفه **واقول** الرطوبة واليبوسة تتفاوتان من حيث المامية الى الكيفيات
الملموسة والصلابة واللين لا تتناسبان الى المحسوسات بل الى الكيفيات الاستعدادية والاستعداد الذي
لا يكون محسوسا من حيث هو استعداد لكن الشيخ انما ذكرها لانها في معنى المعقول منهما بعيد يقود
جميعها واما الرطوبة واليبوسة فاعم منهما لكنهما محسوستين بل كل هي ... في ... الطبع ... الاستعداد بينهما
ويرجع الى ما يحمل لها وقد صرح في الشفاء بان الرطوبة ليست هي سهولة التشكل لانها عن التشكل
التشكل اضافية وانها انما تقتضي ما على صورة من الحد وايضا اسم الشيء الذي يتركب منه لا يطلق
على البعض اكثر من اطلاق الاسم على المستحق لسهولة الانفعال ووجود القوام غير السيال ويعلم
التفرق سهولة هي استعداد قبول التفرق والاتصال سهولة معنى اللين عند الشيخ ليس هو معنى
الرطوبة على ما ذكره هذا الفاضل واما اللزوجة فقال الشيخ كيفية يعرض بها سهولة التشكل وعسر
التفرق والشيء يمتد متصلا وكذلك يقتضي ... من المزاج الرطب الكثير واليابس القليل والسلاسة
والهشاشة اسمان لما يقابلها وظاهر ان هذه الاربعة ترجع الى الرطوبة واليبوسة وهي البعض
كون الشيء معدا نحو انفعال ما **قوله** ثم اذا امتزجت واحدث الفاعل صورا تقدمت على جميع
الفن للفاعل الا الحرارة والبرودة والمتوسط الذي يستره تارة الى الحار وتارة الى البارد
الى البارد واعني بهذا الاسم ما ... اذا اعتدل في جسم يوجد عندهم الحس مثل لا يكون
في اللون منه ولا الشم ولا الطعم وجدته منتهيا الى الحرارة او البرودة ... والحلاوة وكذلك الحال
في الهشاشة واللزوجة والانفعال واما التعقيب فانه اجسام العالم التي فيها رطوبة او يبوسة لانها
ان سهلت فيها ... واتصالها وتشكلها ... فيكون رطبة او يبوسة فيكون
ما بينهما ... لا ... اصلا ... من الاجسام ولما ... فقد يعرى منه
جسم او يبقى الكيفيات ... واللين والصلابة واللزوجة والهشاشة ● وفي ذلك الاجسام
العنصرية قد يخلو عن الكيفيات المبصرة والمسموعة والمشمومة والمذوقة والسبب في ذلك ان الحواس
الاربع يحس ... الا بواسطة جسم كالهواء والماء ... المتوسط
... لكل واحد من هذه الحواس ... الذي يتوسط ... عاتيا ...
من ... الاجسام لا يخلو عن الملموسات لانها الا ... والا ... عن ... كالمشتاق
... الملموسات ... المحسوسات ... لا يخلو ...
يخلو عن ... الملموسات ... الحرارة والبرودة ... وهو الفعل ... الثاني
الرطوبة واليبوسة وما توسطها وهو الانفعال ... ان يخلو هذه الاجسام عنها ... الى
عند ... الكيفيات ... الملموسات ... التي بها ...
الاجسام العنصرية ... المركبات ... الكائنة ...
قوله ... الذي ... **تنبيه** فالجسم البالغ في الحرارة بطبعه هو النار
والبالغ في البرودة بطبعه هو الماء والبالغ في الميعان هو الهواء والبالغ في الجمود هو الارض ● الى آخره

استقصات
ان يستدل بان العناصر لابعد وتعيينها ولما كان لها نوعي كونها اجساما طبيعية اعتبار ان منها انها
المركبات ومنها انها اركان يحصل منها عالم الكون والفساد وبالاعتبار الاول يبحث عن احوالها بحسب
ما يجري بينها من الفعل والانفعال الذي بحسبه التركيب ويستدل بذلك على عددها وبالاعتبار الثاني يبحث
عن احيازها وبحسبها امكنتها المترتبة وما يجري مجراها ويستدل بذلك عليها ايضا وهذا الفصل مشتمل على الاستدلال
بالاعتبار الاول وقد جاء في ذلك كلام الشيخ الفاضل ابي نصر الفارابي بانه قال في مختصر له بعض
المسائل من العناصر والجسم الشديد الحار بطبعه هو النار والشديد البرد بطبعه هو الماء والحار
هو الهواء والشديد الانفعال الارض ... في هذه ... ان كل واحد من هذه الاجسام
لا يخلو عن كيفيتين احديهما فعلية والاخرى انفعالية وسائر الجسم باستيعاب الكيفيات الاربع الى ما يحسب
الازدواجات الممكنة مشهور لكن لما كان فيه تنافر بعض تلك الكيفيات لبعض من هذه الاجسام فيها كالحرارة
للهواء والسخونة للنار على ما صرح به الشيخ في الشفاء وكان المتن متعينا في هذا الموضع بيان الكلام على
المشاهدة والاحكام التي لا تدفع الى التعمق في البحث لعنصرية الاستدلال بما اشتهر منه من هذه
الكيفيات وذو القعلتين في الجسمين اللذين هما اشد تضادا باحج لعن النار والماء اظهر
والانفعاليتين في الباقيين اظهر تميز بينهما باسناد كل واحد من هذه الى ... النار فيه بقول الثاني
في الحار حق كون الحرارة كيفية شديدة وتضعف الصورة المنبعثة واورد العنصر في صيغة تدل على مساواة طرفيها
ليعلم ان هذا القول حين للنار يخاسواقا ومعرف لما فيهما وكذلك في العلة الاخرى فاما اعتبر الرطوبة
واليبوسة بالميل والجمود فلو فرع الثاني في مفهوم الاول ... الاجسام ان المراد ... ما له الصفة الشائع واما ما يطبعه في النار والماء لاني الهواء والارض لان من الناس من ذهب
الى ان صورة النار والماء هي الحرارة والبرودة ولم يذهب ذاهب الى ان صورة الهواء والارض هي الرطوبة
واليبوسة ما زال ذلك من اشتباه به ولم يحتج اليه هذا ما له واما اختيار هذا الترتيب لا لاجل تقديم
الكيفيتين الفعليتين على الانفعاليتين تقديم الاشرف من كل جنس على الاخس قال وصحح
الاحكام الاختلاف ... بعض المتقدمين ذهبوا الى ان النار البسيط في حيزها لا تكون في غاية الحرارة
ورد عليهم الشيخ بان وجود الغرم المستحق بالماء الى ... المتصاعد ... والسخونة الشديدة
معدوم واما برودة الماء ... قوم كثير منهم الشيخ ابو البركات من المتاخرين الى ان الارض ابرد
من الماء لانها اكثف وكان الاحساس ببرودة الماء لفرط وصوله الى المسام والنفاذ فيها بالاعضاء
كان النار اسخن من التي في المذاق مع ان الاحساس به اشد وكذا المثقال ... هو البلة والمائع
هو الماء لا فيه ... سهل التشكل والمائع هو الملتئم عن الارض في النار اولى ... اسخن
الطف وارق ... وليس سهولة التشكل لارتفاع التلاصق والطافة وانول ان الشيخ ...
البسائط الوجدان الظاهر ... اجرام ... الماء
واشبعها ... الهواء ولم يبان ... القياس ... في ...
هنا والطف ... قوله والهواء ... اسخن
سخن والطف لما ... العناصر بالكيفيات الظاهرة وتعيينها اراد بيان [illegible] الكيفيات

١٠٢

الجنية ايضا ومن يقول حرارة الهواء وبرودة الارض وبين ... النار وتحاد رطوبة الماء تظاهر كبرودته
... فابين ... حرارة ... النار والهواء بالقياس الى الماء حار ولم يقل
انحار مطلقا لانه بالقياس الى النار ليس بحار اذا كان المائع في الحرارة هو النار ولم يمكن ان يقول
بالقياس الى الارض لانه لم يتبين بعد كيفيتها الفعلية واستدل على حرارة الهواء بان الماء يسخنه اذا
سخن وتلطف اي يحلل ويشتبه به بتجزئه وتصاعد في حيز لا يكون هواء لان ذلك لا يكون ... والبخار
هو اجزاء ... مختلطا بالهواء ... الاستدلال ان الحرارة بعض الحق والطافة والبرودة
تقتضي الثقل والكثافة ... والطف ... والهواء
الهواء اسخن من الماء لم يكن ... الطف منه لكنه ... قوله والارض ... اذا
خليت ... لم يسخن ... وهذا الاستدلال على برودة الارض ... الطبيعي
هو اشتغال العلويات ... المسخنات السفلية ... قوله واذا ... النار
... الاجسام ... الصاعق ... النار واستدل
عليه ... اجسام ... الاستدلال البرودة
على ... الاخرى والارضية المتصوره
عن الارض المحتبسة ... والدخان هو ... الارض ... هو ... الرطب
وهو اجزاء ... حارة ... الهواء وهذا ... الصاعقة
وايد الفاضل الشارح ان ... النسخ ... حارة ... والحجر ... تا
... النار ... هذا الاختلاف ... الارضية والاجزاء ... بمواد
هذه الاجسام ... قوله ... الهواء ... لا
الماء ... الهواء ... الماء ... هذه الاجسام ...
... البسيط ... اختلاف ... على ...
الى ... الاختلاف ... هذا
الاختلاف ... الامكنة ... كان طريق
الاستدلال ... الامكنة ... الطبيعية ... الاستدلال
به على ... الاستدلال على اختلاف الامكنة ... العناصر ... الشيخ ... صعود النار ... الهواء ... وصعود الهواء ... الماء ...
هبوط الارض ... الماء وصعود الماء ... الارض ... وهبوط الهواء ... النار
... قوله ... الاطراف ... الطبيعي
... الامكنة الطبيعية ...
... الاطراف ... تنبيه ... الهواء ... ايام ...
... الطبع ... الاكبر ... حركة ... العشر ... الفصل ... الاكثر
الحاز ... لما كانت الجمل ... الفصل المستقيم ... الاستدلال باختلاف الامكنة

على تباين الصور مبنية على اختلاف الميول الطبيعية وذلك لم يتبين الا في جزئيات العناصر دون كلياتها
وكان من المحتمل ان يقال جزئيات العناصر لا تميل الى امكنتها الكليات بالطبع بل بالقسر انما يعرف
ثم ما يتحرك الى الاسفل او يتحرك الى فوق مما كان من الواجب ابطال هذا الاحتمال ثم الذي يبطله ان الحركة القسرية
للجسم الكبير يكون اسرع منها للصغير في القسرية بخلافها وذلك لان الاكبر اقوى طبعا فهو اشد ميلا
واقل مطاوعة للقاسر والوجود يشهد بان الكبير من اجزاء العناصر يتحرك الى امكنتها اسرع فهي
اذن انما يتحرك بالطبع لا بالقسر والشيخ حصر بيانه بان الطائفة من العناصر ليس طبعها ان تضغط ما تحته
اياه ويجمع تحته فيملا اياه لان قوما ذهبوا الى ان العناصر كلها طالبة لمركز العالم لكن الاثقل يسبق الاخف
فيضغطه ويدفعه الى فوق ولذلك يطفو الاخف فوقه ثم احتج عليهم بمنع جميع انكار الاتصال
المذكور فيما كان بيانه خاصا بالهواء والماء اشار الى الباقية بقوله وكذلك في الحركات ... بيّنه
وقد يبرد الاناء بالجمد فتركبه نداوة من الهواء كما للطفه مثال الى حد يتشبث ولا يكون ليس الا من قبل الترشح
ولا يكون عن الماء الذي هو الطف واقبل للترشح فهو اذن هواء استحال ماء وكذلك قد يلوح في
قلال الجبال ... هواها ... ولا انعقد ...
ثم بين ذلك ... ثم يعود 6 ثم ان الكون والفساد في العناصر والاستدلال
[illegible] الهيولى ... باجسام بصورها ... الصور لا اشد ولا
تضعف بل تقع ... تكيفها ... لانها تشتد
وتسمى ... الفساد ... تكون ... العناصر
اربعة وكان من الممكن ان يعرض هذا ... الثلثة الباقية كانت انواع الكون
والفساد اثني عشر ... من الاربعة في الثلثة ... الاربعة ... يكون من عنصر
منها ... لاجل ... الطرفين ... الاطراف الاربعة ... اوساطها اعني
لا يكون ... الهواء من الارض ... بالحقيقة ... العناصر
... الهواء والماء ... الهواء والماء
بين الارض والماء ... الكون والفساد ... الانواع الاول
منه ... يكون الهواء من الارض ويكون الماء من النار
وبالعكس ... والشيخ بدا بالازدواج
الذي بين الهواء والماء لان الكون والفساد بينهما ... وهو كما ذكرنا يشتمل على نوعين
احدهما تكون الهواء من الماء والثاني عكسه ... المشاهد ... انفصال الاجزاء
من الاجسام ... بسبب ... ظاهر ... على
اجزاء مائية ... الهواء ... الماء ...
بالغليان ... النوعين المتقابلين
... الهيولى مشتركة ... الازدواج على نوعيه ... الهواء ماء ... الذي الحادث

١٠٢

على ظاهر الاناء اذا برد بالجمد ثم اشار الى ... يبرد الاناء بالجمد ... من الهواء وذلك لان الندى
الذي يوجد هناك اما ان يكون من الهواء وهو المطلوب واما ان لا يكون منه بل اما ان يترشح من الهواء
المطيف به على ما ذهب اليه ... لا يكون من العشاء ... من الهواء ... كالترشح ... او يترشح
... الاول باطل لان الهواء المطيف بالاناء لا يمكن ان يشتمل على ... كثير من الماء
الصيف لان الاجزاء المائية كانت ... الهواء ... للاناء وعلى
تقدير ... الاجزاء ... بعد تنحيته من
الاناء ... حصولها على الاناء ... مكون حصوله كلت
مرة ... بالاناء ... حصولها ... زمان الطول ... حصوله
... الاجزاء التي تكون في هواء ... من الاناء ... ذلك ... الا ان
... الصحيح ... الهواء ... الهواء ... الوجود ... كف
جمع ذلك ... عليه
ويكون ... فما الى ... ان
كانت ... الهواء المحيط بالاناء ... الهواء ...
...
حدث ... الاناء ...
وعند ...
ولذلك ...
... الهواء المطيف ... الهواء المطيف به
... الهواء
... اجزاءها
... ذلك
... الترشح
... موضع الترشح
... الترشح ...
... ان يكون الترشح
... ولا يكون
عن الماء ... للترشح ... هو اسخن
... الهواء
... يعود
... الهواء
يعود ... صاحب ... الترشح

فقد حكى لنا مشاهدو ذلك بجبال طبرستان وطوس وغيرهما وقد شاهد اهل المساكن الجبلية امثال ذلك
كثيرا هذا ما ان الازدواج الاول وما عرض الفاضل الشارح في ذلك بان تبريد الابار للهواء ليس باعظم
من تبريد الاراضي الجبلية اياه في صميم الشتاء بل في الملتى الصحيح الى تحقق السمع عنها ستة اشهر وذلك لقبض
انقلاب اكثر الهواء ماء وايضا لو كان انقلاب الهواء ماء بالبرودة لكان ينبغي بنزول الثلج يصير الهواء ابرد
مما كان قبله وبعده الشيء ابرد من يوم المطر اذ يلزم ان يستمر الثلج والمطر الى ان يسخن الفضاء بالهواء
والجواب ان هذا الاعتراض ليس بشيء لان فرض ما ذكر لانا لم ندع ان السبب في ذلك اي برودة
ولا انه [illegible] ان يشترط شيئا في الكون ولان المانع اما عرض ذلك متى هو واذ لم يدع حصر الاسباب
الموجبة للكون والفساد فلا يلزم هذا النقض بعدم الكون والفساد عند حصول برودة مقابل لنما او غيرها
امكان وجود الكون والفساد ومشاهدته ما بعض حصوله عنها اثبت ذلك على ما شاهد وما اقترح علم بالجملة
ان الكون والفساد سببا موجبا هو البرودة مثلا اي ما حصل البرودة ولم يحصل الكون والفساد
حكم لفقدان شرط او وجود مانع بالجملة وان لم يحصل منها التفصيل فان الجمل بتفصيل ذلك لا يقدح في
علمنا بامكان وجودهما **قوله** وقد تخلق النار بالنفاخات من عين بارد لما فرغ الشيخ من الازدواج
الاول اشتغل بالثاني وهو من الهواء والنار اما تصيير النار هواء فظاهر لان الشعلة المنطفئة
تصير في الهواء على ما نشاهد ولا يبقى لها حرارة محسوسة ولذلك لم يذكره الشيخ واما عكسه فهو المراد
من قوله وقد تخلق النار بالنفاخات من عين بارد ويكون ذلك بالحاح النفخ على الكير وسد الطرق التي
يدخل فيها الهواء الجديد كما يشاهد من يزاوله ذلك **قوله** وقد تكون الاجساد الصلبة الحجرية مياها
سيالة تعرف ذلك اصحاب الحيل كما قد يجمد مياه جارية تشرب حجارة صلدة هذه الاربعة بالمقابلة الى
بعضها الى بعض فلما فرغ من [illegible] وهذا هو الازدواج الثالث وهو من الماء والارض وبدا بتصيير
الارض ماء فقال وقد تكون الاجساد الصلبة الحجرية مياها سيالة يعرف ذلك اصحاب الحيل يعني طلاب
الاكسير ويكون ذلك بتصييرها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما [illegible] الاملاح كالنوشادر ثم
اذابتها بالماء كما يشاهد في [illegible] كيف يصير [illegible] في الماء [illegible]
الاجسام [illegible] ثم لما ذكره [illegible] اشار الى عكسه بقوله كما قد يجمد مياه جارية تشرب
حجارة صلدة وذلك مشاهد في بعض المياه التي تنعقد حجرا بعد خروجها من منابعها وانما ذكر هذا
العكس كلا نظير به لانه [illegible] وجود الماء [illegible] ولم يستانف له قولا بل وصله بالحكم الاول لانهما
من ازدواج واحد ثم انه تم المطلوب من الجمع وهو كون العناصر قابلا لان يستحيل بعضها الى بعض فالمراد
بالاستحالة هنا غير المصطلح عليها اعني الحركة الكيفية والسوال الذي [illegible] الفاضل الشارح من
[illegible] بعض [illegible] من هذه العناصر المشاهدة يحتمل ان يكون ما يسمى في الكيف ماء الهواء الذي
صار ماء [illegible] الى البرودة [illegible] في جوهره [illegible] هذا الاحتمال لا يثبت
الكون والفساد فليس بشيء لانه [illegible] الامور [illegible] على [illegible] الى تكون العناصر جميعها
حسما [illegible] ومع ذلك [illegible] الكيفية التي [illegible] العنصر مع زوال السبب
[illegible] **اشارة وتنبيه** هذه من اصول الكون والفساد
او تحللها

104

ثم انما هذه ادم الاركان الاول بالجريان [illegible] وذوات الحركة المستقيمة حتى يوجد خفيف مطلق يعلو بعض
جسم يوجد كالنار وثقيل مطلق كالارض وخفيف ليس بمطلق كالهواء وثقيل ليس بمطلق كالماء [illegible] ان هذه
الاجسام اعتبارات منها انها اصول الكون والفساد ومنها انها اركان العالم ومنها انها استقصات
مركبات المركبات [illegible] ذكرنا ان الاستدلال عليها من حيث الكون والفساد
ومنها انها اركان العالم ومنها انها استقصات المركبات [illegible] وكذا الى
الاستدلال عليها من حيث الكون والفساد [illegible] التحليل [illegible] يكون باعتبار الفعل والانفعال
الاستدلال عليها من حيث انها اركان [illegible] يكون باعتبار [illegible] من الصفة الى [illegible]
الا ان ذلك [illegible] في هذا الفصل حال المكنسة في التفسير والتركيب [illegible] انها
اربعة [illegible] العالم [illegible] هذه الاربعة [illegible] اصول الكون والفساد [illegible] باحد اقسام اتمها وهو
ثم انما هذا اشارة الى ان العالم الاجسام العنصرية وقوله يعني الاركان الاول اشارة اليها باعتبار كونها اجزاء
ذاتية للعالم وقيد بالاول لان بعض المركبات ايضا اركان للبعض كالاعضاء للحيوان لكنها لا تكون اول
فالاول المجموع [illegible] الحركة المستقيمة اشارة الى العضاء [illegible] اركان
هذه الاربعة [illegible] حتى يوجد خفيف مطلق [illegible] كالنار اشارة الى الحصر [illegible] ذوات
الحركة المستقيمة [illegible] وكل واحد منهما اما مطلق واما ليس بمطلق [illegible]
والصعب [illegible] الفرق بين المطلق والذي ليس بمطلق [illegible] ما ذكره الشيخ في الشفاء [illegible] الخفيف
المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن المركز [illegible] بطباعه [illegible] حركته فوق الاجرام
كلها والثقيل المطلق [illegible] غاية البعد عن المركز [illegible] الذي يمكن ان يصل اليه
الاجسام المستقيمة الحركة [illegible] الاجرام كلها الى الاجرام العنصرية والخفيف بالاضافة
له معنيان [illegible] الذي في طباعه ان يتحرك في اكثر المسافة [illegible] بين المركز والمحيط حركة الى المحيط
لكنه لا يبلغ المحيط [illegible] ان يتحرك عن المحيط [illegible] الحركتان [illegible]
ينتهيان الى غاية [illegible] وهذا [illegible] فانه يترسب في النار ويطفو على الماء [illegible] الذي اذا
[illegible] كانت النار سابقة له الى المحيط [illegible] بالاضافة وهذا
الوجه [illegible] الاول وليس [illegible] هذا الاعتبار [illegible] النار لكنه يتخلف عنه [illegible] الاعتبار الاول لانه
من المحيط [illegible] الفاضل الشارح [illegible] خفيف ليس بمطلق ولم يقل خفيف مضاف
لكون [illegible] المذكور [illegible] المضاف [illegible] الهواء [illegible]
المعنى [illegible] انه [illegible] خفيف مطلق كالنار [illegible] خفيف مطلق [illegible]
حصر [illegible] والنار خفيف مطلق [illegible]
هو [illegible] خفيف مطلق [illegible] ذكره الفاضل الشارح [illegible] المكان
الوسط [illegible] **قوله** وانت اذا اعتبرت جميع الاجسام [illegible] وجدتها تنسبه
بحسب [illegible] هذا بيان انها التي [illegible]
الاستقراء [illegible] التحليل [illegible] من الاجزاء

المتساوية بيناعن موجود ماله الفاضل الشارح انما سمى العناصر الاسطقسات والبسيط ان يكون الاشياء

بيان حصر الاركان بالبرهان والتنبيه هو انما استعمال للمركبات لا عن الاستقصاء ويتمسك للعناصر

الشارح على مثل الهواء بعدم الاحساس والتمثيل بان الجبل اذا رضضناه ناعما احسسنا اشتغل البيت

تقوى لان الحجر مفصول عن كل الارض بالميل منه موجود بالفعل والهواء متصل بكليته فالميل فيه ليس

الا بالقوة اما المفصول منه كما يكون من الزق المنفوخ تحت الماء فيخرج ميلا الى العلو ويحس او يستبان

ايضا بقاء الاجزاء النارية في بدن الانسان مع كونها ممنوعة عن الاجزاء الارضية والمائية ليس يقوى لانه

بالنظر لا يحفظ البيت بعد على اسبابه وانكاره وجود النار في المركبات بانها لا تنزل عن الاثير

بالقسر لا يا بسر هنالك ولا سكون عن حيزها الا ان يستولي الحرارة على ما طبعها لم تقبل الصورة الهوائية وصعد

من استعداده لقبول صورة ايضا ليس على ما يجب لان المعد كاسخان الشمس يقربها اذا صار عاليا كل

سائر الاجزاء صبغ استعداد القبول النارية انتهى تنبيه هذه تختلف منها انما اكثر نامن جنس نقع

على بيت مختلفة من حيث خلوه مختلفة بحسب الموضوعات والنبات والحيوان لا عناصرها انواعها

يريد بيان كيفية تولد المركبات عن هذه الاصول الاربعة والمركبات مختلفة صورة النفس بل ويستمر معها

ذوي صورة من عتبيها انهم ونامية وصور لها افعال الحس والحركة الارادية لم يستمر منها اردى صورة هو تحسن

غاذية ونامية وصور لها للفعل وحساسية متحركة بالارادة ويستمر حينا اي جميع هذه الصور كمالات اول

فان الكمال ينقسم الى ما يتنوع هو صورته لكل اشياء بها وهو اول شيء يحرك المادة قال العين ينوع هو عرض كالصور

وهو كمال ثان يعرض للمنوع بعد الكمال الاول بهذه الصور كمالات مختلفة الابار تقيد عن الحيواني فما

يصدر من النبات ويصدر عن النبات ما يصدر من المعدن من غير عكس وكل واحد من هذه الملتئم جنس الانواع

لا تحصر يعضها فوق بعض وكذلك يشمل كل نوع منها اصناف وكل صنف على اشخاص لا يحصى لها كمبت

لا يشتبه اساس من الانواع والاشخاص والاصناف والاشخاص وليس هذا الاختلاف بسبب الهيولى

الاولى ولا بسبب الجسمية لانها مشتركة ولا بسبب المبدأ المفارق لانه لا بسبب من موجود واحد من الذات

متساوية الانتساب الى جميع المواد بل انه اذن بسبب امور مختلفة من امور المحل في الهيولى يعقل الصور الجسمية

هي هذه الصور الاربع النوعية التي احسنها من مواد المركبات كالمعدن الاختلاف يستحق حسب هذه الصور

العنصرية لان الاختلاف الذي يكون بحسبها الا انه يدل على هذا ان يكون بحسب الغلو في التركيب فتاتخذ

بعد التركيب فالتركيب مختلف باختلاف مقادير الاسطقسات على الطبائع الكثيرة يعاس بعضها الى بعض

اتصالا لا انفصالا ولكن ان وجب ان يختلف التركيب باختلاف ذلك الاختلافات الكثيرة لا الاختلافات غير المتناهية

هي اسباب اختلاف المركبات بقوله هذا شارة الى الاسطقسات الاربعة وقوله يكون منها ما يكون

اشارة الى المركبات المختلفة منها وقوله بنسب اشارة الى اختلافات التي لا تضبط بعدها التركيب وقوله يقع

فيها على نسب مختلفة اشارة الى اختلاف التركيب واختلاف مقادير الاسطقسات عند قياس بعضها الى بعض

وقوله عوض على حصل مختلفة اشارة الى ان الاسطقسات اما تفرق بسبب الاختلافات عند تعقل

الصور الحاصلة من تلك المعاني الى اللطيفة الكثيفة من الحجم بسبب اللون والشكل يسمى

الى الكيفيات المختصة بالكثافة والمراد هنا مبادئ تلك الكيفيات التي هي الصور النوعية وقوله

١٠٥

بحسب الموضوعات والنبات والحيوان لا عناصرها انواعها اشارة الى المركبات المذكورة فالكل جنس منها

نوع جنس بل ما عرض من حيث الاحوال ذلك الجنس الى انواعها وهو يشتمل على كل الامزجة التي هي من

الحيث وكذلك المزاج الذي هو نوع الامزجة الصنفية والصنفية مع الامزجة الشخصية بهذه الامزجة كلها

يكون بحسب النسب المختلفة الواقعة بعض الاسطقسات الى بعض من المعادن وقوله والكل واحد

من هيئة صورة مقومة منها سمعت كيفيات المحسوسة وربما اشتدت الكيفية والحفظ الصورة مثل

ما يعرض للماء ان يسخن لا ان يخلف عليه الجمود والميعان وماسة محفوظة وتلك الصورة مع انها محفوظة

فانها ثابتة لا تشتد ولا تضعف والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف وبتلك الصور مقومات للهيولى

على ما علمت والكيفيات اعراض والاعراض كانت كما كانت لوازمها فلذلك الا يقول الصورة والاعراض

يريد ان يعرف ان الصور التي هي الكمالات الاولى والكيفيات التي هي من الكمالات الثانية وانما الصالح

الى ذلك يكون الامزجة من الكمالات الثانية الصادرة عن الكمالات الاولى فعال على الكل وان هي هذه

صورة مقومة اي صورة نوعية بعين ذلك الاول اشد هو هو على ما بين في النمط الاول منها شيئا كيفيات

المحسوسة وقد يستدل عليها بتشبيه الاستلحاق باشياء وكما بالجوهر الاول وقوله وربما اشتدت الكيفية

والحفظ الصورة مثل ما يعرض للماء ان يسخن وهنا اشتد الكيفية العقلية الا ان يخلف عليه الجمود

والميعان وهنا اشتد الكيفية لا تعادلها وماسة محفوظة وهي صورته النوعية فاذن المستبدلة غير المحفوظة

في الاحوال وقوله الفاضل الشارح ان النار لا يستحيل الا بالفقد وزوال الحياة عنه وكذا الهواء والارض

بعد زوال الميعان والجمود عنهما ان حكم بذلك مطلق بغير حصر فان جعل الحكم كلي لاسيما فيهما فلم يقبل ولا

يقدح فيما ذكره الشيخ لان المسألة لم الشيخ كعنه ما حال البسائط لا حال جميع المسائل لها اما حال التركيب

وقوله الشيخ وربما اشتدت الكيفية بدل على انه لم يكلم بذلك حكما كليا شاملا للجميع من جميع الاحوال الخمسة

الباقية وهي ما تم من الاول قوله وتلك الصورة مع انها محفوظة فانها ثابتة لا تشتد ولا تضعف

والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف وذلك ان الشيئا ما لا يكون اشد اشتدادا بها من نفسه وجاز ان يكون اشد

بحال من غيره قال الفاضل الشارح التذييل على ان الصور لا تشتد ولا تضعف ان التبدل المعتبر في

المقوم ان زال فقد بطل المقوم ولا يكون ذلك اشتدادا للصورة بل بطلانا لها وان لم يزل بل زال ما

ذلك لم يكن لا اشتداد ولا اشتداد بل من احوال نفسه قال وهذا التذييل يعينها يجري في الكيفيات لان العدد

المعتبر في نوعية الكيفية ان زال فقد بطلت الكيفية وان لم يزل فلم يكن الزائل معتبرا فيها فان جميع الذاتيات

فقد بطلت احدى المقومتين وان لم يجز فقد بطلت بالحجة وقوله معنى الاشتداد هو افتقار

المحل الواحد الثابت الى حال فيه تتجدد نوعية اذا قيس ما يوجد منها في آن وما في آن يوجد

في آن آخر بحيث يكون ما يوجد من كل آن محسوسا من نوع آخر بحيث يكون ذلك الآن في بعد وحصرها

على ذلك المحل المتقوم دونها من حيث هو هو متصلة بالتجددات الى غاية ما ومعنى الضعف هو ذلك المعنى

بعينه الا انه يوجد من حيث هو متصرف عنها عن تلك الغاية والاخذ في الشدة والضعف هو المحل لا

الحال المتجدد المتقوم ولا اشكال في ان مثل هذا الحال يكون عرضا لتقويم المحل دون كل حال منه من تلك العودات

واما الحال الذي يتبدل بهويته المحل المتقوم يتبدله وهو الصورة فلا تتصور فيها الاشتداد والاضعف

[illegible]

ومن بعض الشيوخ مشابهة في لغة انما انى من جذمن الجدود والتي الاشباه من الاطراف ومن كل الجزء يكون منشابها
من اجزاء الاستقصات او الكيفيات التي من ذلك الجزء يكون متشابهة تكون حرارة الجزء الناري كحرارة الجزء
الناري معنا سيان كما في الكاتب وقال الفاضل الشارح امر المزاج مبني على اتفاق لا يسمى الى الشيخ
لم يشتمل الا في ليس بري البارد **اقول** يعود الى كلام المصنف الذي اراد اليه يست في من الهواء
وجود الارض دليل على وجود الكيفية التي هي بعلة سببها وهو في الكيفات الا انا لا يسمى اليهما وهنا يمكن وهو ان
يقال انكم حكمتم فيما مر ان الصورة انما تفعل في مادتها المواد بالكيفيات الفعلية وههنا جعلتم الصور
فاعلة والكيفيات منفعلة فهذا تناقض كلامكم في حكمين احدهما انكم جعلتم الصور ههنا فاعلة بنفسها
لا بتوسط الكيفيات والثاني انكم جعلتم الكيفيات الفعلية منفعلة والجواب اما لم نجعل الكيفيات
نفسها منفعلة بل المنفعل هو المادة لكن لما اتفق لها امر ليس الا في تلك الكيفيات وانفعال المحل من
الصور فاعلة من غير مرادف لها انها بل بتوسط الكيفيات وسانح تلك ان الصورة النارية مثلا هي المبدأ
لحصول الحرارة في مادتها فان النفس تفعل فيها وذلك بذاتها وانفعلت المادة عنها بحصول الحرارة
فالمادة سيدرج وان لم يمتزج الماء بما اتصف هو ايضا متوسط حرارة فيما يمكن في حال الماء البارد ده
مستقبل الصورة المائية وكان انتهائها ايضا بنقصان من الحرارة والبرودة كالذكرناه في الميل سواء ولو كان ذلك
الماء حاليا عن البرد لفعلت فيه صورته الحرارة وفعلت ايضا صورة الماء في مادة البارد صلاح لكن حتى
يستقر الكيفية المتوسطة في المادة وترجعت بعينه والدليل على ان الصورة تفعل في مادتها بتوسط
الكيفيات الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد واشتعل جاز الماء البارد من الحرارة كما يشتعل الماء الحار
من البرودة وان لم يكن هناك صورة مستحقة فاذن ظهر ان الفاعل هو الصورة بتوسط الكيفية فان
المنفعل هو المادة المنفعلة في الكيفية لا الكيفية **وهم وتنبيه** وذلك يقول الا انه ليس في الكيف
انفاعل الصورة فلم يسخن الماء جوهر بل بسبب فيه اصنافا لناريته داخليه لا ما يقال انه برد ورد بل
فيتشع عنه لما حرارة مختلفة قد مر في انفس ان القول بالمزاج مبني على القول بالا نسبى اليه ان الكيفية
المسماة بالمزاج انما سميت لسبب الاركان فهي ايضا مبني على القول بالكون اعني بين الاجزاء
النارية التي الطبيعة كاف لا تنبسط عن الاتية كما قد مر كما ولو كان في المنقوض من فكر ما هو
كانكسا عن بين وان ذلك به العالمين بالخليط فانهم كانوا يقولون ان الشيء في الكيفية نوع الصور ومن عدول
ان الاركان الاربعة ليس منها شيء صرفا بل هو مختلط من تلك الطبائع ومن سائر الطبائع النوعية وانما
يسمى بالغالب الظاهر منها ويعرض لها عند ملاقاة الغير ان يبرز منها ما كان كامنا فيها فيقال ويظهر
للحس بعد ما كان مخلوطا غائبا عنه لا انه حدث بل على انه برز وكمن فيها ما كان بارزا فيصير معلوما
وغائبا بعد ما كان غائبا وظاهرا فاذا انهم توهموا ان الظاهر ليس على سبيل بروز كلي يستدل
بتقوم من غير انه كالماء مثلا فانه انما يسخن بعقود الاجزاء النارية عنه من الماء الحار الى لاخر او المذهبان
متقاربان فانهما اشتركا في ان الماء مثلا لم يسخن بحار الكن الحار لم يظهر وبعضهم يرى ان الكون مما
يرى ان النار برزت من الماء والثاني يرى انما وردت عليه من خارج وانما دعاهم الى ذلك
الحكم بامتناع كون الشيء عن لا شيء وامتناع صيرورة شيء بسيط الف بالشيء لما ذهبوا عن تعويز المزاج

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يشاع تدلها على شيء واحد بعقوم يكون هو هو في الحالين ولا امتناع وجودها لمهما متصلة من كون الشيء
هو هو ومن جهة هو ليس هو والجهة المالية وهم اقوم من ذلك ولهذا يشتمل على الفرق بين الصورة والاعراض
بحسب المادتين وهم يوهم وذلك الصور معلق بالنوع الهيولى علمنا علمت في الكيفيات الاعراض والاعراض
كانية بما كانت لم تحصل الا الكل العقل الصور من الاعراض **قوله** وايضا فانا نجد كما ان الطبع سكونا
بالطبع منبعثة عن تلك العقل الطبيعة الخفية ثم ذكرنا فيما مر ان الطبيعة هي مبدأ اول للحركات
والسكونات التي يكون بالطبع وذكر في هذا الموضع ان الكيفيات المشتدة والضعيفة التي يكون الاشتداد
والضعف فيها ايضا انواع الحركات منبعثة عن القوى النوعية فيشبه ههنا ان الصور النوعية هي الطبائع
بعينها بالذات وان اعتبار كونها مبادئ للحركات والسكونات طبائع وباعتبار كونها مقومات للهيولى
صورا وباعتبار كونها مبادئ الكيفيات في غيرها قوى **قوله** واذا امتزجت لم يفسد قواها
او الاما امتزج ثم قال الشيخ في الشفاء لكن ههنا قد اختلفوا في مذهبين زعما مذهبا عنهما وقالوا ان
البسائط اذا امتزجت وانفعل بعضها من بعض ادى ذلك بها الى ان يخلع صورها فلا يكون لواحد منها
صورتها الخاصة وتلبس حينئذ صورة واحدة فمنهم من جعل تلك الصورة
امرا متوسطا من صورها ومنهم من جعلها صورة اخرى من الموجبات وقوله ههنا لم يفسد قواها اشارة
الى ابطال ذلك المذهب والحجة عليه بان المزاج حينئذ لم يعرض فسادها وكون ان المزاج انما يكون حين
تفاعل الممتزجات باجتماعها **قوله** بل يسمى ان يحصل فيها المتماثل المستحقة من قواها يسمى عليها
حتى تكتسب كيفية متوسطة ما وجد فيتبين بين ان اجزاءها وهي المزاج ثم يريد كيفية تنشأ من المزاج
فالعناصر اذا امتزجت وتفاعلت فلا يمكن ان يحفظ كل واحد منها في الكيف حتى يفعل في الكل
لان الفعل ان كان من صورها على الانفعال صار العاصي فعلى بالفعل مغلوبة وان كان من صاحبه صار المغلوب
غالبا على غالبه وان حصل النفس كان الشيء الواحد غالبا ومغلوبا معا من جهة واحدة وكلاهما محال فلابد ان يفعل
كل واحد منها بصورته وينفعل كيفيته لا يمكن بالعكس لان الانفعال من الصورة يعني انفعال غير الكيفية
الصالحة منها اذ المعلولات تابعة لعللها ولا العكس بل ان الكسر الصور وتنكسر الكيفيات وهناك
يستفيد العناصر من الكيفيات المتماثلة المستحقة من تلك الصور حتى يحصل بينها كيفية متوسطة تشتبه
المماس حال ان ... يسمى النارية ... وتكون حرارة ... وبعد ذلك يحصل تلك الكيفية
تلك الكيفية المتوسطة هي المزاج **قوله** بل يسمى الى ان يحصل منها اشارة الى حركة لا يستقر تلك الكيفية
لان الكيفية بعينها لا تحصل تلك ... **قوله** المتماثل المستحقة
من قواها اي المتماثلة **قال** الفاضل الشارح لو حمل هذا المتماثل على المعنى الذي يكون من الشيء
في غاية الخلاف لما كان هذا الحد صحيحا ولا تفرد المزاج الثاني الواقع من ... قد الكسرت كيفياتها
بحسب المزاج الاول فان ... حتى ساوى ... علم فيها انه لا يسمى اليه
يكون من حال تفاعل الصور في الكيفيات **وقوله** حتى يكتسب كيفية متوسطة ما اي اذا كان في الحار
مثلا غلبة ... كانت الكيفية المتوسطة اقرب الى الحرارة منها الى البرودة ...
الكيفية الذي ... الكيفية متوسطة على الاطلاق ... متوسطا ما **قوله** ... ما

[illegible]

[illegible]

استعمل بالمسمة على التشابه هذين المذهبين فان القول بالمزاج لا امكن مع القول بهما وقدم الراي
الاخير لانه اشبه بالممكن نفيا والاقرب بهم وهو ظاهر ثم استعمل بالمسمة على التشابه بل استدل على
ذلك بخمسة امور من المشاهدات **قوله** فان قلت ذلك فاعتبر حال المحكوك والمخلخل والمحصور
وحين عجز عن وصول نار يتغير به اليه هذا اول استدلال لانه وهو لا استدلال بكون السخونة عند
الحركة العنيفة فيما يغلب عليها اجزاء الغبار الملتهبة الباقية عن حصول نار عن بينه ممكن نفوذها في
المتسخن والمحكوك هو الشي اليابس الصلب الذي ماسته مثل ماسه عنيفه كحشيش يابس فان
المحكوك منها تحمر بل تحترق من غير بان وهي فيما يغلب عليه الارضية والمخلخل هو الذي يجعل [illegible] بالعسر
رقيقا ويفضي الى الهواء الكبير بالملح التنح عليه يعتبر الهواء الى يخرج من الدخول السهولة لا يسخن الاحالة وذلك
لان السخونة يستلزم التخلخل فالحركة الشديدة المقتضية لرقة القوام تستلزم السخونة اتفاقا والمحصور
هو الجسم الرطب كالماء يحركه الذي يحرك تحريكا شديدا فانه يسخن ايضا **قوله** فاعتبر حال
المسخن من حيث تحصيف ثم يتخلخل هل يمنع الاشياء من نفوذ ما يسخن بالعشو نفسه على نسبة بقوامه
وهذا استدلال ثاني وهو ان المايعين المتشابهين اذا اسخنا في اناءين اصبهما استحصف اي صلب
الجسم كالنحاس مثلا والثاني يتخلخل اي يتخلل في الوضع بجعل الشمال على التدرج والمسامات الصغيرة
كالخزف فلو كان السخن بنفوذ النار وفشوها في المايع لوجب ان يسخن الذي في المتخلخل اسهل للتوغل على
نسبة القوابين لسهولة النفوذ فيه دون الاول وليس الامر كذلك **قوله** وهل يحاشا [illegible] من
صمم شديد يمنع البلاغ في السخن يمنع العشو من بعض النسخ يمنع العشو اذا كان الاكثر منه سيح
يصغه حتى يختلف مكانه فاين يحتف به ۶ ضمام الفار ونه سدادها ونداها ما يوضع في فمها يعدها لاستدلال
ثالث وهو ان اشلاء الاناء المصمم تحتاج الى التقدير وفي المذهب ان يمنع عن سخن ما فيه يسخنها بالعيا الاساع
لحصول شي يعتد به فيه الا بعد خروج شي عنه اذ التداخل محال وليس كذلك **قوله** واعتبر حال
القماقم الصياحة وهذا استدلال رابع وهو ان القمقمة اذا املئت كلها وشد راسها شديدا احكاما ثم وضعت
على نار قوية فانها تنشق بعد حين ويخرج ما فيها نارا او يتصبح صيحة عظيمة هائلة [illegible] النار وهي
من حيل [illegible] على محدود السخونة والبارد اطلاقا مع امتناع دخول النار فيها فصح المراد منها كذلك
فلم لا اسند اليه والكون فيها **قوله** فانظر الى الجمد وما فوقه والبارد من اجزاء الايعود ليتقلم ۶
وهذا استدلال خامس وهو ان الجمد [illegible] وضع فوقه [illegible] اجزاء البارد لا يتسخن بالطبع ولا [illegible] هناك
مادة هو لا انسب اليه وقوله الفاضل الشارح ان الجسم البارد بالطبع اذا وضع فوق الجمد [illegible] يبرد بالطبع
مردود لانه يتغير ان يترك شيئا من هذه يوضع على الجمد مثل سرقه **وهم وتنبيه** اي لعلك تقول ان المائية
كامنة [illegible] الحقيقة من غير تولد سخونة ولا ابه ۶ هذا هو المذهب الخلف وهو القول بالكمون
والبروز وانما التقدير [illegible] المختصة بان يكون النار فيما يغلب عليه البارد ان الطبع اقرب وقال
الفاضل الشارح وذلك لان [illegible] يقولوا الهواء حار بالطبع وتاثير الحلول [illegible] على الطين [illegible]
والملاحن [illegible] **قوله** فهل يمكن ان تصدق بوجود جميع النار
المنفصلة عن خشبة الغضا فيها [illegible] لبقية [illegible] في ظاهر الجمر وباطنه [illegible]

١٠٧

جرم الزجاج الذايب عند استشفاف البصر فلو لم يكن عن الخشب من النارية الا الباقي فيه عند التجمر لكان
لا يسع لك ان تصدق بكونه يكون بالاعراض من رض و لا سحق و لا الخفة للمس و لا النظر يكشف و لو كان هناك يكون
[illegible] تم الكلام بقوله هذا طويل ۶ تنبيه على ما يبنى هذا المذهب بان
النارية الكثيرة التي ينفصل عن خشبة الغضا بينها ما يتصل ويبقى في ظاهر جمرها وباطنها ما يجوز اعلى
ان يكون موجودة بالفعل في باطنها على سبيل الكمون عن تجمرها اياها وكذلك النارية الغاشية في الزجاج
الذايب لو كان بالفعل حاصلة في الزجاج موجودا لكان منضما كان يغيب البروز منضما اذ هو شفاف
لا يمنع البصر عن النفوذ فيه والاحساس بما في باطنه بل لو لم يكن في الغضا الا النارية الفاشية يعني التجمر
لا يمتنع التصديق بوجوده بالفعل ثم يوجد الا من الرض ولا السحق ولا الادراك باللمس و لا النظر يكشف
يمكن ان يصدق بوجود جميع تلك النارية التي انفصلت عنها حالة الاشتعال مع هذه الباقية والمراد
من قوله تم الكلام بعد هذا طويل ان الابطال لا يحتاج الى اضعاف هذا المذهب رد كلما يرد عليه
من شبه المذهب بالتفصيل [illegible] لكن لما كان فيما اوردنا كفاية كان الكلام فيما بعد ذلك
[illegible] تطويلا [illegible] الفاضل الشارح ان [illegible] الادوية الحارة كالفلفل انما يكون [illegible] للاجزاء
النارية التي [illegible] للحس عند السحق والرض [illegible] ان يكون هنا مثله بان
[illegible] ليس فيها [illegible] يسخن بدن الحي [illegible] كان [illegible] انما
يسخن بالحرارة الكامنة وهذا اختلاف [illegible] والجواب ان اجزاء النارية التي في الفلفل
انما تظهر للحس لكونها [illegible] الكيفية [illegible] منهم [illegible]
نكتة اعلم ان استضاءة النار الساترة لما وراءها انما يكون لها اذا علقت شيئا ارضيا [illegible]
بالضوء عنها [illegible] اصول الشعل [illegible] النار [illegible] ظل [illegible]
مصباح الف ۶ يريد بيان ان النار [illegible] بسيط [illegible] المراد [illegible]
النار [illegible] الساترة لما وراءها [illegible] الاجزاء الارضية [illegible]
[illegible] ان النار [illegible] شفافة
[illegible] ثم استدل [illegible] ايضا بان النار القوية المتمكنة [illegible] للاجزاء
الارضية [illegible] اصول الشعل [illegible] يكون النار [illegible] شفافة [illegible] البصر
[illegible] الظل عن ساترة لما وراءها [illegible] **قوله**
[illegible] الشعاع [illegible] الشفيف اكبر
[illegible] ۶ هذا [illegible] وهو ان
يقال [illegible] الشفيف [illegible] لان شكل الشعل يكون [illegible]
[illegible] المخروط [illegible] راسه [illegible] بانه [illegible]
بل [illegible] الشعل [illegible] عظيمة واستداره اكبر من حجم الشفاف الذي هو
اصلها [illegible] الشفيف [illegible] الظل [illegible] دون الناس **قوله** فبين من هذا
ان النار البسيطة شفافة كالهواء [illegible] **قوله** [illegible] النار المركبة

التي يكون منها الشهب لسبق التهابه شوهت وظن انها طفئت المتخلخل اليابس المتصعد لا كشاب الحرارة
اعني الدخان المرتفع من الارض اما دخاني او الي ولان اليابس اكثر حفظا للكيفية الفعلية فاشد افراطا
منها الذكي فاذا بلغ الحيز الاقصى الحار بالفعل لبعده عن مجاورة الماء والارض وتحلل الطف اجزائهما وقربه
من الاثير اشتعل طرفه العالي او الايم ودهب الاشتعال منه الى الطرف ثم ان الاشتعال يمتد اعني سمت
الدخان الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب فاذا انتهى الى الاجزاء الارضية نار اصرفه صار شيئا غير
مرئية لعدم الاستضاءة فظن انها طفئت وليس كذلك بل طفي **قوله** ولعل ذلك من اسباب طفوها
احيانا عندها وهو كالقناديل ... متلالىة ... صارت النار فيه ... تستعمل
ثم تطفى **قوله** والاشبه ان اكثر الاشياء فرح تلك ... بالتي ... التي اليه هو او اتصال ... ان ...
دخانا الذي كالفوت النار على لانها تكون اقرب على احالة الارضية بالتمام نار امامن مثل ما يكون دخانا
نقاه عن النار الضعيفة وفحكل لان النار عند ما يكون ... ضعيفة لا احاطة اضدادها انما ستمد هوا
ويتصعد ... عنها ... حال احالتها الارضية بحسب ... **قوله** وهذه
النكتة عن مناسبة بحسب النوع للعرض ... مناسبة بحسب الجنس الكلام كان في المركبات وسببها في
المزاج ... ابطال المذاهب المخالفة لذلك وهذا الذي ... من حيث تعلقه بالمزاج والتركيب
ومناسبته من حيث تعلقه بالعناصر التي هي اصول المركبات والمزاج وكان مناسبا بحسب الجنس دون
النوع وكان الاصوب ان يقول وهذه النكتة عن مناسبة بحسب النوع ومناسبة بحسب المادة والعرض
من ايراد هذه النكتة هو التنبيه على ان كون النار المحيط بسائر العناصر ... لبست ...
تنبيه ان الطاف حكمة الصانع ... اصولها ... ان جهة ... واعطى كل مزاج لنوع
وجعل اخرج الامزجة عن الاعتدال لاخرج الانواع عن الكمال وجعل اقربها من الاعتدال الممكن
مزاج الانسان ليستوكره نفسه الناطقة **الشرح** قد لاحظ في هذا الفصل عبارة الشيخ الفاضل
ابي نصر الفارابي فانه قال في المختصر الموسوم بعيون المسائل بهذه العبارة حكمة البارئ تعالى في
الغاية لانه خلق الاصول واظهر منها الامزجة المختلفة وخص كل مزاج بنوع من الانواع وجعل
كل مزاج كان ابعد عن الاعتدال سبب كل نوع كان ابعد عن الكمال وجعل النوع الاقرب من
الاعتدال مزاج البشر حتى يصلح لقبول النفس الناطقة والاصول هي ... اسطقسات ... والمخرج
الامزجة عن الاعتدال هو مزاج اقرب المعادن الى العناصر واما قال في مقابله الاعتدال
الممكن لان الاعتدال الحقيقي ليس بموجود ... للسوكره نفسه الناطقة ...
لطيفة ... على ... النفس ... نسبتها الى المزاج نسبة الطابع الى الوكر وكما ان انكسار
نقاد ... منسوب ... الى ... الواحد ... وسبيها
... ان ... صورة او نفسا ... وكلما كان ... الانكسار ... كانت النسبة اكمل والنفس
الفايضة ... وانما ... على ... اللحق ... الشيخ ... واعطي كل مزاج لنوع بان كل
مزاج انما يستعد لقبول صورة لذاته لا لجعل جاعل واستشهد بقوله في النمط الخامس ان وجود المحدث
بالفاعل وكونه مسبوقا بالعدم ليس بفعل الفاعل بل لذاته **واقول** موجد الشيء هو الموجد

لصفاته الذاتية فان فاعل السواد هو الذي يفعل لونا او انما في ... تلك الصفات بل الذاتية لا يفعل فاعل
فليس معناه انها ليست بفعل فاعل للشيء بل انها انما صدرت عن فاعل الشيء متوسط ذات الشيء
وليست بفعل فاعل مباين لها فان بعض الصفات يحتاج معها الى غيرها ولعترض احدها على ...
واليه ... اعتدال الممكن مزاج الانسان ان المباحث الطبية ... الاعضاء ...
افعال الاعضاء ... على الاعتدال ... الاطلاق ... الاعضاء ... ليست ...
من الاعتدال ... الجائز التعليل ... ليست الاعضاء ... النفس ... المزاج
المستعد لقبول الصورة الحيوانية ... ليس هو مزاج الاعضاء بل هو مزاج الارواح
التي ... الثقيلة والخفيفة ... المتساوي ... اول ... حتى ... ان ... المنقب
لصالح ... الارواح ... والنوعي ... والاعضاء ...
... عن ... هو القلب ثم العضو ... هو الكبد ... العضو ... الحس والحركة
هو الدماغ ثم ... سائر الاعضاء عضوا بعد عضو ... المختلفة ... الى ان ينتهي
الى الجلد ... ذلك ... التفصيل المذكور في كتب الطب ... اوانما البس ما
يحقق ... والكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور

النمط الثالث

في النفس الارضية والسماوية انما فصل النفس الى الارضية والسماوية لانهما لا يقع عليهما بمعنى
واحد ... المعنى المشترك قولنا كمال اول لجسم طبيعي اما الكمال الاول فقد مر
بيانه واما الجسم ههنا فبمعنى الجنس لا المادة واما الطبيعي فما يقابل الصناعي والمعنى الذي يضاف
الى ... المعتبر ... للنفوس النباتية والحيوانية والانسانية هو ان ... وقولنا
لجسم طبيعي الى ... بالقوة ومعناه كونه ذا الات ... ان يصدر عنه بتوسطها ... ايصاله
من افاعيل الحياة التي هي التغذي والنمو والتوليد ... والحركة الارادية والنطق والمعنى
الذي يضاف الى ... النفس السماوية هو ان يقول ... الجسم طبيعي ... سبحانه
يفعل ... بالفعل **تنبيه** ارجع الى نفسك وتامل هل ... صحيحا بل ...
... عن ... الشيء ... صحيحة هل تغفل عن وجود ذاتك ولا تثبت نفسك ...
... حتى ان النائم في نومه والسكران في سكره لا يعزب ذاته عن ذاته وان لم يثبت ...
... ولو توهمت ذاتك قد خلقت اول خلقها صحيحة العقل والهيئة ... على جملة من الوضع
والهيئة لا تبصر اجزاءها ولا تتلامس اعضاؤها ... ووجدتها
قد غفلت عن كل شيء الا عن ثبوت انيتها **المراد** ... النفس الانسانية ... الانسان
الكامل ... الحواس الظاهرة ... الحواس الباطنة
والظاهرة جميعا كالسكران ... وذلك ... العقل ...
... لا يدرك ... ان ... اول ...
... صحيح العقل ... لذاته ... صحيح الهيئة ... حالا
لذاته ... بحسب ... اللمس ... لكي ... ولا ... لا يحس

باعضائه بل حتى هو اطلاق بفتح الطاء وسكون اللام اي عن محسوس من ملبعنه حين ممه من حر او برد تعال اليوم
طلق وليله طلقه اذا لم يكن فيه حر ولا قر ولا شي يؤذي وهاهنا اشبه طلقون الهوا طلق ليلا لمحسوس
خارج عن جسده ايضا فالانسان في الحاله المذكوره يغفل عن كل شي حتى عن اعضائه الظاهره والباطنه
وكونه جسما ذا ابعاد وحواسه وقواه وكل الاشيا التي هي خارجه حتى الاعراض ذاته فقط
فاذن لعل المراد كافه الاطلاق فان فحواها هو ادراك الانسان نفسه ظاهرا يحتمل هذا
الادراك لا يمكن ان يكتسب كما الاسما ولا يحد وبرهان **ويقول** الفاضل الشارح ان الشيخ لم
يبين ان هذه القضيه اوليه او برهانيه ثم حكم فانها قضيه متماثره ثم تحليل في اقامه البرهان عليها بمعنى
ان سبقه برهان خبط كلها لا فايده في الاشتغال بها **تنبيه** باذا انك لا حسد عقلا بما وذاتك
وما المدرك من ذلك انا ادرك المدرك ام حقيقه ام مشاعر كل مشاعر منها ام جميعها فالان وجدنا نبهنا
فان كان في عقلك فوق مشاعرك سوا المدرك الذي هو الوسط المدرك ام نفي وسطا ما اطلب بنفسك
في ذلك حسدا الى وسط فانه لا وسط صبغ ان تدرك ذاتك من غير اعتبار الى غيرك فالى وسط
ان يكون مشاعر لك اوتيا ما يحتاج بالوسط بعد البطن ٥ يريد النسبه على ان الانسان لا يدرك بنفسه
الا بعضه لا بمقى بعضه او بالوسط شي اللف وذلك بالنسبه الى المدرك عند الفرض المذكور بل في جميع
الحالات لا ادراك كما هو وكذلك المدرك وبما را المدرك وبقسمه الى ماهو الظاهر والى الباطن كالعقل
وغيره ونسيم الباطن الى ما يدرك بوسط او بغير وسط فالى ما ندرك بعضه او بعضه شي الف عنه وغير الاول
الا اهل هذا الفرض المذكور لا يمكن بموضع الفرض والاستوسط شي الف لان المدرك في حال الفرض كان
غافلا عما يحتاج الى الوسط من الظاهر والباطن لا وسطا وعلى خاصه الاسعوص مع ابه
بين المدرك والمدرك البته **بنبيه** اتحصل ان المدرك بسكل اعوما يدرك النفس من اهابك
لا ما كان ان اسلمي عنه وبتدل عليك كسب انت انت اهوما تدركه الحس ايضا وليس شيا من ظواهر
اعضائك الا ان حالها ما سلف ونحو ذلك وقد كان في الوجه لا اول من الفرض عقلا لكرامه اعضائك
فتبين انه ليس عن ذلك حينئذ عضوا من اعضائك كالقلب او دماغ وكيف يختفي عليك وجودها بالتشريح
وادا ما كان جمله من حيث هي جمله ولذلك ظاهر لكم عما تحته من نفسك وقد بينت عليه فهذا المدرك شي الف
عن هذه الاشياء التي قد لا تدركها وانت مدرك لذاتك والتي لا تكون هي مدركه على ان تكون انه انت
فذلك المدرك ليس من عدد ما تدركه حسا بوجه من الوجوه ولا ما يشبه الحس ما سيذكره ٥ يريد ان يبين
ان معنى الانسان ليس بمحسوس فيحتاج عن المدرك وتقسيمه الى ان يكون اما محسوسا او غير محسوس
وان كان محسوسا فاما خارج عن البدن او كليه وان كان جزءه فهو اما شي من ظواهر اعضائه او شي
من بواطنها فهذه اربعه اقسام ثم ابطل ان يكون المدرك شيا من ظواهر البدن من حيث انه
الانسان لو انسلخ من ظواهر بدنه لكان هو هو ولكان مدركا لذاته وان الشي نلو ظواهر البدن لا تدل
الا بالحواس وهو في الفرض المذكور كان غافلا عن الحواس وهما تدركه لتحلص مع انه مدرك لذاته وابطل
ان يكون المدرك شيا من اعضائه الباطنه بانها لا تدرك الا بالتشريح وهو في الفرض المذكور كان غافلا
عن التشريح وما يحصل التشريح وابطل ان يكون المدرك جمله البدن بانه حين يتخرج عن بعضه يجد نفسه

تدرك الذات انه وقفا فالاقر بتفاصيل اعضائه وبان ادراك المركب لا يمكن بدون ادراك اجزائه التي منها كل واحد
منها عن المركب وكان الانسان في الفرض المذكور غافلا عن اعضائه قطعا ان المدرك هو شي غير اجزاء
البدن جملة وهذا هو الذي يمكن ان يحصل عنها المدرك التام حالة ادراكه لكونها غير حس وهذا الادراك في كونه
مدركا التام وظهور فرح ان المدرك ليس بمحسوس ولا ما يشبه المحسوس فاستدرك بعض المخيل والوهم
وهم وتنبيه ولعلك تقول انما اثبت ذاتي بوسط من فعلي فيجب اذن ان يكون لك فعل تثبته في
الفرض المذكور او حركة او غير ذلك ففي اعتبارنا الفرض المذكور جعلناك بمعزل عن ذلك واما بحسب الامر
الاعم فان فعلك ان اثبته فعلا مطلقا فيجب ان تثبت به فاعلا مطلقا لا خاصا هو ذاتك بعينها فان اثبته
فعلا لك لم تثبت به ذاتك بل ذاتك جزء من مفهوم فعلك من حيث هو فعلك فهو مثبت في الفهم قبله ولا اقل
من ان يكون معه لا به فذاتك مثبته لا به اقول نبه على الوهم ولعلك تقول بعلله كما في برهان لم و
يكون معلولا كما في الدليل وهو الانسان لا يذهب الى ان ذاته بعلله بل معلوله لا طريق لوجود
علله فان ذهب بعضهم مذهبا الى اثباته بمعلولاته التي هي افعاله وان الفوة تثبت بافعالها
فاراد الشيخ ابطال هذا الوهم بعض بعض خاص هذا الموضع وهو ان الانسان في الفرض المذكور
كان غافلا عن افعاله فلم يدرك خلافه ووجه عام وهو ان الفعل لا يقدم من حيث هو فعل على فاعله من
فاعله هو الانسان ان اهل فاعل ما غير معين ولا يمكن ان يستدل بانسان على فاعل معين هو ذاته وان
اعتد من حيث هو فعل لفاعل معين فالفاعل المعين يكون معلوما قبله ولا اقل من ان يكون معه ولا يمكن ان
يستدل بذلك عليه وبالجملة الاستدلال بالفعل على الفاعل استدلال لا يفيد الا اثباتا لما هو وفيه ذات الفاعل
كما هو فاذن اثبات الانسان نفسه بواسطة فعلها محال قال الفاضل الشارح تبيين كلام الشيخ في هذه الفصول
ان المطلوب وهو الضمانه يحتج على ان ذلك الانسان ليس عين الضمانه وقال الانسان غافل بتوبته كان
كان غافلا عن جميع اعضائه والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم فذاته مغايره للاعضاء وهذا هو الذي يقرره
الشيخ بعينه هاهنا بان الانسان يعلم ذاته المخصوصه والاكثر يناقض النفس التي يقولون بها في كل
يجهلون عنه الا غير ذلك من عدد عن هذا الكلام **واقول** ليس بتحرير ما يريد بالنفس التي يقولون بها
ان اراد بها ذات الانسان المدركه المحركه للاعضاء فان ارادوا بها ما شئت الفا بالشيخ لم يقل بها وبيعين ان يعلم
ان هذا الاصل العظيم قد امر ان يجهل الامثال هنا لكنه بتحاهل في اكثر من الموضع بعرفان الجهال **انسان**
هو ذا الجوهر الانسان شي غير جسميته التي تعرف وتخفي عن الجسم الذي يحاله كانه حال الحركة من جهة مركب الح
بغير حركة ٥ يريد اثبات ان نفس الانسان غير الجسميه والمزاج بعد ما نفى الانباعيد المتنبيه البيان فاحلو
لف وهو الوصل الذي يثبت به صور سائر الانواع وقواها يعولا تبل الحص عنها ان صور المركبات تعنى مواد
تكون لها شيئا ما عن المواد من حيث كونها بسائط لفصول مقومه من حيث يصدر عنها افعال مختلفه
من قوى وطبايع غير الافعال الصادره عنها من حفظ مراتب المحفوظ من الاستعداد المختلف تلك تسمى
المتناسيه الى الاشكال لاختلاف صورها الى الكيفيات المختلفه والصور والتي يعتبر فعلها على هذا الفقد
منعبه وبسا الافعال الثابته التي هنا جمع اجزا الغرض من الاستعدادات واضافتها الى المواد
وصدورها عن صلح النعويه الى الاتفاق والتوليد والصوره التي بهذا عنها هي الافعال غير الحفظ المذكور

بعد الاجتماع ثم سعى على الحيوة تعد ذلك للمزاج وان شئ يحفظ الاستعداد بالعشق مجمع لسبق المزاج
موجود او الا لتفرق بسبب طبايعها فانعدم المزاج بالمزاج المستمر الوجود محتاج الى جامع وحافظ
احدها سبب حصوله والثاني سبب بقايه وما سبق من ان الالتيام المستمر مع المزاج وهذا هو المراد
من حصوله وكيف وهذا الالتيام وحافظ من الالتيام فلم يكن قبل ما بعده الى حين وهذا الالتيام
وحافظ يكون من قبل الالتيام المستمر الوجود وكيف لا يكون من قبل المزاج الباقي الذي يتبعها الالتيام
وهذا الالتيام شاهد على ان الانفكاك عند لحوق الجامع اولى فقط وهي بالامراض المنهكة مثلا ان عدم
بالموت لارتفاع المعاول عند ارتفاع العلة وهذا الاستدلال مؤكد للذي قبله باعتبار المشاهدة فاذا ل
هنا شئ هو الجامع والحافظ للمزاج وهو الشئ الذي صار المركب به انسانا ما قوله فاصل القوى
المدركة والمحركة والحافظ للمزاج شئ لك ان تسميه النفس وهذا هو الجوهر الذي يتصرف في
اجزاء بدنك ثم في بدنك ۶ هذه نتيجة لما تقدم وانما صرح بتسميته بالنفس لان المطالع وقع على ان
مبدا هذه الافعال هو النفس وانما سيق لاثبات وجود وكان كل صورة جوهرا صرح بانه جوهر فقال
وهذا هو الجوهر الذي يتصرف في اجزاء بدنك ثم في بدنك تماما كان يتصرف في اجزاء البدن اتم من
تصرفه في البدن لانه متعلق اولا وتعلقه بالروح ثم بالاعضاء التي هي اوعيته ثم بساير الاعضاء الرئيسة
التي هي مبادي الافعال الحيوانية والنباتية ثم بالاعضاء المرؤوسة الباقية وعند ذلك يصير متصرفا في
جميع البدن وانما اختار الشيخ من الافعال المنسوبة الى النفس للاستدلال المذكور الحركة والادراك
لعرض يذكره في الفصل التالي لهذا الفصل ولم يذكر النطق لانه ماهية غير بينة الى ان بين وانما
وقع الى الاستدلال بالمزاج لا بالعضو بالاعضاء لان الغرض بيان ان النفس ليست هي المزاج على ما ذهب اليه
بعض الناس وذلك ان المزاج نفسه محتاج الى النفس فكيف يكون هو النفس وهذا الموضع سوال
مشهور وهو ان يقال انكم تعلمون ان المركبات تستعد لقبول صورها من مبداها بحسب امزجتها المختلفة
وتحدث عند حدوث الامزجة على تلك الصور والان تقولون ان النفس التي هي صورة للحيوان حافظة لاستعداداته
والجامعة للاستعداد يجب ان تكون متقدمة على المزاج وهذا تناقض ومما حكي عن الفاضل الشارح عن
ذلك بانه لا اجزاء النطفة تعيش العالم ثم انه يحصل ذلك المزاج فيصير مستعدا الى ان يستعد لقبول
نفس ثم انما يصير حافظا لم جامع لساير الاجزاء بطريق ايراد الغذاء و قال
في رسالته المسماة على الصورة مشابه المشعر واعلم ان الجامع لتلك الاجزاء غير الحافظ للاجماع
ولما كتب مستبصرا الى الشيخ وطالبه بالحجة على ان الجامع للغذاء غير الذي هو الحافظ فقال
الشيخ كيف يا برهن على ذلك فان الجامع لاجزاء بدن الجنين هو نفس الوالدين والحافظ للاجماع
اولا القوة المصورة لذلك البدن ثم نفسه الناطقة وبالتسبب لتلك القوة المستعمل لها في
جميع الافعال بل هي نفس متفاوتة بحسب الاستعداد لا ترى الى المعالجات الى الجنين ولا ان ذلك المادة
تبقى وتصرف الصورة الى ان تحصل تمام الاستعداد لقبول النفس الناطقة وجعلها بواسطة النفس فهذا
ما قال هذا الفاضل عنه اقول وقال الشيخ في الفصل الثامن من المقالة الاولى من علم
النفس في الشفاء ان النفس التي لكل حيوان هي جامعة لاسطقسات بدنه ومؤلفها ومركبها على نحو

نفس نباتية ومنها الافعال الحيوانية التي هي الحس والحركة وهي الصورة التي يصدر عنها هذان الفعلان
مع الافعال النباتية والحفظ المذكور تسمى نفسا حيوانية واما النفس الانسانية فهي التي يصدر عنها الافعال
السابقة كلها مع النطق وما يتبعه والشيخ يريد في هذا الفصل ان يستدل ببعض هذه الافعال على
وجود النفس الانسانية من حيث هي مشترك فيها وما لا من حيث هي ذاتها المدركة بعينها فانها من حيث
هي كذلك لا يمكن ان يثبت بافعالها على ما مضى وبلا ما ظهر من الافعال المذكورة وهو الحركة والادراك والحس
فاستدل الحركة في الارادية المخالفة اولا وذلك انها تقتضي مبدا ولا يكون ان يكون مبداها جسمية
الانسان لانها موجودة لغير الانسان كالعناصر والجمادات ولا يكون ان يكون مبداها المزاج
لان المزاج يقتضي حركة المركب الى المكان الذي يقتضيه الجزء الغالب اوبسبب المضاجعة او سكونه في
مكان الغوص حالة وعنه على ما تقدم وبالجملة الانفع ومكان المخالفة والحركة المخالفة لكونه متشابها لما
عن مخالفة بل هو غيرها ما نع الانسان كما في حركته في جهة الحركة كما اذا صعد الانسان الى جبل
فانه يريد العلو ومزاجه يقتضي له الطبيعة الهبوط منه يقتضي السفل الثقيل والفاضل الشارح فسر حال الحركة
في قوله عما نعم كثيرا احال حركته في جهة حركته بالسرعة والبطء فقال ووجه مع فقد الطبعية بان المزاج
مانع كون الحركة سريعة كالانسان اذا اراد ان يقع في جهة الحركة الا اقيم في العلو وعند بعضها الاعمول
مكانا الحركة سريعة اقول والاظهر انه يريد الحركة وهي المانعة الا انه عجيب منها في جهة الحركة
بان يقصد الانسان جهة والمزاج لقدرها وكل الكون الاوجان الحركة ذكرناه ومن عنه انه قوله
بل في نفس حركته بالنفس قال لان النفس يحركها الى العلو والمزاج الى السفل فيشتركان في الحركة فيهما
اقول المعنى لا يتركه ان هاتين الحركتين يعطل بعض كل حركة في جهة يريدها النفس في
حركة في مقابل تلك الجهة ويحدث امتناع العضو عن طاعة النفس فانه اذا احدث محرك ميلا الى جهة
وعارضه مانع اصعف من تلك المانع ميلا الى مقابل تلك الجهة كما في الحجر المرمي الى فوق اذا وقع على جسم صلب
من ضع ضاعفها ايضا عند تحرك النفس الى فوق والمزاج الى اسفل لا يكون المانع منهما في نفس
الحركة بل في جهتيهما فان المانع في نفس الحركة يكون اما بان يريدها النفس ولا يقتضيها المزاج كما في حال
الحركة عن المكان الطبيعي او يقتضيها المزاج ولا يريدها النفس كما في حال الهبوط قوله وكذلك
يدرك بغير جسمية ولا بغير مزاج جسميته الذي يمتنع عن ادراك الشبيه ويستحيل عند لقاء الضد فكيف
يلمس ويحس ۶ وهذا الاستدلال بالادراك فانه ايضا يقتضي مبدا ولا يجوز ان يكون مبداه الجسمية
المشتركة ولا المزاج فانه يقتضي الاحساس بما يوافقه في النوع ويمنع المدرك عن ادراكه اذ لا انفعال الا عما
يضاده والانفعال المدرك على ما سيظهر من بعد هو ثم ان النفس الا سوء تماما موصوفه فكيف يلمس المدرك بعد
زوال عنه صورته قوله ولان المزاج واقع فيه بين اضداد متنازعة الى الانفكاك انما يجبرها
على الالتيام والامتزاج قوة غير ما شئ الالتيام من المزاج فكيف يحصل الالتيام وحافظ قبل الالتيام
فكيف الكون من قبل ما بعده وهذا الالتيام بالنسبة الى الجامع الحافظ وقد تم تبداها على الانفكاك ۶ وهذا استدلال
بوجود المزاج نفسه وبقائه على وجود النفس بعد ان المزاج كما مر انما يحصل من استعمال متضادة
موضع بحث المزاج مسالة بالميل الى الانفكاك لاختلاف مواقعها الى المكسورة فهي تحتاج اولا الى شئ يجمعها بالقسر حتى تمتزج وتلتئم

اسراج الادراك الكامل بالاحدث

وهو المزاج فيعلم من هذا انه لا يوجد التركيب الا بعد

ان تتقدم المادة لقبول النفس المختص بها

يصلح منهما ان يكون بدنا ثالثا وهو ما قبله لهذا البدن على النظام الذي يبعد قول الشيخ في الشفاء الا شارات
على الف بما ذهب اليه الفاضل الشارح هاهنا وما نقله عن الشيخ في رسالته وايضا ان كانت نفس الام
مدبرة للمزاج فكيف يتوحدت النفس بعد ما لم يتعلق الى الناطقة وانما يجري امثال هذا اذا علي غير طبيعي
تعقلا بما ارادت منه ثم ان كانت القوة المصورة مدبرة والمصورة من الاعيه الحادثة للنفس التي تكون
من الولد الا انها تكتنف جنته للقوة ببدله وخلقت النفس على من يجدوها وكيف تحل بين اعضائها ان اله
ليس من شانها ان يفعل من غير مستعمل اياها وما سيفهم القواعد الحكمية التي افادها الشيخ وتبع
هو ان نفس الابوين تجمع بالقوة التي اكتسبت العذابه ثم تحملها افعالها وتغير منها بالقوة المولدة مادة
المني ثم تجعلها مستعدة لقبول قوة من شانها اعداد المادة لصيرورتها انسانا بالفعل بملك القوة
مبادئ القوة يكون صورة حافظة لمزاج المني كالصور المعدنية ثم ان المني يتزايد كمالا في الرحم بحسب
استعداده اني كسبها هناك الى ان يصير مستعدا القبول نفس اكمل يصدر عنها مع حفظ المادة الافعال
النباتية فيجذب الغذاء ويضيفه الى تلك المادة فتنميها ويستكمل المادة بتربيتها اياها فيصير تلك الصورة
مصدرا مع ما كان يصدر عنها لهذه الافاعيل وهكذا الى ان يصير مستعدة لقبول نفس اكمل يصدر عنها
مع جميع ما تقدم الافعال الحيوانية ايضا فيصدر عنها مثل تلك الافعال ايضا فيتم البدن ويستكمل الى ان يصير
مستعدا لقبول نفس ناطقة يصدر عنها مع جميع ما تقدم النطق ويبقى مدبرة في البدن الى ان يحل بالاجل
وقد شبهوا ذلك القوى في افعالها من مبدا حدوثها الى استكمالها نفسا مجردة بحرارة تحدث في فحم
من نار مشتعلة او من شمس فان الفحم بتلك الحرارة يستعد لان يحمر وبالحمرة يستعد لان يشعل نارا
تشبيها بالنار المحماة ومبدا الحرارة التي تحدث في الفحم كتلك الصورة التي افادها الاستعداد كمثل الافعال
الحيوانية والتي هي نار كالناطقة وظاهر ان كل ما يتاخر يصدر عنه جميع ما صدر عن المتقدم
وذلك مجموع هذه القوى كشيء واحد متوجه من حد ما من النقصان الى حد ما من الكمال واسم النفس
واقع من مبدا الثلاث الاخيرة منها على اصناف مراتبها نفس الجنين المولود وبين من ذلك ان الجامع
للاجزاء الغذائية الواقعة في المني هو نفس الابوين وهو غير حافظها والجامع للاجزاء المضافة
الى ان يتم البدن والعمر والحافظ للمزاج هو نفس المولود وقول الشيخ انهما واحد
بهذا الاعتبار وقوله ان الجامع غيره والحافظ الاعتبار الاول والجامع الاخر هو هاهنا على السواء
اعني ان يكون الجامع والحافظ شيئا او شيئا واحدا حاصل لان المزاج يحتاج الى شيء يحفظه
النفس سواء كانت تتصرف في تلك الابدان او بعضها الغير **اشارة** هذا الجوهر فيكم واحد بل هو
انت عند التحقيق يريد ان يبين ان الجوهر الذي اثبته في الفصل المتقدم مع الحركة ومدرك وحافظ
المزاج هو شيء واحد بعينه وهو تلك الذات المعبر عنها في العقول المتقدمة وشبه
الكمال ارتباطه بالبدن وبين ان كل واحد منها يشغل عن الفعل الاخر ولكن لا ارتباط بعضها ببعض الا بحضر
فكل ما يصدر ذلك لان الشيء الذي يصدر عنها الحركة الا ان الانسان هو الذي يدرك عنه وذلك بين لان
وهو الشيء اذا اصابه وهن او عدم تداعي جميعه الى الانفكاك وذلك يجري بعد ما مر انه على التحقيق
وذلك لا يعلم تنبيها الى تحرك ما لا ادراك يتدرك مشاعركم وتعقلك ثم ان من اخلاط مع ما دعت ياتيا

ولو فرض ثابته تسفه ويزول عنه حلول ما احل بسويقا فتاخذ البدن في الانحلال والاضمحلال وانما
يستدل على وجود النفس في الفصل المتقدم بالحركة والادراك ودون الافعال النباتية لتعين ان الكل انما يكون
للنفس حيوانية فان ما يتلك لا اشكال في صدور هذه الافعال عن تلك النفس في صدور الافعال النباتية عنها
الى ان يبين ذلك بنوع من البيان **قوله** ولا تقول من قوى منبثة في اعضائك وذلك ان النفس
واحدة ثم لا يصدر عنها افعال متقابلة كالشهوة لشيء والغضب على شيء والدفع لشيء والجذب لاخر
وهي من حيث يكون مشتهية لا يكون غاضبة والعكس والاشتغال باحدهما يمنعها عن الاشتغال بالاخر
فاذن هي عند الاشتغال بهما يصدر عنها بحسبها الافعال المتقابلة بتلك الاشياء من حيث هي مبادي
الى قوى ومن حيث هي الفعل بالقوة بل يفعل اذا استعملتها النفس فيوجد لها بها ارتباطات
بالبدن **قوله** فاذا احسست شيئا من اعضائك شيئا او تخيلته او اشتهيت او غضبت القت
العلاقة منه وتقدم هذه الفروع هيئته منه بالتكرار واعادة ثم ارك عادة وخلق يتمكن ان عزها الجوهر
المدبر مكن الملكات **قوله** هذا اشارة الى تعليم التاثر النفس من البدن وهو ان يحصل في النفس هيئة من
الافعال التي ذكرها وهي كيفية من الكيفيات النفسانية ويسمى حالا مادامت سريعة الزوال فاذا تكررت
او ثبتت النفس لها فصارت بطيئة الزوال بحيث يحتمل ان تستحيل تلك الكيفية منها وبقيت بطيئة الزوال
فصارت ملكة والعاس الى ذلك العقل عادة وخلق **قوله** كما يقع بالعكس فانه كثيرا ما تبتدئ
ويعرض هيئة ما عليه مستقل العلاقة من تلك الهيئة اثرا الى الفروع ثم الى الاعضاء انظر انك اذا استشعرت
جانب الله عز وجل وفكرت في جبروته كيف تقشعر جلدك وتقف شعرك **قوله** وهذا اشارة الى تعليم التاثر البدن
من النفس وهو ظاهر مع معنى قوله يقف الشعر هو ان يقوم من الفزع والخشية **قوله**
وهذه الانفعالات والملكات قد تكون اقوى وقد تكون اضعف ولولا هذه الهيئات لما كان بعض
الناس بحسب العادة اسرع الى التهتك والاستشاطة غضبا من بعض **قوله** وهذه اشارة الى
ان هذه الكيفيات المذكورة في الحيوان قابلة للشدة والضعف ويختلف الناس بحسبها في هذه الانفعال
والملكات وذلك لاختلاف احوالهم واختلاف امزجتهم وبحسب تلك الشدة والضعف يتفاوتون في
الهيئات الفاضلة والرذيلة فيكون بعضهم اشد واضعف لسوء الغضب وبعضهم للشهوة وكذلك
سائرها **اشارة** ادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك يشاهدها ما به يدرك فاما
ان يكون تلك الحقيقة نفس حقيقة الشيء الخارج عن المدرك اذا ادرك فيكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل في الاعيان
الخارجة مثل كثير من الاشكال الهندسية بل كثير من المفروضات التي لا تمكن اذا فرضت في الهندسة
مما لا يتحقق اصلا او يكون مثال حقيقته مرتسما في ذات المدرك غير مباين له وهو الباقي لما فرغ
عن اثبات النفس اراد ان يبين احوالها وقواها وهي ادراكها وتحريكها فبدا بالمدركة وذكر الامعنى
الادراك وهذا الفصل بالعاقل الفاضل الشارح انما تقدم لادراك لان الحركة الا الامع العادة الاخذ الشعور
مطلوب او مهروب عنه فيما تقدم الشعور والاحساس ذهب بعضهم الى ان كانوا منتظرين الى غير
حلول بعض الحيوانات كالاصداف وما يشبهها من الحركة **اقول** ويمكن ان يقال انما الحاجة
الحيوان الى الادراك لاجل الحركة حتى يتحرك الى الملائم ويفر عن غير الملائم ولذلك لم يكن النبات مدركا والحق انه
مستلزم عليه لكونه لعدمه

انه لا بد من الحضور اما على الخارج من عند الجهة قال الادراك حصولا ابتدائيا بعلمين متساوين بحسب الرتبة لم يكن الكل
الوضع من بعد ام الادراك على الحركة انما اشترط حصول لانه قد يكون مطلوبا للذاته كما في بيان الاشياء في الحركة
لا يكون الشيء مطلوبا الا لغيره و بعد ما تقدم سؤال الشيء المدرك اما ان يكون ماديا او لا يكون فان
كان ماديا فلا يكون مان كان ماديا كالحقيقة المتمثلة صورة منه مجردة من بعض جهتها الى بعضه انتزاعا
ما على الوجه المقتصر من القصد الثاني لهذا الفصل وان كان مجردا فلا يكون كذلك حتى لا يحتاج الى انتزاع
هو ان يكون حقيقته متمثلة مساوية للاول بل لا يحتاج الى انتزاع الى حصول منتصبا في نفسه اي
تمامه فالادراك بعرض له اما من الصفة الى حقيقة الادراك و ما لان ان الى الشيء المدرك و الاجل ذلك
اصطلح في تعريفه الادراك ذكر الشيء وهو المدرك و ال ارادة ذكر في الادراك وهو قوله عند المدرك
والاجل عروض هذه الاضافة كان المدرك في المدرك اتصافا معنى الادراك محتاج الى الادراك
بالذات الادراك معنى الحيل بذات المدرك و للتنبيه على القسمين عند التعريف بقوله مشاهد
ما به يدرك وتلك قوله مشاهدها يجب وهو الذي يعد من المشاهدة نوع من الادراك اصح من معنى الادراك
فان قيل انه الادراك ما هو الحضور فقط قيل الحضور عند كاف في الحاصل عند الحس الذي لا يلتفت اليه
النفس اليه لا يكون مدركا قلنا الجواب ان الادراك ليس هو كون الشيء حاضرا عند الحس بل تطابق
كونه حاضرا عند المدرك الحضور عند الحس لا ان يكون حاضرا مرتين فان المدرك هو النفس لكن
بواسطة الحس وكلام الشيخ دال عليه واعلم ان الحضور عند الحس ليس هو الحصول من نفس
الحس بل يجوز ان يكون ايضا الحصول في آلة الحس متصلا بين الحس كما في ادراك الاشياء المحسوسة
في الاشياء المدركة فيستحيل ان لا يكون حاضرا خارج المدرك وقال انما يكون اثنا في الاول حقيقة
المتمثلة عند المدرك هي نفس حقيقتها وفي الثاني قد يكون عين الحقيقة الموصوفة على الخارج بل هي
انما صورة منتزعة منها على الخارج ان كان الادراك مستفادا من الخارج او صورة حصلت عند المدرك ابتداء
سواء كانت على الخارج مستفادة منها او لم يكن جميع الصورتين ما ادراك الحقيقة الخارجية هو حصول الشكل
الصورة الذهنية عند المدرك ولم يستدل على ذلك بقوله فلعل ان يكون حصول الحقيقة اي المتمثلة نفس
حقيقة الشيء الخارجي عند المدرك اذا ادرك او يكون مثال حقيقته مرتسما في ذات المدرك غير مباين له
ويتم ابطال القسم الاول على ذلك القسم الثاني بعد ذلك القسم الاول فيكون حقيقتها لا وجود له
بالفعل في الاعيان الى حاصل كثير من اشكال الهندسية مثل الكرة المحيطة بالعشرين قاعدة مثلثات
بل كثير من المفروضات التي لا يمكن لها تحقق في الهندسة كما يعرض في الامر المستوي بين السطح
فيكون تلك الحقيقة ما لا يعقل لصلاة الصفة لما في الخارج وفيما كانت فانه المدرك حينئذ اما موجود
في الخارج عند المدرك و في الاعيان وبطل القسم الاول فتعين الثاني ولك ان تقول الى وهو
الباقي قال الملخص في تحصيله او يكون مثال حقيقته هو الصورة المنتزعة من الشيء الصورة التي لا يحتاج الى
الانتزاع او كان في الخارج لكان ما يوجد اشارة الى الشيخ والعلم ان الحكيم اصطلحوا في
ماهية الادراك اصطلاحا عظيما وطولوا الكلام فيها الى حد ما يشتمل وتفرعوا منهم من جعل
الاضافة الى نفسه المدرك الى المدرك بعض الادراك لتفرقه بعض المشكوك ما يوردها على كون

الادراك صورة وتعقل عن استدعاء الاضافة سوق المتضايفين يلزم ان لا يكون بين اليقين عين وجود
الخارج مدركا وان لا يكون ادراك ما حصلا التيم لان التحيل هو كون الصورة الذهنية للحقيقة الخارجية
مطابقا لها فوهم من هنا ان الادراك غني عن التعريف بل لا يستغني عن التعريف وهو غنى لا انه
مردود من ذلك الملحوظ عن المذاهب التي وقع القوم فيها فاعلم ان ما ذكره الشيخ ليس تعريفا للادراك
ولذلك لم يحاش عن غير ما اراده وكما المدرك فانه لا يكون ان يكون تعريف الحركة مثلا انه حصول على المعنى
بل هو تعيين للمعنى المسمى بالادراك الذي يشترك فيه الاحساس والتخيل والتوهم والتعقل وان كان
ذلك المعنى في غنى عن التعريف بان الباحثين عن حقائق الاشياء كثيرا ما يريدون بعضهم الاشتباه
كثيرا ما يعرفون حقيقة الاشياء الواضحة المعقولة مع الاشياء المختلفة وبحقيقة كالحركة مثلا البعد
فالهارج الشارح من تلك الاشياء ام غير المشار اليه وكيف تشبيههما الى ما يتعلق بها ايضا وفي
كثير من الباطن في الفلسفة من نوع علم النفس بل المحسوسات في الخزانة بالحس والمعقول الامما ان
المدرك للجزئيات هي الآلة النفس قد شنعوا عليهم بانهم يقولون ان النفس لا تدرك الجزئيات وطولوا الكلام في
ذلك بعد اعتراضاتهم وتشنيعاتهم ثم قال على ما يفرغ من الاعتراض فالة الحفظ كما سيجيء بيانه في موضعه في
اعتبار ما قال الفاضل الشارح في هذا الموضع ان الصورة الذهنية ان لم يكن مطابقة للخارج كانت
جهلا وان كانت مطابقة فلا اشتراك في الخارج وحينئذ لا يكون ان يكون الادراك حالة نسبية بين المدرك
وبينه فان الصور المتخيلة لا يكون موصوفة باعتبار القسمين كما مثاله الطنين اللذين هما من الاجرام القاهرة
غشاؤه هنا وان كان مستبعد الكنة بالتزام ان صورة السماء في الذهن مساوية للسماء وغير متصور للحلول
عن الاول بان غير الصورة ما هو مطابقة التي الخارج في العلم وبينهما ما هو غير مطابقة في الجهل فاما الاضافة
فلا توصف بالمطابقة بعدهما لاصحاح صورها في الخارج فلا يكون الادراك بمعنى الاضافة علما ولا جهلا
وعن الثاني بان الطنين لم يذهب الشيخ الى ان الحال المنافية للقسمين موجودة في الخارج وان امكنت
ان يذهب الى ذلك ذهب فانا القول بكون الصورة المدركة في جسم غائب عن المدرك ليس بمستبعد
متقابل لها موضع ذلك في الى الاجسام الطاهرة وليس كذلك القول بان صورة السماء المنطبعة في آلة
الادراك مساوية للسماء لا يحتاج الى ان يكون الانطباع في مادة الجسم الذي هو آلة الادراك او في القوة المدركة
الحالة فيه لان الاخذ لحصان الصغر الكثير من حيث ذاتهما او الاجسام لا يكون المنطبع اصغر عند الصغر
السماء وذلك عينها ما يحتج في المسافة بحسب الصورة بان الكبير والصغير من الانسان مستاو مان في الصورة
الانسانية وما المانع من ذلك من الاتحاد في الاستواء الذي ادعاه لا يعقل بطلانه على ان هذا الاستبعاد ليس
بوارد على القول بان الادراك انما يكون بحصول مطلق المدرك عنه كما في المنار انه يرد على القابلين بان الابصار
انما يكون بانطباع صورة في الرطوبة الجليدية في المحل يكون بانطباع صورة في الآلة الجسمانية الموصوفة
الجسمانية لا يرد على ما قال ادراك في الجسمانية والعقلية دائرة على الموصوفين المذكورين القائلين بالشعاع
واعلم انه بعد هذا ذهب الشيخ الى الحركة في القول بان الصورة المتمثلة تطبع في النفس و لولا ان هذا
البحث خارج عن غرض الكتاب لاوردنا التحقيق فيه كلا الى من هذا القدر بعض التعسف بعينه بوجه
ان التزم من قول الشيخ اثبات الصورة الذهنية بانما التزم فيما يكون من صورة المحسوسات في الادراك الى الاثم

الا اذا كانت مقصودة فيحتمل ان يكون ادراكها اضافة للمدرك اليها والجواب ان الادراك معنى واحد
انما يختلف باضافته الى الحس او العقل فاذا ادلت ماهيته من موضع على كونه امرا اضافيا من حيث
انه الاضافة علم قطعا انه ليس بعرض للاضافة لما كان بعينها فوقه حصول الاستدلال والجواب في القوى
المدركة بعضها صور دونها منتدبة بمحال والجواب انه لا استبعاد ان كانت جزئية كانت ذات وضع
ولا بد ان يكون محلها ذا وضع منقسم لجزء والذي هو محلها منقسم باجسام من حيث هو محلها ولا بد من ذلك
ان يصير المدرك الذي يكون في ذلك المحل الذي استند برا اذ كان كليا لم يكن في ذلك الشيع والاعتبار ان يصير
محلها منقسم برا واما الجزئي فانها لا يقتضي كون محلها جارا الا اذا كان الحال فيه باعتبار المحل جسما
خاليا عن [illegible] من شانه ان يشتغل عنها ولا يلزم من ذلك ان يصيرنها المعاني كلها او ادرك جسما ان
من جسمانية ان يجعلها حاله فقلا عن ان يجعل المدرك الذي يكون في ذلك المحل الة له جارا او نفا عن اضافة
التي [illegible] فهل يكون [illegible] الادراك [illegible] استعمال [illegible] بطول الشرح
الكتاب بالبسط [illegible] الادراك الحصول صورة في المدرك على انه
اثر [illegible] بالحصول [illegible] لو كان ادراك السواد عبارة عن حصوله للشيء لكان الجسم
الاسود مدركا والجواب ان حصول الشيء للشيء يقع بالاشتراك [illegible] على حصول الجسم
الجوهر [illegible] للعرض وحصول العرض للعرض والجوهر في الصورة للمادة او الجسم وعكسه [illegible]
الادراك معلوما [illegible] من هذا القول تعريفا للادراك [illegible]
[illegible] الحصول بانه حصول صورة ما للمدرك لا للشيء على الاطلاق [illegible] هذا الحصول بمعنى حصول العرض
لموضوعه لم يجب ان يكون الاسود مدركا للسواد [illegible] وايضا الوجب انا اذا تصورنا موجودا
ليس بجسم ولا قائما في جسم واعتقدنا حلول السواد فيه ان نقطع بكونه عالما به والجواب ان اعتقاد
حلول السواد فيه ان كان على سبيل حلوله في الاجسام فهو جهل [illegible] وان كان على سبيل حلوله
في المجردات فهو معنى كونه عالما به [illegible] اما بعد
العلم بان الله تعالى ليس بجسم ولا حال فيه [illegible] هل يعلم ذاته وهل يعلم كونه عالما
ام لا [illegible] كون الشيء عالما بشيء [illegible] حصول [illegible] الشيء له والجواب انه [illegible] انما
[illegible] اذا لم يكف ان ذاته [illegible] حصل لذاته [illegible] الحصول [illegible]
[illegible] الشيء مجردا [illegible] الذات [illegible]
لم [illegible] اذا كان [illegible] انا [illegible] نعلمنا [illegible]
[illegible] ان يكون علمنا بذاتنا [illegible]
[illegible] ان لا يكون علمنا بذاتنا [illegible] علمنا بذاتنا [illegible]
المسموعين والجواب عنه ان علمنا بذاتنا [illegible]
الاول [illegible] حصول الشيء للشيء
[illegible] الشيء الى الشيء [illegible] كون الشيء
عالما بنفسه والجواب ان [illegible] في الحصول [illegible]

باعتبار [illegible] فليس [illegible] في الايجاد [illegible] يتقدم الموجد على الموجد بالذات [illegible] الصوت
[illegible] في الجليدية [illegible] في الحس المشترك او في ملتقى العصبتين [illegible] الحصول
ادراكا [illegible] والجواب ان الادراك [illegible] حصول الصورة [illegible] بل حصوله في المدرك
لحصوله [illegible] الادراك [illegible] في الحس المشترك [illegible] ملتقى العصبتين [illegible] النفس [illegible]
الية [illegible] حصول [illegible] المذكورين [illegible] ان المبصر [illegible]
[illegible] والجواب ان المبصر [illegible]
[illegible] في المدرك [illegible] الادراك هو [illegible]
هذا [illegible] والجواب [illegible] الادراك [illegible] يكون
صورة ذهنية [illegible] الشعور [illegible] الشعور [illegible] والجواب
ان المطابق [illegible] الشعور [illegible] الاعتراض [illegible]
الشيخ [illegible] الاختصار [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الكتاب بنبيه الشيء [illegible] محسوسا [illegible]
[illegible] في الباطن [illegible]
[illegible] محسوسا [illegible]
[illegible] مثل اين ووضع وكيف
[illegible] من حيث هي معقولة
[illegible] الغواشي [illegible] العلاقة [illegible]
جسم [illegible] الخيال [illegible] العقل
[illegible] المطلق [illegible] العلاقة [illegible] صورته
مع [illegible] العقل [illegible] اللواحق الغريبة المتخصصة
[illegible] المحسوس [illegible] لما [illegible] الادراك [illegible]
[illegible] انواع الادراك اربعة احساس وتخيل [illegible] وتعقل فالاحساس
ادراك للشيء الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك [illegible] مخصوصة من الاين والمتى
والوضع والكيف والكم [illegible] مع الهيئات المذكورة [illegible]
[illegible] من الصفات والاعراض [illegible] بالشيء الجزئي
الموجود [illegible] والتعقل ادراك للشيء من حيث هو [illegible]
سواء [illegible] من الصفات المدركة هذا النوع [illegible] ادراكات مترتبة
في التجريد الاول مشروط [illegible] حضور المادة واكتساب الهيئات وكون المدرك جزئيا والثاني
مجرد عن الشرط الاول والثالث مجرد عن الاولين والرابع عن الجميع [illegible]
[illegible] الادراك [illegible] الحس والخيال [illegible] الخيال
[illegible] الشيخ في هذا الكتاب [illegible] في سائر كتبه بالوجه

الاول وكل طبيعة كالانسانية والحيوانية من حيث هي هي صلحت لان تقع على كثيرين وان لا تقع الا على
واحد وانما تختلف في ذلك بانضياف معان عرضية اليها الاختلاف من اختلاف تلك المعاني [illegible]
من تلك المعاني من حيث ماهيتها فالمعنى الذي ينضاف اليها ويجعلها جزئيا متخصصا هو المادة اولا
لان زيدا لا يباين عمرا في الانسانية ولا في معنى الانسانية بعينها انما يباينه بحصة المادة مع ما يستتبع
المادة من الاحوال المذكورة كالاين والكيف وغيرهما فالصورة المحسوسة منتزعة نزعا ناقصا بحضور
حضور المادة والخيالية منتزعة نزعا اكمل غير تام والعقلية منتزعة نزعا تاما وعبارة الكتاب ظاهرة
وانما مثل بالابصار لانه اظهر انواع الاحساس والفاضل الشارح فسر الغواشي الغريبة عن الماهية
بجميع العوارض المفارقة ولوازم الوجود والماهية ولوازم الماهية كالزوجية للاثنين لا يكون غريبا
عن الماهية وايضا لا يكون بحيث يمكن ان يزال ولا ايضا لا يكون مثل هذه الغواشي عند ما يكون
الشيء محسوسا فقط بل عند ما يكون معقولا ايضا وقد ورد في هذا الموضع سؤال وهو ان الصورة
العقلية من حيث حلولها في نفس جزئية حلول العرض في الموضوع تكون جزئية وتكون شخصا وعرضا
وحلولها في تلك النفس ومقارنتها الصفات تلك النفس عوارض غريبة لا يمكن تجريدها عنها وهذا ما ينقض
قولهم العقل يقدر على انتزاع صورة مجردة عن العوارض الغريبة وايضا فتلك الصورة التي في نفس
زيد مثلا لا يمكن ان يكون جزءا من ماهية الاشخاص الموجودة في الخارج فهل بينها تجريد فاذن
تلك الصورة ليست بمجردة [illegible] عنها واجاب بان الانسانية المتمثلة في الموجود في الخارج [illegible]
ونفسها مجردة عن اللواحق والعلم المتعلق بها من حيث هو علم كلي مجرد لا من حيث تعلقه كذلك الا ان
العلم من ذاته كذلك بالذات ولهذا السبب سماه المتقدمون كليا تعقلا لا على ان فهم المتعلمين والمتأخرين
اذ لم يقفوا على اغراضهم ظنوا ان في العقل صورة مجردة كلية وليس الامر على ما ظنوه [illegible]
كما ذكرنا واقول الانسانية التي في زيد انسانية بعينها التي في عمرو والانسانية المتناولة لهما
معا من حيث هي متناولة لهما ليست هي التي في كل واحد منهما ولا هي [illegible] الموجود منها [illegible]
حيث لا يكون [illegible] انما يكون في العقل فقط وهي الانسانية الكلية من حيث
صورة واحدة في العقل [illegible] من حيث كونها متعلقة بكل واحد من الاشخاص [illegible] كلية ومعنى تعقلها
ان الانسانية المدركة بتلك الصورة التي هي طبيعة صالحة لان يكون [illegible] ولان لا يكون [illegible] في اي مادة
من مواد الاشخاص [illegible] من سبق الى ان يدرك زيدا
حصل من تعقله تلك الصورة بعينها [illegible] فتكون تلك الطبيعة [illegible]
[illegible] لا شيء الا تجريده عن اللواحق المادية [illegible] وان كانت باعتبار العقل مكتنفة
باللواحق الذهنية المتشخصة [illegible] باعتبارين [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible] الصورة التي ذكرها هنا الفاضل [illegible]
الطبيعة الانسانية التي ليست في الحقيقة كلية [illegible]
المتأخرون [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible] قوله وانما هو من جواهر غير التوابع المادية [illegible]

الثاني الطبيعي

واللواحق الغريبة التي لا تلزم ماهيته عن ماهيته فهو معقول لذاته ليس يحتاج الى عمل يعمل به يجرده لان
يعقله ما من شانه ان يعقله الشيء الذي لا يتعلق بالمادة اصلا والا فاللواحق الغريبة فليس يمكن ان تلحقه
شيء من خارج ذاته لحوقا عرضيا لانه مجرد فما يلحقه من ذاته بل انما يلحقه ما هو لازم ماهيته عن ماهيته وهذا
تصريح بان لوازم الماهية ليست من الغواشي الغريبة [illegible] الشيء لا يمكن ان [illegible] الماهية وهو معقول
بذاته لانه لا يحتاج الى تجريد فان لم يعقل كان ذلك من جهة القوة العاقلة لا من جهته لانه في نفسه
معقول غير محتاج الى عمل يعمل به ليصير معقولا بل العاقل يحتاج الى عمل يعمل [illegible]
[illegible] عاقلا له [illegible] بل العاقل يعود الى العقل ويحتمل ان يعود الى المعقول لان ذلك الشيء
من شانه ان يكون عاقلا لذاته [illegible] معقول فقط بل [illegible] ان يعقله كان الشيء
[illegible] الموجود [illegible] من شانه ان يكون عاقلا او الى ما ليس من شانه ذلك وقسمهما ايضا الى ما من شانه
ان يكون معقولا لذاته والى ما ليس من شانه ذلك واشار الى ان ما من شانه ان يكون معقولا لذاته ليس
بحسب القسمة الاولى من القسم الذي ليس من شانه ان يكون عاقلا بل هو من القسم الاخر اعني ما من
شانه ان يكون عاقلا وانما لم يحكم بذلك جزما لانه لم يبينه بعد وسيأتي بيانه واورد الفاضل الشارح
شكا بعد ان ذكر ان المراد من المادة ههنا المحل سواء كان جسمانيا كالخشب للسرير او غير جسماني
كالهيولى وسواء كان [illegible] ما حل فيه كالهيولى او غير حال كالموضوع وذكر الشك ان المحل ماهيته معقولة
لانا نعقلها [illegible] فانا [illegible] فاذن [illegible]
عن المنفعل واجاب بان [illegible] حصول ماهية المعقول للعاقل [illegible] المادة
[illegible] لان كل ما ليس في محل [illegible] حاصلة لذاته [illegible] عاقل لذاته
وكل ما يقوم بمحل لم يكن حقيقته حاصلة لذاته بل لغيره فلا يكون هو عاقلا لذاته [illegible] معقولا لغيره
[illegible] ذلك الغير [illegible] اقول هذا الجواب ليس كما ينبغي بان الجسم ليس في محل [illegible]
عاقلا لذاته والصورة المعقولة حالة في محل وليست محتاجة الى عمل يعمل بها لتصير معقولة والحق ان
المادة وهو الهيولى [illegible] لكون كل واحد من الصور والاعراض المحسوسة [illegible]
المحسوسة [illegible] يمكن ان يوجد من حيث [illegible]
لا يكون شيء منها معقولا [illegible] المحض وحينئذ يكون حقيقة معقولة
وههنا منع المادة عن كون الشيء معقولا [illegible] عاقلا [illegible] بالذات بعد تجرده
[illegible] اشارة [illegible] الآن الى ان يشرح لك [illegible]
القوة الدراكة [illegible] شرح [illegible] المناسبة [illegible]
[illegible] انواع الادراك [illegible] والحيوانية [illegible]
الظاهرة والباطنة [illegible] الوجود [illegible]
الاحساس [illegible] الكلام [illegible] الباطنة [illegible]
[illegible] النفس الناطقة [illegible] هذا الفصل
على [illegible]

والمدرك كما يدرك اما ما يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة وهو ما يسمى صورا واما ما لا يمكن وهو
ما يسمى معاني والمعينة تعين انما يحفظ المدرك انما يعين عند تصرف لتمكين المدرك من المعاودة
الى ادراكها واما التصرف فيهما والمعينة الحفظ معينه اما المدرك الصور واما المدرك المعاني
فهذه خمسة معان الاولى مدركة الصورة وتسمى حسا مشتركا لانها تدرك خيالات المحسوسات الظاهرة
بالتأدية اليها والثانية معينتها بالحفظ وتسمى خيالا او مصورة والثالثة المتصرفة فيها كانت
وتسمى متخيلة ومفكرة بالاعتبارين والرابعة مدركة المعاني وتسمى وهما والخامسة
معينتها بالحفظ وتسمى حافظة او ذاكرة وانما سميت للجمع مدركة وان كانت المدركة منها النفس
فقط لانها آلات الادراكات الباطنة ثم الاشبه ان الشيخ بشرح الحس المشترك لمناسبته للحس
الظاهر فان الترتيب التعليمي ان يرتقي المتعلمين عما هو اقرب عند الحس الى ما هو اقرب الى العقل
قوله اليس قد تبصر القطر النازل خطا مستقيما والنقطة التي تدار بسرعة خطا
مستديرا كلها على سبيل المشاهدة لا على سبيل التخيل او التذكر واعلم ان البصر انما يرتسم فيه صورة
المقابل ما دام مقابلا بل النازل او المستدير كالنقطة لا كالخط فقد بقي اذن في بعض قواك هيئة ما ارتسم
اولا واتصل بها هيئة الابصار الحاضر تشبيها على تبدل البصر لها يوجد البصر كالمشاهد
وعندها يجتمع المحسوسات فتدركها وعندك قوة تجمع مثل المحسوسات بعد الغيبوبة وتجمعها
فيها وبها تعين النفس فيمكنك ان تحكم ان هذا اللون غير هذا الطعم وان لصاحب هذا اللون هذا
الطعم وان القاضي بذين الامرين محتاج الى ان يحضره المقضي عليهما جميعا وفيه فوائد هذا اثبات
اثبات الحس المشترك والخيال وقد استدل على وجود كل واحد منهما منفردا وتمثل وجوه ما اعني
بالشركة اما الاستدلال على الحس المشترك هو قوله اليس قد تبصر القطر النازل
الى قوله البصر كالمشاهدة والى ما قال ان الموجود في الخارج كالنقطة والمرئي خط
والنقطة التي يرتسم في البصر عند وصولها اليه زمانا تحدث محاذاة المقابل منهما ويزول عنه
بزوال المقابل والمقابل انما يحصل في آن ولا يبقى زمانا ان لا حصول له فيها فوق الخط عن فالخط
بل الاشياء عن البصر يرتسم منه تلك النقطة وستقع على وجه متصل الارتسامات المتتالية في
البصر فيحصل بعضها ببعض لم يمكن انفصالها فلم يرتخطا فاذن ههنا قوة يرتقي فيها الارتسام البصري
مشاهدا واما قوله وعندها يجتمع المحسوسات فتدركها ما اشار الى خاصية لقوة تمنع
النفس وهي الى الاجماع التنبيه بالمشتركة وانما ذكرها ههنا التعريف القوة بها وسيورد الحجة على
اثباتها واعترض الفاضل الشارح على هذا الاستدلال بان قال لم لا يجوز ان يكون انطباع
الارتسامات في الهواء بان يكون كل شكل يحدث في جزء من الهواء والوصول النقطة اليه فانه يحدث
قبل زوال الشكل السابق فيتصل المتشكلات وترى خطا وقال هذا اولى فان الوهم لا ان
القول بمشاهدة ما ليس في الخارج سفسطة بعد العلم بما قال ولم لا يجوز ان يكون ذلك في البصر
والعلم بان البصر لا يرتسم فيه الا صورة المقابل ليس ببرهان والتجربة لا تفيده والجواب عن
الاول ان بقاء الشكل السابق عند تشكل بعده بعض الى الآن فان التشكيل انما حدث في الكلام

جصول له

١١٥

لنهاياته المحيطة بالجسم المتحرك فيه وتغاير النهايات يعني لما يعقب خروج المتحرك عنها بعض احاطة
النهايات بالحالة وعن الثاني ان القول بذلك اولى بان ينسب الى السفسطة والجهالة من القول
بوجود قوة للانسان تدرك بها اشياء وتعين عندها لانه مع كونه خلاف القول بمشاهدة ما ليس
في الخارج قول بمشاهدة ما لا تقابله البصر فلا يكون من حكم ما يقابله واما قوله الشيخ وعندك قوة
تجمع مثل المحسوسات بعد الغيبوبة تجمعها منها ما اشارة الى الخيال وليستدل على وجوده بالمشا
الباطنة وهو ظاهر قال الفاضل الشارح وليستدلوا على مغايرة الخيال للحس المشترك بوجهين
احدهما ان المدرك غير الحافظ والقابل غير الحافظ والحجة هي ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد ومثال هذا
ان الماء يقبل الاشكال ولا يحفظها والحجة ضعيفة مع ذلك بان الخيال الذي هو الحافظ يجب ان يعلم
الصور حتى يمكنه ان يحفظها وايضا انما يعارضه الحس المشترك المدرك الاشياء مختلفة والنفس
التي تفعل افعالا مختلفة **واقول** اضاع العقول والحفظ في شيء لا يدل على اوضحه فيه
فانهم يجوزون اجتماعهما في شيء لا يتعلق به كالارض واما افتراقهما في موضع يدل على افتراق
المصدرين والمعارضة بالحس المشترك والنفس ليست بشيء لان الواحد لا يصدر عنه الكثير اذا
كان الصادر بالعقد الاول شيئا واحدا ثم سكت بعض ذلك او كان وجود الصادر في محله
فالصادر عن الحس المشترك هو لسبب الصور التي هي عينه المالك تقترن ثم تثبت
للالوان والاصوات والطعوم نفسها يتصور ان وذلك الاتصال بتلك الصور التي في ثلث
كالابصار الذي يفعل ادراك اللون ثم انه تعين الحركة للصورة التي تكون اللون حتى لا عليهما وكذا النفس
فانما تعين فعلها بحسب الصور الذي عنها **وقال** والمثال انما ضعف لان سوء الحكم في
وضع الاضعف ثبوت متعلق بوضع النقيض **واقول** ليس الامر على ما ظنه بل الغالب فيما ليس
من الشكل الماء في صنع حكمها جزئيا مناقضا للحكم الكلي بان كل ما يقبل شيئا فهو ما يحفظ فان ذلك
يدل على مغايرة القوتين المفروضتين **قال** الوجه الثاني ان استحضار الصورة والذهول عنها
من غير نسيان والنسيان ان يوجب مغايرة القوتين فان الاستحضار حصول الصورة في القوتين
والذهول حصولها في احديهما فقط والذهول بعض العقول بان الادراك ليس هو حصول الصورة في
المدرك بل امر وراءه وعلى ذلك التقدير يحتمل ان يكون الصورة حاصلة في الحس المشترك دائما ويكون الادراك
موقوفا على حصول ذلك الامر وايضا القوة العاقلة تنسب لها حافظا مع انها تستحضر بعد الذهول
من غير نسيان وتنسى بان يقال حافظها العقل الفعال ولكن هو حافظ الحس المشترك ايضا
والجواب عنه ما مر وهو ان الادراك حصول الصورة للمدرك بحصولها في آلته والصورة حالة
الذهول غير حاصلة للمدرك وان كانت حاصلة في آلته والعقل الفعال لا يمتثل المعقولات فيه
والامتناع بمثل المحسوسات فيه يصح لان يكون حافظا للصور المعقولة دون المحسوسة واما
قوله الشيخ وبها تعين النفس فيمكنك ان تحكم ان هذا اللون غير هذا الطعم فاستدلال على اشتراك
وجوده لها وعونها على ان النفس لا تدرك المحسوسات لانها ليست جسمانية والقوة ايضا لا
تدرك كمحسوس كل واحد منهما الخاصة الظاهرة في نوع ولا واحد من المحسوسات فاذن لا بد لها من تحكم

على ابيض بل انه ذو حلاوة من غير ان تدرك البياض والحلاوة معا بهما ولا محاله ان يكون مستجمع المحسوسات الى تلك القوة بنسبة واحدة وايضا كان النفس لا تقدر على هذا الحكم الا لنقوة فدرك الجميع ما بهما ايضا لا تقدر على ذلك لاستحالة فيما فقط الجميع والا يستدعى حصول كل واحد من البياض والحلاوة قبله ادراك سابق والمنافات انه ولقد صرح الفاضل الشارح بانه كلم على زيد بانه انسان وهو حكم بكلى على جزئى فالحاكم يجب ان يدرك الامرين ويلزم منه ان يكون المعترض الذي هو مدرك للكليات مدركا للجزئيات والجواب انا لا نسلم انه يلزم لاحدهما بالذات كما ذكر والذي يدل على ابطال القول بالحس المشترك علمنا بالضرورة او ادرك ضرورى ان الذائق للطعم هو الدماغ ولو جاز ذلك لجاز ان يقال بل هو العقل او الكبد واذا ابصرت شيئا ولمست بعضا منه مرتين احديهما بالعين والاخرى باللامس والذي يدل على ابطال القول بالخيال ان انطباع ما يراه الانسان طول عمره في جزء من الدماغ يستلزم احلال الصور وانطباع كل واحد منها في الاخرى هو في غاية الضعف والجواب عن الاول انا ايضا بالضرورة نجد الفرق بين الذوق وتخيل الذوق وتعلم ان تخيل الذوق ليس من فعل الذائق وعن الثاني انه مستبعد محض ويؤيده ما يرى من نقوش الذهنية على النحو المذكور **قوله** وايضا فان الحيوانات ناطقها وغير ناطقها تدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحواس مثل ادراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس وادراك الكبش معنى في النعجة غير محسوس ادراكا جزئيا يحكم به كما يحكم الحس بما يشاهده فعند كل من هذا اشياء هي وايضا فعند كل من الحيوانات التي تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظة للصور هذا بيان اثبات الوهم والحافظة اما الوهم فلانه يدرك الحيوان معاني جزئية لم تتأد من الحواس اليها كادراك العداوة والصداقة والموافقة والمنافرة في اشياء ادركها جزئية فادراك تلك المعاني دليل على وجود قوة تدركها ولكونها لم تتأد من الحواس دليل على مغايرتها للحس وللنفس الناطقة ويستدل على ذلك ايضا بان الانسان ربما يتوقف عن شيء فيقضي عقله الامن منه كالموتى وما في الحجرة مع ان الوهم يغلبه واما الحافظة فلما ثبت بها من مغايرتها لسائر القوى كما مر وما في الكتاب ظاهر **واما قول** الفاضل الشارح العلامة الشيخ صدر الدين تكلمة في هذا الباب ان يقال يجب انها كلية ولكن الكلي لا يبدله من اشياء هي جزئية وكلامنا في جزئيات الصداقة الكلية والمنافات ايضا الاستيناس الذي بين الشاة وصاحبها في وقت ما بعينه جزئي يتمكن العقل ادراكه فيكون ذلك بغير العقل **قوله** ولكل نوع من هذه القوى الجسمانية خاصة واسم خاص فالاولى هي المسماة بالحس المشترك وبنطاسيا واليها الروح المصبوب في مبادي عصب الحس آتيا من مقدم الدماغ والثانية المسماة بالمصورة والخيال واليها الروح المصبوب في البطن المقدم لا سيما في الجانب الاخير ذكر الفاضل الشيخ ان الحامل لقوة الشم زائدتان شبيهتان بحلمتي الثدي نابتتان من مقدم الدماغ وهو ادرك والعلماء في الدماغ ومعلوم ان الحامل لقوة الابصار الروح الاول من الزوج الاول من الشعب التي هي الاعصاب النابتة من الدماغ وسيجيء في باب الانسان فنعرفهما الى البصر والحامل لقوة الذوق هو الشعبة الرابعة من الروح الثالث الذي منبته

الحد المشترك بين مقدم الدماغ وموضع من لدن قاعدة الدماغ وتنتشر هذه الشعبة في ثقب في الفك الاعلى الى اللسان والحامل لقوة اللمس هي العصب الاول من الزوج الذي لا منشأه خلف الروح الثالث ومنشأ هذا العصب الحقيقي هو الجزء المقدم من الدماغ والحامل لقوة اللمس سائر الاعصاب خصوصا التي فيه سيشير في هذا ان مبدأ اعصاب الحواس الاربع هو مقدم الدماغ ومبدأ اعصاب اللمس هو الدماغ والنخاع الذي منشأه الدماغ ايضا والنزهات واعصابه فالحامل لذلك **قال** الشيخ ان الحس المشترك هو الروح المصبوب في مبادي عصب الحس لاسيما في مقدم الدماغ ولم تقل مطلقا في مقدم الدماغ فان الحس المشترك كراس عين يتشعب منه خمسة انهار وكان الروح المصبوب في البطن المقدم هو الحس المشترك والخيال الا ان فيما في مقدم البطن بالحس المشترك اخص وما في مؤخره بالخيال اخص وانما تنادى الادراكات الحسية من الحواس بواسطة الارواح التي في الاعصاب الالية في مباديها المتصلة بالروح المصبوب في البطن المقدم **والفاضل** الشارح حسن المادية بان تسير الكيفيات المحسوسة في الاعصاب الى انه الحس المشترك ثم اشتغل بيان الاستبعاد الشيخ الوارد على تعريفه والمادية ههنا لا يستغنى عن ادراك النفس بواسطة الروح المصبوب الى كل حس محسوسه وبواسطة الروح الذي هو مبدأ مشترك للجميع مثل جمع المحسوسات واتصال الاعصاب للحس بتمثيل طرق تسير فيها الكيفيات من الكيفيات لا سيما في موضوعاتها وادراك النفس للحس عما خرج عن الالات للحواس الخمس بزمان تنقطع فيه تلك المسافات بل هو الاتصال الارواح مبدأ ولا مجمعه في موضع تودعها للاحساس وباقي كلام الشيخ ظاهر **قوله** والثالثة الوهم والثانية الدماغ كلها لكن بحيث ما هو التجويف الاوسط **قال** الشيخ في الشفاء في صفة القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما ليس فصلا كالحكم العقلي ولكن حكما تخييليا مقرونا بالجزئية وبالصورة الحسية وعنه تصدر اكثر الافعال الحيوانية الى هنا حكاية قول صاحب كون الدماغ كله آلتها هو لكونها مصدرا لاكثر الافعال المتعلقة بالروح الدماغي في الحيوان واختصاصها بالتجويف الاوسط لا سيما اخرها المحل لاحد ما لهذا السبب ايضا ثم ذكرها على ذكر المتخيلة **قوله** ويحدثها شبيه قوة تابعة لها ان تركب وتفصل ما يليها من الصور المأخوذة عن الحس والمعاني المدركة بالوهم وتركب ايضا الصور بالمعاني وتفصلها عنها وتسمى عند استعمال العقل مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وسلطانها في الجزء الاول من التجويف الاوسط وكانها قوة ما للوهم وبتوسط الوهم للعقل والمقصود من ايراد الجزء ان الوهم متصرف بواسطتها في المدركات ويتم بذلك التصرف ادراكه **قال** الفاضل الشارح ان كان هذه القوة ادراك كان الشيء الواحد مدركا ومتصرفا وان لم تكن لها ادراك مع انه متصرف بالمركبات العقيدية بطل توهم العامي على الشيخين لاتقال يخصص المعترض عليهما ان الضد لهما لم الوهم انما هي تصرف فيها فان الوهم مدرك ومتصرف حيث والجواب عن الاول ان هذه القوة ليست بمدركة ونفس منها في شيء بعض جهودها الامر الذي اذ لا يجب ان يكون كل حاضر متصرف فيه مدركا وعن الثاني بان الشيء الواحد يمكن ان يكون مدركا

ومنصرفا من وجهين مختلفين احدهما بحسب ذاته ومن بل آخر بحسب آلة او كلاهما بحسب آلتين
قوله والباقية من القوى هي الذاكرة وسلطانها في حيز الروح الذي في التجويف الاخير
وهو الثالث هذه هي القوة الخامسة وهي حافظة المعاني ومعينة للوهم بالحفظ وتسميتها بالذاكرة
فان الذكر لا يتم الا بها قال الفاضل الشارح حفظ المعاني مغاير لاسترجاعها بعد زوالها
فان وجب ان يستند كل فعل الى قوة وجب ان يكون القوى ستا وهذا شيء ذكره في القانون
واقول ان الشيخ ذكر في القانون هذه العبارة وههنا موضع نظر فان من الناس من جعل القوة
الحافظة والمتذكرة المسترجعة لما غاب عن الحفظ من مخزونات الوهم قوة واحدة ام قوتان ولكن
ليس ذلك مما يلزم الطبيب فحصه فلم يحكم بالعبارة مطلقا وقال في الشفاء وهذه القوة تسمى
الحافظة تسمى ايضا متذكرة فيكون حافظة لصيانتها ما فيها ومتذكرة لسرعة استعدادها لاستثبا[تها]
والتصور بها مستعيدة اياها اذا فقدت وذلك اذا اقبل الوهم وكذلك اذا اقبل الوهم بقوته المتخيلة
فجعل يعرض واحدا واحدا من الصور الى قوله وهذا يدل على ان اسمها هو الذاكرة ولكن باعتبار
آخر والحق ان الذكر بملاحظة المحفوظ هو مركب من ادراك الشيء اذا ادرك في وقت لغير وحفظ علمها
صرح به الشيخ في الفرق هنا المنطق والاسترجاع طلب تلك الملاحظة بالفكر فاذن الذاكرة ليست
هي قوة بسيطة بل هو قد افعل مركب من افعال شتى مدركة وحافظة فتوهمها بحث لطيف وهو ان
الفاضل الشارح ذكر ان الشيخ قال في الشفاء في آخر الفصل الاول من المقالة الرابعة من
الكلام في النفس يشبه ان يكون القوة الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة وهي بعينها
الحاكمة فيكون بذاتها حاكمة وبحركاتها وافعالها متخيلة ومتذكرة فيكون متخيلة بما يعمل في الصور
والمعاني ومتذكرة بما ينتهي اليه عملها واما الحافظة فهي قوة خزانتها هذه حكايته الفاظه وذلك
يدل على اضطرابه في امر هذه القوى اقول وقد قال الشيخ ايضا في كلامه هذا اشتملا
به وهذه القوة المركبة بين الصور والصور وبين الصور والمعنى وبين المعنى والمعنى هي كانت
القوة الوهمية بالموضوع لا من حيث يحكم بل من حيث يعمل ليتصل الى الحكم وقد جعل مكانها واسطة
الدماغ ليكون لها اتصال بخزانتي المعنى والصور وهذا حكم صريح بان حامل المتصرفة والتي
عضو واحد فعينها ان القوة الواحدة بالالة الواحدة لا تفعل فعلين مختلفين فاذن صدور
فعلين مختلفين من الادراك والتصرف عن مصدر هو جسم واحد يدل على اشتمال ذلك الجسم على
قوتين مختلفتين قطعا وهذا شيء لا يمكن ان يذهب على مثل الشيخ فاذن ليس مراده من قوله
الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة ان جميعها بالذات واحد وكيف والمتذكرة التي
هي الحافظة على ما ذكره من قبل لا تشك في انها الخزانة التي موضعها مؤخر الدماغ وليست بالاتحاد
هي الوهمية بالذات بل مراد الشيخ من ذلك ان المبدا الذي ينسب اليه التخيل والتفكر والتذكر والحفظ
هو الوهم كان جعلها كالجمع من الاشتغال هي الباطنة ولذلك جعله رئيسا حاكما على القوى الجسمانية
قوله وانما هدى الناس الى القضية بان هذه هي قوى الالات ان الفساد اذا اخص بتجويف
اورث الافة فيه هذا الاستدلال يتعلق بالطب على كون هذه الاعضاء مواضع هذه القوى والطبيب

لا يميز بين المدارك والحافظة لا يعرض لاشتغال الوهم انما يميز هذه التمييزات الحكيم فالقوى في عقب
الاطبا المتخيلة الى آلة البطن المقدم والمفكرة الى آلة البطن الاوسط المسمى بالدودة والذاكرة الى آلة البطن الاخير
قال الفاضل الشارح هذه الحجة لا تدل على كون هذه القوى في هذه الاعضاء لانه يحتمل ان
تكون مفارقة او قائمة ببعض لطيف وانما يختل افعالها باختلال هذه المواضع لانها آلات افعال
القابلة يختل باختلاف الدماغ واقول ان الشيخ لم يثبت بهذا الاستدلال الا كونها آلات هذه
القوى ولم يتعرض لكونها قائمة بالارواح المحصورة في هذه الاعضاء او بشيء آخر لانه يبحث لهذا
قوله ثم اعتبار الواجب في حكمة الصانع تعالى ان يقدم الاقرب للجسمانيات ويؤخر الانفس
للروحانيات وان يتوسط المتصرف بينهما حاكما واسترجاعا للمتمثل المنمحية عن الخزانتين عند الوسط عطف
تلاوته هذا ما لا بد للمخصص الاعضاء المذكورة بهذه القوى ماخوذ من العادة فانها عند معرفة منافع
الاعضاء على ما يذكر في الطبيعي والطب بمنعه على العناية الالهية المقتضية لهذا الترتيب اللطيف
وفي سبيل الاشباح الخيالية الى الجسم دون الجسم وسببا المعاني الوهمية الى الروح دون النفس او العقل
استعان الطبيعة ومعناه ظاهر قال الفاضل الشارح الاستدلال بكون الحس الظاهر في مقدم
الرأس والوجه على وجوب كون الحس المشترك والخيال هناك في حكمة الصانع مع انه خطابي غير
مستمر لان السمع واللمس في موضع الرأس والذوق في وسط فليس جعل الحس المشترك والخيال
في مقدمه لكون الابصار والشم هناك اولى من ان يجعل في موضع من اصناع الحيوان الى اللمس
اكثر واقول ان الشيخ وان ذكر قبل هذا ان الحس المشترك هو الروح المصبوب
في مقدم الدماغ لكنه في هذا الموضع لم يعلل كون الحس المشترك هناك بكون الحس الظاهر هناك
صحيحا بل ذكر بان نبع التوسط وان سلمنا انه علل بذلك لكن في قوله هذا التعليل ان السمع
موضع الدماغ نظر لان الشيخ ذكر في الفصل الثالث من المقالة الثانية عشر من الفن الثامن من الحيوان
من الشفاء بهذه العبارة وليس مقدم الدماغ لان النار عصب الحس مخصوصا الذي للبصر والسمع ينبت
منه لان الحس طليعة والطليعة الى جهة المقدم اولى وذكر في الفصل الذي يتلوه بعد ذلك القسم الاول
من الروح الذي يحس من الاعصاب الدماغية بهذه العبارة وهذا القسم منبته بالحقيقة من الجزء المقدم
الدماغ ومنه حس السمع بهذه حكاية كلامه واذا كان حال العصب السمعي الماخوذ من الذوق وعنه فما
ظنك بالذوق واما اللمس فلما كان اكثر اعصابه ناشئة من النخاع المذكور في كتب التشريح لم يكن تعلقه
بمقدم الدماغ الذي تعلقه بمؤخره باولى بعلو الحواس الظاهرة بمقدم الدماغ التي تعلل الاطلاق
والمجيء التي قالها الفاضل الشارح على ان النفس هي المدركة لجميع الادراكات بانها حاكمة بعض المدركات
على بعض رسم هذا الفصل من خاليه عن الفايدة لانهم معترفون بذلك حتى انهم يذهبون الى انها مدركة
للمعقولات بالذات والمحسوسات بالالات وانما ذكر ذلك اثبات في التشكيك
وانما يظهر هذا التفصيل في تعقل النفس الانسانية على سبيل التصنيف بعنوان النفس كما شابه
التي لها ان تفعل جوهر هو له قوى وكمالات يريد ان القوى التي يكيفها لا منها وانما ما
على سبيل التصنيف لان القوى الحيوانية المذكورة كانت متناسبة بالذوات لكونها مبادئ احوال

مختلفة فكان تفصيلها على سبيل التشريح وهذه غير متباينة بالذات لكونها متعلقة بذات واحدة
مجردة انما تختلف بحسب اعتبارات التي هي بالقياس الى ما تحت الذات من العوارض فكانها اصناف
وانما الان المذكور هنا هي الكمالات الانسانية وهي افعال هذه القوى **قوله** فمن قواها
ما لها بحسب حاجتها الى تدبير البدن وهي القوة التي تختص باسم العقل العملي وهي التي تستنبط
الواجب فيما يجب ان يفعل من الامور الانسانية جزئية ليتوصل بها الى اغراض اختيارية
من مقدمات اولية وذايعة وتجربية وباستعانة بالعقل النظري من الراي الكلي الى ان ينتقل
به الى الجزوي ش قوى النفس تنقسم بالقسمة الاولى الى ما يكون باعتبار تاثيرها في البدن الموضوع
لتصرفاتها لتكميلها اياها بالاختيار والى ما يكون باعتبار تاثرها عما فوقها لتستكمل في جوهرها
بحسب استعداداتها وتسمى الاولى عقلا عمليا والثانية عقلا نظريا والعقل يطلق على هذه
القوى باشتراك الاسم او تشابه قول الشيخ بدأ بالاولى لانها اظهر فالشروع في الكلام فيما [illegible]
الذي يختص بالانسان لا يتاتي بدون ادراك ما ينبغي ان يفعل في كل باب وهو ادراك راي كلي
مستنبط من مقدمات كلية اولية او تجربية او ذايعة او ظنية يحكم بها العقل النظري ويستعملها
العقل العملي في تحصيل ذلك الراي الكلي من غير ان يختص بجزئي دون غيره والعقل العملي
يستعين بالنظري في ذلك ثم انه يستعمل مقدمات جزوية او محسوسة الى الراي
الجزوي الحاصل فيعمل بحسبه ويحصل بعمله مقاصده في معاشه ومعاده **قوله** ومن قواها
ما لها بحسب حاجتها الى تكميل جوهرها عقلا بالفعل فاولاها قوة استعدادية لها نحو
المعقولات وقد يسميها قوم عقلا هيولانيا وهي المشكاة ويتلوها قوة اخرى تحصل لها
عند حصول المعقولات الاول لها فتتهيأ بها لاكتساب الثواني اما بالفكرة وهي الشجرة
الزيتونة ان كانت ضعيفة او بالحدس فهي زيت ايضا ان كانت اقوى من ذلك تسمى عقلا بالملكة
وهي الزجاجة والشريفة البالغة منها قوة قدسية يكاد زيتها يضيء ثم يحصل لها بعد ذلك قوة
وكمال اما الكمال فان تحصل لها المعقولات بالفعل مشاهدة متمثلة في الذهن وهو نور على
نور واما القوة فان يكون لها ان تحصل المعقول المكتسب المفروغ عنه كالمشاهد متى شاءت
من غير افتقار الى اكتساب وهو المصباح وهذا الكمال يسمى عقلا مستفادا وهذه القوة تسمى
عقلا بالفعل والذي يخرج من الملكة الى الفعل التام ومن الهيولاني ايضا الى الملكة فهو العقل
الفعال وهو النار ش وهذه اشارة الى قوى النفس النظرية بحسب مراتبها في الاستكمال وتلك
المراتب تنقسم الى ما يكون باعتبار كونها كاملة بالقوة والى ما يكون باعتبار كونها كاملة بالفعل
والقوة مختلفة ايضا بحسب الشدة والضعف فمبداها ما يكون للطفل من قوة الكتابة ووسطها
ما يكون للامي المستعد للتعلم ومنتهاها ما يكون للقادر على الكتابة الذي لا يكتب وله ان يكتب متى
شاء فقوة النفس المناسبة للمرتبة الاولى تسمى عقلا هيولانيا تشبيها بالهيولى الاولى
الخالية في نفسها عن جميع الصور المستعدة لقبولها وهي حاصلة لجميع اشخاص النوع في مبادي
فطرتهم وقوتها المناسبة للمرتبة المتوسطة تسمى عقلا بالملكة وهي ما يكون عند حصول المعقولات

١١٨

الاولى التي هي العلوم الاولية بحسب الاستعداد لتحصيل المعقولات الثانية التي هي العلوم
المكتسبة ومراتب الناس تختلف في تحصيلها فمنهم من يحصلها بشوق فالفكرة الى ما سبقها على
حركة بالكدية شاقة في طلب المعقولات وهو من اصحاب الفكر ومنهم من يحصلها من غير حركة
اتم من شوق او دائم شوق وهو من اصحاب الحدس ويتكثر مراتب الصنفين وصاحب المرتبة
الاخيرة ذو قوة قدسية [illegible] فوقها المناسبة للمرتبة الاخيرة تسمى عقلا بالفعل
وهي ما يكون عنده [illegible] على استحضار المعقولات الثانية بالفعل وكمال لها هو المسمى بالعقل
المستفاد لانها مستفادة من عقل فعال في نفس الناس يخرجها من درجة العقل الهيولاني الى العقل
المستفاد فان كل ما يخرج من القوة الى الفعل فانما يخرجه ما [illegible] وعقول الناس في استفادة
المعقولات الى العقل الفعال قياس ابصار الحيوانات في مشاهدة الالوان الى الشمس وفي بعض
نسخ [illegible] فهكذا فان كانت اقوى من ذلك يسمى عقلا بالملكة مع الواو العاطفة والفاضل
الشارح لذلك جعل العقل بالملكة مشتركا بين الفكر والحدس وقابل القوة القدسية وذلك [illegible]
وتسميته [illegible] الشيخ [illegible] هذا [illegible] هو وجود الواو المذكورة العاطفة [illegible]
او بالحدس فهي زيت ايضا [illegible] ان كانت اقوى [illegible] زيادة الحقها النساخ خطأ والتقدير
[illegible] الكلاميين [illegible] عقلا بالملكة [illegible] ان كانت [illegible] عطف على قوله [illegible] لاكتساب
الثواني لان المسمى هو العقل المتوسط بين الهيولاني والذي بالفعل واذا تقرر هذا فنقول
لما كانت الاشارات المذكورة في التمثيل المورد في التنزيل [illegible] الله تعالى وهو قوله عز وجل
من قايل الله نور السموات والارض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة
الزجاجة كانها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الامثال للناس الاية
مطابقة لهذه المراتب [illegible] من عرف [illegible] تفسير الشيخ تلك
الاشارات بهذه المراتب فكانت المشكاة شبيهة بالعقل الهيولاني لكونها مظلمة في ذاتها قابلة
للنور لا على التساوي لاختلاف السطوح والثقب فيها والزجاجة بالعقل بالملكة لانها شفافة
في نفسها قابلة للنور اتم قبول والشجرة الزيتونة بالفكرة لكونها مستعدة لان تصير قابلة للنور
بذاتها لكن بعد حركة كثيرة وتعب والزيت بالحدس لكونه اقرب الى ذلك من الزيتونة والذي يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار بالقوة القدسية لانها تكاد تعقل بالفعل ولو لم يكن شيء يخرجها
من القوة الى الفعل ونور على نور بالعقل المستفاد فان الصور المعقولة نور والنفس القابلة لها نور
اخر والمصباح بالعقل بالفعل لانه نير بذاته من غير احتياج الى نور يكتسبه والنار بالعقل الفعال
لان المصابيح تشتعل منها [illegible] الفاضل الشارح انما [illegible] العقل المستفاد على العقل بالفعل
لان [illegible] الكاملة [illegible] حصولها بالفعل [illegible] في الوجود على حصول العقل
المسمى بالعقل بالفعل واعلم ان ذلك انما كان بحسب الوجود [illegible] العقل المستفاد هو
الغاية القصوى وهو الرئيس المطلق الذي يخدمه ما سواه من القوى الانسانية والحيوانية والنباتية

تحت النقصان هو أن يثبت جميع أفكاره تنحرف عن مطالبه وتحت الكمال هو أن يحصل لشخص ما
ما يمكن أن يحصل لنوعه من العلم بحسب الكم ودفعة أو قريبا من ذلك بحسب الكيف على وجه
يقيني مشتمل على الحدود والأوسط لا تقليدي وكما أن طرف النقصان مشاهد فطرف الكمال
ممكن الوجود وهو ما في الكتاب ظاهر. إشارة فإن اشتهيت أن تزداد استبصارا فاعلم
أنك ستتبين لك أن المرتسم بالصورة المعقولة منا شيء غير جسم ولا في جسم وأن المرتسم بالصورة
التي قبلها فيه من جسم أو في جسم. يريد إثبات العقل الفعال وبيان كيفية إفاضته المعقولات
على النفوس الإنسانية ولما فرغ من إشارة ما إلى ذكر ما به هو الذي يخرج النفوس من القوة
إلى الفعل أورد هذا الفصل لازدياد الاستبصار ولما كان المطلوب مبنيا على مقدمتين إحداهما
أن كل ما يرتسم فيه صورة محسوسة أو متعلقة بها فهو إما جسم أو قوة في جسم ولم يبينهما بعد
تذكر بما أجمل ثانيهما على ما سيأتي ثم شرع في تعريض بحث وهو أن انتقال إدراك الشيء بعد وجود
صورته عن المدارك على ما يعتري الذهول فنقول لعلك أن ما أخطرته بعد علمه بما لبث الصورة فيه
لا من كل الوجوه بل مع لعلك أن تقصدها إلى وقت يشاء والنسيان زوال مطلوب لها فيقال
الرسوم ومعناه إنما يحصل بتجشم كسب جديد كما كان في أول الأمر فههنا شيء غير المدارك حافظ
للمدارك يكون الصورة حالة الذهول محفوظة فيه وحالة النسيان زائلة عنه فالأولى أن
الذهول والنسيان واحد أما القوى الجسمانية فقابلة للقسمة الجزئية يكون أحدهما مدركا
والآخر حافظا لكون الأجسام قابلة للتجزئة وأما العاقلة فلا تقبل الانقسام فلا يمكن أن
يحصل أن يكون شيء غيرها الذات يرتسم فيه المعقول لأنه لو يكون هو بعينه حافظا لها ودرك الشيء
لا يمكن أن يكون نفسا لأن النفس من حيث هي نفس لا تكون المعقول لأنه مرتسم فيها بالفعل
بل بالقوة بل أن ههنا شيء موجود مرتسم بصور جميع المعقولات بالفعل ليس بجسم ولا جسماني ولا
نفس وهو العقل الفعال فقوله وأنت تعلم أن شعور القوة بما تدركه هو ارتسام صورته فيها
تذكير لما ذكره من قبل. وقوله وأن الصورة إذا كانت حاصلة في القوة لم تغب عنها القوة أشار
إلى أن حصول الإدراك العقلي. وقوله أرأيت القوة إن غابت عنها ثم عادت فما المغيب أنها
قد يكون قد حدثت هناك غيبة مثلها فيما بيان لكون الذهول مشتملا على زوال ما أراد المعاني
إلى أن إدراك ذلك يعرض بحدوثها لذلك الصور. وقوله يجب إذن أن تكون الصورة المغيبة عنها قد
زالت عن القوة المدركة زوالا ما نتيجة لما ذكره. وقوله وأما في القوى الوهمية التي في الحيوان فقد
يجوز أن يقع هذا الزوال على وجهين أحدهما أن يزول عنها وعن قوة أخرى لو كانت كالخزانة
لها والثاني أن يزول عنها ويحفظ في قوة أخرى هي لها كالخزانة وفي الوجه الأول لا يعود إلا بتجشم
الاستحضار كسب جديد وفي الوجه الثاني قد يعود وربما يلوح له بمطالعة الخزانة [illegible]
عن تجشم كسب جديد ومثل هذا قد يمكن في الصور الخيالية المحفوظة في قوى جسمانية يجوز أن
يكون الخزانة لها في عضو وقوة في عضو فالذهول عنها القوة في عضو والنسيان الخزانة أحيانا
وبعض أحيانا التحرير إشارة إلى ما قررناه من أمر القوى الجسمانية. وقوله للعلة الأولى فيها

التنبيه

تنبيه لعلك تشتهي الآن أن تعرف الفرق بين الفكر والحدس فاسمع أما الفكر فهو حركة
ما للنفس في المعاني مستعينة بالتخيل في أكثر الأمر تطلب بها الحد الأوسط وما يجري مجراه مما
يصار به إلى العلم بالمجهول حالة الفقد استعراضا للمخزون في الباطن وما يجري مجراه فربما تأدت
إلى المطلوب وربما انبتت وأما الحدس فهو أن يتمثل الحد الأوسط في الذهن دفعة إما عقيب طلب
وشوق من غير حركة وإما من غير اشتياق وحركة ويتمثل معه ما هو وسط له أو في حكمه. أقول لما ذكر
أن النفس تنتقل عن المعقولات الأولى إلى الثانية إما بالفكر أو بالحدس أراد أن يبين منها
الفرق بينهما فقوله في تعريف الفكر أن للنفس مستعينة بالتخيل في أكثر الأمر إشارة إلى أن الفكر
يكون في الجزئيات أكثر لا أنها في الكليات يكون مستعينة بالتمكن وهما متساويان بالاعتبار كما مر
وقوله استعراضا المخزون في الباطن إشارة إلى الصور والمعاني المحروسين في الخيال والذاكرة
وقوله وما يجري مجراه إشارة إلى الصور العقلية فالفكر حركة في المعاني من المطالب فتطلب مباديها
تلك المطالب كالحدود والوسطى وغيرها فربما انبتت وربما أدت وثم إذا ما انتهت حركة الفكر من الحدود
الوسطى إلى تحصيل المطالب وأما الحدس [illegible] عند الالتفات إلى المطالب بالحدود والوسطى
دفعة وحصول المطالب في النفس مع الحدود الوسطى كذلك من غير الحركتين المذكورتين سواء كان
مع شوق إليه أم لم يكن وما أشار إليه الشيخ بقوله أن يتمثل الحد الأوسط دفعة إلى عدم الحركة الأولى وقوله
ويتمثل معه ما هو وسط له إلى عدم الحركة الثانية وقوله أو في حكمه إشارة إلى ما يتمثل مع المطلوب
من العلوم المتفاوتة [illegible] الفكر والحدس أو الإمكان الإثبات ولا إمكانه [illegible] الفكر المثبت
لا يكون موديا إلى العلم [illegible] الفكر المذكور في العقول المذكورة
[illegible] وهذا الفرق الصحيح بين الفكر والحدس [illegible] المشتغلين في هذا
الموضع [illegible] الفاضل الشارح جعل الحركة [illegible] أولى بالفكر دون الحدس [illegible]
الحدس أن يصل إلى الأوسط من الذهن [illegible] إلى المطلوب ثم [illegible]
[illegible] الشعور بالمطلوب على الشعور بالأوسط [illegible]
[illegible] إشارة ولعلك تشتهي زيادة دلالة على
القوة القدسية وإمكان وجودها فاسمع ألست تعلم أن للحدس وجودا وأن للإنسان فيه
مراتب وفي الفكرة فمنهم غبي لا تعود عليه الفكرة بزيادة ومنهم من له فطانة إلى حد ما ويستمتع بالفكرة
ومنهم من هو أثقب من ذلك وله إصابة في المعقولات بالحدس وتلك الثقافة غير متشابهة في
الجميع بل ربما قلت وربما كثرت وكما أنك تجد جانب النقصان منتهيا إلى عديم الحدس فأيقن
أن الجانب الذي يلي الزيادة يمكن انتهاؤه إلى غني في أكثر أحواله عن التعلم والفكرة. أقول ذكر
بيان لإمكان وجود القوة القدسية وتقريره أن للحدس والفكر مراتب في التأدي إلى
المطلوب بحسب الكيف والكم أما بحسب الكيف فلسرعة التأدي وبطئها وأما بحسب الكم فلكثرة
عددها وقلته والأول يكون في الفكر التي لا انتهاء لها عن الحركة والثاني يكون في الحدس الكثير
المتبرئ عن الحركة ولأن الحدس إنما يكون للقوي من النفوس والكيف المراتب بحسب النقصان والكمال

ليس جسمانيا بل نقول انا نجد من المعقولات ما تطرح عنها الحالتين اعني ما يدخل عنه [illegible]
يمكن الجوهر المرتسم بالمعقولات ان لا يكون جسمانيا ولا منقسما فليس منه شيء كالمتصرف وشيء
كالجزائية ولا يصلح ان يكون هو كالمتصرف وشيء من الجسم [illegible] كالجزائية لان المعقولات لا ترتسم
في جسم اشارة الى ابطال القوة العاقلة واحيانا الى الحافظ وقوله ثم ان ههنا شيئا
خارجا عن جوهرنا فيه الصور المعقولة بالذات يعني وذلك ان اثبات الجوهر المفارق كما اراد [illegible]
عن جوهرنا مباينة له لانها بالذات [illegible] عن جوهرنا لم يكن جسما لان [illegible] الحال في
الجسم لا يكون مفارقا وقوله اذ هو جوهر عقلي بالفعل اشارة الى ان ارتسام المعقولات
بالفعل فيه انما كان لانه جوهر عقلي بالفعل لان الجسم لم يمكن ان يرتسم فيه لانه جوهر عقلي
والنفس لم يمكن ان يرتسم فيها لانها جوهر عقلي لا بالفعل بل بالقوة وقوله اذا وقع
بين نفوسنا وبينه اتصال ما ارتسم منه فيها الصور العقلية الخاصة بذلك الاستعداد الخاص
لاحكام خاصة اشارة الى تخصيص بعض الصور المرتسمة منها في نفس [illegible] دون
سائرها وان الاحكام التي [illegible] لاستعدادات الخاصة من ادراكات الجزئية السابقة للجوهر
لادراك الكليات او سائر احوال الخيال المناسبة المنافية الى المدرك الكلي وقوله واذا اعرض
النفس عنه الى ما يلي العالم الجسداني او الى صورة اخرى انمحى المتمثل الذي كان اولا كان المرآة
التي كانت تحاذي بها جانب القدس قد اعرض بها عنه الى جانب الحس او الى شيء آخر من امور
القدس اشارة الى حالة الذهول وسببه وتمثيل المرآة لا ما من الجسمانيات لتشبيه شيء
بالنفس المستفيضة من المجردات وقوله وهذا انما يكون اذا اكتسب ملكة الاتصال
اشارة الى السبب الذي به يختلف حالتا الذهول والنسيان وذلك لان النسيان في القوى
الجسمانية انما كان لزوال الصورة عن محل حفظها وههنا لا يمكن ان يزول شيء من العقل الفعال
فسبب الاختلاف ههنا ان الذهول انما يكون مع كون النفس ذات هيئة يمكن بها من الاتصال
بالعقل الفعال متى شاءت [illegible] وتلك الهيئة هي ملكة الاتصال
والنسيان زوال تلك الملكة عنها واعتراضات الفاضل الشارح مكررة في [illegible] الاشارة اليها
والى [illegible] هذا الكلام [illegible] النفس ولم [illegible] كون
ذلك السبب مجردا [illegible] العقل الفعال
ايضا الذي هو [illegible] الصور [illegible] والجواب
عنه ان [illegible] النفس
للمعقولات [illegible] حافظ
لها اشارة هذا الاتصال علته قوة بعيدة هي العقل الهيولاني وقوة كاسبة هي العقل
بالملكة وقوة تامة الاستعداد لها ان تقبل النفس الى جهة الاشراق متى شاءت [illegible] وهي المسماة
بالعقل بالفعل لما ظهر ان العلة الفاعلية لحصول صور المعقولات في النفس هي العقل الفعال
والعلة القابلية هي النفس [illegible] الى العلة [illegible]

الملكة من النفس التي هي استعدادها للقبول تلك الصور ولا اشكال في ان الاستعداد انما يحدث شيئا فشيئا
حتى يتم فاذن ينبغي ان يكون [illegible] كذلك بازائه ومن هو ذكر قوى النفس المترتبة المجردة التي هي
العقل الهيولاني والعقل بالملكة والعقل بالفعل فاشار ههنا الى ان العلة البعيدة هي اولى [illegible]
الاستعداد العام الانساني والمتوسطة [illegible] الاتصال [illegible] العالم بالمعقولات
الاولى التي هي مبادئ المعقولات الثانية والقريبة [illegible] وهي المسماة بالملكة المذكورة انما يتم الاستعداد
بها [illegible] النفس التي يجب حصول الصورة معها اقول وهذا الذي يدل ان العقل بالملكة [illegible]
من العقل الهيولاني والعقل بالفعل لانه الخارج والقوة القريبة منه اشارة كثرة تصرف النفس
في الخيالات الحسية وفي المثل المعنوية التي في المصورة والذاكرة باستخدام القوة الوهمية والمفكرة
تكسب النفس استعدادا نحو قبول مجردها عن الجوهر المفارق لمناسبة ما بينهما [illegible]
الحال [illegible] وهذه التصرفات هي المخصصات للاستعداد التام لصورة صورة وقد يتعدد هذا التخصيص
معنى معقول معنى معقول انما ذكر حصول الاتصال بالعقل الفعال في الفصل الماضي على سبيل الاجمال فاراد
ان يعين ويفصل كيفية حصوله في هذا الفصل [illegible] ان [illegible] تصرف النفس في الخيالات
الحسية كخيال زيد وعمرو وفي المثل المعنوية كمعاني هذه الصداقة وتلك العداوة التي في المصورة والذاكرة
[illegible] ان تدركها النفس ويتصرف فيها بذاتها فان النفس لا تدرك الجزئيات ولا تتصرف فيها بالذات
بل باستخدام القوة الوهمية المدركة للجزئيات بذاتها [illegible] المفكرة المتصرفة فيها بذاتها في الخيال
وباستخدام الحس المشترك مع ذلك في الخيالات فيكتسب النفس بتلك التصرفات اعني التفكر في الاشياء
الجزئية استعدادا نحو قبول صورة الانسان وصورة الصداقة المجردة عن العوارض المادية على
الوجه المذكور من لدن العقل الفعال المستفيض [illegible] المناسبة [illegible]
الحال [illegible] فانا اذا احسسنا بالجزئيات تصورنا الكليات وهذه التصرفات [illegible] لان تلك
الصور لا تنتقل من الجزئيات الى النفس بل ترتسم فيها من العقل الفعال والوجه الثاني ان يعني بهذا
معنى عقلي كاجزاء الحد والرسم وكتصور الملزوم وما يشبه ذلك معنى عقلي كتصور المحدود والمرسوم
واللازم وهذه حال التصورات المستفادة والتصديقات على قياسها واعتراضات الفاضل
الشارح على ذلك انما كان بسبب ظاهر الكلام وعند التامل [illegible] اشارة
ان اشتهيت الآن ان [illegible] المعقول لا يرتسم في منقسم [illegible]
ان النفس الناطقة [illegible] والاجسام [illegible]
الفاضل الشارح اراد هذه المسألة [illegible]
هنا برهان واحد [illegible] وذكر سائر البراهين في النمط المذكور اقول انه اراد بهذا النمط
ان يبحث عن ماهية النفس [illegible] انها جوهر مفارق الوجود عن الاجسام والجسمانيات
ثم اثبت لها كمالات تصدر عنها لذاتها من غير توسط الة وكمالات تصدر عنها بتوسط الالات واراد
بالنمط [illegible] ان يبحث عن حالها بعد البدن [illegible] الذاتية [illegible]
[illegible] الذاتية الباقية معها

ت الكمالات البدنية الزايلة عنها بزوال البدن فو متع لشراك التمطين في الحث عن ذكر الكمالات
من غير تقيد على ما سبح من ضبطه لم يورد كما ذكره الشارح ههنا اشارة فما يجب ان يعرف **قوله** انك
انك تعلم ان الشي الغير المنقسم قد يعارنه اشياء كثيرة لا يجب لها ان يصير منقسما في الوضع وذلك انا ذا
لم يكن كثيرتها كثيرة ما ينقسم في الوضع كاجزاء البلقة فهذا الشي الغير المنقسم الى كثرة مختلفة الوضع لا يجوز
ان يعارنه شي غير منقسم اشارة الى تمهيد اصل كلي وهو ان الحال قد يكون عند التحقيق انقسام
انقسام المحل وقد يكون بحسب بعض ما الاول هو الحال الذي لا ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالسواد
والحركة فانهما لا ينقسمان انقسامهما الا بعد العرض انقسام المحل الى جزء اسود وغير متحرك
والى جزء يسمى غير اسود وثانيهما هو الحال الذي ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالبلقة فانها
ينقسم الى ضروب متباينة في المحل في الوضع واشار الشيخ الى هذا القسم بقوله الشي الغير
المنقسم قد يقارنه اشياء كثيرة الى **قوله** كاجزاء البلقة والمحل ايضا قد يكون بحسب التحقيق انقسام
انقسام الحال وقد يكون بحسب بعض ما الاول هو المحل المنقسم الى اجزاء غير متباينة في الوضع كالجسم
المنقسم الى جنسه وفصله او الى مادته وصورته والمحل الذي ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع ولكن
لا يكون فيه الحال من حيث هو ذلك المحل بل من حيث طبيعة تعرض له كالخط فان النقطة لا تنقسم
بانقسامه لانها لا تحل فيه من حيث هو خط بل من حيث هو متناه وكالسطح فان الشكل لا يحل فيه من حيث هو
سطح بل من حيث هو ذو نهاية او اكثر وكالجسم فان المحاذاة الى جهة اضافة متلا لا تحل فيه من حيث هو
جسم بل من حيث هو جسم له وضع ما فيه وكالاجزاء فان الوضع لا تحل فيها من حيث هي اجزاء
بل من حيث هي مجموع والثاني هو المحل الذي يحل فيه شي من حيث هو ذلك الشي القابل للقسمة كالجسم
الذي يحل فيه السواد او الحركة او المقدار واشار الشيخ الى القسم الاخير بقوله لكن الشي
المنقسم الى كثرة مختلفة الوضع لا يكون ان يعارنه شي غير منقسم وانما اعرض عن ذكر القسم الاول لان
الحال هناك العارض للمحل المنقسم من حيث هو ذلك المحل فليس معارنا بهذه المعاني بل انما تقع
عليها اسم المعارنة لا بمعنى واحد **قوله** ومن المعقولات معان غير منقسمة لا محالة لانه
المعقولات انما تلتئم من مبادي غير متناهية بالفعل مع ذلك فانه لا يقع كل كثرة متناهية ان
غير متناهية بل انما بالفعل تدا كما في المعقولات ما هو واحد بالعدد لا يعقل من حيث هو واحد
فانما يعقل من حيث لا ينقسم فانه لا ينقسم بما ينقسم في الوضع وكل جسم وكل قوة في الجسم منقسم
لما انتهى عن تمهيد الاصل المذكور شرع في بيان الحجة فهذه ان في المعقولات معان غير منقسمة لانه
يلزم منه محال وهو التسلسل كل معقول مركب من اجزاء غير متناهية بالفعل سواء كانت متناهية او غير متناهية
وانما قيدنا بالفعل لان الشي الذي يكون له اجزاء غير متناهية بالقوة كالجسم انما يكون واحدا بالفعل
فيكون معنى غير منقسم من حيث هو واحد وهو المطلوب مع ان هذا الاحتمال في المعقولات غير ممكن
على ما سيأتي ومع لزوم المحال المذكور فالمطلوب حاصل لان كل كثرة بالفعل سواء كانت متناهية
او غير متناهية فالواحد بالفعل موجود فيه وذلك لان الكثرة عبارة عن الاحاد فاذن يجب ان يقع
المعقولات ما هو واحد بالفعل من حيث هو كذلك فانما يعقل من حيث لا ينقسم ومعنى انه يعقل

١٢١

انه لا ينقسم في جوهر يدركه فهذا الانقسام في ادراك الحق هو بالكون من حيث لحوق طبيعة اخرى به لانه
انما يدركه بذاته ثم ان كان في ذلك الحق هو ما ينقسم وجب من انقسامه انقسام المعنى المعقول من
حيث هو واحد وهو محال فاذن المعقول الواحد يستحيل ان يرتسم فيما ينقسم في الوضع وكل جسم
وكل قوة حالة في جسم منقسم فاذن محل المعقول الواحد ليس بجسم ولا قوة جسمانية ومحل المعقول
الواحد هو محل سائر المعقولات لكن محل ما عبر بان قد ثبت المعنى المعقول لا اسابنه ولا يكلها من شانه
ان يعقل بجسم ولا جسماني والفاظ الكتاب ظاهرة وانما قيد قوله باذن لا يرتسم فيما ينقسم
بالوضع احترازا عن انقسام المحل لا بالوضع فانه لا يقتضي انقسام الحال كما مر والحق هو العاقل يكون
ان ينقسم كذلك كانقسام النفس الى جنسها وفصلها واعلم ان ما ليس ينقسم بالفعل
بل بالعقل ان ينقسم الى مقدار لان اختلاف الاجزاء الموجودة في الكل يقتضي انقسام الكل بالفعل
وقد يعرض عدم انقسام بالفعل هنا اختلاف لكنه يحتمل ان ينقسم الى اختلافهما بالفعل وان لم يكن شي في الوهم
وذلك كالجسم الذي هو يتحلل الى اجزاء غير متناهية بالقوة او كالجسم الذي هو ينقسم الى انواع غير متناهية
بالقوة فالمعنى المعقول ان كان كذلك فالامتناع ان يحل في جسم غير منقسم بالفعل ينقسم بانقسام ذلك
الجسم الى اجزائه الى الجزء ما بيانه الشيخ هنا الغرض بفصل مشتمل على بيان ذلك من
الاحتمالين وتحقيق الحق فيهما **وهم وتنبيه** او لعلك يعقل وقد يكون ان يقع للصورة العقلية الواحدة
قسمة وهمية الى اجزاء متشابهة فاسمع الوهم هو الاحتمال الاول من الاحتمالين المذكورين بقولك
يكون الصورة العقلية الواحدة قابلة للقسمة الوهمية الى اجزاء متشابهة كالجسم الواحد في جسمه
يمكن ان يكون حالا في جسم واحد ينقسم بانقسامه والقسمة تشتمل على فساد هذا الاحتمال وتعرض من
ان المعقول الواحد اذا انقسم الى القسمين متشابهين وكل منهما ان يكون متشابهين للمجموع
اما ان يكون كل واحد من القسمين مع الاخر شرطا في كون المعقول معقولا حتى لا يكون
كل واحد منهما بانفراده معقولا وقد ان الشرط او لا يكون كذلك بل كان كل واحد من القسمين بانفراده
معقولا ايضا كالاصل اما القسم الاول فباطل غير بالشرط **الاول** ان كل واحد من القسمين
على ذلك التقدير يكون مباينا للكل فانه الشرط للمشروط ويلتزم منه ان يكون المجموع من القسمين شي ليس
هو ايا ما يلي بل ما يكون المجموع حصلت لما هيته بزيادة في المقدار او العدد كشكل ما او عدد ولا ان القسمين
بلا يكون القسمان جزءين من حيث ما هيته المشابهة لهما هذا خلف والثاني ان المعقول الذي
يشترط بكونه معقولا هو حصول جزء لا يكون من حيث هو كلي غير منقسم وان فرضناه واحدا غير
منقسم هذا خلف والثالث انه بعد وقوع القسمة فيه لا يكون الجزءان حاصلين على ما يكون يشترط
معقوليته حاصلا فلا يكون معقولا وقد فرضناه معقولا هذا خلف والشيخ اشار الى القسم
الاول **بقوله** انه ان كان كل واحد من القسمين المتشابهين شرطا في الاخر استتمام الصورة
العقلية فاشار الى الوجه الاول **بقوله** فما هما بانهما لم يباينا الشرط للمشروط واشار الى الوجه
الثاني **بقوله** وايضا فيكون المعقول الذي انما يعقل يشترط من اجزاء منقسما واشار الى الوجه
الثالث **بقوله** وايضا فانه بعد وقوع القسمة يكون ما قد الشرط فلم يكن معقولا واما القسم الثاني

وهو ان لا يكون حصول القسمين شرطا في معقوليته بل يكون هو بنفسه معقولا وكل واحد من القسمين
بانفراده ايضا معقولا لا كالجسم الذي يقبل القسمة الى اجسام فاطلانه انما يكون الصورة المعقولة ما خوله
مع لاحق عرض في ذاته كالقسمة ولا يكون انما يقبل القسمة من المقدار ثانيا وقد ذكرنا من قبل ان
الصورة المعقولة انما يكون مجردة عن اللواحق الغريبة عنه وانما هذا الخلف ما اشار الشيخ الى هذا القسم **بقوله**
وان لم يكن شرطا والخلف اللازم من جهة مباينة القسمة **بقوله** فالصورة المعقولة عند القسمة
المفروضة صارت معقولة مع ما ليس من حقيقته متمم معقوليتها الا العرض وقد فرضنا الصورة
المعقولة صورة مجردة عن اللواحق الغريبة فاذن هي ملابسة بعد لها والى الخلف اللازم من جهة
مقارنتها كما يقبل القسمة من المقدار **بقوله** وكيف لا وهي عارضة لها بسبب ما قبل قبيل في اول ما
بلا [illegible] ان احد القسمين هو حافظ لنوع الصورة ان كان متشابها بالصورة التي جردناها مختلفة
بعد بهيئة عرضية من حجم او عدد او زيادة او نقصان او اختصاص بوضع فليست هي الصورة المفروضة مجردة
وذلك لان القسمة عارضة لها بسبب شيء هو ذو مقدار في اول ما هو كذلك فان احد القسمين ان
كان متشابها للقسم الآخر فهو حافظ لنوع الصورة المعقولة فاذن الصورة التي فرضناها مجردة
كانت متشابهة لعدد بنسبة من حجم اذا اعتبر حصول الكل من القسمين او عدد اذا اعتبر انقسامها
اليهما او زيادة اذا اعتبر حصولها من انضمام احد القسمين الى الآخر او نقصان اذا اعتبر بقائها
المعقولة بعد حذف احدهما عنه او اختصاص بوضع لان التجزئة الى جزئين متشابهين لا تعرض
الا لمادية من بعض [illegible] ما لا محالة **وقوله** فليست هي الصورة المفروضة اشارة الى الخلف
قوله واما الصورة الجسمية والخيالية فيشبه ما لاحظ النفس اجزاءها جزءا جزءا متباينة الوضع
مقارنة لهيئات عرضية مادية الى ان يكون رسمها ووشمها في ذي وضع وقبول انقسام لما فرغ
من بيان امتناع حلول الصورة المعقولة في الجسم ربما يتوجه ان يجب حلول الصور الحسية والخيالية
فيه لتتميم الغرض منها وذلك لانا اذا احسسنا بعض اشخاص [illegible] او تخيلناه فلا نشك ان لاحظ
النفس اجزاءه متباينة الوضع ومقارنة لهيئات غريبة مادية كالعين والانف والفم وغيرها من العين
اليمنى بذلك في مكان او حجم لم يحل اليسرى منها وكذلك اليسرى فهما متباينتان بالوضع وايضا
كونهما على بعد مخصوص منها ولون احدهما في جهة من الانف وعن جهة لا يقف عنهما وعن نسبتهما تقارنا
وتلك الملاحظة تقتضي الى ان يكون رسمهما الحسي ووشمهما الخيالي في ذي وضع وقبول انقسام اي
في شيء مادي والرسم هو الاثر اللاصق بالارض وهو بالحسي اولى لان الحس انما يدرك الاثر المنتقش
والوشم هو الختم اعني اصالة النقش الذي يحصل من الطابع في الشيء الذي طبع عليه ولذلك
سمي اللوح الذي يختم به البيادر وشما وهو بالخيال اولى لان صورها منطبعة في الخيال من طابع
هو المدرك بالحس ومن قول الشيخ ما لاحظ النفس الصور الحسية والخيالية يتضح ان ادراك النفس
لها وتظهر منه بطلان قول من ادعى عليه انه لا يقول بذلك وما اعترض الفاضل الشارح بان
الصورة العقلية في النفس الجزئية ليست مجردة مكررة قد سبق ذكره وجوابه لو صح ان الصورة
العقلية مجردة عن اللواحق لكان كذا ان بيان تجرد النفس لا يحتاج يقول كل حال في متحيز فهو

ذو وضع وكل ذي وضع ملابس غير مجرد عن اللواحق والصورة العقلية مجردة فهي ليست كذلك في محل النفس
يقدح في الحجة المذكورة الا ان حجة على مطلوب الا انها في صحة حجة الغير عليه والشيخ تعاور ذلك الحجة
افضل الذي كتبه حتى المختصر الموسوم بعيون الحكمة لكنه اوردها على وجه اقرب مما حكاها ما ذكره
هنا الفاضل وذلك انه اوردها هكذا الصور العقلية ليست بذوات وضع وكل حال في جسم
فهو ذو وضع واما الصادر هنا الحجة المذكورة التي هي قولنا المنقسم بالمعقول الواحد ليس بمنقسم
والجسم منقسم لا بد للجواب وضرب كون الصور الخيالية جسمانية يحتاج على وجه اظهر كما اشار اليه واما
اعتراضه المشهور من الشيخ ابي البركات وهو ان الهيولى عنده ان حجم ويتحكم بانطباع الجسمية
والمقدار فيها فلم لا يكون انطباع المحسوس فيه من النفس **والجواب** عنه ان الهيولى انما
يحصل موجوده ذات وضع بذلك الانطباع والنفس لا يكون ان تصير ذات وضع البتة ووهم
من ان ما ذكر يمنع بعض كون الصور الحسية والخيالية جسمانية لكنها لا يقتضي كون الوهمية
جسمانية **والجواب** انهم لم يتمسكوا في ذلك بهذه الحجة بل بغيرها **وهم وتنبيه** اني لعلك
تقول ان الصورة العقلية قد تنقسم باضافة زوائد معنوية اليها كقسمة المعنى الجنسي الواحد الى نوعين
بالفصول المنوعة والمعنى النوعي الواحد الى الفصول العرضية المصنفة فاسمع الوهم في هذا
الفصل هو الاحتمال الثاني من الاحتمالين المذكورين وهو ان ينقسم الصورة العقلية الى جزئيات
لما اعلم ان تقسيم الكلي الى الجزئيات انما يكون باضافة زوائد معنوية اليه وتلك الزوائد لا يكون
اما مقومة لماهيات الجزئيات او غير مقومة فان كانت مقومة كانت فصولا وكانت القسمة بها
قسمة المعنى الجنسي الواحد الى الفصول الذاتية المنوعة كقسمة الحيوان باضافة الناطق وغير
الناطق اليه الى الانسان وغيره وان لم تكن مقومة كانت عرضيات ولا يخلو اما ان يكون الحاصل
بعد اضافتها الى ذلك الكلي بالاشتراك او لم يكن فان كان كانت القسمة بها قسمة المعنى النوعي الواحد
بالفصول العرضية المصنفة كقسمة الانسان بالسواد والبياض الى الاسود والابيض
وان لم يكن بالاشتراك كانت القسمة بها قسمة المعنى النوعي الواحد بالعوارض الجزئية المشخصة
وانما لم يذكر الشيخ هذا القسم لان الى مبادئه لا يكون معقولا بل يكون محسوسا **قوله**
على انه قد يجوز ذلك ولكن يكون فيه ان كل ما يجعل صورة العقلي ليس جزءا من الصورة الاولى
فان المعقول الجنسي والنوعي لا ينقسم ذاته في معقوليته الى معقولات نوعية وصنفية وتكون
[illegible] المعنى الواحد الجنسي والنوعي والا لكون نسبتها الى المعنى الواحد المنقسم نسبة
الاجزاء بل نسبة الجزئيات ولو كان المعنى الواحد البسيط الذي سبق تعرضنا لا ينقسم محلها
[illegible] لكان [illegible] الذي يتشكل به او لا في قول القسمة الى المتشابهات وكان كل واحد منها
[illegible] وان لا يكون البسيط الذي لا انقسام فيه هذا هو التنبيه على تحقيق الحق فيه وهو ان
هذه القسمة كون ان تمنع من الوجود كالقسمة المتقدمة لكنها الحقيقية لا يكون قسمة بل هي نسبة
تلك الصورة الكلية كالحيوان بصورة كلية اخرى كالناطق تجعلها صورة بالتمام كالانسان ليس
لها [illegible] جزءا من الصورة الاولى اعني الحيوان فان المعقول الجنسي كالحيوان لا ينقسم ذاته

ـ معقول لنبه الى محقق لات نوعية كالانسان والفرس بلوى محوعها جاميل معنى الحيوان
كذلك النوعى كالانسان لا ينقسم الى محقق لات صنفيه كالعرب والعجم يكون مجموعها جاميل معنى
الانسان وايضا لا يكون نسبة هذه الانواع والاصناف الى الحيوان او الانسان المنقسم من نسبة
الاجزاء بل نسبة الجزئيات ولو كان المعنى العقلى الواحد البسيط الذى اسند التنابه على جزئيات
محله ينقسم بمختلفات نوعيه كالجنس والفصل لكان غير الوجه الذى تشكك من قبل هذا امر يدل
المنقسم الى اجزاء متشابهه كالجسم وكان كل واحد من اجزائه البسيط الى لا ينقسم بحسبه
الى اولى بان يجعل البسيط الذى اسند التنابه اولا لعوض مسل من وجه **اسنان** انك
اتعلم ان كل شى يعقل شيا فانه يعقل بالقوة القريبة من الفعل انه يعقله وذلك عقل منه
لذاته فكل ما يعقل شيا فله ان يعقل ذاته **ء** ترتيب بيان ان كل عاقل فهو معقول وان كل
معقول قائم بذاته فهو عاقل وابتدا بالاول بقوله كل شى يعقل شيا فانه يعقل بالقوة
القريبة من الفعل انه يعقله من غير قياس واما قال بالقوة القريبة لانه جعل القوة ثلث مراتب
بعيدة من العقل كالهيولى ومتوسطة من الفعل بالملكه وقريبة من الفعل بالفعل وهى التى يسمى
ان يكون للعاقل ان يلاحظ معقوله متى شاء فالمراد ان كل شى يعقل شيا فله ان يعقل العقل
متى شاء ان ذاته عاقلة لذلك الشى هو حصول له تلك الحصول له واسكلان حصول شى لشى لا ينفك
عن حصول ذلك الحصول له اذا اقترن معنى والفاضل الشارح لم يعتد بقول الشيخ انه يعقل
بالقوة القريبة من العقل فان العقول المفارقة ليس فيها شى بالقوة حتى قال سيانى من ان كلما يعقل
بالعقل قال — وكان من الواجب ان يقول فانه يمكن ان يعقل بالامكان العام ليكون شاملا
لما للنفوس الانسانية **اقول** — الامكان العام يقع على الامكان العرب حتى على
دائم العدم من غير ضرورة فلذلك لم يعتبر به الشيخ عن المقصود فى هذا الموضع وعبر بالقوة القريبة
التى مر ذكرها والمراد ان يعقل الشى ان يعقل يعقل حيدود ذكر المتعقل من المعقول بالقوة
القريبة فالمشتمل على القوة هو المتعقل لا المتعقل وكون المتعقل بحيث يمكن له بالعقل
كما يكون بعيدا بالقوة بسبب الخلية الا بما فيه نهيه صغرى القياس وقال — الفاضل
الشارح انه بنى وايضا كبرى القياس يبدل عليها قوله ان كل ما يعقل منه لذاته يعقل ذاته يكون
ذاته عاقلة لذلك الشى يعقل منه لذاته وجه بان العلم بالتصديق علم بتصور الموضوع لست لعوالـ
هو علم بتصور الموضوع فقط او علم بتصور المحمول او علم بارتباطهما واما النتيجه فقوله فكل ما يعقل
شيا فله ان يعقل ذاته وصورة القياس هكذا كل شى يعقل شيا فله ان يعقل متى شاء كون
ذاته عاقلة لذلك الشى وكل ما له ان يعقل كون ذاته عاقلة لشى فله ان يعقل ذاته فكل شى يعقل شيا
فله ان يعقل ذاته **قوله** وكل ما يعقل من شانه كما هيته ان تقارن معقولا الخ ولذلك يعقل
ايضا مع غيره وانما يعقله القوة العاقلة بالمقارنة لا محالة **ء** يريد ان يبين ان كل معقول فهو عاقل
بالامكان بشرط استكمله قد ذكر اولا ان كل معقول من شانه ماهيته ان تقارن معقولا اخر ينبه
من التعقيب لصحته انه انما يعقل مع غيره ملوم لكن من شانه مقارنة الغير لا يمتنع ان يعقل

نفع الغير بقوله انه يكون نفعا لا هو لكونه مقارنا للعاقل **قوله** فان كان مما تقوم بذاته
لم يكن مانع لكن حقيقته ان تقارن المعنى المعقول **ء** هذا هو الشرط المذكور وهو القيام بالذات
والمعنى ان كل معقول قائم بذاته فلا يمتنع من حيث ذاته ان تقارنه معنى معقول وسيت الاحتياج
هذا الشرط ما استدركه من العقل الدال على هذا العقل **قوله** اللهم الا ان يكون ذاته ممنوعة
فى الوجود بمقارنته امور بمنعه عن ذلك من مادة او شى اخر ان كان **ء** فذهب فما نظن ان مقارنة
المادة ولواحقها مما يمنع عن كون الشى معقولا لا انه انما يصير معقولا بتجريده عنها فكل شى يكون
فى الوجود ممنوعا بمقارنة المادة ولواحقها فان كان قائما بذاته كالجسم فهو خارج عن الحكم المذكور
تعالى ممنوع الشى ومقيته اى تلبيته وتوصيفه اى شى اخر ان كان يمكن ان يحمل على الصور المعقولة
المجردة فانها لا تعقل اذا كانت قائمة بالغير وان كانت تعقل اذا كانت قائمة **قوله**
فان كان حقيقته مسلم يمتنع علينا فيما انه الصور العقلية لها امكان ذلك لها الامكان وفى صحيح
ذلك المكان ان يعقل لذاته **ء** اى فان كان حقيقته مسلم لذاته عن قائمه بغيره لم يمتنع على شكل الحقيقة
بحسب ذاتها ان تقارنها الصور العقلية وكانت عاقلة لتلك الصور بالامكان فان معنى التعقل هو
حصول الصور العقلية عندها فتوضيح ذلك امكان تعقله لذاته لان تعقل غيره مسلتزم تعقل كونه
متعقلا له بالقوة وهو يتضمن تعقله لذاته وبعض الكلام وفى ضمنه يلزم ذلك امكان تعقله لذاته فثبت
اذن ان كل معقول قائم بذاته عاقل لغيره ولذاته بالامكان وهو تتمة الحكم الاول ان كل عاقل
لشى فهو معقول بذاته قال — الفاضل الشارح المقصود من هذا الفصل بيان ان كل مجرد فانه يمكن
ان يكون عاقلا بالامكان العام وبرهانه ان كل مجرد ان امكن ان يعقل غيره لمكن ان يعقل ذاته
لكنه امكن ان يعقل غيره بيان الشرطية ان كل من يعقل شيا ممكنه ان يعقل تعقله لذلك الشى
وكل من امكنه ذلك امكنه ان يعقل ذاته وبيان صدق المقدم ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا
وكل ما يصح ان يكون معقولا وحده يصح ان يكون معقولا مع غيره وكل ما هو كذلك يصح ان يقارن غيره
فاذن كل مجرد يصح ان يقارن غيره وصحة هذه المقارنة ليس موقوفة على حصول المجرد فى جوهر العاقل
لان حصوله فيه ليس شرط المقارنة سوى صحة المقارنة بحصول المجرد عنه لا تتوقف صحة الشى على وجوده
عنها فاذن المجرد سواء وجد فى العقل او فى الخارج يلزمه صحة مقارنة الغير ولا معنى للتعقل الا المقارنة
فاذن كل مجرد يصح ان يعقل غيره **واقول** — انه الا اذا حمل الحكمين المذكورين فى هذا الفصل
حكما واحدا المحمول بحسب ما سيجعل الاول بيان الشرطية والثانى بيان الاستثناء اذ لا يظهر مما ذكره
ثم اعترض على قوله كل مجرد يصح ان يعقل غيره بانه بالاتفاق ليس كل مجرد يصح ان يكون معقولا
ليس ما هو من مقدمات البرهان بحصر صالح اعتراضا ما يحتمل البيان على المعقول
بل العقل البسيط عن محقق له للبشر والجواب — عنه ان الحكم بان كل مجرد يصح ان يكون معقولا
ليس مما ذكره الشيخ فى هذا الفصل بل هو مذكور فى الفصل الذى ذكر فيه تعقل الاول الى ما كان فى الحجيه
فالمخالبة العقليه وحق الكلام فيه ايراد الاعتراض هنا عليه غير مناسب ولكن قوله ان العاقل
تعالى وذوات العقول غير معقول بالقياس الينا الا بعبر لا يمتنع تعقلها فى نفوسنا ثم بالكلية

وان سلمناه فلم قلتم ان ما يصح ان يعقل وحده يصح ان يعقل مع غيره فلعل من المجردات ما لا يصح ان يعقل
شيء اخر مع تعقله فان كيف يحكم بامتناع ذلك من يكون ظاهر مذهبه ان العلم بالشيء والعلم بالعلم به
لا يجتمعان والجواب ان تعقل كل موجود ممتنع ان يتكلم عن صحة الحكم عليه بالوجود والوحدة
وما يجري مجراهما من الامور العامة ولذلك حكم بعضهم بان النفوس الساذجة [illegible] ما في الحكم
بشيء على شيء يستدعي مقارنتهما في الذهن فاذن لا شيء يصح ان يعقل وحده الا ويصح ان يعقل مع
غيره قال وان سلمناه فلا نسلم ان الدليل يدل على ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل مع كل ما فرض
[illegible] عليه ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل كل الاشياء والجواب ان المطلوب هاهنا هو
اثبات العاقلية لكل ما يفرض مجردا ويكفي فيه صحة مقارنته لمعقول واحد واما اثبات صحة تعقل
كل الاشياء لكل مجرد فشيء لم يدعه الشيخ هاهنا وليس في غرض كلامه اليه حاجة قال وان
سلمناه فلم قلتم ان صحة المقارنة تكون في الخارج ولم لا يجوز ان يكون مشروطا بان يكون في النفس [illegible]
لتوقف صحة المقارنة على حصول المجرد في النفس [illegible] الشيء [illegible] المقارنة
حسب [illegible] انواع مقارنة الحال للمحل ومقارنة المحل للحال ومقارنة احد الحالين للاخر فلا يلزم
صحة الحكم بنوع واحد على شيء صحة الحكم بسائر الانواع عليه فان العقل يصح ان يقارن غيره مقارنة
الحال للمحل من غير عكس وكذلك الصور [illegible] بالعكس فاذا [illegible] صحة مقارنة
المجرد لغيره التي هي مقارنة الحالين [illegible] حصول المجرد في العاقل الذي هو مقارنة الحال للمحل [illegible]
صحة وجود نوع على [illegible] لا يلزم منه محال [illegible] ان لا يكون [illegible]
[illegible] لكن لا يلزم من صحة [illegible] المعاني [illegible] النوع [illegible] تعقل المجرد
لانه والجواب ان حصول نوع من المقارنة كاف في الدلالة على صحة طبيعة المقارنة مطلقا من
حيث الماهية المشتركة [illegible] قال فان سلمنا ان جميع الانواع متساوية
في الماهية لكن لا يلزم من صحة حكم على ماهية [illegible] في الذهن صحته عليها في الخارج فان الانسان
الذهني [illegible] بخلاف الخارجي [illegible] والجواب
ان اعتبار حصول الانسان في الذهن من حيث هو ماهية الانسان غير اعتبار حصوله في الذهن من
حيث هو صورة ذهنية [illegible] فان الاول هو تعقل الانسان والثاني هو الصورة المعقولة
للانسان [illegible] والعقل اذا حكم على الانسان بالاعتبار الاول
وجب ان يطابق [illegible] الخارج والا لارتفع الوثوق عن احكام العقل واذا حكم بالاعتبار الثاني لم يجب
ان يطابق الخارج لانه لم يحكم على الانسان الخارجي بل حكم على الذهني [illegible] فالحكم بصحة
مقارنة المجرد لغيره من حيث هو [illegible] ذهنية بل من حيث ماهيته قال وان سلمنا الصحة
في الخارج [illegible] يكون في الخارج مانع من [illegible] الحكم كما ان [illegible] الانسان [illegible] عليه
من حيث الجنس [illegible] الا [illegible] عنه والجواب عنه ما
مر [illegible] الشيخ في فصل [illegible] وهم وتنبيه ولعلك تقول ان الصور المادية في العقل اذا جردت
العقل [illegible] المعنى المانع [illegible] تعقل [illegible]

الشيء معقول لا من اجل انه المادي والمجرد عنها بل لانه معقول [illegible] المعقول [illegible] العقل
اياه معقول [illegible] ان التعقل [illegible] العاقل للمعقول [illegible] في هذا الفصل سؤال
عن الصور المادية التي جردها العقل وصارت معقولة [illegible]
[illegible] المانع [illegible] والمقارنة حاصلة بالجملة [illegible] سؤال [illegible] العلة المقتضية للاشتراط
المذكور في الفصل المتقدم فنقول [illegible] ليست [illegible]
[illegible] المعقول [illegible] العاقل [illegible]
وليس [illegible] الصور [illegible]
[illegible] المعنى الذي [illegible] مستقل [illegible] حسب ما فرضناه
او قارنه معنى معقول كان له بالامكان [illegible] والجواب ان [illegible] الصور [illegible] العقل
مستقلة [illegible] المعاني المعقولة [illegible]
[illegible]
كل واحد منهما [illegible] الاخر [illegible]
[illegible] المعقول [illegible] العاقل [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] الصور [illegible] العقل
فالذي [illegible] مجرد [illegible] معقول [illegible] عاقلا [illegible] ان يكون [illegible] الصور
عاقلة [illegible] المعنى [illegible] الشيء العاقل [illegible] على
حسب ما فرضناه اذا قارنه معنى معقول [illegible] بالامكان [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] ان كل عاقل معقول وليس كل
معقول عاقلا [illegible] الصور المعقولة [illegible]
[illegible] الصور [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الحالية [illegible] الماهية [illegible]
بالحالية اولى والجواب ان [illegible] بالحالية [illegible] الماهية [illegible]
عكس هذا الحكم [illegible] للسؤال [illegible]
كان [illegible] لا يمكن ان [illegible]
[illegible] المعقول [illegible] بالمحل [illegible]
[illegible] فان سلمناه
[illegible] الصور [illegible]
[illegible] القسم
[illegible] والجواب [illegible] القسم [illegible]
[illegible] المقارنة المطلقة [illegible]
[illegible] الاخر

وذلك المعقول لفرضه فاستبعد ان يعطي الجزء المنتهى كل من الاقسام الثالث بالقسمين الاولين وعلى الجزء
الخاص به بالفرض والى ذلك اشار بقوله لكن المعنى الذي كلامنا فيه حتى هو مستقل بنفسه
على حسب ما فرضناه واعلم انه لم يحكم بامتناع القبول على كل ما لا يكون مستقلا مطلقا بل حكم
بان كل محل اخص يشمل لا اختصاص له بالعاقلية ولا اللاعاقلية المعقولية ولا ما الفعل المحسوسة عنده
مثل كرة ما محل فهو في محلها لا تعقد ضرا انفا على انه كان له ما لا امكان جعله مسهورا اما انه اعد لكن
بالقوة فقوله الى بان المعقول امر وراء المقارنة وعنده لكن يسقط اصل التأويل ثم الجواب
ان المعنى المعقول قد يقارن لشيء المستقل بقواعمه كالعقل الهيولاني عن مجرد بل مع الغوامض
الغريبة انه يصير مجردا بحسب اعداد ما كان الجوهر بصر لشيء يحرك عقلا اما المبادي وانما
يكون هذا الخروج من القوة الى الفعل بالعقل الذي هو مجمل الشيء ما لا امكان العام ليكون هذه الصورة
الصادرة اخلاقه ولا تلازم من ذلك معاينة العقل للمقارنة بل يلزم منها مع المقارنة مع القبول شيء
للمقارنة المجردة **وهم وسنه** اي لعلك تقول ان هذا الجوهر قابل لكن الامانع له بحسب ماهيته الى
ملائم من جهة تخصيصه الى سعفض مما عن المرضم من معناه في نوع عاملة تعقله **6** لما
استدل على صحة معانيه ماهيته اي هي العاقل لسائر المعقولات عند كونهما ما بها متعلقا بقوم قابله
تعقلها على صحة مقارنتها ايها عند كونها ما بها متعلقا بما نوقش عليه السكل من حسن اجديها ان
تعاقل للمقارنة مشروط الامور وتركته الغير قائم بالعقل والمقارن ان يزال لها مانع بوجود عند العاقل
بالذات بان هو شرح الحال الذي يصار لهما من بعض المقارنة بما اقترن الي المجرد من تلك القابلي لكن
لما كانت الماهية عند اعتبارها في العقل مجردة عن اللواحق الشخصية وعندنا ما الذات حكمه
الاقتران مما لم يحتمل لحوق شيء لها لا عند العام بالذات والاحاطة لكل شيء المانع اللاحق
من جهة تخصيصه الى سعفض ما عن المرتسم من معناه في نوع عاملة فان المرتسم منها هو نفس
الماهية المجردة عن جميع اللواحق الغريبة لا باعتبار كونها صورة حصلية بل باعتبار كونها تعقلا لا اعتبار
خاليص وفي هذا الفرق بينهما وهذا شيء صرح به بعض عن الماهية النوعية من اراد بيانه في الحمامات لم
يذكر الشرط اللاحق من جهة تحقيقها التي تخصها باعتبار كونها صورة حصلية لكونه بهذا الاعتبار
خارجا عن البحث المقصود في العاقل ان كل ما لم يميز بين الاعتبارين اورد ما بحثه **قوله**
فيكون جوابك تعذر الجواب لان الاستعداد المقارنة اما ان يكون لازما للماهية النوعية من كل منهما
حال القيام بالذات وفي القيام بالغير العاقل واما ان لا يكون لازما بل انما يحصل عند القيام بالفرع
العاقل فقط في القسم الثاني مسلم لان المقارنة اما ان يحصل مع المقارنة او بعدها او قبلها اما
القسم الاول وهو ان يكون مستعدا للمقارنة لازما للماهية فيعرض كونها مستعدة للمقارنة سواء
كانت قائمة بالفرع العاقل او لا وهذا ما يقبل هذا البعض بكون حمل السكل ساقطا وثالث القسم الاول
من اقسام القسم الثاني وهو ان يكون حصول الاستعداد عند القيام بالفرع العاقل مع حصول
المقارنة فباطل لان الشيء يجب ان يستعد اولا للصفة ثم يحصل له تلك الصفة ولا يمكن ان يحصل الصفة
ويستعد معها لحصولها اللهم الا اذا كان الاستعداد للصفة لغيرها عن الصفة لشيء مثلا كالاستعداد

للعقل الثاني التي يحصل بعد حصول المعقولات الاولى واما القسم الثاني منها وهو ان يكون
حصول الاستعداد بعد وجود المقارنة فباطل ايضا لامتناع حصوله بعد حصوله يجب حصولها
واما القسم الثالث وهو ان يكون حصول الاستعداد قبل وجود المقارنة فيتضمن هذا الكلام ان يكون
ذلك الاستعداد لاجل الماهية ايضا كما كان في القسم الاول وذلك لان الماهية قبل المقارنة اما ان يكون
مجردة عن اللواحق الغريبة بكونها معقولة فلا يكون هناك شيء يفيدها الاستعداد غير الماهية حينئذ
يسقط السكل ايضا ويرجع الى الملخص **فقوله** اذ هنا الاستعداد لذلك الماهية لكان من لوازمها
كما كانه فقد سقط التشكيك اشارة الى القسم الاول من القسمين الاولين ويعني به كما بيناه ان الماهية
سواء كانت في العقل او في الخارج **وقوله** ثم ان كان انما يكتسب عند الارتسام في العقل
اشارة الى القسم الثاني المنقسم الى الاقسام الثلثة فالارتسام في العقل كان لم يكن بالقياس اليه
متأتيا معقولا حالي في محل لكنه مقارنة حال المحل مما معقول لا انه نوع ايضا مقارنة الماهية
للمعقول **قوله** فيكون الاستعداد انما يستفاد مع حصول الاكتساب له اشارة الى القسم
الاول من الثلثة في الفاء وقوله فيكون يستحق العطف على قوله يكتسب بالمعنى ان الماهية ان كانت انما
يكتسب الاستعداد عند الارتسام في الخارج التي هي المقارنة فيكون حصول الاستعداد والمستفاد مع
حصول الاكتساب له **وقوله** فيكون لم يمكن ان يستعد الشيء حتى حصل الاستعداد اشارة الى ابطال
هذا القسم والفاء في قوله فيكون جواب الشرط المذكور في قوله وان كان انما يكتسب والعامل
الشايع حصول الماهية لاستعداد انما يستفاد مع حصول الاكتساب معها الشرط زمانا بالعنوان
القسم الثاني من القسمين الاولين يحمل ذلك في تفسير الفاظ الكتاب ومنها الحال ثم زيفها وترك
المتزع عنه بقوله **وقوله** اذ لم يكن ليستعد الشيء وبعدما كان ذلك الشيء وحصل اشارة الى القسم
الثاني من الثلثة وبيان ابطاله وكان في قوله بعد كان تامة بمعنى حصل **وقوله** وهذا الكلام محال
تصريح ببطلان القسمين المذكورين والغرض منه الى القسم الثالث الباقي من الثلثة **وقوله**
فيجب اذن ان يكون هذا الاستعداد قبل المقارنة لازما للماهية **6** اشارة الى القسم الثالث من الثلثة
وبيان انه يرجع الى كون الاستعداد لازما للماهية **وقوله** بل لعل الاستعداد لاجل الخاصة للمعقولات
كما قال لعل للمقارنة الاولى اشارة الى ما ذكرناه من كون الاستعداد للصفة لغيرها عن الحاصل
وههنا انتهى الجواب **قوله** ولذلك فاعلم ان للماهية المعنى الجنسي استعدادا الكل فصل فهذا كان
الكلام يمكن ان يجتمع الى الفعل فلا يرد بطول الكلام انه كيف في المعنى المختص النوعي هو جواب للشك
لقرير ان حال المعنى المشترك الجنسي كالحيوان مثلا اذا كان زمانا للفصل كالناطق لم يكن
مستعدا للمقارنة لفصل كالصاهل مثلا فاذا ذلك فلا يجوز ان يكون الماهية المعقولة عند كونها
قائمة بما هو عنه مستعدة للمقارنة ان كان عند كونها قائمة بالفرع العاقل مستعدا لها والجواب
ان المعنى الجنسي من حيث هو معنى جنسي مستعد للكل فصل من الفصول التي تحت مقارنة بمعنى
كونه محصل لا نيته بان لم يكن لحصل كالحيوان مثلا اخرج الى الفعل بل مع هذا مانع كالناطق
منعه عن قبول المعنى الجنسي بفصل نوعا والفصل لا يخرج عن كونه طبيعة غير محصلة مستعدة للمقارنة

لمعاينة المعقول بتوالي ذلك الاستعداد او من يصدر هذا المانع الا لكونه جعل طبيعة الجسمية بل يعود واية عن
تلك الطبيعة فهو مستغرق لمعاينة المعقول ما دامت طبيعة الجسمية باقية اذا كان حال الجسمي الذي
لا يحصل بصورة الا المعاينة كذلك يكون حال الانواع المحصلة العقلية عن المعاينة فكونها مستورة
لمعاينة اعراض لحقتها من خارج عنه جاج العام انما يكون الانواع ما منعها الاستعداد ما دامت
قد طبايعها النوعية اولى غير كذا امس ولما كانت الماهية المعقولة التي يحصل في نفسها نوعية محصلة
غنية عن معاينة شائبة المعقولات من باسلها العقل الاستعداد ومعا وينبغي لحسبنا الدات في جميع الاحوال
اول من عنها **تنبيه** انك اذا عقلت ما اصلته لك علمت ان كل شي ما من شانه ان
يصير صورة معقولة وهو قائم الذات فانه من شانه ان يعقل جانبه من ذلك ان يكون من شانه ان
يعقل ذاته هذا ظاهر وهو يذكر ما بينه في العقول المبرية **قوله** وكلما من شانه ان
يجب له ما من شانه يكون من شانه ان يعقل ذاته فوجب عليه ان يعقل ذاته وهذا وكل ما يكون حينئذ
هذا القياس عن جانب علمه العقل بالتدريج قد مر بحقها مضى ان الماهيات المعقولة انما يكون مجردة
عن العوارض الغريبة عن ماهيته مما لا يلزم ذاتها عن ذاتها فما كان حينئذ مجرد استعد وبالصور النفسية
لا يتجرد العقل اياه كالعقول المفارقة وكما قبلها كان من شانه ان يجب له ما من ماهيته لان المعقول لما
من شانه ان يكون مقارنا له ولا يكون هناك مانع وما يعرضه دون الشي ولا يمنعه مانع يكون ذاتي العقل لها
تام امت الذات باقية وما يجب بحسب الذات يدوم بدوامها ممتنع ان يتغير ويتبدل فاذن يجب ان
يكون عاقلا لذاته فهكذا معقولا لذاته لا الذاتية ولما يجب ان يكون معقولا وما كان مجردا استقر عن مجرد بالصور
نفسه كالنفوس المفارقة بالذات التي يتم افعالها بالتصرف في المادة ان لا يكون من شانها ان يجب
له كما من شانه لو يقع عما من شانه على شي بل يجب من ذلك ما يكون حينئذ الاسباب ثم يمتنع كما يعرف به
بعضها في هذا فقد تم الكلام في ادراك النفس وتم الكلام في كونها **تكملة النمط** بذكر الحركات
عن النفس **تنبيه** كلاهما في القوى النباتية التي يصدر عنها افعال وحركات ولكن هي مع
العقول من هذا القبيل **إشارة** اناجركاعي حفظ البدن وتقليبه فهي بعض
من ماهية الغذاء فهي تمكن نسبة الى الحركات المنسوبة الى النفس النباتية التي تعقل لغير الاجسام الطبيعية
ارادة كما الغير الذي هي صادرة عن الاشياء وهي التي يسميها الاطباء قوى طبيعية واعلم ان النفوس
انما تستعمل الالات المركبة بحسب تركيب مزاج صوتها في الاعتدال وبعدها عنه كاملة فاذ الامزجة
المعتدلة من امزاجها ما الطبع وسعة انفعالها من كل بعض كل ما جانبها مناسبة للنحو ما يكون الم الغذا
في افعالها وحافظة لقواها وهي الحرارة الغريزية فالحرارة ان تعملان على تحليل الرطوبات المجودة
البدن المركب وتغايرها وكل الحرارة الغريزية من حال الطبع فاذن لولا شي يعيد بدل ما يتحلل منه
لعند المزاج يتبعه ويبطل الاستعداد المزاج لاتصال النفس به فتضيف التركيب والخاصية الالهية
جعلت للمتشبه الذي تمده بغذاء يشبه بدن المركب بالقوة وتحملها الى ان تشبه بالفعل فتضيفه الية
بدلا مما يحلل وهو الغذاء وان يوجد الماء ان بعض كاملا من الاسقاطات متنافيه الى
الانفكاك ولم يكن من شان القوى الجسمانية ان تحبسها على الالتيام ابدا كالاسنان وكان العناية

بجانبها

١٢٥

١٢٦

الالهية مستبقية للطبائع النوعية وانما يتدارك فيها بالغذاء بعد انتهاء ما الشي ممن ملكا تمام العقد والعناية
لغذائه ليعيد من الاعتدال وتسعه عرض مزاجه نعل سبيل التوليد فانما تقدر وذلك لعيد منه
وليخلق عوض من ذاته نعل سبيل التوالد فعملت بعد تركيبها فكانت قوى تحتزل من المادة التي
تحصلها الغاذية ما يحصلها فادة يحصل لشخص من نوعه ولما كانت المادة المحتزلة للتوليد لا تحصل له
الا بعد الغذاء الواجب ليحصل كما لها اذ هي محتزلة من بعض حصلت للنفس للغذاء ذلك نوع تضعيف
من المادة التي تحصلها الغاذية شيئا فشيئا الى المادة المختزلة ويدبرها مقدارها في الاقطار حتى انها
يبلغ باشيا حتى ذلك النوع الى ان يتم الشي حتى تاوي القوى النباتية التامة انما يكون ذات ثلث قوى
يحفظها الشخص اذا كان كاملا ومكملة ثم ذلك اذا كان بالقوة ويستبقي النوع بتوليد مثله وهي
المسماة بالغاذية والمنمية والمولدة للمثل وظهر من ذلك ان افعال جميع هذه القوى انما تتم بتصريف
مادة الغذاء **قوله** يتحال الى المشابهة بدلا لما يتحلل اشارة الى فعل الغاذية
ان يكون مع ذلك زيادة في النشو على تناسب مقصود محفوظ في اجزاء المغتذي في الاقطار يتم بها الخلق
اشارة الى الغاية بفعل المنمية **وقوله** او يحتزل منه لمثل يصلح لان يكون مادة ومبدأ لشخص
اخر اشارة الى الغاية بفعل المولدة **وقوله** وهذه ثلاثة افعال المثل معنى اشارة الى انها مستقلة
بوجود الافعال عنها وصدورها عنها **وقوله** او لاها الغاذية وهي تخدمها الى فيه للغذاء الماسكة
للمجذوب الى ان يهضمه الهاضمة المغيرة والدافعة للثفل **إشارة** الى تقسيم الغاذية على الباقية
لستم بعملها عن افعالها فان جذب الاربع تحسب الافعال لا الاربعة على الوجه الذي وجب
قوله والثانية القوة المنمية الى كمال النشو كما ان الماء لا يغني عن التوليد فحتى وجب المادة الكبير
الماء المتبوعة بعضها والصرف بها كان لا الماء اهم لانه يتعلق بالكمال الشخصي وانما الصنيع الى التوليد
الذي يكون الشخص معرضا للغذاء فتحمل الاستمرار باعتبار التوليد بعض الشي والغاذية تخدم
هذه القوى في تحصيل المادة **قوله** ان الانماء غير السمان النمو والسمن حيث كان في شي
واحد هو الا زيادة الطبيعي للبدن بانضاف ما للغذاء اليه ولكنهما يشتركان باعتبارها التناسب
في الاقطار وينافي طلب غاية ما يقصدها الطبع ومعنا الاختصاص بوقت معين والنمو يختص بمعنى
والسمن في اكثر احيانا ما يوافقه احيانا والذبول يقابل النمو والهزال يقابل السمن **قوله**
والثالثة المولدة للمثل وتبعث بعد فعل القوتين حتى بعد ما تطلبها هذه القوة تنقسم الى قوتين مولدة
ومصورة والمولدة تنقسم الى قوتين محصلة للبذر ومفصلة اياه الى اجزاء مختلفة كالاعضاء وهي التي
تسمى معينة اولى بالقياس الى المنمية والغذاء وخدمة الغاذية والغاذية والمنمية تخدمان المولدة
كاملة **قوله** لكن النامية تقف اولا والغاذية في اول الامر تقوى على تحصيل مقدار الكبير ما لا
يصل للجثة وكثير من الاجزاء الرطبة فيها فيتحلل المنمية فيما ينفصل عن الغذاء ثم تعجز من ذلك بالكبر الجثة
وزيادة الحاجة اليها وذلك لتطرق الاصلية الصالحة لتغذية الحرارة الغريزية فيعجز عن تحصيل عوضا ما
يتحلل فيضعف المنمية **قوله** ثم تعني المولدة ملاقة تقف ايضا عند الذرب من
تمام النمو تفرغ النفس للتوليد فيقف المولدة ملاقاة الحينا الى المنع ملاقاة الذهب

بفتح الميم وكسرها وتحته اي حينا وبرهة ثم اذا انجزت الغاذية عن ايراد بدل ما يتحلل يحدث لم يعقل
شيء يصرف المولدة فيه اذا انحرف المزاج بسبب استيلاء الاخلاط المفرطة فضاد المادة عن ان يتولد
لذلك وقفت المولدة ايضا **قوله** وستقرر الغاذية عاد له الى ان تعجز فيحل الاجل اي انما تحل الاجل
عند عجزها عن ايراد البدل لسرعة تحلل الاجزاء او لاحراق المزاج عن الاعتدال او انطفاء الحرارة
الغريزية لعدم غذائها ووجود ما يضادها **اشارة** اما الحركات الاختيارية فهي اشد
نفسانية ثم بيان نسبة الحركات المنسوبة الى النفس الحيوانية التي يفعل افعالا مختلفة بارادة
والى ما يعادلها والحركة الاختيارية هي التي تصدر عن شيء يقدر على الفعل والترك ويستأثر احدهما بالنسبة اليه
بحسب الارادة ترجيح احدهما وانما كانت هذه الحركات اشد نفسانية لانها انما تصدر عما تصدر عنه الادراك
النفساني من غير عكس واعلم ان لهذه الحركات مبادئ اربعة مترتبة ابعدها عن الحركات هو القوة المدركة
وهي الخيال او الوهم في الحيوان والعقل العملي بتوسطهما في الانسان ويليها قوة الشوق فانها تنبعث
عن القوة المدركة وينشعب الشوق الى ما [illegible] اذا انبعثت عن ادراك الملائمة في الشيء الذي ذاق النافع
ادراكا مطابقا او غير مطابق ويسمى شهوة والى شوق يكون دفع وعليه انما تنبعث عن ادراك المنافاة في
الشيء المكروه او الضار ويسمى غضبا ومغايرة هذه القوة للقوة المدركة ظاهر وكان الرئيس
القوة المدركة الحيوانية الوهم فالرئيس في القوى المحركة هو هذه القوة ويليها الاجماع وهي العزم
الذي يحصل بعد التردد في الفعل والترك وهو المسمى بالارادة والكراهة ويدل على مغايرته للشوق كون
الانسان مريدا لتناول ما لا يشتهيه وكارها لتناول ما يشتهيه وعند وجود هذا الاجماع يترجح احد
طرفي الفعل والترك اللذين تتساوى نسبتهما الى القادر عليهما ويليها القوى المنبثة في مبادئ العضلات المحركة
للاعضاء ويدل على مغايرتها لسائر المبادئ كون الانسان المشتاق العازم غير قادر على تحريك اعضائه
وكون القادر على ذلك غير مشتاق ولا عازم وهي المبادئ القريبة للحركات وفعلها تشنج العضلات
وارسالها ويتساوى الفعل والترك بالنسبة اليها **قوله** ولها قبل القاسم تجمع اشارة الى الاجماع
المذكور **قوله** [illegible] اشارة الى المبادئ البعيدة **قوله** شوقية
قوة عصبية دافعة للضار او قوة شهوانية جالبة للضروري او النافع الحيواني اشارة الى قوة
الشوق المتوسط بين القوة المدركة والاجماع **قوله** مطيع ذلك كما انبثت في العضل من القوى المحركة
الى نهاية تلك [illegible] اشارة الى المبادئ القريبة المذكورة وقوله مطيع ذلك اشارة الى ان هذه جميع
القوى انما تطيع الاجماع ويمكن ان يكون اشارة الى المبادئ الثلثة لهذه القوى فان المحركة الخضعية
[illegible] لما ذكره كون الشوق منبعثا عن القوة المدركة وكون القوى مطيعة للاجماع
[illegible] **اشارة** الجسم الذي في طباعه
ميل مستدير [illegible] حركاته النفسانية دون الطبيعية وما كان يحركه [illegible] الطبع
[illegible] الطبع [illegible] الطبع
[illegible] الطبع بالارادة
[illegible] حركته نفسانية لا طبيعية

مجهو

فسريد ان سبق كون الحركات المستديرة الفلكية صادرة عنها افعال عنه متعلقة بارادة او الطبيعة
فان الذي يصدر عنها افعال عنه متعلقة من الارادة فالقادر [illegible] هو وجود لا الارادة وعلى هذا [illegible]
الارادة لا يطلب [illegible] ولا [illegible] ويطلبه او لا [illegible] انما يفعل كذلك ليتصور غرض من حيث
[illegible] المستديرة طالبة لحدود [illegible]
تطلبها لم يمكن ان يكون طبيعية [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] الكاتب [illegible]
بتقديم المعنى الحسي الى الكلي [illegible] الارادة الجسمية والمعنى العقلي الكلي [illegible] الارادة العقلية
[illegible] سواء كان [illegible]
[illegible] ان
الارادة التي تطلب معنى حسيا [illegible] الارادة جسمية [illegible] محسوس
والارادة التي تطلب معنى عقليا [illegible] الجبيب [illegible] معقول
والارادة اما حسية واما عقلية [illegible] ان المعنى الذي [illegible] سواء كان [illegible]
[illegible] لا الانسان [illegible] عقلي [illegible]
[illegible]
[illegible] **اشارة** ان
حركة الجسم الاول بالارادة ليست لنفس الحركة [illegible] من الكمالات الجسمية ولا العقلية [illegible]
تطلب لغيرها [illegible] الحركة المستديرة [illegible]
[illegible] الجسم الاول [illegible] البرهان على [illegible]
[illegible] الحركات [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] المحرك [illegible]
[illegible] المحرك [illegible]
الحركة انما كان مبداء [illegible]
المستوفي الاول [illegible]
[illegible] الارادة اما حسية واما عقلية والحركة [illegible] الكمالات المطلوبة
لذاتها لا لحس [illegible] حركة الجسم الاول بالارادة ليست لنفس الحركة **قوله**
وليس الاول [illegible] الوضع وليس بعين [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الارادة انما تطلب
[illegible] الحركات [illegible] الجسم الاول [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] بالحركة والمطلوب [illegible]
ان يكون [illegible] الوضع المعين الذي يطلبه [illegible] الارادة ليس بمعين

والتعيين

مع عدم ... معين معروض بعض ضمن الارادة التي تحدد اليه بالحركة والعين الانافي الكلية لان كل
ما حصل من كل كلي فلم يمنع كليته بتعين تمثل له عن مشابه احاد ذلك الكلي فاذن المعين المعروض
لا يكفي ان يكون جزئيا بل هو ايضا جزئي ما تاكل انما الحركات ما ذا اتصال تعيين الحركة المتوهمة
اليه فيه ويكون حركة الجسم الاول التي هي علة لوجود الزمان ممتنع ان يعرض فاذن مطلوب الارادة
الجسم الاول هو وضع معين جزئي من كل وبعيد بالجسم الجرمي الواحد لا يضر كليته كما مر في
المعنى ايضا الارادات المتوجهة الى ايجاد كل عقلية على ما مر انفا في المعنى فاذن ارادة الجسم
التي هي مبدأ حركته الوضعية عقلية **قوله** وبحث هذا اسرد الظاهر من مذهب
المشائين ان المباشر لتحريك الفلك نفس جسمانية هي صورته المنطبعة في مادته وان الجوهر
المجرد عن مادته الذي يستكمل به نفسه هو عقل غير مباشر للتحريك وان الشيخ [illegible]
ان المباشر للحركة ذو ارادة عقلية وقد تقرر فيما مضى ان القوى الجسمانية ليس من شانها
ان تعقل وان العقول التي من شانها ان تحيط بما ليس من شانها ان تباشر
التحريك فاذن وجب ان يكون للفلك نفس مفارقة كالنفوس الناطقة الانسانية في شانها
ان تعقل وتباشر التحريك لتكون ذات ارادة عقلية وليصدر عنها الحركة المتوهمة كرما كان
القول بذلك مخالفا للجمهور منهم لم يصرح الشيخ به واشار الى ذلك بقوله وبحث هذا اسرد و
الفاضل الشارح ذكر ان الشيخ تكلم في هذه المسألة في هذا الكتاب في اربع مواضع وذكر
في جميعها ان ههنا سر الكنه لم يفصل القول فيه الا في الموضع الرابع فالاول في هذا الموضع
والثاني في اخر الفصل العاشر من النمط السادس حيث قال وانما نفس السماء مهيئة
صاحب ارادة جزئية او صاحب ارادة كلية يتعلق بها لينال ضربا من [illegible] الا ان كان
وفيه سر والثالث في الفصل التاسع عشر من ذلك النمط حيث يتكلم في كيفية تشبه النفس بالعالم
[illegible] او الطبيعة [illegible] والرابع في الفصل
التاسع من النمط العاشر فانه قال ههنا ثم ان كان ما يوجبه ضرب من النظر مستورا الا على
الراسخين في الحكمة المتعالية ان لها بعد العقول المفارقة التي هي كالمبادي نفوسا ناطقة غير
منطبعة في موادها بل لها علاقة ما كما لنفوسنا مع ابداننا ثم في هذا الموضع صرح بحصة ذلك
السر **تنبيه** الرأي الكلي لا ينبعث منه شيء مخصوص جزئي فانه لا يتخصص بجزئي منه
دون جزئي اخر بلا سبب مخصص لا محالة [illegible] ليس هو وحده وسار من ان بعض
الفلك التي هي ذات الارادة [illegible] الفاضل جعل مبدأ
الارادة الكلية نفسا مجردة ومبدأ الارادة الجزئية نفسا اخرى منطبعة وذلك شيء لم يذهب اليه
ذاهب علمه فان الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذاتين متباينين [illegible]
مغاير لمذهب الشيخ فان [illegible] نفسا [illegible] صورة جسمانية [illegible]
الفلك [illegible] بواسطة
تلك [illegible]

هذا الفاضل من النمط العاشر ولنرجع الى المتن فنقول الرأي الكلي لا ينبعث عنه شيء مخصوص
جزئي من حيث هو كلي [illegible] بلا سبب مخصص لا محالة [illegible]
الى [illegible] الجزئيات عن الكليات فان الحكم بان هذا [illegible]
عن الحكم بان [illegible] هذا الذي **قوله** والمريد من الحيوان
بقوته الحيوانية للغذاء ان [illegible] ويتخيل له غذاء جزئيا [illegible] ارادة جزئية
وربما [illegible] الغذاء [illegible] وان كان لم يحصل له شخص [illegible]
[illegible] فلا على انه كان ذلك متمثلا عنده هذا اشكال
يرد على ما ذكره وهو ان الحيوان ربما اراد الغذاء مطلقا لا غذاء بعينه [illegible]
[illegible] كل [illegible] غذاء جزئي
[illegible] الكلية [illegible]
الاول [illegible] الغذاء [illegible] الحيوان [illegible]
الكليات [illegible] الغذاء الذي [illegible]
طلبه [illegible] الشخص [illegible] بالنوع [illegible]
[illegible] الغذاء الكلي متمثلا عنده **قوله**
وكذلك من قطع المسافة [illegible]
كان [illegible] الاتصال [illegible] الجزئية
[illegible] الحركة [illegible] المذكور [illegible] استدلال
[illegible] الكلية [illegible] الجزئية [illegible] المسافة
[illegible] المسافة [illegible] الجزئية [illegible]
[illegible] المسافة [illegible] الحد
[illegible] المسافة [illegible] الحركة [illegible] الجزء
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] المسافة [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحركات [illegible]
[illegible] كلية **قوله** [illegible]
[illegible] الكلية [illegible] كل [illegible]
[illegible] الكلية [illegible] الجزئية [illegible]
الحركة [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] الكلية [illegible] الكلية [illegible]
[illegible]
قوله [illegible]

تقتضي حركة وتنبعث منها شوق ثم ارادة متعينتان عن رأي النفس الوهمي فتبعث القوة المحركة
الى الحركات فحركة معينة هي مراده لاجل المراد الاول وهذا استشهاد بكيفية صدور حركاتنا
عن اراداتنا الكلية وبالجملة لو كان ما تصورنا امرا كليا مثلا كتصورنا انه ينبغي ان يصدر عنا
بذل الدرهم وهذا بعينه كلي جملة من جزئيات كلية هي قولنا ينبغي ان يصدر عنا الفعل الجميل
ومن الافعال الجميلة بذل الدرهم ثم اشخاصها فصاعدا وما هو ان هذا الدرهم الذي في يدي
ينبغي ان ابذله لمستحق من هذا الفقير الجزئي شوق وارادة متعينتان الى بذل هذا الدرهم
فتبعث القوة المحركة على تحريك اليد نحو بذله وهذا البذل لهذا الدرهم مراد لاجل المراد الاول
الذي هو مطلق بذل الدرهم على ما اعترض بان الاصل الشايع فقال اذا كان الشيء الجزئي بعض
نسبته منه ومن المدرك والنسبة لا يتصور الا بعد حصول المنتسبين واذا كان الشيء جزئي بين
على حصوله الموقوف على تحصيل ما قبله اياه فلو توقف تحصيل ما قبله اياه على ادراكه من حيث هو
جزئي لزم الدور والجواب ان ادراك الجزئي قبل حصوله موقوف على حصوله في الخيال
لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على تحصيل ما قبله اياه والموقوف على
ادراكه فانه لا يكون حصول الجزئي في الخارج بعد الحصول في الخيال بعد ان يكون حصوله في الخيال ايضا
مبدأ الحصول في الخارج ولا يلزم الدور ثم قال وانما نعلم قطعا انا متى حاولنا فعل حركة
فانا لا نحاول [illegible] ذات الحركة من حيث هي حركة من الموضع العلاني في الوقت العلاني وذلك [illegible]
الكلية ولا نحاول الحركة المعينة من حيث هي معينة [illegible] فما اعترض جامع يكفيه نقضيدها وهذا الاستقراء
يعضد العلم بان الموقع في الفعل الجزئي هو القصد الكلي وانه انما يتخصص ذلك الجزئي بحسب
تخصيص المحل والوقت والجواب ان تعين المحرك والمسافة والزمان يعين تشخيص الحركة
كما اعترف به وبالجملة فقوله فاول حركة جسم معين من حيث هي حركة في الموضع العلاني في الوقت
العلاني [illegible] بما يقتضي ثم انما نقول انا نقصد الحركة الكلية في موضع ووقت معين [illegible]
من الحركة بتخصيص المحل والوقت ثم اورد المعارضة بان الارادات الجزئية ايضا لابد
ان تنتهي الى [illegible] ثم الكلام فيها كالكلام فيما [illegible] فتتسلسل ثم
التسلسل [illegible] ان كان السابق علة للاحق كان [illegible] في الآلات السابق
[illegible] حال حصول اللاحق والمعدوم لا يكون علة للموجود والجواب ان الارادات الجزئية
كما انها سبب الحدوث [illegible] الحركة [illegible] حتى
تتصل الارادات في النفس بالحركات في الجسم لا التسلسل [illegible] الارادة تكون الجسم
[illegible] المسافة [illegible] يمتنع ان يكون الجسم في حال
[illegible] الحد الذي [illegible] لان [illegible]
[illegible] يمتنع ان يحصل في الحد الذي [illegible] حال كونه في الحد الذي قبله [illegible]
الحد الذي [illegible] الى الجسم الذي هو [illegible] الارادة التي هي
[illegible] وصوله الى الحد الذي [illegible] الارادة [illegible] كل وصول

الى حد سببا لوجود ارادة تتجدد مع ذلك الوصول ووجود كل ارادة سببا لوصول تال عنها
فيتم الحركات والارادات ليستمر ان شيء عنها على سبيل تصرم وتجدد والسابق لا يكون
بانقضائه علة للاحق بل هو شرط ما يتم العلة بانضمامه اليها وهذا امر متواصل [illegible] العلم
ثم قال واذا جاز ان يكون السابق علة للاحق فلم يجز ان يكون الحركة السابقة علة
للاحقة وبذلك يحصل الاستغناء عن اثبات هذه النفس والجواب ان الشيخ لم يستدل
هنا على وجود النفس بل استدل باستناد الحركة الفلكية الى وجود الارادة وبناء على وجود النفس
لذلك بان الحركة المستقيمة الطبيعية يكون كل حركة سابقة سببا لتتم كون الطبيعة علة
لوجود الحركة اللاحقة من غير ان يثبت هناك نفس ثم قال ومع القول بوجود ارادة
الكلية فلم لا يجوز ان يكون سبب التخصيص هو القابل وبيانه ان الفلك يقتضي بارادته الكلية
حركة كلية ثم ان جرم الفلك في كل جزء من اجزائه يقبل حركة خاصة لامتناع الوضع والسكون
عليه فتخصصت الحركة بسببه ثم استمر في السير بصدد بزعمهم من العقل الفعال مع ان نسبته
الى الكل سواء شيء خاص لتخصيص القابل والجواب ما مر وهو ان العلة القابلة تقبل ما
يمتنع ان يعين الحركة وان العقل الفعال لا يصدر عنه حادث ما لم يحدث لاستعداد في
القابل ولا يكفي فيه وجود القابل فقط ثم قال ولئن سلمنا ذلك لكنه لا يستقيم على اصولهم
لانهم يقولون غرض النفس من التحريك هو التشبه بالعقل والنفس المحركة لا تدرك العقل
فان اثبتوا ناطقة تدركه فهي لا تحرك والجواب على ما ذهب المشاؤون ان النفس الجسمانية
تدرك العقل اذا كان غير مجرد بل مشوبا باللواحق المادية على نحو التوهم او التخيل وعلى من ذهب
الشيخ ان النفس الناطقة الفلكية تدرك العقل بذاتها وتحرك الفلك بتوسط طبعه وجسم كشعاع
وبالجملة اعترف انه محل عامر وعد وبنيه وان ما الشيء الذي يشتق فيه الجسم الاول في
حركته بارادته فمع علمنا بانه نوع ما يخرج عنه الا انه يجب ان نعلم انه ليس بحركة متحرك بارادته لاجل الطلب
شيء ان يكون الطالب اولى والحسن من ان لا يكون اما بالحقيقة واما بالظن واما بالتخيل العبثي
فان عنه ضربا حقيقيا من طلب اللذة والساهي والنائم انما يفعل وهو يتخيل لذة ما وتبديل
حال مما هو فيه او ازالة وصب وان النائم يتخيل والعضو ايضا يطيع تحريكه عن تخيله
لا استماع حالة تكون بين النوم واليقظة او من الشيء الضروري كالتنفس او من الشيء الذي يصيب
كالصرع الذي يكون بين [illegible] التوجيه [illegible] للهرب او الطلب
فاعلم ان التخيل شيء والشعور بالتخيل انه هو ذا يتخيل شيء واحفظ ذلك الشعور الذكر
شيء وليس يجب ان يكون وجود التخيل لاجل نفعنا احد الامرين تدركه ههنا ان الحركة الفلكية
لا بد ان تلتزمها بل تراد لحصول وضع كل حصول الوضع الكلي ليس لعقل الذي اراد ابدان انما
يراد لشيء اخر فكان من الواجب ان يبين الشيء الذي جعلنا به غاية هذه الحركة لكن هذا النمط
لما كان [illegible] على اثبات النفوس كما اعتنيت وكان النمط السادس [illegible] ذكر الغايات
كان اراده ذلك فيه اول الموعد بيانه هنا كلها تمام قوقع ذكر الوضع الكلي ههنا ايضا مما [illegible]

وذلك لانه يصلح ان يكون من باب الاستدلال على وجود النفس للعالم بليم وكان الواجب على الشارح في
هذا الموضع ان يعلم ان المتحرك لا الى شيء لا يتحرك لان الطلب شيء ... اولى من عدمه وهذه
عرض ... مشعور به يحصل ... الحركة الصادرة عن النفس والصادرة عن الطبيعة وتمييز
ايضا من الافعال النفسانية والافعال العقلية على ما يجيء بيانه في النمط السادس ثم ذكر ان الشعور
بالغاية المطلوبة قد يقع على وجوه فانه قد يكون حقيقيا وقد يكون ظنيا وقد يكون تخيليا وذكر
حركات ارادية حسبه الغايات كحركة العابث والساهي والنايم فان منكري وجوب اسناد
هذه الحركة الى غاية مشعور بها تمسكوا بامثالها وبين غاياتها كل في موضعه منها ثم اجاب
عن شبهتهم وهي ان العابث والساهي والنايم لو فعلوا افعالهم لغايات يشعرون بها لوجب
ان يتذكروها فانا نحيل الغاية الشعور به وحفظ الشعور ... وتوقف الذكر على
جميعها وجود الذكر يدل على وجودها جميعا وعدمه لا يدل على عدمها ولا على ... بعينه بل
على عدم شيء منها لا بعينه او على عدم جميعها فاذن الاستدلال بعدم الذكر على فقد
الشعور غير صحيح وعبارة الكتاب ظاهرة وههنا قد صرح بكون الذكر مركبا من حفظ
وادراك على ما اوضحناه

النمط الرابع في الوجود وعلله

الوجود ههنا هو الوجود المطلق الذي يحمل على الوجود الذي
لا علة له وعلى الوجود المعلول بالتشكيك والمحمول على اشياء مختلفة بالتشكيك لا يكون
نفس ماهيتها ولا جزء من ماهياتها بل انما يكون عارضا لها فاذن هو معلول مستند
الى علة ولذلك قال الشيخ في الوجود وعلله **تنبيه** اعلم انه قد يغلب على اوهام
الناس ان الموجود هو المحسوس وان ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال وان
ما لا يتخصص بمكان او وضع بذاته كالجسم او بسبب ما هو فيه كاحوال الجسم فلا حظ له
من الوجود وانت يتأتى لك ان تتأمل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لانك
ومن يستحق ان يخاطب تعلمان ان هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على سبيل الاشتراك
الصرف بل بحسب معنى واحد مثل اسم الانسان فانكما لا تشكان في ان وقوعه على زيد
وعمرو بمعنى واحد موجود فذلك المعنى الموجود لا يخلو اما ان يكون بحيث يناله الحس او لا يكون
فان كان بعيدا من ان يناله الحس فقد اخرج التفتيش من المحسوسات ما ليس بمحسوس
وهذا اعجب وان كان محسوسا فله لا محالة وضع واين ومقدار معين وكيف معين لا يتأتى
ان يحس بل ولا ان يتخيل الا كذلك فان كل محسوس وكل متخيل فانه يتخصص لا محالة بشيء من هذه
الاحوال واذا كان كذلك لم يكن ملائما لما ليس بتلك الحال فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين
في تلك الحال فاذن الانسان من حيث هو واحد الحقيقة بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا يختلف
فيها الكثرة غير محسوس بل معقول صرف وكذلك الحال في كل كلي

السبب على فساد قول من يزعم ان الموجود هو المحسوس وما في حكمه وهم المشبهة ومن يجري
مجراهم ممن يذعن لقوته الوهمية الحاكمة على ما ليس من شانه ان يكون محسوسا بحكمها على

١٣٠

المحسوسات فقال ان الموجود هو المحسوس بعينه وقوله وان ما لا يناله الحس بجوهره ففرض
وجوده محال لعكس نقيض لما تقدم ... هو الذات وانما قال بجوهره لانهم لا يجوزون
وجود شيء لا يناله الحس بافعاله لا بذاته وقوله وان ما لا يتخصص بمكان او وضع بذاته كالجسم
او بسبب ما هو فيه كاحوال الجسم فلا حظ له من الوجود ايضاح لما سبق وقد ذكر ان المحسوس
هو ما له مكان او وضع بذاته وهو اما جسم واما جسماني وهم ينكرون وجود ما لا يكون جسما
او جسمانيا والشيخ نبه على بطلان قولهم بوجود الطبايع المعقولة من المحسوسات لا من حيث
هي مأخوذة مع عوارض بل من حيث هي مجردة عن العوارض الغريبة من الاين والوضع والكم والكيف
مثلا كالانسان من حيث هو انسان الذي هو جزء من زيد او من هذا الانسان بل من كل
انسان محسوس ... فانه من حيث هو كذا موجود في
الخارج ... انه ان كان محسوسا يجب ان يكون محسوسا
مع عوارض معينة ... متعينة وحينئذ يمتنع ان يكون محمولا على اشخاص ...
ذلك ... الوضع ولا يكون المشترك فيه ... ان لم يكن محسوسا فهو
موجود غير محسوس وهو الموجود المعقول واعلم ان الانسان من حيث طبيعته واحد ولا
من حيث هو حيوان او ناطق او واحد او غير ذلك ... الانسان المعتبر بالوحدة
... مشترك فيه ... ولذلك ... من حيث هو ... بقوله
بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا يختلف فيها ... وباقي الفاظ الكتاب ظاهر واعترض بعض
المعترضين على هذا البيان بان الانسان المشترك موجود في العقل لا في الخارج والمطلوب اثبات
موجود في الخارج غير محسوس ... بالعرف من طبيعة الانسان التي تعرض
لها ... الانسان الماخوذ ... في الخارج والعقل
والثاني موجود في العقل ... **وهم وتنبيه** ولعل قائلا منهم
يقول ان الانسان مثلا انما هو انسان من حيث له اعضاء من يد وعين وحاجب وغيرها
ذلك ومن حيث هو كذلك فهو محسوس فننبهه ونقول له ان الحال في كل عضو حاد كرته اوترلته
كالحال في الانسان نفسه ... هذا الوهم هو ان يقال ان الحكم ... في الانسان
المعقول ... الوضع والكم ... الانسان ... اعضاء ... واحاد ...
على ما ... والشيخ لم يشتغل بايضاح الحال ... الانسان ...
بالمثال انما تكون ... المقصود بل نبه على ان الحال في كل واحد من الاعضاء او من اجزائه
كونه ذا طبيعة معقولة غير محسوسة كالحال في الانسان **تنبيه** انه لو كان كل
موجود بحيث يدخل في الوهم والحس لكان الحس والوهم يدخلان في الحس او الوهم ولكان
العقل الذي هو الحكم الحق ... ومن بعد هذه الاصول فليس شيء من العشق والخجل
والوجل والغضب والشجاعة والجبن مما يدخل في الحس والوهم ... المحسوسة
فما ظنك بموجودات ان كانت خارجة الذوات عن درجات المحسوسات وعلائقها

لما نبه على ان في كل محسوس من شيء ليس بمحسوس وكل متوهم من امر لم يقتصر على ذلك بل نبه ايضا على
ان الحس نفسه ليس بمحسوس ولا متوهم وكذلك الوهم وعلى ان العقل الذي يميز بين الحس والمحسوس
والوهم والموهوم ليس بموهوم فضلا عن ان يكون محسوسا ونبه ايضا على ان المحسوس بما هو
محسوس غير محسوس وكذا المتوهم ومن طبائع الامور المدركة بالوهم كالعشق والخجل وغيرهما
مما اشير ههنا الى ما ذكره بالوهم وان لم يكن مدركا بالحس الظاهر واما اطباقهما على ما يليق به
باحاطتها اصلا اذا كان حاصلا للحس والمحسوس وعلائقهما فان بعث وجود اشياء
خارجة عن هذه المراتب بالذات عما يليق بان لا يكون محسوسا ولا موهوما
كل حق فانه من حيث حقيقته الذاتية التي هو بها حق فهو متفق واحد غير مشار اليه فكيف ما به ينال
كل حق بوجوده — الحق ههنا اسم بالفعل في صيغة المصدر كالعدل والمراد به ذو
الحقيقة وهو بمعنى المصدر يدل على الاشتراك بين معان منها الوجود في الاعيان مطلقا ومنها
الوجود الدائم ومنها حال القول او العقد الذي يدل على حال الشيء في الخارج اذا كان مطابقا له
فهو صادق باعتبار نسبته الى الامر وحق باعتبار نسبة الامر اليه والمراد ههنا هو المعنى الاول
واعلم ان مقصوده من اثبات موجود غير محسوس انما كان ههنا ان مبدا الموجود غير محسوس
لما بين ان كل موجود في الاعيان فانه من حيث حقيقته الذاتية التي هو بها هو غير محسوس
عن العقول الضعيفة المستحقة التي بها هو هو غير ما يناله الالات الجسمية صرح بالمقصود
ان المبدا الاول الذي يعطي كل ذي حقيقة حقيقته وثبوته كيف لا يكون كذلك وهذا الكلام هو تصريح
بالمقصود مما مضى ولذلك سماه مذهبا والفاضل الشارح ظن انه الحق هذا والاول سماه
المعاني ومن ذلك على وجه التمثيل ونحن بان البيان اقتناع باللبس لذلك فانه انما احكم حكما كليا
كل حقيقة ما هو حقيقة يعجب كيف يشتهر هو ما هو مختفي كل حقيقة عن حكم يشتمل على كل حقيقة
— الشيء قد يكون معلولا باعتبار ماهيته وحقيقته وقد يكون معلولا في وجوده
والمثال ان تعتبر ذلك مثلا بالمثلث فان حقيقته متعلقة بالسطح والخط الذي هو ضلعه ويقومانه من حيث
هو مثلث وله حقيقة المثلثية كانهما علتاه المادية والصورية واما من حيث وجوده فقد يتعلق بعلة
لغير هاتين ايضا هي ليست هي علة تقوم مثلثيته ويكون جزءا من حدها وتلك هي العلة الفاعلية
او العلة الغائية التي هي علة فاعلية للعلة الفاعلية — يريد ان يشير الى العلل وهي اما علل
لماهية الشيء او علل لوجوده والاول ينقسم الى ما يكون به الشيء بالقوة وهو المادة والى ما يكون به
الشيء بالفعل وهو الصورة والثانية ينقسم الى ما يكون علة بعبارة الذات او سلبيتها والاول هو
الموضوع والثاني ينقسم الى ما يكون علته من نفسه او كونه علة لا لاجل ان يكون لاجله
والاول هو الفاعل والثاني هو الغاية والمادة والموضوع منها ليستا من العلل الموجبة كالاربع
الباقية والجنس والفصل وان كانا مقومين للنوع لكنهما ليسا من العلل لان كلا منهما
ومن النوع مقول على الباقيين بانه هو والعلل والمعلولات لا يكون كذلك وقد سبق ذلك بعد
راس الشيء قد يكون معلولا لعلة كما انها علتاه المادية والصورية اشارة الى العلل الماهية

وانما قال كما انها علتاه ولم يقل ما علتاه لان المثلث لا مادة له ولا صورة فانهم قالوا في الصورة
يكون ان للاجسام المركبة وانما السطح ليس بمحل للخط على الوضع الذي يكون المادة للصورة والخط
ليس بصورة له لان نهاية المادة لا يكون صورة فيه وليسا كجنس وفصل للمثلث لانهما ليسا مقولين
عليه بل هو عليهما بل هما جزءان له في الوجود ولذلك شبههما بالمادة والصورة لا بالجنس
والفصل قوله واما من حيث وجوده فقد يتعلق بعلة لغير ذلك المذكور لتنبيه ان العلل للوجود
لما اقتصر على الفاعل والغاية لحصول مقصوده ههنا بهما ولم يذكر الموضوع او ورد العلل قد تنقسم
مع انها تتعلق بعلة لغير ذلك وبعد قوله وتلك هي العلة الفاعلية بقوله او الغائية الا ان الغاية
لا تعتبر مع وجود المعلول بالذات بل بعده وانما علتها الفاعلية من حيث انها علة بالنسبة الى الفاعل
للفاعل وعلة غائية بالنسبة الى المعلول — اعلم انك تفهم معنى المثلث وتشك هل
هو موصوف بالوجود في الاعيان ام ليس بعد ما تمثل عندك انه من خط وسطح ولم يتمثل لك
انه موجود في الاعيان — يريد الفرق بين حقيقة الشيء ووجوده في الاعيان كما اشار اليه
الى ذكره في المنطق لكن الغرض ههنا الفرق بين علل تعقل الشيء الماهية وتقويمه وجودا كالفاعل
والغاية وبين علل يتعقل الماهية فتحصل ذاته بها وهي التي للتقوم والعلل كالمادة والصورة والذي يكون
للخط والسطح الشبيهين بهما وكان العرض ههنا كالفرق بين علل يتعقل بها الشيء ويتحصل
ذاته في العقل وهي مقومات ماهيته كالجنس والفصل وبين سائر العلل اعني العلل التي لا توقع
المذكورة — اشارة العلة الموجبة للشيء الذي له علل مقومة للماهية علة لبعض تلك العلل
كالصورة او للجميع في الوجود وهي علة للجمع بينهما — لما ذكر العلل وفرق بين علل
الماهية وعلل الوجود وكان هذا التمهيد لاجل البحث عن علل الوجود اراد ان يشير الى
كيفية تعلق علل الوجود التي هي الفاعل والغاية بسائر العلل وكيفية تعلق احديهما بالاخرى
واعلم ان المعلولات تنقسم الى ما لا مادة له ولا صورة والى ما له مادة وصورة والقسم الاول
ينقسم الى ما يوجد من شيء والى ما لا يوجد منه والاول يحتاج في وجوده الى علة توجده والى
قابل والثاني يحتاج الى العلة الموجدة فقط والشيخ لم يتعرض لذكر هذا القسم او لم يكن له علل
الماهية والقسم الثاني وهو المعلول المركب من المادة والصورة والشيخ خص البحث به بقوله
العلة الموجبة للشيء الذي له علل مقومة للماهية والعلة الموجبة في هذا القسم يكون علة
اما للصورة وحدها او للصورة والمادة معا مثال الاول الذي هو علة لصورة السرير
دون مادته واليه اشار بقوله علة لبعض تلك العلل كالصورة ومثال الثاني الذي هو المفارق
الذي هو علة لصورة الجسم ومادته معا واليه اشار بقوله او للجميع وعلل الصورة من لا
يقتضي المادة مادة بالفعل نسبت العلة الموجبة فتكون هي علة للجمع بين المادة والصورة اعني
التركيب فيكون لذلك علة للمركب والى ذلك اشار بقوله وهي علة للجمع بينهما — قوله والعلة
الغائية التي لاجلها الشيء علة بماهيتها ومعناها لعلية العلة الفاعلية ومعلولة لها في وجودها
فان العلة الفاعلية علة ما لوجودها ان كانت من الغايات التي تحدث بالفعل وليست ... علة

اما لا علم ... الا ... شيء ... للغاية

لعليتها او لمعلوليتها او لمغايرتها تنبيه فماهية الغاية ومعناها اعني كونها شيئا ما غير وجودها
في المعلولات ينقسم الى مبدع والى محدث على ما سيأتي بيانه والغاية في القسم الاول يتوجه
معنا به لوجود المعلول بماهيتها ووجودها معا وفي القسم الثاني يوجد سابقا على وجودها عنه
فان كانت متقدمة بماهيتها عليه والعلة لا يمكن ان يكون متأخرا عن معلولها فاذن وجود الغاية
في هذا القسم لا يكون علة بل يكون معلولا للمعلول من حيث العلة انما هي ماهيتها المعينة
وعليتها تكون ان يجعل الفاعل فاعلا بالفعل فهي علة لفاعلية الفاعل والفاعل علة
لصيرورة تلك الماهية موجودة فماهية الغاية علة لعلة وجودها لا مطلقا بل على بعض الوجوه
ولا يلزم من ذلك دور وقول الشيخ ظاهر واما فائدة الغاية فنقول انه كان غرض الغايات التي
تحدث بالفعل لحصيلها اسناد خاصا بالقسم الثاني واعرض عن القاصد الى انه لا انهم يستنون لافعال
الطبيعة علل غايته والقوى الطبيعية لا تشعر بها فلا يمكن ان يقال تلك الغايات موجودة في
اذهانها ولا ان يقال انها موجودة في الخارج لان وجودها متأخر عن وجود المعلولات فاذن
تلك الغايات غير موجودة وغير الموجود لا يكون علة للموجود والخلاص عنه الا ان يقال ليس
للافعال الطبيعية غايات والجواب ان الطبيعة ما لم تقصد لما لم تشاء كالتي المتلا
لا يحرك الجسم الى حصول في مكان الشيء بل يكون في ذلك الشيء ومقتضاها اشراقات التي الغاية وجود ذلك
الشيء لها بالفعل ويستعمل ما هي به فيه من حصوله بالفعل فهو العلة الغائية لفعلها اشارة
ان كانت علة اولى فهي علة لكل وجود ولعلة حقيقة كل وجود في الوجود اقول العلة
الاولى لا يمكن ان يكون صحيح الوجود بعض الماهيات علتها بالاطلاق ولا بما هو الوجود بعض العام
الى على علتها اما بالاطلاق تارة في وجود بعضها مكانه بالفعل والغاية الوجود بعض تمام سائر
العلل علتها بالوجوب فاذن ان كانت في الوجود علة اولى فهي علة لما علة الكل وجود معلول
ولكل حقيقة او ماهية بما عليها فبحسب هو معلول كان في الوجود تنبيه كل موجود اذا
التفت اليه من حيث ذاته من غير التفات الى غيره فاما ان يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه
او لا يكون فان وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته وهو القيوم وان لم يجب لم
يجز ان يقال انه ممتنع بذاته بعد ما فرض موجودا بل ان قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط
عدم علته صار ممتنعا او مثل شرط وجود علته صار واجبا وان لم يقرن بها شرط
لا حصول علة ولا عدمها بقي له في ذاته الامر الثالث وهو الامكان فيكون باعتبار ذاته
الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود اما واجب الوجود بذاته واما ممكن الوجود بحسب
ذاته اقول يريد تقسيم الموجود الى الواجب لذاته والممكن لذاته والفاظه ظاهرة
قوله فهو الحق بذاته ان الثابت الذي لم يزل بذاته والقيوم هو القائم بذاته المقيم لغيره والوجود
بعدم على الاطلاق وهو اسم من اسماء الله تعالى اشارة ما حقه في نفسه الامكان فليس
يصير موجودا من ذاته فانه ليس وجوده من ذاته اولى من عدمه من حيث هو ممكن فان صار احدهما
اولى فلحضور شيء او غيبته فوجود كل ممكن الوجود هو من غيره اقول يريد بيان ان

الممكن لا يوجد الا بعلة تغايره وتقريره ان الممكن اما ان يحتاج ذاته في ان يكون موجودا الى غيرها
او لا يحتاج والثاني باطل لاستحالة ترجح احد المتساويين معنى وبنفي من غير مرجح فاذن الاول حق
والشيخ اشار بقوله فليس يصير موجودا من ذاته الى ابطال القسم الثاني وبقوله فانه ليس وجوده
من ذاته اولى من عدمه من حيث هو ممكن الى المعنى انه التقدير من غير مرجح وبقوله فان صار احدهما
اولى فلحضور شيء او غيبته الى ان الحق هو القسم الاول تنبيه اما ان يتسلسل ذلك
الى غير النهاية فيكون كل واحد من آحاد السلسلة ممكنا في حد ذاته والجملة متعلقة بها فيكون غير واجب
ايضا وتجب بغيرها ولنزده بيانا اقول يريد اثبات واجب الوجود لذاته وتقريره ان
الكلام بعد ثبوت احتياج الممكن الى الغير ان ذلك الغير اما واجب واما ممكن والكلام في
ذلك الممكن كالكلام في الاول فاما ان ينتهي الى واجب او يدور الاحتياج او يتسلسل الى غير
نهاية والشيخ لم يذكر القسم الاول لانه المطلوب ولا الثاني لانه ظاهر الفساد ولسبب لطف
يذكره فيما بعد بل ذكر الثالث واراد ان يبين لزوم المطلوب منه بين في هذا الفصل ان سلسلة
الممكنات على تقدير وجودها محتاجة الى شيء خارج عنها يجب عنه قال الفاضل الشارح
يمكن ان يقرر البرهان عليه من غير ذكر بعينيات ويمكن ان يقرر بعينيات والشيخ قرره على
الوجه الاول من هذا الفصل وعلى الوجه الثاني في الفصل الذي يليه والتقرير على الوجه الاول
ان الممكنات لو تسلسلت لم يكن بد من شيء يحتاج اليه جملة تلك الآحاد الممكنة وكل واحد منها
وكل موجود مغاير لها ولآحادها وجب ان يكون خارجا عنها فان لا يكون ممكنا اذ لو كان ممكنا
لكان منها فاذن هو واجب وقال ايضا هذا الفصل موقوف على بيان ان السبب لا يجوز
ان يكون متقدما بالزمان على المسبب اذ لو جاز ذلك لما امتنع استناد كل ممكن الى آخر قبله لا
الى اول وذلك عندهم جائز انما اذا ثبت ان السبب لا بد من وجوده مع المسبب يحسن لوحه
التسلسل لكانت الاسباب والمسببات معا وكان البيان متسقا لكن الشيخ ما ذكر
منه شيئا اذ كان في عزمه ان يذكره في اول النمط الخامس اقول على هذا الكلام
مواضع لطيفة وهو ان استناد الشيء الى ما قبله بالزمان محال لان استناد الى المعدوم بالوا
ان يقال ان هذا البيان موقوف على بيان امتناع بقاء المعلول بعد انعدام العلة بالزمان
لان كل واحد من السلسلة لو كان يتقدم باقيا في زمانين يكون في احدهما معلولا لما تقدم عليه
وفي الثاني علة لما تأخر عنه لكان استناد كل ممكن الى آخر قبله لا الى اول ومراده هذا
الفاضل هو هذا المعنى وانما الاعتراض المشهور وهو ان اطلاق الجملة على ما لا يتناهى لا يصح
ملفظ لا يسمى ان يلتفت في كلامات المعنوية الى امثاله شرح كل جملة كل واحد منها معلول
فانها تقتضي علة خارجة عن آحادها توضيح ان السلسلة الممكنات على تقدير وجودها تحتاج
الى شيء خارج عنها على وجه ابسط يحصل الذهن ما هو ما حدا ان حكم على كل جملة سواء كانت متناهية
او غير متناهية بشرط ان يكون كل واحد منها معلولا بالاحتياج الى شيء خارج قوله
وذلك لانها اما ان لا تقتضي علة اصلا فتكون واجبة غير ممكنة وكيف تتأتى هذا وانما تجب

معلول

باحادها وهذا تقرير البرهان بالتقسيم الى قسمين احدهما ما ذكره واوضح بيانه والقسم الاخير هو ان يفتقر علة بعينها الى بعض الاقسام لان علة الجملة اما ان يكون كل الاحاد او بعضها او شيئا خارجا عنها بقوله واما ان يقتضي علة من الاحاد باسرها فيكون معلولة لذاتها فان تلك الجملة والكل شيء واحد واما الكل بمعنى كل واحد فليس يجب به الجملة بيان فساد القسم الاول وجهه ان كل الاحاد اما ان يراد به الجملة او يراد به كل واحد واحد والاول باطل لان نفس الشيء لا يكون علة لها والثاني باطل لان علة الشيء يجب ان يكون مقتضية لوجوده وكل واحد من الاحاد ليس مقتضيا للجملة واعلم ان حصول الجملة من اجزائها يكون على ثلثة انواع احدها ان يحصل عند اجتماع الاجزاء شيء عند الاجتماع كالعشرة لما يحصل من احادها والثاني ان يحصل هناك مع الاجتماع هيئة او وضع ما متعلقة بالاجتماع كشكل البيت لما يحصل من اجتماع الجدران والسقف والثالث ان يحصل هناك بعد الاجتماع شيء اخر هو مبدأ فعل او استعداد كالمزاج لما يحصل بعد تركيب الاسطقسات والحاصل في الاول هو شيء مع شيء فقط وفي الثاني هو شيء مع شيء وفي الثالث هو شيء عن شيء مع شيء ولما كانت الجملة المفروضة هاهنا من النوع الاول حكم الشيخ عليها بان الاحاد والجملة والكل شيء واحد قوله واما ان يقتضي علة من بعض الاحاد وليس بعض الاحاد اولى بذلك من بعض ان كان كل واحد منها معلولا لان علته اولى بذلك ٦ هو بيان فساد القسم الثاني ومعناه ان كل واحد من الجملة لما كان معلولا لم يكن بعض الاحاد بالعلية اولى لان كل بعض يفرض عليه فالبعض الذي هو علة ذلك البعض اولى منه بالعلية قوله واما ان يقتضي علة خارجة عن الاحاد كلها وهو الباقي [illegible] معناه ظاهر وفساد الاقسام المذكورة دل على صحة هذا القسم اشارة كل علة جملة غير شيء من احادها فهي علة اولا للاحاد ثم للجملة [illegible] عن محتاجة اليها فالجملة اذا تمت باحادها لم تحتج اليها بل ربما كان شيء ما علة لبعض الاحاد دون بعض فلم يكن علة للجملة على الاطلاق لما ثبت ان كل جملة معلولات بعضها محتاجة الى علة خارجة اراد ان يبين ان العلة الخارجة ان كانت علة لتلك الجملة على الاطلاق كانت اولا علة لكل واحد من الاحاد وسماها المطلق بعض كل واحد من الاحاد غير محتاج اليها ولم يعتبر ذلك كون الكل غير محتاج اليها هذا خلف او بعض الاحاد غير محتاج اليها وذكر ان هذا الغرض ممكن الوقوع بخلاف الاول الا انه يلزم منه ان لا يكون علة للجملة على الاطلاق [illegible] لما كان لامتناع كون بعض الاحاد علة للجملة انما يبين بان يقال بعض الاحاد ليس بعلة لجميع الاحاد لانه ليس علة لنفسه ولا لعلته وكل ما ليس علة لجميع الاحاد ليس بعلة للجملة ما ورد هذا الفصل على سائر الفصول الاجنبية واقول لو كان مراد الشيخ ذلك لما قال علة لجملة في صدر الفصل يكون علة شيء من احادها [illegible] ان مراده بيان ان الممكنات لما افتقرت جملتها الى علة خارجة فتلك العلة يجب ان يكون علة ايضا لاحادها او لا فلا فهذا هو اشارة كل جملة مرتبة من علل ومعلولات على الولاء وفيها علة غير معلول فهي طرف لانها ان كانت وسطا فهي معلولة

قد تبين بما مر ان كل جملة مشتملة على علل ومعلولات مترتبة متوالية سواء كانت متناهية او غير متناهية ان لم تشتمل على علة غير معلولة افتقرت الى علة خارجة عنها فذكر هاهنا انها ان اشتملت على علة كانت تلك العلة طرفا لا محالة وكانت واجبة غير معلولة اشارة كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات كانت متناهية او غير متناهية فقد ظهر انها اذا لم يكن فيها الا معلول احتاجت الى علة خارجة عنها لكنها تتصل بها لا محالة طرفا وظهر انه ان كان فيها ما ليس بمعلول فهو طرف ونهاية فكل سلسلة تنتهي الى واجب الوجود بذاته لما فرغ من بيان المقدمات التي لا بد منها في المطلوب فذكر ان كل سلسلة مرتبة من علل ومعلولات كانت متناهية او غير متناهية فلا يخلو اما ان لا يكون مشتملة على علة غير معلولة او يكون مشتملة عليها والقسم الاول يقتضي احتياجها الى علة خارجة عنها هي طرف لها لا محالة ولا يمكن ان يكون تلك العلة [illegible] ايضا معلولة لان السلسلة المفروضة لا يكون سلسلة تامة بل قطعة من سلسلة تامة والكلام في جملة السلسلة والقسم الثاني يقتضي اشتمالها على طرف فعلى التقديرين لا بد من طرف والطرف واجب كما مر فاذن كل سلسلة تنتهي الى واجب الوجود بذاته وهو المطلوب وهاهنا تم البرهان الذي اراد الشيخ تقريره واعلم ان التقدير الثاني وان كان ظاهر الفساد لكن على تقدير وجوده يلزم منه المطلوب ايضا لانه يشتمل على جملة متناهية كل واحد منها معلول ولما كان البيان المذكور متناولا لها لم يغير الشيخ لهذا القسم اشارة وفي بعض النسخ تنبيه كل اشياء تختلف باعيانها وتتفق في امر مقوم لها فاما ان يكون ما يتفق فيه لازما من لوازم ما يختلف به فيكون للمختلفات لازم واحد وهذا غير منكر واما ان يكون ما يختلف به لازما لما يتفق فيه فيكون الذي يلزم الواحد مختلفا متقابلا وهذا منكر واما ان يكون ما يتفق فيه عارضا عرض لما يختلف به وهذا غير منكر واما ان يكون ما يختلف به عارضا عرض لما يتفق فيه وهذا ايضا غير منكر اقول هذه تتمة يحتاج اليها في بيان توحيد واجب الوجود وتقريرها ان الاشياء قد تختلف بالاعيان كهذا الشخص وذلك الشخص وقد لا تختلف بالاعيان بل انما بالاعتبار كالعاقل والمعقول او نحو ذلك والمختلفة بالاعيان قد تتفق في امر مقوم كزيد وعمرو في الانسانية وقد تتفق في امر عارض كهذا الجوهر وذلك العرض في الوجود فالمختلفة بالاعيان المتفقة في امر مقوم تشتمل لا محالة على امرين قد اجتمعا فيه احدهما ما يختلف به والثاني ما يتفق فيه ولنسبتهما لا يخلو اما ان يكون مع امتناع انفكاك كل منهما عن الاخر او لا يكون والاول هو التلازم والثاني هو العروض والتلازم لا يخلو اما ان يكون من جانب ما به الاتفاق [illegible] وهذا القسم ليس بمنكر وهو كالحيوان اللازم الناطق [illegible] من الانسان [illegible] واما ان يكون من جانب ما به الاختلاف وهو محال لامتناع كون الحيوان ناطقا واعجم معا وهذا اذا كان ما به الاختلاف اشياء كثيرة كما فرض في الكتاب اما اذا كان شيئا واحدا وكان لازما للجزء المقوم الذي به يكون الاتفاق لو جاز الكثير كان المركب منهما شخصا واحدا لا غير يكون نوعه في شخصه وذلك هاهنا لم يذكر في الكتاب

لانه خارج عن القسمة باعتبار المثال عنه واما العروض فلا تخلو ايضا اما ان يكون ما به
الاتحاد عارضا للماهية مخالف لوجوده ايضا الشيء مثل زهو كالوجود العارض لهذا الجوهر
وذلك العرض عند اطلاق هذا الموجود وذلك الموجود عليهما فان الوجود معنى مع كونهما من حيث
ما هو موجودان وعارض لماهية المختلفين بالكلية او بالعكس ووجوده ايضا الشيء مثل [illegible]
كالانسانية المعروضة لهذا وذلك عند اطلاق هذا الانسان وذلك الانسان عليهما فان الانسانية
مقومة لهما ومعروضة لما اختلفا به من الشخصية وما ذكره الكاتب [illegible]

أشار قد يجوز ان يكون ماهية الشيء سببا لصفة من صفاته وان يكون صفة له سببا لصفة
اخرى مثل الفصل للخاصة ولكن لا يجوز ان يكون الصفة التي هي الوجود للشيء انما هو بسبب ماهيته
التي ليست هي الوجود او بسبب صفة اخرى لان السبب متقدم في الوجود ولا متقدم بالوجود
قبل الوجود **اقول** هذا معونة لمسئلة التوحيد ومثال كون ماهية الشيء سببا لصفة
من صفاته كون الاثنينية سببا للزوجية للاثنين ومثال كون صفة ما هي الفصل سببا لصفة
اخرى هي الخاصة كون الناطقية سببا للتعجبية ومثال كون صفة ما هي الخاصة سببا لصفة
هي خاصة اخرى كون التعجبية سببا للضاحكية ومثال كون صفة ما هي العرض سببا لصفة
اخرى مثلا كون الانسان للجسم بالملون سببا لكونه مرئيا والفرق بين الوجود وبين سائر الصفات
هنا ان سائر الصفات انما توجد بسبب الماهية والماهية توجد بسبب الوجود ولذلك [illegible]
صدور سائر الصفات عن الماهية بعضها عن بعض ولم يجز صدور الوجود عن شيء منهما
قال الفاضل الشارح قد اضطرب في هذا الموضع اضطرابا [illegible] اوهام
الحكماء باسرها مغلطة وذلك لانه استدل على ان الوجود لا يقع على الموجودات بالاشتراك
اللفظي بدلايل كثيرة [illegible] حكم بعد ذلك بان الوجود مشترك واحد معنى يقع على
السواء حتى صرح بان وجود الواجب مساو لوجود الممكنات ثم قال [illegible]
وجود الممكنات امر عارض لماهياتها وكان [illegible] حكم بان وجود الواجب مساو لوجود
الممكنات حكم بان وجود الواجب ايضا عارض للماهية [illegible] تعالى عن ذلك علوا كبيرا
وظن انه ان لم يجعل وجود الواجب عارضا للماهية لزمه ان لا يكون ذلك الوجود مساويا
للموجودات المعلولة واما وقوع الوجود على وجود الواجب ووجوداته عنده بالاشتراك اللفظي
ومنشأ هذا الغلط هو [illegible] بمعنى الوقوع بالتشكيك فان الواقع بالتشكيك على اشياء
مختلفة انما يقع عليها لا بالاشتراك اللفظي [illegible] بل بمعنى واحد [illegible] في الجميع
لكن لا على السواء كوقوع الانسان على اشخاصه بل على الاختلاف اما بالتقديم والتأخير
كوقوع [illegible] على الجسم [illegible] واما بالاولوية وعدمها كوقوع الواحد
على ما لا ينقسم اصلا [illegible] وهو [illegible] واما بالشدة والضعف
كوقوع الابيض على الثلج والعاج والوجود جامع لجميع هذه الاختلافات فانه يقع على العلة
والمعلول بالتقديم والتأخير [illegible] بالاولوية وعدمها وعلى القار [illegible]

القار كالسواد والحركة بالضعف والشدة بل على الواجب والممكن بالوجوه الثلاثة والمعنى الواحد
المقول على اشياء مختلفة لا على السواء يمتنع ان يكون ماهية او جزء ماهية لتلك الاشياء لان الماهية
لا تختلف ولا جزؤها بل انما يكون عارضا خارجيا لازما او مفارقا [illegible] كالبياض المقول على
بياض الثلج وبياض العاج لا على السواء فهو ليس ماهية ولا جزء ماهية لها بل هو [illegible] لازم
اياها من خارج وذلك لان [illegible] التضاد الواقع بين الالوان انواعا من الالوان [illegible]
[illegible] ويقع على كل جملة منها اسم واحد بمعنى واحد كالبياض [illegible]
[illegible] ويكون ذلك المعنى لازما [illegible] الوجود في وقوعه على
وجود الواجب وعلى وجودات الممكنات المختلفة بالهويات التي لا اسماء لها بالتفصيل لا بالقول
على ماهيات الممكنات بل على وجودات تلك الماهيات [illegible] يقع عليها وقوع لازم خارجي
غير مقوم [illegible] اشكالات هذا الفاضل باسرها وذلك ان الوجود يقع
على ما تحته بمعنى واحد كما ذهب اليه الحكماء [illegible] وجود
الواجب ووجودات الممكنات في حقيقته [illegible] في لازم واحد وانما
[illegible] **اقول** [illegible] الذي زعم انه
ابطل ما قال الحكماء ان انية الواجب هي ماهيته قوله لما ثبت ان الوجود مشترك
[illegible] من حيث هو وجود [illegible] اما عروض الماهية او العروض [illegible]
[illegible] الواجب والممكن في العروض واللاعروض [illegible]
[illegible] وجود [illegible] عارض [illegible]
والجواب [illegible] المشترك الواقع على [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible]
[illegible] العروض [illegible] الممكن اما الواجب [illegible]
العروض [illegible] الوجود [illegible] العروض [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] الحكماء [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
الذين [illegible] يقولون [illegible] ماهية [illegible]
[illegible] معلوم [illegible] معلوم [illegible]
[illegible] والجواب ان [illegible] المعقول هو وجود [illegible] المخالف
لسائر الموجودات [illegible] المبدأ الاول للكل والوجود الذي [illegible] هو الوجود
المطلق الذي هو لازم [illegible] الوجود ولسائر الموجودات [illegible] اللازم
لا يقتضي ادراك الملزوم بالحقيقة [illegible] من ادراك الوجود ادراك جميع الوجودات

المطلق

لماهية وكون حقيقته تعالى عين … كون الوجود معنى كما بعض من … حقيقته تعالى الوجود
المدرك للوجود لكن … تعالى ومنها قوله لو لم يكن حقيقة الواجب تعالى مجرد الوجود مع
القيود السلبية التي لا مدخل لها في علية وجود الممكنات بل ان القدم لا يكون علة للوجود ولا
جزء منها لكان علة الممكنات هو الوجود المشترك لوجود الممكنات والجواب ان
حقيقة الواجب ليست هي الوجود العام بل هي مجرد وجود خاص به المخالف لسائر الوجود
لقيامه بالذات ومنها قوله انهم اتفقوا على ان الطبيعة النوعية يصح على كل فرد منها
ما يصح على سائر افرادها كما ذكروا في اثبات هيولى الافلاك وفي ابطال مذهب ذي مقراطيس
في الجسم الذي لا يتجزى وفي وجوب كون الابعاد الجسمانية متناهية واذا ثبت ذلك فالوجود
طبيعة نوعية لا يجوز ان يختلف حقيقتها فامتنع العروض لماهية واللاعروض والجواب
ان الوجود ليس طبيعة نوعية لان الطبيعة النوعية يكون في الاشخاص على السواء ويقع عليها
بالتواطؤ والوجود ليس كذلك ثم انه اعترض على قول الشيخ في هذا الفصل لو كانت الماهية
مقتضية لوجودها لكانت متقدمة على الوجود بالوجود بان قال لا معنى لتقدم العلة بالوجود الا
ان ترتيبها … يكون الثاني … للعقل … التقدم بعبارة الفرض والجواب
انا نعلم بالضرورة ان ماهية العلة … وامتناع … الوجود والشيء لا يكون … بنفسه
والفاضل اراد ان … ان يوجد الا اذا كانت في الاعيان وحينئذ
يكون كونها في الاعيان … الاعيان هذا
خلف ثم قال ولما كانت الماهية قابلة للوجود مع امتناع تقدمها بالوجود عليه لم لا يكون
فاعلة له من غير تقدم بالوجود والجواب ان كلامه هذا مبني على تصور ان للماهية ثبوتا
في الخارج دون وجودها وان الوجود … وهو فاسد لان كون الماهية موجودة
في الماهية … الوجود … العقل … فان الكون في
العقل ايضا وجود فقبل … الكون في الخارج … للعقل من … الخطا
وصلها … الخطا الوجودي … عدم اعتبار الشيء ليس اعتبار لعدمه فاذن اتصاف
الماهية بالوجود امر عقلي ليس كاتصاف الجسم بالسواد فان الماهية ليس لها وجود منفرد
وللعارض المسمى بالوجود وجود اخر حتى يجتمعان اجتماع المقبول والقابل بل الماهية
اذا كانت فوجودها هو … ان الماهية انما يكون قابلة للوجود عند وجودها
في العقل … ذكر الشيخ في هذا الفصل ان الماهية تكون على صفتين … وذلك
… بالوجود … الواقعية … عليها
الوجود … موجود … من حيث هي
موجودة او معدومة والجواب ان … اعتبار الوجود مع الماهية عند اتصافها
لا … عن الوجود حالة الاتصاف فان … عن الوجود … محال فضلا
عن ان يكون … الوجود الذي … حالة … عنه

هذا بيان فساد الرأي الذي ذهب اليه هذا الفاضل وهذه المباحث وان كانت خارجة الى ما
غير متعلق بمتن الكتاب في هذا الموضع لكن لما طال كلام هذا الرجل في هذه المسألة التي هي
اعظم المسائل الالهية شانا في هذا الكتاب وسائر كتبه كان التنبيه على مزال اقدامه فيها ليلا
يعتقد … المسترشدين باتقاناته **اشارة** واجب الوجود المتعين **اقول** هذا
الفصل مشتمل على تقرير البرهان على توحيد واجب الوجود وتقريره ان واجب الوجود ما
لم يتعين لم يكن علة لغيره لان الشيء غير المتعين لا موجود … والموجود … ان
يكون مبدأ لغيره ثم ان تعينه اما ان يكون هو لكونه واجب الوجود او لغيره … بل
يكون لا … واجب الوجود اما القسم الاول فيقتضي ان لا يكون واجب الوجود غير ذلك
المتعين وهو المطلوب واليه اشار الشيخ بقوله ان كان تعينه لذلك لانه واجب الوجود فلا
واجب وجود غيره واما القسم الثاني فيقتضي ان يكون واجب الوجود المتعين معلولا
لغيره لان معنى واجب الوجود … ان يكون لما لازما لتعينه او عارضا له
او معروضا له او ملزوما له وهذه هي الاقسام الاربعة المذكورة وكلها محال والى هذا القسم
اشار بقوله وان لم يكن تعينه لذلك بل لامر اخر فهو معلول ثم شرع في تفصيل الاقسام
فبين ان القسم الاول وهو ان يكون معنى واجب الوجود لازما للتعين المعلول لغيره محال
لان التعين اما ان يكون نفس الماهية او صفة للماهية وعلى التقديرين يلزم من كون الوجود
الواجب لازما له كون الوجود بسبب الماهية او بسبب صفة الغير وقد بين بطلان ذلك في
الفصل المتقدم واليه اشار بقوله لانه ان كان … الوجود لازما للتعين كان الوجود لازما
لماهية غيره او صفة وذلك محال ثم قال … انا بينا ان اللزوم لا يتحقق الا اذا كان الملزوم
او جزء منه علة او معلولا لشيء … او كانا معلولي علة وعلى تقدير كون وجود
الواجب لازما للتعين لا يمكن ان يكون علة له … والقسم الاول وعلى التقديرين الاخيرين
ثم بين ان القسم الثاني وهو ان يكون الوجود الواجب عارضا للتعين المعلول لغيره اولى
بان يكون محالا لان عروض ذلك الوجود للتعين … العروض
والتعين معلول ايضا لغيره فاذن يتضاعف … وذلك معنى قوله وان كان
عارضا فهو اولى بان يكون لعلة ثم اشار الى القسم الثالث وهو ان يكون التعين المعلول الغير عارضا
لوجود الواجب بقوله وان كان ما يتعين به عارضا لذلك وبين ان هذا القسم ايضا
محال لانه يقتضي كون واجب الوجود المتعين معلولا لما جعله متعينا بذلك التعين … اليه
اشار بقوله فهو لعلة ثم … وهو ان التعين لا يمكن ان يكون عارضا
للوجود الواجب من حيث هو طبيعة عامة فاذن يكون عارضا له من حيث هو طبيعة خاصة
وحينئذ لا يخلو اما ان يكون تخصص تلك الطبيعة المعروضة للتعين بغير ذلك التعين …
لها او يكون بسبب غير تخصصها … عرض لها التعين الاول بعد تخصيصها و
فبان ان القسم الاول ان التعين قد عرض للوجود الواجب من حيث هو طبيعة خاصة

للماهية والجاعل

قد تخصصت بتعين ذلك المتعين المعلول وهو محال لانه يقتضي ان يكون الوجود الواجب المتخصص
معلولا لعلة ذلك التعين واشار اليه بقوله وان كان ذلك وما يتعين به ماهيته واحدا
فتلك العلة علة لخصوصية ما لذاته يجب وجوده وهذا محال وقطع ذلك لاشارة الى ما يتعين
به المذكور قبله وتقدير الكلام هكذا فان كان ما يتعين به الوجود الواجب وما يتعين به ماهيته
التي هي المقتضية لذلك التعين واحدا فتلك العلة اي علة التعين المذكور علة لخصوصية الوجود
الواجب والقسم الثاني ان يكون التعين المعلول قد عرض للوجود الواجب من حيث هو طبيعة
خاصة بعد ان تخصصت بتعين لغيره سابق وهو محال لان الكلام في ذلك التعين كالكلام في التعين
المعلول المذكور والى ذلك اشار بقوله وان كان عروضه بعد تعين اول سابق فكلامنا في
ذلك وبقي من الاقسام الاربعة قسم واحد وهو ان يكون التعين المذكور لازما للوجود الواجب
مع كونه معلولا للغير وهو ايضا محال لانه يقتضي كون واجب الوجود واحدا معلولا للغير والية
اشار بقوله وباقي الاقسام محال ولما تبين انه لم يبق من الاقسام الاربعة سوى القسم
الثاني المنقسم الى هذه الاربعة من القسمين الاولين متفرع عن القسم الاول منها وهو كون واجب
الوجود واحدا من المطالب والفاضل الشارح جعل قوله واجب الوجود المتعين الى قوله
فلا يكون واجب الوجود غير احد الاقسام الاربعة وهو كون التعين لازما لواجب الوجود وقوله
وان لم يكن تعينه لذلك بل لامر اخر فهو معلول مشتملا على قسمين وهو كون التعين عارضا له
وارد وقوله لانه ان كان واجب الوجود لازما للتعين هكذا وان كان واجب الوجود
لازما للتعين فيجعل ذلك الى قوله او صفة وذلك محال مشتملا على ان وهو كون واجب الوجود لازما
للتعين وقوله وان كان عارضا فهو اولى بان يكون لعلة ثالث الاقسام وهو كونه عارضا
للتعين ثم قال وعند هذا تم اسناد الاقسام الثلثة ثم اخذ في شرح القسم الاول وتمم الدليل
ثم جعل قوله وان كان ما يتعين به عارضا لذلك الى قوله وكلامنا في ذلك كما هو القسم الثاني
ثم من بيان بطلانه ثم لم يبق هناك قسم يحمل عليه قوله وباقي الاقسام محال والاشباه
ان ما ذكرناه لشدة انطباقه على متن كلامه والله اعلم بالصواب والفاضل الشارح ذكر
ايضا ان هذه الحجة مبنية على كون كل واحد من ثبوت الوجود والتعين امرا ثبوتيا حتى يصح
عليهما التلازم والتعارض فلو كان احدهما او كلاهما سلبيا لما صح ذلك فسقط الدليل
ثم اطنب الكلام في احتجاج على كونهما سلبيين ثم صحح هذا الدليل بابطال المستند الاول اورده على
اثباتهما كذلك والحق ان الوجوب والامكان والامتناع ايضا اعتبارات عقلية كلها في
الثبوت والانتفاء والاشتغال بذلك هنا ليس بنافع والامام لان الشيخ لم يتكلم في
ثبوت الوجود بل يتكلم في واجب الوجود الذي لا يمكن ان يقال انه سلبي ولما النوع الاخير
وان الطبيعة النوعية لا يمكن ان يكون تعينها من حيث هي طبيعة بل يجب اذا كثرت ان
يكون باقترانها بمضاف اليها حتى ان كثيرها في العقد الذي مثل هذا العقل وقول
الفاضل الشارح التعينات لو كانت ثبوتية لاشتركت في كونها تعينا وافتقرت بتعينات

عنها ليس شيء لان تعينات الاشخاص من حيث تعلقها بالمتعينات لا تشارك في شيء ومن حيث
تشترك في شيء فليست تعينات وقوله لانضمام التعين الى طبيعة ما يحتاج الى كون تلك
الطبيعة متعينة بتعين اخر ليس شيء ايضا لان الطبائع تتعين بالفصول كالانواع المركبة من
الاجناس والفصول او بانفسها كالانواع البسيطة ثم هي من حيث كونها طبيعة تصلح لان تكون
عامة عقلية ولا يكون خاصة شخصية فكلما انضاف حيث العموم اليها تصير خاصة كذلك
بانضياف التعينات اليها تصير شخصية ولا يحتاج الى تعين اخر ولو كان التعين بالغرض
امرا سلبيا لما كان حكم الشيء مطلقا كما ظنه هذا الفاضل بل كان شيئا عدميا ولعل هذه
الاقسام تصلح لان يقتضي بعضها الاقتران ان يكون عوارضه والكلام في تحقيق هذه الامور
فانما لها بسند عن طورنا الا انه ان نتوقف فانما ربما لا يتعلق بما نحن فيه المحسوس والقاصرة
الواجب فيما من الممكنات في الوجود وساير ما نعين يتركب ماهيته فليس ايضا بشيء لان
الوجود الغير العارض لماهية سائر الوجود العارض للماهيات بالاعراض الذي لا يلزم من
تعقد الوجوه تركبه وافق العبارة على ان الوجود ليس طبيعة نوعية بقصر اشخاصها تعينات
زايدة عليه كما ظنه فائدة اعلم من هذا ان الاشارة التي هاهنا نوعي او احد فانما يختلف
بعلل لغيرهن وانه اذا لم يكن مع الواحد منها الفرع القابلة لما يتركب العلل وهو الحال لم يتعين
الا ان يكون من حيث يعقل ان يوجد منه شخصا واحدا فقط اذا كان يمكن في طبيعة نوعيتها ان يحمل
على كثيرين فتعين كل واحد يعلل بلا يكون سواد ان يكون اسما فيما في تعين العقد اذا كان لا يختلف
بينها الا بالصفة وما يجري مجراه وقد بين هناك في العقد المتقدم ان الطبيعة الواحدة
لما تعدد نوعيتها او احد اذا لم يكن تعينها لاجل النوعية كان تعدد الاشخاص بسبب علل مغايرة
لها فاذا لم يكن مع كل واحد منها اشخاص قوة قابلة لما يتركب العلل ثم يتعين ذلك الشخص
والفرع القابلة لما يتركب العلل انما يكون بمادة او نسبتها فاذن ما لم يكن تلك الطبيعة مادية لم يتعدد
بالاشخاص انما اذا كان تعينها لاجل النوعية كان من حيث نوعيتها ان يوجد شخصا واحدا فلم
يتعدد بالاشخاص كما قد حصلت هذه الفائدة الكلية شاهدة لما الغرض منه عليها وقد افاد
الفاضل الشارح ان هذه الفائدة تشتمل على حجة خاصة على ان واجب الوجود يستحيل ان يكون
نوعا للاشخاص وبيانه ان الحجة المذكورة في الفصل المتقدم وهي ان التعين اذا كان عارضا
للمعنى المشترك افتقر الى المنفصل كانت عامة شاملة للاجناس والانواع
ثم او في هذا ان النوع المتكثر بالتفرع العارض يجب ان يكون ماديا فان الضيف الى ذلك
ان واجب الوجود ليس بمادي انتج ان واجب الوجود ليس نوعا مشتركا فيه الاشخاص ونسب
اعترضه بان حمل تكثر الاشخاص المالية لو كانت مستندة الى محالها لكانت المحال المتكثرة المتماثلة محتاجة
الى محال اخر ويتسلسل والجواب عنه ان الشيء الذي لا يكون بذاته قابلا للتكثر يحتاج في
ان يتكثر الى شيء يقبل التكثر لذاته وهو المادة واما الذي بذاته قابل للتكثر فهو لا يحتاج
الى ان يتكثر الى قابل اخر بل انما يحتاج الى فاعل يكثره فقط واعلم ان الحكم ليس على كل الاشياء

متابله بامر ذاتي فان المباينات بامر عارض انما تتكثر بماهيات ثم لا اقل كل لها نسبة ومتابله بامر ذاتي
فان المباينات بالمعنى انما تتكثر بفصولها بل بامر خاص عما بالذات ثم يجب ان يحصل من تباينها ان يوجد
في كل نوع عن مخلفه الا بالعوارض ثم لما لم يكن الوجود كذلك فقد سبق البعض الذي اوردوه العامة
الشائع بان الوجود يتكثر في الواجب ثم الممكن من غير ماهية **تذنيب** قد حصل من هذا ان واجب
الوجود لا يكون بحسب تعين ذاته ثم ان واجب الوجود لا يقال على كثرة ثم اقول هذه نتيجة ما مضى
ثم اما قوله بحسب تعين ذاته ان المعنى ليس زايدا على ذاته فان المعنى انما يكون زايدا
كون الذات معقولا على كثرة **اشارة** ثم التمام ذات ثم واجب الوجود من شيء اي لشيء
يحتج لو جب تمامه وكان الاول احدهما او كل واحد منهما تباين الواجب الوجود ومعنى الواجب
الوجود هو واجب الوجود لا ينقسم في المعنى والا فرض الكم ثم يريد نفي التركيب ثم الانقسام عن الواجب
الوجود على وجه كل ما سيعتد ذلك في الفصول التالية لهذا الفصل والتركيب قد يكون عن اجزاء
قد تتقدم المركب كالعناصر للكاينات وقد يكون عن اجزاء لا تتقدم المركب كخشب السرير …
لف بلحقه بعد المركب مع هويته كصورة السرير والتكون من صورة ولعله اللاحق فقد ما على
صورة السرير ثم الانقسام قد يكون بحسب الكمية كما للمقدار الى اجزائه المتشابهة وقد يكون بحسب
المعنى كما للجسم الى الهيولى ثم الصورة وقد يكون بحسب الماهية كما للنوع الى الجنس والفصل وكان
ثم الواحد من التركيب والانقسام بعضهما ان يكون ذلك الشيء المتركب او المنقسم انما يجب باعتبار
جزء له ما ليس هويته فان الجزء ليس هو بالكل وقد ذكرنا في الكتاب ان ذات واجب الوجود
لو التام من شيئين او اشياء ليس ثم لا واحد منها هو واجب الوجود ثم حصل منها واجب الوجود
كالمركب من العناصر البسيطة او كان ثم واجب الوجود ذا ماهية لها غير الوجود الواجب اتصفت
تلك الماهية بوجوب الوجود فصارت ثم واجب الوجود كالانسان المتصف بالوجود الصاير
بذلك ثم احدا كان الاول احد من اجزاء يعني الماهية المذكورة او كل واحد منهما كالشيء له
الاشياء المذكورة قبل ثم واجب الوجود ومعنى ما يذهب اليه هو واجب الوجود لا ينقسم في
المعنى الى ماهية ووجوب وجود متباينا ولا في الكم الى اجزاء متشابهة قال الفاضل الشارح
الشائع للجسم المركب من الهيولى ثم الصورة لا يتقدمه احد جزءيه وهو الهيولى لان الهيولى
شيء بالقوة فهي حصلت بالفعل حين تجسم فالذي يتقدم قال الشيخ ولو كان الواحد
الاجزاء او كل واحد حين تقدما اقول الهيولى من الكاينات الفاسدات تتقدم
بالزمان على الجسم فضلا عن الذات فحمل ذلك على ما هي كالصورة اولى وقال ان
قيل لعل الماهية المذكورة كانت محلة للايجاب الى اجزاء متكثرة ثم واجب الوجود مستغنيا عن
السبب لهي العين وذلك بان يكون اجزاؤها ثم اجيبه اعتبار ان الواجب من اجزاء او يكون
المركب يمتنع ان يكون هو او احد المتاقين ثم الثاني يكون معلولا لانه … يكون غير مركب
قال وظني … المسلمة مبنية على مسئلة التوحيد ولذلك اعترض الشيخ عنها
واقول المطلوب هيهنا كون المركب حكما في ذاته وهو ليس يتعلق بمسئلة التوحيد …

بانه

بانه مبني عليه لا على ان نعسف ثم او ذلك ظاهر **اشارة** كل ما لا يدخل الوجود في مفهوم
ذاته بكل ما اعتبر قبل فالوجود غير مقوم له في ماهيته ولا يجوز ان يكون لازما لذاته على ما بان
بقي ان يكون عن غيره الداخل في مفهوم ذات الشيء انما جزء ماهيته بالقياس الى ماهيته
ثم اما تمام ماهيته بالقياس الى الشيء جميعا على ما اعتبر في المنطق فكل ما ليس بداخل في مفهوم
ذلك الشيء فليس بمقوم له في ماهيته بل عارض خارج فكل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته فان
يكون جزء ماهيته او تمام ماهيته فالوجود غير مقوم له في ماهيته بل هو عارض له ولا يجوز ان يكون
معلولا لذاته على ما بان ان علة الوجود لا تكون بسبب الماهية فاذن هو معلول لغيره والمقصود
ان الوجود داخل في مفهوم ذات واجب الوجود لا الوجود المشترك الذي لا يوجد الا في العقل
بل الوجود الحقيقي الذي هو المبدأ لاثار جميع الموجودات قال وليس لموجود هو نفس ذاته
وهو المراد من قولهم ماهيته هي انيته **تنبيه** كل ما يتعلق الوجود بالجسم المحسوس يجب
به لا بذاته ثم الجسم المحسوس هو الاجسام النوعية ومتعلق الوجود به ينقسم الى ما يتعلق
وجوده به فقط وهو معلوله لا بمعنى كما الاجسام المباينة قال ما يتعلق وجوده به وبغيره من
ساير الاعراض الجسمانية ثم الاول يجب بالجسم المحسوس فقط والثاني يجب به وبغيره ثم
يصدق عليهما انه يجب به لانه لا ينافي قولنا ويجب ايضا بغيره والمقصود ان الاعراض
الجسمانية كلها ممكنة بذواتها واجبة بغيرها **تنبيه** وكل جسم محسوس فهو متكثر بالقسمة
الكمية ثم بالقسمة المعنوية الى هيولى وصورة ثم المقصود بيان ان كل جسم ممكن وكبرى القياس
قوله فواجب الوجود لا ينقسم في المعنى ولا في الكم فنتيجته قوله وايضا فكل جسم محسوس
فيستحق جسما اخر من نوعه او من غير نوعه الا باعتبار جسميته وهذا برهان اخر على ان كل
جسم ممكن وبيانه ان كل جسم نوعي يستحق جسما اخر من نوعه ان كان ذلك الجسم عنصريا او
من غير نوعه ان كان فلكيا نوعيه من شخصه هذا اذا اخذت الجسم جسما اما اذا اخذته نوعيا
محصلا على ما … اليه يستحق لكل جسم على الاطلاق جسما اخر من نوعه بمعنى ان لفظ
الا من قوله الا باعتبار جسميته ناقص لمعنى النفي في قوله او من غير نوعه وتقرير الكلام ان كل
جسم نوعي يستحق جسما اخر من نوعه وكل … من نوعه باعتبار جسميته … العقلية
صغرى البرهان وكبراه … ان كل ما يجب … من نوعه فهو معلول **قوله**
فكل جسم محسوس … وكل ما يتعلق به معلول وهو … من العقل وسنبين ان الواجب
ليس بجسم ولا متعلق به **اشارة** واجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في ماهية
ذلك الشيء لان كل ماهية لما سواه مقتضية لامكان الوجود واما الوجود فليس ماهية لشيء
ولا جزءا من ماهيته … التي لها ماهية لا يدخل الوجود في مفهومها بل هو طار
عليها فواجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في معنى جنسي ولا نوعي فلا يحتاج اذن
الى ان ينفصل عنه بمعنى فصلي او عرضي بل هو منفصل بذاته فذاته ليس لها حد اذ ليس
لها جنس ولا فصل ثم يريد نفي التركيب بحسب الماهية عن الواجب بين اولا انه لا يشارك شيئا

في ماهيته لان ماهية ما سواه ليس بالوجود بل انما يقتضي امكان الوجود ويشترط تحقيقه الواجب
عين الوجود الواجب ثم لا يخفى عليك ان بعض حكمه هذا بالوجود فيقال ان الواجب من حيث هو
وجود واجب تبارك الوجود الممكن من الوجود تعالى واما الوجود فليس بماهية شيء
والاخير من ماهيته شيء بل هو طار على الاشياء كليا وذلك لان وجود الاشياء هو كونها
في الخارج فهو امر ما عارض لها من حيث هي معقولة فاذن واجب الوجود لا يشارك شيئا
من الاشياء في المعاني التي لها ماهية غير الوجود جنسيا كان او نوعيا فلا يحتاج الى ان
ينفصل عن الاشياء بمعنى فصلي ولا عرضي بل هو منفصل بذاته لان انفصال الحقيقة لاشتراك
في امر ذاتي يكون اما بالفصول او بالاعراض اما في عدم الاشتراك فلا يكون الا بالذات
وما اكثر اعتراضات الفاضل الشارح على ذلك متخيل ما منشأه كله فلا وجه لايرادها والاشتغال
بجوابها وقوله ان الشيخ التزم من العبارات الشنعاء انفصال وجود الواجب عن سائر
الوجودات بامر زائد اذ قال الوجود لا بشرط شيء مشترك بين الواجب والممكن والوجود
بشرط لا هو ذات الواجب فالجواب ان شرط العدم لقيد ليس من الاعتبار
فقط والشيخ لا يشترط لاعتبار ان عين الواجب والشيء الصرف باعتبار عدم شيء له من كونه
وايضا الشيء المحقق من حيث هو بذاته لا يحتاج في انفصاله عما يتحقق في الخارج بذاته الى شيء
غيره لانه انما يحتاج الى ذلك في انفصاله عن محقق لغيره مثله قوله فقد ابان انه ليس لها حقيقة
اوليس لها جنس وفصل قال الفاضل الشارح هذا مبني على ان الحد لا يكمل الا
من الجنس والفصل وقد بينا ما فيه في البحث من المنطق والجواب عنه ان المقصود
هاهنا انما كان نفي التركيب بحسب الماهية عن واجب الوجود فنفي المعنى لذلك عنه ثم
ان كان المقصود هو نفي التعريف الحدي فالجواب انك علمت في المنطق عن الشيخ انه قال
في الحكمة المشرقية ان الاشياء المركبة قد يتصور لها حدود عن تركيبها من الاجناس والفصول
وبعض البسائط يتصور لها لوازم يوصل الذهن بتصورها الى حقائق الملزومات ويعرفونها
بها الا انه ليس عن التعريف بالحدود وهذا انما كلمة في المنطق ولم ترد عليه شيئا وواجب
الوجود اذ ليس مركبا فلا حد له اذ هو [illegible] الحقيقة فاعداه فليس له لازم يوصل
[illegible] العقل الى حقيقته بل لا وصول للعقول الى حقيقته فاذن لا تعريف له يقين من
مقام البحث وهم وتنبيه ربما ظن ان معنى الموجود لا في موضوع يعم الاول وغيره عموم
الجنس فيقع تحت جنس الجوهر وهذا خطأ لان الموجود لا في موضوع الذي هو كالرسم للجوهر
ليس يعني به الموجود بالفعل وجودا لا في موضوع حتى يكون من عرف ان زيدا جوهر في نفسه
عرف من نفسه انه موجود بالفعل [illegible] بل معنى ما يحمل على الجوهر
كالجسم [illegible] كما يشترك [illegible] لجسم هو انه ماهية صفته
انما يكون وجودها لا في موضوع وهذا الحمل يكون على زيد وعمرو لذاتهما لا لعلة فاما كونه
موجودا بالفعل الذي هو جزء من كونه موجودا بالفعل لا في موضوع فقد يكون له بعلة فكيف المركب

منه ومن معنى زائد فالذي يمكن ان يحمل على غيره كالجنس ليس يصلح حمله على واجب الوجود
اصلا لانه ليس ذا ماهية يلزمها هذا الحكم بل الوجود الواجب له كالماهية لغيره واعلم انه لما لم
يكن الموجود بالفعل معقولا على المقولات المشهورة كالجنس لم يتصور ان فصل [illegible] الجنسا
لشيء فان الموجود لما لم يكن من مقومات الماهية بل من لوازمها لم يتصور ان يكون لا في موضوع جزءا
من المقوم فيصير مقوما ولا صارت اضافة المعنى [illegible] الى الجنسا للاعراض التي هي موضوعه في
موضوع هذا سؤال يرد على قوله الواجب لا جنس له وجواب عنه بالنسبة على [illegible]
وعبارة الكتاب ظاهرة تنبيه الضد يقال عند العامة لمساوٍ في القوة ممانع وكل ما سوى
الاول معلول والمعلول لا يساوي المبدأ الواجب فلا ضد للاول من هذا الوجه ويقال عند الخاص
لمشارك في الموضوع معاقب عليه غير مجامع اذا كان في غاية البعد طبعا والاول لا يتعلق ذاته
بشيء فضلا عن الموضوع فالاول لا ضد له بوجه وهو ظاهر الشرح تنبيه الاول لا ضد له
ولا ند له ولا جنس له ولا فصل له فلا حد له ولا اشارة اليه الا بصريح العرفان العقلي الذي
[illegible] والنطق والباقي ظاهر اشارة الاول معقول الذات قائمها فهو قيوم بريء
عن العلائق والعهد والمواد وغيرها مما يجعل الذات بحال زائد وقد علم ان ما هذا حكمه
فهو عاقل لذاته معقول لذاته يريد اثبات العلم لواجب الوجود فقال الاول معقول الذات
لانه [illegible] بنفسه لانه منفصل [illegible] الوجود [illegible] قيوم [illegible]
العلائق اي عن جميع انحاء التعلق بالغير [illegible] عن انواع عدم [illegible] والصعف [illegible]
وما يجري [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] عليه [illegible] المواد اي الهيولى [illegible] المواد
الموضوعة وعن المواد العقلية كالماهيات [illegible] مما يجعل الذات بحال زائد اي عن السمحات
والعوارض التي تصير المعقول بها محسوسا او متخيلا او موهوما والباقي ظاهر وقد احاله على ما
سبق في النمط الثالث تنبيه تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الاول ووحدانيته وبراءته
عن الصفات الى تأمل لغير نفس الوجود ولم يحتج الى اعتبار من خلقه وفعله وان كان ذلك دليلا عليه
لكن هذا الباب اوثق واشرف اي اذا اعتبرنا حال الوجود فيشهد به الوجود من حيث هو وجود
وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الوجود والى مثل هذا اشير في الكتاب الالهي سنريهم آياتنا
في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق الآية اقول ان هذا حكم لقوم ثم يقول
او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد اقول ان هذا حكم للصديقين الذين يستشهدون به لا عليه
المتكلمون يستدلون بحدوث الاجسام والاعراض على وجود الخالق وبالنظر في احوال الخليقة
على صفاته واحدة فواحدة والحكماء الطبيعيون ايضا يستدلون بوجود الحركة على محرك وبامتناع
اتصال المحركات لا الى نهاية على وجود محرك اول غير متحرك ثم يستدلون من ذلك على وجود اول
واما الالهيون فيستدلون بالنظر في الوجود وانه واجب او ممكن على اثبات واجب ثم
بالنظر فيما يلزم الوجوب من الامكان على صفاته ثم يستدلون بصفاته على كيفية صدور افعاله

عنه وأوجد بعد ما أوجد فكذلك الشيء تترجح هذه الطريقة على الطريقة الأولى بأنه أوثق وأشرف وذلك لأن أولى البراهين بإعطاء اليقين هو الاستدلال بالعلة على المعلول وأما عكسه الذي هو الاستدلال بالمعلول على العلة فربما لا يعطي اليقين وهو إذا كان للمطلوب علة لم تعرف بها كما تبين في علم البرهان ثم جعل المرتبتين المذكورتين في قوله تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم الآية أعني مرتبتي الاستدلال بالآيات على الحق وبالحق على الأنفس [illegible] ولكن رجح مرتبة الاستشهاد بالحق على كل شيء بإزاء الطريقة ولما كان طريقة من هو أصدق الوجهين سمّاهم بالصديقين لأن الصديق هو ملازم الصدق

النمط الخامس في الصنع والإبداع

أقول: الصنع إيجاد شيء مسبوق بالعدم على ما نفسره في الفصل الأول من هذا النمط والإبداع ما يقابله وهو إيجاد شيء غير مسبوق بالعدم على ما سنبينه فيما بعد. وهم إنه قد يسبق إلى الأوهام العامية أن تعلق الشيء الذي يسمونه مفعولاً بالفاعل هو من تلك الجهة أن ذلك أوجد وصنع وفعل وهذا أوجد وصنع وفعل وكل ذلك يرجع إلى أنه قد حصل للشيء من شيء آخر وجود بعد ما لم يكن وقد يقولون إنه إذا أوجد فقد زالت الحاجة إلى الفاعل حتى إنه لو فقد الفاعل جاز أن يبقى المفعول موجوداً كما يشاهدونه من فقدان البنّاء وقوام البناء وحتى إن كثيراً منهم لا يتحاشى أن يقول لو جاز على الباري العدم لما ضر عدمه وجود العالم لأن العالم عنده إنما احتاج إلى الباري تعالى في أن أوجده أي أخرجه من العدم إلى الوجود حتى كان بذلك فاعلاً فإذا قد فعل وحصل له الوجود من العدم فكيف يخرج بعد ذلك إلى الوجود عن العدم حتى يحتاج إلى الفاعل وقالوا لو كان يفتقر إلى الباري تعالى من حيث هو موجود لكان كل موجود مفتقراً إلى موجد آخر والباري تعالى أيضاً وكذلك إلى غير النهاية ونحن نوضح الحال في ذلك. أقول: ومما يجب أن نعتقد من هذا أن الجمهور يظنون أن احتياج الشيء المفعول إلى الفاعل إنما هو للمعنى المشترك بين معاني الفعل والصنع والإيجاد وهو حصول وجود للمفعول بعد عدمه عن الفاعل أعني إحداث الفاعل إياه فقط فإذا أحدثه فقد استغنى عنه حتى إن فني الفاعل بقي المفعول موجوداً وإنما جعل أهل التمييز منهم على ذلك تمثيلاً [illegible] بقاء الفعل كالبناء بعد فناء الفاعل كالبنّاء والثاني الاستدلال وقد ذكر فيه [illegible] أن إيجاد الفاعل للفعل حال [illegible] يكون تحصيلاً للحاصل [illegible] أن الفعل لو كان بعد حدوثه محتاجاً إلى الفاعل لكان محتاجاً إليه في حال وجوده وإذن لكان الفاعل أيضاً كذلك ويتسلسل فقوله أن يسبق إلى الأوهام العامية إلى قوله بعد ما لم يكن إشارة إلى المعنى الأول بحسب ما يعتقده العامة وقوله وقد يقولون إنه إذا أوجد فقد زالت الحاجة إلى الفاعل إلى قوله وقوام البناء إشارة إلى تمثيل أهل التمييز منهم في ذلك والاستدلال بالمشاهدة وقوله وحتى إن كثيراً إلى قوله المشايخ وإنما قال وقد يقولون ولم يقل ويقولون لأن أكثر المتكلمين لا يقولون بذلك وذلك أنهم وإن لم يجعلوا الجوهر

جار

باقياً محتاجاً إلى الفاعل لكن جعلوه محتاجاً إلى أعراض عند بقائه يوجدها الفاعل فيه كالعرض المسمى بالبقاء عند من يثبته منهم أو غيره من سائر الأعراض عند من لا يثبته منهم فلأنهم لم يجعلوه محتاجاً إلى الفاعل في وجوده لكن جعلوه محتاجاً إلى الفاعل بما يحتاج إليه في وجوده [illegible] بعد الحدوث [illegible] فهم القائلون بذلك [illegible] لأن العالم عندهم إنما يحتاج إلى الباري في أوله حتى يحتاج إلى الفاعل [illegible] إلى الاستدلال الأول المذكور بقوله وقالوا لو كان يفتقر إلى الباري من حيث هو موجود إلى قوله إلى غير النهاية إشارة إلى الاستدلال الثاني. تنبيه يجب علينا أن نحلل معنى قولنا صنع وفعل وأوجد إلى الأجزاء البسيطة من مفهومه ونحذف منه ما دخوله في الغرض دخول عرضي. أقول: لما ذكر أن الجمهور يظنون أن احتياج المفعول إلى الفاعل إنما كان من جهة أنه مفعول أو مصنوع أو موجد أراد أن يحلل المعنى المشترك بين هذه الألفاظ وهو قولنا موجود بعد العدم بسبب شيء إلى أجزائه البسيطة ويطرح منه ما لا مدخل له في الاحتياج [illegible] المقارن لذلك المعنى بالعرض ليتعين المعنى المتعلق بالفاعل. قوله: إنما يستعمل لفظة المحدث بدل قوله موجود بعد العدم بسبب شيء للتخفيف. قوله: فنقول إذا كان شيء ما من الأشياء موجوداً وهو إذا هو موجود بعد العدم بسبب شيء ما فإنا نقول له مفعول ولا نبالي الآن كان أحدهما [illegible] مساوياً أو أعم أو أخص حتى يحتاج مثلاً إلى أن يزاد ويقال موجود بعد العدم بسبب ذلك الشيء [illegible] ومباشرة وبآلة وبقصد واختيار أو غيره أو بطبع أو تولد أو غير ذلك أو شيء من مقابلات هذه فلسنا نلتفت إلى ذلك على أن الحق أن هذه [illegible] كون الشيء مفعولاً [illegible] فإنا نقول له فاعل [illegible] الدليل على هذه المشاهدة [illegible] بالآلة أو بحركة أو بقصد أو بطبع لم يكن [illegible] ينقض كون الفعل فعلاً [illegible] لما النقض [illegible] مفهوم الفعل [illegible] أن يكون بالطبع [illegible] الفعل [illegible] باختيار [illegible] الاختيار وكان [illegible] المعنى المحدث بالمفعول سواء كان أحدهما [illegible] مساوياً [illegible] وكل محدث [illegible] حتى يكون كل محدث مفعولاً [illegible] حتى يكون كل مفعول محدثاً [illegible] المحدث [illegible] المعنى المفعول [illegible] أن المحدث [illegible] الفاعل [illegible] المباشرة [illegible] المحدث [illegible] بالمباشرة [illegible] بالتولد [illegible] المتكلمين [illegible] لحدوث الحركة [illegible] بالتولد [illegible] الجسم [illegible] بالطبع [illegible] المعنى [illegible] المعقول [illegible] بالاختيار

او بالتولد لكان لعفض من المحدث المطلق وانما ذكره لان المتكلمين يطلقون القول على كل احداث
يكون بارادة فاعله وهو اخص من الاحداث المطلق والحكماء يطلقونه على معنى يعم الاحداث والابداع
فاستعمال الشيخ هنا الفعل انه مساو للاحداث واستعمل المحدث على انه مساو للمفعول وفي الذي يعلمه يعني
المحدث على انه مساو للفاعل وللشارح في ذلك كلام لان المتكلم ليس في هذا التخصيص مصيب فان كان هذا
اصطلاحا ورد بانه لان الزيادات ليست مما خلا عن مفهوم الفعل المستدل عليه بان مفهوم الفعل
لو كان مشتملا على معنى يمكن الزيادات لكان انفهامه بحسب ذلك المعنى من اللفظ مقتضيا للسابق
او كان انفهام غيره كذلك المعنى انه مقتضيا للتكرار والعرف يشهد بخلاف ذلك قال الامام
الشارح هذا الذي يعنى صرف المتكلمين فلا يجوز ان يكون اصطلاحا بمجرد او كون الناس ما اضافوا بعض
به فلا معنى للالزام وذكر عليهم قال والانصاف ان لا يحق عليهم لان اهل اللغة لا يسمون النار
فاعله للاحراق والالات فاعلا للتحريك والمرجع في امثال هذه المباحث الى ما ورد واذا كان الامر
كذلك **اقول** ليس هذا المعنى خاصا باللغة دون العرف لانه لم يقتصر الشيخ على اهل اللغة
النقل والفسخ والاتي دفع لخلاف في الاتيان في اللغة العربية بل الاراد ما يعم منهما على ان
المقصود هو المعنى المشترك بينهما وهما ان الفعل مما كان اول ما دل الى ذلك المعنى مجردا ودما العرف
وكانما استعمال للاعتبار شيء في موضع الفعل بازاء ذلك المعنى دون غيرها او امتناع المتكلمين عن
العرف لا يعلمهم ان خصوص المنزلة في اهل اللغة بان ما فعل فعلهم انه تعالى فاعل العالم
لان الفاعل في اللغة هو الفاعل بالارادة فرد الشيخ ذلك عليهم باستشهاد العرف ولو انهم قالوا
نحن نصطلح على تخصيص العرف لم يكن للشيخ عليهم سبيل **وقوله** هذا الفاضل ان لا يحق عليهم من
جهة اللغة لان اهل اللغة لا يقولون ... ما فعل الاحراق والالات فاعل الحروف ليس ... ذلك
عليهم ما جاء من كلامهم توقفوا اول الحرور ولعقا الفرع فانه يفعل ... ما يفعل ... **وقوله**
الشاعر ... قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل السحر ... ذلك
... من حيث اللغة ان يقال فعل البرد ... عن ذلك
... علم ... التاملين ... فيما ... بل ...
ويدل على ... الكلام ... السابقين على ان اهل اللغة ... الفعل باحداث شيء ما ...
وهذا ايضا يدل على ما ذهبنا اليه **قوله** واذا كان مفهوم الفعل هذا وكان بعض مفهوم الفعل
فليس تخصيصا ذلك عرضيا مع مفهوم الفعل الوجود وعدم وكون ذلك الوجود بعد العدم كانه
صفة لذلك الوجود ومحمولة عليه فاما العدم فلا يتعلق بفاعل وجود المفعول واما كون هذا
الوجود موصوفا بانه بعد العدم فليس بفعل فاعل والحاصل ان هذا الوجود والمتعلق هذا
الحاصل بعد العدم لا يمكن ان يكون تابعا للعدم ... ان يكون تعلقه من حيث هو هذا الوجود واما
وجود ما ليس ... الوجود ... وجود ما يجب ان يسبق ... العدم لما ذكر انه اصطلح
هنا على ان معنى الفعل ... وجود بعد العدم ... كما كان بعد المعنى هنا
نفس المفهوم منه كما اصطلح عليه البعض المفهوم منه كما ذهب اليه المتكلمون فان هذا الخلاف

لا يمضي في معقوده شرع في تحليل ذلك المعنى وذكر انه يشتمل على ثلاثة اشياء وجود وعدم وكون الوجود
بعد العدم ثم بين ان العدم ليس متعلقا بالفاعل لانه لا شيء وان كون الوجود بعد العدم ايضا
ليس متعلقا به لانه صفة لهذا الوجود فان كثيرا من الممكنات يلحقها اوصاف بحسب
ماهياتها لا بالذوات ... لا شيء يحتاج ان يكون المتعلق بالفاعل هو الوجود وليس هو الوجود
العام فان وجود الواجب لا يتعلق بالفاعل فاذن بقي ان يتعلق الوجود بشيء ليس لواجب بل انما
وجود شيء مسبوق بالعدم والاول اعم من الثاني وسيذكر في الفصل الثاني هذا الفصل ان المتعلق
بالفاعل الاول بالذات ايهما هو وقد ذكر الفاضل الشارح ان البحث هنا يجب ان التعين
الشيء المحتاج الى الفاعل او لتعين سبب الاحتياج وكلام الشيخ محتمل ويحمل الان حمله على
الاول اولى **قال** وسبب الاحتياج عند الحكماء هو الامكان وعند المتكلمين هو الحدوث
وهو باطل لان الحدوث صفة للوجود متأخر عنه وهو متأخر عن الايجاد المتأخر عن الاحتياج
الى الفاعل المتأخر عن علة الاحتياج فلو كان الحدوث علة للاحتياج لتأخر عن نفسه بمراتب
اقول هذه فائدة اوردها لكنها غير متعلقة بالمتن **تكلمه واشاره** فالان لنعتبر
انه لا ... متعلق معقول ان مفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته بل يمتنع ان يكون
على الكبر بتسمى احدهما واجب الوجود بغيره دائما والثاني واجب الوجود بغيره وقتا ما فان
هذين يحمل عليهما انه واجب الوجود بغيره ويسلب عنهما انه واجب الوجود بذاته من حيث المفهوم
او يمتنع شيء من جانب واما مسبوق العدم فليس له الا وصف واحد هو في مفهومه اخص من مفهوم
الاول والمفهومان يحمل عليهما التعلق بالغير واذا كان معنيان احدهما اعم من الاخر
ويحمل على مفهوم معنى فان ذلك المعنى للاعم بذاته واولا وللاخص بعده لان ذلك المعنى
لا يلحق الاخص الا وقد لحق الاعم من غير عكس حتى لو جاز فرضنا ان لا يكون مسبوق العدم
يجب وجوده بغيره ويمكن ان نجد تقسيمه لكن هذا التعلق نجد باقيا ان نجد المتعلق هو
بسبب الوصف الذي هذه الصفة ذاتية لحمل على المعلولات ليس في حال الحدوث فقط
بعد التعلق كاين دائما وكذلك لو كان لكونه مسبوق العدم فليس هذا الوجود انما يتعلق
حال ما يكون بعد العدم ... حتى يستغني بعد ذلك عن الفاعل ثم نريد ان نبين ان
الوجود المتعلق بالغير المذكور في الفصل المتقدم اهو لكونه ممكنا لذاته او لصالح ... متعلق
بالغير ام لكونه محدثا مسبوقا بالعدم فان ذلك يتبين هنا وهو ما ذهب اليه الجمهور فذكر اولا
ان الاول من هذين المعنيين اعم من الثاني وذلك لان الممكن الموجود هو الواجب بغيره
يمكن ان ينقسم الى ما هو مسبوق بالعدم وهو الواجب بغيره دائما والى مسبوق بالعدم وهو
الواجب بغيره وقتا ما فاذن الواجب بالغير يشتمل هذين القسمين من حيث المفهوم الاول
يمنع شيء من جانب المفهوم فالواجب بالغير اعم من المسبوق من حيث المفهوم وقد يحمل
عليهما معنى التعلق بالغير وهذه قضية جعلها صغرى قياس وكبراه ان كل معنيين احدهما
اعم من الاخر يحمل عليهما معنى ثالث فان ذلك المعنى يكون للاعم اولا وبالذات وللاخص بعد ذلك

وسببه وبيان ذلك ان ذلك المعنى لا يلحق الاخص الا وقد يلحق الاعم ويمكن ان يلحق الاعم من غير ان
يلحق الاخص وان لو كان يلحق الاخص بذاته لما كان لاخص الغير الاخص وكما ثبت ذلك
انتج القياس المذكور ان التعلق بالغير للواجب بغيره اولا وبالذات وللمسبوق بالعدم
ثانيا وبسببه يعني بسبب الوجوب بالغير ثم اكد ذلك بان التعلق ليس للمسبوق بالعدم
بسبب كونه مسبوقا بالعدم وذلك لانه لو جاز ان لا يكون في حد نفسه واجبا لغيره بل كان
واجبا لذاته مع كونه مسبوقا بالعدم لم يكن له تعلق بالغير بعد بان اذن ان هذا التعلق هو
بسبب الوجه الذي هو حيثية كونه واجبا بالغير واذ ثبت هذا ثبت ان التعلق بالغير
يكون للمسبوق بالغير لا في حال حدوثه فقط بل في جميع اوقات الوجود وثبت ان هذا التعلق
للمعلول انما كان [illegible] الجمهور ثم ذكر ان علة التعلق لو كان ايضا كون المعلول مسبوقا
بالعدم على ما ظنوه لكان التعلق ايضا دائما الا ان حينئذ [illegible] للمعلول المسبوق بالعدم
في جميع اوقات وجوده [illegible] حالة حدوثه فقط حتى يكون بعده مستغنيا عن فاعله
[illegible] ما في الكتاب ثم اعترض الفاضل الشارح على الشيخ وقال انه تكلم فيما لا حاجة اليه
ولم يتكلم فيما اليه حاجة [illegible] في العقد السالف عن ان المستغني الى الفاعل هو وجود
[illegible] لا حاجة الى ذكره [illegible] لم يتكلم في ان علة الحاجة هل هي الحدوث ام لا وان الدائم
[illegible] ام لا وهذا [illegible] الواجب لغيره [illegible] الدائم
[illegible] الدائم ليس الا ان الدائم يصح ان يكون مستندا الى المؤثر والتراخي لم [illegible] الاهمية
ثم هو مصادرة على المطلوب **اقول** اما قوله لا حاجة الى بيان ان الوجود [illegible] مفتقر
الى الفاعل اذ الخلاف عنه فليس بصحيح لان [illegible] المعقول [illegible] بشيء يتعلق
بفاعله [illegible] الى انه يتعلق به [illegible] وذهب
الجمهور الى انه يتعلق به [illegible] دون [illegible] الشيخ [illegible] وهذا
الفاضل الشارح وكان من الواجب ان [illegible] في العقد السالف انه يتعلق
[illegible] ثم انتهى [illegible] تعلق هذا الوجود بالفاعل ما هو اذ لم يكن الوجود
متعلقا بالفاعل كيف [illegible] ان التعلق حاصل في جميع اوقات هذا الوجود
[illegible] حدوثه فقط [illegible] في هذا العقد الذي [illegible] بالتكملة وتمت
ظهر ان سبب التعلق هو الوجوب بالغير [illegible] ان الواجب بالغير سواء كان [illegible] دائم
متعلق بالغير في [illegible] دائما [illegible] وهذا مطلوب الشيخ اما البحث عن علة [illegible]
[illegible] ام [illegible] في هذا الموضع لان [illegible] لو كان [illegible]
وكان المحدث محتاجا في جميع اوقات وجوده لم يكن للشيخ ههنا [illegible] كما صرح به في [illegible] الفصل
ولو كان [illegible] مستغنيا عن [illegible] لم [illegible]
تعرض الشيخ لهذا البحث ثم الفاضل **[illegible]** انه لم يبين ان الدائم [illegible] ام لا
[illegible] ان الواجب بالمعنى [illegible] وان علة التعلق بالغير [illegible] الوجود

بالغير

الفلاسفة [illegible] الاول [illegible] مختار [illegible] الازلية [illegible] علي

بالغير فالقائم ان كان واجبا بغيره كان [illegible] ولا [illegible] هذا [illegible] فالمسلم
ثم البحث [illegible] الخلاف ههنا [illegible] المتكلمين [illegible] ان المتكلمين [illegible] ان يكون العالم [illegible]
[illegible] لا لعلة [illegible] العقل [illegible] والمعلول [illegible] بل [illegible]
[illegible] كون [illegible] وجود العالم [illegible] الفلاسفة [illegible] ان [illegible]
ان يكون فعلا للفاعل مختار [illegible] على ان يكون الشيء [illegible] الى
العالم المختار [illegible] العلة الموجبة [illegible] اذا كان [illegible] الاطلاق في هذه
المسئلة **اقول** هذا [illegible] ان المتكلمين [illegible] والكتب
[illegible] يكون العالم [illegible] ان يكون فاعله مختارا
[illegible] حدوثه [illegible] محتاج الى محدث وان محدثه يجب ان يكون مختارا
لو كان [illegible] العالم قديما [illegible] حدوث العالم على القول
بالاختيار [illegible] الاختيار [illegible] العقل [illegible] العلة والمعلول [illegible] عليه
[illegible] المعتزلة [illegible] هذا [illegible]
الاشاعرة [illegible] صفات [illegible] ان يكون
الواجب [illegible] معلولا [illegible] وهذا [illegible] احترزوا
عن [illegible] على القول [illegible] العلم
[illegible] على القول بالحدوث [illegible] الفلاسفة [illegible] ان [illegible]
يكون فعلا للفاعل مختارا [illegible] ان [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] العالم [illegible] ان يكون فعلا [illegible]
العالم [illegible] الازلية [illegible] الفاعل ازلي [illegible] الطبيعة [illegible]
لما كان المبدأ الاول [illegible] العالم الذي هو فعله ازلي [illegible]
[illegible] علمه [illegible] انه ليس [illegible] مختار [illegible] ان [illegible]
[illegible] المختار [illegible] والاعلى عليه
المحسوس [illegible] **تنبيه** الحادث بعد ما لم يكن
[illegible] قبلية [illegible] لا يكون [illegible] قبل [illegible] بعد
[illegible] حصول [illegible] قبلية قبل [illegible] بعد [illegible] وبعدية بعد
قبلية [illegible] يكون [illegible] بعد [illegible] الفاعل بعد
[illegible] وقد علمت ان [illegible]
هذا الاتصال الذي [illegible] من [illegible]
[illegible] الذات [illegible] اتصال [illegible]
الزمان [illegible] في هذا الموضع [illegible] ان الحادث بعد ما لم يكن
[illegible] قبلية [illegible] البعد [illegible] القبلية [illegible]

الامس ثم اشار الى ان ضد القبل ثم البعد منهما معا بل قبل يزول قبليته عند تجدد البعدية ثم ليست هذه القبلية من نفس التقدم لان العدم كما كان قبل فقد يصح ان يكون بعد والانفس الفاعل لانه قد يكون قبل ومع وبعد فان هناك شيء آخر يتجدد ويتصرم هو غير دار الذات وهو منفصل غير انه اذا جعل لي ان يعرض متصرم كما يعرض مسافة يكون حدوث هذا الحادث مع انقطاع حركته فيكون ابتداء حركته قبل هذا الحادث ويكون من ابتدا الحركة وحدوث الحادث قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة ثم الحركة فظهر ان هذه القبليات ثم البعديات متصلة اتصال المسافة ثم الحركة وقد بين في النمط الاول ان حمل هذا المتصل اسالف من اجزاء الاتحري ناذن ثبت ان كل حادث مسبوق بموجود غير دار الذات متصل اتصال المقادير وهو المطلوب بهذا ما في الكتاب ثم اعلم ان الزمان ظاهر الانية خفي الماهية ثم الشيخ قد نبه على انيته في هذا الفصل وسيشير الى الفصل الذي يليه الى ماهيته ولذلك وسم احد الفصلين بالتنبيه ثم الآخر بالاشارة وهذه المباحث متعلقة بالطبيعيات وانما اوردها ههنا للاحتياج اليها ولكونها غير مذكورة فيما مضى من الكتاب ثم اعلم انه انما اشار ههنا على وجود الزمان بل كل حادث بوجود القبلية ثم البعدية لانه اختص بهما هو الشيء الذي يلحقه لذاته القبلية ثم البعدية اللتان لا توجدان معا وذلك لان الشيء قد يكون قبل شيء آخر فيلحقه هذه الصفة لا لذاته بل لوقوعه في زمان هو قبل زمان ذلك الآخر فالقبلية والبعدية للشيء بسبب الزمان واما الزمان فليس بسبب شيء آخر بل لذاته المتصرمة المتجددة الصالحة لعروض هذين المعنيين لها لا لشيء آخر فاذن ثبوت هذين المعنيين يدل على وجود الزمان والاصح تعريف الزمان بهما لا لتعريفهما لانه لا يمكن ان يقع تصور الزمان ثم تمييزه بها عن سائر اقسام القبلية والبعدية بانهما اللتان لا توجدان معا ايضا ليس بتحديد حقيقي لان المعية جزء من مفهوم المعية المخالفة بكل حال كان الزمان معروف الانية لم يلتفت الى ذلك ثم القبلية ثم البعدية الاجتماع بالزمان ايضا فمما لا يوجدان معا يكفي بوجود ما اضافة اللاحقة بها لكن يتوقف في العقل شيء يدل على وجود معروضيها الذي هو الزمان مع ذلك الشيء ولذلك يستدل الشيخ بعروض القبلية للعدم على وجود زمان يعارضه ثم اذ تقرر هذه المعاني فقد اندفع اعتراض الفاضل الشارح بان هذه القبليات لو كانت موجودة في شيء لكانت القبلية الواقعة فيه موجودة ولها قبلية اخرى ويتسلسل وذلك لان الزمان هو الموجود في شيء الذي يلحقه القبلية لذاته ويلحق ما سواه ما يقع فيه بسببه فالعقل اذا انتزع القبلية فليس ما هو من الموجودات المختصة بزمان فيقول زمان لانها امر اعتباري يقتضيه العقل بحسب الاضافة فان الذهن حيث يقع في زمان معين كان يحكم على سائر الموجودات بلحوق قبلية لها وينقطع الذهن عن الابتسلسل فلذلك بل ينقطع بانقطاع الاعتبار الذهني ويندفع ايضا اعتراضه بانهما اضافيان فيجب ان يوجدا معا وقد قيل انهما لا يوجدان معا هذا خلف وذلك لانهما اضافتان عقليتان بحسب ما يوجد بعضها اضافة بينهما

معه بعضها ما معنا في العقل ثم لا يجب ان يوجد في ثاني الحال بعضها ويندفع ايضا اعتراضه بان العدم لما يوصف بالقبلية الحقيقية للزم اتصاف المعدوم بالموجود وذلك لان العدم المقيد بشيء ما يكون متصفا لا بسبب ذلك الشيء ويصح لحوق الاعتبارات العقلية به من حيث هو معقول ثم انه اشتغل بالمعارضة فقال يسبق بعض اجزاء الزمان على بعض هو هذا السبق المذكور في عدم الحادث وجوده بعينه فيلزم من قولكم هذا ان يكون للزمان زمان آخر والتحقيق ان الزمان يتصف لذاته بلا تكلف بحقيقة القبلية ثم البعدية العارضتان له من غير زمان آخر ثم لم يتصف القبلية ثم البعدية العارضتان لغيره فيه ليس بعيد لو قيل الاول ان اجزاء الزمان ان كانت متشابهة في الماهية لسبق بعضها بالتقدم دون البعض الآخر وان لم يكن كذلك اتصال كل جزء مع الآخر بامتناعه ويكون الزمان مركبا من الآنات المتتالية ان يكون موجودا قبله وبعده لا يوجدان معا لا يحرك جزئين من الزمان من غير زمان يغايرهما فالجواب ايضا ان نقول في الفرق ان القول بالقبلية ثم البعدية يمكن مع القول بكون كل جزء من الزمان مسبوقا بجزء آخر ولا يمكن مع القول بحالة تحدث اول الحوادث لانه ينافي ما اشار اليه من قبل اول الحوادث احتجاج بان معنى قولنا اليوم متاخر عن امس ليس هو انه لم يوجد معه لان اليوم ايضا لم يوجد مع الغد وان سلمنا ان معناه انه لم يوجد معه كان زعمنا المعية اضافة عارضة لهما متاخرة لذاتيهما وكان المعقول منه ان اليوم ما حصل من الزمان الذي حصل فيه الامس وحينئذ يعود التسلسل وان لم يكن معناه انه لم يوجد معه بل كان معناه ان اليوم لم يوجد حين كان الامس فلفظة كان يشعر بمضي زمان وذلك يقتضي ايضا ان يكون للزمان زمان آخر والجواب ثم القول بعينه ان الزمان للحركة ايضا نعم يمكن بمثل هذا البيان وقوع الزمان في زمان آخر والجواب ان الزمان ليس له ماهية غير اتصال ما يتعاقب الاجزاء ذلك الاتصال لا يحتمل بها الماهية فليس له اجزاء بالفعل ثم ليس فيه تقدم ثم لا تاخر قبل التجزئة واذا فرض له اجزاء فالتقدم ثم التاخر ليسا بمعنيين يعرضان للاجزاء ثم يصح لاجزاء ما بسببه ان يتقدم او يتاخر بل يصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان فيستلزم تصور التقدم ثم التاخر للاجزاء الموصوفة بعدم الاستقرار التي لها هذا معنى لحوق التقدم ثم التاخر الذاتيين به ثم اما حال الحقيقة عند عدم الاستقرار فانها عدم الاستقرار كالحركة بعينها فانها تقتضي معنى ما يتقدم او يتاخر فيصور بعرضه له وهذا هو الفرق بين ما يلحقه التقدم ثم التاخر لذاته ثم بين ما يلحقه بسبب غيره فاذا اطلق اليوم ثم امس ولم يحتج الى ان يقول اليوم متاخر عن امس لان بعض معنى ما اشتهر عليه معنى هذا التاخر اما اذا اطلق العدم ثم الوجود احتيج الى اقتران معنى التقدم بالعدم حتى يصير متقدما ثم اما المعية فمعية ما هو من الزمان بالزمان عن المعية بالزمان اعني معية شيئين يقعان في زمان ثم احد لانه لا يعقل بسببه ثم احد لشيئين غير الزمان ان الزمان هو شيء ذلك الشيء الذي تقتضي بعضه بسبب شيئين بشرط كونه منسوب اليه

واجب بالعدد ومنه زمان فانه لذلك لا يحتاج في الاول الى زمان يتقاصر الى ما هو مقيس بالمعية كما ح
والتابعية اليه اشاره فلان التجدد لا يمكن الا مع تغير حال وتغير الحال لا يمكن الا الذي يقع
تغير حال اعني الموضوع فهذا الاتصال اذن متعلق بحركة [illegible] اعني تغير [illegible] لا شبهة ما
يمكن فيه ان يتصل ولا ينقطع وهي الوضعية الدورية وهذا الاتصال يحتمل التقدير بان يقال
قد يكون ابعد وقد يكون اقرب فهو كم مقدر للتغير وهذا هو الزمان وهو كمية للحركة لا من
جهة المسافة بل من جهة المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان . نريد بيان ماهية الزمان وتعريفه
ان التجدد والتغير اللذين يتحصل بهما وجود ما من القبل المتقدم لا يمكن ان يوجد الا مع تغير
حال وتغير الحال لا يمكن ان يكون الا لشيء يصح منه التغير وهو الموضوع لان التغير عرض
والعرض لا يوجد الا في موضوع فهذا الاتصال اذن متعلق بالوجود يعني هو عرض [illegible]
هو جسم محل التغير فيه وعلى هذا التغير الواقع لا دفعة يسمى حركة فهذا الاتصال متعلق بالوجود
بحركة يعني [illegible] المذكورة في الفقرة السابقة فقد دل على وجوب كون كل حادث مسبوقا
بزمان وكل زمان له اول فهو حادث فاذن هو مسبوق بزمان آخر فيلزم من ذلك
وجوب كون الزمان متصلا لا الى اول ولما كانت المستقيمة لا يمكن ان تمتد لا الى اول لوجوب
تناهي الامتدادات كما بيناه في النمط الثاني فاذن الزمان متعلق بحركة يمكن ان
تتصل ولا تنقطع وهي الوضعية الدورية وهذا الاتصال يحتمل التقدير كما مضى بيانه فهو من مقولة
الكم من النوع المتصل فالزمان كم يقدر التغير اعني الحركة [illegible] بينهما
صرح بتسميته بعد ذلك وهذا هو الزمان ثم ذكر تعريفه بعد ذلك وهو كمية الحركة لا من جهة المسافة
بل من جهة المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان وذلك لان الحركة كمية من جهة المسافة فان
الحركة تزيد بازدياد المسافة وتنقص بنقصانها وكمية من جهة الزمان لان الحركة تزيد بازدياد الزمان
وتنقص بنقصانه [illegible] للمسافة اجزاء يتقدم بعضها [illegible] توجد المتقدم مع
والمتأخر معا [illegible] الوجود والحركة [illegible] المسافة [illegible] بعضها متقدم وبعضها
متأخر باعتبار اجزاء المسافة وما جزءها الآن المتقدم والمتأخر منها لا يجتمعان
بخلاف المتقدم والمتأخر من المسافة [illegible] الزمان [illegible] لا من جهة المسافة بل من جهة
المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان [illegible] من الشفا [illegible]
[illegible] اعلم ان الحركة يلحقها ان تنقسم الى متقدم ومتأخر وانما يوجد فيها المتقدم
[illegible] المتقدم من المسافة والمتأخر [illegible] المتأخر من المسافة [illegible] ذلك
ان المتقدم [illegible] المتقدم والمتأخر في المسافة [illegible]
للتقدم والتأخر [illegible] المسافة [illegible]
[illegible] بالحركة [illegible]
[illegible] المسافة والزمان وهو هذا العدد
او المقدار هو الزمان [illegible] اذا انفصلت الى متقدم ومتأخر لا بالزمان بل من المسافة

والامكان البيان [illegible] عباراته وغرضه بيان هذا البحث الذي ذكره القدماء
[illegible] هذه المسئلة الاخيرة **اشارة** كل حادث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود
فكان امكان وجوده حاصلا وليس هو قدرة القادر عليه والا لكان اذا قيل في المحال
انه غير مقدور عليه لانه غير ممكن في نفسه فقد قيل انه غير مقدور عليه لانه غير مقدور عليه [illegible]
نفسه او انه غير ممكن في نفسه لانه غير ممكن في نفسه فبين اذن ان هذا الامكان غير
كون القادر عليه قادرا عليه وليس شيئا معقولا بنفسه يكون وجوده لا في موضوع بل هو
اضافي فيفتقر الى موضوع فالحادث يتقدمه قوة وجود وموضوع . نريد بيان كون كل حادث
مسبوقا بموضوع او مادة وتقريره ان كل حادث فهو قبل وجوده اما ممتنع الوجود واما ممكن
الوجود والاول محال فالثاني حق فاذن له امكان وجود حاصل قبل وجوده وليس الامكان بوجوده
هو قدرة القادر عليه لان [illegible] في كون المحال غير مقدور عليه كونه غير ممكن في نفسه
[illegible] عليه [illegible] في نفسه والشيء لا يكون [illegible]
وكونه مقدورا عليه [illegible] بالقياس الى القادر عليه فاذن كونه ممكنا هو امر مغاير لكونه مقدورا
عليه وهذا الامكان ليس شيئا معقولا بنفسه لان الامكان يكون للشيء بالقياس الى وجوده
كما يقال السواد يمكن ان يوجد او بالقياس الى [illegible] الى شيء [illegible] كما يقال الجسم يمكن ان
[illegible] الى الشيء [illegible] الامور الاضافية
[illegible] الاعراض [illegible] ممكن و موضوع
[illegible] الامكان [illegible] الى الوجود [illegible] وجود والموضوع
موضوع بالقياس الى الامكان الذي هو عرض فيه [illegible] بالقياس الى [illegible] ان
يكون [illegible] بالقياس اليه ان كان [illegible] الكتاب واعلم ان كل امكان
فهو بالقياس الى الوجود والوجود اما بالعرض كوجود الجسم [illegible] واما بالذات كوجود
[illegible] الامكان [illegible] بالقياس الى الوجود بالعرض فهو بكون الشيء بالقياس الى
وجود شيء [illegible] بالقياس الى [illegible] كما يقال الجسم يمكن ان يكون [illegible]
[illegible] يمكن ان [illegible] يمكن ان [illegible]
[illegible] الامكانات [illegible] الى الموضوع [illegible] الامكان
بالقياس الى الوجود [illegible] الشيء بالقياس الى [illegible] ان يكون ذلك
الشيء [illegible] موضوع [illegible] كما يقال [illegible] يكون وكذلك
[illegible] وحكم هذا الامكان في الاحتياج الى الموضوع حكم القسم الاول ويكون موضوعه
[illegible] الشيء [illegible] لا يكون [illegible] بل يكون ذلك الشيء [illegible] العلاقة له [illegible]
بين الموضوع والمادة [illegible] الشيء [illegible] لان لو كان [illegible] مسبوقا بالامكان
لا محالة [illegible] وامكانه لا يمكن ان يحصل في موضوع دون موضوع اذ لا علاقة له [illegible] ان
يكون [illegible] لكن [illegible] ماهيته لا يكون مضافا الى العين والامكان

مضاف فلا يكون الامكان موجودا فكل ما يحدث وان لم يكن حقيقته هو عارض له وقد يعرض عينيا عارض لشيء عند العقل لما لتتمثل ان تحصل عند هذا الشيء لا يمكن ان يكون محدثا بعينه لو كان موجودا كان دائم الوجود وان لم يكن موجودا كان ممتنع الوجود فقد ظهر من ذلك ان الاشياء الحادثة انما عارضا صورا او حركات او نفوسا توجد مع المواد وان لم يكن حالها معها والامكان هو الاشياء يكون قبل وجودها ويعبر عنها بالقوة ويقال هذه الموجودات في موادها بالقوة تارة بحالف بالوجود والقوة يزول عنها مع خروج الوجود من القوة الى الفعل وانما يقع اسم الامكان عليها بالتشكيك واما امكان الموجودات الممكنة في انفسها من امور لا زمة لماهياتها عند تجردها عن القدم بالقياس الى الوجود انها وكذلك الوجوب والامتناع الا ان الموصوف بالوجوب لا يمكن ان يكون فوق ذلك وكذا الموصوف بالامتناع لا يمكن ان يكون واجب لذاته والموصوف بالامكان ماهيات كثيرة مختلفة هي موجودات العالم بأسرها وهذه الاعتبارات تقال للموصوفات في العقل بهذا ما اوردته في هذا الموضع لزوال الاشكالات التي مر وهنا فظهر منه ان قول الفاضل الشارح الشيء قبل وجوده ليس بشيء فلا يصح الحكم عليه بالامكان ثم معارضته وذلك بانه موصوف حين بانه ممتنع للقابلين وذلك المعترض غير معارضته للمعارضة بالممتنع في المضيع عن المكان لم يكن فهما لتناقض فالخلط لعله من عدم التمييز بين الاعتبارات العقلية والامور الخارجية وايضا

قوله لو كان الامكان موجودا لكان واجبا او ممكنا والاول محال لكونه وصفا لغيره والثاني محال لانه يلزم منه ان يكون للامكان امكان الجواب عنه ان الامكان نفسه اعتبار عقلي يتعلق بشيء خارجي من حيث تعقله الشيء الخارجي موجودا في الخارج ليس امكان بل هو امكان موجود في الخارج ولتعلقه بذلك الشيء يقال امكان وجود ذلك الشيء في الخارج لا موجود من حيث كونه قائما بالعقل موجود في الخارج وله امكان اخر بحسب العقل وينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار كما مر في القدم لا باعتبار موجود في العقل دون الخارج لان الحكم بوجوده موجود في الذهن هو انما هو وجود حاضر مع عدم المطابقة والاعتبارات العقلية لا توجد في العقل انما هو موجود في الخارج على ان احكام موجودات في الخارج والاحكام الموجودات عند موجودة في الخارج من حيث هي احكام ما يكون موجودا من حيث هي محكوم عليها كما ما هو امكان الاشياء انما يكون حالا لان الاشياء الحادثة قبل وجوده يمتنع ان يكون محلا للشيء ولا يكون ان يكون حالا في غيره لان الاشياء حاصلا في غيره فالجواب ان امكان الشيء قبل وجوده حال في موضوعه بان معناه كون الشيء موضوعه بالقوة وهو وصف للموضوع من حيث هو وصف للشيء من حيث هو بالقياس اليه فباعتبار الاول يكون عرضا في موضوع وباعتبار الثاني يكون كالاضافة لمضاف اليه لما لم يكن موجودا مثل هذا الشيء الا في غيره لم يمتنع ان تعقل امكانه اضافة الى غيره واما قوله لما كان الامكان صفة اضافية

مستدعية لوجود المضاف ليس انما يتحقق بعد ثبوت الماهية والوجود ويلزم منه تقدم الوجود على الامكان فالجواب انه من حيث كونه صفة اضافية انما يتحقق عند ثبوت المضاف ولكن تعقله ثبوتهما في العقل لا بحسب الخارج يوقف عليهما في الخارج لكنه من حيث تعلقه بعروضه الثابتين من العقل بامر موجود في الخارج يستند من الى المحل موضوعا موجودا في الخارج كما مضى من العدم بعينه واما قوله الحكم بكون الامكان متعلقا بموضوع او عمال منقوض بالعقول والنفوس المفارقة وبالهيولى فانها ممكنة مع انها غير متعلقة بموضوع ومادة والجواب عنه كما مر من الفرق بين الامكان من حيث تعلقه بامر في الخارج وان امكان هذه الاشياء صفتها هيابها المحمولة على الوجود والعدم في العقل من حيث ثبوتها في العقل موضوع والامكان بهذا الاعتبار كعرض في موضوع وهو ايضا صفة لوجود انها ويكون بهذا الاعتبار كالاضافة لمضاف اليه واما قوله لو قبل الشيء لا يحدث الا اذا صار وجوده اولى ولا اصارا كل مرة اذا كان لبطالة تلك الاولوية ممنوعا ان امكن الصحيح فلان الاولوية لو حصلت حالة لكان الكلام في حصولها كالكلام في حصول الحادث ويتسلسل الحال معه ولو حصلت قبل الحدوث نوجود الحادث كان موقوفا اما على وجودها او على عدمها والاول يقتضي وجود الحادث معها لا بعدها والثاني يقتضي وجود الحادث قبلها كالمقتضي بعدها واما الكبرى فلما مر فالجواب عنه ان الشيء لا يحدث الا اذا صار وجوده اولى واما الاعتراض بالاولوية انما يحدث مع وجوده عن متأخر عنه ولا امتناع في تقدم عليه ووجوده انما يتحقق بان يتم استعدادا ماله ان موضوعه لقبوله وذلك لاستتمام تعلق شرائط استحقاقها التي كلها المتصلة التي لا اول لها الموصل في الجسم الابداعي على ما اشتمل العلم الالهي على بيانه بينه الشيء قد يكون بعد الشيء من وجوه كثيرة مثل البعدية الزمانية والمكانية وانما يحتاج الان من تحليل الى ما يكون باستحقاق الوجود وان لم يمتنع ان يكونا في الزمان معا وهو الذاتي للممكنات كما كان يحتوي الحدوث الذاتي مبنيا على تحقق التأخر الذاتي لان الحدوث وهو كون وجود الشيء متأخرا عن لا وجوده يقسم الى زماني وذاتي لانقسام التأخر اليهما فلهذا احتاج الشيخ الى تحقيق معنى التأخر الذاتي على اثبات الحدوث الذاتي واعلم ان بحسب الشيخ عليه رحمة الله تعالى تحقيقه معان على ما حقق في الفلسفة الاولى احدها بالزمان والثاني بالمرتبة او الوضع الذي يكون التأخر المكاني حقيقة فيه والثالث بالشرف والرابع بالطبع وليس في العلوم والمعلول اسم التأخر والخامس مشتركا في معنى واحد وهو التأخر بالذات والمعنى المشترك هو ان يكون الشيء محتاجا الى آخر معه والا يكون كذلك الاخر محتاجا الى ذلك الشيء فالمحتاج هو المتأخر بالذات عن المحتاج اليه لا لكونه التأخر يكون المحتاج اليه مع وكونه شرطا يتفق بعد وجود المحتاج او لا يكون والمحتاج بالاعتبار الاول متأخر بالمعلولية ومثاله حركة المفتاح بالقياس الى حركة اليد وبالاعتبار الثاني متأخر بالطبع وهو كالكثير بالقياس

الى الواجد وكالمشروط بالقياس الى الشرط وّ المتاخر المعلول لانه لا يشك احد ان المتقدم بالعلية
في الزمان ومن يمنع كل واحد منهما مع ارتفاع صاحبه الا ان ارتفاع المعلول يكون تابعا لا معلولا
لارتفاع العلة من غير عكس وّ المتاخر بالطبع فيسلم المتقدم في الوجود من غير انعكاس
فان المتقدم يمكن ان يوجد لا مع المتاخر اما المتاخر فلا يمكن ان يوجد الا مع المتقدم لا باعتبار
المعنى المشترك تاخرا بالطبع وتخص المتاخر بالمعلولية باسم المتاخر الذاتي والشيخ استعملهما
في ما طبعوه باسم الشفا الذاتي وذلك لانه قال عند ذكر المتقدم بالعلية فان كان المتقدم بالطبع على
المتقدم بالعلية وّ الذاتي اما في هذا الكتاب فقد سمى المشترك تاخرا بالذات وّ في التعليقات علم انه
تمثيل له بحركة المفتاح وّ اليد وهو تاخر المعلولية الذي هو اخص فتسميته اطلق اسم التاخر بالذات
حمل على القسم الاول وهو تاخر ما للشيء بحسب غيره عما له بحسب ذاته وهو تاخر بالطبع لا بالعلية
وهذا التاخر اعني الذاتي بالمعنى المشترك هو باخص خصص وما سواه فليس يخص لان المتاخر بالزمان
اما المتقدم وّ الوضع او بالشرف يمكن ان يصير الغرض مسبوقا ما وقد هو لان المسبوق المتاخر
هو امر عارض لذاته وّ اما المتاخر بالذات فلا يمكن ان يعرض مسبوقا ما وهو هو لان المسبوق
لا حرج هو ذاتي لا عرض يوجد هنا عن الشيخ بانه الذي يكون باستحقاق الوجود وّ اعلم ان المتاخر
بالمعلولية يجب ان يكون في الزمان مع المتقدم بالعلية وّ المتاخر بالطبع لا يجب ان يكون في الزمان
مع المتقدم بل يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون ولذلك حكم الشيخ على المعنى المشترك بينهما بالامكان
العام الشامل للوجوب وّ اللاوجوب وهو قوله وان لم يمتنع ان يكونا في الزمان معا
قوله وذلك اذا كان وجود هذا عن الغير وجود الاخر ليس عنه فما لم يكن هذا الوجود
الاول لا يحصل له الوجود ووصل اليه الحصول فاما الاخر فليس متوسطا هذا بينه وبين ذلك
الاخر من الوجود بل يصل اليه الوجود لا عنه وليس يصل الى ذلك الا مارا قبل الاخر وهو بيان
للمتاخر بالذات بعينه من بعض اقسامه ومعناه ان هذا المتاخر يكون اذا كان وجود هذا
يعني المتاخر كالمعلول مثلا عن الغير يعني المتقدم كالعلة مثلا ووجود المتقدم ليس عن المتاخر
في ايجود المتاخر الوجود الاول المتقدم حصل له الوجود ووصل اليه الحصول من علته ان كان
له علة وّ اما المتقدم فليس متوسطا المتاخر بينه وبين علته في الوجود بل يصل اليه الوجود لا
عن المتاخر وليس يصل الى المتقدم من تلك العلة الامار اعني المتقدم ووصف الفاضل الشارح
الى ان المراد ان العلة متوسط بين علة المعلول وبين وجود المعلول ليس يتوسط بين ذات
العلة ووجودها ويشتمل هذا التفسير ما تقدما لالفاظ الكتاب قوله وهنا تقول
ما تقول حركت يدي فتحرك المفتاح او ثم تحرك المفتاح ولا تقول تحرك المفتاح فتحركت يدي
او ثم تحركت يدي وان كانا معا في الزمان بل هذا تعقيب في الذات وهذا المراد المثال للمتقدم
الذاتي ومعناه وّ المحو واعترض الفاضل الشارح على المتقدم بالعلية فقال ان كان المراد
من تقدم العلة على المعلول كونها موثرة فيه كان معنى قولنا العلة متقدمة على المعلول هو ان
المؤثر في الشيء مؤثر فيه وهذا لغو وان كان المراد شيئا اخر فلا بد من ابدائه

حضور وجعل قول الشيخ الوجود لا يصل الى المعلول الا مارا على العلة بيانا لذلك وسنبينه الى
المجاز وجعل التمثيل بحركة اليد وّ المفتاح بيانا لغيره وسنبينه الى الذكر قوله واصل الترتيب
بعدم الشيء الذي منه الوجود وعدم الشيء الذي له الوجود في الوجود مقلوب [illegible]
العرض من هذه المباحث [illegible] العرض بيان امكان انعكاسه
عن المتقدم الزماني فان الجمهور يظنون ان وجود المتقدم الزماني مشروط بعدم وجود هذا المتقدم
قوله ثم انه يعلم ان حال الشيء الذي يكون للشيء باعتبار ذاته متخليا عن غيره قبل حاله
من غيره قبلية بالذات وكل موجود عن غيره يستحق العدم لو انفرد او لا يكون له وجود لو انفرد
بل عن غيره فاذن لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود وهو الحدوث الذاتي لما فرغ عن
بيان معنى المتاخر الذاتي شرع في المقصود وهو اثبات الحدوث الذاتي للممكنات وتقريره ان
حال الشيء الذي يكون له بحسب ذاته مع قطع النظر عن غيره انما يكون قبل حاله بحسب غيره قبلية
بالذات لان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته وذلك يستلزم ارتفاع الحال
التي بحسب الذات وّ الموجود عن الغير الممكن بالذات لو انفرد عن الغير لا يستحق العدم بحسب
الطبع واما بحسب العقل فلم يستحق العدم بل لا الوجود لان وجوده انما يكون له باعتبار وجود
علته وعدمه انما يكون باعتبار عدم علته وكلاهما منفيان لو فرضنا انه اعني الموجود عن
الاعتبارات لا يكون [illegible] الغير فاذن الذي له مستحق عن الغير اما العدم وّ اما ان لا يكون له
وجود ولا عدم وّ اما وجوده فهو حاله بحسب الغير فاذن وجوده مسبوق اما بالعدم او
باللاوجود وهذا هو الحدوث الذاتي قال الفاضل الشارح الممكن لا يستحق الوجود
من ذاته ولا امتناع منه انه يستحق اللاوجود فان المستحق للاوجود هو الممتنع فاذن وجوده
مسبوق بلا استحقاق الوجود لا بالعدم ولا باللاوجود ثم قال [illegible] قول الشيخ انه يستحق
العدم لو انفرد او لا يكون له وجود لو انفرد مغالطة لانه ان اراد بالانفراد اعتباره [illegible]
حيث هو هو فهو في هذه الحالة لا يستحق العدم ولا اللاوجود [illegible] الامكان وان اراد
به اعتبار ذاته مع عدم علته فلا يكون [illegible] الانفراد [illegible] والجواب ان الماهية المجردة
عن الاعتبارات [illegible] باعتبار العقل [illegible] ان يعتبر
اما مع وجود الغير او مع عدمه او لا يعتبر [illegible] الى الخارج لم يكن [illegible]
[illegible]
عن الوجود وّ العدم [illegible] لا يكون له وجود [illegible] الشيخ او لا يكون له وجود لو انفرد
ليست عين العدم حتى يكون معناه انه [illegible] لا يكون له الوجود بل هي بمعنى السلب [illegible]
العقل [illegible] الكلام كل موجود عن غيره فليس معه معنى الوجود [illegible]
العدم [illegible] الماهية عن اعتبار الوجود [illegible]
بالذات قوله وجود المعلول متعلق بالعلة من حيث هي على الحالة التي بها تكون علة

اساله

من طبيعة او ارادة او غيرهما ممكن من امور يحتاج الى ان يكون من خارج توكلها قد دخل في تتميم كون العلة
علة بالفعل مثل حاجة النجار الى القدوم او الالة وحاجة البنا الى الخشب او الى المعاون وحاجة
النشار الى منشار وعن الوقت حاجة الادمي الى الصيف اي الى الزراع وحاجة الاكل الى الجوع
او زوال مانع كحاجة القصار الى زوال الدجن توهم ان ينبه على ان المعلول لا يختلف عن علته
التامة بعد كون وجود المعلول مستقلا بعلته المستجمعة لجميع ما يحتاج اليه في عليته بالفعل كما مضى
ثم اشار الى بعض تلك الامور وقسمها الى ما لا يمكن خروجه عن الداخلة والى ما يمكن خروجها والاول
كالطبيعة المقتضية للحركة لا مع الشعور والارادة المقتضية لها مع الشعور فان علمها ما تحرك ليس
لا يحصل بدون الاعضاء وكذلك الالة التي للنفس النباتية التي تصير بها علة لحركة غير طبيعية
ولا ارادية والى ما لا يكون للعلل التي هو فوق هذه العلل وقوله او غير ذلك اشارة الى
الثاني اعني ما يخرج عن الداخلة ثم انه قد دخل في تتميم عليتها بالفعل وعدّ كل منه سته اصناف
يمكن ان يشتمل عليها قسمه وهو ان يقال ذلك الامر يكون اما وجوديا واما عدميا والوجودي
يكون اما شيئا ينضاف الى العلة ليمكن من العلية او شيئا لا ينضاف اليها والاول اما شيئا هو وسط
بينها وبين معلولها كالالة واما شيئا لا يتوسط وهو اما ذات ينضاف اليها كالمعاون له
او وصف لها كالداعي والشيء الذي لا ينضاف اليها اما محل لفعلها كالمادة واما ليس بمحل لفعلها
كالزمان والعدمي كزوال المانع قوله في الوقت حاجة الادمي الى الصيف اي حاجة صنعته
الا انه وهو منسوب الى جمع الادم والادم جمع على ادوم كالجيش والتبع وهو الجلد الذي لم
ثم دباغته وجمع ايضا على ادم كرغيف ورغف والمنسوب اليه اما ادمي بفتح الالف او الثاني
او ادمي بفتح الالف وكسر الدال والزمان هنا شرط وجود الصنعة لا في كون العلة علة
بالفعل والداعي عند الارادة فان الفاعل بالارادة قد يكون له داع وقد لا يكون حتى يحدث وهو
في جميع الاحوال موصوف بانه فاعل بالارادة والدجن قوله حاجة القصار الى زوال
الدجن هو الباس الغيم السماء وهو ضد الصحو وعلى زوال المانع اعترض الفاضل الشارح
بانه فقد علمت ان العدم لا يكون جزءا من العلة الموجبة والجواب انه الشيخ لم يقل ان
هذه الامور اجزاء للعلة بل ذكر انها قد دخل في تتميم عليتها وصيرورتها علة بالفعل واشار
الى ان العلة مع ما يصيرها علة تامة لا يكون علة بالفعل كما علم ان الامر العدمي ليس عدما
صرفا بل هو عدم ملكة فهو مفهوم وجودي محتمل ان يكون امرا ثابتا في العقل ويصح ان يكون علة
لما هو متعلق بما يعال عدم العلة على العدم ويصح ان يكون شرطا للوجود معلولا له على الاطلاق
ويصير جزءا من المفهوم من عليه العلة ان كان ذلك المفهوم مركبا في العقل قوله وعدم
المعلول متعلق بعدم كون العلة على الحالة التي هو بها علة بالفعل كان ذاتها موجودة او
على تلك الحالة ام لم تكن موجودة اصلا لما ذكر ان وجود المعلول متعلق بالعلة وهي باسرها وجود
المعلول بعكسها وذكر ان عدم المعلول متعلق بعدم شيء من تلك العلة اما بعدم كل من
الاحوال المعتبرة في العلية بالعقل وجودها الا انه قد حصل وذاتها قد لا تكون مطلقا قوله واذا

لم يكن شيء معوق من خارج وكان الفاعل بذاته موجودا ولكنه ليس لذاته علة بل توقف على وجود
عن وجود الحالة المذكورة فاذا وجدت كانت طبيعة وارادة او عزم او غير ذلك وجب وجود المعلول
وان لم يوجد وجب عدمه واذا فرض ابدا كان مما بازائه ابدا او وقتا ما كان وقتا ما
اي اذا كان الفاعل موجودا ولا مانع ولم يكن هو لذاته علة تامة بل يحتاج الى الحالة من الاحوال
المذكورة فوجود المعلول موقوف على وجود تلك الحالة فاذا وجدت وجب وجود المعلول لانه لم
يوقف الا عليها وان لم توجد وجب عدمه لانه موقوف على شيء لم يوجد اي الامرين فرض
ابدا او وقتا دون وقت كان ما بازائه مثله قوله واذا جاز ان يكون شيء متشابه الحال
في كل شيء وله معلول لم يبعد ان يجب عنه سرمدا فان لم يسم هذا مفعولا بسبب انه لم يتقدمه
عدم فلا مضايقة بعد ظهور المعنى اي اذا جاز ان يكون علة تامة من صفات الاول الموصوف
بالا تغير لم يتشابه الحال في كل شيء اي تكون لها حالة ولا يزول عنها حال ولها معلول لم يبعد
ان يجب عنه دائما واما ان لم يسم مفعولا بسبب ان بعض القوم يقول يجب ان يكون عنه سرمدا
لان مقصوده منهما ان الثاني لا يسبق ولان الجمهور يسمون وجود معلول دائم الوجود بالفعل
العطو من وجود مغلوط وهذا انما هو مبني على ان العلة لا يمتنع ان يكون لها صفة وحال تجدد
ان يحمل ذلك تمام التسمية الى انسان بعد مضايقة تقتصر هنا على الحكم بالتعيين وان الى
الاستحالة وانما عبر عن الدوام هنا بالسرمد لان الاصطلاح كما وقع على اطلاق الزمان
على النسبة التي يكون لبعض المتغيرات الى البعض في امتداد الوجود وقع على اطلاق الدهر
على النسبة التي تكون للمتغيرات الى الامور الثابتة والسرمد على النسبة التي تكون للامور الثابتة
بعضها الى البعض ثم اومى الى ان مثل هذا المعلول يكون بالحقيقة مفعولا وان لم يطلق لفظ المفعول
عليه بسبب ان لم يتقدم عليه عدم زماني فلا مضايقة في وضع الاسماء بعد ظهور المعنى فظهر
منه ان المفعول اعم من المحدث **تنبيه** الابداع هو ان يكون من الشيء وجود لغيره متعلق
بوجوده فقط دون متوسط من مادة او آلة او زمان وعند البعض لفظ الابداع بحسب الاصطلاح الغريب
من استعمال الجمهور **قوله** وما يتقدمه عدم زماني لم يستغن عن متوسط وهذا انه كان
لما سلف وهو ان كل مسبوق بعدم فهو مسبوق بزمان ومادة والعرض منه عكس نقيضه
وهو ان كل ما لم يكن مسبوقا بمادة او زمان فلم يكن مسبوقا بعدمه ويتبين من تضاف تفسير
الابداع اليه ان الابداع هو ان يكون من الشيء وجود لغيره من غير ان يسبقه عدمه سبقا زمانيا
وعند هذا يظهر ان الصنع والابداع جميعا لا يزال ان يكون المستعملان في صنع النمط **قوله** والابداع
اعلى رتبة من التكوين والاحداث التكوين هو ان يكون من الشيء وجود مادي والاحداث هو ان
يكون من الشيء وجود زماني وكل واحد منهما يقابل الابداع من وجه والابداع اقدم منهما لان المادة
لا يمكن ان يحصل بالتكوين والزمان لا يمكن ان يحصل بالاحداث لامتناع كونهما مسبوقين بمادة
او زمان ولولا ذلك لم تكن التكوين والاحداث يمتاز عن الابداع وهو اول مبادئ العلة
الاول وهو افضل رتبة منهما وليس في هذا البيان موضع نظر كما ذهب اليه القاضي السالك

تنبيه وإشارة كل شيء لم يكن ثم كان فبيّن في العقل الأول أن ترجّح أحد طرفي إمكانه
صار أولى بشيء وبسبب وإن كان قد يمكن العقل أن يذهل عن هذا البيّن ويفزع إلى ضروب
من البيان وهذا الترجيح والتخصيص عن ذلك الشيء إما أن يقع ويقتضي عن السبب أن
يقع أو لم يجب بل يكون في حدّ الإمكان عنه إذ لا رجحان للامتناع فيعود الحال في طلب سبب الترجيح
جذعاً ولم يقف بالحق أنه يجب عنه. المحدث لا يكون واجباً بل ممكناً والممكن يمكن أن يترجح
أحد طرفيه بوجه اتفاقي على ما يقول المعتزلة في ترجيح الطرف فهذا الحكم أولي وإن كان يمكن العاقل
أن يمكن للعقل أن يذهل عنه ويفزع إلى ضروب من البيان كما أن العقل يحكم بأن المتساويين
الشيء الواحد متساويان ... عن شيء آخر يضاف إليهما ... كما يجد
مجراه وذلك في هذا الموضع ثم أن وجود الممكن المعلول مع ذلك الترجيح عن ذلك العلة أيضاً إن كان
واجباً أو لا يكون بل يكون ممكناً إذ لا وجه لأن يكون ممتنعاً ثم إن كان ممكناً عاد الكلام
في طلب سبب ترجيح ... إلى الانتقال بعد كل سبب إلى سبب
لكن لا إلى نهاية ويلزم منه أيضاً أن لا يكون قد وجد شيء ما بسبب وهذا محال فإذن وجود المعلول
مع الترجيح عن السبب الأول واجب وهو المطلوب وظهر من ذلك أن العلة ما لم يجب وجود المعلول
عنها لم يوجد المعلول ... لم يوجد المعلول وأيضاً أن العلة الأولى كما كانت علة لما
كانت قد وجد من غير ... بالسبب ... الشيء علم الحكم أولي وهي
لصلاح الممكن ... وهذا الحكم مع أنه ... نازع فيه ... حكم من
بين المتكلمين ... الشيء ... وهذا ما نازع فيه قوم من المتكلمين فإنهم
حكموا بأن الفاعل المختار إنما يصدر الفعل عنه على سبيل الأولى لا على سبيل الوجوب

تنبيه مفهوم أن علة ما بحيث يجب عنها آخر مفهوم أن علة ما بحيث يجب عنها ... وإذا
كان الواحد يجب عنه شيئان من حيثيتين مختلفتي المفهوم مختلفتي الحقيقة فإما أن يكونا من مقوماته
أو من لوازمه فإن فرضنا من لوازمه عاد الطلب جذعاً فينتهي إلى حيثيتين من مقومات العلة
مختلفتين لمالية أو لأنه موجود وإما بالتفريق فكل ما يلزم عنه اثنان معاً ليس أحدهما
بتوسط الآخر فهو منقسم الحقيقة. يريد بيان أن الواحد الحقيقي لا يوجب من حيث هو واحد
إلا شيئاً واحداً بالعدد وكان هذا الحكم قريب من الوضوح ولذلك وسم الفصل بالتنبيه وإنما
كثرت مدافعة الناس إياه لإغفالهم معنى الوحدة الحقيقية وتقريره أن يقال مفهوم كون الشيء
بحيث يجب عنه آخر مفهوم كونه بحيث يجب عنه ... أي علتيه لأحدهما غير علتيه للآخر ... المعنى
يدل على تغاير حقيقتيهما ... ليس بشيء ... أو شيء من ...
بمعنيين ... ومن أحدهما ... هذا العدد كان ... هذا المعنى
قولنا في الوضوح ... أن الشيئان إما أن يكونا من مقومات ذلك الشيء الواحد أو من لوازمه
فإن كانا من لوازمه عاد الكلام الأول بعينه ... مقوماته وفي بعض النسخ
من لوازمه أو ... فإنه لا يكون ... أن يكونا من مقوماته أو من لوازمه ... أن يكون أحدهما

من

من مقوماته والآخر من لوازمه ... لا يكون ... ذلك اللازم من بعينهما حيثية
ذلك المقوم ويلزم أن يكون ... ما يستلزم من خارج عن ذاته والإنفاذ الكلام وعلى الجملة
تم جميع ... يلزم منه ... ماهيته وذلك الشيء أو لأنه موجود وهي كونه شيئاً ما أو نحوه
وجوده ... الأول ... بحسب ... ماهيته المنقسمة إلى ... الثاني ... في العقل الأول
بحسب الكثرة الذي يلزم عنه ... ماهيته ... والثانية ... الشيء المنقسم
إلى أجزائه ... فإن كل ما يلزم عنه اثنان معاً ليس أحدهما بتوسط الآخر فهو منقسم الحقيقة
والشرط أن لا يكون أحدهما بتوسط الآخر لأن ... الكثرة ... عن الواحد ... كل
البعض بتوسط البعض وإنما قال فهو منقسم الحقيقة ولم يقل منقسم الماهية لأن الماهية قد يكون
بسيطة والكثرة يلزم ... الوجود ... العرض ... الوجود ... الفاضل الشارح
وذلك بأن الواحد قد يسلب عنه أشياء كثيرة كقولنا هذا الشيء ليس بحجر وليس بشجر وقد يوصف
بأشياء كثيرة كقولنا هذا الرجل عالم ... بأشياء كثيرة كالجوهر ... السواد والحركة
والسكون ... سلب تلك الأشياء عنه ... وعلى ... أشياء
مختلفة ويعود التقسيم المذكور حتى يلزم أن الواحد لا يسلب عنه إلا واحد ولا يوصف إلا بواحد
ولا يقبل إلا واحداً. والجواب أن سلب الشيء عن الشيء واتصاف الشيء بالشيء وقبول الشيء
للشيء أمور لا يتحقق ... إلا بعد وجود شيئين ... الشيء الواحد من حيث هو واحد
بل تستدعي ... الأشياء ... بإعتبار ... مختلفة
وصدور ... الأشياء الكثيرة ... ليس بمحال ... السلب ... مسلوب
ومسلوب عنه ... المسلوب عنه ... الاتصاف ... يعقل إلا بين
موصوف وصفة والقابلية ... ومقبول ... المقبول منه والفاعل
المقبول كالسواد ... القابل فإن الجسم يقبل السواد من حيث ... عن
غيره ويقبل الحركة من حيث يكون له حال ... صفة الشيء عن الشيء أمر يليق
بحقيقته ... العلة ... المعلولات إلى مبدأ واحد لا بعدما
الصدور أيضاً ... عنه وشيء يصدر ... الصدور يطلق على
معنيين ... العلة المعلول من حيث يكونان معاً وكلاهما ... والثاني
كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول ... المعلول ثم ... العلة
... هو ذات العلة بعينها
إن كانت العلة علة لذاتها ... بحسب حال ...
إنما إذا كان المعلول ... الكثرة ... العلة

كلامه **أوهام وتنبيهات** قال ... أن هذا الشيء المحسوس ... ولا يجب ... لكل
... المحسوس ... قوله تعالى
لا يجب ... هذا ... المحسوس ...

الاحب

[illegible]

[illegible]

المتكلمين بقوله هؤلاء أقوال **قوله** وبإزاء هؤلاء قوم من القائلين بوحدانية الأول تعالى أوجب
أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته وكمالاته الأولية له فإنه لم تتميز عن القديم
العقل في حال الأولى بينهما أن الأمور بمشيئة أرباب الأشياء أن الأمور عنه أصلا وفي حال لأنها
لما امتنع عن بيان مذاهب المتكلمين شرع في بيان مذهب الحكماء وبدأ بأنهم يقولون أن واجب
الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته وكمالاته الأولية له لأن ذلك يستلزم تقدم الفعل على
الفاعل فإن الفاعل إذا كانت له علية وأصيله وجب أن يكون فاعلا دائما أن كانت علية
ممكنة الصلاح من فاعلية السلب بل علته بيانه واجب الوجود لا يكون أن يكون علا أو ما الأحوال
الأولية الأصلية التي استوفت وجودها على شيء يعرض له كونه فاعلا أو علا تعاليها الأحوال
الثانية المتوقعة على وجود الغير لكونه أو الأوائل ظاهرا أو باطنا وهي لا يكون إلا لعينه لذاته عنه
وجود عنه ثم ذكر بعد ذلك ما يتعلق بجانب الفعل فأشار إلى أن القديم الصنع لا يتميز عنه حال يكون
منها المسائل الفاعل عن الفاعلية أولى القياس إليه أن يكون لا يصدر الفعل أولى القياس إلى
الفعل من حال الفاعل بصير بينها فاعليته أولى به أو صدوره الفعل أولى الفعل وعن ضمه منع كل النفع
على القائلين بأن عين بعض الأوقات أصلح لأن يفعل فيه من الباقية **قوله** ولا يكون أن يمتنع
لذاته ممتنعه الأولاء ولا أن يمتنع عن الفاعل وكذلك لا يمكن أن يمتنع طبيعة العدم كل الكلي وحال
يمتنع لذاته الحال بحدوث وحال لما يحدد كل أن ما قبل التحدد وسمي وقفا فلم يكن يحدد وكان حال فيما
لم يحدد وشيء حال الأول احالة مستمرة على نحو واحد وتساو حالتا التحدد الأمر تيسيرا والامر الى حالة الحين
من الفعل وقفا ما تيسر أو تعين أو غير ذلك مما قد أمكن كان يكون إما لو كان فيه قد أمكن إلى أحد الجانب
أو غير ذلك كان تعالى لما كان الفاعل المختار عند المتكلمين هو الذي يستوي عنده وجود الفعل
الذي حدث فيه الفاعل إلى إيجاد شيء يستند بمخصص الطرف المرجح عنه فأشير إلى الإرادة
متعلق بذلك الطرف ومرجح عند بعض المعتزلة وفي نهاية عند الأشاعرة وغيرهم إلى علم الحكمة
عند البعض فأشار الشيخ إلى إبطال الإرادة المتجددة وإلا فالإرادة يمتنع أن تراخى عن وجود المعنى
إيثار أحد المقدورات كشوق ما أو ميل التام هو الداعي وإلا لكان تعلقها بذلك المقدور
دون ما مقابله حادثا فالمستقبل عنه تعالى الإعتاق والجزاء والعطف معناه الإحسان
يعتقد وقد يطلع عنه بتبديد ما طلع يقول يكون حيث يشوق ما تخليا من غرض فعل كالربا
أو طبيعي كالتنفس أو مزاج كحركات المريض أو عادة كالعبث بالحية مثلا أو بلوغ الاعتبار
الفاعل كان العبث يكون باعتبار من الغاية في الشيء المطلوب هنا على العقل الذي يتعلق
الاول أو به الشعور به بعض من تعلقات أو اختصاص ثم أن الشيخ جعل الحكم أعم فأقيم السابع
للاستظهار فقال وكذلك لا يمكن أن يمتنع طبيعة العدم كل الحد وحال أي لا يمكن أن يحدث شيء من
شرائط الفاعلية التي يتعلق بها الفعل على الإطلاق سواء كانت طبيعية أو إرادية أو غير ذلك من
عدد أو إبطال أو كمال أن حال الشيء المتجدد أو ما يكون كمال الفعل المتجدد الذي كان فيه مثلا كحاجة الفعل
الى حالة الشيء في حدوثه بالذات لاحتياج وكذا الشيء إلى الحد والشرط وتسلسل إنما وقع يقول بالحال

ولنا

وأما ثانيا فعلى شق وهو القول بحوادث لا أول لها ثم أشار إلى إبطال القول بالإرادة
القديمة بأن الإرادة عندنا تبع على العلم بقوله وإذا لم يكن يحدد وكانت حال الجميع قبل ما يحدد وشيء حال لا
تحدث مستمرة على نحو واحد ذلك يقتضي أن ما لا يصدر الفعل عن الفاعل أصلا أو ما يصدر عنه
في جميع أوقات وجوده ثم اعلم أن المعنى له الذين لا يقولون بالإرادة المتجددة لا يعترفون بتخلف
شيء عند الفعل الصالح ثم إنهم لا يكون بعض الأوقات أصلح للصدور منه فأما امتناع الصدور
في عدم تلك الوقت فلما فرغ الشيخ عن إبطال القول بتجدد شيء ثم إبطال القول بأن لا يتجدد
شيء أشار إلى أن هذين القولين أصل القول بتجدد فعال وتساو حالتا التجدد لا أمر تيسير حسن
من الفعل وقفا ما تيسر يعني القول بالصلوح لبعض الأوقات وتعين حين من الفعل
متأتيا بعد كونه ممتنعا أو غير ذلك من العبارات بحسب اصطلاحاتهم أو جعلته لا أمر لك
لغير كان يحال عند الوقت الصالح أو امتناع كان قبل عند وقت الإمكان أو غير ذلك بحسب
عباراتهم فإن القول يجمع ذلك قول بتجدد شيء ما وقد أبطلناه **قوله** قالوا إن كان
الناس إلى تعطيل واجب الوجود عن إفاضة الخير والجود هو كون المعلول مسبوق العدم
لا بحال مبتدأ الداعي ضعيف وقد انكشف الذي كان اتصاف ضعفه على أنه قائم في كل حال ليس
في حال أولى بأن يحب السبق منه في حال وأن كون المعلول ممكن الوجود في نفسه واجب
الوجود بغيره فليس منافيا لكونه دائم الوجود بغيره كما بينت عليه ولما فرغ عن
الإشارة إلى تقسيم الفعل بما هو من جانب الفاعل وما هو من جانب الفعل وإبطال القول
بالحدوث أراد أن يشير إلى ضعف حجج القوم وتحقيقها فقسم إلى ما يتعلق بالفاعل وإلى ما يتعلق
بالفعل فمنها ما يتعلق بالفاعل وهو قولهم إن فعل الفاعل المختار يجب أن يكون مسبوقا بالعدم ومنها ما
يتعلق بالفعل وهو قولهم الفعل من حيث هو يمتنع أن يكون إلا محدثا فذكر أن الداعي لهم إلى القول
بالحدوث مع كونه مشتملا على إلزام غير شنيع وهو تعطيل الواجب خلق كيف شاء لم يزل عن
إفاضة الخير والجود أن كان هو أن يكون الفعل مسبوقا بالعدم فهذا غرض صحيح وقع ذلك
بنوعه من كل حال سواء حدث الفعل في الوقت الذي حدث أو في وقت قبله أو بعده من
غير مخصص ما لو قلنا بذلك الوقت دون غيره وإن كان الداعي لهم إلى ذلك ظنهم أن الفعل في
نفسه يمتنع أن يكون غير حادث فقد ثبت فيما مضى إبطاله لساحة وتبين كل أن المعلول يمكن
أن يكون دائم الوجود ثم إنه اشتغل بالجواب ـــ عن الحجج المذكورة المحكية عنهم على امتناع وجود
حوادث لا أول لها فبين أن وجه الخطأ فيها يتوقف على أنهم أخذوا عن المتناهي كلامهم صدقا على
كل واحد وقياسا مما صدق على كل واحد خطأ وليس إذا صح على كل واحد حكم صح على الكل حتى لا
لكان يصح أن يقال الكل وغير المتناهي يمكن أن ينتقل من الوجود لأن كل واحد يمكن أن ينتقل من
الوجود ويمكن أن الإمكان على الكل كما على كل واحد إشارة إلى الجواب ـــ عن الحجج الأولى وهو أن
القول بصحة الحكم على الكل بكل ما يصح أن يحكم به على كل واحد يستلزم القول بإمكان دخول غير
المتناهي من الوجود لإمكان دخول كل واحد فيه من الوجود وهذا ما يصرح بامتناعه فإنهم

يقولون معقود ان الله تعالى لا يتناهى ولا يمكن ان يدخل كلها في الوجود بحيث لا يبقى معدوم
يخرج الى الوجود **قوله** فالدوام لم يزل غير المتناهي من الافعال التي يقرون بها معدوما
الابتداء الذي ليس غير المتناهي المقدوم ويحكمون بعدم الكل او الاول وترتيبهم ذلك كونها غير متناهية
في القدم اشارة الى الجواب عن الحجة الثالثة وهو ان غير المتناهي اذا كان معدوما فقد يمكن ان
يزيد وينقص بالاتفاق كالحوادث المستقبلة التي ينقص كل يوم وكمعلومات الله تعالى التي هي
زائدة على مقدوراته مع كونها غير متناهية عندهم والحوادث التي كلامنا فيها ليست بموجودة
معا فان قوة عدم الاوقات فاذن ازديادها لا يمكن تقارضا في كونها غير متناهية **قوله**
ثم اشار توقف الواجب منها على ان يوجد قبلها ما لا نهاية له او احتاج شيء منها الى ان ينقطع اليه
ما لا نهاية له فهو قول كاذب فان معنى قولنا يتوقف كذا على كذا هو ان الشيء يوصف معا بالعدم
ثم الثاني لم يكن يصح وجوده الا بعد وجود المتقدم الاول فكذلك ان احتاج ثم لم يكن البتة الا وغير
من الاوقات يصح ان يقال ان الشيء كان موقوفا على وجود ما لا نهاية له او محتاجا الى ان ينقطع اليه
ما لا نهاية له بل اي وقت فرضت وجدت قبله [illegible] لشيء متناهية متى جمع الاوقات
هذه صفته [illegible] وكل الوجود [illegible] هذا الموقوف [illegible] هذا الامر [illegible] الا بعد
[illegible] فهذا هو نفس الممانع
[illegible] يكون [illegible] لا ينبغي [illegible]
المعنى اشارة الى الجواب عن الحجة الثانية وهو ان معنى توقف الحادث [illegible] على انقضاء ما لا
نهاية له او احتياجه الى ذلك ان كان [illegible] بعينه لم [illegible] الحادث قبله
[illegible] موقوف على انقضاء ما لا نهاية له
من الحوادث او كان هذا الحادث محتاجا في وجوده الى انقضاء ما لا نهاية له لم يكن كذلك الوقت الى ان
[illegible] المطلوب لان وجود مثل هذا الوقت هو
[illegible] ان كل وقت [illegible] الحوادث الا وقد
[illegible] جميع الاوقات [illegible] جميع الاوقات هذا الذي يكون [illegible] وان
كان معناه ان [illegible] الا بعد انقضاء ما لا نهاية له فهذا هو المتنازع **قوله**
فالواجب [illegible] ان يكون الصانع الواجب الوجود [illegible] السالك
الاوقات [illegible] عنه كونها ازلية وما يلزم من ذلك لزوما فاتيا الى ما يلزم من [illegible]
ملزوم [illegible] المعني **6** لما فرغ عن [illegible] وذكر ما هو [illegible]
[illegible] وهو ان الواجب [illegible] الى الاوقات [illegible] العقول الكلي
لا واسطة [illegible] المبدأ الاول [illegible] الا بواسطة [illegible] النفوس
الفلكية [illegible] عن العقول [illegible] الا ما يلزم من
[illegible] المعنى
[illegible] المذاهب [illegible] الاعتبار والعقل [illegible] **قوله**

١٥٠

بجائز ان يصدر الوجود كما اذا [illegible] ان الشارع في القدم [illegible] الى الشارع في
[illegible] الفيض [illegible] الا بحض [illegible] ان مسلم الحدوث
في القدم يتعلق بمسألة التوحيد **6**

النمط السادس

في الغايات ومباديها وفي الترتيب [illegible] الفاضل الشارح غاية الشيء
ما اليه يتحرك [illegible] الغاية المطلقة
[illegible] الاجل [illegible] عن [illegible] وهذا النمط يشتمل على [illegible]
احدها بيان ان كل فاعل بالقصد و[illegible] اثبات العقول وثانيها
بيان ترتيب الوجود [illegible] الاول [illegible] مسألة القدم واساس [illegible]
الاول هو ان [illegible] القصد والارادة [illegible] كان من حيث
[illegible] العقول [illegible] ان [illegible]
[illegible] العالم [illegible] هذا [illegible]
[illegible] العقول انما
[illegible] الغاية [illegible]
لاجل [illegible]
للوجود ومبدأ [illegible] النمط السابع كان [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الفاعلين [illegible] الغاية [illegible] تكون
[illegible] غاية [illegible] الغايات [illegible]
مبادي الغايات [illegible] الفاعلين [illegible] النظر التام
في اثبات [illegible] الوجود [illegible] المبدأ الاول [illegible]
وسم النمط بالغايات [illegible] **تنبيه** الغرض في الغني التام هو الذي [illegible]
بشيء خارج عنه [illegible]
[illegible] الشيء [illegible]
وذلك [illegible] هذا
تعريف الغني [illegible] المبدأ الاول [illegible]
غاية [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] ثلاثة اقسام
الاول هو [illegible] الشيء [illegible] الكمالية [illegible]
لشيء [illegible] الاضافات [illegible]
الغني التام هو الذي لا يتعلق [illegible] الاشياء [illegible]
الكمالية الاضافية [illegible] المحضة [illegible] الغني

هو الذي لا يتعلق من هذه الاشياء بغيره وذلك ان ما شأنه في جميع الاشياء وغيره هو ليس بغني بل
فقير محتاج الى الكسب وهذا الكلام كما عكس يقتضي للاول لو كان الاول غنيا مطلقا قال الفاضل الشارح
فوقـ... من لا يفتقر في شيء من هذه الامور الى غيره فهو فقير محتاج الى الكسب كلام خارج عن قانون الخطابة
فانه لا معنى للفقر الا ان يكون الشيء في هذه الامور الى الغير بحسبه فتصير معنى الكلام انه لو افتقر في شيء
من الثلثة الى الغير لا يفتقر فيها الى الغير ومعلوم ان ذلك مما لا فائدة فيه بل كان مراده بالفقر
ما يشار اليه فلا يلزم ذلك ان يكون موضوع **واقول** كلام هذا الفاضل يقتضي ان يكون كل قضية
موضوعها ومحمولها شيء واحد ومن جاز ذلك عن قانون الخطابة وليس كذلك فان المحمول يجوز ان يكون المحدود
لكن بقصد مفهوم فيه... عند الجمهور ويجعل ذلك ... خطابيا مثل ان يقول الفقير ... ما افتقر
ليس عكسه لان الموضوع هو الفقير المقيد والمحمول هو الفقير المطلق وذلك ... قولنا
الموجود من شيء موجود فانما هذا الفاضل قد صدق بشرح هذا الفصل بان ... المقصود من
هذا الفصل ذكر ما هية الغني وهو الذي لا يفتقر الى الغير لا في ذاته ولا في شيء من صفاته الحقيقية
وذلك يقتضي ان يكون نوعه الغني هو الذي لا يفتقر الى الغير في شيء ... بنفسه مشتملا على
موضوع ومحمول بمعنى واحد لان المحدود والحد شيء واحد فاذا كان كذلك فلا بد ان يكون بين ما يقابل الحد
وما يقابل المحدود ... ايضا ... واحدا او يكون كلام هذا جاريا مجرى قول من يقول الانسان
هو الحيوان الناطق وما ليس بالحيوان الناطق فليس بانسان ... ان ... الاول ... لا
قال الثاني خطابة ... فى ... بل هو ... ان الشيخ ... في الاول ان الغني هو
الذي لا يتعلق بغيره ... عن ... الى غيره ... وكان ... ان يقول ومن يتعلق
بغيره ... لكان ... لقطيا ... الجواب انه لما كان غرض الاول قاصدا التعريف لم يورد
الاحتياج ... تعريف الغني ... المعاني الذي ... معناه ... معناه وطالم
يكن غرض الثاني قاصدا التعريف اورد الاحتياج ليعلم انه يستعملها بمعنى متعارف **تنبيه**
اعلم ان الشيء الذي انما يحسن به ان يكون منه شيء ... ويكون ذلك اولى ... ان لا يكون ... اذا لم يكن
ذلك عنه لم يكن ما هو اولى ... الحسن ... واما لم يكن ما هو اولى ... ما هو مسلوب
كمال فما يستحق منه الكسب ⁘ اراد ... المتكلمين يعللون افعال البارئ تعالى بالحسن والاولى ...
لفعال السوال العبد حسن في نفسه ... لا من ترك ... خلق الله تعالى الخلق ... الشيخ
انما ... على ان هذا الحكم ... الله ... الاشياء ... الشيء الذي يحسن
به ان يفعل ... ان ... الحسن ... ان لا يفعل ... ان يفعل كان ... حسن ... حاصلا
وكان ... الحسن ... شيء ... حاصلا ... مطلقا ... حاصلا فيه
الى شيء ... لم يفعل لم يكن ... حسن ... حاصلا ... الحسن ... شيء ... من ذلك
ان ... الصفة ... وكل شيء ... ان ... فهو ... مسلوب كمال
مفتقر الى الكسب **تنبيه** ... ما يقال من ان الامور العالية ... ان يفعل شيئا ... محب
لان ... حسن ... ان ... المحاسن ... الامور اللائقة بالاشياء الشيء نفسه

وان

١٠١

وان الاول الحق يفعل لاجل شيء وان لفعله لمّيّة ⁘ هذا تصريح بالمقصود الذي اوما اليه في الفصل المتقدم ... لما قبله ... وقد حصل الحكماء ... الا بجميع العلل
العالية التي ... ان ... ابدا ... اسباب الغاية عن فعل الحق الاول
جل جلاله مطلقا لان الفاعل الذي يفعل لغاية ... من ... بحيث يقصد بمقصود
ذلك العام ... بحيث ... والثاني من حيث ... علته ... وقال
ذلك الشخص ... بحيث ... الحق الاول ... ان ... الاكثر فيه ... لا
شيء ... بالاعتبار ان لا غاية لفعله بل هو ... ان فاعل وغاية للموجود كلها **تنبيه** الغني
ثم الملك ... الحق هو الغني الحق مطلقا ولا يستغني عنه شيء في شيء وله ذات كل شيء لان كل شيء منه او ... منه
منه ذاته وكل شيء غيره فهو له مملوك وليس له الى شيء افتقار ⁘ سياق الكلام يقتضي ان يورد هذا
الفصل بالتقسيم والذي قبله بالترتيب ولا اشكال عن ان التقسيم ... الناحية ... من الله ...
وهذا الفصل مشتمل على تعريف معنى الملك ... اشياء احدها كونه غنيا مطلقا ...
سلبي ... الثاني ان ... كل شيء ... كل شيء اليه ... اضافي ... الثالث كون كل شيء له ... ايضا
اضافي ... كل شيء منه ... كونه غاية للاشياء ... كونه فاعلا لها ... صحيح
... كون الاشياء له ... مبدأ منه **تنبيه** اتعرف ما الجود الجود هو افادة ما ينبغي
لا لعوض ولعل من يهب السكين لمن لا ينبغي له ليس بجواد ... ليستعيض معاملة
وليس بجواد وليس العوض كله عينا بل وغيره حتى الثناء والمدح والتخلص من المذمة والتوصل الى
ان يكون على الاحسن او على ما ينبغي ... جاد ليشرف او ليحمد او ليحسن به ما يفعل فهو مستعيض غير
جواد فالجواد الحق هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب ... بشيء يعود اليه ... وليعلم
ان الذي يفعل شيئا لو لم يفعله قبح به او لم يحسن منه ... فهو بما يستفيده من فعله متخلص ... تعريف معنى
الجود ... الاشياء ... ان ... مستفيد
ان يكون ... القياس اليه وان لا يكون لعوض ... الكلام ... للعوض
قال الفاضل الشارح ... الحسن العقلي ... اتصال العلم ... ينبغي
... ولا ... يقولون بالحسن العقلي ... العشر الثاني
والمعنى ... **واقول** هذا الكلام يقتضي كون العرب المستعملين لهذه اللفظة في
... يقولون بالحسن العقلي ... ان المعتزلة ...
والفقهاء ... هذه اللفظة ... انهم يستعملونها على سبيل التعارف
الاصطلاحي ... المعنيين ... اللغة ... معقول
عنه ... اللغة ... المطالب ... طالبه ... ينبغي ... كما
... واعلم ان القدح في امثال هذا الكلام الذي ... ليس
في العلوم ... هذا الفاضل ... الاعلام ... عصبيته
او حسد ... حاشاه ... الفقير ... العارف الى الغير ... عنه

والكامل ... لهم

في الجود لوجب ان يقال للحجر الذي يسقط من سقف ويقع على راس عمرو وانسان ما فات ذلك العدو
انه جواد ويطلق لحصول ما يسمى منه لا بالعرض ثم الجواب ان الجواد انما يكون من يصدر عنه الجود بالذات
لا بالعرض ثم ههنا حصول ما يسمى لم يصدر من الحجر بالذات لان الحاصل منه بالذات هو حركته الطبيعية ثم هي
استعداد لكمال عنه لنفسه لا ايصال كمال لغيره واما فتح راس انسان فانما هو الاتفاق يكون بالعرض
ثم ان المفتوح هو الراس لا النفس الموت بالذات بل بعرض انحلال الاعضاء [illegible]
بالذات عند انحلال الاعضاء ثم ان المعطي لموت انسان لا يكون مقتضيا للموت عند انسان [illegible]
بالذات بل بالعرض ثم ان المعطي [illegible] لا يكون مقتضيا للوصول الى غايته [illegible]
بالذات بل بالعرض ولهذا نقول بالذات [illegible] الملائمة [illegible] سائر الفاعل
الطبيعية [illegible] الا بالعرض بان قيل لم لم يقيد الشيخ تعريف الجود بانها لكن
بالذات اجيب بانه لو عرف الجواد لاحتاج الى ذكر هذا القيد لكنه لما عرف الجود لم يحتج اليه كما ان
عرف البارد بانه شيء يصدر عنه [illegible] الى ان يقول بالذات اما اذا عرف [illegible] البرودة
بانها كيفية [illegible] لم يحتج الى ان يقول بالذات ونعود الى المقصود ونقول فاذن ثبت ان كل فاعل
يفعل بالطبع من غير ارادة او بارادة فهو [illegible] فالجواد هو كل فاعل
يكون فاعلا [illegible] قال الفاضل الشارح ويقول الشيخ واعلم ان الذي يفعل شيئا لو لم
يفعله قبح به [illegible] الكلام الذي ذكره في [illegible] ههنا النمط واقول [illegible] ان
[illegible] الموضوع [illegible] وهو الفاعل الذي لو لم يفعل شيئا لقبح ذلك به [illegible] في المحمول بانه حكم
عليه هناك بانه مستكمل [illegible] ههنا [illegible] لذلك كما ظنه
هذا الفاضل اشارة ثم العالي لا يكون طالبا لغرض لامر السافل حتى يكون ذلك جاريا منه مجرى الغرض
[illegible] حتى [illegible] ان
يقال عنه انه اولى في نفسه [illegible] عند الفاعل ان يطلبه [illegible] اولى به والحسن لم يكن غرضا
فاذن الجواد والملك الحق لا غرض له وان العالي لا غرض له في السافل العرض [illegible] فاعل
[illegible] ذهبوا الى انه انما
يفعل لغرض يعود [illegible]
[illegible] الحسن [illegible] ان لم يكن الحسن
[illegible] العالي لا غرض
[illegible] كالنفوس الفلكية
التي [illegible] تنبيه [illegible] كل [illegible] حركة بارادة فهو منبعث
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وهم وتنبيه اعلم ان [illegible]
من

[illegible]

من ان يفعل الحسن لانه حسن في نفسه شيء لا مدخل له في ان يختاره الغني الا ان يكون [illegible]
الحسن [illegible] وتبيانه وكل ذلك [illegible] الغني لما تبين ان الفاعل
الذي يفعل لغرض يعود اليه او الى غيره مستكمل [illegible] ان الفاعل الكامل
يفعل لا لغرض يعود اليه ولا الى غيره بل لان الفعل في نفسه [illegible] حسن [illegible] الفعل في نفسه
[illegible] هذا هو الوهم [illegible] ان حسن الفعل
[illegible] في نفسه شيء لا مدخل له في ان يختاره الغني بل [illegible] من الذم
[illegible] المدح [illegible] الغني ثم اعلم ان العاملين بالعرف والحسن والقبح
العقلية يعرفون الحسن بانه كل فعل يقتضي استحقاق مدح او لا استحقاق [illegible] لا اخلال به
[illegible]
[illegible] فعل الحسن [illegible] التنزيه والتمجيد استحقاق الثناء والمدح [illegible] والتخلص من
المذمة وما يجري مجراها في هذه الفصول اشارة [illegible] ان يقول ان عنايته
النظام الكلي في العلم السابق مع وقته الواجب اللائق [illegible] ذلك النظام [illegible]
معقولا [illegible] هو العناية وهذه جملة [illegible] لما تبين ان العالي [illegible] لا يفعل
لغرض [illegible] وجب علينا ان نبين ان النظام المشاهد في الموجودات الكائنة الفاسدة
كيف صدر عنه [illegible] طبيعة [illegible]
[illegible] النظام الكلي [illegible] جميع الموجودات من الازل الى الابد
في علم الباري السابق [illegible] مع الاوقات [illegible] ان يقع
كل موجود [illegible] ذلك النظام [illegible]
[illegible] وهذا المعنى هو عناية الباري تعالى [illegible]
جملة [illegible] قال الفاضل الشارح المقصود من هذه الفصول التسعة
ان كل فاعل بالقصد والارادة فهو مستكمل بفعله [illegible] الفصول ان يقال لو كان المبادي فاعلا
بالارادة [illegible]
[illegible] بالارادة [illegible] الغني [illegible]
الغني [illegible] لان الفعل في نفسه حسن [illegible]
[illegible]
مستكمل [illegible] ان الفاعل بالارادة مستكمل [illegible] ان العالي لا يفعل لاجل السافل [illegible]
ليس فاعلا بالارادة [illegible] واقول ليس المقصود
من هذه الفصول هو ان كل فاعل بالارادة مستكمل بل [illegible] المقصود وهو
[illegible] المبادي العالية [illegible]
بالمبادي [illegible] المبدا الاول
[illegible] العرض

عن فعله ومتمم الغني لانه اول ما اورده بعضه في الفصل الاول ثم اثبت المطلوب ره وهكذا في فصلين
بعده ثم تمم الباقين في فصلين بعدهما وذكر في الفصل السادس والسابع ان الفاعل اذا افتقر بفعل
الفرائد حسن العقل كان ذلك استكمالا ولما كان البيان مبنيا على الغرض المتقدم الاول من المباحث العالية
جعل الحكم عاما ولما كان يمكن ان يرى الكل بحسب النظر الظاهر معترضا اليها ثم انه باع الاراء بين الجبابرة
التي كلها فيها ما هي ليست فعلها ما اشترك ذكرها ولما فرغ من ذكر كون نظام الكائنات ثم نفي العوض
عن مبادئها كيف بعينه عنها وذكر انه هو الذي يعبر عنها بالعناية ثم قال الفاضل الشارح في الحجة تعد
تمد شبها خطابية لانه فعل على معنى انه يلزم ان لا يكون هينا ولا ملكا ولا جوادا اما انه هيئ انه حي يفعل
ما وجب عليه لم يستحق المدح كان التزام الشيء على نفسه ممتنع الى الحال عكس المعنى ثم لم لا يجوز ان يكون الله تعالى
مستعمدا الاولوية لعلمه او فوقع المدح بفعله فان النزاع لم يقع الا فيه وان عني به مشاة الغرض ببينه
فظهر ان الحجة خطابية من باب خطابات **أقول** وهذه الفاظ تدل على انه من ذكر الشيء خطابه
ومن قال من عمل ان يمكن جانبه عن ما سوى الحيطة وما الجواب عن قوله ما معنى قوله البارئ تعالى لو
فعل بالارادة لم يكن عنيا ان يقال معناه انه لو فعل على وجه يستكمل به لم يكن كما هو لا ينافيه ما كان زيك ملا
بفعله فان اي اصل لا يبطل حصوله ومن قوله لم لا يجوز ان يكون الله تعالى مستعدا للاولوية او وقع المدح
ان يقال لان المستعيد لشيء لا يكون تاما ان لم يكن ذلك الشيء والحكم بان هذا اقناعي من باب المطاعنات
او ليس هو من الامر مطلقا في الكلام ثم انصف **تنبيه** قد بين كون ان الحركات السماوية
قد تتعلق بارادة كلية وبارادة جزوية ثم تعلم ان مبدا الارادة الكلية المطلقة الاولى يجب ان يكون مما
فتلبيها عارفة فان كانت مستكملة بالجوهر بفضيلته ثم لم يصحبه فعن مكانه لدا ومات به الغاية المركوم
ثم انه تعلم ان المراد الكل الشيء ما هي دون تتغير مع الانقطاع او مع الاتصال بل الغاية ان يكون محصل الطبيعة
او معدوم من الامور الزائعة لا يجوز ان يقال لم تزل محن لها مفقود دائم حصولا يجوز ايضا ان يقال لم
يزل حاصلا وهو مطلوب بل كل الامر حاصل حقيقة لمستحقه والاطبيعة والاحيلية فليس يجب
امتثال كما ذكرناه ان الاجسام السماوية تتحسب تقويتها الى الاجسام فان ان يكمل منها حيوان ولا حركة
عليها بالانفس الواحد فيها ما ترتيب طبيعيه من حيث ثمة ليطلب بها شي الكامل منه والا هذا الكلام غير
متناهيين فكذلك النفس السماوية من صاحبه الارادة الجزوية او صاحبة ارادة كلية متعلق بها الينا لجهة
من ان الاسكال ان كان وعنه يستمد قال الفاضل الشارح الشيخ اثبت العقول من هذا النمط بالايح
طرق وهذا الفصل مع ما يتضمن له مشتمل على الطريقة الاول **وأقول** انه لم يقصد اثبات
العقول اولا بل قصد تعين الغاية عن الخوف للمبادئ العالية فكلها الفعال العقول المحركة للافلاك
ولزم من ذكرها اثبات العقول بعد وامنه ولقصد بيان ان المبدا القاصل لحركة السماء في نفسها ثم عقلها
وهذا الفصل مشتمل عليه ونعتبر ان يقول لو يشير في النمط الثالث ان الحركات السماوية منقلبة بارادة
كلية قائمة ويشير ان مبدا الارادة الكلية المطلقة لان الاولى تعني بالارادة الكل ان لا تحصل لها امر جزوي التي تسبب
الاولوية التي نحو غير العقل الجسمانية فيها كما انه ليس كونها عقلية عارفة العقول بان الاجسام قواها
لا تعقل بالكليات تلك التي اقول انها تكون كاملة للحي غير متفصلة الثانية كما قال ان لا يكون بالاول

بالمسمى بالعقل الاول الذي هو المسمى بالنفس لكن محرك السماء لا يكون بحال هو كالعقل الثالث المجرد
لا يستحيل فهو يتكامل بالارادة يشبهه بالغاية المتاكد وقد تقدم في النمط الثالث ان المحرك للسماء يطلب
بارادته كما هو الحسن ثم اولى به ثم ان المراد الكل الكامل ليس ما يتغير ويتقدم على الانقطاع كالكيفيات
المنفصلة او على الاتصال كالكميات المتصلة بل يكون مشتاقا او احيانا التام حصول الطبيعة ... اي انما
والامور الذاتية المشتبهة بالفعل لا يعني المحرك المحض كالعقول لا يجوز ان يقال كان حاصلا لم يزل الحاصل مفقود
من جهة الافعال كان حاصلا لا يعني حصول طالب انه بل يكون كالامر الحاصل حقيقته ليست جزئية
بمعنى الاطبيعة والاحيلية لان الطبيعة والتخيلات انما يكون شبيهات للعواشي الجسمانية ...
والمحرك للسماء ... الامور ... على الاتصال وقد يحصل الجسم بنا
يطلبه بالحركة ... ان لا يكون مرتبطا بجسم كنفسنا
مرتبط باجسامنا من حيث هي ... الكامل ...
ولولا هذا الارتباط ... الكلية المطلقة ليس هو نفس السماء
فاما نفس السماء ... المشتاق او صاحب
ارادة كلية فان ... بتوسط
جرم السماء ... العقل المفارق ... العقل الفعال ... ان كان
ان كان صاحب ارادة كلية ... لانه لم يرد ان يصرح
بخلاف القوم على ... النفس ... صاحب ارادة
الكلية ... ان يكون ... المتصل **اشارة وتنبيه**
ولا يمكن ان يقال ان ... السماء ...
العالي ... العقول المجردة ان ...
على ... ان ... جسم ...
نفوس ... يكون ... هذا التحريك
يكون ... الاول العالي ...
من ... الانسان ... السماء لا يجوز ان يكون ...
بالجسم الذي ...
لم ... المتحركات ...
... الصادر عن العقل العالي **قوله** ولا يمكن ان يكون ... مختارا
... مطلوبا
... العشق
... عن محصل الذات
... محصل الذات ... طلبا للاكمل
... الشيء ... او وضعي او كيفي او كمي ... الجسم

وتحقيقنا ما يكون الحركة لنيل ذات المعشوق وان كان المعشوق يحصل الذات ولحدة لا يمكن الحصول
عن حصول بحال ثم الحركة بل ما ان يكون بكمال حال الامر المعشوق [illegible] كما اشتقه او جواز او وصلا [illegible]
حاصلا بالحصول بالحركة بل حصصه يكون الحركة لنيل حال الامر المعشوق ثم اما ان لا يكون [illegible] حال الاشياء [illegible]
ويجب ان يكون حينئذ ما يناسب اما ذات المعشوق او حال الامر [illegible] والاحاطه المعشوق في العرض
من الحركة وحينئذ لا يكون الحركة لاجل هذا الطلب فان يكون هذا التشبه لاجل [illegible] حال الشبه الى المعشوق
او حالة وهو ظاهر من الكمال ان يكون الشيء الذي كان معشوق لا كلها [illegible] ان يكون اما الا ان يزال [illegible] وحاله
او لنيل ان يناسبه قوله ولعل كان الاول لو وقف ادا ما ان الطلب المحال يكون [illegible] الطلب [illegible]
الشبه من حيث يستقيم بنيل شبه الاسفل اي ولو كان المعشوق تماما لان المتحرك ذاته او حال لا
وما [illegible] المتحرك الذي يكون حاصلا له لكان لا [illegible] ان يحصل فقيا ما او لا يحصل
ابدا ما ان حصل وبقيا ما يجب ان يقف الحركة عند حصوله ان لم يحصل ابدا او كان التحرك مطالبه ابدا
[illegible] المحال [illegible] المنبعثة عن ارادة كلية [illegible] عما يجرد عن الغواشي المادية
[illegible] ان يكون نحو شيء محال [illegible] المعشوق [illegible] كمالات المتحرك ولا ما يتحصل بالحركة ذاته او
حاله [illegible] ان يزال [illegible] المتحرك [illegible] الشبه به ثم لا
[illegible] ان يكون [illegible] شبه يستقيم الكمال [illegible] المعشوق او [illegible] لسبب
شبه الاسفل [illegible] الاول محال [illegible] عند [illegible] او طلب المحال
[illegible] ان يكون [illegible] شبيه الاسفل **قوله** [illegible] شبه المنقطع بالتمام
[illegible] المتبدل بالعدد ويستبقي نوعه [illegible] التعاقب ويكون كل [illegible] الفرد يكون له
خروج [illegible] العقل [illegible] بالتعاقب [illegible] الشبه [illegible] مستقر به
[illegible] شبه المنقطع [illegible] المتبدل [illegible]
[illegible] ويستبقي نوعه بالتعاقب [illegible] البقاء يكون [illegible] الى [illegible]
[illegible] النوع اليه [illegible] حفظ بالتعاقب [illegible] الشبه [illegible] الباقي
[illegible] **قوله** فيكون المعشوق [illegible] الامور [illegible] من حيث
[illegible] عن القوة [illegible] من حيث [illegible] المعاني [illegible] على السائل
فيكون المعشوق [illegible] الشبه [illegible] ويكون المعشوق [illegible] الواو
[illegible] يكون اليه [illegible] المحرك [illegible] الامور [illegible] المعشوق [illegible] العقل
من حيث [illegible] عن القوة [illegible] من حيث [illegible] شبه
[illegible] معقول بالقصد الاول [illegible] الشبه [illegible] بالقصد الثاني
[illegible] المحرك [illegible] عليه [illegible]
قوله [illegible] الوضع [illegible] القوة [illegible] التخرج
العقل [illegible] التعاقب [illegible] الشبه [illegible] الوضع [illegible]
لان [illegible] القوة الى الفعل [illegible] الحركة [illegible] معقولات [illegible]

[illegible] العلم الطبيعي وان الفلك لا يمكن ان يتحرك [illegible] التي هي [illegible] الكيف [illegible] الجزء [illegible] الفوة
الى الفعل [illegible] والانفعال التي [illegible] فياضة لان الاجرام التي [illegible] عن الاجسام
السفلية بحسب ارضاعها والهيئات [illegible] انما فياضه [illegible] كانت [illegible] الاوضاع [illegible]
فياضة [illegible] انما يجري [illegible] القوة فيها [illegible] السماء [illegible] الفعل [illegible] التعاقب [illegible] يحصل التشبه
[illegible] الكتاب [illegible] الاشارة والتنبيه [illegible] الحركة السماوية
التي هي التشبه [illegible] المشتبه به اعني العقل **بيبيم** لو كان المتشبه به
واحد الكان التشبه في جميع السماويات واحدا [illegible] لو كان لكل واحد منها الاخر [illegible]
المناهج وليس كذلك الامر [illegible] المشبه على ان العقل [illegible] ان الفلسوف الاول
قد اشار في بعض [illegible] الى ان المتشبه به [illegible] العقل الاول [illegible]
[illegible] معشوق [illegible] الكلام [illegible] الشيخ في هذا الفصل [illegible]
[illegible] الفصل الذي [illegible] الكلام ان المتشبه به لو كان [illegible] الكان المتشبه
[illegible] الاجرام السماوية واحدا [illegible] الجسم من حيث هو جسم [illegible] الى جهة معينة [illegible] وضع
[illegible] وليس للافلاك [illegible] وضعا معينا [illegible] الكان [illegible] العشق [illegible] جهة معينة فان
[illegible] الفلك [illegible] مشبه [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الوضع [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] لان الارادة [illegible] الغرض [illegible] الاعراض [illegible]
[illegible] المتشبه [illegible] ان بعض المتفلسفة [illegible] الاسلاميين [illegible] ذهبوا الى
ان المتشبه به هو الجسم [illegible] والشيخ [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] المتشبه [illegible] الشبه
التام [illegible] التشابه [illegible] الاول [illegible] في المقالات [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] الى العقل [illegible] العقل [illegible] المعقول [illegible]
[illegible] المتشبه به [illegible] الكمال [illegible]
الى العقل [illegible] الحركات [illegible] ان يكون [illegible] الحركات [illegible]
[illegible] المعنى الكلي [illegible] الحركات [illegible]
[illegible] المعنى [illegible]
[illegible] الا ان يكون [illegible] هو [illegible]
[illegible] **قوله ويجوز بنيه** [illegible]
ان المتشبه به واحد [illegible] الحركات [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] العرض [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible] العرض [illegible] على

شابهة [illegible]

[illegible]

هيئة قاطعة ونحن نقول لو جاز ان يتوخى بعضا الحركة نفع السافل جاز ان يتوخى بالحركة ذلك ايضا وكان لقائل
ان يقول لما كان لها ان يتحرك وان يسكن سواء رجح الامران بحصل جهتي الحركتين ثم كان ان يتحرك لنفع
للسافل اضافية بل اذا كان الاصل هيهنا الاتقن لاجل السافل بل انما يطلب شيئا عاليا فيتبعه
نفع يجب ان يكون جهة الحركة كذلك قال الشيخ في اواخر الكتاب ان قوما لما سمعوا ظاهر قول الاسكندر ان
يقول ان في الاختلاف في هذه الحركات نفعا ما فيها انه ان يكون للعناية بالامور الكائنة الفاسدة التي
تحت كرة القمر وكانوا قد سمعوا ايضا وعلموا انه ليس جائزا ان حركات السماويات لاجل الكون ان يكون لاجل شيء
عن ذواتها فلا يجوز ان يكون لاجل معلول لانها المراد والزموا انه المذهبين فقالوا ان نفس الحركة ليس
لاجل ما تحت القمر بل لكن للتشبه بالخير المحض والشوق اليه وان الاختلاف الحركات كان لتختلف ما يكون
من كل واحد منها في عالم الكون والفساد ولصلاح ما يستقيم به تفاوت الانواع كما ان رجلا خيرا لو اراد ان
يمضي في حاجته مهمة موضع ما عرض له في الطريق ان يمضي لتحقق به وصوله الى الموضع الذي منه قضاء
وطره ونال ان ينصف الكرة باتصال نفع الى مستحق العبد حتى حكم حتى انه ان يقصد الطريق لما ان يوان لم
يمكن حركته لاجل نفع غيره بالاجارة انه قالوا وكذلك حركة كل كوكب يستقيم على كماله فاحتيج دائما لكن الحركة الى
هذه الجهة وبعض السرعة لنفع غيره هذا التقرير هذا الذي هم ثم قال في ابطاله فاول ما نقول لهؤلاء
انه ان امكن ان يحدث للاجرام السماوية حركاتها قصدا لاجل شيء معلول ويكون ذلك العقد في
اختيار الجهة امكن ان يحدث ذلك [illegible] يقول ما يليان السكون كان نعم لعنايته
حتى يخصصها بالحركة كانت لا يقصرها في الوجود وينفع غيرها وان لم يكن احدهما اسهل عليها من الثاني
او انقص فحاله مع النفع وان كانت العلة المانعة عن تغيير حركتها النفع العرضي الذي لا تقصدها فعلا
لاجل المعلولات [illegible] هذه العلة [illegible] بعض قصد لاختيار الجهة وان لم تمنع هذه العلة قصد
اختيار الجهة لم تمنع قصد الحركة وكذلك الحال في قصد السرعة والبطوء بالاردتك ان كل قصد يكون من
اجل المقصود [illegible] لان كل ما هو من اجل شيء اخر فهو انقص وجودا من الاخر والخير
ان يستفيد الوجود الاكمل من الشيء الاخس [illegible] الشيخ في هذا الموضع وهو واضح قال
الفاضل الشارح المعارضة بالسكون [illegible] الكلام في الفرق الى العود كلام
السكون فاذا كان المقصود [illegible] على السواء
وقد يمكن جاعلا بالسكون [illegible] بالنسبة الى غرضه على السواء اقول
ليس مراد الشيخ كون السكون [illegible] من القول بانه يطلب التشبه بل مراده
بيان ضعف ما تمسك به القوم من الغرض [illegible] ان التمسك يقتل لكن في جعل
اصل الحركة لاجل نفع الغير [illegible] بالسكون بالنسبة الى الفلك على السواء
فالعلة الداعية [illegible] الى المنافع [illegible]
قوله واذا كان كذلك [illegible] الاختلاف [illegible]
ما ذكر المتقدم [illegible]
متقدم [illegible]

الشيء

[illegible]

بما الغير الكثير قوله وان جاز ان يكون المتشبه به الاول واحدا والاجرام السماوية تختلف بالحركات في
انها دون تشبه بينها اشار الى ما ذكره وهو قول الفيلسوف الاول ان المتشبه به واحد فحاصله ان الشيخ
على ان ذلك هو المتشبه به الابعد يعني العلة الاولى واعترض الفاضل الشارح عليه بان في كلام الاول تصريح
ان كان متشبها به من حيث هو ذلك الواحد لا تتشابه الحركات وان لم يكن تشبيها به بل كان المتشبه
به غيره او اشياء مركبة منه ومن غيره لم يكن هو متشبها به وايضا تعليل الحركة الدورية بذلك انما يكون لو
صح على الافلاك غرضها لنا اذا كان السكون والحركة المستقيمة ممتنعين عليها كانت الحركة الدورية واجبة
لها لذواتها فتعليلها بكون المتشبه به واحدا باطل والجواب عن الاول ان المتشبه به علي نوعين
ما التحرك وان لم يكن علة لما عليه لها والعلل ربما يكون بعيدة وربما يكون قريبة لكن كل المتشبه به وايضا
كون المتشبه به القريب بحيث يمكن ان يتشبه به لا يقصر الابعد بوجود المستعد في العلة الاولى جاز ان
ليس بعض متشبها به الا انه [illegible] العلة الاولى والاسعد ان يكون مشتملا على كلية المشركة فمنها لا اعتبار
العلة الاولى [illegible] كل حركة عن غيرها لا اعتبار ذلك للحلول الذي هو موجود خاص والجواب
عن الثاني ان الحركة يمتنع ان يكون لشيء واجبة لذاته لان المقتضي لا يجب الاخر بابتداء فاذن [illegible] الافلاك
ليست بحسب ذواتها بل بحسب شيء الغير هو المتشبه واذا كان ان يكون بعض الحركة بحسب شيء الغير
لا بحسب ذات الفلك جاز ان يكون استدارتها التي هي هيئة تابعة لها بسبب شيء اخر اولى زيادة
بتصنيف الا ان [illegible] ان يكلف [illegible] هذا التشبيه [illegible] بالجملة بان يعرض التشبه
فهم في عالم العقل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وايضا

المحرك

المخالفة من بعد اتصالها التي هي بالمبدأ الاول فتحرك عليه لا تشتغل عن المقال بحقيقتها المطلقة في افكارها العقلية
بل يتمثل فيها صور تخالفها على سبيل الاقتران بها كالتي في المحاكاة وكما يعرض للمتخيل من تلك الصورة
ايضا الان ما يعد الانفعال النفسي كاضطراب يعتريها او دهشة وسكون او بعض ذلك [illegible]
دائما على ما ان يعرض للجرم الفلكي انفعال يستمر لانفعال يحصل من صورة ويكون [illegible]
ايضا تبعا عن الانفعال الحاصل لنفسه من ذلك بقوة الا ان عنده المفارق التي لاجلها بالفعل هذا [illegible]
كون النفس الفلكية مجردة عالمة بذاتها محركة للفلك بتوسط صور جسمانية [illegible] من الفلك
كنفوسنا الناطقة بعينها فاشار الشيخ الى ذلك بقوله وكانت اذا طلبت التوجه الى ما هو الى الجهة عن [illegible]
والارتياض بالفكر الا بالتعلم عن جرم هو كالمشاهد فيها الا ان [illegible] النفس الفلكية [illegible]
بما اطلعت عليه افعال النفس حتى [illegible] افعال النفس الفلكية [illegible]
علم الكلام في غايات افعال النفوس الفلكية لكن لما كان [illegible]
بين الغايات [illegible] العقول [illegible] مناسبة [illegible] الكلام
قبل **تنبيه** [illegible] على [illegible]
عن متناهية [illegible] القوى التي [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] الغير المتناهية [illegible]
الشيء [illegible] لا متناهية [illegible]
[illegible] المتناهية [illegible] الغير متناهية [illegible]
[illegible] الاتصال [illegible] الانفصال [illegible]
[illegible] الشيء الذي [illegible] الجسم او عدد كالحركات [illegible] النهاية واللانهاية
[illegible] الشيء الذي [illegible] في زمان [illegible]
[illegible] النهاية واللانهاية [illegible] بحسب [illegible]
بحسب المتصل [illegible] الانفصال [illegible]
[illegible] الانفصال [illegible]
[illegible] زمانها [illegible]
زمانها [illegible] المتناهية [illegible] في زمان [illegible]
[illegible] الاتصال [illegible] يكون [illegible]
زمانها [illegible] المتناهية في زمان [illegible]
[illegible] مختلفة [illegible]
يكون [illegible]
المتناهية [illegible]
بين الشيخ [illegible] اللانهاية [illegible]
[illegible] اللانهاية بحسب المدة [illegible] المدة التي [illegible]

في السماء التي تتحرك حركة غير متناهية [illegible] ان المتناهي [illegible] الان [illegible]
مع انها [illegible] الان [illegible] **لشارة** الحركات التي [illegible]
[illegible] الوصول والبلوغ عن [illegible] يكون [illegible] الوصول [illegible] بالفعل [illegible]
الاتصال [illegible] المفارقة والحركة [illegible] الان [illegible] زمان
مفارقة المتحرك [illegible] الان
الذي [illegible] الان الذي [illegible] زمان [illegible]
زمان السكون [illegible] زمان [illegible] الحركات [illegible]
سكونات [illegible] الزمان [illegible]
المشائين [illegible] المعلم الاول [illegible] السكون [illegible]
[illegible] المتحرك [illegible]
[illegible] الان [illegible]
[illegible] الان [illegible] المتحرك [illegible]
[illegible] زمان [illegible] المتحرك [illegible]
[illegible] يكون [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] المسافات [illegible]
الشيخ في الشفاء [illegible] المتحرك [illegible] زمان [illegible]
طرف زمان المباينة [illegible] الوصول [illegible]
وطرف [illegible] المتحرك [illegible]
[illegible] زمان [illegible] المتحرك [illegible] الزمان
بل يكون [illegible]
[illegible] طرف زمان [illegible]
بان [illegible] المتحرك [illegible]
[illegible] المتحرك [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] الوصول [illegible] زمان
[illegible] زمانها [illegible]
[illegible] الوصول [illegible]
[illegible] زمان يكون المتحرك [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والله اعلم

الانعطاف اذ الرجوع يكون اسهل كما اوضح تارة وصف بكل الحركات بانها هي التي يقع بها الوصول
والبلوغ لان الحركة التي حصل الحد فيها انما يتسطح بالوصول اليه فالحركة التي تقطع بها حصول النقول منقطع
فالحركة الوصف الذي يستطيع لا يقع بها وصول الا الا العرض كما ادرك المحرك الموصل بقوله عن محرك موصل الى
الحد المعين علما بعينه من كيفية على امتناع اجتماع المحركين المختلفين القائل المطلق لم يسم المحرك الموصل
بالميل لانه انما سمي ميلا باعتبار الفرع الخاص وانما وصف المحرك بانه يكون في ان الوصول موصلا انما البعض
ليستدل بذلك على ان وجوده في ذلك الان كما سار الى المكان المقصود وفي ان بقوله فان الاتصال حيث يتصل الملاقي
والحركة ومعنى ذلك انه لا يقع في ان ثم استمر وذلك لان الباقي يعقل انه يزول عنه كونه موصلا الى
قوله لا يكون الشيء في زمان متحركا اما اليه يزول عن المحرك كونه موصلا مع ان المحرك الذي [illegible]
المثل الاول لا يكون بانقطاعه مفارقة المتحرك للحد لان المحرك ما هو اصل الذي سوقت المبادئ عنه يعني
الطبيعة او الارادة او القوة القاسرة ثم لا يكون باقيا ويزول عنه ما هو سببه كالحركة وهو الميل والثاني
يعقل في جميع زمان مفارقة المتحرك للحد الى ان الزوال المذكور انما يكون في جميع ذلك الزمان حاصلا
والثالث لقوله ويكون حينئذ غير موصل بعد ان كان في زمان الى المقصود الزوال في الان الذي هو مبدأ
ذلك الزمان ولو كان الشيء اذا كان في ملاقاة زمان ثم صار غير موصل بان الفرق لان من ان يصير
من الزمانين كما لا يكون ان يكون الشيء في ذلك لان لا موصلا ولا غير موصل لامتناع خلوه عن النقيضين
فلا يكون ان يكون موصلا الا في الان لا امر المقصود ما لم يرد عليه امر يعدمه فانه لا يزول الا بالوارد اذا كان [illegible]
ه ان كان لا محالة موجودا في ان الحاصل فكان الا الانفصال الذي هو [illegible]
فكذلك المحرك الثاني اعني الوارد المتجدد لان يجتمع [illegible] ان الميلين المختلفين ليس يجتمعان [illegible]
لذا [illegible] ان كان [illegible] يستلزم عدمه [illegible] الميل الاول [illegible] على
الموجب عدمه [illegible] الميل الثاني [illegible] الان الذي هو
منه [illegible] بعد ان الان الذي صار فيه موصلا [illegible] زمان [illegible]
ومنها زمان كان فيه موصلا وذلك الان الميل الباقي لم يحدث [illegible] زمان السكون
لا محالة الان [illegible] قدم [illegible] الثالث [illegible]
على [illegible] اشكال وهو ان [illegible] ان يكون [illegible] التدريج [illegible] الاول
باطل [illegible] الان زمانا [illegible] ان عدمه [illegible]
فالسر في [illegible] الشيء [illegible] ان [illegible] يكون [illegible] التدريج او دفعه [illegible]
عن بعض [illegible] جميع الزمان الذي [illegible] السابقات
ليس [illegible] جميع الزمان الذي [illegible] ابتداء [illegible]
ومعلوم ان ذلك ليس في جميع الزمان الذي [illegible] ابتداء الزمان الذي هو في جميعه
متوهم ليس [illegible] ذلك الان ولا يستحيل ان يصف الشيء بصفة في زمان ويكون في
الان الذي هو طرفه [illegible] على خلاف تلك الصفة قال هذا [illegible] كلام الشيخ [illegible] اشكال
بان [illegible] الاول ان حصول الشيء او عدمه على التدريج [illegible] الان زمان للحصول
حينئذ

حينئذ يحتمل الانقسام بل جزء الاول منه مثلا ان لم يحصل شيء لم يكن الحصول في كل ذلك الزمان
بل في بعضه وهو قبل من كله هذا خلف وان حصل شيء وكان الحاصل هو الذي يحصل في الجزء الباقي
بعينه كان ذلك الشيء في الجزء الاول موجودا معدوما معا وهو محال فان كان غيره فاذا انتهى الى زمان
عدم الان المفروض انما يحصل فيه بعد ذلك زمانا ما كان حاصلا فيه ما لم يكن فيه الابتداء من
اول حصول يكون هو حاصلا فيه ويلزم من ذلك سائر الاشياء الثاني لو سلمنا صحة هذا التقسيم فهو
ان يكون عدم الان حاصلا في جميع الزمان الذي يعرض من عنه ان يكون الان ذلك الزمان طرف هو فيه معدوم
فلم لا يكون ان يحال الا مماسة حاصلا في الزمان التي حصل بعد المماسة مع انه ليس للزمان الا مماسة
طرف عن ان المماسة وحينئذ يكون هناك ان زوال هو فيصل الحجة اقول على الوجه الاول معنى
الحصول على التدريج هو حصول الشيء الذي له هوية اتصالية لا يمكن ان يحصل الا في زمان كالحركة
وما يتبعها فان تلك الهوية يمتنع وجودها دفعة ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها حصول اشياء كثيرة
بعضها بعد بعض الزمان لا انها من حيث هي هي ليست على هيئة من اشياء بل هي شيء واحد من شأنه
سوال المنفصل الغير او من حيث هو بعض العشيء لا يكون شيئا واحدا منطبقا على زمان ولا يكون في ذلك
الزمان طرف موجود ذلك الشيء في تلك الطرف لان وجوده يمتنع ليحصل في طرف زمان بل هي لا
يحصل مقارنا بالجميع في ذلك الزمان تماما بعد عن بعض العشيء فيكون حصول العدم في اجزاء ذلك الزمان
شيئا بعد شيء وهذا الاعتبار لا ينافي الاعتبار الاول فهذا هو الحصول على التدريج وما يلزمه ما يحصل
لا فعل التدريج بل انما في طرف زمان فقط لو حصول التحرك على مسافة الى منتصفها مثلا فانما في زمان لا يمكن
ان يكون له انقسام منطبق على تلك الزمان بل يعني ان لا يوجد في ذلك الزمان الا ويكون في ذلك
الشيء حاصلا انه وهذا التقسيم يقتضي ان لا يكون حاصلا في الان الذي هو طرف وحصوله كما يكون في الماسح
مثلا او ان لا يكون حاصلا في ذلك الان كالاندفاع ويكون المتحرك على مسافة ما بين طرفيها فان جميع
ذلك انما يحصل في زمان وفي طرفه او فيه دون طرفه ولهذا حكم الشيخ بتثليث القسمة وحكم بان عدم
الان انما يحصل في جميع الزمان الذي يكون فيه كان طرفه وليس في ذلك في تصور النقطة فان الحكم
بان النقطة موجودة هناك في ان على طرف الخط وليس بشيء في حال تعتبر الخط المنقسم فانما الحكم
بانها ليست موجودة هناك تقدره على بعض الخط وليس بمنافي على طرفه فلا يلزم من ذلك ان يكون
للخط طرف اخر غير النقطة فيصدق عليه الحكم بانها ليست بموجودة هناك وعلى الوجه الثاني ان ذلك
بعض من يسلك الحجة المشهورة المذكورة في حصر هذا العقد ولا يعمقي من يسلك الحجة التي اعتمد الشيخ عليها
فان ان المماسة الذي يجب ان يكون الى السبب المنتهى موجودا فانه لا يمكن ان يكون حصلاء زمان يزول عنه
عن الشيء كونه موصلا الان وذلك الزوال يقتضي الحروف بسبب متجدد لا يمكن اجتماعه مع السبب
الاول في السبيان ليبان ان المقصود ان الذي يحصل في زمنه دون طرفيه ولا حاجة الا ان يوجد الا في
الطرفين الا ان فيه ولا انما يكون منطبقا على زمنه فيها اذا انما يوجد في كل زمنه دون طرفه واما الى حد
التابع فتوهم ان الشيخ انما اورد الحجة المشهورة في الكتاب ولم يذكر الحجة التي ذكرها ابعد من بعض
في الشفاء [illegible] كل ان الشيخ لم يعتمد الحجة المشهورة لبيان تقديره على كل المتحرك الموصلات

ولشانه الى وجود ما ان الماسة وسيثبت بن عم هذا الفاضل هو ان الشيخ لم يتعرض لذكر السبب
الثاني بل اقتصر على ذكر معلوله وهو زوال السببية عن السبب الاول ثم ان الفاضل التابع اعترض
على هذه الحجة بانكار وجود الميل اولا ثم بانكار امتناع اجتماع ميلين مختلفين فدفع باعم بكونه في
في زمان من محلين متضادين بينهما ان واحد لا يوجد فيه اما الحدوث او كلاهما وفيها من الكلام في كل واحد
هذه المقدمة لضبح كتابه **قوله** فكل حركة في مسافة متناهية الحد يعني الى السكون فهكذا عن الحركة التي هي
مستحقة الزمان المتصل والحركة الوضعية هي التي بها تستحق الزمان وهي السلسلة **اقول** لما
فرغ من اثبات السكون بين الحركتين المختلفتين شرع في المطلوب وهو ان الحركة التي قطعه
الزمان دورية وتقريره ان كل حركة في مسافة ينتهي الى المسافة الى حد ينتهي الحركة الى السكون على ما تقدم
عن الحركة التي قطع الزمان لان الزمان الذي هو مقدار الحركة على ما مر لا اول له ولا اخر كما مر فيجب
فالحركة التي هو مقدارها يجب ان لا يكون لها اول ولا اخر فيكون الحركة التي لا تختلف تكون اما مستقيمة او
مستديرة كما سبق بيانه والمستقيمة لا يمكن ان يتصل لما مر من تناهي المسافات المستقيمة فاذن هي
وضعية دورية ثم اعلم ان القائلين بتخلل السكون بين الحركات المختلفة يستندون الزمان الى اتصال الحركة
المستديرة دون غيرها لامتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض بحيث يصير المجموع حركة واحدة
في الزمان اذ هو شيء واحد متصل يجب ان يكون مستندا الى ما هو علة الاتصال الوحداني فاذن الحركة
التي قطع الزمان متصلة دائما ولا حركة متصلة دائما سوى الدورية فعند ظهور ذلك ان هذا المطلوب لا يتوقف
الى اثبات السكون المذكور كل الانوار **فايده** انما يجب ان يقال لم يصر عن متصل والا فلا يمكن ان يقال
انما تعقلون من صار مفارقا لان الحركة في المفارقة التي هي الحركة منسوبة الى ما يتحرك عنه ليس يمتنع ذلك ولا اينما
ما هو اول حركة ومفارقه وان يزول بكونه متصلا او انقطع **اقول** هذه الفايدة متعلقة بالعبار
المتقدمة وهي ان الجمهور يعتقدون في جميع الحركات ما غير ما عنه وهي التي زعمها الشيخ عند اثبات الان
ان المتحرك يصير بعد الوصول مفارقا وقد رد عليهم من جهة زعمهم في مطلوبهم بان المفارقة عبارة عن الحركة
منسوبة الى ما يتحرك عنه والحركة ليست تقع دفعة بل في زمان ولا يوجد فيها شيء هو اولها الا وكل جزء
يوجد فيها فانه ينقسم الى اجزاء سابق بعضها على بعض وهكذا حال المفارقة وما يشبهها
فاذن لا يصح ان يقال صار المتحرك مفارقا او مباينا انما الذي يجب ان يقال ان المتحرك صار غير متصل بعد
ما كان متصلا او زال عنه كونه متصلا فان كون الشيء غير متصل لا يمتنع في ان الحكم يقع في ان
وبما ذكره الشيخ في الشفاء وهذا الحجة المشهورة لامتناع ان يقال لفظ المماسة بلا لا ماس ... معنى
فما فيه لقول ههنا الان بل تلك الحجة انتساب ضعيفة والحجة التي يكون نشادها عن حيث المعنى الافراد ... بدليل
الفاظها متبدلا على بعد المعنى لقا الحجة الصحيحة وبما تقدم فسادا اذا لم يكن الفاظها مطابقة
الصحيح معنا فما يمكن ان يقال في تقرير هذه المسايل **تذنيب** فالحركة التي يجب ان يطلب حال القوة
عليها من حيث هي غير متناهية هي الحركة الدورية **اقول** تقدم في الفصل الاول من الفصول
الثلاثة المتقدمة ان القوة التي لا نهاية لها هي التي تكون على اعمال او حركات غير متناهية وتبين في الفصل
الاخير ان الحركة الغير المتناهية هي الدورية فاذن الحركة التي يجب ان تعرف حال القوة عليها من
حيث

حيث هي غير متناهية هي الدورية لا غير ثم لما كان هذا الحكم مقررا على ما يرد من جعل هذا الفصل
من مسائله وقد ظهر من هذا الفصل ايضا انه مبرهن لانها ايضا القوة لانها انما تحسب ... الى الجزء **اشكال**
اعلم انه لا يمكن ان يكون جسم ذو قوة غير متناهية لكون جسما حينئذ لانه لا يمكن ان يكون الا متناهيا فاذا احرك
بقوة جسما مما غير مقدار العرض حركات لا تناهي في القوة ثم فرضنا انه يحرك اصغر من ذلك الجسم بتلك
القوة فيجب ان يحركه اكثر من ذلك من المبدأ المفروض ويقع الزيادة التي بالقوة في الجانب الاخر فينحصر
الجانبان الاخر متناهيا ايضا هذا محال **اقول** يريد ان يبين امتناع كون القوى الجسمانية
غير متناهية واعلم ان القوة الغير المتناهية لو كانت جسمانية ويحرك جسما فلا يخلو اما ان يكون
تحريكها لذلك الجسم بالقسر او الطبع لانها اما ان لا يكون محلا لتلك القوة او يكون والقسمان محالان اما
الاول فلاشتمل عليه هذا الفصل واما الثاني فلما اشتمل عليه الفصل الذي يتلوه فلذلك قال لا يجوز
ان يكون جسم ذو قوة غير متناهية يحرك جسما غيره لما مر في القسم الاول والحجة عليه ان الجسم
لا يمكن ان يكون الا متناهيا وذلك لما مر من برهان تناهي الابعاد فاذا حرك جسم بقوته جسما آخر من مبدأ
مفروض حركات لا نهاية لها بحسب الاستعداد او بحسب العدة في القوة فان تحرك المتحرك لا يخرج
الى الفعل ثم فرضنا ان ذلك الجسم المحرك يحرك جسما اخر شبيها بالجسم الاول في الطبيعة واصغر منه
بالمقدار بتلك القوة بعينها من ذلك المبدأ المفروض فيجب ان يحرك الثاني اكثر من الاول وذلك
لان المقسور انما يعاوق القاسر بحسب طبيعته المخالفة لطبيعة القاسر من حيث هو قاسر والاسات
ان طبيعة الجسم الاعظم يكون اقوى من طبيعة الجسم الاصغر لاشتمال جسم الاعظم على مثل طبيعة الاصغر وعلى
ما يزيد عليه ويلزم منه ان يكون مقاومة الاعظم اكثر من مقاومة الاصغر فاذا يكون تحريك الاصغر اكثر
من تحريك الاعظم وهذا لم يبينه الشيخ في هذا الفصل الا انه يبين في الفصل السابع من النمط
الثاني ثم ... وبما كان هذا هو المحرك تاما بالعرض يجب ان يقع الزيادة التي في القوة في الجانب
الاخر الذي فرض لا نهاية فيه فيكون النقصان ويلزم منه انقطاع الاول فيكون في تلك الجانب ايضا
متناهيا ولا يبقى غير متناه فهذا خلف فاذن هذا الفرض محال ثم اعلم ان هذا البرهان اعم مما ذكر
في الشفاء الشيخ فان الحاصل منه ان القوة الغير المتناهية لو حركت العرض جسما لم يجز
ان يكون تحريكها اياه مما يتفاوت ويلزم منه كونهما متناهية بالقياس الى ما يقدر ما نفعان من جنس غير
متناهية مطلقا هذا خلف فاذن القوة الغير المتناهية سواء كانت جسمانية او غير جسمانية يمتنع
ان يكون مباشرة لتحريك الاجسام بالقسر والشيخ خصصه بالقوى الجسمانية لان غرضه في هذا
الموضع هو بيان امتناع عدم تناهي القوى الجسمانية ثم الاعتراض المشهور الذي اورده الفاضل الشارح
عليه هو انه يجوز ان يكون المتفاوت في التحريك في السرعة او البطوء فيه لا يلزم منه انقطاع احدهما
مندفع لان المراد بعدم التناهي المذكور ههنا هو الذي لا نهاية لها بحسب المدة او العدة دون الشدة
على ما مر ثم انه اورد عليه سوالا اخر وهو ان العالم عند من اوجب حوادث لا تتناهي يتحرك ابدا باجزاء
ازلية وما كل تقع على متناهيها ذا الشيخ عليه بان قال العالم يمكن لها مجموع موجود في وقت من
الاوقات لم يحكم بالازدياد عليها حتى يقال غير ان يكون شيئا متناهيا ...

ولقائل أن يورد عليه ههنا ما أورده هو عليهم بعينه وهو أن القول ليس للحركات التي تقوى هذه القوة عليها مجموع ما يوجد في وقت ما فإذن لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان بالفعل ولقد أورد عليه بعض الأفاضل هذا السؤال فأجاب بأن المحكوم عليه ههنا كون القوة قوية على تحريك الأفعال وهذا المعنى حاصل في الحال ولا إشكال أن كون القوة قوية على تحريك الكل أقل من كونها قوية على تحريك الجزء ومن وقوع التعاوق في الكل فعليه بخلاف الحوادث فإن مجموعها لما لم يكن موجودا في وقت ما استحال الحكم عليها بالزيادة والنقصان ثم قال الفاضل وللسائل أن يعود فيقول إنهم إنما يستدلون على تفاوت قوة القوة على تحريك الكل والجزء بوقوع التعاوق في تحريك الأفعال وحينئذ يعود الإشكال **أقول** الشيخ لم يحكم بنفي الازدياد عن الحوادث الغير المتناهية مطلقا بل حكم في الفصل الخامس أن جميعها لا يمكن أن يوصف بزيادة ونقصان وهذا المنافي المذكور فإنه يكون عند الكثرة [illegible] لا نسلم كونه غير متناه في العدم وفي هذا الكلام بحث فإن كثرة الشيء وقلته لا ينافيان كونه غير متناه بل يكفي فيه أن يوصف بهما وباللانهاية معا في النظر الأول إذا لاحظنا جهتاها أعني جهة الكثرة والقلة وجهة اللانهاية وبيان ذلك أن كل ما يمتد مترتبا في العقل من الحال إلى الماضي مقدارا كان أو عددا فإنه يكون لا محالة للامتداد جهتان يمكن أن يوصف تلك الامتداد في الجهة التي تلي الحال بالتناهي وتسلب عنه في الماضي ويوصف في إحداهما وتسلب في الأخرى عنه والحكم بالازدياد والانتقاص عليه لا يكون إلا في الجهة الموصوفة بالتناهي لأنهما من خواص الكم المتناهي ما دام الحكم بهما في جهة واحدة لأنا في سلب التناهي في الجهة الأخرى بحسب النظر المذكور وأما امتناع سلب التناهي عنه إذا كان موجودا [illegible] عند جمهور الحكماء وذلك أمر [illegible] خارج عن [illegible] فإذا تقرر هذا فنقول لما كانت لا نهاية الحوادث في الجهة التي تلي الماضي وازديادها في الجهة الأخرى التي تلي الحال لم يمكن الاستدلال بالازدياد على [illegible] الماضي [illegible] الأفعال الصادرة عن القوة المذكورة ولما كان لا امتناع في [illegible] وكانت متصلة بالزيادة والنقصان بحسب [illegible] وجب أن يكون التعاوق في الجهة الأخرى وأوجب التعاوق تناهيها في تلك الجهة أيضا [illegible] في هذا الموضع وأما ما [illegible] الشيخ في الجواب المحكي عنه [illegible] **مقدمة** إذا كان شيء ما يحرك جسما ولا ممانع في ذلك الجسم كان قبول الأكبر للتحريك مثل قبول الأصغر لا يكون أحدهما أعصى والآخر أطوع حيث لا معاوقة أصلا **أقول** لما فرغ من بيان امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية التحريك بالقسر أراد أن يبين امتناع كونها غير متناهية التحريك بالطبع أيضا فقدم لذلك مقدمات أولها ما ذكره في هذا الفصل وهو أن الجسم من حيث هو جسم لما لم يكن مقتضيا للحركة ولا للمنع عنها كان [illegible] عن تلك القوة كانا متساويين في قبول التحريك [illegible] الجسم من حيث هو جسم مانع عنه **مقدمة أخرى** القوة الطبيعية لجسم ما إذا حركت جسمها ولم يكن في جسمها معاوق أصلا فلا يكون أن يعرض بسبب الجسم تعاوق في القبول بل يعرض إن عرض بسبب القوة وهذه ثانية المقدمات

ومن

أن القوة الجسمانية المسماة بالطبيعة إذا حركت جسمها ولا محالة يكون ذلك الجسم خاليا عن المعاوق فإنه لم يكن في الطبيعي طبيعة لذلك الجسم فلا يكون أن يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تعاوق في القبول لما مر في المقدمة الأولى بل إن عرض تعاوق فهو بسبب القوة ويختلف باختلافها كما علم [illegible] في المقدمة الثالثة وهناك يتبين أن التعاوق كما كان في الحركات القسرية بحسب القوابل لا غير فهو في الطبيعية بحسب الفواعل لا غير **مقدمة أخرى** القوة في الجسم الأكبر إذا كانت مشابهة للقوة في الجسم الأصغر حتى لو فصل من الأكبر مثل الأصغر تشابهت القوتان بالإطلاق فإنها في الجسم الأكبر أقوى وأكثر إذ فيها ما في الأصغر وزيادة وهذه [illegible] وهو أن القوى الجسمانية المتشابهة تختلف باختلاف الأجسام وتتناسب تناسب محالها المختلفة بالكبر والصغر لأنها حالة فيها منقسمة بانقسامها وألفاظ الكتاب واضحة **إشارة** نقول لا يجوز أن يكون في جسم من الأجسام قوة طبيعية تحرك ذلك الجسم بلا نهاية **أقول** لما فرغ عن تقرير المقدمات شرع في المقصود وهو كما ذكره في صدر الفصل [illegible] وذلك لأن قوة ذلك الجسم أكثر وأقوى من قوة بعضه لو أفرد ولما [illegible] المقدمة الأخيرة [illegible] جسم من العدد [illegible] المتحرك [illegible] إلى المقدمة الأولى [illegible] لاحتياج [illegible] الكبير أكثر منها في الصغير ثم إن القوة في الكبير أيضا [illegible] في الصغير [illegible] المتحركين واحدة لكن ليس كذلك [illegible] المقدمة الأولى [illegible] المحركان [illegible] إلى الاستناد إلى المقدمة الثانية وهو كون التعاوق ههنا بسبب الفواعل لا بسبب القوابل [illegible] فإن حرك كل جسم [illegible] حركات [illegible] ذكرها [illegible] البرهان [illegible] فيلزم [illegible] وقوع التعاوق في الجانب الذي [illegible] غير متناه ويلزم منه [illegible] الأول [illegible] وإن حرك الأصغر حركات متناهية كانت الزيادة [illegible] حركاته [illegible] نسبة متناهية [illegible] متناهيا [illegible] هذا البرهان [illegible] الأصغر [illegible] الجسم الأصغر [illegible] السابقة [illegible] لأن القوة الواحدة [illegible] غير متناهية [illegible] ولم يكن ههنا خلف لأن القوة ليست [illegible] بل إنما لزم المحال من حيث ذلك [illegible] حركات الأصغر [illegible] حركات الأكبر أيضا [illegible] المقدمة الثالثة هذا تقرير ما في الكتاب واعلم أنا ذكرنا أن الشيخ [illegible] امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية التحريك [illegible] ههنا [illegible] بالقسر [illegible] بالطبع [illegible] كان البرهان الذي [illegible] على امتناع كون القوى الجسمانية [illegible] الموضع الذي [illegible] هذا البرهان الذي [illegible] امتناع كونها محركة بالطبع [illegible] التحريك [illegible] النفوس الفلكية [illegible] الأجسام البسيطة [illegible] المحركة بالطبع [illegible] للتحريكات الصادرة عن النفوس

النباتية والحيوانية لا العناصر الى العنايات فان الاجسام المركبة لا تخلو عن مجاورات بعضها
طباع بسائطها على ما نبين فيما مر وايضا اكثر تلك النفوس ثم الاستعداد بانقسام محالها لكون تلك
المحال اجساما اليه فاذن هذا البرهان كان اخص بما بحث لكن لما كان المقصود هاهنا بيان امتناع
كون القوى الفلكية المنطبعة في هيولياتها مبداء للتحريكات الغير المتناهية اكتفى الشيخ بهذا
البرهان المشتمل على حصول معقوليه **تذنيب** ان القوة المحركة للسماء غير متناهية وغير جسمانية
غير مفارقة عقلية وفي بعض النسخ غير جسمانية غير مفارقة عقلية **اقول** تبين فيما مضى
فصوص وجود حركة غير متناهية وبان انها لا تكون الا دورية وبان في النمط الثاني ان الاجسام
المتحركة بالحركة الدورية هي السماويات فاذن ثبت ان القوة المحركة للسماء غير متناهية وثبت ايضا بالبرهان
المذكور في الفصول المتقدمة ان القوى الجسمانية لا تصدر عنها حركة غير متناهية فاستحق المقدمتان ان
القوة المحركة للسماء غير جسمانية وما ليس بجسماني يكون مفارقا فاذن هي مفارقة والمفارقة اما نفس واما
عقل والنفس المفارقة اذا حاولت تحريك جسم فانما تحاول لخروج ما فيها بالقوة الى الفعل
والا لما احتاج لها الى التحريك فاذن هي مشتغلة في التحريك الى الشيء يكون كالامر … العقل لتخرج تلك
الكمالات النفسانية من القوة الى الفعل وذلك الشيء هو عقل لا محالة فيكون ذلك الشيء هو السبب الاول
لتحريك السماء فاذن القوة الاولى التي تصدر عنها تحريك السماء مفارقة عقلية **وهم وتنبيه** ولعلك
تقول وجعلت السماء يتحرك عن مفارق عقلي فهل لا يكون المباشر للتحريك القريب فاعلها …
بل هو قوة جسمانية فحاكما ان هذا الذي ثبت هو محرك اول ويكون ان يكون المباشر للتحريك
قوة جسمانية **اقول** قد تبين في الفصل الذي شرع في هذا النمط ان محرك السماء لا يكون الا ان يكون
عقلا بل هو قوة نفسانية جسمية وهاهنا قد حكم بانه مفارق عقلي وذلك يوهم ما … على ان
غير متناقض لان الحكم بالمباشر للتحريك لا يجوز ان يكون عقلا لا ينافي في كون العقل مبدأ … القريب
واعلم ان تحريك النفس تحريك فاعلي وتحريك العقل تحريك غائي والغاية وان كانت من حيث هي
علة لعلية الفاعل مبدأ بعده الا من حيث استناد الفعل اليها باعتبار علمنا ان استناد ما الى
سائر العلل متأخر … اشكل على الفاضل الشارح وهو ان المحرك الذي هو ان
كان جسمانيا فهو نفس والا فهو عقل والاول يكونهما قوتا سنين **وهم وتنبيه** ولعلك
تقول ان جاز ذلك فليكن متناهي التحريك الاول ما الى التحريك عقلا من غير … فاسمع واعلم انه
يجوز ان يكون تحريك غير متناهي التحريك بشرط … تصدر عن ذلك التحريك غير متناهية لا على
انها تصدر عنه لو انفرد بل على انه لا يزال ينفعل عن ذلك المبدأ … ويفعل واعلم ان قول
الاشعار التي المتناهية غير المتناهية … الوسائط عنه
بانه على سبيل المبادئ ثم انما يمتنع في الاجسام … ان جاز ان …
المباشر لتحريك السماء قوة جسمانية يكون تلك القوة … التحريك … لغير
الحركة السماوية الدائمة هذا خلف … ان يكون … مباشر
التحريك تحرك قوة حالة في جسم اي تتجدد منبع تلك القوة … عن تلك القوة

حركات

حركات غير متناهية فيه ذلك الجسم لا على انها تصدر عن تلك القوة لو انفردت بل على انها تستفيد دائما
عن ذلك المحرك العقلي وتفعل بحسب ما تفعل لانها تكون … الاشياء غير المتناهية
وبين القابلة ان غير المتناهية على سبيل الوساطة وبين تلك المباشرة على سبيل المبادئ وذكر ان الممتنع على
القوى الجسمانية هو الثاني … وما اعترض الفاضل الشارح بان … في النفس الجسمانية يجوز
ان تصدر عنه الفعل فاذن … لا يمكن … وان جاز … صدوره عن …
الى النفس وحينئذ لا يمكن القطع في شيء من القوى الجسمانية بانها لا تقوى على افعال غير متناهية لاحتمال
استعانتها من العقول … ان المتغيرات انما تصدر … الذاتية
لا يتصور الا … من حيث … وكل حركة علة
لتجدد حال وكل حال علة لتجدد حركة فيستقبل التجددات في المتحركات الحركات في المتحرك … لا بد من محرك
يتجدد … الى الطبيعة او نفس ثبت
انتسابها الى النفس … كون القوى الجسمانية … غير المتناهي بحسب … لانها عن العقل
ملتبس بالزام على الشيخ لانه غير ما صرح به لكنه … **اشارة**
فالمبدأ المفارق العقلي لا يزال … للتحريك السماوي … غير متناهية
شوقه … الحركات السماوية كما المذكور من الاشتياقات … فاسمع
ذلك المحرك … المحرك الاول هو المفارق … **اقول** … للنفس
صدور الاحوال … عن العقل وصدور الحركات … عن النفس …
في الشرح **استشهاد** صاحب المشائين قد … كل كرة محرك … متناهي وانه
غير متناهي القوة وانه لا يكون … المحركات … الاول
بالعرض … الاجسام … الى النفوس العقلية
عن … الجسم … بالعرض …
ان حقيقت لم … ان نقول ان النفس الناطقة التي … بالعرض … لان الحركة
بالعرض … الشيء … فيه
الذي هو … **اقول** … العقول … المشائين طنوا الى المنبه
… المعلم الاول قد حكم في موضع … وفي موضع …
… المحركات السماء … المنطبعة في اجسامها …
… العقل … بالعرض … بالذات … المحرك …
… الى … الاول … المحرك …
المحرك الذي … هو العلة الاولى … العقل الاول …
المحركين محرك اما بالذات واما بالعرض … لانه يجوز ان يكون المحرك …
… وهذا هو الذي … علم على …
بالصور المنطبعة في مواد الافلاك دون المفارقة بالعقول … الشيخ عليهم … هذا الفصل

عنه

بشنع لزمه اما قول المعلم الاول فانهم يدعون ملازمة مذهبه ويدعون انه صرح بان محرك كل كرة محرك كما
تحريكا غير متناه وبان المحرك للجرم السماوي لا يكون بقوة جسمانية وهنا زال العدول حتى ان محرك كل
كرة محرك غير متناه لكن الفهم المذكور قد يحملوا على جمع القولين واما ههنا واما الثاني لاعتبار انهم بان العقول
السماوية تصورات عقلية هي مبادي شوقها ثم انه تصور يمكن ان التصور العقلي لا يمكن ان يكون لجسم لانه
قوة جسمانية مر في النمط الثالث وكل متحرك بالذات او بالعرض فهو جسم او قوة جسمانية فان التصور
العقلي لا يمكن ان يكون لما يتحرك بالذات ولا بالعرض لكن يلحق كالفلكيات السماوية تصورات شوقية برجسمانية فاول
من جعلها غير متحركة بالذات ولا بالعرض ثم ان الشيخ ازال وهم من ظن ان النفوس الناطقة
متحركة بالعرض ونسبة النفوس الفلكية بها ان يعني بالحركة العرضية وتعرض عن النفوس الناطقة
وجميع ذلك ظاهر ليعلم ان المحصلين من المشائين الذين هم اتباع المعلم القوم المذكور اما من ذهب
اليه قوم منهم لا من يحصل لهم بل على ما ذكره قول الشيخ وكذا بالملوحية بالمبادي والمعارفات فانه مال
العبارة والفيلسوف يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر في زمانه ويضع عددها عدد المفارقات
المفارقة والاسكندر يصرح ويقول في رسالته المبادي ان كل محرك جملة السماء واحد الكون
ان يكون عدد اكثر وان لكل كرة محركا ومشوقا يخصانه وثامسطيوس يصرح ويقول ما هذا معناه ٥
ان الاشبه بالاحق ان يوجد مبدأ وحركة خاصة للكل وهو على انفعه وان يوجد مبدأ حركة خاصة له على
انه معشوق مفارق **اشارة** الاول ليس فيه حيثيتان لوحدانيته فيلزم مما علمت ان لا يكون مبدأ
الا لواحد بسيط اللهم الا بالتوسط وكل جسم كما علمته مركب من هيولى وصورة فيصح لك ان المبدأ
الاقرب لوجوده امران او عن مبدأ فيه حيثيتان ليصح ان يكون عنه امران معا لا لكل ليس فيه لا واحد من
الهيولى والصورة علة للاخرى بالاطلاق ولا واسطة بالاطلاق بل كما علمت هو علة للكل واحد منهما
او للهيئة ولا يمكن ان يصدر عنه الا من غير توسط المعلول الاول سلسلة او من جوهرها العقلي
اقول يريد بيان ان المعلول الاول لا يمكن ان يكون جسما بل هو عقل مجرد قال الفاضل
الشارح هذا الفصل يشتمل على الذي يلتجئ اليه الطريقة السالمة لاثبات العقول وتعديدها في هذا
الفصل ان المبدأ الاول ليس فيه كثرة لوحدانيته كما بين في النمط الرابع ويلزم كما علمت في النمط
الخامس ان لا يكون مبدأ الا لواحد بسيط الا بالتوسط وكل جسم كما علمت في النمط الاول مركب من
هيولى وصورة فيتضح لك ان المبدأ الاول لو صدر عنه الجسم لكان صادرا عن شيئين او يكون مصدر الجسم عن
مبدأ فيه حيثيتان ليصح ان يصدر عنه الهيولى والصورة معا لانك علمت في النمط الاول ايضا انه لا
واحد منهما علة ولا واسطة مطلقة للاخرى بل كما عرفت ان العلة هو مركب من كل واحد منهما ما ان كان والمركب
مسبوق بالكل ايضا اذ يوجد معا ولا يكون ان يكون علتهما الفهم متنافية فينقسم باول المعلول
الاول جوهر بسيط ليس بجسم ولا في جسم بل هو عقل محض وانت تعرف ذلك
في هذا النمط ويعرض عنه وان سنة الذات من مبادي تحريكات الافلاك والاسكان في هذا المبدع
الاول في سلسلتها اي هو ايضا محرك لفلك هو اول الافلاك او غير جوهرها العقلي ان لم يكن محركا
لفلك اي يكون مشاركا لها في التجرد والبراءة عن القوة **تنبيه** قد يمكنك ان تعلم ان الاجسام

الكرية

١٦١

الكرية العالية املاك وكواكب كثيرة العدد **اقول** هذا الفصل يشتمل على اربعة مطالب
الكثرها انما بيانه ثم لذلك وسمها بالتنبيه وانما جمعها ههنا لتكثرها وبنينا على كثرة العقول فالاول في
كثرة الاجرام العالية والثاني معرفة كثرة محركاتها اعني نفوسها والثالث معرفة كثرة مشوقاتها التي هي
عقولها والرابع معرفة اختلافاتها الذاتية بعد اشتراكها في بعض الامور وفي اخر الفصل ترغيب على تعرف
عللها الفاعلية وهو عدل بيان ذلك لان المطلوب الاول ما النظر فيه من العلوم الرياضية ولذلك قال فيه
قد يمكنك ان تعلم ولم يشتغل ببيانه وانا اورد تفاصيل المطالب اهل تلك العلوم فيه على سبيل الاجمال فاقول
الاجرام العالية تنقسم الى افلاك وكواكب والكواكب تنقسم الى ثوابت والى سيارات وهي سبع
والثوابت اكثر من ان تحصى وقد رصد منها الف ونيف وعشرون كوكبا والطريق الى معرفة وجود
الكواكب هو العيان لا غير والى معرفة مقاديرها وتفاوتها هو الرصد واما الافلاك فكثيرة والطريق الى اثباتها
الاستدلال بحركات الكواكب الموجودة بالرصد بعد تمهيد الاصول الحكمية من امتناع كون حركة الجسم متحركة
بالذات وكون ما تكون عليه بالعرض ووجوب الاتصال في الحركات الفلكية المستديرة البسيطة ووجوب
التشابه منها وامتناع الخرق والالتيام على الفلكيات وقد اصطلح اهل العلم في عددها اصطلاحا الا انه
ربما لم يعدوا في جملتها الا كليات يظهر منها حركة واحدة اما بسيطة او مركبة ثم الجزئية فيفصل الكلية التي
ما القدماء اثبتوا ثمانية افلاك كلها يحيط بعضها ببعض بحيث يماس مقعر العالي محدب السافل ويكون
مراكزها جميعا مركز الارض فواحد منها وهو المحيط بالكل يكون للثوابت فانهم ما لما وجدوا ان كان كون الثوابت
على الافلاك كسيرة حكما وهذا الفلك هو ايضا فلك البروج وسبعة للسيارات السبع على النضد المشهور وقد كان
كان منهم ايضا خلاف فيما دون زادوا فلكا غير ما يكون محركا للكل بالحركة اليومية وجعلوه محيطا بالكل
ثم ان البعض جعلوا الفلك الكلي لكل كوكب منقسما الى اجسام كثيرة تقسيمها اختلاف حركات ذلك
الكوكب طولا وعرضا واستقامة ورجوعا وسرعة وبطوا وبعدا وقربا من الارض فمن المحصلين منهم من
جعل الفلك الاجسام اشكالا لا غير الكرة كالعالمين المستورات والملوح الدفوف واشباهها وجعلوها
مسقوطة في جهة يشتمل عليها هو يحكي الكل ومنهم من جعلها في حركاته ايضا مختلفة كالعالمين باستخراج
اقدارها عند الرصد وربما لم يعند الاستقامة وكالعالمين بامثال العلك في ادوار من غير لسان ذلك
الى كرة بسيط يتشابه هذا الكلام مع اختلافهم في اعدادها وانما المحصلون الذين يلتزمون القوانين الحكمية
فقد اصطلحوا ايضا في اعدادها على انهم على صور لبيان انما سكلا وحركة والمعلم الاول وكذا فان عدد
الجميع بعد تسعة وخمسين فلكا فوقه والمتاخرون المعولون الارصاد بطليموس الفاضل استوا الكل كوكب
فلكا ممثلا لفلك البروج مركزه مركز العالم يماس محدبه مقعر ما فوقه ومقعره محدب ما تحته وهو فلك الكلي
المشتمل على سائر افلاك الا الشمس فان فلكها الممثل هو فلك البروج عندهم ثم اثبتوا الجزئي الذي يشتمل عليه
سائر افلاكه ومثلا خارج المركز عن مركز الاصل يسمى بالممثل اولا بالحامل تماس محدبه واسما ومقعره عالي
نقطتين تسمى الابعد والاقرب من الارض اوجا فالاقرب منه حضيضا ومثلا الذي يسمى بالتدوير غير محيط بالارض
وهو في ثخن حامل خارج المركز يماس محدبه سطحيه على نقطتين يسمى البعد منها عن الارض ذروته واقربهما حضيضا
كما حال الشمس فانه يلزمه ان الفلك ليس خارج المركز والتدوير غير لسان الحد منها وقوع ما مر بالقياس

الى حركاتها الآن فنطلب بين ذلك اثبات الخارج لها اولى لكونه ابسط من التداوير المستديرة مركوزة في ثخن الممثل
عشر عاماس سطحيها سطوح التداوير على نقطة الشمس مركوزة في الخارج المركز ونادوا العطارد وفلكا
للقمر خارج المركز ايضا ولما كان خارج المركز يشتمل الممثل على اقسام لا تتشابه الممثلات على القياس
وهو المتمم للمدير مشتمل المدير الثاني لتشابه الممثل فعليه بعضها المتمم الحامل لذلك المدير اذ من
الممثل فعليه فيكون جميع افلاك الكواكب السبعة على هذا التقدير [illegible] مع الفلك الاعظمين [illegible]
[illegible] سوى ما [illegible] المركز الارض [illegible] المركز [illegible] افلاك ثمانية يحرك الفلك
الاعلى الحركة الاولى اليومية الشرقية ويحرك ما دونه بحركته ويحرك فلك الثوابت بالحركة الثانية البطيئة ويحرك كل
ما دونه بها والكل [illegible] حركة خاصة الا الممثلات [illegible] لا يحرك غير الحركتين المذكورتين
[illegible] الى السرعة والبطوء والقرب والبعد بحركات الافلاك الى [illegible] المراكز والتداوير
[illegible] حركات الكواكب المختلفة الطولية [illegible] على التفصيل المذكور في كتب الهيئة و[illegible] لحركات
العرضية المرصودة [illegible] اختلافات [illegible] في القمر [illegible] الحركة المنفصلة [illegible]
قطبي الفلكين العظيمين على ما يظهر ان [illegible] السافلة [illegible] اجرام اخر يحرك
بها [illegible] الشيخ [illegible] بين العدد من الافلاك [illegible] الى ما سبق
لاجل هذه الحركات الآن الا انه لم [illegible] على ما [illegible] هذا هو القول المجازي
عدد الافلاك قوله ويلزم على [illegible] ان لكل جسم منها كان فلكا محيطا بالارض [illegible]
المركز او خارج المركز او فلكا غير محيط مثل التداوير او كوكبا [illegible] هو مبدأ حركة مستديرة على نفسه
[illegible] الفلك [illegible] الكوكب وان الكواكب [illegible] حول الارض تسمى الافلاك التي هي [illegible] مركوزة فيها
لا ان يحرك لها اجرام الافلاك [illegible] حركتها المضاعفة [illegible]
وحال عطارد من اوجه [illegible] لو كان [illegible] الكواكب [illegible] لم [illegible]
ذلك كذلك وهذا هو المطلوب الثاني [illegible] الافلاك [illegible] حكمي
[illegible] انهم [illegible] في حركات الافلاك [illegible] الكواكب
السبعة [illegible] كل كوكب [illegible] افلاكه [illegible] الكوكب
[illegible] الكوكب [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] الكوكب [illegible] في افلاكه [illegible]
[illegible] هذا [illegible] الفلك الاعظم [illegible] للسيارات [illegible]
الباقون [illegible] ان كل [illegible] الافلاك [illegible] ذو نفس محركة اياه [illegible] الكواكب
حركات [illegible] على [illegible] الافلاك [illegible] الاوضاع [illegible] الى
[illegible] بالانعكاس
[illegible]
جميع الاوقات [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] النفوس المحركة على هذا [illegible] عدد

الافلاك

الافلاك [illegible] الكواكب جميعا قال الشيخ [illegible] في الكتاب [illegible] ان لكل جسم منها كان فلكا او كوكبا اشياء
هو مبدأ حركة مستديرة على نفسه لا لاجل الفلك [illegible] الكوكب [illegible] يوكد [illegible]
الافلاك التي [illegible] المركز [illegible] الكواكب [illegible] بصورتها [illegible] الممثلات [illegible]
الشيخ [illegible] المذهوب اليه عند [illegible] وهو ان الكواكب تتحرك في الافلاك [illegible]
الحركات [illegible] المحركات [illegible] البرهان الكلي المتقدم [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] لحركات [illegible] وان الكواكب [illegible] حول
الارض [illegible] لا ان يحرك لها اجرام الافلاك [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] القمر [illegible] في الاجتماع والاستقبال [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] عطارد [illegible]
[illegible] اول العقرب [illegible] الى [illegible]
[illegible] الارض [illegible] القمر [illegible]
[illegible] السرطان [illegible] الحوت [illegible] للفلك [illegible]
[illegible] بل كان [illegible] القمر هو
ان [illegible] كل يوم [illegible] جزء [illegible]
[illegible] المائل [illegible] المثل [illegible] اجزاء [illegible]
[illegible] الاختلاف [illegible] المدير
[illegible] الاول [illegible] جزء [illegible]
الشمس [illegible] المركز [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] جزءا [illegible] المركز [illegible]
جزء [illegible] الشمس [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] جزءا [illegible]
[illegible] البعد [illegible] المركز [illegible] الشمس [illegible] البعد المضاعف [illegible] حركة [illegible]
[illegible] المضاعف [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] وكان [illegible] المركز [illegible]
[illegible] المركز [illegible] الشمس [illegible] فيما [illegible] في استقبال
الشمس [illegible] في التربيع [illegible] المركز [illegible] الاجتماع والاستقبال [illegible]
واما عطارد [illegible] فلكا خارج المركز [illegible] الحامل [illegible] المثل [illegible]
[illegible] الى اول العقرب وكان المدير [illegible] على خلاف التوالي [illegible] الشمس
[illegible] على التوالي [illegible] المركز
[illegible] المركز [illegible]
الشمس [illegible] الحركتين [illegible] البعد

بين الاوجين بنقله ما دون اوج المدير متوسطا بين ما يقع لى ايل ومركز المدير حتى اذا صار بعد المركز
عن اوج المدير بنصف دور استبعد اوج الحامل عن الحامل الاخر فوقا اماه المركز عند حضيض المدير
ولاجل ذلك كان المركز هناك الاوج اقرب الى الارض فكان من الاوجين معا وكون اقرب ما يكون المركز
من الارض من حضيض متساويين للبعد عن الاوجين المعادلين ويكونان لا محالة الى الاقرب الادنى اقرب
منهما الى الاقرب الابعد وهما اول السرطان والحوت وما بينهما على التسلسل من الاقرب الابعد وينقل التسديس
من الاوج الادنى ومن حال القمر وعطارد فى اوجهما اى فى وصولهما الى ما يقع لى يل متمايزين من وجوه ولهذا
وذلك ما تعرض الحدس بكون الحركات مستقيم الى الافلاك لا الى الكواكب بانفسها واذن الانفع خرق
اجرام الافلاك واما الفاضل الشارح جواز كون الجسم الواحد متحركا بحركتين مختلفتين فلان
الاشياء الجسم يلزم المجهول من تلك الجهة هو اسفل الى حيثين لزم حصوله دفعة فى حيثين سواء كان
الاشياء الان بالذات او بالعرض او بهما ثم قال لا اشكال اما في الحاصل الى الجسم الا البلد عليه
الى انهما لا انفعال لم لا يكونا بكون الفلك وفيه حال حركة الرحا وللدحا حركة النملة وهذا وان
كان مستبعدا لكن الاستبعاد عندهم لا يعارض البرهان والجواب ان الجسم الواحد لا يتحرك حركتين
الى جهتين من حيث هو متحرك بل يتحرك حركة واحدة مركبة منهما فان الحركات اذا تركبت وكانت الى
جهة واحدة صارت حركة تشتد او تضعف بحسبها فان كانت الى جهتين متضادتين صارت حركة متشابهة
لفضل البعض على البعض او سكونا ان لم يكن فضل وان كانت الى جهتين مختلفتين صارت حركة مركبة
الى جهة متوسطة كالحمام على حسبها وذلك على القياس بين البرهان على ان الجسم الواحد لا يتحرك
من حيث هو واحد الا حركة واحدة الى جهة واحدة الا ان الحركة الواحدة لا يكون من حيث هي مركبة
مختلفة وكما يكون بسيطا يكون مركبة وكل بسيط متشابه وكل مختلف مركب الا بسيطان والحركتان
المختلفتان تكون بالقياس الى المتحرك كانهما الاول بالذات والعرض اما بالعرض ولا تكون حركتهما بالقياس
الى المتحرك واحدهما بالذات بل لو كانت فيهما ما هو بالقياس الى ما بالذات لكانت احدهما فقط واذا ظهر
ذلك فقد ظهر انه لا يلزم من كون الجسم متحركا بحركتين حصوله دفعة في حيثين لم يكن وذلك الى ما تكتب شيء
مستبعد فصلا عن محال **قوله** ونعلم انها كلها في ستة الحركة السرمدية التشبيهية على ما سيق من اجل
ونعلم انه ليس كون ان يكون ما يتأثر بالسافل منها معشوقا لما فوقه هذا هو المطلوب
الثالث وهو معرفة كثرة العقول بان اختلاف الحركات يقتضي اختلاف ما هي المتشوقة كما تبين ايضا
سبب ذلك هو ابطال القول بان الافلاك السافلة انما تحرك شوقا الى الفلك العالي كما ذهب اليه بعض القدماء لان
اول الافلاك يكون معشوقا عند مشائين يقطع الاحتياج به وهذا القول منسوب الى العلم ابو البركات
البغدادي ولستد الى القدماء وانما عبر الشيخ عنه بقوله ما نعماه المثابرون الى امر من قبل
لنعم كما انهم ابطال هذا الدليل في الفصل الثاني عشر من هذا النمط يعرض هنا لذلك واذا ثبت
انها انما تحرك شوقا الى معشوقها وانها المحيط الى الاجسام المحيطة بها فعلى ان ما يتم هيقوس
فيتم بكون العقول المتشوقة ايضا بتشوقها باشرها العقل المخصوص بالافاضة على عالم الكون
والفساد الذي يسمونه العقل الفعال وعلى المذهب الذي ذهب الشيخ اليه يكون عددها عدد الافلاك

والكواكب نوعا واحدا فاعلم ان العدد المثبت بالدليل هو ما نقطع بان العقول ليست اقل منه واما
كونها اكثر منه فمن المحتمل اذ لم تدل على امتناعه دليل **قوله** ونعلم انها لم تختلف ايضا عما هو كما
وما وضعنا ان الطبع الاول ليس من طبيعته ان يصير مبدأ طبائع شتى فان جميعها كونها تحت العناصر الى الطبا
العنصرية طبيعة خامسة وهذا هو المطلوب الرابع وهو معرفة اختلاف الاجرام العالية طبيعيا بعد
والشيخ يستدل على ذلك باختلاف الاوضاع والاين والحركات التي هي مقتضيات الطبائع كما
تقدم بيانه فان من يختلف بالانواع وكل نوع منها لا يوجد الا في شخص واحد بحيث لا معنى مشترك
بعضها لبعض لكن في استعمال الاشكال والحركات العناصر من اختلافها في الاين والاشكال ولذلك المعنى
طبيعة فانه من تركيب في تقلبها ثم على ان تشترك العناصر الى الطبائع العنصرية طبيعة خامسة **قوله**
ستقى لك ان يبطل قول من قال ان يكون بعضها اسبابا لبعض في الوجود ام لبعض ما بيكن لكن لا على
المعارفة ومن هنا موقع فيما بين ذلك هذا هو التنبيه على تعرف المبادى التي عليها هذه الاجرام
اي مبدأ صلح مثلها لم هو اعني حال ذلك والواجب ان يكون **هداية** اذا فرضنا شيئا يصدر عنه
بعقل فانما يصدر عنه اذا صار شخصه ذلك التشخص المعين فلو كان جسم فلك علة لجسم فلك تحته لكان
اذا اعتبر حال المعلول مع وجود العلة وجد فيه الامكان واما الوجود والوجوب فبعد وجود العلة
ووجوبها ولكن وجود الجسم ويقدمه الخلا لى لى ما هو ما فعنا فاذا اعتبر ما يستحق لهما حال العلة كان
من المجهول لكان لان يستحق للعلة متقدم في الوجود وفي الوجوب على تشخص المعلول وان كانوا الجسم لا يكون
عدم الخلاء الا مع وجوده وهذا بان انه يكون ممكنا مع وجوده فان كان غير واجب فهو ممكن في نفسه واجب
بعلة فالخلاء ممتنع بذاته لا بسبب وبيان انه ممتنع بذاته فليس شيء من الاجسام وان علة لما تحته وللتحرك
فيه ما **قال** الفاضل الشارح هذا الفصل مع فصول خمسة بعده تشتمل على الطريق الذي في الاثبات
العقول وهو ان يبين امتناع كون الاجسام والجسمانيات علة الشيء من الاجسام ويلزم منه ان يكون عللها
المفارقات ولا يكون ان يكون الاول يفعل علة لها لامتناع صدور الجسم عنه بلا واسطة كما مر فاذن عللها
مفارقات بعد الاول وهو السؤال **اقول** والمقصود من هذا الفصل بيان امتناع كون بعض
الاجسام العالية علة للبعض وتمام ما ان الاجسام العالية يقتضيهما الحاوي والمحوي وكان علية الحاوي على
تقدير كون ان اقرب الى الوهم قدم بيان امتناعها واعلم ان البرهان قائم على امتناع صدور جسم او قوة من
جسم على الوجه العام مع ما بيناه لكن لما كان بيان امتناع كون كل جسم علة وعلية بحث طويل ذي
خاص وهو يستلزم الثبوت لما تقدم ذكر هذا الوجه ورسمه بالهداية لان سلوك الطرق التي هي
اصح الى الهداية من سلوك الشوارع العامة وهذه الطريقة مبنية على مقدمة فانه اذا كان احدهما علة الجسم
لا يمكن ان يكون علة من حيث هو شيء ما ابعد صيرورته شخصا معينا فان الطبائع النوعية ما لم تكن اشخاصا
معينة لم يصدر عنها شيء والباقي ان العلة لما كانت متقدمة بالذات على معلولها كان وجود المعلول
ووجوبه بعد وجود العلة فاذا اعتبر المعلول مع وجود العلة كان حاله حينئذ الامكان لانه لم يجب بعد
وكل ما لم يجب كان من شأنه ان يجب فهو ممكن والمعنى ان الشيئين اللذين يكونان معا لا اعني المعية
الزمانية فيه بل معية بحسب الامكان انهما معا من الافراد لا اعني الزمان في الوجوب الامكان لان

ثم ذلك لا يقتضي امكان انفكاكهما ويعين لمحو نقد يعلم من هذه المقدمات انه يجوز ان يكون الحاوي علة للمحوي
لسبقه مستغنيا لما بيناه في المقدمة الاولى ومتى كان وجود المحوي اذا اعتبر مع وجود الحاوي للمستحيل
موصوفا بالامكان لما بيناه في المقدمة الثانية ولكن عدم الحاوي في الخارج لعدم ان اعتبار
وجود المحوي بحيث لا يمكن انفكاكه عنه فلا يلزم ان يكون هو الخلاء وجود الحاوي المستحيل كما بيناه
المقدمة الثالثة وجميع الاحوال والجهات الامكان الحاوي لكنه ممتنع لذاته فهذا خلف فان الحاوي ليس علة للمحوي
و العلم ان الحاوي الممتنع لذاته ليس معناه الا الخلاء الذي هو المقتضي لامتناع وجوده بل معناه ان يكون
هو المقتضي لامتناع وجوده في المعاني للحاوي من حيث هو الا تصور الامر
ذلك المعنى و ذلك المعنى لا تصور الامر لتصور المحوي من حيث هو والا فالحق هذا اسقط ما يمكن ان يتشكك
به وهو انه يجوز ان يكون عدم الخلاء ايضا لذاته منافيا لكون ما هو اعني وجود المحوي وايضا بعينه وذلك
كان ذلك المعنى الذي يعتد وجود المحوي في هذا الفرض بل هو الذي يحل المحوي بحيث يمكن ان يتصور معه
الخلاء حتى يحكم بوجوده عند عدم المعنى المذكور ولذلك حكم بامتناع الخلاء في وجود المحوي والحاصل ان المحوي
يكون ايضا بعينه اذا لم يكن معلولا للحاوي من الخارج كونه معلولا للحاوي فهو ممتنع لذاته لا لامر خارج عنه
الى المتن ونقول قوله الشيخ اذا فرضنا جسما اعلى وجهه المستحيل لما رآه الى المقدمة
الاولى وقوله ولو كان جسم فلكي الى اخره وصف امكان من شأنه فيقصد القياس فان القياس
استثنائي ما نافاه او وضع تاليهما كما هنا مخصص هذا الموضع بعينه الاتراك متحققا ووفقه المذهب
وهذا التالي هو المقدمة الثانية وقوله اذا الوجود والاحوال يقيد وجود العلم بوجوب ما كان لذلك
الحكم الكلي وقوله ولكن وجود المحوي لعدم الخلاء في الحاوي من جامع استثناء للتالي على سبيل الاجمال
اشار هنا الى المقدمة الثالثة ثم انه عاد وحمل المثال مخصصا بهذا الموضع بقوله فاذا اعتبر بشخص
الحاوي العلة كان وجود المحوي لعلته لا ان يشخص العلة مستقدم في الوجود والوجوب على شخص المعلول
ثم عاد ايضا الى استثناء التالي مفصلا فقال الحكم فلا يكون اما ان يكون عدم الخلاء واجبا مع وجوده
مع وجود الحاوي العلة وانه مع وجوبه فان كان عدم الخلاء واجبا مع وجوبه كان امتناع المحوي واجبا مع
انفكاكه عنه لما بيناه في المقدمة الثالثة لكنه كما لا يكون فكما مع هذا خلف فان كان عدم الخلاء واجبا مع
الحاوي فهو ممكن في نفسه واجب بعلته فالخلاء ممتنع بذاته بل بسببه هذا خلف فان ليس شيء من
السماويات علة للمحوي عنه وذكر الفاضل الشارح انه قوله واذا اعتبر بشخص الحاوي الى قوله على
شخص المعلول تكرار لما قرره اولا وقال وحذفه لما استوى نظم الحجة بسبب الكلام فظم من ان
ما قبله الى الى اخره الاقتصار على ما قرره اولا كاف في هذا الموضع لانه لم يقرر هناك
الا كون المعلول تخلفا عن العلة وايضا تقرير ما الاقتصار على المقدمة مبانيه للخلاء للمحوي المعلول
فان المحوي ما لم يجد الحاوي المتشخص وكانه لم يجد الحاوي الا وهو ايضا موجود ثم انه لو تقرر انه لو كان
ذلك لصار البرهان حسنا مفيدا الامتناع ليس شيء من الاجسام السماوية علة لما انه يلزم كون الخلاء
مع تلك العلة ممكنا ما انه الواجب ان نقصد العلية بكون جسم مستقيما حاويا والمعلول بكونه محويا يستلزم
البرهان فان بالحاصل هذا المعلول عن حصول هذه العلة بعض يتوجا الى الا الممتنع بذاته ولما تقرر هذا

فاقول ان دام احد بطنها او روى المتن فالصواب ان نعدم قوله فاذا اعتبر بشخص الحاوي
الى قوله على شخص المعلول على قوله ولكن وجود المحوي وعدم الخلاء في الحاوي معا فانه يتم هذا الى قوله
فلا يكون الا ان يكون عدم الخلاء واجبا الى اخره فان بذلك يصير الى المتصل منتظما على نظم الاستثناء
ويسقط منه ما توهم من التكرار والاستهجان الاصل وكان هكذا الا ان هذا التقديم والتاخير انما وقع من
غفلة الناسخ والله اعلم ولما اعترض الفاضل الشارح بان الحكم يكون مانع المانع من تاخر الحكم
مانع المعلول بان العقل الذي هو علة المحوي انما هو مع الحاوي عنده متقدم على المحوي بالذات
بعض يقدم الحاوي ايضا عليه وتعود المحذور وبعض منهم الدالة على المنصوص لا شرك المعلول
على حسن محلها بان العلة لا يجا المفاضيه الا لفاقد من شيء يمكن انفكاكه من الاخر
من حيث ذاته ما والثاني على انه ذاته من شيء لا يمكن ان يشكل احدهما من الاخر كما مر في النمط الاول
قوله فلعلنا ان يكون المحوي علة لما هو اشرف واقوى وعظم منه اعني الحاوي بعض فذهب اليه
والامكن اقول لما فرغ عن بيان امتناع كون الحاوي علة للمحوي اشار الى القسم الباقي وهو
كون المحوي علة للحاوي وذكر ان الوهم لا يذهب الى هذا القسم ذهابه الى القسم الاول وذلك لان الوهم
انما يذهب الى الشيء ومنه مناسبة او مشابهة بين هنا المحوي ولما كان العلة اعم وجودا من المعلول لا مستغنيا
عنه واستقراره لها وكان الحاوي اشرف من المحوي لكونه ابعد عالما منه واعظم وبعيد منه واقوى
واعظم منه لاشتمال الحسن الصوري والمقدار عليه ما هو متعلق ذلك كان اسنادها العلية الى الحاوي استيفاء
بالحق من اسنادها الى المحوي ثم ذكر ان ذلك مع انه عن مذهب الوهم ليس يمكن على ما سيأتي
مان امتناع كون الجسم علة للجسم لعذر والفاضل الشارح فسر قول الشيخ هذا الى الخطابة ظنا
منه ان مجرد التلفظ بالشرف خطابة وليس كذلك لانه لو عللنا امتناع هذا القسم بالشرف لكان
بيانا خطابيا لكنه لم يعلله بذلك بل ذكر انه عن مذهب الوهم واما كونه غير ممكن فعلله بما سيأتي والمعلم
ان يستعمل كل شيء من اسباب ما يناسبه على تمييز في صناعته وهم وتنبيه ولعلك تقول هب ان
علة الجسم السماوي غير جسم فلا يلزم من ان يكون انه يلزم من عين الجسم الحاوي وتجوزه سواء كان عن واحد
او عن اثنين ولا خفاء في ان امكان الخلاء مع وجود الحاوي قد يعرض هنا كما عرض فيما مضى وكذلك
تجعل الحاوي يوجد عن علة قبل وجود المحوي بما سمع واعلم ان الحاوي كما ان يوجد يبقى امكان المحوي
اذا كان علة مسبوق المحوي ويكون المحوي مع وجوده لامكان من حيث وجود السطح فلا يجب معهما خلاء ان
كان خلو لا بل يجب بعده واما اذا لم يكن علة بل كان مع العلة لم يجب ان يسبق بحد سطحه الداخل بوجود
الملاء الذي فيه لانه ليس هناك سبق زماني لكونه اما الذاتي فانما يكون بالعلية لا يما ليس بعلة لامع العلة
بل نقول ان الحاوي والمحوي وجميع ما هو عن شيئين تعتبر الوهم ان يكون لو سلم لكان علة الاجسام السماوية
ليست بجسم لكنه يجعل الحاوي معلولا لعلة متقدمة على علة وجود المحوي فيكون متقدما عليه سواء جعل الحاوي
وعلة المحوي جسمانيين عن علة واحدة او عن اثنين ويلزم كل على ذلك ايضا القول بامكان الخلاء مع وجود
لعدم كالحاوي لانه على القول يكون للحاوي علة ويحل قول الشيخ سواء كان عن واحد او عن اثنين اشكال
لان تعيينه كلامه ان كان هكذا سواء كان لزوم الحاوي والمحوي او لزومهما عليتهما في الواحد او عن اثنين

قيل لو كان الحاوي او المحوي او علتاهما عن واحد لم يكن الحاوي موجودا قبل وجود المحوي ولا العلة الحاوي
قبل علة المحوي فلم يمكن ان يتوهم الحاوي معدوما لوجه ما انما يتوهم ذلك ههنا بان يكون العلة معدوما قبل علة
المحوي حينئذ لا يكون العلتان واحدة ولا اعني ما جعلنا ان حسن على ما فسرناه اولا وجهان فقال سواء كان
لزوم الحاوي وعلة المحوي عن واحد او عن اشياء لم يكن بطلانها الملتزم بان يمتنع كون الحاوي والمحوي عن
واحد ان يكون احدهما متوسطا دون الاخر لم يكن خاليا عن تعسف ما **واقول** ويعلم اختلف
القائلون باسناد السماويات الى ما دونها فمال بعضهم منها الى ما يستند الى العلة الاولى انما يختلف
صدورها عنها بحسب ترتيب العقول التي هي شروط سوف يذكر الصدور او يتم عليها الحاوي يكون علتها اكثر
بحسب شرط الذين يكون اقل منه من المحوي ومال بعضهم فيما استند الى علل مختلفة الى ان التي هي
العقول فاذن قول الشيخ سواء كان لزوم الحاوي والمحوي عن واحد او عن اشياء اي ان لم يكن معينا
شيء ما مثلا كان اشارة الى المذهبين فان توهم الحاوي يمكن ان يتوهم على المذهبين ويتقرر التنبيه لان الوهم
فقال يتقدم الحاوي على المحوي المسلم لا امكان له لا انما يلتزم عند كون الحاوي علة وذلك لا يمكن ذاته بعد
فتخصيص ... الذي هو مكان المحوي وعدم وجوده عاملاه مع حصول ذلك الحد لكون المحوي معلولا
انما اذا لم يكن الحاوي علة بل كان مع العلة على الوجه المذكور لم يجب تقدمه بان يكون مع المتقدم بالمعية
الاتفاقية لا يكون متقدما الا ثم الا اذا كان المتقدم زمانيا اما الذاتي فانما يكون بالعلية لا لما يتفق ان
يكون معها قال المراد من المتقدم الذاتي ههنا هو اخص مما يسمونه الخاص بالعلية لا الذي يكون بالطبع لان المتقدم
بالطبع غير مقصود ههنا فان المحوي لا يسلم للحاوي حسب انه المحوي عن الافناء في عدم الانعكاس فالمتاخر
بالطبع يحتاج ان يسلم للمتقدم عن عدم الانعكاس كما عرض للفاضل الشارح فان الحاوي وان لم يكن علة
تكنه ان يعرض متقدما بالطبع هذا والالزام على الشيخ لم يبق هذا الاحتمال ساقطا بذلك **وهم وتنبيه**
او لعلك تريد ان تقول اذا فرضنا على الاصول التي يعرفونه انه يعدم جسم ما وفرضنا جسما ... بعد
عنه هذا الاخر المحوي سيكون موجودا للحاوي مع وجود الجسم الاخر بالذات ولكن المحوي يخلو العدم
الجسم الاخر فانه اذا اعتبرت لم يعتبره مع الاخر كان ممكنا ويكون عن حال ما يجب للحاوي والمحوي ... يكون
ان هذا هو الطلب الاول عند التحقيق وهو ان ذلك بعينه بان المحوي ما هو مكن ... قبل سبيل ... الاخر
الذي هو علته وذلك الحادث لابعض منه لمكان ان الحاوي انما يقتضيه ولا ... بالطبع ... يحدد
الحاوي لا يشبه لو قيل المحوي وليس كل ما هو يتقدم معه وبعد لان القبلية والبعدية اذا كانا بحسب
العلة والمعلول لم تحتمل لم يمكن عليه ولا معلوما لم يكن بعدية ولا قبلية فاما لم يجب ان يكون مع العلة
علة لم يجب ان يكون مع العلة بالطبيعة فلا ايضا الا بالزمان **اقول** هذا الوهم هو الوهم
المذكور في الفصل السابق مع زيادة بيان وهو ان الحاوي في العقل الذي هو علة المحوي بانه يجيء ...
عليه وان فرض ههنا معا او المحوي ليس مع ... الذي هو علته ولا يكون مع
الاخر الذي هو الحاوي ان ... ايضا وهذه ... المحذور والسر الحواب ... الذي ... من ...
انضاح وهو عين الشرح **وهم وتنبيه** ولعلك تقول ان الحاوي والمحوي جميعا معا بحسب الاعتبار
بنفسيهما عن واجب الوجود وان ... عن واجب الوجود ... ان ... اجتماعهما ...

لم يكن هناك تحدد لشيء ولا امكان ان لم يعلا كان خلا انما يعرض لما يعرض اذا كان محددا ولم يمنع محدد
ان يكون ... محيط بخلا ... يحيط ... ولا امكان خلا **اقول** هذا الفصل واضح وقد عرفت ان ما
يناسبه مما شرح من ان امتناع كون الحاوي علة للمحوي **اشارة** وهذا القول قد يعينه يثبت
امتناع الصورة الجسمية الحاوي ويستند الى ان يكون بصورته اقالي عليه **اقول** البرهان المذكور على امتناع كون
الحاوي علة للمحوي عام سواء جعلت العلة صورة الحاوي او نفسه التي يكون مبدا الصورة او يكون هي
كصورته او غير صورته او جعلت العلة جملة الحاوي بان سلمنا لم يمكن الى الامتناع يجمع لان العلة
لم يتم وجودها الا بكون علة ... هذه الاشياء التي يعرض علة فانه لا يتم موجودا الا مع الجميع **تنبيه**
قد استبان ان ليست الاجسام السماوية علة لا بعضها لبعض وانت اذا انكرت مع تعسك علمه
ان الاجسام انما يفعل بصورها والصور العامة بالاجسام والتي هي كالية ... انما يصدر عنها
افعالها بتوسط ما فيه قواها ولا بتوسط الجسم من الشيء وبين ... الجسم من هيولى وصورة حتى ...
... او لا ... الجسم فاذن الصور الجسمية لا يكون اسبابا لهيوليات الاجسام ولا الصور ... بل
لعلها يكون صور الاجسام لهيولى وصورها ... اقتراض ... امتناع كون كل جسم
السماويات علة لما تحويه ... المحوي علة للحاوي ... بان الاجسام السماوية
ليست علة لا بعضها لبعض ... هذا الحكم ... العقول المفارقة لكن
لما كان ... الحكم ... برهان ... البرهان العام على امتناع كون جسم ما علة
لجسم ... هذا البرهان ... الجسم انما يفعل بصورته لانه
انما يكون موجودا بالفعل بصورته ويكون فاعلا من حيث هو موجود بالفعل فان ما لا يكون موجودا بالفعل
لا يمكن ان يكون فاعلا ولا ... لا ... لانه يكون ... القوة ولا يكون من حيث هو بالقوة
فاعلا ... الشارح على امتناع كون المادة فاعلة بان المادة قابلة والشيء الواحد لا يكون
قابلا وفاعلا معا ... بان ... الشيخ في النمط السابع على ان علم الباري تعالى يعم ... صور
... البسيط فاعل وقابل معا **اقول** انما ... المركب وهنا ... لان الشيء الواحد انما
لا يكون فاعلا وقابلا معا للشيء الواحد ... الفاعل ... المعقول ... الا يجب ان ... منه
المعقول ... الواحد لا يكون ... الوجوب والامكان ... اذا ... المعقول
والمعقول ... على ... الجسم فاعله
لجسم ... النسبة ... الجسم ... النسبة ... الصورة ... فاذا
التعليل ... الشيخ ... علمه تعالى ... كان
للشيخ ان يقول ... معقول ...
فان ... الاعتبار ... الاعتبار ... والاعتبار الثاني
... فعل ... صور الاجسام
انما تصدر عنها ... الاجسام كالصور الجسمية
والنوعية ... الاجسام ... يصدر عنها ... بتوسطه

ملك المواد ومكون مشاركة من الوضع ولذا ذكر ان المادة لا يستحق اي شي اتفق بل ما كان مناسبا بجرمها
او كان من جهة مماثل في الشمس لا تقبل كل شي بل ما كان مناسبا لاجرامها وصورها فيها بدا انها [illegible]
الاجسام كالاجسام المفارقة بذواتها دون افعالها لكن القسم الثاني حاصل خاص بجسم بسبب ان
فعلها من حيث هو يفتقر بما يكون بمشاركة الجسم وعند الالكان من مفارقة الذات في الفعل جميعا لذلك الجسم
وجسد لم يكن نفسا لذلك الجسم هذا خلف وقد ظهر ان الصور انما تفعل بمشاركة الوضع المقدمة
الثالثة ان الفاعل بمشاركة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا لما لا وضع له والا لكان فاعلا من غير مشاركة
الوضع هذا خلف المقدمة الرابعة ان علة الجسم يكون اولا علة لجزئيه اعني مادته وصورته وهذا
قد تقرر فيما مضى [illegible] المقدمات فلنعود الى المتن ونقول [illegible] ان الاجسام انما تفعل بصورها
اشارة الى المقدمة الاولى [illegible] الصور الخاصة بالاجسام والتي هي كالصور لها يعني النفوس انما يصدر
عنها افعالها بتوسط ما فيها اشارة الى المقدمة الثانية وموضعه فلا يتوسط الجسم بين الشي
وبين ما ليس بجسم من هيولى او صورة اشارة الى المقدمة الثالثة وموضعه حتى يوجدها او لا يوجدها
الجسم اشارة الى المقدمة الرابعة وموضعه فان الصورة الجسمية لا تكون اسبابا لهيولى الاجسام
ولا الصور [illegible] امتناع صدور الاجسام عنها ويتم البرهان وموضعه بل العلة لكون
معرفة الاجسام اعني صورها [illegible] او اعراض اشارة الى [illegible] الصور في الاجسام الاخر
وذلك بان يجعل [illegible] معدة لهيولى صور تفيض عليها من مفيض الصور كالنار التي تجعل ما يليها
[illegible] معدة لهيولى صور [illegible] معدة لهيولى اعراض فان
بعض الاعراض [illegible] على الاجسام من [illegible] الاجسام مستعدة [illegible]
وذلك [illegible] كالشمس التي [illegible] الاجسام للتسخين [illegible]
السخونة [illegible] بعد زوال الشمس [illegible] وهذا الفصل اخر الفصول المشتملة على اثبات
العقول هداية وتحصيل فقد بان لك ان [illegible] عن جسمانية [illegible] ليس في الوجود الا
واجبا [illegible] فيكون هذه الكثرة من الجواهر [illegible] معلولة
وقد علمت ايضا ان الاجسام السماوية معلولة للعلل عن جسمانية [illegible] هذه الكثرة وقد علمت ان
واجب الوجود لا يجوز ان يكون مبدأ الاشياء [illegible] والجسم الاوسط [illegible]
اذن ان يكون المعلول الاول منه جوهرا من هذه الجواهر العقلية [illegible] الجواهر العقلية [illegible]
بتوسط ذلك الواحد في السماويات بتوسط العقليات اقول [illegible] بالطرق الاربع المذكورة
[illegible] عقلية كثيرة [illegible] ان واجب الوجود واحد [illegible] الوجود [illegible]
على كثرة [illegible] الاجناس او الانواع فاذن هذه الجواهر [illegible] الوجود [illegible] معلولة للاول [illegible]
[illegible] انه شرع [illegible] المجردات [illegible]
قد شرع [illegible] السماويات [illegible] عن جسمانية [illegible] الواحد تعالى مبدأ الا
الواحد [illegible] جسما او جسمانيا [illegible] المعلول
الاول واحد من هذه الجواهر [illegible] الجواهر صادرة عن الواجب بتوسط ذلك

الواجب الثالث ان السماويات صادرة من هذه الجواهر ولاجل هذه الغايات ووسم الفصل ايضا
بالتحصيل ذنابة وتحصيل وليس يكون ان ترتب العقليات ترتيبا ويلزم الجسم السماوي عن كل عقل
لان لكل جسم سماوي مبدأ عقليا اذ ليس الجرم السماوي بتوسط جرم سماوي يجب ان يكون للاجرام
السماوية مبدأ في الوجود مع استمرار [illegible] في الجواهر العقلية من حيث لزوم وجودها [illegible]
الوجود مع نزول السماويات اقول هذا الفصل يشتمل على [illegible] وجود
استمرار العقول المترتبة الصادرة عن المبدأ الاول مع صدور السماويات عنها كما تمام السماويات لان
العقول ان [illegible] السماويات [illegible] الى العلة [illegible] لا يمكن ان تستند
الى غير العقول فاذن العقول [illegible] الوجود [illegible] الاخير [illegible] ان الشيخ
لم يحكم بكون العقل الاول علة للفلك الاول [illegible] العقول عند الفلك الاخير [illegible]
[illegible] الافلاك المتوالية [illegible] واما العقول للافلاك في العدد بل جزم بكونها [illegible] مع الافلاك [illegible]
لا يكون [illegible] الافلاك فان [illegible] الجزم [illegible] العقول [illegible]
ان اعتراض الفاضل الشارح على الشيخ [illegible] ذنابة وتحصيل [illegible]
ايضا ان يكون جوهر عقلي يلزم عنه جوهر عقلي وجرم سماوي اقول اراد ان يبين كيفية
صدور الكثرة عن المبدأ الاول [illegible] الاشارة الى اول كثرة وجب صدورها عنه وهو جوهر عقلي
وجرم سماوي [illegible] صدور الاجسام السماوية عن الجواهر العقلية مع استمرار وجود
الجواهر العقلية [illegible] صدور جرم سماوي [illegible] عن جوهر واحد عقلي ولكن القول
بصدور شي عن شي واحد [illegible] بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد [illegible] بل القول
بان الواحد لا يصدر عنه الا واحد [illegible] الاطلاق الذي [illegible] العبارة ان يكون
الصادر عن المبدأ الاول شيئا واحدا [illegible] لا يمكن ان يوجد شيئان
ليس احدهما [illegible] سلسلة [illegible] بتوسط [illegible] من العلل [illegible]
بان وجود [illegible] كثرة [illegible] المراد [illegible] ان الواحد لا يصدر عنه
الا واحد اذا [illegible] الصدور [illegible] كثيرة
[illegible] الجسمانية البسيطة الكثيرة
[illegible] هذا المعنى [illegible] الشيخ [illegible] ونعلم ان
الاشياء [illegible] من واحد من حيثيتين [illegible] في المبدأ الاول لانه واحد
من كل جهة متعال عن [illegible] لانه
فاذن لم يمكن ان يصدر عنه اكثر من واحد [illegible] الكثرة
الى الاول [illegible] لامكان صدور
الكثرة عن الواحد [illegible] المعلولات [illegible] الاول ولنكن ا صادر
عنه شي واحد [illegible] متوسطات [illegible]
ولنكن [illegible] الاحسن

[illegible]

ثم انه يجوز ايضا ان يصدر عنه ب بالتوسط الى آخر بعض مراتب المراتب ملتفتا لشيء منهم من الجائز ان
يصدر عن آ بتوسط ب ج وعن ب وحده د وعن ب ج معا ثالث وبتوسط ج ر ابع
وبتوسط د خامس وبتوسط ه سادس وعن ب بتوسط ج وبتوسط د ثامن وبتوسط ه تاسع
معا تاسع وعن ج وحده عاشر وعن د وحده حادي عشر وعن ج د معا ثاني عشر ويكون هذه كلها في ثانية المراتب
وان يجوز ايضا ان يصدر عن السافل بالنظر الى ما فوقه شيء ثم اعتبر الى الترتيب في المتوسطات التي يكون فوق
واحدة صار ما في هذه المرتبة اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوزنا هذه المراتب جاز ان يوجد لبس لا يحصى عددها
في مرتبة واحدة الى ما لا نهاية له وهكذا يمكن ان يصدر اشياء كثيرة في مرتبة واحدة عن مبدء واحد واذا ثبت
هذا فنقول اذا صدر عن المبدأ الاول شيء كان لذلك الشيء هوية مغايرة للاول بالضرورة ومفهوم
كونه صادرا عن الاول غير مفهوم كونه ذا هوية فاذن هنا امران معقولان احدهما الامر الصادر
عن الاول وهو المسمى بالوجود والثاني هو الهوية اللازمة لذلك الوجود وهو المسمى بالماهية فهي من
حيث الوجود تابعة لذلك الوجود لان المبدأ الاول لو لم يفعل شيئا لم تكن ماهية اصلا لكن من حيث العقل
يكون الوجود تابعا لها لكونه صفة لها ثم اذا اعتبرت الماهية بقدرها الى ذلك الوجود حصل الامكان
وهو لازم لتلك الماهية بالقياس الى الوجود واذا اعتبرت لا بقدرها بل بالنظر الى المبدأ الاول حصل
الوجوب بالغير وهو لازم لتلك الماهية بالقياس الى الوجود مع النظر الى المبدأ الاول فلذلك حكم بانها
كل ممكن لماهية الوجود والامكان والوجوب ثم انه اذا اعتبر كون الوجود الصادر عن الاول
وحده تابعا لماهيته لزمه ان يكون عالما بذاته واذا اعتبر ذلك مع الاول لزمه ان يكون عالما بالاول
فهذه ستة اشياء وجود وهوية وامكان ووجوب وتعقل للذات وتعقل للمبدأ وليس منها في اول
المراتب سوى الوجود وعلته هي ما ينتهي به الهوية اللازمة للوجود باعتبار مغايرته للاول والتعقل للاول
اللازم له بالقياس الى المبدأ الذي استفاد منه الاول ولما كان في التمثيل وهذا الامكان والوجوب
المتأخران عن الهوية ومعناهما باعتبار تأخر الهوية عن الوجود اذا باعتبار تقدمها عليه بناء على هاتين المرتبتين
مع الوجود والتعقلان في التمثيل واسم العقل الاول ساوى هذه الامور بعضها والتزاما فاذا كان المعلول
الاول من هذه الجملة التي الجملة الواحدة الهوية والامكان مشتركان في انهما حالان في ذات المعلول
من حيث كونه بالقوة والوجود والتعقل الذاتي مشتركان في انهما حالان فيه من حيث كونه بالفعل والوجوب
والتعقل للمبدأ مشتركان في انهما حالان له مستفادان من مبدأه فهذه الاحوال الثلث هي التي يعبر عنها بالحيثيات
الموجودة في العقل الاول بما انها مشتركان في انهما حالان فيه لذاته والثالث منها بانه حال بالقياس
الى مبدأه وهما المرادان بقول صاحب كتاب التنبيه واورد هذا البيان جميع ما في شرح المتن والعقول
منه ممكن الوجود ان يكون جوهرا عقليا يلزم منه جوهر عقلي وجسم سماوي يدل على انه لم يذكر ان يكون
العقل الاول مصدرا للفلك الاول اذ لا يستلزم ذكره بالاحتمال بان يصدر الفلك الاول وحده
فقال بسبب ان كان هو اول الجواهر العقلية لكن ان كان لاول الافلاك هو الفلك المحتوي على جميع الثوابت كما
وقف البعض المتقدمين على انه ان يصدر لا يكون عن العقل الاول بان الكثرة فيه لا تبلغ عددا
يمكن ان يسند جميع الثوابت اليه وعلى الفرض العقل الاول قوله ولا يحتمل اصلا فذلك

الا

الا ما لكل شيء منها انه بذاته امكان الوجود وبالاول وجب الوجود وانه يعقل ذاته ويعقل الاول الثاني
الى ان اسناد الكثرة الى العقل الذي هو معلول الاول لا يمكن الا من هذا الوجه وانما ذكرنا ربع الحيثيات
الستة المذكورة ولم يذكر الهوية والوجود لان المعلول الاول عبارة عن مجموعهما معا والحيثيات الاربعة
الاربعة التي ذكرها لا غير وقوله فيكون بما هو يعقل الاول الموجب لوجوده وبما هو حال عنده مبدأ
لشيء اشارة الى المعنيين اللذين اثبتا للاول في معلوله الثاني وكما للمعلول بالنظر الى الاول
وربما ما يعبر عنهما بتعقل المبدأ والوجود اللذين يعمهما حال المعلول بالقياس الى مبدأه وهو
الشيء المذكور في شرح المتن فاما صار مبدأ للعقل الاخر قوله وبما هو يعقل ذاته مبدأ الشيء الاخر اشارة الى حالة
وانه المشتمل على الحالين اللتين بهما صار مبدأ للفلك قوله لانه معلول فلا مانع من ان يكون هو
مقوما من علل مختلفة اشارة الى ان امكان كون المعلول الاول مشتملا على كثرة بخلاف الواحد لذاته وانما اشار
بما يعلم هو الى العقل الاول مع تحصيل كلامه الا انه اولى الا ان يكون منه في اول مراتب المعلولات صدور واحد
ذكر شيء واحد كامن قوله وكيف كان والماهية لمكانه ووجود من غيره واجب اشارة الى الماهية والوجود
اللذين لم يكن بهما من قبل وانما ذكر هاهنا لكونهما متقومات للعوارض ووصفهما بالامكان والوجوب
تنبيها على استدلاله بالاوصاف المذكورة قوله ثم يجب ان يكون كالمقوم للفلك الصورة منه مبدأ للكائن
الصورة والامر ليشمله المادة مبدأ للكائن المناسب للمادة اي ينبغي ان يسند علته للعقل الذي يجعله الى
حالة التي لها بالقياس الى مبدأه ويجعله للفلك الذي يحيط حالته التي له في ذاته بان يجعل المادة للشيء وكالة
العايق على ما هو مبدأه بالصورة للشيء والمحلول لشمول العلم بهما ثم صرح عن ذلك بقوله فيكون ما هو
عاقل للاول الذي يجب به مبدأ الجوهر عقل وبالاخر مبدأ الجوهر جسماني ثم اشار بقوله ركوزان يكون
للاخر يعقل ايضا الى العرض يصير بهما مبيا للصورة والمادة حيثيتين الى الحاصل حاله في ذاته الى الحيثيتين
المذكورتين اعني الى حاله من حيث كونه بالقوة والى حاله من حيث كونه بالفعل فانه بالاول صار مبدأ الهيولى الفلك
الى يكون الفلك بها مالكا بالقوة وبالثاني صار مبدأ لصورته التي يكون الفلك بها مالكا بالفعل والاجل
كون الماهية والامكان بعد سببين في انهما صدرتا من عدمهما كانت المادة عدمية بالفعل انها بصورة بالقوة
والاجل كون الماهية سببه تقبل الوجود من حيث العقل حاصل عنه من حيث الوجود كانت المادة متقدمة
على الصورة من وجه وصادرا عنهما من وجه كما مر في النمط الاول والاجل كون الوجود اقرب الى المبدأ في
الرتبة كان للصورة تقدم العلية على المادة كما مر بيانه وانما اطنب القول فيه لان اكثر الفضلاء
الذين لم يحققوا اصول الحكماء قد تحيروا في هذه المسألة وقالوا جهالهم بما قيل بتحصيل المتقدمين
من الحكماء والشيخ خاصة وقد تشنع عليهم ابو البركات البغدادي بانهم سموا المعلولات التي في المراتب الجوهرية
الى المتوسطة والمتوسطة الى العالية والواحد ان سبب الكل الى المبدأ الاول بجعل المراتب عشرة ولا وجه
لانحصارها في العشر وهذه بعض مباحث المعلولات العظيمة بان الكل متعلق على صدوره بالكل منه جل جلاله
ثم ان الوجود معلول له على الاطلاق بان ما قيل في تعاليمهم ولسند معلولا الا اليه كما يسند به
الى العدد الاعلى والعرض والى الشرط وغيره بكل شيء حكم بخلاف ما استشنع ونسبوا اشتباههم عليه
والفاضل الشارح ممن يشتبه الامر في هذه المسألة الى ان هذه الدلائل للتنبيه المذكور وعدم ذكر في الشرح

العقل

ان الشيخ خبط في هذا الكتاب وفي سائر كتبه لان كلامه مشعر بانه انما يصدر عن العقل الكلي نفس
الاول لما فيه من الامكان ثم الصورة بانه لانه يعقل نفسه ويعقل غيره ولقد كان من الواجب عليه ان
يفصل بان الجهتين لانه بهذا الموضع اقول الشيخ لم يجعل الوجوب بالغير مصدرا للعقل الثاني في
موضع من كتبه التي وقعت الي كالشفاء والنجاة والمبدا والمعاد والمباحثات والاشارات بل هو صاحب رسالة
بل جعل تعقل الاول المحض او وجوبه مبدا للعقل الثاني وجعل ذهب في كتاب المبدا والمعاد الى هذا الفاضل
الى ان الفرق لكن ما جعل الامكان وتعقله لنفسه مبدا للفلك ومعلولا ما ذكره ولا منافضة بينهما كما عبر
ثم اما المجمي الى ذكره ان كان بمعنى لا يدل في هذا الموضع على تصور بل العرض ثم ذكر الشيخ بجميعه في موضع
حرست النفس العقلي اي فلا وسائر ما ثم انه لم يتبين بيانه لا الامور المذكورة من الامكان والوجود والوجوب
وغيرها لا تصلح للعلية في هذا الموضع ولم يذكر ما ذكره اما من كونها امورا اعتبارية او امورا مشتركة
في جميع الماهيات وما يجري مجراه والجواب عن ما ثم من الكلام عليهم انها على تقدير تسليم كونها امورا
غير عينية ليست علل للاستقلال بالعلية بل هي شروط وحيثيات تختلف احوال العلة الموجودة بها والمعلولات
مصلح لذلك لا تعارف واما كونها امورا مشتركة على التساوي ملتبس كما ظنه بل هي مما تقع على ما تقع عليه
بالتشكيك كما عرف في الوجود ثم قال المعلول الاول لا يكون ان يكون منفصلا من جملة الا
مكان الاول علة لها والجواب ان المعلول الاول يطلق على العقل الاول مع جميع ما لا به فانه اول
ما صدر عن الاول لكل لا تمام ويطلق على المادة الاول وحده من غير ان يعتبر معه شي من لوازمه
فعلى المعنى الاول يصح الحكم على المعلول الاول بانه متقوم من جملة ان وعلى المعنى الثاني لا يصح ولا
مناقضة بينهما ثم الشيخ قد صرح بذلك في الشفاء في هذا الموضع فانه قال عند العبارة ولكن
لا يمنع ان يكون عن شي واحد ذات واحدة ثم يتبعها كثرة اضافية ليست في اول وجوده داخلة في مبدا
قوامه بل كونه ان يكون الواحد يلزم عنه واحد ثم ذلك الواحد يلزم حكم وحال او صفة او معلول ويكون ذلك
ايضا واحدا ثم يلزم عنه لذلك شي ومسائركم ولكن الا لازم شي منتج من هناك كثرة كلها يلزم ذاته فيجب
اذن ان يكون مثل هذه الكثرة هي العلة لامكان وجود الكثرة معا في المعلولات الاولى ثم قال
الفاضل الشارح بعد الحكم بان المعلول الاول لا يكون ان يكون مركبا من مقومات ثم يظهر منه فوق ظهر الجوهر
حسن ما كتبه لان يمكن يشبه كون المعلول الاول مركبا من جنس وفصل اقول وهذا غلط وقع
منه لاشتباه الاجزاء الوجودية بالجزء بحمل الاجزاء في العقل ثم قال بعد كلام لو نفينا مثل هذه الكثرة
ان يكون مصدرا للمعلولات الكثيرة يعني حاصله لذات الله تعالى اذا احدث مع السلوب والاضافات
الكثيرة والجواب ان السلوب والاضافات انما تعقل بعد ثبوت الغير ملحوظا منها الشوب الغير
كان حدوثه ثم قال والشيخ لم يذكر على وجوب كون مبدا تشبه بالصور متشابها بالكائن الصورة
والاشبه بالمادة مبدا الكائن المناسب لها وليلا كالذي يعول عليه بها ابركته ان يتشرف بشيخ
الاشرف مع امر هو الذي قال في برهان الشفا ان الاسباب الاصلية للعلم يعول هنا اشترف وهذا
خسيس فاعلم انه يخلط يلبت شعري كيف استجاز استعمال هذه المتون الخطابية في هذه المباحث
العلمية اقول اذا استند شيئان في الصدور الى امر اتم وجودا من الآخر السبب كان كان
المسبب

المسبب الاتم اتم وجودا من المسبب الانقص وحب انتهائه الى السبب الاتم لان المعلول لا يمكن ان يكون
اتم وجودا من علته وهذا موضع علمي لا يبطله كثرة الاجلها قال الشيخ في ما بركته في هذا الموضع الاعلى
الافضل من جهة كثرته ثم حكم لاجل ذلك بان التي هي المعارف العقلي البرهان في الامكان الاشرف علته في
ذاتها اعني الطبيعة الجوهرية الامكانية بل يصح حال عليها المقاييس الى صدرها اعني الطبيعة الجوهرية وان
الجوهر المادي يتبع الحال المناسبة لها على انه ليس يحتاج بيان كيفية صدور الكثرة عن الواحد الى هذا
التفصيل ثم هو لم يكن ايضا يمكن كيف وهو معترف بالعجز عن ادراك ماهية ذلك ثم يمكن تفاصيل الامور
كما ذكره في كتابه مما لا يلزم ما ذكره بعد تمهيد بيان صدور الكثرة عن الواحد بما ذكرها على سبيل التمثيل والتنبيه
فقط ومنازعة اعتراضات الفاضل الشارح يحمل الامر وهم وتنبيه وليس اذا ظننا ان الاختلاف الكثير
الاقتضائي الاختلاف يحتاج ان يصح عكسه حتى يكون الاختلاف الذي في ذوات كل عقل معه وجود مختلف وتسلسل
الى غير النهاية ولكن يعلم ان الموجب لا ينعكس كليا اقول يعترف الوهم ان يقال لو كانت الحيثيات
المذكورة الموجودة في العقل من شأن الوجود لوجب ان يكون لكل شي منها حكم حيث لكل العقول وكان كل عقل منها الا انه لعقل الحيثيات
فاذن يجب ان يكون لكل عقل مثل معلول وكذلك الى غير النهاية والتسلسل فشابه بان يقال انا اذا اقلنا ان كل صدر وعلل
تعدد الى معا من تعقل عدد الكثرة المعقول مشتمل على الكثرة والملزم ما ذكر ان كل عقل يشتمل على الكثرة فقد تعدد
عنه عدد ولكل منها فان الموجب لا ينعكس كليا في العلم في ذلك ان العقول ليس تتفق الانواع حتى
يكون متعلقه المقتضيات تذكير فالاول مبدع جوهر عقلي هو بالحقيقة مبدع وبتوسطه جوهر اخر
عقلي وجرم سماوي ولم يكن كذلك حتى يتم العقل حتى يتم الاجرام السماوية وينتهي الى جوهر عقلي لا يلزم
عنه جرم سماوي اقول لما كان الابداع اي الاشي بلا متوسط اليه او مادة او زمان او غيره ذلك
وكان العقل الاول هو الذي اوجد الاول تعالى من غير توسط شي اخر والاشتراط بوجود شي والاقدم كان
المبدع الحقيقي هو العقل فقط واعلم ان قول الشيخ وبتوسطه جوهر عقلي وجرم سماوي فالشيخ حكم
بان المتوسط بين الاول وبين اول الاجرام السماوية ليس الا عقلا واحدا على سبيل الوجوب بل على سبيل
الاحتمال كما اشار اليه علاوة فلا يلزم ما ادعى الفاضل الشارح ان قول الشيخ ان صدور العقل الثاني عن
المبدا الاول بتوسط العقل الاول فقط ثم انه لم يورد دعواه بينه بل قد كذب تخصيص الشيخ العقل الاول
بانه المبدع بالحقيقة لان الابداع الحقيقي على ما اتى به هذا الفاضل مشيرا الى ايجاد من غير توسط
فاذن لو كان موجد العقل الثاني هو العقل الاول لكان العقل الثاني ايضا مبدعا بالحقيقة وكذلك سائر
المعلولات التي لا تستند الى شي غيرها الا انه يمتنع الحكم باختصاص العقل الاول بهذه الصفة
وهو هنا كما يمكن ان يقال بعبارة ابو البركات العقول ايضا كلامهم ليس بشي وباقي الفصل ظاهر
وانما سمي بالتذكير لكونه جامعا لمقاصد الفصول المتعلقة بترتيب العقول والافلاك والغرض منه
ان يتصور الجميع معا اشارة فيجب ان يكون متولي العالم العنصري لازما عن العقل الاخير ولا يمنع
ان يكون للاجرام السماوية ضرب من المعاونة فيه ولكن لا يكفي في استقرار اللزوم ما لم يتق من مبدا
الصور اقول يريد بيان ان مبدا ما في عالم الكون والفساد من مباديها ومواد الهيولى
المشتركة للعناصر الاربعة فاستندها الى العقل الاخير وهو العقل الذي لا يلزم عنه جرم سماوي وقالت

منتهى العقول ويعرف العقل الفعال معقول لما كانت الاجسام الكائنة من هذه الهيولى قابلة لجميع انواع التغير
والحركة بخلاف الاجرام السماوية فانه لا يمكن ان تكون متحركة بصورها على الاطلاق بل بحسبها ان يكون ما هو سببها
التغير مشتملا على نوع من التغير والحركة لكن لا يتبع ان ما كان شيء مشتملا على التغير والحركة ثم الاجرام السماوية
فان قبل يجب ان يكون للاجرام السماوية حصة من المادة في تحصيل هذه الاجسام ثم لما كانت هذه الاجسام مع اتفقا
في هيولى مشتركة وصور مختلفة وكان كل واحد منها قابلا للتغير والحركة من جهة وجب ان يكون اختلاف
صورها ثم ما يتبعها في الاختلاف من الاحوال الاجرام السماوية فان تكون الاشتراك بمادتها ثم ما يتبعها استراك
في احوال الاجرام السماوية ثم الاجرام السماوية مشتركة في الطبيعة المقتضية للحركة المستديرة المسماة بالطبيعة
الخامسة يجب ان يكون المقتضي لذلك الطبيعة باشتراكها في وجود المادة المشتركة ويكون ما يختلف فيه بعدها تختصها
للصور المختلفة ولا يمكن ان يكون ذلك كما في ابدع المادة اما اولا فلان الاجسام وتوابعها لا يمكن
ان يكون علة للمواد والاجسام لما تقدم واما ثانيا فلان الواحد الكثير المشتركة في النوع او الجنس لا يكون
وجودها للاشتراك من قبل واحد معين على الذات وانما يكون بارتباط صدورها الى الفعل كما مر في
النمط الاول من كون الصورة علة فاذن الفعل المذكور هو الذي يفيض عنه مع الحركات السماوية
مادة هذا العالم وصور العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان فيكون ذلك العقل وسيما على جهة التعيين وهذا
هو المراد من قوله الشيخ ولا يمتنع ان يكون للاجرام السماوية حصة من المعاونة فيه لكن الا يكفي وجود
العقل والطبيعة المنقضية الكلية في استعداد اللازم المادة ما لم يعرض لها الصورة كما مر بيانه في النمط الاول
فان هذا لا يكفي بعينه لمكان كون الجسم وتوابعه علة لمادة جسم اخر وهنا قد جعل الطبيعة الجسمانية جزءا
من علة مادة جسم اخر لانا بينا ان الطبيعة الجسمانية ليست مشتركة في افاضة وجود المادة بل هي
معينة في حصول ذلك الوجود بحسب التغير والحركة في هذه كما مر قوله وانما الصور فتفيض
ايضا من ذلك العقل ولكن تختلف في هيولانا بحسب ما يختلف من استحقاقها لها بحسب استعداداتها
المختلفة اقول لما فرغ عن ذكر كيفية صدور المادة العنصرية عن مبدئها اشتغل بذكر الصورة
وبين انها تصدر ايضا من ذلك العقل ولكن تختلف في الهيولى المشتركة بحسب الاستعدادات المختلفة المنسوبة
الى الاستعدادات المختلفة الحاصلة من اختلاف اوضاع الجسمانيات وحركاتها وذلك بان يكون اذا
حصص المادة ما يتميز باشتراك السماوية بلا واسطة جسم عنصري او بواسطة جسم عنصري على استعداد
خاص لتعدد العام الذي كان في جوهرها فاض من هذا المفارق صورة خاصة او يتميز عن تلك المادة
مادة هناك مخصصات مختلفة بمخصصات المادة معدا ايضا والمعد هو الذي يحدث فيه في المستعد لقبول
ما لم يكن مناسبته لذلك الامر شيء يعينه اولى من مناسبته شيء اخر فلو لم يكن هذا الاعداد ومخصص حجيا
لوجود ما هو اولى به من واهب الصور ولو كانت المادة قبل التهيؤ لا اول العام لتشابه نسبتها الى
الصور الا انما يكون بحسب اختلاف المؤثرات منها وذلك الاختلاف انما ينتسب الى جميع المواد ونسبته
واحدة فلا يجب ان يختص به مادة دون مادة الا لامر يترجح اليها وهو الاستعداد ومادة لابد من
وجود الصور المختلفة من الاستعدادات المختلفة وما لم يكن المادة الاولى الا مستعدة بانها قابلة لكل صور بعد
المناسبة للصورة المائية صورة المناسبة للصورة الهوائية وهذا هو الاستعداد وقضاء من حقها ان

بعض

١٦١

١٢٩

ببعض الصور فاما الهوائية فعلها وتزول الصورة المائية عنها وهذا هو الاستحقاق قوله ولا ابدا
الاختلاف فيها الا الاجرام السماوية يستحيل ما يلي جهة المركز ما يلي جهة المحيط رياضيا وان تدق عن ادراك
الاوهام تفاصيلها ثم ان فعلت جملتها وهناك يتحد صورة العناصر اقول يريد ان يشير
الى سبب اختلاف صورة العناصر الاربعة بعد ذكر ان مبدأ ذلك الاختلاف هو الاجرام السماوية المقتضية
للفصل كما يكون من المركز ما يلي جهة المحيط الى ان ينفصل حشو الفلك الى اربع كرات مختلفة
الصور وهذا سبب اجمالي ثم اما التفصيل فقد دق عن ادراك الاوهام ثم ان الشيخ ذكر في الشفاء
ان قوما من المنتسبين الى هذا العلم يعني الكندي ومن تبعه بعده قالوا ان الفلك لانه مستدير يجب
على ان يستدير شيء ثابت في حشوه فيلزم من محاكمته الشيخ حتى يستحيل نارا وما يبعد عنه يعرض ضد ما كما
يصير الى البرد ثم المكث حتى يصير ارضا وما يلي النار منه يكون حارا لكنه اقل حرارة من النار وما
يلي الارض يكون كثيفا ولكنه اقل تكثفا من الارض وقبل الحر وحلة المكثف يرجحان الرطوبة فان
السريعة انما من الحر وانما من البرد ثم يكون الرطب الذي يلي الارض هو ابرد والذي يلي النار فهو احر منه
سبب تكون العناصر ثم قال ان ذلك ليس بسديد عندنا التعليل لانه يقتضي ان يكون الموجود اولا
جسم ليس له في نفسه الا قبل الصور المقومة غير الجسمية وانما يكتسب بعد الصور بالحركة والسكون
ثم ما ثبت الحق ان الجسم لا يمكن له وجود بمجرد الصورة الجسمية التي هي الابعاد فقط ما لم يقترن بصورة
اخرى تسبق الابعاد فان شئت فتأمل حال النقطة حين الحرارة ثم التكاثف من البرودة بل الجسم البسيط
حيثما تحصل يتبع صورته في المحرك او يسكن ثم او تقدمت طبيعته لكن اذا تمت طبيعته تستحفظ بما يلائم الموضع
لا يستحفظها فان لم يكن مستحفظا بحث تحركه الى النار ويستحفظ حيث السكون قال فلا شك ان تكون هذه امور
تحملها صور اخرى وجود ان يكون هذه المادة التي تحدث بالشركة بعض المعاني للاجرام السماوية حتى لم يحصله
ثم ما عن غيره تختص الى ابداع تحال عن كل واحد منها ما يمسها الصورة جسم بسيط فاذا استعدت
صح تلك الصور ثم اجتمعها ان يكون في تلك جملة للصور عن جسم واحد ولا يكون هناك سبب بعد الخفاء من
لتحقيق علينا قوله ويحدث فيها بحسب سهام من السماوية من امور منبعثة عن السماوية بعد ان تقاطع مختلفة
الاختلافات تعرض بعدها هناك بعض النفوس النباتية ثم الحيوانية ثم الناطقة ثم يتحد هي العقل الذي
يلي هذا العالم اقول اراد ان يشير الى اسباب الامتزاجات التي هي مبادي المركبات تقرير انها
اما بحسب الشمس ان وصول السماويات ثم الناس امور منبعثة عن السماويات اما الشمس فيحاذاه
الشمس لموضع من الارض المقتضية لاضاءة ذلك الموضع وبتوسط الضوء تسخينها وبتوسط التسخين
تحليله الجسم المتسخن الى الصعود وبسبب التحلل الى الصعود لاكلام عن موضعه الطبيعي وبسبب تحركه
من موضعه لامتزاجه بغيره ثم اما الامور المنبعثة عن السماويات فكالهيئات الفائضة على الطبائع والصور
والنفوس التي هي الصور الافعال عنها فانها امور منبعثة عن الصور الكلية التي هي مبادي حركة بها تصير
هذه الصور بسببها وحاله من ازدهارها وعن هذا او اذا صارت فقالة صارت محركة لهذه الاجسام
مائلة لتحقيق النفوس كما نشاهد من القوى العادية فصارت علة للامتزاجات واعلم ان المراد من
الامور المنبعثة عن السماوية ليست هي تلك الصور والنفوس بعينها لانها ليست منبعثة عن السماوية

انما هو فيضه عن جوهر مفارق بل المراد بذلك العقل الفعال المذكور الذي تقدم وصفهما لان كون مبادي
افعال هيهنا بعد حصول الامتزاجات عن هذين الشيئين كثرة المزاجات المختلفة المستعدة بحسب بعدها
ورجوعها من الاعتدال لقبول الصور المعدنية والنفوس النباتية والحيوانية والناطقة يستفيض كل الصور
والمعقولات منها من العقل الفعال كما مر بعضه في النمط الثاني **قوله** وعند الناطقة يعني وجود
الجواهر العقلية ومن الجواهر الى الاشكال ثم الى الاشياء البدنية ثم ما بعدها من الاعراض الجالبة بعد الجملة
ثم ان ادوارها على سبيل الانقضاء من ان الكل اقطعة من الاصول بعد ذلك سبيل عقيبه من طرفين الرجال
اقول شرع الى ذكر مراتب الموجودات العقلية وغيرها على ما هو النفس الناطقة كما كان اولها جوهرا
عقليا هو العقل الاول الا انه يكون لتحقق ما كان ابداعيا كان كالاعتناء في اول الابداع ... من الغير
ثم العقل الفعال كل المراد ثم هذا الحق هو ما كان موجودا وسائطه كثيرة ... كان كما الامتناع
عن وجوده ممكن محتاجا الى الاشكال ... العالية العقلية ... البدنية وما
من الاجسام التي بعدها العقول ... الكلام في هذا النمط الى حد
الشايع او روسكو كما بينا ان الاستعدادات المذكورة ان كانت ... لم يكن لسبب ما التي جهة وان كانت
صورة محكمة بصدورها عن الاسماء ... بان السماء ... للعلية ... ملك لمستند
الصور التي دون العقل الفعال ثم ان ... الصور ... الاجسام فلا كلام في
ان لمستند جميع الكيفيات والصور والاعراض الجسمانية ... ذلك ... البتة والجواب
ان لمستند الاعراض الى الاجسام ... كالوضع المخصوص ... يجب ... اسند
ليستند اليه وما لم ... الصور والقوى الى العقل الفعال
فقد حكموا بصدور انواع غير محصورة ... الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
السبب ... المبدا الاول ... الاختلاف التقابل
وهذا الاعتراض ... الشيخ ... ابا ... البعض الى
وهو ان الواحد ... عند تعدد الالات كالنفس الناطقة وعند تعدد القوابل كالعقل الفعال
اما الاول ... بالله ... **اقول** هذا
الجواب ليس ... المبدا الاول وبين العقول ... العقل
الاول ... عنها ... في النفس ... الصحيح ان ... الافعال التي لا تنحصر عن
فاعل ... العقل الفعال
... الاعراض الحكمية الصادرة
... والاول
... على
امثال تلك الكيفيات ... الاحوال
الى ... الاسباب ... هذا الشك
... جوابه

النمط السابع في التجريد

اقول يريد ان يبين في
هذا

هذا النمط وجوب بقاء النفوس الانسانية بعد مفارقتها عن الابدان ... من الجمهور لكنه
تقرير المعقولات من الجواهر المجردة العاقلة ايامها ووجوب تعقل الاول الواجب تعالى جميع الموجودات الكلية
والجزئية على الوجه الاشرف ... والنفس كون علمه ... الكل ... وفرع الشرع
الكائنات ... ابداعها ... وما يتصل بذلك من المباحث وانا ...
بالتجريد لتجرد موضوعات هذه المسائل عن المواد الجسمانية **تنبيه** تامل كيف ابتدأ الوجود من
الاشرف فالاشرف حتى انتهى الى الهيولى ثم عاد من الاخس فالاخس الى الاشرف فالاشرف حتى بلغ
النفس الناطقة والعقل المستفاد **اقول** لما ذكر في اخر النمط المتقدم مراتب الموجودات
اراد ان يبين في هذا النمط بالاشارة الى ... الوجود ... فان الوجود ... الرتب ...
ذا مبدا ... المبدا الاول ... العقول ...
الى ... النفوس ... الناطقة ... الفلك الاعلى ... الفلك الادنى وبعدها
مرتبة الصور ... العناصر ... مرتبة الهيولات ... الفلك الاعلى
الى الهيولى ... الى الكمال
... الاجسام النوعية البسيطة ... بعدها
الصور ... المركبات المعدنية ... وبعدها مرتبة النفوس
النباتية ... النفوس الحيوانية ... مرتبة النفوس الناطقة
الانسانية ... مرتبة العقل المستفاد ... الموجودات
... العقل المستفاد ... الوجود
الى المبدا الذي ...
الذي مرتبة في ... الى الهيولى ... الا
... العقل المجرد **قوله** ولما كان
النفس الناطقة التي هي موضوع ... الصور العقلية ... الجسم
... الجسم ...
... **اقول** ولما كانت النفس الناطقة ... العود
... البدن ...
... في النمط الثالث
... النفس
... الجسم
... الجسم على
... الجسم من كونه
... باقيا
الوجود ... المعلول ...

براهين هذا الباب على ما ذكره الشيخ ابو البركات البغدادي ثم اعلم ان الستار حفظ العلاقة مع الجسم
ههنا الجسم ليس فيه نقص لا سبيل حفظ المزاج الذي هو شرط للعلاقة في الحفظ الثاني الى العقل لان
النفس لا كانت حافظة لهما بالذات فالجسم حافظ ايضا لكن بالعرض وذلك لان هيئة المزاج المخصوص
لتقطع العلاقة اما بطرق من جهة الجسم وعوارضه بلا تمكن لسبيل يسمى الى الهدر عن كونه آلة للنفس في الجسم
وعدم تطرق الفساد الى الشيء فلما هي شانه ان يتطرق فيها الفساد حفظا ما لذلك الشيء لكنه حفظ بالعرض
ثم ان الشيخ اكد هذا المطلوب بما اورده بعد هذا الفصل **تبصرة** اذا كانت النفس الناطقة قد استفادت
ملكة الاتصال بالعقل الفعال لم يضرها فقدان الالات لانها تعقل بذاتها كما علمت لا بالتها ولو شغلت
بالتها لكان لا بعرض لها كلال البتة الا وتعرض للقوى كلال كما يعرض لا محالة للعين بالحس والحركة ولكن
ليس تعرض هذا الكلال بل كثيرا ما تكون القوى الحسية والحركية في طريق الانحلال والقوى العقلية اما ثابتة
ولما في طريق النمو والازدياد وليس لما كان يعرض لها مع كلال الالة كلال يجب ان يكون لها فعل بنفسها
لان ذلك لا يمكن علمت ان استمساكها عن الالة الضعيفة ولا يدل هذا على ما قوله ان الشيء اذا اعرض له عن
غيره ما يشغله عن فعل بنفسه فليس ذلك بدليل على ان لا فعل له في نفسه ثم اذا وجد وقد لا شغله غيره
ولا يحتاج البدل يدل على ان له فعلا بنفسه **اقول** السمي جعل عنوان التبصرة كان لا عمى بصيرا
والتنبيه جعل عنوانا للعطشان كالنائم بعطشان في تسميته هذا الفصل بالتبصرة دون التنبيه تعريض
بان البحث المذكور فيه اوضح من الابحاث المذكورة في الفصول الموسومة بالتنبيهات لان المبالغة
عند حثت الغافل عن ادراك الشيء لما ضر اماماه اما يكون في تشبيهه الى الاعمى اكثر منها في نسبته الى
النوم واما كون هذا البحث اوضح من غيره فلانه معتمد لاستبصار كما سيعود اذا كانت النفس
الناطقة قد استفادت ملكة الاتصال بالعقل الفعال لم يضرها فقدان الالات بعد حصول ملكة
الاتصال للنفس بالعقل الفعال لاستغنائها وعدم افتقارها في بقائها ولا في كمالها لان المستفاد
من العقل الفعال فان الفاعل والقابل لها من صورها عند مفارقة الالات فالالات المعقولة
ليست بالات لها بل لعقلها فعوله لانها تعقل بذاتها كما علمت لما تقدم في النمط الثالث من جهة ان
كون النفس عاقلة بذاتها الا ان الالات البدنية انه اراد المبالغة في ايضاح ذلك لسفح العرض من
الكمالات الذاتية الباقية مع النفس والكمالات البدنية الزائلة عنها تعود المفارقة بذلك على ذلك الى الرحج
منه لتراخي في هذا العقد ومن استثنائه متصل لمقدمتها قوله ولو شغلت الاجسام بالتها متصلة
كلمة متعجبة فقوله لكان لا بعرض للالة كلال الا ويعرض للقوى كلال وصورتها هكذا لو كان لتعقل
النفس الالات البدنية لكان كلما يعرض لتلك الالات كلال يعرض لها في تعقلها كلال وذلك يوضح
فان الاتصال المشروط يستقر لاتصال اشتراطه وهو ــــ لا يعرض لا محالة للقوى الحسية والحركية لاستشهاد
بالافعال التي تصدر عنها بالالات البدنية لكلالها باختلالها وتنافي هذا الاستثناء الى وجود العاقلة
ومكون بحسب الكمال الى حال الاضافات لتعود صدور الفعل عنه وعادات كثيرة وقد يكون بحسب الحجة الى حال صلة
او عند لسبيل صور افعال مختلفة صدرت عنه وقد يكون بحسب القوى الى ما يكون استدلاله من العقل
اتم التمام والاستنان في سن الانحطاط يكون الصور وتعقل الاشياء من سن النمو بالوصول الثالثة جميعا
ويكون

ويكون الصعود بحسابها الى حد من الاولين اعني بسبب الحرزن والى ادبار المقتضيه الاستقبال الجسمانيات
دون النضج الاخير فانه لا يكون لاحد تصورا ولا اسمعا والمراد ههنا الفرق بين الامرين فههنا الوجه للذلك اورده
الاستشهاد بالاحساس والحركة **قوله** ولكن ليس يعرض هذا الكلال استشهاد التخلف الثاني وهو متصل
شاهد جزئه نقيضه ولكن ليس كلما يعرض للالات كلال يعرض للنفس في تعقلها كلال بل قد يكمل الالات
في الانحلال من في تعقلها بل انها نشب اما ما بعد سن النمو اكلها في سن الانحطاط وايضا كما يكون بعد سن الى الاكمال
الموصلة الى العلوم فان المراد تضعف بكثرة الحركات الفكرية والنفس بعد ان لا تزيد ارتاكا لانها وهذا
الاستشهاد انتج نقيض المقدم ثم هو ان تعقلها ليس بالالات البدنية وههنا قد يتعجب بجم ان الشيخ لم يستعمل من
فهم يمكن ان يعرض ههنا وهو ان يقال لو كان يعرض كلال النفس في تعقلها مع كلال الالة الا ان تعقلها
ليس بالالة لكان يعود كلالها في تعقلها مع كلال الالة لاعلى ان تعقلها بالالة فقد كان يغيد الاستثناء العين
التالي وهو عين مقدم ثم نادى في جوابه بان قصور الفعل الشيء في صورة معينه ثم لا يدل على كونه فاعلا مطلقا الغا
عادية من صور معينة لاحل ما على كونه عرفا على انفعالا مالـــــ العاقل المشائع معترضا على ذلك بكونه
ان يكون المعتبر في بقاء النفس على كل تعقلها حالا معينا عن الصحة العقلية وهو ما على بالالة الحسية ويكون
النقصان على حال من رجال الكهولة وانقضاء ما نريد على ذلك المعتبر علاقا بحيث مع بلوغ المستقر فانه
وانع في تعتبر ذلك المعتبر ههنا يكون النقصان الثاني حالا دون الاول كما ان الصحة المعتبر في بقاء القوة
الحيوانية جدا ما اعني تلك القوى بدونها ومع هم الازدياد والانتقاص معا وامام انه حال من الازدياد مع
الكهول على اصحاح العلوم الكثيرة معا علم في تلك السن مع علمه الاختلال في اعوان القوى لهم يجب
ما الاشياء اكثر على الحال الاول الذي يكون له احتقانا ما وقل ما الكمالات الباقية الصالحة عنه والاول لعدم
الكمال الزائل وما النقصان كالاف الثاني فانما لم المعتبر في الصحة الذي لا تزيد ولا تصح حينئذ في بقاء الاول
واما المعتبر عن الثاني فالصحة القابلة للازدياد والانتقاص والذي يمنع يكون الكمالات ازديادها وسبقه
استنقاصها وههنا ايضا الكلام عن الكمال الاول النفس القابلة لم في كل لانها اما القابلة للازدياد او
فطاهر انها لو كانت مختصة بالالات الحاملة للصور الاخلاق لحصلانها كما اصلحت الكمالات التي لم تبقى
والنفس الانسانية ففيما جعل لا تزداد لا تحصل في الكهولة على اصحاح العلوم الكثيرة بحسب ما تكون فهم على ما قد
هذا الشيخ ان الشيخ يعترض فان هذا الشيخ والحجة التي اوردها بعد هاتين الحجة الاقناعية في هذا الباب على ما ذكره
ومما يمكنه بعض ابدا ما يكون في فتنة النفس التي لم يكن يمكنه تلك الحالات فان الماعيات العملية تكون هكذا
الا ان ما يستعمل في الخطابة لانها تطلق مما على كل ما يعتقد طالما قال كان او كاذبا في هذا الاعتبار
شامل للحجة الى ذكرى كرامات ما يعرض النفسانيات **زيادة تبصرة** اما ان القوى العاقلة
البدن بكثرة الافاعيل الاسئلة القوية يعرض اذا اسعت قوية لا تعقل القوى وكان الصعف لا تعمل تلك
الى عقب مستقويه كالوافي الضعيفة اثر القوية بعد ما خرجت من اثر ما كجس المحسوسات في اثره وهذه
حرية ... بفعل يرفعا ان يكون الافاعيل العقلية الشاقة ... العقل البدنية باستعمال دــــ ... التي
والعادة بانتفاع العقل النفسانية تطاهر كما انعقا ... من ملكات تلك الافاعيل لا تصدر عن تعقلها الا مع الفعال الموضوعات
مثل الغيرية التي لا تحس الحواس في المحسوسات قبل المدركة والحركة الاعضاء عند ذلك عن حال الحركة والانفعال

يتغيير

قال الامام ... في نقض ...
... عند الاستدلال ...
... والحركة عند ...
... تعقل ... الكلام ...
والله اعلم

المستثنى ... على ... الدليل
... على اثبات النفس ...
الناطقة

العاقلة لذاتها ... في حد عقلها ... استعادة

لا يكون الا عن ماهيته بعد تجريده للمتعقل ومنعه عن المقارنة لشيء منها والعقل فان كان يقتضي طبيعة
القوة لكنه لا يكون مستغنيا عن طباع العناصر التي هي الف موضوعات تلك القوى عينا فلا يكون تلك الطباع مستوعبة
عليها مقومة لتلك القوى عن افعالها والتنازع والتقاوم يعرض الوهن منها جميعا وربما يبلغ الكلال
والوهن حدا يعجز معه القوة عن فعلها او يبطل كالعين يضعف بعد النظر الى النور الشديد عن الابصار
او يعمى **قوله** وافعال القوة العاقلة قد يكون كثيرا الا ان ما يضعف ذلك **أقول** هذه
القضية هي عكس نقيض القياس وكبراها اما من نفس بيان العاقلة لا يكلها كثرة الافعال وكلال
نوع منه بيانها لكل ما كلت الا بانفعال بالعاقلة للشيء بينهما بالعاقلة لان كان تجعلها مانع انفعال
ما لكنها لا يضعف ويكل الانفعال بسائط حتى تجعلها خلوها عن التقاوم المذكور بخلاف البدنية
وانما قال ربما يكون كثيرا لان ما يضعف ولم يقل دائما لان العاقلة فاعلة تعقل بمعاونة من الفكر
التي هي قوة بدنية بعد تضعف عن التخيل الذاتي بما لكن لضعف معاونتها وليحاسك ان يكون الافعال
موضع القوة له انه او بسطا لها دائما او بعض العقلية اما مثل ربما تقرر بها وحسنها مصالات الابطال
واعترض الفاضل بجواز كون العاقلة مخالفة لسائر القوى بالنوع مع كون الجميع بدنية وجسمانية
لاستعداد اختصاص البعض بالكلال دون البعض ساقطا لان العاقلين المذكورين باباه ولقائل
الخيال مدركا للبقية بعد تخيل الحمل او ان الحكم بان الضعف من مشغول به اثر القوى للبس وكل ما يلبس
بشيء لا يتم لا يعقوب الحق المحسوس كسرته والا يعقبه ضعف للمعقول بما شيء ما اثره من لي اسنه
ضعفه **زيادة تبصرة** ما كان يفعل بالآلة ولم يكن له فعل خاص لم يكن له ان يعقل الآلة ولهذا كان
القوى الجسمانية لا تدرك الاستثناء بصرها ولا تدرك ادراكها بوجه ما لانها لا آلة لها الى الآلة وادراكها
ولا افعالها الا بالآلة وليست القوة العقلية كذلك فانها تعقل كل شيء **أقول** هذه
حجة ثالثة وهي ما ينتج من المذكور شرحا لها وهي مشتمل على مقدمة وهي ان كل فاعل ليس له فعل الا
متوسط الآلة فلا فعل له الا في شيء لا يمكن ان يتوسط الآلة بينه وبين ذلك الشيء ويستنتج منه مقدمة هي الكبرى
هذه الحجة وهي قولنا كل ما يدرك بالجسمانية فلا يمكنها ان تدرك ذاتها ولا آلتها ولا ادراكها فان الآلة الجسمانية
لا يمكن ان يتوسط بينه وبين هذه الاشياء ونضيف اليها قولنا ان العاقلة تدرك ذاتها وادراكها ونأتي بالجميع
ما يستنتج انها الانتاج وتنتج قولنا ليست العاقلة مدركة بالجسمانية واعترض الفاضل الشارح
على ذلك بكون تعقلها المدرك الجسمانية منقسما وما نقله ايها منفرج مما مر في النمط السادس من امتناع
صدور الافعال عن القوى الحالة في الاجسام من غير توسط تلك الاجسام والشيخ انما تمثل بالقوى
الجسمانية التي لا يمكن لها ان تدرك انقسامها ولا الانتهاء ولا ادراكها لامتناع توسطها لكي يدل على القوى
الجسمانية المدركة بادراك كل شيء **زيادة تبصرة** لو كانت القوة العقلية منطبعة في جسم من قلب او دماغ
لكانت اما دائمة العقل له او كانت لا تعقله البتة هذه حجة رابعة وهي اوضح الحجج على هذا المطلوب وهي مبنية
على مقدمات احدها ان الادراك انما يكون بمقارنة صورة المدرك للمدرك كما مر والثانية ان المدرك ان كان
مدركا لعاقلته كانت المقارنة بحصول الصورة فيه وان كان مدركا بالآلة كانت بحصولها في الآلة وهنا لو غشا
مرتسمها في النمط الثالث والثالثة ان الامور الجسمانية لا يمكن ان يكون لها الا بواسطة القصا... هب

التي

ابعة
التي هي موضوعات انما تأذن تلك الاجسام الا انها في افعالها وهو ما اشار اليه في النمط السابق والثاني
ان الامور المتحدة بالماهية لا يختلف الا بسبب اقترانها بامور تتغاير اما لما دانه كتغاير الاشخاص المتفقة
او بسبب اقتران البعض بشيء وتجرد البعض عنه وذلك الشيء اما ماهي وهو كتغاير الانسان الجزئي
للانسان من حيث هو طبيعة وعنه ما هي وهو كتغاير الانسان الكلي للانسان من حيث هو طبيعة
وسبب ذلك امتناع تغاير الاشخاص المتفقة بالنوع من غير تغاير المواد وما يكتنفها على ما
بين في النمط الرابع واذ تقرر هذا فنقول هذه الحجة لا يستأنس من متقبل مولفه من حمليته ومنفصلة
وهي قولنا لو كانت القوة العاقلة منطبعة في جسم لكانت هي اما دائمة التعقل لذلك الجسم او غير متعقلة
له في وقت من الاوقات واللازم اما باطل فالملزوم مثله لكن بيان الاول المتصلة حقيقية وهو ان تكون
تعقل العاقلة لذلك الجسم في وقت دون وقت فالشيخ ابطل هذا القسم بيانا لما زعم المتصلة للاول منه
وقوله لانها انما تعقل بحصول صورة المعقول لها وهذه اشارة الى المقدمة الاولى التي ذكرناها
وانما اوردها لان القسم الفاسد من المنفصلة انما يتبين بها **وقوله** ان اشارة الى تعقلها لم تكن
سيكون قد حصل لها صورة المعقول بعد ما لم تكن لها مشتمل الفرض وضعنا ونضمنها القسم الفاسد من
تجدد التعقل بعد العدم واحد والفرض اللازم لتجدد التعقل **وقوله** لانها انما يفيد اشارة الى المقدمة
الثالثة وهي تكون المثال الا المدرك لمادته **وقوله** فيلزم ان يكون ما يحصل لها من صورة المعقول
من مادته محصورا فيما فيه انضاف اشارة الى المقدمة الثانية **وقوله** ولان حصولها متجدد ونوع من الصورة
التي لم يكن لها فيما هو العدد ولست الى المقارنة العددية اعني الصورة المتجددة عند التعقل والصورة
القديمة الحاصلة التي لم تكن وغيرها وهذا التغاير لازم للسابق المذكور **وقوله** فيكون قد حصل في
ماله واحد فيكون ما لم يكن غيرها انما حصل بالشيء قول حد في بيان الى المقدمة الرابعة وانما
هذا المثال كالتالي افراطه بما وانما لا يخلو الافراط المختلفة بما يكون بسبب تغاير المثالين
وقد بين ما بين هذه الثابتة اي ما ذكر في النمط الرابع وعنده ولكن ظهر بيان المثال المتبين بفساد
المقدم وهو تجدد الاستئناف بعد التعقل الذي طبع فيكون لا ان الواحد اما كانت عاقلة بالصورة المستمرة
الصورة معها ويتصور الحل او غير **وقوله** بان حقيقة الصورة الذي بصرها القوة المتعقلة لا انما تكون
الصورة التي للشيء الذي عنه القوة المتعقلة **وقوله** لا القوة المتخيلة انما لها واسع التائه الى
معينها في جميع الاوقات **وقوله** فانما تكون تلك المقارنة موجبة التعقل انما او لا كما بالعقل اصلا انما
لا يستلزم عدم المنفصلة الاول للمتصلة المذكورة التي هي ما ابطل المتصلة **وقوله** والشيء لا واحد
من الامرين بصحيح لبيان المنفصلة الثاني بعينها وتم المنفصلة لان بعض كون الانسان متعقلا
للاعضاء في وقت دون وقت بما ذكرنا المقدم وهو كون العاقلة منطبعة في جسم باطل وهو المطلوب
قال الفاضل الشارح الاعتراض على المقدمات المذكورة في هذا الموضع جميعا اوليه على المقدمة
الاولى المعقول من السماء الشيء غير ذات وللسماء المصورة في لتلك العقل من تمام الماهية وبالحاصل الى ان يكون
السواد وعلى الشاخص من تمام الماهية لان الماهية من السواد والشاخص لا اشتراكهما في كونهما ضرورتين
حاليتين في المحل مخصوصين اتم من الماهية من المعقول من السماء الذي هو عرض غير مستقر حال

في محل كذلك ومن السماء الموجودة التي هي صورة محسوس موجودة في الخارج محيط بالارض وانا العود ايضا
فاقول ان ماهية السماء من حيث يحصل في العقل من ادراك الشيء بحسه مجردة عن عوارض لا تحصى ولذلك يستوي
لفظ الماهية من لفظ ماهي فان الذي [illegible] عندنا يكون سماء ولما كان [illegible] كان معنى قول الفاضل المعقول
من السماء ليس محسوسا والسماء الموجود في الخارج هو ان السماء المعقولة المجردة عن العوارض ليست محسوسة
للسماء المحسوسة المقارنة اياها [illegible] ان المراد بتعميم السماء اما التجرد او الاكثر وكان [illegible]
وان المراد [illegible] السماء بعينه ليس [illegible] من المجرد والمقارنة كان كافيا في ان [illegible] المعقول
من السماء ليس محسوسا والسماء الموجود في تمام الماهية كما قال هنا الفاضل كان معناه ان المعقول
من السماء ليس محسوسا والسماء الموجود في تمام المعقولية ليس محسوسا [illegible] معقولة وهذا
هذيان كما سمعت فان المعقول من السماء هو بعينه ماهية السماء الموجودة فضلا عن السماوات [illegible]
السواد غير محسوس والبياض في تمام المعقولية [illegible] ان المناسبة [illegible]
بين السماء المعقولة والمحسوسة يكون [illegible] في محل مجرد غير محسوس والاخر هو المحسوس
لان محل [illegible] من الطبيعة النوعية المحصلة [illegible] مع عوارض [illegible] مع مقارنة [illegible]
السواد والبياض [illegible] من الطبيعة الجنسية الغير المحصلة [illegible] مع فصل [illegible] نوعا [illegible]
مع فصل [illegible] نوعا [illegible] الاول على ان السماء المعقول اذا اخذت من حيث هي [illegible]
[illegible] الممكن ماهية السماء اما ان يكون ماهية لها من حيث يكون صورة حاصلة في العقل مطابقة لها [illegible]
قوله لا يلزم من ان يكون العاقل [illegible] صورة [illegible]
لان [illegible] حالة في العاقل [illegible] محل لها والجواب عنه [illegible] ان العاقل لو كان محلا
لصورة [illegible] ان يحل [illegible] الصورة في محلها [illegible] شيئا في المحل ولما كان كل فاعل
جسماني فاعلا [illegible] بالجسم [illegible]
فان العاقل [illegible] ولو كانت [illegible] الصورة حالة في محلها [illegible]
هذا النوع من [illegible] ان الشيء [illegible] الشيء المعقول [illegible]
معقول [illegible] المحل [illegible] الماهية في محل [illegible]
قوله [illegible] الجسم [illegible] الاشكال [illegible]
ويلزم من ذلك [illegible] والجواب ان الوجود ليس [illegible]
ليست [illegible] الوجود [illegible] التشكيك
[illegible] وهذه الاعتراضات [illegible] الاصول [illegible]
قوله [illegible]
[illegible] والجواب ان الصفات واللوازم [illegible]
[illegible] النفس [illegible] الاشياء المتباينة [illegible]
[illegible] الموضوع والنفس [illegible] الصنف الاول [illegible]
دائما [illegible] الصنف الثاني [illegible] تنبيه

لهذه

لهذه الاشارات فاعلم من هذا ان الجوهر العاقل منا له ان يعقل بذاته اقول لما
فرغ من اثبات [illegible] النفس [illegible] الكلام [illegible] الاسماء التي
تعدمعا [illegible] البدن [illegible] الفصول المتقدمة [illegible] فاعلم من هذا ان
الجوهر العاقل منا له ان يعقل بذاته [illegible] قوله ولانه اصل فلن يكون مركبا من
قوة قابلة للفساد مقارنة لقوة الثبات فان اخذت الاصل [illegible] كالمركب من شيء كالهيولى
وشيء كالصورة [illegible] الكلام [illegible] اقول هذا [illegible] النفس
[illegible] الاصل كل بسيط [illegible] ان [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible] الصور [illegible] هذا
معقول [illegible] العقل [illegible]
بالفعل [illegible] العقل [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] بسيط [illegible] النفس [illegible]
فلن يكون مركبا من قوة قابلة للفساد مقارنة لقوة الثبات فان لم يكن اصلا اي لم يكن
بسيطا [illegible] فالثاني باطل [illegible] مركبا من بسائط
[illegible] من الجسم [illegible] البسيط [illegible]
الاصل موجود في المركب [illegible] من قوة الفساد ووجود الثبات قوله
والاعراض [illegible] في موضوعاتها [illegible] في موضوعاتها [illegible]
[illegible] اقول هذا جواب عن سؤال [illegible] الاعراض
والصور [illegible] الفساد [illegible] النفس [illegible] فاجاب بان
قوة [illegible] في موضوعاتها [illegible] الحاملة [illegible]
[illegible] قوله
واذا كان [illegible] العقل [illegible]
اي اذا [illegible] ان النفس [illegible] الاصل [illegible] التركيب
فيه [illegible] الفساد [illegible] الفساد [illegible] البسيط
[illegible] النفس [illegible] لان [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الفاضل الشارح [illegible] للنفس
هيولى وصورة [illegible] الاجسام وصورها [illegible]
لما كان الباقي من النفس هو النفس [illegible]
[illegible] والجواب ان هيولى النفس [illegible] وضع [illegible]
وضع والاول محال لان ذا الوضع [illegible]
[illegible] ذات [illegible]
[illegible] النفس [illegible] ذات [illegible]

بانفرادها فاما ان يكون للبدن مدخل في ماهيتها او لم يكن فان كانت النفس غير مستغنية
في وجودها عن البدن ولم يكن ذلك يفعل بانفرادها على ما مر وقد فرغنا من ابطال هذا القسم
وان لم يكن للبدن مدخل في ماهيتها كانت باقية ببقائها وان لم يكن البدن موجودا
وهو المطلوب ثم ان الصور المقيمة بها فاقها والا لان التابع لتلك الصور لا يكون ان يفسد
ويبقى بعد انقطاع علاقتها عن البدن لان النفس لا توجد الا مستندا الى جسم متحرك كما
عرفت من الاصول الحكمية ثم قال ان النفس تحت مقولة الجوهر فهي مركبة من جنس وفصل
والجنس والفصل اذا اخذا بشرط التجرد كانا مادة وصورة فالنفس عندهم مركبة من مادة
وصورة وذلك يوجب ما ذكرناه والجواب ان هذا مغالطة باشتراك الاسم فان المادة
والصورة يقالان على ما ذكر وعلى جزئي الجسم بالاشتراك ولا تجمع انواع الاعراض ايضا مركبة
من مادة وصورة ثم قال ان الفساد كالحدوث مستويان في احتياجهما الى امكان يسبقهما والى
محل له ذلك الامكان او في استغنائهما عن ذلك فان لم يستغن امكان الحدوث عن المحل مع
وقوع الحدوث بل يستغني امكان الفساد ايضا عنه مع وقوع الفساد وان افتقر الامكان
الى محل هو البدن فليكن البدن ايضا محلا لامكان الفساد وبالجملة كون البدن شرطا
لوجود النفس يلزم انعدام المشروط عند فقدان الشرط ولنعد الى ان كون الشيء محلا لامكان
وجود ما هو مباين له او لامكان فساده غير معقول فان معنى كون الجسم محلا لامكان
وجود السواد هو تهيؤه لوجود السواد فيه حتى يكون حاملا لوجود السواد متصفا به وكذلك
امكان الفساد ولذلك امتنع كون الشيء محلا لامكان فساده [illegible] فليس البدن محلا لامكان
حدوث النفس من حيث هو مباين لها او لامكان فسادها اصلا بل انما كان فيه هيئة مخصوصة
موجودة قبل حدوث النفس محلا لامكان وتهيؤ لحدوث صورة انسانية تقارنه وتقومه بنوعه
مخصصا لم يكن وجود تلك الصورة ممكنا [illegible] الغريب بالذات اعني النفس
[illegible] مبدا الصورة المقارنة له المقومة اياه على وجه كان
ذلك المبدا مرتبطا به هذا النوع من الارتباط [illegible] لحدوث ذلك الامكان والتهيؤ
عن البدن اذا زال عنه ما كان في البدن معه محلا لامكان حدوث النفس اعني الهيئة المخصوصة
[illegible] البدن محلا لامكان فساد الصورة المقارنة [illegible] الارتباط عنه
ان يكون محلا لامكان الفساد [illegible] المبدا من حيث هو [illegible] البدن مع هيئة مخصوصة
شرط في حدوث النفس من حيث هي صورة او مبدا صورة [illegible] موجود مجرد وليس يشترط
في وجودها [illegible] كالشيء [illegible] شرط [illegible]
[illegible] الذي كان شرطا في [illegible] البدن لحدوث صورة
ما حدث [illegible] تلك الصورة [illegible] تلك الصورة [illegible] ذلك
واما الفرق بين الامرين [illegible] معلول [illegible]
ذلك المعلول [illegible] العلة [illegible]

ولو كان تعقلها **وهم وتنبيه** ان قوما من المتصدرين تقع عندهم ان الجوهر العاقل
اذا عقل صورة عقلية صار هو هي ولنفرض ان الجوهر العاقل عقل ا وكان هو على قولهم
بعينه المعقول من ا فهل هو حينئذ كما كان عندما لم يعقل ا او بطل منه
ذلك فان كان كما كان فسواء عقل ا او لم يعقلها وان كان بطل منه ذلك ابطل
على انه حال له او على انه ذاته فان كان على انه حال له والذات باقية فهو كساير الاستحالات
ليس على ما يقولون وان كان على انه ذاته فقد بطل ذاته وحدث شيء اخر ليس انه
صار هو شيئا اخر على انك اذا تاملت هذا ايضا علمت انه يقتضي هيولى مشتركة
وتجدد مركب لا بسيط **اقول** لما فرغ من اثبات وجوب بقاء النفس الناطقة
مع معقولاتها [illegible] التي هي كمالاتها الذاتية اراد ان يشير الى [illegible]
[illegible] عندنا [illegible] مذهب فاسد [illegible] المعلم الاول عند
المشائين الذي هو القول باتحاد العاقل بالصورة المعقولة [illegible] تعقلها اياها
[illegible] عن مذهبهم ذلك [illegible] ان قوما من المتصدرين تقع عندهم ان الجوهر
العاقل اذا عقل صورة عقلية صار هو هي [illegible]
الموسوم بالمبدا والمعاد [illegible] معقول الذات
الذات فانه صنف [illegible] المبدا والمعاد [illegible]
[illegible] تصنيفه ثم انه نبه على فساد هذا المذهب بقوله ولنفرض الجوهر العاقل
عقل ا الى اخره وهو ظاهر **زيادة تنبيه** وايضا اذا عقل ا ثم عقل ب أ كان
كما كان عند ما عقل ا حتى يكون سواء عقل ب او لم يعقلها او يصير شيئا اخر ويلزم
منه ما تقدم ذكره ومعناه ظاهر [illegible] انه يلزم انه اذا عقل ا صار ا
فاذا عقل ب فان بطل كونه ا [illegible] الذات عند كل تعقل وان لم يبطل عنه
ذلك بل بقي ا ولم يصر ب [illegible] وان بقي ا وصار مع ذلك ب كان مع القول
باتحاد العاقل بالمعقول قولا باتحاد جميع المعقولات على اختلافها في الماهيات [illegible]
وهذا [illegible] **وهم وتنبيه** وهؤلاء ايضا قد
يقولون ان النفس الناطقة اذا عقلت شيئا فانما تعقل ذلك الشيء باتصالها بالعقل
الفعال وهذا حق قالوا واتصالها بالعقل الفعال هو ان تصير هي نفس العقل الفعال
لانها تصير العقل المستفاد والعقل الفعال هو نفسه يتصل بالنفس فيكون العقل
المستفاد وهؤلاء بين ان يجعلوا العقل الفعال متجزيا [illegible]
يجعلوا [illegible] النفس [illegible]
ان النفس الناطقة [illegible] **اقول** هذا الوهم هو
قولهم النفس الناطقة عند تعقلها معقولا ما تتحد بالعقل الفعال [illegible] العقل المستفاد
الذي [illegible] العقل الفعال [illegible] العقل الفعال الذي

[illegible] المعتزل
[illegible] الاطلاق

فرض عن مقابل لتلقي به واما وجوب حصول جميع المعقولات التي عقلها العقل الفعال للنفس الناطقة
عند تعقلها معقولا واحدا اي معقول كان ثم ذكر ان هذا المحال لم يلزمهم على سبيل الاتحاد
بل انما لزمهم مضافا الى المحال الاول المذكور وهو معنى قوله على ان الاتحاد مع قولهم ان النفس
الناطقة هي العقل المستفاد جر ما يتصور به ما يمدى لها واعلم انه كما لزمهم في الفصل
المتقدم القول بان جميع الصور المعقولة فقد لزمهم في هذا الفصل القول بان جميع الذوات
العاقلة ولهذا اورده في الفصل الثاني من هذا المعنى **حكاية** وكان لهم رجل يعرف
بفرفوريوس عمل في العقل والمعقولات كتابا يثني عليه المشاؤون وهو حشف كله وهم يعلمون
من انفسهم انهم لا يفهمونه ولا فرفوريوس نفسه وقد ناقضه من اهل زمانه رجل وناقض هو
ذلك المناقض بما هو اسقط من الاول **اقول** الحشف اردأ التمر ونقل الملخص ع
البال انه حشف بهذا الفصل دال على ان هذا المذهب كان مذهبا لجماعة من المشائين
وفرفوريوس هذا هو صاحب ايساغوجي **اشارة** اعلم ان قول القائل ان شيئا ما صار
شيئا اخر لا على سبيل الاستحالة من حال الى حال ولا على سبيل التركيب مع شيء اخر ليحدث
منهما شيء ثالث بل على انه كان شيئا واحدا فصار واحدا اخر قول شعري غير معقول
اقول لما فرغ من ابطال المذهب المذكور بناء على وجه الابطال تعول كما وهو
امتناع اتحاد الشيء بغيره فبين الاتحاد اولا وذكر ان معناه بحسب المفهوم الحقيقي فرق ان يصير
شيء شيئا اخر ومن ان هذا القول اطلاق على صيرورة شيء شيئا اخر بدأ الا
الاستحالة وهي ان يتحول شيء في كل الشيء الصائر شيئا ويضاف اليه شيء اخر يكون حصوله مصيرا
اياه كما يقال صار الماء هواء وصار الاسود ابيض او كما بالقوة ثم بالفعل او بطريق التركيب
وهو ان يضاف شيء اخر الى الشيء الصائر فيتركب المصير اياه معنى كما يقال صار التراب
طينا والخشب سريرا وههنا ليس كذلك وهو هذين المعنيين بل المراد هو ما يفهم عنه
بالحقيقة وهو ان كان شيئا واحدا فصار هو بعينه واحدا اخر وذكر ان هذا قول شعري
غير معقول وانما نسبه الى الشعر لانه تخييل ويشبه تخييل سطحية عوام المتفلسفة والمتصوفة
حقائقهم لتشعل بذكر الحجة على امتناعه **قوله** فانه كان كل واحد من الامرين موجودا
فهما اثنان متميزان وان كان احدهما غير موجود فقد بطل الذي كان موجودا ان كان
المعدوم قبل حصل شيء اخر ولم يحدث ان كان المعدوم هو ثانيا وصيرا اياه وان كانا
معدومين فلم يصر احدهما الاخر بل انما يكون ان يقال ان الماء صار هواء فعلى ان الموضوع ع
للمائية خلع المائية ولبس الهوائية وما يجري مجرى هذا **اقول** يعني ان هذا امر
ان كان يعمل الاتحاد ما حصل بعد والاول هو الصائر هذا الثاني والثاني هو المصير اياه
لذلك الاول فالحال بعد ذلك الاتحاد اما ان يكون الامران موجودين معا واما ان يكون احدهما
موجودا فقط موجودا واما ان لا يكون واحد منهما موجودا وجميع ذلك ممتنع على ما قاله
الاول ولقوله ان كان كل واحد من الامرين موجودا فهما اثنان متميزان وذلك ينافي الاتحاد

واما القسم الثاني فيحتمل ان يتعين احدهما بان يكون المعدوم بعينه اي هو الامر الاول و
هو الامر الثاني هو الاخر بالعكس **قال الشيخ** ابطل هذا القسم بابطال التقدير الاول فقط
لان التقدير الثاني ظاهر المناقضة للقول بالاتحاد وان كان احدهما غير موجود بعينه
القسم الثاني من الثلثة فقد بطل ان كان المعدوم قبل حصل شيء اخر اولم يحدث اي فقد
بطل على تقدير كون المعدوم هو الامر المتقدم سواء حدث بعد عدمه شيء اخر اولم يحدث
ان كان بالفرض باقيا وصيرا اياه بفتح الفاء وهو ان المصير الكاشح لعطفه
كان فاعلا لكلمة بطل اي فقد بطل كون الاول بالفرض باقيا ومصيرا اياه وذلك لان معنى
الاتحاد هو كون الاول الصائر بعينه باقيا مصيرا اياه وعلى تقدير عدمه لا يكون هو هو
قال الفاضل الشارح لما تحير في تلخيص هذه العبارة على المعنى نسبها الى الاختلال
واما القسم الثالث فقد ابطل بقوله وان كانا معدومين فلم يصر احدهما الاخر ثم ذكر مثالا
احد صنفي مفهوم الاتحاد بالمجاز وهو ما يسمى به قياسا بالي الصنف من اصناف التركيب بقوله
وما يجري هذا المجرى **تنبيه** ومظهر لك من هذا ان كل ما يعقل فانه ذات موجودة
بعد زمنا الحلاوة العقلية تقرر شيء في شيء اخر **اقول** لما ابطل هذا المذهب
المذكور صرح بكيفية اتصاف الجوهر العاقل بالمعقولات وذلك هو الغرض من هذه
الفصول على ما ذكرناه وذكر انه يكون على سبيل تقرر شيء في شيء اخر والحلية والانطباع
الجزء النفسي وانما عبر عن المعقولات بالحلاوة لانها الصور المطابقة لذوات تلك الصور
بالنفس **تنبيه** الصور العقلية قد يجوز بوجه ما ان تستفاد من الصور الخارجية مثلا كما
تستفاد صورة السماء من السماء وقد يجوز ان تسبق الصورة اولا الى القوة العاقلة ثم تصير
لها وجود من خارج مثل ما تعقل شكلا ثم نجعله موجودا او يجب ان يكون ما يعقله واجب الوجود
من الكل هو على الوجه الثاني **اقول** لما فرغ من بيان كيفية ارتسام المعقولات
لجواهر العاقلة اراد ان يبين ان الاول الواجب لذاته وما يليه من المبادئ العالية على اي
نحو من انحاء التعقل يعقل المعقولات فقسم المعقولات الى ما يكون علة لوجود الاعيان
التي هي التي هي صورها كتعقل الاشكال مثلا التي لم يسبق احدا الى ذلك اي ما يعقله
بعد ذلك وتسمى علما فعليا والى ما يكون معلولات للاعيان التي هي صورها كتعقل الاشياء
المشاهدة صورتها وتسمى علما انفعاليا ونزل الصنف الثاني منزلة الاول فتحال الامتناع التعالم
عن غيره **تنبيه** وكل واحد من القسمين قد يجوز ان يكون من شيء عقلي متصور هو موجود
الصورة في الاعيان او غير موجودها بعد وجوده في الاعيان للصور المعقولة وقد يكون ان يكون ذلك الصور
للعقل من خارج لا من غيره ولولا ذلك لذهبت العقول المفارقة الى غير النهاية وواجب الوجود
يجب ان يكون عقله لذاته **اقول** هذه قسمة لغير كل واحد من القسمين المذكورين
وتقريره ان يقال كل صورة معقولة لشيء موجود في الاعيان اعني كل عقل الفعال والشيء لم يوجد بعد
في الاعيان اعني وكل عقل فعل واما ان يحصل من سبب عقلي كالعقل الفعال يصورها في

جوهر عاقل بالفعل مما يكن لكمال الصور وما ان يحصل منه اثر ذلك الجوهر لا من شئ خارج عنه
وما حصل من الغير ينتهي الى ما حصل من الذات وذلك لتسلسل الاسباب اعني العقول المفارقة
الى غير النهاية ويدل بانه ليس الذي ذكر ما دون الجوهر الذي يحصل بعقلا منه ذاته مقصود دون الاول
الواجب تعالى يجب ان يكون علمه بفعليه كما مر وهو صالام من حاله لا من غيره لما مر ايضا واعلم
ان وجود الصور المعقولة في ذات العاقل من ذاته نظرا لان العاقل لا يكون بالاولى
وجود الاشياء التي منها انما ينطبق لان العقل الفعال لا يخرج الى الفعل من غير مخرج
خارج كما مر في النمط الثالث **اشارة** واجب الوجود يجب ان يعقل ذاته بذاته على ما تحقق
ويعقل ما بعده من حيث هو علة لما بعده ومنه وجوده ويعقل سائر الاشياء من حيث وجوبها
في سلسلة الترتيب النازل من عنده طولا وعرضا لما تقرر ان علم الاول تعالى ذاتي اشار الى
احاطته بجميع الموجودات فذكر انه يعقل ذاته بذاته لكونه عاقلا لذاته معقولا لذاته على ما تحقق
في النمط الرابع ويعقل ما بعده يعني المعلول الاول من حيث هو علة لما بعده والعلم التام بالعلة
التامة يقتضي العلم بالمعلول فان العلم بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بكونها مستلزمة لجميع ما
يلزمها لذاتها وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها التي منها معلولها الذي يصدر عنها ويعقل
سائر الاشياء التي بعد المعلول الاول من حيث وجوبها في سلسلة المعلولية النازلة من عنده
اما طولا كسلسلة المعلولات المترتبة المنتهية اليه في الترتيب او عرضا كسلسلة الحوادث
التي لا تنتهي في تلك الترتيب اليه لكنها تنتهي اليه من حيث كون الجميع ممكنة محتاجة اليه
لصاحبها عرضي يتساوى جميع اجزاء السلسلة عنه بالنسبة اليه تعالى **اشارة** ادراك الاول
للاشياء من ذاته في ذاته افضل انحاء كون الشئ مدركا ومدركا ويتلوه ادراك الجواهر العقلية
للاول باشراق من الاول ولما بعده منه من ذاته ثم بعد ذلك الادراكات النفسانية التي هي نقش
ورسم عن طابع عقلي متبدد المباني والمناسب **اقول** للادراك اعتبار من حيث
هو ادراك واعتبار من حيث هو حال ما للمدرك واعتبار من حيث هو حال ما للمدرك وتختلف
مراتبه بكل واحد من هذه الاعتبارات اما الحال فبحسب ماهيته فيكون بالاحساس وبالت
تخيل وبالتوهم وبالتعقل واما الحال فبحسب القياس الى المدرك فيكون ادراك
الفعل المحض يكون المدرك فاعلا اتم وجودا من ادراك ما يتعلق الى المحض يكونه منفعلا
وايضا لان هذا اعتبار وجود وذلك المستفاد من وجود فاما الحال فبحسب القياس الى
المدرك فيكون المدرك المجرد عن المادة اتم من كونه مدركا من المحسوس فيثبت في المدرك بعلته
اتم من المدرك بمعلوله ولما كان ذهنا هكذا وكان العلم التام بالعلة التامة مقتضيا للعلم
التام بمعلولها ولم يكن العلم التام بالمعلول علما تاما بعلته فان العلم من حيث هو تام
يوجب معلولها المعين من حيث هو هو والمعلول من حيث هو معلول لا يقتضي علته المعينة
انما يقتضي علة ما فالفرد بل العلم بالعلة يقتضي العلم بماهية المعلول وانيته والعلم بالمعلول
يقتضي العلم بانية العلة دون ماهيتها كان اكمل الادراكات في ذاته ادراك الاول لذاته

بذاته كما هي وبجميع ما سواه ايضا بذاته من حيث هو علة تامة لها وهو ايضا افضل انحاء كون الشئ
مدركا لانه فعلي ذاتي وافضل انحاء كون الشئ مدركا لانه تام حاصل من الوجه الذي يجب ان
يحصل ويتلوه ادراك الجواهر العقلية اما ادراكها للاول فغير حاصل من ذواتها المعلولة بل انما
الاول لما كان غير معقول لذاته وهي حاملة لذواتها فيعقلونه باشراق من الاول عليها ثم تعقل ما دون
الاول من الاول بفعلها دون تعقل الاول اياها ويتلوه ادراكات النفوس المستفادة من طرق
الحواس والتخيلات وغيرها وهي كلها نقش ورسم عن طابع عقلي لان تجردها عن القوة
الى الفعل يحصل بتصور الصور المعقولات فيستطيع منها يعني تلك الصور بحسب استعداداتها
قابلها بذلك العقل وهي ادراكات متبددة المباني لان بعضها يحصل من الاستدلال بالعلم
على المعلول وبعضها بالعكس وبعضها من طرق غيرها ومتبددة المناسبات لانها بان ينتقل
من العلم بالشئ الى العلم بما يشابهه وبما ينافيه الى العلم بما يقابله وبان ينقل وجوه مغفرها في النقض
مراتب الادراكات وقد حصل ايضا من جميع ذلك ان الادراك يتنوع الى اصناف ادراكها في
التشكيك **وهم وتنبيه** ولعلك تقول ان كانت المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا بعضها
مع بعض لما ذكرت ثم قد سلمت ان واجب الوجود يعقل كل شئ فليس واحدا محضا بل هنالك
كثرة معقول انه لما كان يعقل ذاته بذاته ثم يلزم قيومية عقله بذاته لذاته ان يعقل الكثرة جاءت
الكثرة لازمة متأخرة لا داخلة في الذات مقومة لها وجاءت ايضا على ترتيب وكثرة اللوازم
من الذات مباينة او غير مباينة لا تثلم الوحدة وللاول يعرض لك كثرة لوازم اضافية وغير
اضافية وكثرة سلوب وبسبب ذلك كثرة الاسماء ولكن لا تاثير لذلك في وحدانية ذاته **اقول**
تقرير الوهم ان يقال انك قد ذكرت ان المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا بعضها ببعض بل هي
صور متباينة متقررة في جوهر العاقل وذكرت ان الاول الواجب يعقل كل شئ فاذا معقولاته
صور متباينة متقررة في ذاته ويلزم من ذلك ان لا يكون ذات الاول الواجب واحدا حقا بل
يكون من حيث اشتماله على الكثرة وتقرير التنبيه ان يقال ان الاول لما يعقل ذاته بذاته وكان ذاته علة للكثرة
لزمه تعقل الكثرة بسبب تعقله لذاته بذاته فتعقله للكثرة لازم معلول له فصور الكثرة التي
هي معقولاته معلولاته ولوازم مترتبة ترتيب المعلولات فهي اذن خارجة عن حقيقته لانه اخر المعلول
عن العلة وذاته ليست متقومة بها ولا بغيرها بل هي واحدة وكثرة اللوازم والمعلولات لا تنافي
وحدة ملزومها ايضا سواء كانت تلك اللوازم متقررة في ذات العلة او مباينة لها
فاذن تقرر الكثرة المعلولة في ذات الواحد العالم بذاته المتقدم عليها بالعلية والوجود
لا يقتضي تكثره وذلك بين ان الواحد وحدته لا تزول بكثرة الصور المعقولة المتقررة
فيه وهذا القول البينية ... [illegible] ... على القول بتقرر اللوازم في الاول
ذاته ... الشئ الواحد ... بالاضافة ويكون الاول موصوفا بصفات حقيقية
اضافية ولا سلبية ... المعلولات الممكنة
تعالى عن ذلك علوا كبيرا ... معلوله الاول ... لذاته وبانه تعالى لا يوجد

شيئا ثم اياما فيه نظام بل بتوسط الامور التي لم فيه الى عنه وذلك خلاف الظاهر من مذهب الحكماء
والقدماء القائلين بتبعية العلم عند فعال افلاطون القائل بعالم الصور المعقولة نبذ اهم والمشاؤون
القائلون بان ذوات العاقل والمعقول انما ارتكبوا تلك التي الان حذرا من التزام هذه المحالات ولولا اني
اشترطت على نفسي في صدر هذه المقالات ان لا اتعرض لذكر ما اعتقده فيما اجده من المسائل مخالفا لما
ليبنت وجه التفصي عن هذه المضائق وغيرها بما سانح فيها لكن الشرط املك ومع ذلك فلا اجد
بعيس بعضا ان لا انتهي في هذا الموضع الى شيء من ذكر اصلا ما اشير اليه اسار حقيقته بلوغ الحق
فيها المن صدق يسير لذلك **اقول** العاقل كما لا يحتاج في ادراك ذاته الى صورة غير صورة ذاته التي
بها هو هو فلا يحتاج ايضا في ادراك ما يصدر عن ذاته لذاته الى صورة غير صورة ذلك الصادر التي بها هو هو
واعتبر من نفسك انك تعقل شيئا بصورة تتصورها او تستحضرها فهي صادرة عنك لا بانفرادك
مطلقا بل بمشاركة ما من غيرك ومع ذلك فانت لا تعقل تلك الصورة بغيرها بل كما تعقل ذلك الشيء
بها كذلك تعقلها ايضا بنفسها من غير ان تتضاعف الصور فيك بل ربما تتضاعف اعتباراتك
المتعلقة بذاتك وبتلك الصورة فقط على سبيل التركيب واذا كان حالك مع ما يصدر عنك بمشاركة
غيرك هذه الحال فما ظنك بحال العاقل مع ما يصدر عنه لذاته من غير مداخلة غيره فيه ولا تظنن
ان كونك محلا لتلك الصورة شرط في تعقلك اياها فانك تعقل ذاتك مع انك لست بمحل لها بل انما
كان كونك محلا لتلك الصورة شرطا في حصول تلك الصورة لك الذي هو شرط في تعقلك اياها فان
حصلت تلك الصورة لك بوجه اخر غير الحلول فيك حصل التعقل من غير حلول فيك ومعلوم ان حصول
الشيء لفاعله في كونه حصولا لغيره ليس دون حصول الشيء لقابله فاذن المعلولات الذاتية للعاقل
الفاعل لذاته حاصلة له من غير ان تحل فيه فهو عاقل اياها من غير ان تكون هي حالة فيه واذا تقدم
هذا فاقول قد علمت ان الاول عاقل لذاته من غير تغاير بين ذاته وبين عقله لذاته في الوجود
الا في اعتبار المعتبرين على ما تقرر وحكمت بان عقله لذاته علة لعقله لمعلوله الاول فاذا حكمت
بكون العلتين اعني ذاته وعقله لذاته شيئا واحدا في الوجود من غير تغاير فاحكم بكون المعلولين
ايضا اعني المعلول الاول وعقل الاول له شيئا واحدا في الوجود من غير تغاير يقتضي كون احدهما
مباينا للاول والثاني متقررا فيه وكما حكمت بكون التغاير في العلتين اعتباريا محضا فاحكم بكونه في
المعلولين كذلك فاذن وجود المعلول الاول هو نفس تعقل الاول اياه من غير احتياج الى صورة
مستأنفة تحل في الاول تعالى عن ذلك ثم لما كانت الجواهر العقلية تعقل ما ليس بمعلولات
لها بحصول صورها فيها وهي تعقل الاول الواجب ولا موجود الا وهو معلول للاول الواجب كانت
جميع صور الموجودات الكلية والجزئية على ما عليه الوجود حاصلة فيها والاول الواجب تعالى يعقل تلك
الجواهر مع تلك الصور لا بصور غيرها بل باعيان تلك الجواهر والصور وكذلك الوجود على ما هو عليه
فاذن لا يعزب عنه مثقال ذرة من غير لزوم محال من المحالات المذكورة فهذا اصل ان حققته
وبسطته انكشف لك كيفية احاطته تعالى بجميع الاشياء الكلية والجزئية ان شاء الله تعالى
ولكن قصدنا فيه من نحو تتبعنا ولو ان يكشف هذا الذي على الوجه الشافي يستدعي كلاما ابسط

الليس

لا المنشي ان يورد امثاله على سبيل الحشو لذكرت ما فيه لكنه يمنعني الاختصار هاهنا على هذا الا ايماء
اولى **اشارة** الاشياء الجزئية قد تعقل كما تعقل الكليات من حيث تجب باسبابها منسوبة الى
مبدا نوعه في شخصه تتخصص به كالكسوف الجزئي فانه قد يعقل وقوعه بسبب توافي اسبابه الجزئية
واحاطة العقل بها وتعقلها كما تعقل الكليات وذلك غير الادراك الجزئي الزماني لها الذي يحكم انه
وقع الآن او قبل او يقع بعد بل مثل ان يعقل ان كسوفا جزئيا يعرض عند حصول القمر وهو جزئي ما
وقت كذا وهو جزئي ما في مقابلة كذا ثم ربما وقع ذلك الكسوف ولم يكن عند العاقل احاطة بانه
وقع او لم يقع وان كان معقولا له على النحو الاول لان هذا ادراك اخر جزئي يحدث مع حدوث
المدرك ويزول مع زواله وذلك الاول يكون ثابتا الدهر كله وان كان علما بجزئي وهو ان العاقل
يعقل ان بين كون القمر في موضع كذا وبين كونه في موضع كذا يكون كسوف معين في وقت من زمان اول الحالين
محدود فيعقل ذلك امرا ثابتا قبل كون الكسوف ومعه وبعده **اقول** يريد التفرقة بين ادراك
الجزئيات على وجه كلي لا يمكن ان يتغير وبين ادراكها على وجه جزئي يتغير ويتعين وهذا السؤال بان لا ادراك
كل عاقل فانما يدرك بما هي من حيث هي ماهيات على الوجه الاول دون الثاني وادراكها
على الوجه الثاني لا يكمل الا بالاحساس او التخيل او ما يجري مجراهما من الالات الجسمانية والعلم
بعد ذلك يقول كلية لا ادراك يعرض فيها تعلقه ان يكلم التصورات الواقعة فيه وصف بها
ولا مدخل للتصديق فيما تقرره كما بان قولي هذا الانسان نقول هذا القول في هذا الوقت خبر كلي
وقولنا الانسان يقول القول الفلاني في وقت كذا وكل لم يصح فيه الا حال الانسان والقول والوقت بالكلية
والجزئية وكل خبر يحكم فيه على طبيعة يصدق بتخصصها انما تصير تلك الطبيعة جزئية لا يدركها
العقل ولا يتناولها البرهان والذي حصل انضياف معنى الاشارة الجسمانية اليها او ما يجري
مجراها من المخصصات التي لا سبيل الى ادراكها الا الحس او ما يجري مجراه وبان اخذت تلك الطبيعة
مجردة عن تلك المخصصات صارت كلية يدركها العقل ويتناولها البرهان ولو كان الحكم
المتعلق بها حين كونها جزئية باقيا الى العقل الا ان يكون الحكم متعلقا بالامور المخصصة من
حيث هي مخصصة واذا تقرر هذا فنقول كل ما ادرك جميع الكليات من حيث انها طبايع
وادرك الطبائع كلها وتباينها وتناسبها وتباعدها وتركيبها وكلها
من حيث هي مختلفة بتلك الطبايع وادرك الامور التي كثرت عنها ولعدها وعللها من حيث تكون
بحيث واقعة في اوقات بعينها على وجه لا يتغير حتى لا يخفى عليه شيء منها ضرورة
للعالم منطبقة على جميع كلياته وجزئياته الماضية والمستقبلة المنقرضة التي لا يصح اضافتها
عليه الوجود في غاية ما هو بشيء ويكون تلك الصورة بعينها منطبقة على العالم الجزئي
في الوجود مثل هذا العالم بعينه يكون صورة كلية منطبقة على كثيرات التي في زمنها
متعينة بعينها هكذا يكون ادراك الجزئيات على الوجه الكلي ولنعد الى شرح الكتاب
فقوله الاشياء الجزئية قد تعقل كما تعقل الكليات اشارة الى ادراكها من حيث هي طبايع
مجردة عن المخصصات المذكورة وقيدها بقوله من حيث تجب باسبابها لكون ذلك لا ادراك الا اسبابها

الاشياء مع كونه كلما تغشى عن طبي ثم مال منسوبة الى مبدا نوعي في مخصص اي منتسبه الى
مبدا طبيعة النوعية موجودة في مخصص ذلك لا انها غير موجودة مع غير ذلك المخصص
بل مع مخصص انها موجودة مع غيره والمراد ان تلك الاشياء انما تعين باسبابها من
حيث هي طبائع ايضا ثم مال مخصص به اي يخصص تلك الجزئيات بطبيعة ذلك المبدا
وانما نسبها الى المبدا كذلك لان الجزئي من حيث هو جزئي لا يكون معلولا لطبيعة غير جزئية
ولا الطبيعة علة له من حيث هو كذلك وما في كلامه ظاهر الاول وهو ان العاقل لان من
كون القمر في موضع كذا الى اخره ومعناه ان من يعقل ان من كون القمر في اول الحمل
مقارنا من كونه في اول الثور يكون كسوف معين في وقت محدود من زمان كونه
في اول الحمل عشر درجات ما كما يكون يعقل ذلك العاقل لهذه الصغرى امرا ما تاما قبل
وقت الكسوف ومعه وبعده وظهر من هذا البيان ان تحديد زمان الكسوف بزمان
اول الحالين اعني كون القمر في اول الحمل واحسن ان يعين الكسوف اما بحدوده
او بما يحد به وليس زمانه غير محتاج اليه كما ظنه الفاضل الشارح **تنبيه**
واشاره في تغيير الصفات للاشياء على وجوه **اقول** هذا الفصل يشتمل
على تقسيم الصفات الى اقسامها وبيان ما يتغير منها بتغير ما يعرض لها عن ذات
الموصوف وما لا يتغير ليستدل بذلك على تنزيه الصنف الاول عن الواجب الاول
جل ذكره وتلك القسمة ان يقال الصفة اما ان يكون متقررة في الموصوف غير مقتضية
لاضافة الى غيره واما ان يكون مقتضية لاضافة الى غيره وليست متقررة في ذاته
واما ان يكون متقررة ومقتضية للاضافة معا وهي تنقسم الى ما لا يتغير بتغير المضاف اليه
والى ما يتغير بتغيره لانه اضافة **قوله** فمنها مثل ان يكون الذي كان ابيض
وذلك باسود الصبغ متقررة غير مضافة هذا هو الصنف الاول من الاربعة وهو ظاهر
والصنف الثاني غير مذكور في هذا الفصل **قوله** ومنها ان يكون الشيء قادرا على تحريك
جسم ما فلو عدم ذلك الجسم لسمي الآن انه قادر على تحريكه فاسمي ان اذ عن صفة
ولكن من غير تغير في ذاته بل في اضافته فان كونه قادرا صفة له واحدة ملحقها اضافة
الى امر كلي من تحريك اجسام بحال ما مثلا لزوما اوليا ذاتيا ويدخل في ذلك زيد وعمرو
وحجر وشجر [illegible] لا ثانيا فانه ليس كونه قادرا متعلقا بالاضافات المتعينة تعلقا اوليا لانه
[illegible] لم يكن زيد اصلا في الامكان ولم يتغير اضافة القدرة الى تحريكه ابدا ما صح ذلك
في كونه قادرا على التحريك فادى اصل كونه قادرا ليس يتغير بتغير الحال المقدور عليها من الاشياء
بل انما يتغير الاضافات التي يعينها فقط وهذا القسم كالمقابل للذي قبله وهنا هو
الصنف الثالث وهو الصفة المتقررة في الموصوف المقتضية لاضافة الى شيء من خارج
التي لا تتغير بتغير ذلك الشيء في التابع وان كان يتغير اضافته الى ذلك الشيء وهي كالقدرة
التي هي هيئة ما للذات بسببها يصح ان يصدر عن تلك الذات فعل وهي بعينها كون القادر

وحجارة وحجر

مضافا

مضافا الى مقدوره بعينه ولا يتغير بتغير المضاف اليه فان القادر على تحريك زيد
لا يصير غير قادر في ذاته عند انعدام زيد ولكن يتغير اضافته تلك فانه حينئذ لا يكون
قادرا على تحريك زيد وان كان قادرا في ذاته والسبب في ذلك ان القدرة تتعلق اولا
بالاضافة الى امر كلي لزوما اوليا ذاتيا بل بسبب ذلك الكلي والامر الكلي الذي يتعلق
الصفة به لا يمكن ان يتغير فلاجل ذلك لا يتطرق التغير الى الصفة واما الجزئيات فتقع
بتغير بعضها بتغير الاضافات الجزئية العرضية المتعلقة بها وهذا الصنف كالمقابل
للاول لانه صفة متقررة ذات اضافة والاول متقررة عارية عن الاضافة **قوله**
ومنها مثل ان يكون الشيء عالما بان شيئا ليس ثم يحدث الشيء فيصير عالما بان الشيء
ليس فيتغير الاضافة والصفة المضافة معا فان كونه عالما شيء ما يختص الاضافة به حتى
انه اذا كان عالما بمعنى كلي لم يكف ذلك في ان يكون عالما بجزئي حتى يكون العلم
بالشيء علما مستانفا يلزمه اضافة مستانفة وهيئة للنفس مستجدة لها اضافة مستجدة مخصوصة
غير العلم بالمقدمة وعن هيئته تحقيقها لا كما كان من كونه قادرا له هيئة واحدة اضافات شتى
فهذا اذا اختلف حال المضاف اليه من عدم او وجود وجب ان يختلف حال الشيء الذي
له الصفة لا في اضافة الصفة بعينها فقط بل وفي الصفة التي يلزمها تلك الاضافة ايضا
وهذا هو الصنف الرابع وهو الصفة المتقررة في الموصوف المقتضية لاضافة الى شيء من
خارج التي يتغير بتغير ذلك الشيء في التابع وهي كالعلم بانه صورة متقررة في العالم مقتضية
لاضافة الى المعلوم ويتغير بتغير المعلوم فان العالم بكون زيد في الدار يتغير علمه بخروجه
عن الدار وذلك لان العلم انما يستلزم الاضافة الى المعلوم المعين ولا يتعلق بغير ذلك
المعلوم بعين التعلق الاول بخلاف القدرة فانها تتعلق بالمقدور الكلي اولا وثانيا بالمقدور
الجزئي الذي يقع تحته لكن الكلي بالنسبة الى العلم فانه اذا تعلق بالكلي فلا يتعلق بالجزئي الذي
يقع تحته ذلك الكلي بالنسبة الا اذا استونف العلم به وكذا ويتعلق بذلك الجزئي تعلقا [illegible]
ومثاله العلم بان الحيوان جسم لا يقتضي باتفاق العلم بكون الانسان جسما ما لم يقترن الى
ذلك علم آخر وهو العلم بكون الانسان حيوانا فان العلم بكون الانسان جسما علم مستانف
له اضافة مستانفة وهيئة جديدة للنفس لها اضافة جديدة غير العلم بكون الحيوان جسما وغير
هيئته وكذلك العلم ويلزم من ذلك ان يختلف حال الموصوف بالصفة التي يكون من هذا الصنف
باختلاف حال الاضافات المتعلقة بها لا في الاضافات فقط بل وفي نفس تلك الصفة
قوله فاليس موضوعا للتغير يلزم كذا ان لا يعرض له تبدل بحسب القسم الاول ولا بحسب
القسم الثالث واما بحسب القسم الثاني فقد يكون له اضافات بحيث لا يتغير في الذات
اقول لما فرغ من احكام الصفات اورد قضية كلية وهي ان كل ما لا يكون موضوعا
للتغير كيف ان يتبدل صفاته المتقررة الخالية عن الاضافة والصفات المقترنة المتعلقة
بالاضافة التي تتغير بتغير الاضافة ويكون ان يتبدل اضافاته اللازمة لصفاته المتقررة

[illegible] كونه [illegible] غير متقررة ت

ح
وذلك لان العلم يعلم الشيء ودون
ولا الا ان يعلم احدهما الا وجود
كان السلم يعود [illegible] على الا
[illegible] كل [illegible] علمه كونه
[illegible] التخالف
[illegible] الامام

التي لا تتغير بتغير تلك الاضافات ولا محالة يكون ذلك في اضافات محضة لانها لزوما ما سا
ولا يمكن ان يكون في اضافات غير محضة لانها لزوما او لما فات المتغير بسبب بعض التغير في
نفس تلك الصفات وحينئذ يصير الذات موضوعا للتغير هذا تقرير كلامه وانما سمى
الفصل بالتنبيه للقسمة المذكورة وبالاشارة لهذا الحكم الكلي واعترض الفاضل الشارح
بان الاضافة موصوفة عندهم بانا اذا جوزنا التغير فيها فلم لا نجوزه في الصفات الحقيقية
ليس بوارد لانهم بينوا ان الاضافة التي يجوز تغيرها للتغير ما يتعلق بها الموصوف
ولا الصفة المتقررة فيها بالذات بل بالعرض ومعناه ليس تغيرها وقوع التغير الذي
سطر ان ... الاضافة عارضة كالقدرة على تحريك زيد مثلا له تحت ما عرضت الاضافة له كالقدرة
على التحريك مطلقا **نكتة** كون ذلك تنبيها وتسمية هذا اضافة محضة وكون ذلك على ما ازاد وعلى ما هو
كون ذلك حال مقررة في نفس الشيء يسمى اضافة لانه اولا حقه ما تسمى بها حال مضافة لا ذو
اضافة محضة **اقول** اشار الى الصنف الثاني من الاصناف الاربعة وذكر الفرق بينه
وبين الصنف الاخير لئلا يلتبس بعضها ببعض وذلك ظاهر **تذنيب** فالواجب
الوجود يجب ان لا يكون علمه بالجزئيات علما زمانيا حتى يدخل فيه الآن والماضي والمستقبل
فيعرض لصفة ذاته ان تتغير بل يجب ان يكون علمه بالجزئيات على الوجه المقدس العالي عن
الزمان والدهر **واقول** هذا الحكم كالنتيجة لما قبله وهو انما حصل من انضياف
قولنا واجب الوجود ليس بموضوع للتغير على ما ثبت في النمط الرابع الى الحكم الكلي
المذكور وهو قولنا كل ما ليس بموضوع للتغير لا يجوز ان تتغير اضافاته على التفصيل المذكور
ثم ان هذا الحكم يوهم مناقضة للقول بان الكل معلول للواجب العالم بذاته وان العلم بالعلة
يوجب العلم بالمعلول فذكر رفعا لهذا الوهم انه يجب ان يكون علمه بالجزئيات على الوجه
الكلي الذي لا يتغير بتغير الازمنة والاحوال واعلم ان هذه السياقة تشبه سياقة
الفقهاء في تخصيص بعض الاحكام العامة باحكام تعارضها في الظاهر وذلك لان الحكم
بان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ان لم يكن كليا لم يمكن ان يحكم باحاطة الواجب بالكل
وان كان كليا وكان الجزئي المتغير من جملة معلولاته اوجب ذلك الحكم ان يكون عالما به لا محالة
فالقول بانه لا يجوز ان يكون عالما به لامتناع كون الواجب موضوعا للتغير تخصيص لذلك
الحكم الكلي بحكم يعارضه في بعض الصور وهذا دأب الفقهاء ومن يجري مجراهم ولا يجوز
ان يقع امثال ذلك في المباحث المعقولة لامتناع تعارض الاحكام فيها فالصواب ان
يقرر بان هذا المطلوب مبني على ما ذكرته وهو ان يقال ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
ولا يوجب الاحساس به وادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا يمكن الا بالآلات
الجسمانية كالحواس وما يجري مجراها فالمدرك بذلك الادراك يكون موضوعا للتغير لا محالة
اما ادراكها على الوجه الكلي فلا يمكن ان يدرك الا بالعقل والمدرك بهذا الادراك يمكن ان لا يكون
موضوعا للتغير فاذن الواجب الاول وكل ما لا يكون موضوعا للتغير بل كل ما هو عاقل

يمنع

يمنع ان يدركها من جهة ما هو عاقل على الوجه الاول ويجب ان يدركها على الوجه الثاني
قوله ويجب ان يكون عالما بكل شيء لان كل شيء لازم له بوسط او بغير وسط يتادى
اليه بعينه قدره الذي هو تفصيل قضائه الاول تاديا واجبا اذ كان ما لا يجب لا يكون كما علمت
اقول هذا تأكيد لاحاطته تعالى بالكل واقول ويقرب منه انه لما كان جميع صور الموجودات
الكلية والجزئية التي لا نهاية لها حاصلة من حيث هي معقولة في العالم العقلي بابداع الاول
الواجب اياها وكان ايجاد ما يتعلق منها بالمادة في المادة على سبيل الابداع ممتنعا اذ هي
غير متناهية لقبول صورتين معا فضلا عن تلك الكثرة وكان الجود الالهي مقتضيا لتكميل
المادة بابداع تلك الصور فيها واظهار ما فيها بالقوة من قبول تلك الصور الى الفعل قدر بلطف
حكمته زمانا غير منقطع في الطرفين يخرج فيه تلك الامور من القوة الى الفعل واحدا بعد واحد
فيصير الصور في جميع ذلك الزمان موجودة في موادها والمادة كاملة بها واذ تقرر ذلك
فاعلم ان القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على سبيل
الابداع والقدر عبارة عن وجودها في موادها الخارجية بعد حصول شرائطها مفصلة
واحدا بعد واحد كما جاء في التنزيل في قوله عز من قائل وان من شيء الا عندنا خزائنه وما
ننزله الا بقدر معلوم والجواهر العقلية وما معها توجد في القضاء وفي القدر مرة واحدة
والجسمانيات وما معها موجودة فيهما مرتين [illegible] هذا تقرير معنى قول الشيخ
ان كل شيء يوجب الاول بتوسط او بغير وسط متاديا في قدره الذي هو تفصيل قضائه
الاول الى ذلك الشيء بعينه تاديا على سبيل الوجوب **اشارة** فالعناية هي احاطة علم الاول
بالكل وبالواجب ان يكون عليه الكل حتى يكون على احسن النظام وبان ذلك واجب عنه وعن
احاطته به فيكون الموجود وفق المعلوم على احسن النظام من غير انبعاث قصد وطلب من
الاول الحق فعلم الاول بكيفية الصواب في ترتيب وجود الكل منبع لفيضان الخير في الكل
اقول هذا الفصل يشتمل على تفسير العناية وهو ظاهر وقد مر في النمط السابق
ايضاح ذلك وانما اورده هناك بعد ذكر انه تعالى لا يفعل لغرض في السافل ليعلم ان
نظام الموجودات كيف صدر عن الاول من غير قصد واعاده ههنا بعد نفي ادراك الجزئيات
المتغيرة عنه تعالى ليعلم ان النظام الموجود في تلك الجزئيات كيف صدر عنه وموضع هذا البحث
هو هذا الموضع وانما اورده في النمط السادس لغرض ما وهو ازالة الوهم المذكور ولذلك
بدا كلامه ثم بقوله [illegible] ههنا [illegible] **اشارة** الامور
الممكنة في الوجود منها امور يجوز ان يتعرى وجودها عن الشر والخلل والفساد اصلا ومنها
امور لا يمكن ان تكون فاضلة فضيلتها الا ويكون بحيث يعرض منها شر ما عند ازدحامات
الحركات ومصادمات المتحركات ومن القسمة امور شريرة اما على الاطلاق واما بحسب
الغلبة واذا كان الجود المحض مبدأ لفيضان الوجود الخيري الصواب كان وجود القسم
الاول واجبا فيضانه مثل وجود الجواهر العقلية وما يشبهها وكذلك القسم الثاني يجب

فيظن انه ما من شيء الا وجد خير كثير ولا يوجد به نحو امر شر قليل سيئ الكثير او وذلك مثل
خلق النار فان النار لا تفعل فعلها الا لكان معونتها في تتميم الوجود الا ان تكون بحيث
تؤذي وتؤلم ما يتفق لها مصادمته من الاجسام الحيوانية وكذلك الاجسام الحيوانية لا يمكن
ان يكون لها فضيلتها الا ان يكون بحيث يمكن ان يتأدى الى اقوالها في حركاتها وسكوناتها
واحوالها مثل ما للنار من مثل هذا الى الحالات وما كان عرضه فان تتأدى الى احوالها
واحوال الامور التي في العالم الى ان يقع لها خطأ او عرض ضار من المحاذير في الدين او في وسط
حتى ان غالب غاية من متهوم او عرضه ضار ... المحاذير ويكون القوى المذكورة لا تغني
غناها او يكون بحيث يعرض لها بعض المضار عارض خطأ وعلية ... وذلك في
اشخاص اقل من اشخاص السالمين وفي اوقات اقل من اوقات السلامة ولان هذا معلوم
في العناية الاولى فهو كالمقصود بالعرض فالشر داخل في القدر بالعرض كانه مرضي
به بالعرض **اقول** لما فرغ من بيان ادراك الاول الواجب لجميع ما سواه وكان البحث
عن كيفية وقوع الشر في قضائه تعالى من المباحث المتعلقة بذلك اراد ان يشير اليه
ويجب ان يعرف ماهية الشر قبل الخوض في المطلوب فاقول الشر يطلق على
امور عدمية من حيث هي غير موثرة كفقدان كل شيء ما من شانه ان يكون له مثل الموت
والفقر والجهل وعلى امور وجودية كذلك كوجود ما يقتضي منع المتوجه الى كمال عن الوصول
اليه مثل البرد المفسد للثمار والسحاب الذي يمنع القصار عن فعله وكالافعال المذمومة
مثل الظلم والزنا وكالاخلاق الرذيلة مثل الجبن والبخل وكالالام والغموم وغير ذلك
واذا تاملنا في ذلك وجدنا البرد مثلا ليس من حيث هو كيفية ما او بالقياس الى علتها الموجبة
له ليس بشر بل هو كمال من الكمالات انما هو شر بالقياس الى الثمار لافساده امزجتها
فالشر بالذات هو فقدان الثمار كمالاتها اللائقة بها والبرد انما صار شرا بالعرض
لافضائه الى ذلك وكذلك السحاب والظلم والزنا ليسا من حيث هما امران يصدران عن
قوتين كالغضبية والشهوية شرا بل هما من تلك الحيثية كمالان لتينك القوتين انما
يكونان شرا بالقياس الى المظلوم او الى السياسة المدنية او الى النفس الناطقة الضعيفة
عن ضبط قوتيه الحيوانيتين فالشر بالذات هو فقدان ... تلك الاشياء كمالها وانما اطلق
على اسبابها بالعرض لتأديتها الى ذلك وكذلك الفعل في الاخلاق التي هي مبادئها وكذلك
الالام فانها ليست بشرور من حيث هي ادراكات لامور ما من حيث وجود تلك الامور في
انفسها او صدورها عن عللها انما هي شرور بالقياس الى المتالم الفاقد لاتصال عضو من
شانه ان يتصل بآخر فقد حصل من ذلك ان الشر في ماهيته عدم وجود او عدم كمال لموجود من حيث
ذلك العدم غير لائق به او غير موثر عنده وان الموجودات ليست من حيث هي موجودات شرورا
انما هي شرور بالقياس الى الاشياء العادمة كمالاتها لا لذواتها بل لكونها مؤدية الى تلك الاعدام
فالشرور بالذات اعدام ... منسوبة الى افراد اشياء من جهة ما هي في انفسها وبالقياس الى الكل فلا شر

اصلا

اصلا ونحن بعد تقرير هذا المعنى نعود الى الشرح فنقول الاشياء بحسب اعتبار وجود الشر
وعدمه تنقسم الى ما لا شر فيه اصلا والى ما فيه ما هو شر وما ليس بشر والى ما ليس فيه ما ليس بشر
اصلا والقسم الثاني الى ما يغلب فيه ما ليس بشر على ما هو شر والى ما يتساويان فيه والى ما يغلب فيه
ما هو شر وهذه خمسة اقسام الاول ما لا شر فيه اصلا وهو موجود فان الموجودات التي الاشر
على ما هي بالفعل كالعقول لا شر فيها اصلا والثاني ما يغلب فيه ما ليس بشر على ما هو شر وهو
ايضا موجود فان الموجودات التي لا يمكن ان يكون على كمالاتها اللائقة بها الا ويكون بحيث يعرض
منها عند ملاقاتها لما في الغير منع ذلك الغير عن كماله كالنار فانها لا يمكن ان تكون بالغة في
الحرارة الا ان تكون بحيث يعرض منها احراق لبعض المركبات بالاحتراق لا يكون الا كالم من هذا
الصنف فظاهر ان حصول هذه الموجودات يكون من سائر الاحكام لا متناهية والكون والفساد وكذلك
قليلة بالقياس الى الكل ووقوع الشر اللازم المعين لصيرورة العضو ممنوعا عن كماله ايضا
قليل فانه لا يقع الا في اجزاء العناصر وبعض المركبات وفي بعض الاوقات واما الاقسام
الثلثة الباقية التي يكون شرا محضا او يغلب الشر فيها او يتساويان فيما ليس بشر فغير موجود
لان الموجودات الحقيقية والاضافية في الموجودات لا محالة يكون اكثر من الاعدام الاضافية
التي حصل على الوجه المذكور والشيخ اشار الى القسمين الاولين بقوله الامور الممكنة في الوجود الى
قوله ومصادمات الحركات والى الثلثة الباقية بقوله وفي القسمة امور شرية اما على الاطلاق
او بحسب التغليب والصحيح على وجود الاولين بقوله فاذا كان الخير المحض الى قوله واوقات اقل
من اوقات السلامة والاوقات في الاحتمال الالم والاذى الحاصلين للحيوانات جميعا والجملة المركب
الضارة من المحال الذي يعرض لها لا من حيث هي جوهر ان بل من حيث هي اضافي والامور التي يعرض
لها بسبب قوتيه الحيوانيتين وتقصيره في امر المعاد يعني سوء الاخلاق الرذيلة والملكات الذميمة
فان هذه الاشياء هي جميع ما ينسب الى الشرور وكما ان اجزاء العالم المختلفة الصور والقوى
المركبة المختلفة الافعال لا تغني غناها الا ان يكون بحيث يعرض لها في هذا الملاقي مثل هذه
الاشياء وهي قليلة الوجود وان كانت كثيرة بالعدد وكذلك ان هذه الشرور معلومة في العناية
الاولى فهي مقصودة الا انها داخلة بالعرض وهي من حيث هي شرور بل من حيث هي لوازم
خيرات كثيرة لا يمكن ان يكون منفكة عنها **قال** الفاضل الشارح هذا البحث ساقط عن
الفلاسفة والاشاعرة لانه لا يستقيم الا مع القول بالاختيار والحسن والقبح العقليين كما هو
مذهب المعتزلة اما مع القول بالايجاب او بنفي الحسن والقبح عن الافعال الالهية لا يكون السؤال بلم
على افعاله واردا اما ورد هو من الفلاسفة فمن جملة الفضول والجواب ان الفلاسفة انما بحثوا
عن كيفية صدور الشر عما هو خير بالذات فتنبيههم على ان الفاعل عندهم ليس بشرير فان
صدور الخيرات الكلية الملازمة للشرور الجزوية ليس بشرير وقال انهم يستدلون على كون
الشر عدما وهو ليس بصحيح لانهم ان ارادوا بذلك تفسير اللفظ على اصطلاحهم فلا حاجة
الى الاستدلال وان ارادوا ما جعل العدم مثل الشر فهم محتاجون بتلك الى معرفة ماهية الشر

بان التصديق مسبوق بالتصور ويقل بعض من صحح الاستدلال من هذا العام على اصل استدلالهم
تمثلا بالمذهب قياسا والجواب انهم انما يتحدثون عن ماهية الشيء الذي يعين هذه الجمهور بلفظه
الشر ويسطرون من بعد لمنع الاسم ويلحقون ما يدخل من تلك الماهية بالذات غير انه يثبت
لها ما بالعرض ليتحقق الماهية بما نريد عنها وظاهر ان البحث على هذا الوجه صحيح وليس
باستدلال يشتمل على الماهية من الباب انه مبني على معرفة بحد الاسم الذي لا طريق اليها
الا الاستقراء ثم ان الفاضل الشارح حكم بان الشر هو الالم فقط وهو نص صريح وان الخير
هو اما عدم الالم يعني السلامة واما ضده يعني اللذة واطال كلامه في بيان ان الالام في الدنيا
اكثر من اللذات وهو سعي في كون الشر غالبا ثم وكذا الفلاسفة لا كلامهم في هذه المصالح
الا ان يقولوا ان قول القائل بخلق الله الخلق باطل لانه تعالى خالق بذاته لا لعلة ولهذا في
القول بتعليل الشر اذن فيتوجه ان يكون من باب الفضول **اقول** لا حاجة بنا ههنا الى ايراد
جوابه فانه يختص بما ذكره **قال وهم ونبيه** ولعلك تقول ان اكثر الناس الغالب عليهم
الجهل وطاعة الشهوة والغضب فلم صار هذا الصنف منسوبا انهم الغالب انه يجب انه كما ان
احوال البدن ثلاثة حال البالغ في الجمال والصحة وحال المتوسط في الجمال والصحة وحال
القبح والمستقام والاول والثاني من السعادة البدنية العاجلة فسطامي ومعتد لا
او يبتلى كذلك حال النفس ثلاثة حال البالغ في فضيلة العقل والخلق وله الدرجة
العليا في السعادة الاخروية وحال من ليس له في المعقولات الا المحملة
ليس حال الجهة الضار في المعاد وان كان ليس له كثير حظ من العلم جسيم النفع في المعاد
الاخر من اهل السلامة ويسلم خطأ من خيرات الاجل والقرب كالمستقام والسقيم بالعرض
الاذى من البعض وكل واحد من الطرفين نادر والوسط فاش غالب فاذا انضاف اليه الطرف
الفاضل صار الاهل اللذين غالبين وافرين **اقول** لما كان في قوى الانسان التي يتها تصدر
الافعال الارادية عنه تصير بسببها سعيدا او شقيا بالنطقية والغضبية والشهوية وكانت
السعادة او الشقاوة العاجلة تستحقه بالعادة الى الاجليين وكان الغالب على الناس
بحسب النطق الخاص من اهلها يتبعون الاكثر على الجهل وعلى طاعة
الشهوة والغضب سبق الوهم الى ان الاكثر من اشقيا الاخرة في الاجل وولي بعض عليه
الشر من نوع الانسان الذي هو اشرف انواع الكائنات ما زال الشيخ هذا الوهم بان
صورة الجهل الذي يعرض بالنفس اعني الجهل المركب الراسخ نادر لوجود البغض في العام الفاشي
هو الجهل البسيط الذي لا يضر في المعاد كثير ضرر وكذلك من الغوى من اخرين بان وجود
السيئات المضادة للملكة الفاضلة نادر كوجودها والعام الفاشي هو من الاخلاق الخالية عن
غاية الفضل والرذيلة وشبه النفس من هذه الاحوال بالابدان في الجمال والصحة الغاية
او في القبح والمرض الغاية او في الحال المتوسطة بينهما ثم ان الوسط مع احد الطرفين غالب
فاذن الشر ليس بغالب وذلك لان الشقاوة الابدية تختص بالطرف الاخس على الوجه الذي بيناه
من هم
وهو

وهو معنى قوله والقرب كالمستقام والسقيم بالعرض الاذى في البعض يعني بعرض المرض
وعرضه للشيء اذا كان مستصحبا للشيء لا يعرض ذلك الشيء لحينه وبالعرض انه ظاهر **تنبيه**
لا تظن عند كون السعادة من انواع بنوع واحد ولا تظن عند ان السعادة انما لا تنال اصلا الا
بالاستكمال في العلم وان كان ذلك يجعل نوعا منها اشرف ولا تظن عندك ان مقارنته الخطايا
بانكم تقطع النجاة بل انما يهلك الهلاك السرمد ضرب من الجهل وانما يعرض العقاب المحدود
ضرب من الرذيلة وحدة وذلك في اقل اشخاص الناس ولا تصغ الى من يجعل النجاة وقفا على
عدد محصور معين عن اهل الجهل والخطايا صارفا الى الشقاوة ابدا استوسع رحمة الله تعالى وستسمع
لهذا فصلا بيان **اقول** يريد تقرير كون الشقاوة الابدية مختصة بالطرف الاخس فقط وهو
وقوله بانكم تقطع النجاة اي باطعم والعصمة ههنا اسم لما يعصم به الانسان اي يستمسك به لئلا يسقط
وقوله انما يهلك الهلاك السرمد ضرب من الجهل والرذيلة اما الجهل فانهما اما يعصيان
شقاوة منقطعة او لا يعصيان شقاوة اصلا وانما قال واستوسع رحمة الله ملاحظة لقوله عز
وعلا ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون فان فيه ما يدل على شمولها للعموم وعلى
تخصيصها بالاهل الطرف الاشرف منها **وهم وتنبيه** او لعلك تقول هلا امكن ان يبرأ
القسم الثاني عن لحوق الشر فيكون جوابك انه لو برئ عن ان يلحقه ذلك لكان شيئا غير هذا القسم
الاول وكان القسم الاول وقد فرغ عنه واما هذا القسم من الفعل فيصح ما ليس يمكن ان يكون
الخير الكثير يتعلق به الا ويلحقه بالحقيقة شيء من الضرورة عند المصادمات على انه فاذا ابرى عن
هذا القسم جعل غير نفسه وكان النار فجعلت غير النار والماء غير الماء وترك وجود هذا القسم
على معنى المذكور عن الخير المقصود على ما بيناه وهذا الفصل غني عن الشرح **وهم وتنبيه**
ولعلك تقول ايضا فان كان القدر فلم العقاب فتأمل جوابه ان العقاب للنفس على خطيئتها كما
ستعلم هو كالمرض للبدن على نهمه وهو لازم من لوازم ما ساق اليه الاحوال الماضية التي لم يكن
من وقوعها بد ولا منه منوع ما يتبعها فاما الذي يكون على وجه الغير من مبتدئ ليس من خارج
فحديث اخر ثم اذا سلم ما وقع من خارج فان ذلك ايضا يكون حسنا لانه كان يجب ان يكون التخويف
موجودا في الاسباب التي يشيع في الاكثر والتصديق تأكيد للتخويف فاذا اعترض من اسباب
العقاب هاهنا ما يصير معصيا للتخويف والاعتبار من ذلك الحقا دون الجمعة بل التصديق
لاجل الغرض العام ثم ان كان غير ملايم لذلك الواحد ولا ان ضيا من مختار رحيم لو لم يكن هناك
الاحاديث المتصلة بالقدر ولم يكن من المفسدة الجزئية لفضل كلية عامة كثيرة ترك الاعتبار لاجل
الجزء لاجل الكل كما لا يترك عضو لاجل الكل فيقطع عضو ويهلم لاجل البدن بكليته
ليسلم واما ما يورد من جهة الظلم والعدل ومن جهة افعال تعالى انها من الظلم وافعال
مقابلة لها ووجوب ترك هذه والاعتذار تلك فان ذلك من المقدمات الاولية بغير وجه وضعا
كليا بل اكثره من المقدمات المشهورة التي جمع عليها ارشاد المصالح ولعل فيها ما يصح بالبرهان
بحسب بعض الفاعلين واذ قصرت الخطابة بالبلسف ما في البراهين دون امثالها وانت فقد عرفت

اصناف المقربات في موضعها **اقول** تقرير السؤال ان يقال ان كانت الافعال الانسانية
صادرة عنه على سبيل الوجوب لحصولها مع سائر الجزئيات في العالم العقلي ولوجوب حدوث
ما يحدث منها في هذا العالم مطابقا لما تمثل هناك فلم يعاقب الانسان على شيء صدر عنه
على سبيل الوجوب والشيخ اجاب عنه اولا بان بعض العقوبات لخطيئته وهو ملحق له ان
العقاب للنفس على خطيئتها كما ستعلمه هو كالمرض للبدن الى النهم وهو وقوع ما سيعلمه هو
ظاهر وهذا النوع من العقاب انما يكون للنفس لاسباب بدنية بسبب ملكاتها الرديئة الراسخة فيها
وكانها يكون من لوازم خطاياها وهو نار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة لكن الايات الواردة
في الكتب الالهية بالوعيد لو اجريت على ظواهرها اقتضت القول بعقاب جسماني وارد على
بدن المسيء من خارج على ما يوصف في التفاسير والاخبار واشار الشيخ الى ذكره ايضا بقوله
واما العقاب الذي يكون على جهة اخرى من مبتدئ من خارج فحديث اخر اشار به على
الوجه المشهور ولو كان حقا لكان سمعيا ثم اراد ان يذكر وجها ايضا على تقدير تسليم كونه
كما تحمله اهل الظاهر بلسان ما اكثر ووقع عن الحكمة الالهية اي ليس حسنا فقال ثم اذا سلم
معاقبته من خارج فان ذلك ايضا يكون حسنا واراد بالحسن هنا الحسن المقابل للشر لا ما
يذهب اليه المتكلمون على ما سياتي واستدل على ذلك بان خوف الخلق منه ومما يجري من الافعال
الانسانية حسن لنفعه في اكثر الاشخاص من الاتقاء والكف التي يحيف بسوء عاقبة الجرم بالكد للتحقيق
ويعقب لا محالة النفع ههنا فيكون حسنا ثم بين ان هذا التخويف انما يكون مشتملا على العقاب الى
الشخص المعذب ويكون جزاء للعاصي الى الاكثرين من نوعه ولا مدخل للخير الا بان
ان لا يطلب الشر بهذا القليل من الخير الكثير الذي يلزمه من غير ان يستفيد بقطع العضو صلاح
البدن بان الحكم لو تصور ذلك على انه لا يعلم ما يعقل عنده لتحقيق وقد بين ذلك بان ما ورد
به المنزل لاجل ما على ظاهره لم يكن مخالفا للاصول الحكمية بعض المتكلمين بذلك اصول
كالمعتزلة انما يقولون ذلك على وجه اخر وهو علم عقيد العباد والواجب على الله تعالى او حسن منه
اذ في ذلك صلاح حال العباد ولا يجوز الوعد والوعيد على الطاعة والمعصية حسنا اذ فيهما
تقريبهم الى الطاعة وتبعيدهم عن المعصية وتعذيب العاصين عدل منه حسن وفي احلال ما ينبه
المطيعين عليهم قبيح الى الافعال وذلك لانهم بنوه على مقدمات مشهورة مشتملة على تحسين بعض الاحكام
وتقبيح بعضها يحسبها العقل يعدون من البديهيات وذكر الشيخ ان تلك المقدمات ليست من
الاوليات بل من الاراء المحمودة المشهورة التي تكون معتبرة على مصالح الجمهور ويمكن ان يقع فيها ما يصح
بالبرهان بحسب بعض القائلين يعني الذي هو من الاحسانية على ما مر في المنطق بان في بناء
شان احكام افعال الله تعالى واحب الرد عليها بمثل ما صح قال **الفاضل** الشارح هذا الجواب
ضعيف اما اولا فلانه جنح على وجوب التعذيب وكما يقال ان كان القدر علم العقاب يكون ان
يقال ان كان في القدر علم التعذيب ويكون حكمهما واحدا وان لا يكون ان كان ايضا امر منسوخ في
سائر الكلام واما ثانيا فلانه لا يمشي على قول المليين لانهم لا يجوزون ان يكون الهالكين من كالف

قواعدهم اكثر من الناجين وكان غرضه تشنيع قولهم بل الجواب الصحيح ان يقال ان العقاب
ايضا من القدر وطلب ما يقتضيه القدر باطل واقول على الاول القول بالقدر على ما ذهب اليه
الحكماء وهو ان يكون الحوادث مستندة الى اسبابها المباشرة الى القول بالقدر على ما ذهب اليه
الاشاعرة من المتكلمين لانهم يقولون لا مؤثر في الوجود الا الله والجواب الذي ذكره
الشيخ كان موافقا للاصول لان فعل الانسان مستند عندهم الى العلة بالارادة وكلاهما مستندان
الى اسبابهما ومن اسبابهما الى فعل ايجاد التخويف باذن وقوع التخويف من الاسباب المقتضية للخوف
والجبر مع كونه من القدر والعقاب صحيح على ما ذكره الشيخ وعلى الاساس كونه من القدر لان جميع
ما في القدر يحال عنده ما قاله اصول الاشاعرة وانما لم يكن للتخويف فايدة كان العقاب باطلا على
ما ذكره الفاضل الشارح وانما ينقطع الكلام في القدر عندهم بقطع العلية على الاطلاق ولذلك
يقولون لا يسال عما يفعل وعلى الثاني ان الشيخ لا يريد بتشنيعه قواعد متكلمي المليين على ما صرح
به بل يريد تشنيعها ما نطق به الكتب الالهية من عذاب النار وليس فيها ورد من المنزل حكم بان
الهالكين اكثر من الناجين بل يمكن ان يوجد فيه ما ينافي هذا الحكم

النمط الثامن في البهجة والسعادة

البهجة السرور والنضرة والسعادة ما يقابل الشقاوة والمراد منهما التي لا يكون
او يكمل بدونه تحصيل الكمال من جهة التجرد والكمال **وهم وتنبيه** انه قد يسبق الى الاوهام
العامية ان اللذات القوية المستعلية هي الحسية وان ما عداها لذات ضعيفة وكلها خيالات غير
حقيقية وقد يمكن ان ينبه من جملتهم من له تمييز ما فيقال له اليس الذ ما تصفونه من هذا القبيل هو
المنكوحات والمطعومات وامور تجري مجراها وانتم تعلمون ان المتمكن من غلبة ما ولو في امر خسيس
كالشطرنج والنرد قد يعرض له مطعوم ومنكوح فيرفضه لما يعتاضه من لذة الغلبة الوهمية
وقد يعرض مطعوم ومنكوح في صحبة حشمة فينفض اليد منهما مراعاة للحشمة فيكون مراعاة الحشمة
آثر والذ لا محالة هناك من المطعوم والمنكوح واذا عرض للكرام من الناس الالتذاذ بانعام
يصيبون موضعه آثروه على الالتذاذ بمشتهى حيواني متنافس فيه وآثروا فيه غيرهم على
انفسهم مسرعين الى الانعام به وكذلك فان كبير النفس يستصغر الجوع والعطش عند المحافظة
على ماء الوجه ويستحقر هول الموت ومفاجاة العطب عند مناجزة المبارزين وربما اقتحم الواحد
على عدد دهمهم ممتطيا ظهر الخطر لما يتوقعه من لذة الحمد ولو بعد الموت كان ذلك يصل اليه وهو
ميت فقد بان ان اللذات الباطنة مستعلية على اللذات الحسية وليس ذلك في العاقل فقط بل
وفي العجم من الحيوانات فان من كلاب الصيد ما يقتنص على الجوع ثم يمسكه على صاحبه وربما حمله
اليه والمرضعة من الحيوانات تؤثر ما ولدته على نفسها وربما خاطرت محامية عليه اعظم من مخاطرتها
في حمايتها نفسها فاذا كانت اللذات الباطنة اعظم من الظاهرة وان لم تكن عقلية فما قولك
في العقلية **اقول** العطب الهلاك واقتحم اي هجم من غير روية والدهم العدد الكثير

واعلم ان من المشهور ان السعادة هي اللذة وعند عامة العوام يظنون ان اللذة هي المدركة بالحواس الظاهرة
واما المدركة بغيرها فانهم يتكلمون بحقها وينسبونها الى الخيالات لا حقيقة لها وانه يستحقرونها
بالقياس الى الحسية فنبه الشيخ في هذا الفصل على وجود لذات باطنة هي اقوى من الحسية
الظاهرة وذلك من وجوه منها ان لذة الغلبة المتوهمة ولو كانت في امر خسيس ربما اوثرت على لذات
مطاعم فهي اقوى من اللذات الحسية ومنها ان لذة نيل الحشمة والمال قد توثر ايضا عليها ومنها ان الكريم
موثر الايثار لذة الغير على نفسه كما هو صريح على لذة التمتع بما ومنها ان الكبير النفس يوثر
لذة الكرامة المتوقعة من … او من الاقدام على الاهوال مع عدم العلم بسلامته على
اللذات الحسية الحاضرة فيتحمل الم الجوع والعطش ويقاسي اهوال الموت والهلاك مع ما يوجد
صفوف المصاف الهائلة مستهونا … ان كل ما هو اثر عند شخص من لذة الحواس اليه الى
اللذة موثرة والموثر لذة … ان اللذات الباطنة مستعلية على الحسية ولما كانت اللذات
الباطنة المذكورة حيوانية نبه على ان … الانسان … بان كلبة
الصيد توثر اللذة الوهمية التي تنالها من موقع اكرام صاحبها اياها على لذة الاكل والراضعة
من الحيوانات توثر اللذة الوهمية التي يحصل من تصور سلامة ولدها على لذة سلامة نفسها
ثم تدرج من ذلك الى المقصود وهو ان اللذات الباطنة الحيوانية لما كانت اعظم من الظاهرة
فما يكون العقلية اعظم منها اولى … لان نوع اللذة وضعفها بحسب قوة الادراك وضعفه
فان اللذة ادراك … على ما سيأتي **تذنيب** فلا ينبغي لنا ان نستمع الى قول من يقول انا اذا
حصلنا على حالة لا ناكل فيها ولا نشرب ولا ننكح فاية سعادة تكون لنا والذي يقول هذا يجب ان
يبصر ويقال له يا مسكين لعل الحال التي للملائكة وما فوقها الذ وابهج وانعم من حال الانعام
بل كيف يمكن ان يكون لاحدهما الى الاخرى نسبة يعتد بها **اقول** الغالبون عن السعادة
من اللذة الحسية ينكرون السعادة التي تثبتها الحكماء للنفس الانسانية الكاملة بعد الموت ويلزمهم
على … ان لا يكون عنده لحيوان الاكل الشارب الناكح سعيدا اصلا ولما كان غرض
الشيخ من الرد عليهم اثبات تلك السعادة وكان ما ذكره في الفصل السابق … لعسى …
مذهبهم صرح في هذا الفصل بالرد عليهم ولذلك وسمه بالتذنيب ثم نبه على …
من حال الملائكة وما فوقها ومن حال الانعام وما ذكر معها بحسب الكمال والخير المخصوص بهما
فان النسبة بينهما بحيث … لا يمكن ان يكون لاحدهما الى الاخرى نسبة … الا في الاشتراك في الماهية
تنبيه ان اللذة هي ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك والالم هو ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك آفة وشر **اقول** يريد
التنبيه على ماهية اللذة والالم ليتبين بالنظر الحكمي ان السعادة بالمعنى الذي … للذوات
العاقلة … وكذلك الشقاوة لاهلها … ان اللذة هي ادراك ونيل
اما الادراك فقد مر شرح اسمه واما النيل فهو الاصابة والوجدان وانما لم يقتصر
على الادراك لان ادراك الشيء قد يكون بحصول صورة تساويه ونيله لا يكون الا بحصول ذاته

اشارة

واللذة لا يتم بحصول ما يساوي اللذيذ انما يتم بحصول ذاته وانما لم يقتصر على النيل لانه لا يدل
على الادراك الا مجازا واورد معا لفظتين ليدل على المعنى المقصود بالمطابقة وقدم
الاعم الدال بالحقيقة واردفه بالمخصص الدال بالمجاز واما قوله لوصول ما هو عند المدرك
فلم يقل لما هو عند المدرك لان اللذة ليست هي ادراك اللذيذ فقط بل هي ادراك حصول اللذيذ
للملتذ ووصوله اليه واما قوله عند المدرك فلان الشيء قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى
شيء وهو لا يعتقد كماليته وخيريته فلا يلتذ به وقد لا يكون كذلك وهو يعتقده فيلتذ به فالمعتبر
كماليته وخيريته عند المدرك لا في نفس الامر والكمال والخير هنا اعني المقيسين الى الغير هما
حصول شيء لما من شانه ان يكون له … اي حصول شيء يناسب شيئا ويصلح له او يليق
به بالقياس الى ذلك الشيء والفرق بينهما ان ذلك الحصول بعينه … من القوة الى
الشيء … الاعتبار كمال وباعتبار كونه موثرا خيرا والشيخ انما ذكرهما …
اللذة بهما … الخير لانه … وانما قال من حيث هو كذلك لان
الشيء قد يكون كمالا وخيرا من جهة دون جهة والالتذاذ يختص بالجهة التي هو فيها كمال وخير …
ماهية اللذة … ماهية الالم كما ذكر … الى التفصيل من معظم اللذة ادراك الملائم …
والالم ادراك المنافي ولذلك عدل الشيخ منه الى ما ذكره في هذا الموضع فالحاصل …
تعريف اللذة بالخير الذي هو عند الشيخ امر وجودي … اللذة ادراك الموجود
وكذلك يكون الالم ادراك المعدوم وذلك باطل اما في اللذة فلان ادراك تفرق الاعضاء
والاصوات المكروهة وما يشبههما ليست بلذات مع انها موجودات واما في الالم فلان العدم
لا يحس به فان فسروا الخير باللذيذ او ما يكون وسيلة اليها فاما هو المشهور يصح التعريف الى
فقلنا اللذة هي ادراك اللذيذ او ما يكون وسيلة اليها فالكمال ايضا ان فسر بحصول شيء للشيء
من شانه ان يكون له … لزم ان يكون …
وسائر … الكشف ان تصور ماهية اللذة … غني عن التعريف
واقول ما ذكرناه في تفسيره فقال الشيخ … هذه السؤال والجواب
في ذكر ماهية اللذة والالم مع كونهما غنيين عن التعريف ما ذكرناه من باب … ادراك بعينه
قوله وقد يختلف الخير والشر بحسب القياس فالشيء الذي هو عند الشهوة خير هو
مثل المطعم الملائم والملبس الملائم والذي هو عند الغضب خير هو الغلبة والذي هو عند العقل
خير فتارة وباعتبار فالحق وتارة وباعتبار فالجميل ومن العقليات نيل الشكر ووفور المدح
والحمد والكرامة وبالجملة فان همم ذوي العقول في ذلك مختلفة **اقول** مراده بيان ان الخير
الواقع في حد ماهية اللذة هو الخير الاضافي الذي لا يعتد الا بالقياس الى الغير وذلك الخير انما
المقيس الى القوى المدركة التي تتعلق بالافعال الارادية … اعني الشهوة والغضب والعقل
… من الخير العقلي … وباعتبار ما الحق … وباعتبار ما الجميل …
… كون العاقل … بالقياس الى القوة النظرية والجميل خير عنده لكونه مقترفا

فيما دونه بالقياس الى قوته العقلية واراد بقوله ومن العقليات نيل الشكر ووفور المدح
الخيرات التي يكون للعقل مشاركة سائر القوى وهي مختلف الحكم فيها لاختلاف احوال الناس
اما العقل الصرف فلا يختلف الحكم **قوله** وكل خير بالقياس الى شيء ما فهو الكمال الذي يختص
به ويحوه باستعداده الاول **اقول** اراد الفرق بين الخير والكمال وذكر ان الخير المضاف
الى شيء هو الكمال الذي يصح ان يعرض لذلك الشيء باستعداده الاول والشيء لا يقتضيه تشبيها ولا يميل
اليه الا اذا كان [illegible] التي صح للعاقل [illegible] يدل على الشمال وهي الخير على اعتبار كونه
موثرا كاملا وانما قولنا باستعداده الاول معناه ان الشيء قد يكون له استعدادان احدهما
يطرا على الاخر ولا يكون الشيء الذي يحوه ذلك الشيء باستعداده الثاني خيرا بالقياس الى
ذاته بل يكون خيرا بالقياس الى ما يحدث باستعداد الطارئ كالانسان فانه يشتهي في بعض حالاته
لاقتناء الفضائل ثم اذا طرا عليه ما [illegible] لاقتناء الرذائل عنده ما يحسن لا باستعداده
الثاني ولا يكون خيرا بالقياس الى ذاته مع الاستعداد الاول وفي التعجب ان الفاضل الشارح
ذهب في هذا الموضع بعد ان صرح الشيخ بان الخير [illegible] الى ان كلام الشيخ
مشعر بان الخير والكمال [illegible] يكون حكما احدهما [illegible] **قوله**
وكل لذة فانها تتعلق بامرين بكمال خيري وبادراك له من حيث هو كذلك **اقول**
لما فرغ عن تحصيل معنى اللذة ذكر حاصل هذا البحث وهو ان اللذة متعلقة بشيئين احدهما
وجود كمال خيري والثاني ادراك له من حيث هو كذلك فان المطلوب في هذا النمط مبني عليه
وهم وتنبيه ولعل طاعنا يطعن في الكلام الذي مر ان في الحلاوة ما لا يلتذه اللذة التي [illegible]
مبلغه مثل الصحة والسلامة فلا يلتذ بهما ما يلتذ بالحلو ونحن نجيب بعد المسامحة والتسليم ان
الشرط كان حصولا وشعورا جميعا ولعل المحسوسات اذا استقرت لم يشعر بها على ان
المريض والوصب يجد عند الثوب الى [illegible] الطبيعي مخافة عند حين البرح لذة عظيمة
اقول الوصب المرض الطويل يقال وصب الشيء اي دام ومنه قوله تعالى
وله الدين واصبا والثوب الرجوع الى الشيء بعد الذهاب عنه والمخافة [illegible] على عسرة
والغرض من الفصل ايراد شك على شرح اللذة المذكور وهو ان الصحة والسلامة كمال وخير
مع انا لا نلتذ بهما واراد الجواب عنه بعد التسليم على سبيل المسامحة وهو ان الادراك الذي هو
شرط في اللذة ليس هاهنا بحاصل فان استمرار المحسوسات تذهل النفس عن احساسها [illegible]
[illegible] المقتضي للادراك لم يكن حاصلا **تنبيه** واللذة قد يعاف
فيكون كما يعيض المريض الحلو فلا عن ان لا تشتهي اشتهاء شائقا وليس ذلك طاعنا فيما
سلف لانه ليس خيرا في تلك الحال او ليس يشعر به الحس من حيث هو خير كان الغرض
الاول كان [illegible] عن النقض الوارد على شرح اللذة بسبب [illegible]
اللذين يتعلق بهما اللذة [illegible] هذا الفصل [illegible] النقض الوارد
عليه بحسب [illegible] وهو حصول الكمال والخير بالقياس الى الملتذ والملتذ يكن

١٨٢

١٨٤

هذا النقض مذهوبا اليه بعيم فان الجمهور لا يسكرون لذة الحلو وسبب كراهة المريض له لم يحمل
الفصل عنه لاجل وهم وتنبيه خلاف الاول **تنبيه** اذا اردنا ان نستظهر في البيان مع غناء
ما سلف عنه اذ اطلق لعنمر زد وانقلنا ان اللذة هي ادراك كذا من حيث هو كذا ولا شاغل
ولا مضاد للمدرك فانه اذا لم يكن سالما فارغا امكن ان لا يشعر بالشرط ام ما عنه السالم
فمثل عليل المعدة اذ اعاف الحلو واما عن الفارغ فمثل الممتاج جدا ايعاف الطعام اللذيذ وكل
واحد منهما اذا زال المانع عادت لذته وشهوته وتاذى بتاخر ماهو الان يكرهه **اقول**
عاف الطعام اي كرهه والغرض من هذا الفصل ان الشرح المذكور للذة يمكن ان يزاد
منه قيد حتى لا يرد النقض المذكور عليه معه وهو ان يقال ولا شاغل ولا مضاد للمدرك اي
يكون المدرك فارغا عن الشاغل سالما عن المضاد والشاغل كالامتلاء المانع عن الالتذاذ
بالطعام والمضاد كالطعم المانع لذوق المريض عن الالتذاذ بالحلاوة والباقي ظاهر
تنبيه وكذلك قد يحضر السبب المولم ويكون العضو الشاعر به ساقطا كما في مرض الموت من
المرض او متحققة كما في الخدر فلا يتالم به فاذا انتعش العضو او زال العائق عظم الالم
اقول يريد ان يستدل على حال الالم ايضا بما ذكر ان اللذة لا يكفي في وجودها مجرد حصول
الادراك به فالالم ايضا لا يكفي مع وجود المولم عند عدم الادراك به وهو ظاهر **تنبيه**
انه قد يصح اثبات لذة ما يقينا ولكن اذا لم يقع المعنى الذي يسمى ذوقا بان لا يكون لها شوقا
وكذلك قد يصح ثبوت اذى ما يقينا ولكن اذا لم يقع المعنى الذي يسمى بالمقاساة كان في الجواز
ان لا يقع عنها بالغ الاحتراز وما ليس له اول حال العنين حلوقه عنده لذة الجماع وفي مثال الثاني حال
من لم يقاس وصب الاسقام عند الحمية **اقول** يريد بيان ان العلم بوجود اللذة وان كان
يقينا فهو لا يوجب الشوق اليها الى بالاحساس بها وان العلم بوجود الالم وان كان يقينا فهو
لا يوجب الاحتراز عنه الا بالاحساس به وذلك لان حصول المحسوسات يكون دون العلم
ادراكها فيقارن الاحساس بها فان العلم بها من شانه ان يقاعد لا يبلغ درجة المشاهدة ولذلك ليس
ليس الخبر كالمعاينة فيحصل من تمه علم النفس دون غيرها عين اليقين ولذلك لم يتفطن الشيخ وذكر
ماهية اللذة وسلام على ذكر الادراك دون اليقين على ما قرروا اهل المذاهب يسمون نيل اللذة العقلية
ذوقا وبقابله المقاساة والشوق يستعمل لفظ الذوق هاهنا في جميع اللذات ولم يعبر عنه بنيل
اللذة او الاحساس باللذة لان ذلك يقتضي تكرارا في المعنى فان معنى الادراك والنيل وما يكون من اجلهما
داخل في مفهوم اللذة كما مر **تنبيه** كل مستلذ به فهو سبب كمال يحصل للمدرك وهو بالقياس
اليه خير ثم لا شك ان الكمالات وادراكاتها متفاوتة فكمال الشهوة مثلا ان يتكيف العضو الذائق
بكيفية الحلاوة ماخوذة عن مادتها ولو وقع مثل ذلك لا عن سبب خارج كانت اللذة قائمة وكذلك
الملموس والمشموم ونحوهما وكمال القوة الغضبية ان يتكيف النفس بكيفية غلبة او بكيفية شعور
باذى يحصل للمغضوب عليه وكمال الوهم التكيف بهيئة ما يرجوه او ما يذكره وعلى هذا حال
سائر القوى وكمال الجوهر العاقل ان يتمثل فيه جلية الحق الاول بقدر ما يمكنه ان ينال منه ببهائه

ت [illegible]

الذي يخصه ثم يتمثل فيه الوجود كله على ما هو عليه مجرداً عن الشوب مبتدئاً فيه بعد الحق الأول
بالجواهر العقلية العالية ثم الروحانية السماوية والأجرام السماوية ثم ما بعد ذلك تمثلاً لا يمايز
الذات فهذا هو الكمال الذي يصير به الجوهر العقلي بالفعل وما سلف هو الكمال الحيواني والإدراك
العقلي خالص الكنه عن الشوب والحسي مشوب كله وعدد تفاصيل العقل لا يكاد يتناهى والحسية
محصورة في قلة وإن كثرت فبالأشد والأضعف ومعلوم أن نسبة اللذة إلى اللذة نسبة المدرك
إلى المدرك والإدراك إلى الإدراك فنسبة اللذة العقلية إلى الشهوانية نسبة جلية الحق الأول وما يليه
إلى حصول كيفية الحلاوة وكذلك نسبة الإدراك إلى الإدراك **أقول** يريد بيان أن اللذات العقلية وما أشبهها
أجل من الحسية وهذا التحقيق ما عرفت في صدر هذا النمط وتقريره أن اللذة لما كانت هي إدراك
كمال خيري يحصل للمدرك من حيث كان كذلك [illegible] كمالاً للمدرك وذلك
الكمال يكون خيراً بالقياس إلى ذلك المدرك ثم إن الكمالات والإدراكات التي يتعلق بها اللذة
متفاوتة بحسب تفاوت القوى فمنها ما يتعلق بالقوة الشهوية وهو كتكيف العضو الذائق بكيفية
الحلاوة سواء كانت مأخوذة عن مادة خارجية هي شيء حلو أو كانت حادثة في العضو لا عن سبب خارج
فإن كليهما في إفادة اللذة متساويان ولذلك يلتذ النائم حالة الاحتلام التذاذه بالوقاع حالة اليقظة
وكذلك في سائر الحواس الظاهرة ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية وهو كتكيف النفس الحيوانية
بكيفية غلبة ما أو بصورة أذى يحل بمغضوب عليه ومنها ما يتعلق بالقوى الباطنة كتكيف
الوهم بصورة شيء يرجوه أو بصورة شيء يتذكره وكذلك في سائرها وهذه كلها كمالات
جسمانية مختلفة وإذا كانت حيوانية لها مناسبة [illegible] الذات بحسبها ولكونها [illegible] الكمال
وهذا يتمثل فيه ما [illegible] النحو الأول [illegible] بأن يحمل النحو الأول على ما هو عليه
[illegible] ما يتعلق من جوهر [illegible] المترتبة أعني الوجود كله تمثلاً [illegible]
الظنون والأوهام على وجه لا يكون [illegible] تمايز يصير عقلاً مستفادا
على الإطلاق ولا شك في أن هذا الكمال أجل بالقياس إليه وأنه مدرك لهذا الكمال والحصول هذا
الكمال له [illegible] اللذة العقلية إذا [illegible] العقلية التي هي
من جهة الكمية [illegible] العقلية [illegible] أما الأول فلأن العقل يصل
إلى كنه المعقول [illegible] والحس لا يدرك إلا الأعراض [illegible]
سطوح الأجسام [illegible] فإن الإدراك العقلي خالص الكنه عن الشوب والحسي مشوب
كله وأما الثاني فلأن عدد تفاصيل المعقولات لا يكاد يتناهى [illegible] المحسوسات
والأنواع [illegible] وكذلك المناسبات الواقعة بينها والمدركات بالحواس محصورة في أصناف
قليلة وإن تكثرت فإنما تتكثر بالأشد والأضعف كالملاوة المختلفة [illegible] فإذا كانت الكمالات
العقلية كما ذكر [illegible] أن تكون اللذة التابعة لها أشد لأن نسبة اللذة إلى اللذة كنسبة الكمال
إلى الكمال والإدراك إلى الإدراك [illegible] اللذة العقلية أشد وأدوم من الحسية بلا نسبة بينهما إلى [illegible]
وأفضل [illegible] قوله نسبة اللذة إلى اللذة نسبة المدرك إلى المدرك والإدراك إلى الإدراك

إلى لذة ظاهرة وليس كما قال فإن المحدود لم يحسن أن يكون [illegible] السواد والضوء كالسواد
الذي حد بأنه لون قابض للبصر ثم كان بعض الألوان أقبض للبصر من بعض فيجب أن يكون بعض القابض
سواداً أشد من بعض وهذا الموضع مذكور في المواضع المتعلقة بالحدود من كتاب طوبيقا من المنطق
وقد ذكر هناك أنه موضع غلط فيه **قال** أيضاً إذا أكد عند الأكثر التشرب والوقاع حالة مخصوصة بعنوان
اللذة ولا ندري أهي إدراك ملائم أم ليس [illegible] باللذة
إدراك الملائم ثم ذكرتم أن العاقل [illegible] الملائم [illegible] وهذا [illegible] لا يستقيم بالعام والتعميم
لأنه ليس بلفظ [illegible] أن تقيموا البرهان على أن حالة العاقل [illegible] حتى يصح لكم
الحكم [illegible] ثم قال [illegible] الموت [illegible] المعلومات
إنما لا يجد اللذة العظيمة التي تصفونها فلو كانت الإدراكات [illegible] لكانت
مدركة والقول بأن الاشتغال بتدبير البدن مانع عن حصول اللذة قول يكون [illegible] عن حصول
شيء عند حصوله [illegible] أنهم لم يقولوا إنا نعني باللذة كذا وكذا بل [illegible] المدرك عند
الأكثر [illegible] التشرب والوقاع [illegible] ووضع اسم اللذة على جميعها [illegible] الأمر المشترك
بينها [illegible] وجدوه حاصلاً في كل
صورة يوصف باللذة [illegible] فعلموا أنه المراد من [illegible] اسم اللذة
ثم لما [illegible] ذلك الأمر حاصلاً للعقل حكموا [illegible] للعاقل فإن ناقش مناقش في إطلاق الاسم
[illegible] بعد ظهور المعنى [illegible] لأنهم لم يقولوا إن اللذة إدراك فقط [illegible]
إدراك [illegible] واشترطوا [illegible] العاقل بالمعلومات [illegible] لا يكون [illegible]
لا يكون عالماً بأن حصول هذه العلوم خير له أو لا يكون عالماً بها [illegible] ثم أمر آخر يجمع
الشرائط ولا نسلم أنه يكون [illegible] اللذة [illegible] الذين لم يستعملوا الإنسانيات
[illegible] ويؤثرون الاستحسان [illegible]
عن لذة مطعم ما أو منكح ما **قال** الآن إذا كنت في البدن وفي شواغله وعوائقه ولم تشتق
إلى كمالك المناسب أو لم تتألم بحصول ضده فاعلم أن ذلك منك لا منه وفيك من أسباب ذلك بعض
ما نبهت عليه **أقول** يريد أن ينبه على حل إشكال يرد في هذا الموضع وهو أن الإنسان كيف لا
يشتاق إلى كمالاته المستتبعة للذاتها ولا يتألم بحصول أضداد تلك الكمالات [illegible]
يشتاق إلى النور ويتألم في الظلمة فإن كانت المعقولات كمالات للنفس الإنسانية [illegible]
إلى تحصيلها والإنسان بحصول الجهل المضاد لها [illegible] والعالم
بالجهل [illegible] إلا أن المعقولات [illegible] يتعلق بها [illegible]
أن اشتغال النفس بالمحسوسات يصرفها عن الالتفات إلى المعقولات وما لم [illegible]
منها ما يحصل [illegible] فأما أضدادها فلما كانت [illegible] الوجود [illegible] وكانت النفس
مشتغلة بغيرها لم يكن يدركها فلم يكن يتألم بها **قال** واعلم أن هذه الشواغل التي هي
كما علمت [illegible] الانفعالات [illegible] النفس لمجاورة البدن إن [illegible] بعد المفارقة

كانت بعدها كالانسلاخ عنها لكنها تكون كالآلام ممكنة كان عنها سهل نزاع البدن ثلاثة فان لم تكن من حيث
من منافية وذلك الالم المغاير لتلك اللذة الموصوفة ومقابل لها بالدرجات فوق الم النار الجسمانية
ويدان يشبه عليه بقاء الامور المضادة للكمالات النفسانية التي هي اسباب الشقاوة معها بعد
الموت وعلى حصول الالم منها حينئذ لحصول سببه وعلم ان تلك الآلام اشد من الآلام البدنية والعاطفة
طاهر **مه** ثم اعلم ان ما كان من رذيلة النفس من جنس نقصان الاستعداد للكمال الذي يرجى
بعد المفارقة فهو غير مجبور وما كان بسبب غواش غريبة فيزول ولا يدوم به التعذيب **اقول**
يريد بيان مراتب الاشقياء وتقدم لذلك مقدمة وهي ان يقول رذائل كمالات النفس تكون لا محالة
لعدم استعدادها او لعدم الاستعداد او تكون اما لامر عدمي كنقصان غريزة العقل او وجودي كحصول
امور مضادة للكمالات فيها وهي اما راسخة او غير راسخة فهذه اقسام ثلثة مشترك في كونها
رذائل وهي اسباب النقصان وكل واحد منها يكون اما بحسب القوة النظرية او اما بحسب القوة العملية
فيصير ستة فالذي يكون بسبب نقصان الغريزة بحسب القوة فهو غير مجبور بعد الموت لا يكون
سببا للعذاب وهو الذي ذكره الشيخ والذي يكون بحسب القوة النظرية ويكون راسخا فهو ايضا
غير مجبور لكنه يوجب العذاب لانه الجهل المركب المضاد لليقين الذي صار صورة للنفس غير مفارقة
عنه والشيخ لم يتعرض لذكر هذا القسم صريحا في هذا الفصل لكنه يشتمل [illegible] القسمان
الذي حكم الشيخ عليه بانه غير مجبور في الفصل المتقدم اعني النظرية غير الراسخة كاعتقادات الغفل
والمقلدين والتعليم الراسخ بغير الراسخة كالاخلاق والملكات الرديئة المستحكمة بغير المستحكمة فهي
التي يكون بحسب غواش غريبة يجبر بها [illegible] بعد الموت اما لعدم رسوخها واما لكونها هيئات
مستفادة من الافعال والاعراض [illegible] الرداءة وضعفها في سرعة الزوال
وبطئه وكذلك التعذيب بها بعد الموت في الكم والكيف بحسب الحالات فيه **مه** واعلم
ان رذيلة النقصان انما تتأذى بها نفس شيقة الى الكمال وذلك الشوق تابع لتنبيه يفيده الاكتساب
والبله بنجوة من هذا العذاب وانما هو لاحجاب من الجاهلين والمعرضين عما الح به اليهم من
الحق فالبلاهة ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء **اقول** اراد ان يميز من هذا الفصل بين
الناقصين المتألمين بنقصانهم سواء دام تعذيبهم به او لم يدم وبين الناقصين الذين لا يعذبون
بنقصانهم ليعرف ان النفس الساذجة الصرفة لا يكون لها شوق الى كمالاتها لانها لم تعرفها [illegible]
فان الحكم بان للنفوس كمالات معينة ليس باولى مما يكون لها شوق اليها فهي التي تعرف بالاكتساب
النظري ان لها كمالا ما ثم انها ان لم تكتسب الكمال [illegible] واما السبب [illegible] الكمال فصارت
جاهلة بكمالها من حيث الماهية وان كانت عارفة به من حيث الانية او اشتغلت بما صرفها عن
اكتساب الكمال مما ليس بمضاد له فصارت معرضة عنه او لم تشتغل بشيء من العلوم لكنها
تكاسلت عن اقتناء الكمال فصارت مهملة اياه فهؤلاء اصحاب رذيلة النقصان الذين يعذبون
بنقصانهم لاشتياقهم الى الكمال الفائت عنهم فانما [illegible] الشوق لهم بالاكتساب قاصرين
عن الوصول الى المشتاق اليه وهو بعطالتهم [illegible] واسوء حالا [illegible] وهم الذين

يعذبون دائما فطباعا اما اصحاب النفوس الساذجة فهم الذين يسميهم الشيخ بالبله والابله
في اللغة هو الذي غلب عليه سلامة الصدر [illegible] اكثر اهل الجنة البله وهم لا
لا يعذبون لانهم غير عارفين بكمالاتهم غير مشتاقين اليها واعترض الفاضل الشارح بان
النفوس بذوات العقائد الباطلة لما كان [illegible] حقه اذا ادركنا الامال بان تنزل
عنها ذلك لكونه ملذا بزوال العقائد الباطلة انقطاعها [illegible] في اهل السعادة وكان لم
يكن للكاملين لها شعور بسعادتها كما لم يكن قبل الموت [illegible] والجواب ان
النفوس الكاملة بحصول صور المعقولات فيها [illegible] علمها [illegible] ما اكتسبته
ونقصان ما ادركته على الوجه الذي ادركته وكانها كانت [illegible] فصار تشويق ذلك
ذوات [illegible] ثم بذلك [illegible] اما التي [illegible] اضداد الكمال فيها واعتقدت انها كاملة
وبحثت [illegible] الوصول اليها ادركته بانها لا محالة تفوق بعد الموت [illegible] بتخييل التقصير منه به
بعد ان ما حسبت الوصول اليه لا يدوم الحرمان عنها **مه** والعارفون المتنزهون اذا وضع
عنهم درن مقارنة البدن وانفكوا عن الشواغل خلصوا الى عالم القدس والسعادة وانتقشوا
بالكمال الاعلى وحصلت لهم اللذة العليا وقد عرفتها **اقول** يريد بالعارف الكامل بحسب
القوة النظرية وبالمتنزه الكامل بحسب القوة العملية فان كمال القوة العملية هو التجرد عن العلائق
الجسمانية واطلاق الدرن على الهيئات البدنية [illegible] لطيفة فانها تمنع النفس عن الانتقاش
بالكمال التام كما يمنع الدرن الثوب عن الاتضاح التام وانما قال خلصوا الى عالم القدس
لانهم كانوا ذوي علم [illegible] وذوي عمل [illegible] كانوا [illegible] الى كمال العلم والعمل الكلية
تذهبوا الان بالكلية فحصلت لهم اللذة العليا التي ذكرها فيما تقدم من هذا الفصول **مه**
وليس هذا الالتذاذ مفقودا من كل وجه والنفس في البدن بل المنغمسون في تأمل الجبروت
المعرضون عن الشواغل يصيبون وهم في الابدان من هذه اللذة حظا وافرا قد يتمكن منهم فيشغلهم
عن كل شيء **اقول** هذا اخبار عن وجود اللذة الحقيقية قبل الموت [illegible] عليه بالقياس
العقلي وانما يحققه من هو ملابس له والعاقل [illegible] عن الشرح **مه** والنفوس السليمة التي
هي على الفطرة ولم تفظظها مباشرة الامور الارضية الجاسية اذا سمعت ذكرا روحانيا يشير
الى احوال المفارقات غشيها غاش شائق لا يعرف سببه واصابها وجد مبرح مع لذة مفرحة
يفضي ذلك بها الى حيرة ودهش وذلك للمناسبة وقد جرب هذا تجريبا شديدا وذلك من افضل البواعث
ومن كان باعثه اياه لم تقنع الا بتحقيق [illegible] ومن كان باعثه طلب الحمد والمنافسة قنع بالغرض افضل م
المعرض عنه فحال لذة العارفين **اقول** يريد بالنفوس السليمة التي هي على الفطرة النفوس
التي لم تنتقش بعد الحق ولم تتدنس بالعقائد المخالفة للحق ولم تفظظها اي لم تغلظها ولم تقسها
من الرجال الغلاظ والجاسية الصلبة القاسية [illegible] اي جلبت وغشيتها
اي غطتها [illegible] اي شديد [illegible] الامر اي [illegible] المنافسة
الرغبة في الشيء على وجه المباراة في الكرم والمقصود من هذا الفصل بيان حال المستعدين للكمال

ويعني بقوله ومن كان باهته اياه ان من كان باهته على طلب الكمال لمناسبة ذاته للكمال لا يقنع الا
بالوصول التام اليه ومن كان باهته شيئا غير ذلك وقف عند حصول غرضه **تنبيه** وأما البله
فانهم اذا تنزهوا خلصوا من البدن الى سعادة تليق بهم ولعلهم لا يستغنون فيها عن معاونة
جسم يكون موضوعا لتخيلات لهم ولا يمتنع ان يكون ذلك جسما سماويا او ما يشبهه ولعل ذلك يفضي
بهم اخر الامر الى الاستعداد للاتصال المسعد الذي للعارفين **أقول** لما فرغ عن
بيان احوال النفوس الكاملة والمشتاقة للكمال والجاهلة في المعاد اراد ان يبين حال النفوس
الخالية عن الكمال وعن اضداده وهي نفوس البله في هذا الفصل واعلم ان بعض القدماء من زعم
انها تفنى لان النفس انما تبقى بالصور العقلية فهي اذا لم تكن فيها معطلة ولا معطل في الوجود
لكن الدلائل الدالة على بقاء النفوس الناطقة تبطل هذا المذهب ثم القائلون ببقائها قالوا
انها تبقى غير متاذية لخلوها عن اسباب التاذي والخلاص يوجب التشوق فهي في نوع من النعيم
الله تعالى وهذا المذهب يوافق ما ورد في الخبر وهو قوله عليه الصلوة والسلام اكثر اهل الجنة البله
ثم انها لا تخلو من ان تكون معطلة عن الادراك لانه لا ادراك الا بالات جسمانية وذهب بعضهم الى انها
تتعلق باجسام اخر ولا تخلو اما ان لا تصير مبادي صور لها وهو ما دل الشيخ عليه
او تصير فتكون نفوسا لها وهذا هو القول بالتناسخ الذي سيبطله الشيخ اما المذهب الاول
فقد اشار اليه الشيخ في كتاب المبادي والمعاد وحكى ان بعض اهل العلم ممن لا يجازف فيما يقول
واظنه يريد الفارابي قال قولا ممكنا وهو ان هؤلاء اذا فارقوا البدن وهم بدنيون لا يعرفون غير
البدنيات وليس لهم تعلق بما هو اعلى من الابدان فيشغلهم التعلق بها عن الاشياء البدنية امكن
ان يعلقهم شوقهم الى البدن ببعض الابدان التي من شانها ان تتعلق بها الانفس لانها طالبة بالطبع
وهذه مهياة وهذه الابدان ليست بابدان انسانية او حيوانية لانها لا تتعلق بها الا ما كان نفسا
لها فيجوز ان تكون اجراما سماوية لا ان تصير هذه الانفس انفسا لتلك الاجرام او مدبرة لها فان
هذا لا يمكن بل تستعمل تلك الاجرام لامكان التخيل ثم تتخيل الصور التي كانت معتقدة عندها وفي وهمها فان
كان اعتقادها في نفسها وافعالها الخير شاهدت الخيرات الاخروية على حسب ما تخيلتها والا شاهدت
العقاب كذلك قال ويجوز ان يكون هذا الجرم متولدا من الهواء والادخنة ولا يكون مقارنا لمزاج الجوهر
المسمى روحا الذي لا يشك الطبيعيون ان تعلق النفس به لا بالبدن وهذا ما ذكره في الكتاب
المذكور ثم الى الاستعداد للاتصال المسعد الذي للعارفين [illegible]
وهم فاما التناسخ في اجسام من جنس ما كانت فيه فمستحيل والا لاقتضى كل مزاج نفسا
تفيض عليه وقارنتها النفس المستنسخة فكان لحيوان واحد نفسان ثم ليس يجب ان يتصل كل
فناء بكون ولا ان يكون عدد الكائنات من الاجسام عدد ما يفارقها من النفوس ولا ان يكون عدة
نفوس مفارقة يستحق بدنا واحدا فتتصل به او تتدافع عنه متمانعة ثم ابسط هذا واستعن بما تجده
في مواضع اخر لنا وهذا هو المذهب الثاني [illegible]
الابدان [illegible] ان كل مزاج بدني [illegible] ان يحدث

[illegible]

كان للبدن

معه نفس لذلك البدن فاذا فرضنا ان نفسا ما تعلقت به ابدانا فالمتنسخ نفسان احديهما
المستنسخة والثانية الحادثة معه فيكون لحيوان واحد نفسان وهذا محال لان النفس هي
التي تدبر البدن وتتصرف فيه وكل حيوان يشعر بشيء واحد يدبر بدنه ويتصرف فيه فلو كان هناك
نفس اخرى لا يشعر الحيوان بها ولا هي بذاتها ولا تتصرف في البدن فلا تكون لها علاقة مع ذلك
البدن فلا تكون نفسا له هذا خلف والحجة الثانية ان تعلق النفس المستنسخة اما ان يتصل بالبدن
الثاني حال انفصالها عن البدن الاول او يتصل به قبله بزمان او بعده بزمان فان انتقلت في تلك الحال لزم اما
ان يكون البدن الثاني قد حدث في تلك الحال او يكون قد حدث قبلها فان كان قد حدث في تلك الحال
فاما ان يكون عدد النفوس المفارقة وعدد الابدان الحادثة في جميع الاوقات متساويا او يكون
عدد النفوس اكثر او يكون اقل وعلى التقدير الاول يجب ان يتصل كل فناء بحدوث بدن اخر
ويجب ايضا ان يكون عدد الكائنات من الابدان عدد الفاسدات منها وهما محالان لان [illegible]
يكون ذلك حينئذ وعلى التقدير الثاني يكون النفوس المجتمعة على بدن [illegible] في استحقاق الاتصال
به او يختلف وعلى الاول [illegible] اتصال الكل به فيكون لبدن [illegible] نفوس كثيرة [illegible]
ان تتدافع وتتمانع [illegible] متصلة ببدن بعد انفصاله عن البدن الاول [illegible]
خلف وعلى الثاني [illegible] وعلى التقدير الثالث لا يخلو
اما ان يتحد [illegible] حتى يكون حيوان واحد [illegible] وهذا محال او
مع بعض الابدان المستعدة للنفس بلا نفس وهو ايضا محال او يتصل بعض النفوس ببعض الابدان
ويكون البعض الاخر [illegible] لان [illegible] اتصال تلك النفوس ببعض تلك الابدان
دون بعض [illegible] والثاني حدوث النفس لبعض الابدان المستعدة دون بعض [illegible]
فان اتصلت النفس المفارقة ببدن قد حدث [illegible] المفارقة بذلك البدن لا يخلو اما ان يكون
ذا نفس اخرى او لا يكون ويلزم على الاول اتصال النفسين ببدن واحد وعلى الثاني وجود بدن
مستعد للنفس معطل عنها واما ان اتصلت النفس المفارقة بعد المفارقة بزمان يلزم كونها معطلة
في زمان بعينه وجوازه [illegible] الازمنة ولا [illegible] الى القول بالتناسخ [illegible] الثاني
يكون ايضا [illegible] على حدوث مزاج مستعد [illegible] على الاول حدوث نفس [illegible]
مع حدوث ذلك المزاج [illegible] الى المذكور وعلى الثاني [illegible] دون زمان
مع تساوي الازمنة بالنسبة اليه [illegible] الثانية [illegible] الشيخ [illegible] الاقسام
بقوله ثم ابسط هذا يعني البرهان الثاني [illegible] الاصول [illegible] الى الاقسام المذكورة
بقوله واستعن بما تجده في مواضع اخر لنا **اشاره** اجل مبتهج بشيء هو الاول بذاته لانه اشد
الاشياء ادراكا لاشد الاشياء كمالا الذي هو بريء عن طبيعة الامكان والعدم وهما منبعا الشر
ولا شاغل له والعشق الحقيقي هو الابتهاج بتصور حضرة ذات ما والشوق هو الحركة الى تتميم
هذا الابتهاج اذا كانت الصورة ممثلة من وجه كما تتمثل في الخيال غير ممثلة من وجه كما يتفق
ان لا تكون ممثلة في الحس حتى يكون تمام التمثل الحسي للامر الحسي وكل مشتاق فانه قد نال شيئا

ما وقفاته من كما العشق يعني الغير الاول فاعاشق لذاته معشوق لذاته عشق من غيره او لم يعشق لكنه
ليس لا يعشق من غيره بل هو معشوق لذاته من ذاته ومن اشياء كثيرة غيره **اقول** لما فرغ
عن بيان احوال النفوس في المعاد وقد عرفت فيما مضى ان وقوع اللذة على ما يطلع عليه معناها اللبس
بالتساوي اراد ان يبين مراتبها لكونها اهل العالم ومع ذلك عكسا انها مترتبة في بحس مراتب اولها
مرتبة الواجب الاول تعالى وانما لم يطلق لفظ اللذة واستعمل بدلها الابتهاج لان اطلاقها على الواجب
الاول وما يليه ليس بمتعارف عند الجمهور وانما كان الاول اجل مبتهج بشيء لان كماله هو الكمال
المحض لا غير وادراكه هو الادراك التام فقط فعلى ما هو المذكور يكون ابتهاجه بذاته اكمل
الابتهاجات على الاطلاق واعلم ان كل خير مؤثر وادراك المؤثر من حيث هو مؤثر حب له
والحب اذا افرط سمي عشقا وكلما كان الادراك اتم والمدرك اشد خيرية كان العشق اشد
والادراك التام لا يكون الا مع الوصول التام والعشق التام لا يكون الا مع الوصول التام ويكون ذلك على
ما حقق اللذة بانه ابتهاجا بما هو العشق الحقيقي هو الابتهاج بتصور حضرة ذات ما هو المعشوق له
ثم لما كان الشوق عند ما هو لوازم العشق وربما اشتبه احدهما بالآخر اشار الى الشوق ايضا
وذكر انه الحركة الى تتميم هذا الابتهاج ولا يتصور ذلك الا اذا كان المعشوق حاضرا من وجه غائبا
من وجه ثم اثبت العشق الحقيقي للاول تعالى بحصول معناه هناك فانه الخير المطلق والمدرك لذاته تام
الادراك ثم لما علم ما احترز عن اطلاق هذا اللفظ عليه بان كان غير مستعمل عند الجمهور لانه مستعمل فيما يعرف
الالهيين من الحكماء والمحققين من اهل الذوق ونزهه تعالى عن الشوق اذ لا يمكن ان يغيب عنه
شيء ثم بين انه عاشق لذاته معشوق لذاته من غيره ووقوع كثير منهم وانه معشوق ايضا لغيره بحسب
ادراك الغير له فما عرض للفاضل الشارح بان الحسان كان هو الادراك كان عونا كم ادراك الكامل
موجب حبه ليس بدلالة الشيء على نفسه وان كان غيره كان ادراكه الاول لكماله على الفه لا ادراك غيره
لكمال الغير والمعلولات لا توجب استعماله في الاحكام فاوان كونه ان يكون ادراك الغير موجبا
للحب واذا كان تعالى عن هو موجب له والجواب ان الحب ليس هو الادراك فقط بل هو ادراك المؤثر
من حيث هو مؤثر وادراك الكامل انما يوجب حبه لكون الكمال مؤثرا فلما كان الكمال لما ادركه
مقصودا للاول تعالى الحكم واسنون لحبه هناك **وهم** وتتلوه المبتهجون به وبذواتهم من
حيث هم مبتهجون به وهم الجواهر العقلية القدسية وليس ينسب الى الاول تعالى ولا الى التالين
من خلص اوليائه القديسين شوق **اقول** هذه هي المرتبة الثانية وهي مرتبة العقول
وانما لم ينسب الشوق اليها لبراءتها عن القوة **وهم** وبعد المرتبتين مرتبة العشاق
المشتاقين فهم من حيث هم عشاق قد نالوا نيلا ما فهم ملتذون ومن حيث هم مشتاقون فقد
يكون لاصناف منهم اذى ولما كان الاذى من قبله كان اذى لذيذا وقد يحاكي مثل هذا الاذى
من الامور الجسمية محاكاة بعيدة جدا اذى الحكة والدغدغة فربما خيل ذلك شيئا بعيدا منه
ومثال هذا الشوق مبدأ حركة ما فان كانت تلك الحركة مخلصة الى النيل بطل الطلب وحقت
البهجة والنفوس البشرية اذا نالت الغبطة العليا في حياتها الدنيا كان اجل احوالها ان

يكون

يكون عاشقة مشتاقة لا تخلص عن علاقة الشوق اللهم الا في الحياة الاخرى **وهذه** هي المرتبة الثالثة
وهي مرتبة النفوس الناطقة الكاملة في الكمال من الاشتياق ما دامت في الابدان وقد اثبت لهم العشق
والشوق معا وكسبا للمشوق الاذى وذكر ان الاذى لما كان من قبل المعشوق كان اذى لذيذا
والاذى الذي يصدر من المعشوق الى العاشق انما يكون عنده لذيذا لانه يتصور وصول اثر المعشوق
اليه ووصول الاثر اثر الوصول وشبه هذا الاذى اللذيذ باذى الحكة والدغدغة ثم ذكر ان ذلك
تشبيه بعيد وذلك لوجهين احدهما ان الاذى واللذة في الدغدغة جسمانيان وههنا عقليان
والثاني ان الاذى واللذة في الدغدغة متناسبان في الحصول وليس الامر بينهما لتعاقبهما
يتخيلها معا وههنا متقدمان في المراتب **وهم** وتتلوها النفوس البشرية
مترددة بين جهتي الربوبية والسفالة على درجاتها ثم تتلوها النفوس المغموسة في عالم الطبيعة
المنحوسة التي لا تنفصل لرقابها المنكوسة وهذان المرتبتان هما الباقيتان وهما من مراتب
النفوس الناطقة المتوسطة والناقصة والشوق في المرتبة الرابعة هو سبب تاذيها في
المعاد على ما مر **تنبيه** فاذا انظر في الامور وتاملها وجد لكل
شيء من الاشياء الجسمانية كمالا يخصه وعشقا ارادياً او طبيعيا لذلك الكمال وشوقا طبيعيا
او ارادياً اليه اذا فارقه رحمة من العناية الاولى على النحو الذي هو به عناية **اقول**
العلوم المفصلة لها تفصيلا **اقول** لما فرغ عن بيان مقاصده وقد تقدم من اثبات
ذلك شوق العشق لكل اهل العالم والشوق لبعضها اراد ان ينبه على ثبوتهما للباقي العقول
والنفوس الحيوانية مذكور ذلك لما الاحوال المعتمدة على العلوم المفصلة المشتملة على اثبات
الكمالات الاولى والثانية لجميع انواع الاجسام البسيطة والمركبة وكيفية حركاتها نحو كمالها
بالارادة او الطبيعة وذلك يدل على كون تلك الكمالات مؤثرة عندها فهي عاشقة لها
ولما كانت حاصلة فهي ليست مشتاقة اليها واذا فارقتها ... رسالة ... العشق يبين فيها
ينبغي الكلام

النمط التاسع في مقامات العارفين

لما اشار في النمط المتقدم الى ابتهاج المبتهجين بكمالاتهم
المختصة بها على مراتبها اراد ان يشير في هذا النمط الى احوال اهل الكمال من النوع الانساني
ويبين كيفية ترقيهم في درجات سعاداتهم ويذكر الاحوال العارضة لهم في درجاتهم وقد ذكر الفاضل
الشارح ان اجل ما في هذا الكتاب فانه رتب فيه علوم الصوفية ترتيبا ما سبقه اليه من قبله
ولا لحقه من بعده **تنبيه** ان للعارفين مقامات ودرجات يخصون بها وهم في حياتهم الدنيا
دون غيرهم فكانهم وهم في جلابيب من ابدانهم قد نضوها وتجردوا عنها الى عالم القدس ولهم
امور خفية فيهم وامور ظاهرة عنهم يستنكرها من ينكرها ويستكبرها من يعرفها ونحن نقصها
عليك **اقول** الجلابيب الملاحف والجلباب ما يستعمل به من فوق الثياب كالملحفة و
المراد من قوله فكانهم وهم في جلابيب من ابدانهم قد نضوها وتجردوا عنها الى عالم القدس
ان نفوسهم الكاملة وان كانت في الظاهر متلبسة بجلابيب الابدان لكنها كانها خلعت تلك الجلابيب
وتجردت عن جميع الشواغل المادية وخلصت الى عالم القدس

في الوقوف عليه والاهتداء اليه ثم اقول سوقني الى تعرض بحث هذا الشرح قصتان منسوبتان
الى سلامان وابسال احديهما وقعت الي وقعت الاله ذكرهما انه كان في قديم الدهر ملك لليونان
والروم ومصر وكان يصادقه حكيم فتح بتدبيره له جميع الاقاليم وكان الملك يريد ابنا يعقبه فقام
من غير ان يباشر امراة فدبر الحكيم حتى تولد من نطفته في غير رحم امراة ابن له وسماه سلامان
وارضعته امراة اسمها ابسال وربته وهو بعد بلوغه عشقها ولازمها وهي دعته الى نفسها
والى اللذات وبعاشرتها ونهاه ابوه عنها وامره بمفارقتها فلم يطعه وهربا معا الى ما وراء
بحر المغرب وكان للملك الة يطالع بها على الاقاليم وما فيها ويتصرف فيها فاطلع بها
عليهما ورق لهما واعطاهما املها ثم انه غضب من تمادي سلامان وملازمته
المراة فجعلهما يحنان ويشتاق كل منهما الى صاحبه ولا اتصال فعرفا انه يراه فتعوذ بابيه ثم فطن
سلامان بذلك فرجع الى ابيه معتذرا ونبهه ابوه على انه لا يصل الى الملك الذي رشح له مع
عشق ابسال الفاجرة ثم القيا انفسهما في البحر سلامان وابسال كل منهما بيد صاحبه ثم القيا
نفسيهما في البحر فخلص روحانية الماء بامر الملك بعد ان اشرف على الهلاك وغرقت ابسال
فاغتم سلامان ففزع الملك الى الحكيم في امره فدعاه الحكيم وقال اطعني اوصل ابسال الى
الملك فاطاعه وكان يريه صورتها فيتسلى بذلك رجاء وصالها الى ان صار مستعدا
لمشاهدة صورة الزهرة فاراها الحكيم بدعوته لها فشغفتها حبا وبقيت معه ابدا فتبعد
عن حال ابسال واستعد للملك بسبب مفارقتها فجلس على سرير الملك وبنى الحكيم الهرمين
باعانة الملك واحد للملك وواحد لنفسه ووضعت هذه القصة وجثتيهما فيهما ولم يمكن
احد من اخراجهما غير ارسطو فانه اخرجهما بتعليم افلاطون ومنها الباب واشتهرت القصة
ونقلها حنين بن اسحق من اليونان الى العربي وهذه قصة لغير عهما اخذ من عوالم الحكماء
ليس كلام الشيخ اليه على وضع لا يعلوه الطبع وهي غير مطابقة لذلك فانما يصح ان يكون
الملك هو العقل الفعال والحكيم هو الفيض الذي يفيض عليه ما فوقه وسلامان هو النفس
الناطقة فانه افاضها من غير تعلق بالجسمانيات وابسال هو القوة البدنية الشهوانية التي بها
يستكمل النفس ويتاتى لها عشق سلامان لابسال ميلها الى اللذات البدنية وشيع ابسال
الى الفجور تعلق غير البعض بالمعتقدة ثم توقيهما بعد مفارقة النفس معهما الى ما وراء بحر المغرب
انغماسها في الامور الفانية البعيدة عن الحق ثم ما لهما منه في زمان عليهما الذي يعذبهما
بالشوق مع الحرمان وما قبلناهما تقارب ميل النفس مع فتور القوى عن افعالها بعد سن
الانحطاط ورجوع سلامان الى ابيه التفطن بالكمال والندم على الاشتغال بالباطل والقاء
نفسيهما في البحر تورطهما في الهلاك لما البدني فلا كلال القوى والنزاع واما النفس فلتشابعتهما
اياه وخلاص سلامان بعد هلاك البدن وبقاء القوى على صورة الزهرة التذاذها بالابتهاج
بالكمالات العقلية وجلوسه على سرير الملك وصولها الى كمالها الحقيقي والهرمان الماسان هي
صورة النفس الصورية والمادة الجسمانية ان هذا ما ولد القصة وسلامان مطابق لما عنى الشيخ ولما اجمال

متصل بتلك الذوات الكاملة البريئة عن النقصان والشر وله امور خفية منهم ومشاهدات لهم لما يعجز عن
ادراكه الاوهام ويكل عن بيانه الالسنة وابتهاجاتهم بما لا عين رات ولا اذن سمعت وهو المراد
من قوله عز من قائل فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين والصور الظاهرة عنهم هي اثار كثار واكثر
تظهر من اقوالهم وافعالهم وان يختص بعضهم الى المهر خلتها ما تعرف بالمعجزات والكرامات وهي
امور مستنكرة ممن ينكرها اي لا يسكن الطبع اليها لبعدها والانفة منها ويستكبرها من يعرفها
اي يستعظمها من يقف عليها ويتحققها قوله واذا قرع سمعك فيما تقرعه وسرد عليك
فيما تطالعه قصة لسلامان وابسال فاعلم ان سلامان مثل ضرب لك وان ابسال مثل ضرب لدرجتك
في العرفان ان كنت من اهله ثم حل الرمز ان اطقت ٥ سرد الحديث اي اتى به على
ولاء وفلان يسرد الحديث اذا كان جيد السياق له وسلامان شجرة واسم موضع وهو ايضا
من اسماء الرجال والانسان الحريم وابسال علما اذا اسلمته للهلكة اورهنته والبسل الحبس
والمنع والبسيل الخلي قال الفاضل الشارح في هذا الموضع ان ما ذكره الشيخ ليس من جنس
الاحاجي التي يتكرر فيها حتى يخرج منها حتى لعرضها ما بعدها عن الفهم يمكن الاهتداء اليها
اليه ولا هو من القصص المشهورة بل هو من المطالب وضعها الشيخ لبعض الاغراض ثم كلف غيرنا
مستعملا ان يشتغل العقل بالوقوف عليه ما ذكر من تكلف الشيخ حل الكرة بحرى التكليف بعلم
الغيب قال وبلصق ما يلزم ان المراد بسلامان ادم عليه السلام وما بسال الجنة فكانه قال
المراد من انه نفسك الناطقة والجنة درجتك في العرفان وما ضلع الهوى لكنه عند ما اول البراكلاط
نفسك عن تلك الدرجات عند التفاتها الى الشهوات واقول كلام الشيخ مشعر بوجود
قصة يذكر فيها هذان الاسمان ويكون فيها انتهاء متسهل لحل رموز ان المطلوب لامثال الاشياء
فشيئا ثم يطبق بذلك اليها على كل ما بعد كان لذلك يطبق سلامان على ذلك الطالب ويطبق ابسال
على مطلوبه وذكر وتطبيق ما جرى بينهما من الاحوال على الرمز الذي اراد الشيخ حله ويتم ان يكون
تلك القصة من قصص العرب فانهما من امثال المعطين مدحوا من امثالهم وحكايتهم وقد سموا بعض
امانة من اسمان ذكران ابن الاعرابي اورد في كتابه الموسوم بالنوادر قصة يذكر فيها بسلامان
ووقعا في اسر قوم احدهما مشهور بالخير اسمه سلامان والاخر مشهور بالشر من قبيلة من جهم
فقد سلامان المشهور بالسلامة وافتدى من الاسر وابسل الجرمي المشتهر بالشر الى حتى هلك
وسار منهما في العرب مثل بذكر فيه خلاص سلامان وابسال صاحبه ولما لا انكر ذلك المقدار ولم
يتفق لي مطالعة القصة التي ذكرها المذكور وهي غير الوصايا التي سمعتها عن مطابقته بالمطالب هاهنا لكنها
دالة على وقوع هاتين اللفظتين في نوادر حكايات العرب وان كان كذلك يكون سلامان مثالا وابسال
لنساء ما وضعهما الشيخ على بعض الاحوال وكلاهما غير معروف ما وضعه هو بل ذكرها ممكن ان سمعت تلك
القصة فاعلم ان ممن تعطي سلامان وابسال المذكورين بينهما نفسك ودرجتك في العرفان ثم استغل
بحل الرمز وهو سياق القصة بحيث يطابق الاحوال العارض ثم ما وراء الاشكال الرمز ليس
تكليفا بمعرفة الغيب انما هو موقوف على الاستماع بتلك القصة بعينها لعله يكون والاستنفار القصر

عند

مقامه

علي وجه

التفطن متى بغتها

ابا

المنع والحبس

الاشتهار واساس

او يصطحب بينهما

١٨٨

وغير مطابق لانه اراد به درجة العارف في العرفان وههنا مثل لما يعرض عن العرفان من الكمال
فبهذا الوجه ليست هذه القصة مناسبة لما ذكره الشيخ وذلك يدل على قصور فهمهم واضعها من
الوصول الى فهم غرضه منها واما القصة الثانية وهي التي وقعت الي بعد عشرين سنة من اتمام
الشرح وهي منسوبة الى الشيخ وكانها هي التي اشار الشيخ اليها فان ابا عبيد الجوزجاني
اورد في فهرست تصانيف الشيخ ذكر قصة سلامان وابسال له وحاصل القصة ان سلامان
وابسال كانا اخوين شقيقين وكان ابسال اصغرهما سنا وقد تربى بين يديه وشب
صبيح الوجه عاقلا متادبا عالما عفيفا شجاعا وقد عشقته امراة سلامان وقالت لسلامان
اخلطه باهلك ليتعلم منه اولادك فاشار عليه سلامان بذلك فابى ابسال عن مخالطة النساء
فقال له سلامان ان امراتي لك بمنزلة الام فدخل عليها فاكرمته واظهرت عليه بعد حين في
خلوة عشقها له فانقبض ابسال من ذلك وعرفت انه لا يطاوعها فقالت لسلامان زوج
اخاك باختي فاملكها به وقالت لاختها اني ما زوجتك بابسال ليكون لك خاصة دوني بل لكي
اساهمك فيه وقالت لابسال ان اختي بكر حيية لا تدخل عليها نهارا ولا تكلمها الا بعد
ان تستانس بك فلما كانت ليلة الزفاف باتت امراة سلامان في فراش اختها فدخل ابسال عليها
فلم تملك نفسها فبادرت بضم صدرها الى صدره فارتاب ابسال في نفسه ان الابكار
الخفرات لا يفعلن مثل ذلك وقد تغيم السماء في الوقت بغيم مظلم فلاح منه برق فابصر بضوءه وجهها
فازعجها وخرج من عندها وعزم على مفارقتها وقال لسلامان اني اريد ان افتح لك البلاد
فاني قادر عليه فجند جيشا وحارب امما وفتح البلاد لاخيه برا وبحرا شرقا وغربا من
غير منة عليه وكان اول ذي قرنين استولى على وجه الارض ولما رجع الى وطنه وحسب
انها نسيته عاودت الى المعاشقة وقصدت معانقته فابى وابعدها وظهر لهم عدو فبعث
سلامان ابسال اليهم في جنوده وفرقت المراة في رؤساء الجيش اموالا ليرفضوه في المعركة ففعلوا
وظفر به الاعداء وتركوه وبه رمق وحسبوه ميتا فعطفت عليه مرضعة من حيوانات الوحش
والقمته حلمة ثديها واغتذى بذلك الى ان انتعش وعوفي ورجع الى سلامان وقد احيط به
واذلوه وهو حزين من فقد اخيه فادركه ابسال واخذ الجيش والعدة وكر على الاعداء وبددهم
واسر عظيمهم وسوى الملك لاخيه ثم واطات المراة طابخه وطاعمه واعطتهما مالا فسقياه
السم وكان صديقا كبيرا نسبا وحسبا وعلما وعملا فاغتم من موته اخوه واعتزل عن ملكه
وفوضه الى بعض معاهديه وناجى ربه فاوحى اليه جلية الحال فسقى المراة والطابخ والطاعم
ثلاثتهم ما سقوا اخاه فماتوا وهذا ما تشتمل عليه القصة ومعناه ان سلامان مثل النفس
الناطقة وابسال العقل النظري المترقي الى ان حصل عقلا مستفادا وهو درجتها في العرفان
ان كانت ترقى الى الكمال وامراة سلامان القوة البدنية الامارة بالشهوة والغضب المتحدة
بالنفس صائرة شخصا انسانا وعشقها لابسال ميلها الى تسخير العقل كما سخرت سائر
القوى ليكون مؤتمرا لها في تحصيل مآربها الفانية واباؤه ميله الى عالمه واختها

التي

١٩٠

التي امكنتها به القوة العملية المسماة بالعقل العملي المطيع للعقل النظري وهو النفس المطمئنة
وتلبيسها نفسها بدل اختها تسويل النفس الامارة مطالبها الخسيسة مروجة اياها على انها
مصالح حقيقية والبرق اللامع من الغيم المظلم هو الخطفة الالهية التي تسنح في اثناء الاشتغال بالامور
الفانية وهي جذبة من جذبات الحق وازعاجه للمراة اعراض العقل عن الهوى وفتحه البلاد لاخيه
اطلاع النفس بالقوة النظرية على الجبروت والملكوت وترقيها الى العالم الالهي وقدرتها بالقوة
العملية على حسن تدبيرها مصالح بدنها وعلى نظم امور المنازل والمدن ولذلك سماه
ذا القرنين فانه لقب لمن كان يملك الخافقين وغدر الجيش به انقطاع القوى الحسية
والخيالية والوهمية عنها عند عروجها الى الملأ الاعلى وسقوط تلك القوى لعدم التفاتها اليها
وتغذيته بلبن الوحش افاضة الكمال عليه مما فوقه من المفارقات لهذا العالم واختلال
حال سلامان لفقده اضطراب النفس عند اهمالها تدبيرها اشتغالا بما فوقها ورجوعه الى اخيه
التفات العقل الى انتظام مصالحها في تدبير البدن والطابخ هو القوة الغضبية المشتعلة
عند طلب الانتقام والطاعم هو القوة الشهوية الجاذبة لما يحتاج اليه البدن وتواطؤهما على
هلاك ابسال اشارة الى اضمحلال العقل في ارذل العمر مع استعمال النفس اياه بازدياد
الاحتياج بسبب الضعف والعجز واهلاك سلامان اياهم ترك النفس استعمال القوى
البدنية في آخر العمر وزوال هيجان الغضب والشهوة وانكسار سورتهما واعتزاله الملك وتفويضه
الى غيره انقطاع تدبيره عن البدن وصيرورة البدن تحت تصرف غيرها وهذا التاويل مطابق
لما ذكره الشيخ ومما يدل على انه قصد هذه القصة انه ذكر في رسالته في القضاء والقدر قصة
سلامان وابسال وذكر فيها حديث لمعان البرق من الغيم المظلم الذي اظهر لابسال وجه امراة
سلامان حتى اعرض عنها فهذا ما اتضح لي من امر هذه القصة وما اوردت القصة بعبارة
الشيخ لئلا يطول الكتاب **تنبيه** المعرض عن متاع الدنيا وطيباتها يخص باسم
الزاهد والمواظب على فعل العبادات من القيام والصيام ونحوهما يخص باسم العابد
والمتصرف بفكره الى قدس الجبروت مستديما لشروق نور الحق في سره يخص باسم العارف
وقد يتركب بعض هذه مع بعض اه **ش** طالب الحق يبتدي باغراض ثم يعتقد انه يتجرد
من المطلوب ثم يقبل على ما يعتقد انه يتقرب اليه وينتهي عند وصوله الى المطلوب فطالب الحق
يلزمه في الابتداء ان يعرض عما سوى الحق لانه انما يشتغل عن الطلب بمتاع الدنيا وطيباتها
ثم يقبل على ما يعتقد انه يقربه من الحق وهو عند الجمهور افعال مخصوصة من العبادات وهذان
هما الزهد والعبادة باعتبار التبري والتولي باعتبار ثم انه اذا وصل الحق فاول درجات
وصاله هو المعرفة فاذن احوال الطلاب للحق هي هذه الثلاثة ولذلك ابتدأ الشيخ بتعريفها ثم ان
هذه الاحوال قد توجد في الاشخاص على سبيل الانفراد وقد توجد على سبيل الاجتماع وذلك
بحسب اختلاف الاشخاص والاضافات الثنائية يكون منها مع الثلاثية واحدا واحدا والى ذلك
اشار الشيخ بقوله وقد يتركب بعض هذه مع بعض **تنبيه** الزهد عند غير العارف معاملة

كأنه يشتري بمتاع الدنيا متاع الآخرة وعند العارف تنزه ما عما يشغل سره عن الحق وتكبر على كل شيء غير الحق والعبادة عند غير العارف معاملة ما كأنه يعمل في الدنيا لأجرة يأخذها في الآخرة هي الأجر والثواب وعند العارف رياضة ما لهممه وقوى نفسه المتوهمة والمتخيلة ليجرها بالتعويد عن جناب الغرور إلى جناب الحق فتصير مسالمة للسر الباطن حينما يستجلي الحق لا تنازعه فيخلص السر إلى الشروق الساطع ويصير ذلك ملكة مستقرة كلما شاء السر اطلع إلى نور الحق غير مزاحم من الهمم بل مع تشييع منها له فيكون بكليته منخرطا في سلك القدس ٥ لما أشار إلى صعود الترقي من الأحوال الدنية أراد أن ينبه على غرض العارف وغير العارف من الزهد والعبادة لئلا يتوهم أن الفعلين يجريان مجرى واحدا فذكر أن الزهد والعبادة من غير العارف معاملة ما فإن الزاهد غير العارف يجري مجرى تاجر يشتري متاعا بمتاع والعابد غير العارف يجري مجرى أجير يعمل عملا لأخذ الأجرة فالفعلان مختلفان لكن الغرض واحد وأما العارف فزهده في الحالة التي يكون فيها متوجها إلى الحق معرضا عما سواه تنزه ما عما يشغله عن الحق إيثارا لما قصده وفي الحالة التي يكون ملتفتا من الحق إلى ما سواه تكبر على كل شيء غير الحق استحقارا لما دونه وأما عبادته فارتياض لهممه التي هي مبادئ إرادته وعزماته الشهوانية والغضبية وغيرهما ولقوى نفسه الحيوانية والوهمية ليجرها جميعا عن الميل إلى العالم الجسماني والاشتغال به إلى العالم العقلي مشيعة إياه عند توجهه إلى ذلك العالم ولتصير تلك القوى معودة لذلك التشييع فلا تنازع العقل ولا تزاحم السر حالة المشاهدة فيخلص العقل إلى ذلك العالم ويكون جميع ما يعمه من القوى والهمم منخرطا معه في سلك التوجه إلى ذلك الجانب إشارة

لما لم يكن الإنسان بحيث يستقل وحده بأمر نفسه إلا بمشاركة آخر من بني جنسه وبمعاوضة ومعارضة تجريان بينهما يفرغ كل واحد منهما لصاحبه عن مهم لو تولاه بنفسه لازدحم على الواحد كثير وكان مما يتعسر إن أمكن وجب أن يكون بين الناس معاملة وعدل يحفظه شرع يفرضه شارع متميز باستحقاق الطاعة لاختصاصه بآيات تدل على أنها من عند ربه ووجب أن يكون للمحسن والمسيء جزاء من عند القدير الخبير فوجب معرفة المجازي والشارع ومع المعرفة سبب حافظ للمعرفة ففرضت عليهم العبادة المذكرة للمعبود وكررت عليهم ليستحفظ التذكير بالتكرير حتى استمرت الدعوة إلى العدل المقيم لحياة النوع ثم زيد لمستعمليها بعد النفع العظيم في الدنيا الأجر الجزيل في الأخرى ثم زيد للعارفين من مستعمليها المنفعة التي خصوا بها فيما هم مولون وجوههم شطره فانظر إلى الحكمة ثم إلى الرحمة والنعمة تلحظ جنابا تبهرك عجائبه ثم أقم واستقم ٥ لما ذكر في الفصل المتقدم أن الزهد والعبادة إنما يصدران عن غير العارف لاكتساب الأجر والثواب في الآخرة أراد أن يشير إلى إثبات الأجر والثواب المذكورين فأثبت النبوة والشريعة وما يتعلق بهما على طريقة الحكماء لأنه متفرع عليهما وإثبات ذلك مبني على قواعد وتقريرها أن يقول الإنسان لا يستقل

وحده بأمور معاشه لأنه يحتاج إلى غذاء ولباس ومسكن وسلاح لنفسه ولمن يعوله من أولاده الصغار وغيرهم وكلها صناعية لا يمكن أن يرتبها صانع واحد إلا في مدة لا يمكن أن يعيش تلك المدة فاقدا إياها أو يتعسر إن أمكن لكنها تتيسر لجماعة يتعاونون ويتشاركون في تحصيلها يفرغ كل واحد منهم لصاحبه عن بعض ذلك فيتم بمعارضة وهي أن يعمل كل واحد مثل ما يعمله آخر ومعاوضة وهي أن يعطي كل واحد صاحبه من عمله بإزاء ما يأخذ منه من عمله فإذن الإنسان بالطبع محتاج في تعيشه إلى اجتماع مؤد إلى صلاح حاله وهو المراد من قولهم الإنسان مدني بالطبع والتمدن في اصطلاحهم هو هذا الاجتماع ثم إن اجتماع الناس على التعاون لا ينتظم إلا إذا كان بينهم معاملة وعدل لأن كل واحد يشتهي ما يحتاج إليه ويغضب على من يزاحمه في ذلك وتدعوه شهوته وغضبه إلى الجور على غيره فيقع من ذلك الهرج ويختل أمر الاجتماع أما إذا كان بينهم معاملة وعدل متفق عليهما لم يكن كذلك فإذن لا بد منهما والمعاملة والعدل لا يتناولان الجزئيات الغير المحصورة إلا إذا كانت لهما قوانين كلية وهي الشرع فإذن لا بد من شرع والشريعة في اللغة مورد الشاربة وإنما سمي المعنى المذكور بها لاستواء الجماعة في الانتفاع منه هذه قاعدة ثانية ثم نقول والشرع لا بد له من واضع يقنن تلك القوانين ويقررها على الوجه الذي ينبغي وهو الشارع ثم إن الناس لو تنازعوا في وضع الشرع لوقع الهرج المحذور منه فإذن يجب أن يمتاز الشارع منهم باستحقاق الطاعة ليطيعه الباقون في قبول الشريعة واستحقاق الطاعة إنما يتقرر بآيات تدل على كون تلك الشريعة من عند ربه وتلك الآيات هي معجزاته وهي إما قولية وإما فعلية والخواص للقولية أطوع والعوام للفعلية أطوع ولا تتم الفعلية مجردة عن القولية لأن النبوة والإعجاز لا يحصلان من غير دعوة إلى خير فإذن لا بد من شارع هو نبي ذو معجزة وهذه قاعدة ثالثة ثم إن العوام وضعفاء العقول يستحقرون اختلال العدل النافع في أمور معاشهم بحسب النوع عند استيلاء الشوق عليهم إلى ما يحتاجون إليه بحسب الشخص فيقدمون على مخالفة الشرع وإذا كان للمطيع والعاصي ثواب وعقاب أخرويان يحملهم الرجاء والخوف على الطاعة وترك المعصية فالشريعة لا تنتظم بدون ذلك انتظامها به فإذن وجب أن يكون للمحسن والمسيء جزاء من عند الإله القدير على مجازاتهم الخبير بما يبدونه أو يخفونه من أفكارهم وأقوالهم وأفعالهم ووجب أن يكون معرفة المجازي والشارع واجبة على الممتثلين للشريعة في الشريعة والمعرفة العامية قلما تكون يقينية فلا تكون ثابتة فيجب أن يكون معها سبب حافظ لها وهو التذكار المقرون بالتكرار والمشتمل عليهما إنما يكون عبادة مذكرة للمعبود مكررة في أوقات متتالية كالصلوات وما يجري مجراها فإذن يجب أن يكون النبي داعيا إلى التصديق بوجود خالق قدير خبير وإلى الإيمان بشارع مبعوث من قبله صادق وإلى الاعتراف بوعد ووعيد أخرويين وإلى القيام بعبادات يذكر فيها الخالق بنعوت جلاله وإلى الانقياد لقوانين شرعية يحتاج إليها الناس في معاملاتهم

حتى تستقر بذلك الدعوة الى العدل المقيم لحيوة النوع وهذه فائدة رابعة من اربع ذكر فقد
في العناية الاولى الاحتياج لتحقق الانبياء وهو مقصود من جمع الاديان والاديان وهو المطلوب وهي
نفع لا يتصور نفع اعم منه وقد اضيف لمستقل الشرع الى هذا النفع العظيم الدنياوي الاجر الجزيل
الاخروي بحسب ما وعدوا واضيف للعارفين منهم الى النفع العاجل والاجر الاجل الكمال
الحقيقي المذكور ما نظر الى الحكمة ثم بقية النظام على هذا الوجه ثم الى النعمة وهو ايضا من الاجر
الجزيل بعد النفع العظيم وقال النعمة وهو الانتاج الحقيقي المضاف اليها فالحظ جناب مفيض
هذه الخيرات جنابا يبهرك مجانبه اي تغلبك وتدهشك ثم اقم اي اقم الشرع واستقم اي
في التوجه الى ذلك الجناب القدسي وقد اعترض الفاضل الشارح فقال ان عنيتم بالوجوب
في قولكم لما احتاج الناس الى شارع وجب وجود الوجوب الذاتي فهو محال وان عنيتم به انه
وجب على الله تعالى كما يقوله المعتزلة فهو ليس من مذهبكم وان عنيتم به ان ذلك شرط للنظام
الذي هو خير ما وهو تعالى مبدأ الكل خير ما دل وجب وجود ذلك عنه فهو ايضا باطل لان الاصلح
ليس بواجب ان يوجد والا لكان الناس كلهم مجبولين على الخير فان ذلك اصلح وايضا فقولكم
المعجزات دالة على كون الشارع من عند الله غير لائق بكم لان سبب المعجزات عندكم امر
نفساني يحصل للانبياء ولاضدادهم من السحرة كما يجيء في النمط العاشر ومما تميز النبي
من ضده بدعوته الى الخير دون الشر والتميز بين الخير والشر عقلي فما دل الا على لزوم
على كون احد من انبياء وقد نقضا القول بان المعجزة دل على صدق صاحبه مبني على القول
بالفاعل المختار العالم بالجزئيات الزمانية وانتم لا تقولون به وقد نقضا القول بالعقاب على
المعاصي لا يستقيم على اصولكم لان عقاب المعاصي عندكم هو ميل النفس المشار اليه الى الدنيا
مع فوات متاعها ويلزمكم ان صار العاصي لمعصيته يقتضي سقوط عقابه ولكون على
اصولكم اما قوله اول ما يعقل استناد الافعال الطبيعية اليها فانه لا يستقيم مع القول
بالعناية الالهية على الوجه المذكور كما في اثبات ابقية تلك الافعال والاكثر يعللون تلك الافعال
بغايات ما كتعريض بعض الاسنان ... المضغ التي ... فانها لو لم تكن لكان الغاية
مقتضية لوجود الفعل لما صح التعليل بها وانا اقول الاصلح ليس بواجب
بمعنى عليه الاصلح بالقياس الى الكل غير الاصلح بالقياس الى البعض والاول واجب
دون الثاني وليس كون الناس مجبولين على الخير نحو القبيل كما مر واما عن الثاني فنان
نقول الامور الغريبة التي هي المعجزات قد تكون مقترنة كما مر والمعجزات لا تضمن بالانبياء
ليست بالعقلية المحضة ما دون اقتران العقلية بالقوة الحاضر عندهم وهو دال على صدقهم واما
عن الثالث فان نقول مضافا الى ما مر ان العقل في العلم والقدرة ان كان هذه المعجزات التي هي
آثار النفوس الانبياء ودال على كمال تلك النفوس هي مقتضية لتصديق اقوالهم واما عن الرابع
فان نقول العقاب للعاصي يقتضي وجود ملكة راسخة في النفس عن المقتضية لنفوذ بها
وحسنا ان العقل لا يكون حينئذ لتلك الملكة والا يكون مقتضيا لسقوط العقاب ثم اعلم ان

١٩٠

١٩٢

تتبع ما ذكره الشيخ من امور الشريعة والنبوة لنسبة الى انه لا يمكن ان يعيش الانسان الا بشرع والانسان
يكفيه من ان يعيش نوع من السياسة يحفظ اجتماعهم الضروري وان كان ذلك النوع منوطا
بتغلب او ما يجري مجراه والدليل على ذلك تعيش سكان اطراف العالم بالسياسات الضرورية
اشارة العارف يريد الحق الاول لا لشيء غيره ولا يؤثر شيئا على عرفانه وتعبده له
فقط ولانه مستحق للعبادة ولانها نسبة شريفة اليه لا لرغبة او رهبة وان كانتا فيكون المرغوب
فيه او المرهوب عنه هو الداعي وفيها المطلوب ويكون الحق ليس الغاية بل الواسطة الى شيء غيره
هو الغاية وهو المطلوب دونه
لما ذكر غرض العارف وغير العارف من الزهد
والعبادة وقد اثبت فيما مر غرض غير العارف اعني الثواب والعقاب اشار هنا الى غرض
العارف منها فقصده معتزلا العارف الكامل الخشوع ما لم ان بالقياس اليه ان يريد بعبادته
خاضعا مع محبته لذلك الكمال والانسية لنفسه ولذاته جميعا ومع حركته في طلب التقرب اليه في الشيخ
عبر عن الاول بالارادة وعن الثاني بالتعبد وقال ان ارادة العارف وتعبده متعلقان بالحق الاول
جل ذكره لذاته ولا يتعلقان بشيء لذاته غيره بل ان تعلقا بغير الحق تعلقا لاجل الحق ايضا
قوله العارف يريد الحق الاول لا لشيء غيره بيان لتعلق ارادته بالحق لذاته **وقوله**
لا يؤثر شيئا على عرفانه اي لا يؤثر شيئا غير الحق على عرفانه فان الحق مؤثر على عرفانه لان
العرفان ليس مؤثرا لذاته عند العارف على ما صرح به فيما بعد وهو فوق له من آثار العرفان
للعرفان فقد قال بالباني وكل ما هو مؤثر وليس مؤثرا لذاته فهو مؤثر لاجل الغير فالعرفان
مؤثر لغيره وذلك الغير هو الحق لا غيره فان الحق مؤثر على العرفان وانما اقتصر العارف على انه
لا يؤثر شيئا غير الحق على العرفان لان غير العارف يؤثر نيل الثواب والاحتراز عن العقاب
على العرفان فانه يريد العرفان لاجلهما اما العارف فلا يؤثر شيئا عليه الا الحق الذي هو فقط
مؤثر لذاته بالقياس اليه **وقوله** وتعبده له فقط اشارة الى تعلق عبادة العارف ايضا
بالحق فقط فان قيل هذا يناقض ما ذكره فيما مر وهو ان عبادة العارف رياضة لقواه بجوهرها
الى جناب الحق فان جر القوى الى جناب الحق ليس هو الحق ذاته فلنا ما ان ليس لي ان العارف
لا يقصد من تعبده غير الحق مطلقا بل هو ان العارف لا يقصد غير الحق بالذات انما يقصد الحق
بالذات ويقصد ان يقصد غيره بالعرض ولاجل الحق كما قد مر هذا الحكم من حيث الاحتفاظ العارف
بعينه بالقياس الى الحق الاول الذي هو مبدأ له ايضا واذا اخذ الوصف كل واحد من الحق والعبادة
بالقياس الى الاخر فقد استند العبادة الى الحق وصيانها من الجهتين اما باعتبار ملاحظة الحق
بالقياس الى العبادة فلانها ولكونه لذاته ولانه مستحق للعبادة واما باعتبار ملاحظة العبادة
بالقياس الى الحق فلانها ولكونه لذاته ولانها نسبة شريفة اليه وذكر الفاضل الشارح في هذا
الموضع ان عبادة العارف ينبغي ان تكون اما للذات الحق او للصفة من صفاته او للكمال بعينهم وهي طبقات
ثلاث مترتبة اشار الشيخ الى الاولى بقوله وتعبده له فقط والى الثانية بقوله ولانه مستحق للعبادة
والى الثالثة بقوله ولانها نسبة شريفة اليه اقول هذا التفسير يكون ان يكون للعارف

معبود بالذات غير الحق وباقي الفصل يدل على خلافه ثم ان الشيخ اشار الى
كون غرض العارف مما لعله لا اعتراض عليه بقوله لا لرغبة او رهبة اى لا لرغبة
في الثواب او رهبة عن العقاب وبين بقوله كون ذلك غرضا قاصرا بالقياس الى العارف
بقوله وان كانتا اى وان كانت الرغبة او الرهبة المذكورتان حاصلتين للعابد له
فيكون الثواب الموعود به او العقاب المرهوب عنه هو الداعي الى عبادة الحق
وهو المطلوب لعابد الحق ويكون الحق غير الغاية بل هو الواسطة الى نيل الثواب
او الخلاص عن العقاب الذي هو الغاية وهو المطلوب فيكون هو المعبود بالذات
لا الحق فهذا اشرح هذا الفصل قال الفاضل الشارح من الناس من
احال القول بكون الله تعالى مرادا لذاته وزعم ان الارادة صفة لا تتعلق الا بالممكنات
لانها تقتضي ترجيح احد طرفي المراد على الاخر وذلك لا يعقل الا في الممكنات قال
والشيخ ايضا نص في اول النمط السادس ان كل من يريد شيئا فلا بد ان يكون
حصوله للمريد اولى من عدمه ويكون المقصود بالقصد الاول هو ذلك الحصول ويبني
عليه ان كل مريد مستكمل فاذن كل من اراد الله تعالى لم يكن مراده هو الله بل
استكمال ذاته واجاب عنهما بانهما مصادرة على المطلوب الاول لانهما مبنيان
على ان الارادة لا تتعلق الا بالممكن والا لما يستكمل به المريد وهو ما ادعاه
المعترض ونحن نقول انما يتعلق بالله لا لشيء غيره ايضا **اقول**
في بيانه الارادة المتعلقة بالفعل المريد تقتضي امكان المراد والكمال للمريد لا
لتعلق الارادة به بل لكونه فعلا او لكونه مستحصلا للمريد بارادته وههنا ليس المراد
كذلك فاذن سقط الاعتراض فان **اشاره** المستحل توسيط الحق
مرحوم من وجه فانه لم يطعم لذة البهجة به فيستطعمها انما معارفته مع اللذات
المخدجة فهو حنون اليها غافل عما وراءها وما مثله بالقياس الى العارفين الا
مثل الصبيان بالقياس الى المحنكين فانهم لما غفلوا عن طيبات يحرص عليها
البالغون واقتصرت بهم المباشرة على طيبات اللعب صاروا يتعجبون من اهل
الجد اذا ازوروا عنها عائفين لها عاكفين على غيرها كذلك من غض النقص بصره
عن مطالعة بهجة الحق اعلق كفيه بما يليه من اللذات لذات الزور فتركها في
دنياه عن كره وما تركها الا ليستأجل اضعافها وانما يعبد الله ويطيعه ليخوله
في الاخرة شبعة منها فيبعث الى مطعم شهي ومشرب هني ومنكح بهي اذا بعثر
عنه فلا مطمح لبصره في اولاه واخراه الا الى لذات قبقبه وذبذبه والمستبصر
بهداية القدس في شجون الايثار قد عرف اللذة الحق وولى وجهه سمتها مترحما
على هذا المأخوذ عن رشده الى ضده وان كان ما يتوخاه بكده مبذولا له
بحسب وعده ٥ المخدج الناقص يقال اخدجت الناقة اذا جاءت

بولدها ناقص الخلق وان كانت لتمام فهو مخدج والحنون المشتاق والمحنك المسن واحتنكه اى
احكمته التجارب فهو محنك والازورار العدول عنه وعاف الطعام او
الشراب اى كرهه فلم يتناوله والعكوف على الشيء الاقبال عليه مواظبا وخوله
الله الشيء اى ملكه اياه وبعثره اى كشفه وطمح بصره الى الشيء ارتفع
والقبقب البطن والذبذب الذكر وقد لاحظ الشيخ فيها قول النبي صلى الله
عليه وسلم من وقي شر لقلقه وقبقبه وذبذبه فقد وقي واللقلق اللسان والشجون
جمع شجن وهو طريق الوادي والايثار الشدة في الحال وطلب الكسب والغرض من
هذا الفصل تمهيد العذر لمن يجوز ان يجعل الحق واسطة في تحصيل شيء غيره
عنه وهو من يتزهد في الدنيا ويعبد الحق رغبة في الثواب او رهبة من العقاب
وبسط العذر بيان نقصه في ذاته وفي هذا الفصل للشيخ لطايف كثيرة يتبين للمتامل
منها منها وصف اللذات الحسية بنقصان الخلقة وهو نقصان لا يمكن ان يزول
ومنها تشبيه من لم يقدر على مطالعة البهجة الحقيقية بالاعمى الذي يطلب شيئا وجانبه تعلق
بيده ما يليه سواء كان ما علق بيده مطلوبا او لم يكن ومنها التنبيه على ان زهد غير
العارف زهد عن كره بنوع كونه من جنس الزهاد لحرصه لتحلي الطبع على
اللذات الحسية فان التارك شيئا ليستأجل اضعافه اقرب الى الطمع منه الى
القناعة ومنها تنبيهه على تحقير الزيادة والضعف فان قوله لا مطمح لبصره مشعر
بانه ادنى منزلة من ان يستحق تلك اللذات الخسيسة ومنها التعبير المائل الى تحقير
لذة البطن والفرج بالقبقب والذبذب وذكر بعض الفضلاء ان هذا الناقص المذموم نال
ما بصره ويطلبه بكده من اللذات الحسية حسبما وعد الانبياء عليهم السلام والله
اشار الى كيفية ذلك في النمط الثامن حيث حكم بامكان تعلق نفوس البله باجسام
هي موضوعات لتخيلاتهم وعبر عن هذا السؤال بالسؤال الذي يليق بهم
اشاره اول درجات حركات العارفين ما يسمونه هم الارادة وهو ما يعتري
المستبصر باليقين البرهاني او الساكن النفس الى العقد الايماني من الرغبة
في اعتلاق العروة الوثقى فيتحرك سره الى القدس لينال من روح الاتصال
فما دامت درجته هذه فهو مريد ٥ اعتراه اى غشيه واعتلاق
العروة اى الاعتصام بها واعلم ان الشيخ اراد ان يذكر مقامات العارفين وعين ثم
ان يذكر احوالهم المترتبة في سلوكهم طريق الحق من بدء حركتهم الى نهايتها التي هي
الوصول اليه تعالى وشرح ما يسنح لهم فيما بينها فذكرها في احد عشر فصلا متوالية [?]
اولها هذا الفصل وهو مشتمل على ذكر مبادي حركاتهم وهي المبدا القريب من
الحركة ومساق نحو الكمال الذاتي اللاحق بالمبدا الاول الا انه القاصر اثاره
على المستعد عن خلقه بقدر استعدادهم بالتدريج بوجوده يعتقد ثبتا جازما

يريد ان الارادة اول درجاتهم في الترتيب بحسب حركاتهم

مع سكون نفس سواء كان يقينا مستفادا من قياس برهاني او كان ايمانا مستفادا
من تقليد قول الامام الهادي الى الحق فان كل واحد منهما تقتضي تحرك صاحبه في طلب
ذلك الفيض ولما كانت الارادة مترتبة على هذا التصديق صرح بانها حالة تعرض
بعد الاستبصار او العقد المذكور ثم صرح بانها رغبة في الاعتصام بالعروة
الوثقى التي لا تزول ولا تتغير فهي مبدأ حركة السر الى العالم القدسي وغايتها نيل
روح الاتصال بذلك العالم واعلم ان الشيخ ذكر في النمط الثالث ان الحركة الارادية
الحيوانية لها مبادي مترتبة ابعدها الادراك ثم الشوق المسمى بالشهوة او الغضب ثم العزم
المسمى بالارادة التي هي ثم القوى المحركة المنبثة في الاعضاء والحركة المذكورة
هاهنا الروحانية لكنها تستتبع حيوانية فلها من المبادي المذكورة الاول وهو ما عبر عنه بالاستبصار
او العقد المقارن لسكون النفس والثاني كالثالث وهو ما عبر عنهما بالارادة
وانما اتحدتا هاهنا لانهما لا تتباينان الا عند اختلاف الدواعي والصوارف وذلك
الاختلاف لا يتصور مع سكون النفس الذي اشترط هاهنا وسقط الرابع لان
هذه الحركة ليست جسمانية والفاضل الشارح اورد في تفسير هذا الفصل اصناف
طلاب الحق والرياضات اللايقة بكل صنف وذكر ما هو غير مناسب لما نحن فيه

اشارة ثم انه ليحتاج الى الرياضة والرياضة متوجهة الى ثلثة اغراض الاول
تنحية ما دون الحق عن مستن الايثار والثاني تطويع النفس الامارة للنفس
المطمينة لتنجذب قوى التخيل والوهم الى التوهمات المناسبة للامر القدسي منصرفة
عن التوهمات المناسبة للامر السفلي والثالث تلطيف السر للتنبه والاول يعين عليه
الزهد الحقيقي والثاني يعين عليه عدة اشياء العبادة المشفوعة بالفكرة ثم الالحان
المستخدمة لقوى النفس الموقعة لما لحن به من الكلام موقع القبول من الاوهام ثم
نفس الكلام الواعظ من قايل زكي بعبارة بليغة ونغمة رخيمة وسمت رشيد
والثالث يعين عليه الفكر اللطيف والعشق العفيف الذي يامر فيه شمايل
المعشوق دون سلطان الشهوة ه مستن الايثار طريقه والمشفوعة
المقرونة وكلام رخيم اي رقيق ونغمة صوته اي لينة والشمال بالكسر الخلق
وجمعه شمايل والمقصود من هذا الفصل ذكر احتياج المريد الى الرياضة وبيان
اغراض الرياضة واما ذكرها قبل الخوض في تفسير ماهية الرياضة فاقول
رياضة البهايم منعها عن اقدامها على حركات لا يرتضيها الرايض واجبارها على
ما يرتضيه لتتمرن على طاعته والقوة الحيوانية التي هي مبدأ الادراكات والافعال
الحيوانية من الانسان اذا لم يكن لها طاعة القوة العاقلة ملكة كانت بمنزلة بهيمة غير
مرتاضة تدعوها شهوتها تارة وغضبها تارة اخرى اللذان يثيرهما المتخيلة والمتوهمة
بسبب ما تتذكرانه تارة وبسبب ما يتادى اليها من الحواس الظاهرة تارة الى ما

اعتقاد

استبصار

متوجهة

المشفوعة

تنبيه

ليس

ما يلايمها او يخالفها حركات مختلفة حيوانية بحسب تلك الدواعي وتستخدم القوة العاقلة
في تحصيل مراداتها فتكون هي امارة تصدر عنها افعال مختلفة المبادي والعقلية
مع عجزه عن كونه مضطرة اما اذا راضتها القوة العاقلة بمنعها عن التخيلات والتوهمات
والاحساسات والافاعيل المثيرة للشهوة والغضب واجبارها على ما يقتضيه العقل
العملي الى ان تصير متمرنة على طاعته متأدبة في خدمته تأتمر بامره وتنتهي بنهيه
كانت العقلية مطمينة لا تصدر عنها افعال مختلفة المبادي وباقي القوى بأسرها مؤتمرة
مسالمة لها وبين تلك الحالتين حالات مختلفة بحسب استيلاء احديهما على الاخرى يتبع
الحيوانية فيها العقلية احيانا ثم تندم فتلوم نفسها وتكون لوامة
وانما سميت هذه القوى بالنفوس الامارة واللوامة والمطمينة ملاحظة لما جاء
ذكرها بهذه السمات في التنزيل الالهي فاذن رياضة النفس نهيها عن هواها
وامرها بطاعة مولاها ولما كانت اغراض العقلية مختلفة كانت الرياضات مختلفة
فمنها الرياضات العقلية المذكورة في الحكمة العلمية ومنها الرياضات السمعية المسماة
بالعبادات الشرعية وادق اصنافها رياضة العارفين لانهم يريدون وجه الله
تعالى لا غير وكل ما سواه شاغل عنه فرياضتهم منع النفس عن الالتفات الى ما
سوى الحق الاول واجبارها على التوجه نحوه ليصير الاقبال عليه والانقطاع عما
دونه ملكة لها وظاهر ان كل رياضة غرض والقول بالحقيقة في هذه الرياضة لا تختلف
الا انها تختلف باختلاف مراتبهم في سلوكهم بتدارج اجل اصنافها وسنبين عديدها فيما
بعد اما قوله في الرياضة والنفع الى المقصود فاقول العرض الاقصى من الرياضة
شيء واحد هو نيل الكمال الحقيقي الا ان ذلك متوقف على حصول امر وجودي هو الاستعداد
لحصول ذلك الامر وشرط زوال الموانع والموانع اما خارجية واما داخلية فاذن للرياضة
بهذا الاعتبار بحسب تحصيلها اغراض ثلثة احدها تنحية ما دون الحق عن مستن الايثار
وهو لازالة الموانع الخارجية والثاني تطويع النفس الامارة للمطمينة لتنجذب التخيل
والتوهم عن الجانب السفلي الى الجانب القدسي وتتبعهما ساير القوى ضرورة وهو
لازالة الموانع الداخلية اعني الدواعي الحيوانية المذكورة والثالث تلطيف السر
للتنبه وهو لتحصيل الاستعداد لنيل الكمال فان مناسبة السر مع الشيء اللطيف
لا يمكن الا بلطفه ولطف السر عبارة عن تهيوه لان يتمثل فيه الصور العقلية
بسرعة ولان ينفعل عن الامور الالهية المهيجة للشوق والوجد بسهولة ثم ان الشيخ
لما فرغ عن ذكر اغراض الرياضة ذكر ما يعين على الوصول الى كل غرض من هذه الاغراض
اما الاول فقد ذكر انه يعين عليه شيء واحد وهو الزهد الحقيقي المنسوب الى العارفين
الذي هو التنزه عما يشغل السر عن الحق كما قد مر وذلك ظاهر واما الثاني فقد ذكر انه يعين
عليه ثلثة اصناف من الاشياء الاول العبادة المشفوعة بالفكر يعني المنسوبة الى العارفين

وفائدة اقترانها بالفكر ان العبادة تجعل البدن بكليته متابعا للنفس فاذا كانت النفس
مع ذلك متوجهة الى جناب الحق بالفكر صار الانسان بكليته مقبلا على الحق والا صارت
العبادة سببا للشقاوة كما قال عز وجل فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون
ووجه اعانة هذه العبادة على الغرض الثاني هو انها انما رياضة ما لهمم العابد العارف
وقوى نفسه ليجرها بالتعويد عن جناب الغرور الى جناب الحق كما مر والثاني
الالحان وهو يعين بالذات وبالعرض ووجه اعانتها بالذات ان النفس الناطقة
تقبل عليها لا لشيء الا للاتفاق المتفق في النسب المنتظمة الواقعة في الصوت الذي
هو مادة النطق فتتنزل عن استعمال القوى الحيوانية في اغراضها لما صنع بها
فيشيعها تلك القوى وحينئذ يكون الالحان حسبنا بها ووجه اعانتها بالعرض انها
توقع الكلام المقارن لها موقع القبول من الاوهام لاشتمالها على المحاكاة التي تميل
النفس بالطبع اليها فاذا كان ذلك الكلام واعظا نافعا على طلب الكمال صارت النفس
متنبهة لما ينبغي ان تفعل ومتغلبة على القوى الشاغلة اياها وطوعتها والثالث نفس
الكلام الواعظ يعني الكلام المفيد للتصديق بما ينبغي ان يفعل على وجه الاقناع وسكون
النفس فانه ينبه النفس ويجعلها غالبة على القوى لا سيما اذا اقترن به امور اربعة
احدها يعود الى القائل وهو كونه زكيا فان ذلك كشهادة تؤكد صدقه ووعظ من لا يتعظ
لا ينجع لان فعله يكذب قوله والثاني والثالث يعودان الى القول احدهما والاخر يعود الى اللفظ
وهو كونه بعبارة بليغة اي يكون مستحسنة واضحة الدلالة على كمال ما يقصده القائل من غير
زيادة عليه ولا نقصان عنه كانه قالت عن المعنى والرابع يعود الى هيئة اللفظ وهو
ان يكون سمته رخيما فان لين الصوت يفيد النفس هيئة تعدها لاخذ المسامحة في القبول
وشدته تفيدها هيئة تعدها لامر الامتناع عن القبول فلذلك للاصوات تاثيرات مختلفة
في النفس فاسبب كل صنع منها صنفا من الهيئات النفسانية والاطباء والخطباء يستعملونها
في معالجات الامراض النفسانية وفي ايقاع الاقناعات في المطلوب بحسب تلك المناسبات
والرابع يعود الى المعنى وهو ان يكون محل سمت رشد اي يكون مودعا الى التصديق نافع
للمنبه في السلوك بسرعة واعلم ان نفس الكلام الواعظ سيرجع ضمنا مع لفظ به
بالعمود والامور المذكورة اللاحقة به المعينة على الاقناع بالاستعداد الحاصل واما الثالث
فقد ذكر له الشيخ شيئين الاول الفكر اللطيف وهو ان يكون معتدلا لا في الكمية والكيفية
وفي الاوقات لا يكون في الامور الدنية كالاسلاء والاستغراق المفرطين يعني مما تشتغل النفس
عن الادراك الفعلي فان كثرة استعمال مثل هذا الفكر يفيد النفس هيئة تعدها لادراك
المطالب بسهولة والثاني العشق العفيف واعلم ان العشق الانساني ينقسم الى حقيقي
مذكور والى مجازي والثاني ينقسم الى قسمين نفساني وحيواني والنفساني هو الذي يكون
مبدأه مشاكلة نفس العاشق لنفس المعشوق في الجوهر ويكون اكثر اعجابه بشمائل

المعشوق لانها آثار صادرة عن نفسه والحيواني هو الذي يكون مبدأه شهوة بهيمية
وطلب لذة بهيمية ويكون اكثر اعجاب العاشق بصورة المعشوق وخلقته ولونه
وتخاطيط اعضائه لانها امور بدنية والشيخ اشار بالعشق العفيف الاول من
المجازيين لان الثاني مما يعين استيلاء النفس الامارة وهو معين لها على استيلائها
القوة العاقلة ويكون في الاكثر مقارنا للفجور وكحرص عليه والاول بخلاف ذلك فهو
يجعل النفس لينة شيقة ذات رقة ووجد منقطعة عن الشواغل الدنياوية معرضة عما
سوى معشوقه جاعلة جميع الهموم هما واحدا ولذلك يكون الاقبال على المعشوق
الحقيقي اسهل على صاحبه من غيره فانه لا يحتاج الى الاعراض عن اشياء كثيرة واليه
اشار من قال من عشق وعف وكتم ومات مات شهيدا اشاره ثم انه اذا
بلغت به الارادة والرياضة حدا ما عنت له خلسات من اطلاع نور الحق عليه لذيذة كانها
بروق تومض اليه ثم تخمد عنه وهو المسمى عندهم اوقاتا وكل وقت يكتنفه وجدان
وجد اليه ووجد عليه ثم انه لتكثر عليه هذه الغواشي اذا امعن في الارتياض
عنت اي اعرض وخلس واختلس استلب ووميض البرق
وميضا واومض اي لمع لمعا خفيفا غير معترض من نواحي الغيم والشيخ اشار
في هذا الفصل الى اول درجات الوجدان والاتصال وهو انما يحصل بعد حصول
شيء من الاستعداد المكتسب بالارادة والرياضة ويتزايد بتزايد الاستعداد في
وقد اصطلحوا على تسميته بالوقت قول النبي عليه السلام لي مع الله وقت لا يسعني
فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل والوجدان اللذان يكتنفان الوقت لا يشتاق وما له
لان الاول حزن على استبطاء الوجدان والاخر اسف على فوته اشاره
ثم انه ليتوغل في ذلك حتى يغشاه في غير الارتياض فكلما لمح شيئا عاج منه
الى جناب القدس يتذكر من امره امرا فغشيه غاش فيكاد يرى الحق في كل شيء
اوغل اي سار سيرا سريعا وامعن فيه وتوغل في الارض اي سار فيها
فابعد وعبر الشيخ بالغشيان اعني ليتوغل وليتوغل والحالي البصرة بنظر
خفيف وعاج عنه اي رجع والثني عنه وعاج به اي الم به والمعنى ان الاتصال
بجناب القدس اذا صار ملكة حصل له كمال في غير حالة الارتياض الذي كان معدا
لحصوله من قبل اشاره ولعله الى هذا الحد يستعلي عليه غواشيه ويزول هو
عن سكينته فيتنبه جليسه لاستيفازه عن قراره فاذا طالت عليه الرياضة لم
يستفزه غاشية وهدي للتلبيس فيه علاوة يستعمل يعني بالسكينة الوقار
والاستيفاز ان يقعد قعودا منتصبا غير مطمئن واستفزه لتحويله
اي استخفه والتلبيس كالتدليس وهو كتمان العيب في السيب وقد ذكر الشيخ
ان الامر العظيم اذا فاجأ الانسان يغيره ويستفزه لكون النفس غافلة عن

مع ومه عين مشاهيه لم يهمهم عنه دفعهم فاذا انقلب الى ما يستمر الف الانسان به
من الصفة الاستعداد لان النفس قد تناهت لبلقته اذ هو متوقع لعوده والعارف
يتكدر من نفسه الاستعداد المذكور لاستكانه عن التراخي بالكمال فلذلك يبوس
كما ان مايرد عليه وسهل التلبيس فيه **اشاره** ثم انه ليبلغ به الرياضة مبلغا ينقلب
له وقته سكينة فيصير المخطوف مالوفا والوميض شهابا بينا ويحصل له معارفة
مستقرة كانها صحبة مستمرة ويستمتع فيها ببهجته فاذا انقلب عنها انقلب حيران اسفا
في بعض النسخ بدل قوله ينقلب له وقته سكينة ينقلب له وقع سكينة تعالى وقوله
قل الاميين اذا ورد رسولا اليه من وادين وليجع وقد والرواية الاولى اظهر والمخطوف
الاستلاب والشهاب شعلة نار ساطعة وشهابا بينا اي واضحا وفي بعض النسخ
ثبتا اي ثابتا ويحصل له معارفه مستقرة اي مع الحق الاول واسفا اي متلهفا والمعنى
ظاهر **اشاره** ولعله الى هذا الحد يستظهر عليه ما به فاذا تغلغل في هذه المعارفة
قل ظهوره عليه فكان وهو غائب حاضرا وهو ظاعن مقيما **اقول** تغلغل
الماء في الشجر اي تخللها وظعن اي سار والمعنى انه قبل هذا المقام كان بحيث يظهر عليه
اثر الابتهاج عند الذهاب والاسف حال الانقلاب فصار في هذا المقام بحيث يعلو
طوره من ذلك عليه فيرا مجالسيه حال الاتصال بجناب الجلال حاضرا عندهم مقيما معهم وهو
بالحقيقة غائب عنهم ظاعن الى غيرهم **اشاره** ولعله الى هذا الحد انما تتيسر
له هذه المعارفة احيانا ثم يتدرج الى ان يكون له متى شاء وفي بعض النسخ انما تستنى
له اي تتيسر وتسهل عليه تعالى شناه اي فتحه وسهله **اشاره** ثم انه ليتقدم
هذه الرتبة فلا يتوقف امره الى مشيئته بل كلما لاحظ شيئا لاحظ غيره وان لم تكن
ملاحظته للاعتبار فيسنح له تعريج عن عالم الزور الى عالم الحق مستقر به ويحتف
حوله الغافلون تعال عرج عروجا اي ارتقى وعرج عليه تعريجا اي اقام ويعرج
اليه في نعرج اي مال في انعطف فالتعريج ههنا اما بمعنى الارتقاء واما بمعنى
الميل والانعطاف وحف واحتف حوله اي طاف به وليستدار حوله والمعنى ظاهر
اشاره فاذا عبر الرياضة الى النيل صار سره مرآة مجلوة محاذيا بها شطر
الحق ودرت عليه اللذات العلى وفرح بنفسه لما بها من اثر الحق وكان له نظر الى الحق
ونظر الى نفسه وكان بعد مترددا **اقول** يقال در اللبن وغيره اي انصب
وفاض ومعناه ان العارف اذا تمت رياضته ولم يبق حائل لوصوله الى مطلوبه الذي هو
اتصاله بالحق وانما صار سره المجلو عن ماسوى الحق كمرآة مجلوة بالرياضة محاذيا بها
شطر الحق بالارادة ممتليا منه اثر الحق وفاضت عليه اللذات الحقيقية وابتهج بنفسه
لما نالها من اثر الحق وكان له نظر الى الحق المبتهج به ونظر الى ذاته المبتهجة بالحق
وكان بعد في مقام التردد بين الجانبين **اشاره** ثم انه ليغيب عن نفسه فيلحظ

جناب

جناب القدس فقط وان لحظ نفسه فمن حيث هي لاحظة لا من حيث هي بزينتها
وهناك يحق الوصول **اقول** هذه احدى درجات السلوك الى الحق وهي درجة
الوصول التام ويليها درجات السلوك منه وهي تسمى عند المحققين الفناء في التوحيد
على ما سياتي وفي هذا المقام يزول التردد المذكور في الفصل السابق ويتم الغيبة
عن النفس والوصول الى الحق واعلم ان الغيبة عن النفس لا ينافي ملاحظتها
ولذلك قال وان لحظ نفسه فمن حيث هي لاحظة لا من حيث هي بزينتها ومعناه
ان اللاحظ من حيث هو لاحظ اذا لحظ لكونه لاحظا فقد لحظ نفسه الا ان
هذه الملاحظة دون الملاحظة التي كانت قبلها لانه كان هناك يلحظ النفس
من حيث هي متنقشة بالحق متزينة بزينة حصلت لها منه فهو مبتهج بالنفس
والابتهاج بالنفس وان كان بسبب الحق التفات بالنفس وتوجه الى النفس
فادن هو بانه متوجه الى النفس وبانه متوجه الى الحق ولذلك حكم عليه بالتردد اما
ههنا فهو متوجه بالكلية الى الحق وانما يلحظ النفس من حيث يلحظ المتوجه اليه
الذي لا ينفك عن ملاحظة المتوجه فقط فهي ملاحظة النفس بالمجاز او بالعرض
ولذلك حكم ههنا بالوصول الحقيقي فهذا اشرح ما في الكتاب وبقي علينا ان نذكر
الوجه في عدد هذه الفصول والدرجات المذكورة فيها فنقول ان
كل حركة فلها مبدا او وسط ومنتهى فاذا كانت المعارف من المبدا والمرور على
الوسط والوصول الى المنتهى لا دفعة كان لكل واحد منها ايضا ابتداء ووسط
وانتهاء وللجميع تسعة فالشيخ اورد تسعة فصول الهيا منه تسعة فصول مشتملة على
ذكر هذه الدرجات الثلثة الاولى التي ذكر فيها اول الاتصال المسمى بالوقت
وبكلية بحيث يحصل في حال الارتياض ولا يستقر الا بحيث يزول عنه لا استقرار له
مشتملة على مراتب بداية السلوك والثلثة التي بعدها التي ذكر فيها الازدياد في
الاتصال الذي عبر عنه بصيرورة الوقت سكينة وتمكن ذلك حتى يلتبس اثر
الحصول باثر اللاحصول ولا يستعد ان يحصل متى شاء مشتملة على مراتب
وسطه والثلثة الاخيرة التي ذكر فيها حصول الاتصال مع عدم المشية والاستعداد
مع عدم الرياضة وشوبه مع عدم ملاحظة النفس مشتملة على مراتب المنتهى
اشاره الالتفات الى ما تنزه عنه شغل والاعتداد بما هو طوع من النفس
عجز والتبجح بزينة الذات من حيث هي الذات وان كان بالحق تيه والاقبال بالكلية
على الحق خلاص **اقول** لما فرغ عن ذكر درجات السلوك وانتهى الى درجة
الوصول اراد ان ينبه على نقصان جميع الدرجات التي قبل الوصول بالقياس اليه
مبتدئا بالزهد الذي هو تنزه ما عما يشغل عن الحق وذكر انه ايضا شاغل لما فيه من
الالتفات الى ما تنزه عنه يعني ما سوى الحق شغل فاذن الزهد مودٍ الى ما به

يحترز عنه ثم عقب بالعبادة التي هي تطويع النفس الامارة للنفس المطمئنة ليسوقها
المطمئنة على افعالها الخاصة باعانة الامارة اياها على ذلك وذكر ايضا انه يجب
تعالى والاعتبار اي عما هو طوع من النفس يجزي اي اعتياد النفس بما يطيعها
مخن ماذن العبادة ايضا مودية الى ما بها يحترز عنه ثم عقب باخر درجات السلوك
المنتهية الى الوصول فان التنبيه على بعضها يتضمن التنبيه على بعض ما قبلها
وذكر ان الابتهاج بما يحصل للذات المبتهج من حيث هو لذاته فان كان خالص
الحاصل هو للحق نفسه بتيه وحيرة فانه يقتضي تردد امن جانب الى جانب
يقابله وقد اسقي بكل العداية عن الغير تعالى والمبتهج بزينة الذات من حيث هي
الذات وان كان بالحق بتيه فاذن الوقوف في هذه الدرجة من السلوك ايضا
متادي الى ما يحترز عنه بالسلوك ثم ذكر ان الخلاص من جميع ذلك بالوصول الذي
ذكره في اخر المراتب تعالى والاقبال بالكلية على الحق خلاص وهناك ظهر ايضا
معنى من لحجوا المخلصون على خطر عظيم **اشاره** العرفان مبتدئ من تفريق
ونفض وترك ورفض ممعن في جمع هو جمع صفات الحق للذات المريدة بالصدق
منتهية الى الواحد ثم وقوف **اقول** مع جمع الشيخ جميع معاقد العارفين
في هذا الفصل واقول في عبارته انه مشهور بين اهل الذوق ان تكميل
الناقصين يكون بشيئين تخلية وتحلية كما ان مداواة المرضى يكون بشيئين تنقيه
وتقويه الاول سلبي والثاني ايجابي وربما يعبر عن التخلية بالتزكية في الكل
واحدة منهما درجات اما درجات التزكية فهي التي مر ذكرها وقد رتبها
الشيخ في هذا الفصل في اربع مراتب تفريق ونفض وترك ورفض فالتفريق
مبالغة التفرق وهو فصل بين شيئين لا ارتباط لاحدهما بالاخر ومنه تفرق
الشعر والنفض تحريك شيء ليسقط عنه اشياء مستفرقة بالقياس اليه كالغبار
عن الثوب والترك تخلية والانقطاع عن شيء والرفض ترك مع اهمال
وقلة مبالاة فالعرفان مبتدئ من تفريق بين ذات العارف وبين جميع
ما يشغله عن الحق باقيا منها ثم نفض لاثار تلك الشواغل كالميل والالتفات
اليها عن ذاته تكميلا لها بالتجرد عما سوى الحق والاتصال به ثم ترك للتوجه الى الكمال
لاجل ذاته ثم رفض لذاته بالكلية فهذه درجات التزكية واما التحلية فهي التي
سيورد الشيخ ذكر درجاتها في الفصل الذي يتلو هذا الفصل وبيان درجاتها بالاجمال
ان العارف اذا انقطع عن نفسه واتصل بالحق راى كل قدرة مستغرقة في قدرته المتعلقة
بجميع المقدورات وكل علم مستغرقا في علمه الذي لا يعزب عنه شيء من الموجودات وكل
ارادة مستغرقة في ارادته التي يمتنع ان يتابى عليها شيء من الممكنات بل كل وجود
وكل كمال وجود فهو صادر عنه فائض من لدنه فصار الحق حينئذ بصره الذي به يبصر

وسمعه

وسمعه الذي به يسمع وقدرته التي بها يفعل وعلمه الذي به يعلم ووجوده الذي
به يوجد فصار العارف حينئذ متخلقا باخلاق الله تعالى بالحقيقة وهذا معنى قوله
العرفان ممعن في جمع هو جمع صفات الحق للذات المريدة بالصدق ثم انه بعد ذلك
يعاين كون هذه الصفات وما يجري مجراها متكثرة بالقياس الى الكثرة متحدة بالقياس
الى مبدئها الواحد فان علمه الذاتي هو بعينه قدرته الذاتية وهي بعينها ارادته
وكذلك سايرها فاذن الوجود ذاتيا بعينه والصفات مغايرة للذات ولا ذات
موضوعة للصفات بل الكل شيء واحد كما قال عز من قائل انما الله اله واحد
بل هو هو لا شيء غيره وهذا معنى قوله منتهى الى الواحد وهناك لا صفة ولا واصف ولا
موصوف ولا سالك ولا مسلوك ولا عارف ولا معروف وهو مقام الوقوف
اشاره من آثر العرفان للعرفان فقد قال بالثاني ومن وجد العرفان كانه
لا يجده بل يجد المعروف به فقد خاض لجة الوصول وهناك درجات ليست اقل من
درجات ما قبله اثرنا فيها الاختصار فانها لا يفهمها الحديث ولا يشرحها العبارة
ولا يكشف المقال عنها غير الخيال ومن احب ان يتعرفها فليتدرج الى ان يصير من
اهل المشاهدة دون المشافهة ومن الواصلين الى العين دون السامعين للاثر
اقول العرفان حالة للعارف بالقياس الى المعروف فمن لا يلاحظ غير المعروف
فمن كان غرضه من العرفان نفس العرفان فهو ليس من الموحدين لانه يريد مع الحق
شيئا غيره وهذه حال المبتهج بزينة ذاته وان كان بالحق اما من عرف الحق
وغاب عن ذاته فهو غايب لا محالة عن العرفان الذي هو حالة لذاته فهو يجد
العرفان كانه لا يجده بل يجد المعروف فقط وهو الخائض لجة الوصول اي معظمه وهنالك
درجات هي درجات التحلية بالامور الوجودية التي هي النعوت الالهية وهي ليست باقل من
درجات ما قبله اعني درجات التزكية من الامور العدمية التي تعود الى سلب اوصاف الغير منه
وذلك لان الكمالات غير متناهية والحالات فيها بحسب مراتبها متناهية والى هذا
اشير في قوله عز وجل قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان
تنفد كلمات ربي الآية والاربعاء في بعض الروايات سلوك الى الله تعالى وفي هذا سلوك
في الله تعالى ومنتهى السلوك الاول هو الفناء في التوحيد ثم اعلم ان العبارة عن هذه الدرجات
غير ممكنة لان العبارات موضوعة للمعاني التي يتصورها اهل اللغات ثم يحفظونها
ثم يتذكرونها ثم يتفاهمونها تعليما وتعلما اما التي لا يصل اليها الا غائب عن ذاته
فضلا عن قوى بدنه فليس يمكن ان يوضع لها الفاظ فضلا عن ان يعبر عنها بعبارة وكما
ان المعقولات لا تدرك بالاوهام والموهومات لا تدرك بالخيالات والمتخيلات لا تدرك
بالحواس كذلك ما من شانه ان يعاين بعين اليقين فلا يمكن ان يدرك بعلم اليقين فالواجب على
من يريد ذلك ان يجتهد في الوصول اليه بالعيان دون ان يطلبه بالبرهان فهذا بيان ما

ذكره الشيخ في استثناء الخيال في قوله لا يكسف عنه المثال عند الخيال لما بينهن
في النمط العاشر وهو ان العارف اذا اشتغل بذاته بمشاهدة العالم القدسي بعد
يتراءى له جنياً لانه امور تحاكي ما يشاهده فيه محاكاة بعيدة جداً **تنبيه** العارف
هش بش بسام يبجل الصغير من تواضعه مثل ما يبجل الكبير وينبسط من الخامل
مثل ما ينبسط من النبيه وكيف لا يهش وهو فرحان بالحق وبكل شيء فانه يرى فيه
الحق وكيف لا يستوي والجميع عنده سواسية اهل الرحمة قد شغلوا بالباطل
اقول لما فرغ من ذكر درجات العارفين شرع في بيان اخلاقهم واوصافهم
تعالى رجل هش بش اي طلق الوجه طيب وبسام اي كثير التبسم والنبيه المشهور
ويقابله الخامل وسواسية على وزن ثمانية اي اشباه وهو من جموع الاشياء من لفظ
سواء ووزنها فعافلة او ما شبههما وليست على قياس ومعنى الفصل ظاهر وهذان
الوصفان اعني الهشاشة العامة وتسوية الخلق في النظر اثران لخلق واحد يسمى الرضا
وهو خلق لا يبقى لصاحبه انكار على شيء ولا خوف من هجوم شيء ولا حزن على فوت شيء
واليه اشار عز من قائل ورضوان من الله اكبر وبه تبين تأويل قولهم خازن الجنة
ملك اسمه رضوان **تنبيه** العارف له احوال لا يحتمل فيها الهمس من نسيم الريح
فضلا عن سائر الشواغل الخالجة وهي في اوقات انزعاجه بسره الى الحق اذا
تاح حجاب من نفسه او من حركة سره قبل الوصول فاما عند الوصول فاما شغل له
بالحق عن كل شيء واما سعة للجانبين لسعة القوة وكذلك عند الانصراف في
لباس الكرامة فهو اهش خلق الله ببهجته **اقول** الهمس الصوت الخفي
وضعف الفرس من دوي حرته ولذلك ضعف صاح الطائر وخلجه جذبه وانتزعه وخلجه
ايضا شغله وازعجه فانزعج اقلعه من مكانه فانقلع وتاح له اي قدر له ومن دقائق باح
اي ظهر يقال باح بسره اي اظهره والمعنى ان للعارف احوالا لا يحتمل فيها الاحساس
بشاغل يرد عليه من خارج ولو كان ذلك الشيء اضعف ما يحس به فضلا عما فوقه وتلك
الاحوال تكون في اوقات توجه سره الى الحق اذا ظهر له حائل او وقع حجاب بينه وبين الوصول
الى الحق او قدر له حجاب اما من جهة نفسه كما يرد عليها ما يريد ان يشغلها عن الوصول
او من جهة حركة سره كما ان تمايل في فكره يتعرض له الالتفات الى شيء غير الحق وبالجملة
لانه لسبب ما يقتضي وصوله بالحق بل يستنظر ليتيسر ما يشغله عنه حسبه كل
السانح من كل وارد غير الحق فالملالة عن كل شاغل عنه بالاحتمال شيئا فشيئا ومعناه
اما عند الوصول فالانصراف فلا يكون كذلك لانه عند الوصول لا يكون الا احد امرين
احدهما ان يكون القوة تحت الاستغراق في الاشتغال بالحق على الالتفات الى غيره اما
لضعفها او لشدة الاشتغال وحينئذ يكون مشغولا بالحق منقطعا فلا عن كل ما يرد
عليه بالكلية فالشواغل الخارجية لانها لا تكون شاغلة اياه عن الحق واما عند الانصراف

فلانه

فلانه يكون حينئذ اهش الخلق ببهجة الحق فيتلقى ما يرد عليه مع انبساط وبشاشة
تنبيه العارف لا يعنيه التجسس والتحسس ولا يستهويه الغضب عند
مشاهدة المنكر كما تعتريه الرحمة فانه مستبصر بسر الله في القدر واذا امر بالمعروف
امر برفق ناصح لا بعنف معير واذا جسم المعروف فربما غار عليه من غير اهله
اقول لا يعنيه اي لا يهمه وفي الحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
والتجسس التفحص وتحسست من الشيء اي تخبرت خبره واستهواه الشيطان
وغيره اي استهامه وحيره اي نسبه الى العار وجسم اي عظم وغار الرجل على اهله
يغار غيرة ومعناه ان العارف لا يهتم بتجسس احوال الناس وذلك لكونه مقبلا
على شأنه فارغا عن غيره غير متبع لعورة احد ولا تحسس الا فارغ او قاعد اي
غافل ولا يستهويه الغضب عند مشاهدة منكر بل تعتريه الرحمة وذلك لوقوفه
على سر القدر واذا امر بالمعروف امر برفق ناصح لا بعنف معير امر الولد
وذلك لشفقته على جميع خلق الله واذا اعظم المعروف فربما يستره غيرة عليه من غير
اهله او لاجل التابع ما اكبر في نفسه واذا اعطى المعروف لغير اهله عن ما اعتراه
الغيرة منه لا الحسد وهو غير مطابق للمتن **تنبيه** العارف شجاع وكيف لا
وهو بمعزل عن تقية الموت وجواد وكيف لا وهو بمعزل عن محبة الباطل وصفاح
وكيف لا ونفسه اكبر من ان تجرحها زلة بشر ونساء للاحقاد وكيف لا وذكره مشغول
بالحق **اقول** الكريم يكون اما يبذل نفع لا يجب بذله او بدفع ضرر لا يجب دفعه
والاول يكون اما بالنفس وهو الشجاعة او بالمال وما يجري مجراه وهو الجود وما يناله
والثاني يكون اما مع القدرة على الاضرار وهو الصفح والعفو واما لا مع القدرة وهو
نسيان الاحقاد وهما صفحان والعارف موصوف بالجميع كما ذكره وذكر عللها **تنبيه**
العارفون قد يختلفون في الهمم بحسب ما يختلف فيهم من الخواطر على حسب ما يختلف عندهم
من دواعي العبر فربما استوى عند العارف القشف والترف بل ربما آثر القشف
وكذلك ربما استوى عنده التفل والعطر بل ربما آثر التفل وذلك عندما يكون
الهاجس بباله استحقار ما خلا الحق وربما صغا الى الزينة واحب من كل جنس عقيلته
وكره الخداج والسقط وذلك عندما يعتبر عادته من صحبة الاحوال الظاهرة فهو يرتاد
البهاء في كل شيء لانه مزية حظوة من العناية الاولى واقرب الى ان يكون من قبيل ما عكف
عليه بهواه وقد يختلف هذا في عارفين وقد يختلف هذا في عارف بحسب وقتين
اقول قشف الرجل اذا لوحته الشمس او الفقر فتغير واصابه قشف والمتقشف
الذي يتبلغ بالقوت وبالمرقع والترف النعمة اي الطعمة وهو قبل بين التفل اي غير
متطيب وصغى اليه اي مال وعقيلة كل شيء اكرمه وعقيلة البحر درة والخداج النقصان
والسقط رذال المتاع وارتاد اي طلب مع اختلاف في مجيء وذهاب والبهاء الحسن

وَالمزيّةُ الفضيلة وَخَطِبَت المرأةُ عندَ زوجها حُظوة بالضم وَالكسر اي قربا ومنزله
وَعكف عليه اي اقبل عليه مواظبا وَالمعنى ظاهر ومن قوله لانه منزه حظوه من العامه
الاولى وَاقرب الى ان يكون من قبيل ما عكف عليه هوا ، فعيان نزالسبب لمبات
العارف الى البهاء احدها اتصال العامه وَالثاني مناسبته للامر القدسي تبنيه
والعارف ابما ذهل عما تعاده الله فيغفل عن كل شئ فهو في حكم من لا تكليف وكيف
وَالتكليف لمن يعقل التكليف حال ما يعقله ولمن اجترح بخطيته ان لم يعقل التكليف
احترح اي كسب وَالمراد ان العارف ربما ذهل في حال اتصاله بعالم القدس عن هذا
العالم فيغفل عن كل ما في هذا العالم وصدر عنه اخلال ما بالتكاليف الشرعيه فهو لا يصير
بذلك متاثما لانه في حكم من لا تكليف لان التكليف لا يتعلق الا بمن يعقل التكليف في
وقت تعقله ذلك او بمن يتاثم بترك التكليف ان لم يكن يعقل التكليف كالنائم والغافل
وَالنسيان الذي هو في حكم المكلف اشاره جل جناب الحق عن ان يكون شريعه لكل
وارد او يطلع عليه الا واحد بعد واحد ولذلك كان ما يشتمل عليه هذا الفن ضحكه للمغفل عبره
للمحصل فمن سمعه فاشماز عنه فليتهم نفسه لعلها لا تناسبه وكل ميسر لما خلق له
اقول الشريعه مورد الشاربه وَاشماز عنه اي انقبض المشهور وَالمراد ذكر قله
عدد الواصلين الى الحق والاشاره الى ان سبب انكار الجمهور للفن المذكور في هذا النمط
هو جهلهم به فان الناس اعدا ما جهلوا والى ان هذا النوع من الكمال ليس مما يحصل
بالاكتساب المحض بل انما يحتاج مع ذلك الى جوهر مناسب له بحسب الفطره

النمط العاشر في اسرار الايات

اقول يريد ان يبين في هذا النمط الوجه في صدور الايات الغريبه كالا كتفاء
بالقوت اليسير وما يمكن من الافعال الشاقه والاخبار عن الغيب وغير ذلك عن الاولياء
بل الوصف في طريق الغرائب مطلقا في هذا العالم على سبيل الاجمال اشاره اذا بلغك
ان عارفا امسك عن القوت المرزوء منه عن مدة مديدة فاسجح بالتصديق واعتبر ذلك من
مذاهب الطبيعه المشهوره بعال بما زالت حالها اي ما انقضت واثرا الشئ اسعفه به
الزبيه وانما وصف قوة العارف بكونها مفعوصا لارتياضها لاجل المؤونه ولعلها وعيته
في المشتهيات الحسيه والاسجاح حسن العفو بعنه من لهم ملكت فاسجح ويقال اذا سئلت
فاسجح اي سهل الفاظك وارفق تنبيه ان القوى الطبيعيه التي فينا اذا اشتغلت
عن تحريك المواد المحموده بهضم المواد الرديه انحفظت المواد المحموده قليلة التحلل غنيه عن البدل
فربما انقطع عن صاحبها الغذاء مدة طويله لو انقطع مثله في غير حالته بل في عشر مدته هلك
وهو مع ذلك محفوظ الحياة اقول الامساك عن القوت قد يعرض بسبب عوارض
عنه بها بدنيه كالامراض البدنيه واما نفسانيه كالخوف والغضب وذلك يدل على ان الامساك

من

عن القوت مع العوارض الغريبه ليس بممتنع بل هو موجود ولذلك بنبه الشيخ على وجود
سبب هذه العوارض في تفصيلي ان الله للاستبعاد واشار الى وجود سببه في المرض مع
المطلوب في فصل يأتي بعد وان قيل بين الامساك عن القوت الذي يكون بسبب الامراض
الحاده وبين هذه فرق وهو ان القوى الطبيعيه هنا واهنه لما ستذكر فهي اعني المواد
الرديه وفي سائر المواضع عن واهنه لذلك فادل امكان هذا الامساك لا يدل على امكان
الامساك في سائرها الصوره فلنا الغرض عن ايراد هذه الصوره ليس الا بيان اسبق من
الحكم بامتناع الامساك عن القوت من جهه طول مده على الاطلاق مع عدم احد واخلاق اسباب
الامساك ليس بنافع فيم تنبيه اليس قد بان لك ان الهيآت السابقه الى النفس
قد تهبط منها هيآت الى البدن كما يصعد من الهيآت السابقه الى القوى البدنيه هيآت
تنال ذات النفس وكيف لا وانت تعلم ما يعتري مستشعر الخوف من سقوط الشهوه وفساد
الهضم والعجز عن افعال طبيعيه كانت مواتيه اقول ينبه في هذا الفصل على الامساك
عن القوت الكائن عن العوارض النفسانيه واشار بقوله اليس قد بان لك الى ما ذكره
في النمط الثالث وهو ان كل واحد من النفس والبدن قد ينفعل عن هيآت تعرض لصاحبه
اولا اشاره اذا اطمأنت النفس المطمئنه سوس البدن الكريه جذب النفس في معارجها
التي ينبع البها الضيع البها ولم يحوجها اذا اشتد الجذب اشتد الانجذاب فاشتد به اشتغال
عن الجهه المولى عنها فوقفت الافعال الطبيعيه المنسوبه الى قوة النفس النباتيه فلم يقع
من التحلل الا دون ما يقع في حال المرض وكيف لا والمرض الحار لا يعرى عن التحليل بالحرارة
وان لم يكن لتصرف الطبيعه مع ذلك في الصاف المرض مضادا مسقطا للقوه لا يوجد له
في حال الانجذاب المذكور فللعارف ما للمريض من اشتغال الطبيعه عن المادة وزياده
امرين فقدان تحليل مثل سوء المزاج الحار وفقدان المرض المضاد للقوه وله معنى ثالث
وهو السكون البدني من حركات البدن وذلك نعم المعين فالعارف اولى بالحفاظ قوته
فليس مما يحكي لك من ذلك عن عضاد المذهب الطبيعيه اقول السبب في كون العرفان مقتضيا
للامساك عن القوت هو توجه النفس بالكليه الى العالم القدسي المستلزم لتشييع القوى
الجسمانيه اياها المستلزم لتركها افاعيلها التي هي الهضم والشهوه والتغذيه وما يتعلق بها
فانما ناسب بين الامساك العرفاني والامساك المرضي فلم تناسب بينه وبين الامساك
الخوفي لان الخوف والعرفان نفسانيان والاعتراف يكون احدها مقتضيا للامساك
اعتراف بجواز كون الاحوال النفسانيه سببا له اما المرضي فهي المسلم للسبب الذي
ذكرناه وهو وصان المرض الى صرف القوى عنها وقال الشيخ بين ان العرفان اقتضاء
الامساك اولى من المرض لان المرض في بعض الصور يختص بامرين مضادين الاحتياج
الى الغذاء احدهما ما يرجع الى البدن وهو تحلل الرطوبات البدنيه بسبب الحراره الغريبه
المسماه بسوء المزاج الحار فان الحاجه الى الغذاء انما يكون بسبب بدل ما تحلل من الرطوبات وكلما كان التحليل

اكثر الامساك اقل

احاطت الشواغل الجهات او المانع

اكثر كانت الحاجة اشد والثاني راجع الى الصورة وهو تعطل القوى البدنية بسبب حلول
المرض المضاد لها بالبدن وانما تحتاج الى حفظ الرطوبات لحفظ تلك القوى التي لا توجد
الا مع تعادل الاركان وتغذي الحرارة الغريزية بها وكلما كانت القوى باقية كانت الحاجة
الى ما يحفظها اشد والعرفان يختص بامر يقتضي ايضا عدم الاحتياج الى الغذاء وهو
السكون البدني الذي يتضمن ترك القوى البدنية افاعيلها عند مشايعتها للنفس ما ول
العرفان فانصار الامساك اولى من المريض وقد ظهر عند ذلك جواز انتصار العارف
بالامساك عن الغذاء مدة لا يعيش غيره بغير غذاء تلك المدة **اشاره** اذا بلغك ان عارفا
اطاق بقوته فعلا او تحريكا او حركة يخرج عن وسع مثله فلا تتلقه بكل ذلك الاستنكار
فقد تجد الى سببه سبيلا في اعتبارك مذاهب الطبيعة **اقول** هذه خاصية اخرى
للعارف قد ادعى امكانها وهذا الفصل يشتمل بيانها ان تصل بعد ذلك **تنبيه**
قد يكون للانسان وهو على اعتدال من احواله حد من المنة محصور المنتهى فيما يتصرف فيه
ويحركه ثم يعرض لنفسه هيئة ما فيسقط قوتها عن ذلك المنتهى حتى يعجز عن عشر ما كان
مسترسلا فيه كما يعرض له عند خوف او حزن او يعرض لنفسه هيئة ما فتضاعف منه
منته حتى يستقل به بكنه قوته كما يعرض له في الغضب او المنافسة وكما يعرض له عند
الانتشاء المعتدل وكما يعرض له عند الفرح المطرب فلا عجب لو عنت للعارف هزة
كما تعن عند الفرح فاولت القوى التي له سلاطة او غشيته عزة كما تغشى عند المنافسة
فاشتعلت قواه حمية وكان ذلك اعظم واجسم مما يكون عند طرب او غضب وكيف لا وذلك
بصريح الحق ومبدا القوى واصل الرحمة **اقول** المنة القوة والاسترسال
الانبساط والانتشاء السكر وعن اعترض والهزة النشاط والارتياح واولت له اي
اعطت نيال او لينه عنوة والسلاطة القهر واعلم ان مبدا القوى البدنية هو الروح
الحيواني فالعوارض المقتضية انقباض الروح وحركته الى داخل كالخوف والحزن يقتضي
انحطاط القوى والمقتضية لحركته الى خارج كالغضب والمنافسة او انبساطه انبساطا غير
مفرط كالفرح المطرب والانتشاء المعتدل يقتضي ازديادها واعتبار به الانتشاء بالاعتدال
لان السكر المفرط يوهن القوى لاضعافه بالتدريج والاولى الذي في بعضهم لما كان فرح العارف
بهجة الحق اعظم من فرح غيره بغيرها وكانت الحالة التي تعرض له اهتزازا بالحق او حمية
الهية اشد مما يكون لغيره كان اقتداره على حركة لا يقدر غيره عليها امرا ممكنا وفي ذلك
يتبين معنى الكلام المنسوب الى علي كرم الله وجهه والله ما قلعت باب خيبر بقوة جسدانية بدنيه
ولكن قلعتها بقوة ربانية **اشاره** اذا بلغك ان عارفا حدث عن غيب فاصاب
متقدما ببشرى او نذير فصدق ولا يتعسرن عليك الايمان به فان لذلك في مذاهب
الطبيعة اسبابا معلومة **اقول** هذه خاصية اخرى اشرف من المذكور من
ادعاها في هذا الفصل وبينها في ستة عشر فصلا بعده **اشاره** التجربة والقياس

متطابقان

متطابقان على ان للنفس الانسانية ان تنال من الغيب نيلا ما في حالة المنام فلا مانع من
ان يقع مثل ذلك النيل في حالة اليقظة الا ما كان الى زواله سبيل ولارتفاعه امكان اما التجربة
فالتسامع والتعارف يشهدان به وليس احد من الناس الا وقد جرب ذلك في نفسه تجارب
الهمته التصديق اللهم الا ان يكون احدهم فاسد المزاج نائم قوى التخيل والتذكر واما القياس
فاستبصر فيه من تنبيهات **اقول** يريد بيان المطلوب على وجه مقنع لان كل الانسان
قد يطلع على الغيب حالة النوم فاطلاعه عليه في غير تلك الحالة ايضا ليس بعجيب ولا منه مانع
الا مانعا يمكن ان يزول كالاشتغال بالمحسوسات اما اطلاعه على الغيب في النوم فيدل
عليه التجربة والقياس والتجربة تثبت بامرين احدهما باعتبار حصول ذلك الاطلاع المذكور
للغير وهو التسامع والثاني باعتبار حصوله للناظر بنفسه وهو التعارف وانما جعل المانع
عن الاطلاع الذي هو فساد المزاج وقصور التخيل والتذكر لتعلق ما يراه النائم في نفسه
بالمتخيلة وفي حفظه وذكره بالمتذكرة وفي كونه مطابقا للصور المتمثلة في المبادي المفارقة
الى زوال الموانع المذكورة واما القياس فعلى ما يجيء بيانه **تنبيه** قد علمت فيما سلف
ان الجزئيات منقوشة في العالم العقلي نقشا على وجه كلي ثم قد تنبهت لان الاجرام السماوية
لها نفوس ذوات ادراكات جزئية وارادات جزئية تصدر عن راي جزئي ولا مانع لها
من تصور اللوازم الجزئية لحركاتها الجزئية من الكائنات عنها في العالم العنصري ثم ان
كان ما يلوح ضرب من النظر مستورا الا على الراسخين في الحكمة المتعالية ان لها بعد
العقول المفارقة التي هي لها كالمبادي نفوسا ناطقة غير منطبعة في موادها بل لها معها علاقة
ما كما لنفوسنا مع ابداننا ثم انا نيال بسبب تلك العلاقة كمالا ما حقا صار للاجسام السماوية زيادة معنى وانهام
في ذلك لما هي براي جزئي ولعقل كلي فاجتمع لك مما نبهنا عليه ان للجزئيات في العالم العقلي
نقشا على هيئة كلية وفي العالم النفساني نقشا على هيئة جزئية شاعرة بالوقت او النقشان
معا **اقول** القياس الدال على امكان اطلاع الانسان على الغيب حالتي نومه
ويقظته مبني على مقدمتين احدهما ان صور الجزئيات الكائنة مرتسمة في المبادي العالية
قبل كونها والثانية ان للنفس الانسانية ان ترتسم بما هو مرتسم فيها والمقدمة الاولى قد
تبينت فيما مر والشيخ اعادها في هذا الفصل بقوله وقد علمت فيما سلف ان الجزئيات
منقوشة في العالم العقلي نقشا على وجه كلي اشارة الى ارتسام الجزئيات على الوجه الكلي
في العقول وقوله ثم قد تنبهت لان الاجسام السماوية الى قوله في العالم العنصري اشارة
الى ما ثبت من وجود نفوس سماوية منطبعة في موادها ومن كونها ذوات ادراكات جزئية
هي مبادي تحريكاتها والى ما تقرر من كون العلم بالعلة والملزوم غير منفك عن العلم بالمعلول
واللازم فان جميع ذلك يدل على جواز ارتسام الكائنات الجزئية باسرها التي هي معلولات
الحركات الفلكية ولوازمها في النفوس الفلكية الا ان ذلك يقتضي كون الكليات العقلية
مرتسمة في شيء والجزئيات الحسية مرتسمة في شيء اخر وذلك ما يقتضيه راي المشائين

[illegible]

ثم انه اشار بقوله ثم ان كان ما يلوحه ضرب من النظر الى قوله لنظاهر رأى حرى و احر
بكلى الى الراى الخاص به المخالف لراى المشائين وهو اثبات نفوس ناطقة مدركة للكليات
و الجزئيات مع الافلاك فانه يقول بارتسامها معًا في شئ واحد وهذا الكلام قضيته
شرطية ولفظ كان في قوله ثم ان كان ناقصة وما يلوحه اسمها وساير ما بعده الى قوله كما ترا
متعلقا به وخبرها وقوله لصار للاجسام السماوية زيادة معنى مع ذلك تالى القضية
ومعناه ان ارتسام الجزئيات في المبادى على تقدير كون الافلاك ذوات نفوس ناطقة
كانت اتم وذلك لتظاهر رأيين عندها احدهما كلى والاخر جزئي فانهما قوى مستدل
النتيجة كما في الذهن الانسانى ولفظ يورد في بعض النسخ بالرفع على انه صفة لضرب
من النظر وقد ورد في بعضها بالنصب على انه حال من الهاء الذى هو ضمير المفعول في قوله
ما يلوحه وهو الصحيح لان الموصوف بالاستنارة هو الحكم بوجود تلك النفوس الذى كما
الشيخ في مواضع انه يسير لا النظر الموصل الى ذلك الحكم وقوله ان لا يجانبه العقول
المفارقة نفوسا ناطقة بدل من قوله ما يلوحه وانما جعل هذه المسئلة من الحكمة المتعالية لان
حكمة المشائين حكمة بحثية صرفة وهذه المسائل انما تتم مع البحث والنظر بالكشف والذوق
والحكمة المشتملة عليهما حكمة متعالية بالقياس الى الاولى ثم ان الشيخ لما فرغ عن تذكار ما مضى
اشار الى ما يصح منه ذلك بقوله ويجتمع لك من اشتهار ما عليه الى قوله شاعرة بالوقت الى ما صار
من رأى المشائين وقوله لو انتقشان معا اى اما انتقشاه دائما وفي بعض النسخ او انتقشان
معا وهو الصحيح اى في العالم النفسانى اى انتقشان لهما على هيئته بحسب التالى
الاول او انتقشان من محض الرأى التانى لنشاره ولعسك ان تنتقش بنقش
ذلك العالم بحسب الاستعداد وزوال الحايل قد علمت ذلك فلا تستنكرن ان يكون
بعض الغيب ينتقش فيها من عالمه ولا زيدنك استبصارا اقول هذا الفصل
مشتمل على تقرير المقدمة الثالثة التى اشرنا اليها في الفصل السابق وقد جعل ارتسام
الغيب في النفس الانسانية مشروطا بشرطين وجودى هو حصول الاستعداد وعدمى
هو زوال الحايل لان ما بالنفس انما يمد من المشرطين والعلل الفاعلية عن العالم
العالم انما يجب عند وصول المادة بكونه عالما بالغيب ما اذن ان ارتسام الغيب في النفس الانسانية
والجسد عند حصول هذين الشرطين بكل البحث عن هذين الشرطين مستدعٍ تحصيلا فالشيخ
نبه على ذلك بعد هذا الحكم الاجمالى في هذه الفصول تنبيه القوى النفسانية
متجاذبة متنازعة فاذا هاج الغضب شغل النفس عن الشهوة وبالعكس واذا تجرد الحس
الباطن لعمله شغل عن الحس الظاهر فكاد لا يسمع ولا يبصر وبالعكس واذا انجذب
الحس الباطن الى الحس الظاهر امال العقل الته فانبتت عن حركتها الفكرية التى يفتقر
فيها كثيرا الى الة وعرض انها تنشئ اخرى وهو ان النفس اذا انجذبت الى جهة
الحركة الغضبية تخلى عن افعالها التى لها بالاستبداد واذا استمسكت النفس عن ضبط

ليس

٢ - ١

الحس الباطن بحيث يضبطها عارضا الحواس الظاهرة ايضا فلم يتادى منها الى النفس
ما تعقب به اقول الموعود في الفصل السابق ثنبيه على مقدمات منها ما ذكره
في هذا الفصل وهو ان اشتغال النفس ببعض افاعيلها يمنعها عن الاشتغال ببعض
تلك الافاعيل وهو المراد من قوله القوى النفسانية متجاذبة متنازعة وتمثل بالغضب
والشهوة ثم بالحس الباطن والظاهر مثالا ان تعلق المطلوب بالمعانى الاخيرة اكثر اعانة
لتذكر احكامه وبدا بما يشغل النفس بالحس الظاهر عن الباطن بقوله واذا انجذب
الحس الباطن الى الحس الظاهر امال العقل الته اى جعل الاكتساب الفكرى الذى هو الة
العقل في حركته الفكرية مملا للعقل بحيث الظاهر حتى انها ينقطع دون بلوغ حركة المفتقرة
الى الة وفي بعض النسخ امال العقل اليه اى امال ذلك الاكتساب العقل اليه وفي بعض
النسخ اضل العقل الته اى اضله في سلوكه سبيله بحركته تلك ثم قال وعرض انها تنشى في
اخرى اى وعرض مع اشتغال النفس بالحس الظاهر ولنسقط لها الفكر مما يذكر به شئ
اخر وهو تخليتها عن افعالها التى تخصه بمعنى العقل ثم ذكر احكاما تعكس هذه الصورة وهو
اشتغال النفس بالحس الباطن عن الظاهر بقوله واذا استمكنت النفس من ضبط
الحس الباطن بحيث يضبطها عارضا الحواس الظاهرة اى ضعف بعد الجذو الرجال
اى ضعف وانكسر وفي بعض النسخ حارت اى تحيرت في امرها الباقى ظاهر تنبيه
الحس المشترك هو لوح النقش الذى اذا تمكن منه صار النقش في حكم المشاهدة
الحسى عن الحس وبعدت صورته هيئته في الحس المشترك بقى في حكم المشاهد دون
المتوهم ولعمرى كل ما يمثل لك من امر القطر النازل خطا مستقيما واسماء الشعلة
الجوالة محيط دائرة فاذا تمثلت الصورة في لوح الحس المشترك صار في مشاهدة سواء كان
ابتدا ارتسامها فيه من المحسوس الخارجى او بقائها مع بقاء المحسوس او ثباتها
بعد زوال المحسوس او وقوعها فيه لامن قبل المحسوس ان امكن اقول
هذه مقدمة اخرى وهى متذكر بها تعرفنا مرتبة عقل الحس المشترك وهو ان المرتسم
فيه يكون مشاهدا ما دام مرتسما فيه وللارتسام سبب لا محاله اما من خارج واما
من داخل و الذى من خارج يحدث مع حدوث السبب كحصول صورة القطر النازل في
الخيال عند مشاهدته في مكانه الاول ويبقى بايامه مع بقاء السبب كبقاء صورته المتنقلة
الى المكان الثانى عند مشاهدته في مكانه الثانى ويبقى مع زوال السبب كبقاء صورته
الكاينة في مكانه الاول عند مشاهدته في مكانه الثانى وهذه الامور الثلثة ظاهرة الحكم و
مثال مشاهدة القطر النازل خطا لا يتم الا بهما كما ان الارتسام الذى يكون في مسنح احداث
محتاج الى بيان على وجوده كما ستعرف ولذلك لم يذكره الشيخ في هذا الفصل وسيذكره اشارة
قد يشاهد قوم من المرضى والممرورين صورا محسوسة ظاهرة حاضرة ولا نسبة لها
الى محسوس خارج فيكون انتقاشها اذن من سبب باطن او سبب مؤثر في سبب باطن
و الحس المشترك قد ينتقش ايضا من الصور الجائلة في معدن التخيل والتوهم كما كانت هي

[illegible]

الفاضل السابع بان الصغار ان امكن ان يحصل الصور الكبيرة من غير نقوش امكن ان يحصل
الحس المشترك الصغير من الصغير وان لم يكن يلزم ان يكون الجزء الصغير من الدماغ
محلا للاشباح العظيمة مدفوع بعدم آفة ما او كون في محل معدود وبطلان التالي المتبين الى آخر
الخامس بعيد ما عن الالتفات الى المجادلات مع الخصم **اشارة** القوم الشاغل للحس الظاهر
شغلا ظاهرا وقد يشغل جزء النفس ايضا في الاصل بان يجذب معه الى الجانب الطبيعي المستهضمة
للغذاء المنضجة منه الطالبة للتي التي عن الحركات المضادة لها اذا وقد دلت عليه باجمال ان استبد
باحوال نفسه يشغل الطبيعة عن اعمالها شغلا ما فعلى ما نبهت عليه فيكون من الصواب الطبيعي
ان يكون للنفس انجذاب ما الى مظاهرة الطبيعة ساعة على ان النوم لشبيه بالمرض منه بالصحة
فاذا كان كذلك كانت القوة المتخيلة الباطنة قوية السلطان ووجدت الحس المشترك معطلا
فلوحت فيه النقوش المتخيلة شاهدة من في المنام لحال في حكم المشاهدة **اقول**
مريدان يذكر الاحوال التي تسكن بها احد الشاغلين المذكورين او كلاهما وبدأ بالنوم قال
سكون الحس الظاهر الذي هو احد الشاغلين فيه ظاهر غني عن الاستدلال وسكون الشاغل
الثاني ايضا يكون اكثريا وذلك لان الطبيعة في حال النوم مشتغلة في اكثر الاحوال بالتصرف
في الغذاء وهضمه وتطلب لا مستعملة عن سائر تحريكات المقتضية للاعياء فتدعو النفس
اليها لتستريح حينئذ ان النفس لولم تجذب الى مقابلة ما احدث من شأنها لشايعتها الطبيعة
على ما شاء فتشغلها عن تدبير الغذاء فاختل امر البدن لانها مجبولة على تدبير البدن فهي تجذب
بالطبع نحوها لا محالة والثاني ان النوم بالمرض اشبه منه بالصحة لانه حال تعرض للحيوان
بسبب احتياج البدن الى اصلاح الغذاء والاصلاح لعوارض الاعضاء والتعب والمرض
يكون مشتغلا بمعاونة الطبيعة في تدبير البدن ولا تفرغ لفعلها الخاص بها ولا يعود الصحة
فاذن الشاغلان في النوم ساكنان ومع المتخيلة قوية السلطان والحس المشترك عينا
ممنوع عن القبول فلوحت الصور مشاهدة وهذا انك ما تخلو النوم عن رؤيا **اشارة**
واذا استولى على الاعضاء الرئيسة مرض انجذبت النفس كل الانجذاب الى جهة المرض وشغلها
ذلك عن الضبط الذي لها فضعف احد الضابطين فلم يستنكر ان يلوح الصور المتخيلة في
لوح الحس المشترك لفتور احد الضابطين فيما هو ظاهر وهذا على ان اول ما يبدو لان المرض الذي
يكون بعد الصحة يكون اقل الضابطين ومع ذلك لا يكون احد الشاغلين ساكنا **تتمة** انه كلما
كانت النفس اقوى جوهرا كان انفعالها عن المحاذيات اقل وكان ضبطها للجانبين اشد وكلما
كانت بالعكس كان الحكم بالعكس ولذلك كلما كانت النفس اقوى جوهرا كان اشتغالها بالشواغل
اقل وكان يفضل منها للجانب الآخر فضل اكثر فاذا كانت شديدة القوة كان هذا المعنى فيها
موجودا اذا كانت مرتاضة كان تحفظها من مضادات الرياضة وتصرفها في مناسباتها اقوى
اقول لما فرغ عن اثبات ارتسام الصور في الحس المشترك من السبب الباطني
وبيان المعتبر ارتسامها في حالتي النوم واليقظة اراد ان ينتقل الى بيان كيفية ارتسامها من

ايضا ينتقش من جهة التخيل والتوهم من لوح الحس المشترك وقد سبق ما يجري مجرى
المرآتين المتقابلتين **اقول** يريد اقامة الدلالة على وجود الارتسام الحاصل من السبب
الداخلي وتقريره ان الصور التي يشاهدها المبرسمون من المرضى مثلا والذين غلبت
المرة السوداء على مزاجهم الاصلي ممن يعد من الاصحاء ليست معدومة لان المعدوم
لا يشاهد ولا موجودة في الخارج والا لشاهدها غيرهم فهي مرتسمة في قوة باطنة من
شأنها ان يرتسم الصور المحسوسة فيها وهي المسماة بالحس المشترك وارتسامها فيها ليس
بسبب ما يتأدى من الحواس الظاهرة لما دل عليه بل بسبب باطن يعني القوة المتخيلة المتصرفة
في خزانة الخيال او بسبب مؤثر في سبب باطن يعني النفس التي تبادي الصور منها الى سطح
المتخيلة القابلة لما يرد عليها الى الحس المشترك على ما سيأتي واذا ثبت هذا ثبت ان الحس المشترك
ينتقش من الصور الحاصلة في معدن التخيل والتوهم اي القوى التي تتعلق بها افعالهما من
القوى فان المتخيلة اذا احدثت في الصور ينقلها او رسم ما يتعلق تصرفها كالتي يدبر الصور
في الحس المشترك كما كانت عن انها تنتقش في معدن التخيل والتوهم من لوح الحس المشترك
اي ينتقش ما يتعلق بالخيال والوهم من تلك الصور او لواحقها انها عند حصول تلك الصور
في الحس المشترك من الخارج وهذا اشبه بتعاكس الصور في المرايا المتقابلة وهذا ما في الكتاب
وقول الفاضل السابع نحو يشاهده ما لا يكون موجودا في الخارج سفسطة معارض بمثله
فان انكار مشاهدة المرضى لتلك الصور ايضا سفسطة في العوارض المعللة كما في الذوق
من الصفير **تنبيه** ثم ان الصارف عن هذا الارتسام شاغلان حسي خارجي يشغل
لوح الحس المشترك بما يرسمه فيه عن غيره كانه يبتزه عن الخيال بتزا ويغصبه منه غصبا
وعقلي باطن او وهمي باطن يضبط التخيل عن الاعتمال مشتغلا بما يعنيه مشغلا بالادراك
لوهن التسلط على الحس المشترك فلا يمكن من النقش فيه لان حركته ضعيفة لانها تابعة
لا متبوعة فاذا سكن احد الشاغلين بقي شاغل واحد فربما عجز عن الضبط فتسلط التخيل
على الحس المشترك فلوح فيه الصور المحسوسة مشاهدة **اقول** ارتسام الصور
في الحس المشترك من السبب الباطني يحصل ان يدوم ما دام التام في المرتسم موجودا ان لولا
مانع يمنعه عن ذلك وهلم يكن ذلك دائما علم ان هناك مانعا منبه الشيخ وهو الفعل على
المانع وذكر انه ينقسم الى مانع الحافظ عن الفعل وهو المانع للحس بما يشغل الحس المشترك
بما يورد عليه من الصور التي يمنع عن قبول الصور من السبب الباطني وكانه يبتزه عن المتخيلة
اي يسلبه عنه سلبا ويغصبه غصبا والى مانع القابل عن الفعل وهو العقل والوهم الاشتغال
بالوهم في سائر المواد فانهما اذا اخذا في النظر وهذا الصور المحسوسة التصعيب التخيلي او
التخيل على التحركة فيما تطلبانه ويصرفانه عن التصرف في الحس المشترك فيهما يضبطان الفكر
التخيل عن الاعتمال والاحاطة فعاقل مع اضطراب مضطرب فيه ما يعنيهما من الامور
المعقولة او الموهومة واذا سكن احد الشاغلين عجز الثاني عن الاشغال لا حجة
عن الضبط فتمنع التخيل الى الفعل ولوح الصور في الحس المشترك مشاهدة واعترض

العاشر

السبب المؤثر فى السبب الباطن بتقديم ان ذلك مقدمة مشتملة على حكم خاصية للنفس وهى انها
كلما كانت موجهة عنقها الى استعمال افعال بعض قواها كالشهوة عن افعال قوى تقابلها
كالغضب ولا استعمالها بافعال بعض قواها عن افعالها التى تختص بها وكلما كانت ضعيفة كان
الامر بالعكس ولما كانت القوة والضعف من الامور القابلة للشدة والضعف كانت مراتب
النفس بحسبها غير متناهية ويوضحه انه كلما كانت النفس اقوى فوقع كان انفعالها عن المحاكيات
اقل وفى بعض النسخ كان انفعالها عن المحاذيات اقل وهى فى النسخ اقرب الى الصواب وكان
الاولى بتصحيف لها اما على الرواية الاولى فمعناه ان المتخيلة انما تشتغل عن الشىء الى ما يناسبها
من غير توسط والى ما لا يناسبها بتوسط ما تناسبهما بالمحاكاة لا فتقر على افعال النفس على المحاكاة
المخيلة مشغولها عن افعالها التى تختص بها وذكر الشيخ ان النفس كلما كانت اقوى جوهرها كان
انفعالها عن المحاكاة وقلما يحدث العارض منها المتخيلة فى افعالها التى تختص بها وكان ضبطها للكل
العطلين اشد واما على الرواية الثانية فمعناه ان النفس كلما كانت اقوى كان انفعالها عن
المحاذيات المختلفة المذكورة بعبارات كالشهوة والغضب والمولات الظاهرة والباطنة اقل وكان
ضبطها للجانبين اشد وكلما كانت اضعف كان بالعكس وكذلك كلما كانت النفس اقوى كان اشتغالها
بما يشغلها عن فعل العقل اقل وكان يحصل منها الذى كان العقل فيحصل الكريم اذا كانت مرتاضة
كان يحفظها عن مضادات الرياضة اى احترازها عما يعوقها عن نيل الكمال المطلوب بالرياضة
قاما لها على ما بعد مما الهما اقوى **تنبيه** اذا قلت الشواغل الحسية وبقيت شواغل
اقل لم يبعد ان يكون للنفس فلتات تخلص عن شغل التخيل الى جانب القدس فانتقش فيها
نقش من الغيب فساح الى عالم التخيل وانتقش فى الحس المشترك وهذا فى حال النوم او فى
حال مرض ما تستعمل الحس ويوهن التخيل فان التخيل قد يوهنه المرض وقد يوهنه كثرة
الحركة لتحلل الروح الذى هو آلته فيسرع الى السكون ما ويفرغ فتنجذب النفس الى الجانب
الاعلى بسهولة فاذا طرء على النفس نقش اسرع التخيل اليه وتلقاه ايضا وذلك اما لمنبه
هذا الطارئ وحركة التخيل لعدما استيلاء على او وهنه فانه يسرع الى قبول هذا المنبه واما لاستخدام
النفس النطقية له طبعا فانه معاون للنفس عند امثال هذه السوانح فاذا قبله التخيل حال
موجح الشواغل فهو ايضا سانح فى لوح الحس المشترك **اقول** للنفس فلتات اى
فرص يجدها النفس فجاءة وساح اى جرى والموجح الشاغل معنى ان الشواغل
الحسية اذا قلت امكن ان يجد النفس فرصة الاتصال بالعالم القدسى بغتة تخلص فيها عن
استعمال التخيل فيرتسم فيها شىء من الغيب على وجه كلى ويتادى اثره الى التخيل فيصور التخيل
فى الحس المشترك صورا جزئية مناسبة لذلك المرتسم العقلى وهذا انما يكون فى احد حالتين
احديهما النوم الشاغل للحس الظاهر وثانيهما المرض الموهن للتخيل فان التخيل يوهنه ايضا
المرض كما انما يحلل الته اعنى الروح المنصب فى وسط الدماغ منه كثرة الحركة الفكرية واذا
وهن التخيل سكن فتفرغ النفس عنه وتتصل بعالم القدس بسهولة فان ورد على النفس

ساخ

استراح

ساخ يعنى تحرك التخيل اليه بسبب احد امرين احدهما يعود الى التخيل وهو انه اذا
فتال كلاله وكان الوارد امرا عظيما مبهما تنبه له لكونه بالطبع سريع التنبه للامور الغريبة
وثانيهما يعود الى النفس وهو ان النفس تستعمل التخيل بالطبع فى جميع حركاته وافعاله فاذا
قبله التخيل وكانت الشواغل متنافية بسبب النوم او المرض استقر فيه ونقش فى لوح الحس
المشترك **اشاره** واذا كانت النفس قوية الجوهر تسع للجوانب المتجاذبة لم يبعد
ان يقع لها هذا الخلس والانتهاز فى حال اليقظة فربما نزل الاثر الى الذكر فوقف هنالك
وربما استولى الاثر فاشرق فى الخيال اشراقا واضحا واغتصب الخيال لوح الحس
المشترك الى جهته فرسم ما انتقش فيه لا سيما والنفس الناطقة مظاهرة له غير صارفة
مثل ما قد يفعله التوهم عند المرضى والممرورين وهذا اولى واذا فعل هذا صار الاثر
مشاهدا مبصرا او هتافا او غير ذلك وربما تمكن مثالا لا مرا غريبا هيئة او كلاما محصل
النظم وربما كان فى اجل احوال الزينة **مثال** الاثر النازل الى الذكر الواقف هنالك
قول النبى عليه السلم ان روح القدس نفث فى روعى كذا وكذا ومثال استيلاء الاثر
والاشراق فى الخيال وارتسام الواضح فى الحس المشترك ما يحكى عن الانبياء عليهم السلم
من مشاهدة صور الملائكة واستماع كلامهم وانما يفعل مثل هذا الفعل فى المرضى والممرورين
توهمهم الفاسد وتخيلهم المنحرف الضعيف ويفعله فى الاولياء والانبياء توهمهم العقل
الشريف القوى وهذا اولى والصق بالقصد منه ولهذا الارتسام يكون محتملا على
الضعف والشدة فمنه ما يكون بمشاهدة وجه الحجاب فقط ومنه ما يكون باستماع صوت
هاتف فقط ومنه ما يكون بمشاهدة مثال موقوف الهيئة واستماع
كلام محصل النظم ومنه ما يكون فى اجل احوال الزينة وفى بعض النسخ فى اجل احوال
الزينة وهو ما يعبر عنه بمشاهدة وجه الله الكريم واستماع كلامه من غير واسطة
تنبيه ان القوة المتخيلة جبلت محاكية لكل ما يليها من هيئة ادراكية او هيئة مزاجية
سريعة التنقل من شىء الى شبهه او الى ضده وبالجملة الى ما هو منه بسبب وللتخصيص اسباب
جزئية لا محالة وان لم يحصلها نحن باعيانها ولو لم تكن هذه القوة على هذه الجبلة لم يكن لنا ما
نستعين به فى انتقالات الفكر مستنتجين للحدود الوسطى وما يجرى مجراها بوجه وفى تذكر
امور منسية وفى مصالح اخرى فهذه القوة بين جبلتها كل سانح الى هذا الانتقال او بضبط
هذا الضبط اما القوة من معارضة النفس او لشدة جلاء الصورة المنتقشة فيها حتى تكون
متقلبها شديد الوضوح متمكنا من التمثل عند كل صارف عن الجلاء والتردد وضابط للخيال فى
موقف ما يلوح فيه نقش وكذلك يفعل للحس انقياد لذلك **اقول** محاكاة المتخيلة للهيئة
الادراكية كمحاكاتها الخيرات والعقائد بصور جميلة ومحاكاتها الشرور والرذائل بصور قبيحة ومحاكاتها
للهيئة المزاجية كمحاكاتها غلبة الصفراء بالالوان الصفر وغلبة السوداء بالالوان
السود والمعقولة ما نستعين به فى انتقالات الفكر مستنتجين للحدود الوسطى وتنبيه

تمّا

للحدود الوسطى فسمّاها ظهيراً مما الاجنبي لان طالب الحد الاوسط لا يستمر استنباطها الا
الاستنتاج من طلب النتيجة منه وما يجري مجرى الحدود الوسطى هو الجزء المستثنى في القياسات
الاستثنائية او ما يشبه الاوساط في الاستقراءات والتمثيلات ثم المصالح الاخرى التي لا تحصى
هي مما تستنبطه العقل العملي من الامور الجزئية التي يتوقع ان يفعل او لا يفعل وهذه القوة تعني
المتخيلة منتجها الى تعلقها وتحركها شبه كل سانح من جانب او باطن الى هذه الانتقالات او تضبط
الى الآن تنضبط وللضبط سببان احدهما قوة النفس المعارضة لذلك السانح فانها اذا اشتدت
وقفت التخيل على ما تريده وتمنعه عن ان يتجاوز الى غيره كما يكون لاصحاب التروي حال تفكرهم
في امر يهمهم وثانيهما شدة ارتسام الصورة في الخيال فانه صارف للتخيل عن التردد اي
الالتفات يميناً وشمالاً او عن التردد الى الذهاب قداماً ووراء كما يفعل الحس ايضاً وذلك
عند مشاهدة حالة غريبة بقي اثرها في الذهن مدة والسبب في ذلك ان القوى الجسمانية
اذا اشتدت ادراكاتها قصرت عن الادراكات الضعيفة كما مر والغرض من ايراد
هذا الفصل تمهيد مقدمة لبيان العلل في احتياج بعض ما يرتسم في الخيال من الامور
الغيبية في حالتي النوم واليقظة الى تعبير وتأويل كما سيأتي **اشارة** والاثر الروحاني
السانح للنفس في حالتي النوم واليقظة قد يكون ضعيفاً فلا يحرك الخيال والذكر ولا يبقى له
اثر فيهما وقد يكون اقوى من ذلك فيحرك الخيال الا ان الخيال يمعن في الانتقال ويتخلى عن
الصريح فلا يضبطه الذكر وانما يضبط انتقالات التخيل ومحاكياته وقد يكون قوياً جداً ويكون
النفس عند تلقيه رابطة الجاش فيرتسم الصورة في الخيال ارتساماً جلياً وقد يكون
النفس لها عناية فيرتسم في الذكر ارتساماً قوياً ولا تتشوش بالانتقالات وليس
انما يعرض ذلك كذلك في هذه الآثار فقط بل وفيما يباشره من افكار كل يقظان فربما
انضبط فكره وربما انتقل عنه الى اشياء متخيلة تنسيك مهمك فيحتاج الى ان تحلل
بالعكس ويصير من السانح المضبوط الى السانح الذي عنه منتقلاً عنه اليه وكذلك الى ان
وربما انتقض ما اقبل من مهمه الاول وربما انقطع عنه وانما استحضره بضرب من التحليل والتأويل
اقول للآثار الروحانية السانحة للنفس في النوم واليقظة مراتب كثيرة بحسب ضعف
ارتسامها او شدتها وقد ذكر الشيخ منها ثلثة ضعيف لا يبقى له اثر في ذكره ومتوسط يفعل
عنه التخيل ويمكن ان يرجع اليه وقوي يكون النفس عند تلقيه رابطة الجاش اي ثابتة شديدة
القلب ويكون مع ذلك [illegible] والانتقال عنها [illegible] المراتب المستبعدة [illegible] الآثار
فقط بل يجمع الخواطر السانحة على الذهن فمنها ما لا يشتغل الذهن عنه ومنها ما يشتغل
عنها ويستحضرها بما يمكن ان يعود اليه بضرب من التحليل [illegible] **تنبيه**
فما كان من الاثر الذي هذه الكلام مضبوطاً في الذكر في حال يقظة او نوم ضبطاً مستقراً
كان الهاماً او وحياً صراحاً او حلماً لا يحتاج الى تأويل او تعبير وما كان قد بطل هو وبقيت
محاكياته وتواليه احتاج الى التعبير او التأويل وذلك يختلف بحسب الاشخاص والاوقات والعادات

٤-٢

والوحي الى تاويل والحلم الى تعبير **اقول** الصراح الخالص وانما يختلف التاويل
والتعبير بحسب الاشخاص والاوقات والعادات لان رجوع التحليل لا يعقل الى تناسب
حقيقي انما يكون عند مناسبة خفية او وهمية وذلك يختلف بالقياس الى كل شخص ويختلف ايضاً
بالقياس الى شخص واحد في وقتين او بحسب عادتين وباقي الفصل ظاهر وفيه قد تم
المقصود من الفصلين المتقدمين وتم الكلام في هذا المطلوب **اشارة** انه ولتستبين
بعض الطبائع ما قد يعرض هنا للحس حيرة وللخيال وقفة فيستعد القوة المتلقية للغيب
تلقياً صالحاً وقد يوجه الوهم الى الغرض بعينه فيختص بذلك فيتولد مثل ما يعرض من قوم
من الاتراك انهم اذا فزعوا الى كاهنهم في تقدمة معرفة فزع هو الى شد حثيث جداً
فلا يزال يلهث فيه حتى يكاد يغشى عليه ثم ينطق بما يخيل اليه والمستمعون يضبطون ما يلفظ
ضبطاً حتى يبنوا عليه تدبيراً ومثل ما يشغل بعض من يستنطق في هذا المعنى بتأمل شيء
شفاف مرعش للبصر برجرجته او مدهش اياه بشفيفه ومثل ما يشغل بتأمل لطخ من
سواد براق او بأشياء تترقرق او بأشياء تموج فان جميع ذلك مما يشغل الحس بضرب من
التحير ويحرك الخيال تحركاً محيراً كانه اجبار لا طبع وفي حيرتهما اهتبال فرصة الخلسة
المذكورة واكثر ما يؤثر هذا في طباع من هو بطباعه الى الدهش اقرب وبقبول الاحاديث
المخلطة اجدر كالبله من الصبيان وربما اعان على ذلك الاسهاب في الكلام المخلط والايهام
لمسيس الجن وكل ما فيه تحيير وتدهيش واذا اشتد توكل الوهم بذلك الطلب لم يلبث
ان يعرض ذلك الاتصال فتارة يكون لمحان الغيب ضرباً من ظن قوي وتارة يكون شبيهاً
بخطاب من جني او هتاف من غائب وتارة يكون مع تراءٍ من شيء للبصر مكافحة حتى
يشاهد صورة الغيب مشاهدة **اقول** تقعقع اي يصوت والشد الحثيث العدو
المسرع ولهث الكلب اذا اخرج لسانه من التعب او العطش وكذلك الرجل اذا اعيى
والدهش الرعشة والرعش الرعدة وارعشه اي ارعده والرجرجة الاضطراب والدهش التحير وادهشته
اي حيرته وترقرق اي تلألأ ولمع وتموج [illegible] اي يموج موجاً والاهتبال الغنيمة اي
اغتنامها والاسهاب الاكثار في الكلام والمسيس المس يقال للذي به مس من جنون ممسوس
والتوكل اظهار العجز والاعتماد على الغير وفلان يكافح الاعداء اي يباشرها بنفسه وامثال
الاشياء التي ذكرها مما يشغل بتأمله من يستنطق في تقدمة معرفة فالشيء الشفاف المرعش
للبصر برجرجته يكون كالبلور المضلع او الزجاجة المضلعة اذا اديرت حيال شعاع الشمس
او الشعلة اللهبة المتسعة والمدهش للبصر بشفيفه يكون كالبلور الصافي المستدير واللطخ
اللامع من سواد براق مثل لطخ ما طلي الابهام بالدهن والسواد المنبسط بالقدر حتى يحصل
اسود براقاً وتقابل به الشيء المضيء كالسراج فانه يحير الناظر اليه والاشياء التي تترقرق
مثل الزجاجة المملوءة ماء الموضوعة حيال الشمس او الشعلة والاشياء التي تموج
مثل الماء الذي يتموج في [illegible] او عند الحاح الريح او الدلح عليه او الغليان

اي توجه وفي الحديث
[illegible]
[illegible]
المعنى الذي ذكره الشارح
فهو مناسب [illegible]

التشديد وما يشبهه وباقي الكلام ظاهر والغرض من هذا الفصل ايراد الاستشهاد
للبيان المذكور فيما مضى من الفصول بما يجري مجرى الامور الطبيعية **تنبيه** اعلم
ان هذه الاشياء ليس سبيل القول فيها سبيل الشبهات انما هي ظنون امكانية صير
اليها من امور عقلية معلوم وان كان ذلك امرا مضى الا وكان ولكنها تجارب لما ثبتت
طلبت اسبابها ومن السعادات المتفقة لمحبي الاستبصار ان يعرض لهم هذه الاحوال
في انفسهم او يشاهدوها مرارا متوالية من غيرهم حتى يكون ذلك تجربة في اثبات امر
عجيب له كون وصحة وداعيا الى طلب سببه فاذا اتضح حصلت الفائدة به واطمأنت النفس
الى وجود تلك الاسباب وخضع الوهم فلم يعارض العقل فيما يرومه وهذا من ذلك
من اعظم الفوائد ومن اعظم المهمات ثم اني لو اقتصصت جزئيات هذا الباب فيما شاهدناه
وفيما حكاه من صدقناه لطال الكلام ومن لم يصدق الجملة هان عليه ان لا يصدق
ايضا التفصيل **اقول** يقال رنات القوم دباة اي رقبتهم وذلك اذا كنت لهم
طليعة فوق شرف وهذه استعارة لطيفة للعقل المطلع على الغيب بالقياس الى
ساير القوى وباقي الفصل ظاهر وهذا اخر كلام في كيفية الاخبار عن الغيب
تنبيه ولعلك قد يبلغك عن العارفين اخبار تكاد تاتي بقلب العادة فتبادر الى
التكذيب وذلك مثل ما يقال ان عارفا استسقى للناس فسقوا او استشفى لهم فشفوا
او دعا عليهم فخسف بهم وزلزلوا او هلكوا بوجه اخر او دعا لهم فصرف عنهم الوباء والموتان
والسيل والطوفان او خشع لبعضهم سبع او لم ينفر عنه طائر او مثل ذلك مما لا ياخذ في
طريق الممتنع الصريح فتوقف ولا تعجل فان لامثال هذه اسبابا في اسرار الطبيعة
وربما يتاتى لي ان اقتص بعضها عليك **اقول** لما فرغ عن بيان الايات
الثلث المشهورة التي تنسب الى العارفين وتصدر عنهم بالاولياء اراد ان ينبه على اسباب
ساير الافعال الموصوفة بخوارق العادة فذكرها في هذا الفصل وذكر اسبابها في الفصول
التي تليه وانما قال تكاد تاتي بقلب العادة ولم يقل تاتي بقلب العادة لان تلك الافعال
ليست عند من يقف على عللها الموجبة لها خارقة للعادة انما هي خارقة بالقياس الى من
لا يعرف تلك العلل والموتان بالضم على وزن الطوفان موت يقع في البهائم اما الموتان بالفتح
وزن الحيوان فهو ما يقابل الحيوان من المقتنيات وهو غير مناسب لهذا الموضع
تذكير وتنبيه اليس قد بان لك ان النفس الناطقة ليست علاقتها مع البدن
علاقة انطباع بل ضرب من العلائق اخر وعلمت ان هيئة العقد فيها وما يتبعه قد
تتادى الى بدنها مع مباينتها اياه بالجوهر حتى ان وهم الماشي على جذع معروض فوق
فضاء يفعل في ازلاقه ما لا يفعله منه والجذع على قرار ومع اوهام الانسان يتغير مزاجه ترهم
مزاج او دفعة او ابتداء امراض او افراق منها فلا تستبعد ان يكون لبعض النفوس ملكة
يتعدى تاثيرها بدنها ويكون لقوتها كانها نفس ما للعالم وكما تؤثر بكيفية مزاجية تكون
ثد

فان اثرت في الجذع ما تعدى بدنها الى ما يشاهد هذه الكيفيات لا سيما في جرم صار
اولى به لمناسبة تخصه مع بدنه لا سيما وقد علمت انه ليس كل مسخن بحار ولا كل
مبرد ببارد فلا تستنكرن ان يكون لبعض النفوس هذه القوة حتى تفعل في اجرام
اخرى تنفعل عنها انفعال بدنها ولا تستنكرن ان تتعدى عن قواها الخاصة الى قوى
نفوس اخرى تفعل فيها لا سيما اذا كانت قد شحذت ملكتها بقهر قواها البدنية
التي لها فتقهر شهوة او غضبا او خوفا من غيرها **اقول** الذي ذكره في هذا
الفصل شيئان احدهما ان النفس الناطقة ليست منطبعة في البدن انطباع قابلة
بل انما لا تعلق لها بالبدن غير تعلق التدبير والتصرف والاخران هيئة الاعتقادات
المتمكنة من النفس وما يتبعها كالظنون والتوهمات بل كالخوف والفرح قد
تتادى الى بدنها مع مباينة النفس بالجوهر للبدن والمباين لعلها للتمكن من الكيفيات
المناسبة وما يؤكد ذلك امثال احدها ان توهم الماشي على جذع يزلقه اذا
كان الجذع فوق فضاء ولا يزلقه اذا كان على قرار من الارض والثاني ان توهم
الانسان قد يغير مزاجه اما الى التلذذ او الغضب فينبسط روحه وينقبض ويحمر
لونه ويصفر وقد يبلغ هذا التغيير حدا اما يجعل البدن الصحيح بسببه في مرض
ما او يجعل البدن المريض بسببه في افراق اي برء وانتعاش يقال افرق
المريض من مرضه افراقا اي اقبل واما النتيجة فهو ان نعلم من هذا انه ليس
ببعيد ان يكون لبعض النفوس ملكة يتجاوز تاثيرها عن بدنها الى ساير الاجسام
ويكون تلك النفس لفرط قوتها كانها نفس مدبرة لاكثر اجسام العالم وكما تؤثر
في بدنها بكيفية مزاجية مع مباينة الذات لها كذلك ايضا تؤثر في اجسام العالم
بمبادي جميع ما شذكره في الفصل المتقدم اعني يحدث فيها في تلك الاجسام كيفيات
هي مبادي تلك الافعال خصوصا في جسم صار اولى به لمناسبة تخصه مع بدنه كملاقاته
اياه او اشتماله عليه فان توهم متوهم ان صدور مثل هذه الافعال لا يكون ان يصدر
عن النفس الناطقة لعلمنا بان العلم لا يقتضي شيئا لا يكون حصوله فيه اولى ولو
كان بالالة فيمنع ان يشك انه ليس كل مسخن بحار فان الشعاع مسخن وليس بحار
ولا كل مبرد ببارد فان صورة الماء مبردة وليست باردة انما البارد مادته القابلة
لتاثيرها فاذن لا يستنكر وجود نفس يكون لها هذه القوة حتى تفعل في اجرام
غير بدنها فعلها في بدنها وتعلق بالبدن غير بدنها فتؤثر في قواها بتاثيرها في
قوى بدنها خصوصا اذا شحذت ملكتها بقهر قواها البدنية اي حدث بها ل
شحذت السكين اي حددته والمراد انها اذا حصلت لها ملكة تقدر بها على قهر
قوى بدنها كالشهوة والغضب وغيرهما فسهولة تقدر بحسب تلك الملكة على
قهر مثل هذه القوى من بدن غيرها **قال** الفاضل الشارح هذا

الاستدلال لا تعين المقصود لان الحكم بكون الوهم موثرا في البدن لا يوجب
الحكم بان يكون للنفس التي هي اشرف بالنسبة اليه اعظم من تاثير الوهم وايضا الانفعالات
التي لاجلها يختلف حال المزاج كالغضب والفرح جسمانية فالاستدلال بكون العوارض
الجسمانية موجبة لتغيرات ما على تجويز ان يكون للنفس مع تعلقها بالبدن هذه الافعال
الغريبة اولى من الاستدلال بذلك على تجويز ان يكون للنفس مع هذه القوة ما ذكر في الفعل
الاستدلال بالنفس والانكار بمجرده [illegible] ان كان المقصود ازالة الاستبعاد فقط كان
الحاصل انه لا دليل عندنا على صحة هذا المطلوب ولا على امتناعه وهذا القدر يغني عن
التطويل **واقول** هذا مبني على ظنه بالشيخ انه يقول النفس لا تدرك
الجزئيات اصلا وقد مر الكلام فيه لكن لما كان عند الشيخ ان الوهم والتخيل
والغضب والفرح ادراكات وهيئات تحدث في النفس بواسطة الالات البدنية كان
هذا الاعتراض ساقطا وايضا هذا الفاضل قد نسي في هذا الموضع قول الشيخ
ان هذه الامور ليست ظنونا امكانية ادت اليها امور عقلية انما هي تجارب لما
ثبتت طلبت اسبابها [illegible] لم يجوز الاكتفاء بما جعل في بيان الدعوى المذكور
اشارة هذه القوة ربما كانت للنفس بحسب المزاج الاصلي لما يفيده من هيئة
نفسانية تصير للنفس الشخصية شخصها وقد تحصل لمزاج يحصل وقد تحصل
بضرب من الكسب يجعل النفس كالمجردة لشدة الذكاء كما تحصل لاولياء الله
الابرار **اقول** لما بين وجود قوة لبعض النفوس الانسانية اعني القوة
التي هي مبدأ الافعال الغريبة المذكورة وجب اسنادها الى علة تخص بذلك
البعض من النفوس فذكر الشيخ ان تلك العلة يجوز ان تكون عند ما يخص بذلك
البعض من النوع ويجوز ان تكون امرا عارضا اما حاصلا بالكسب او لا بالكسب قال
الاقسام هذه لا غير وتقرير كلامه ان مثل هذه القوة ربما كانت للنفس بحسب المزاج
الاصلي منسوبة الى الهيئة النفسانية المستفادة من ذلك المزاج التي هي بعينها التشخص
الذي تصير النفس معه نفسا شخصية وربما تحصل لمزاج طار وربما تحصل بالكسب
كما للاولياء والفاضل الشارح ذكر ان الشيخ انما احتاج الى اثبات علة بعينها
الحقيقة حينئذ تكون النفوس البشرية متساوية في النوع مع انه لم يذكر في شيء
من كتبه على ذلك حجة فضلا عن حجة والجواب ان وقوع النفوس البشرية تحت
حد نوعي واحد كاف في الدلالة على تساويها في النوع وذلك مع وضوحه قد
ذكره الشيخ في مواضع عدة من كتبه **اشارة** فالذي يقع له هذا في جبلة
النفس ثم يكون خيرا رشيدا مزكيا لنفسه فهو ذو معجزة من الانبياء او كرامة
من الاولياء ويزيده تزكيته لنفسه في هذا المعنى زيادة على مقتضى جبلته فيبلغ
المبلغ الاقصى والذي يقع له هذا ثم يكون شريرا ويستعمله في الشر فهو الساحر

الخبيث وقد يكسر قوة نفسه من غلوائه في هذا المعنى فلا يلحق شأو الازكياء
منه **اقول** الغلواء الغلو والشأو الغاية والامد والمعنى ظاهر
وهو دال على ان الجبلة والكسب لا يجتمعان الا في جانب الخير فلذلك كان ذلك
الجانب ابعد من الوسط من الجانب الذي يقابله **اشارة** الاصابة بالعين
تكاد ان تكون من هذا القبيل والمبدأ فيها حال نفسانية معجبة تؤثر نهكا
في المتعجب منه بخاصيتها وانما يستبعد هذا من يفرض ان يكون المؤثر في الاجسام
ملاقيا او مرسل جزء او مرسل كيفية في واسطة ومن تامل ما اصلناه
استسقط هذا الشرط عن درجة الاعتبار **اقول** النهك النقصان
من المرض وما يشبهه يقال نهكه فلان اي دنف مرضي ونهكته الحمى اي
اضنته ومن يفرض اي يوجب وانما قال ان الاصابة بالعين تكاد ان تكون
من هذا القبيل ولم يجزم بكونه من هذا القبيل لانها لما لم يجزم بوجودها بل
هي وامثالها من الامور الظنية والملاقي من الاجسام بالملاقاة كتسخين النار
القدر مثلا ومنه جذب المغناطيس الحديد وما يرسل الجزء كتبريد الارض والماء
ما يعلو منها من الهواء والمعاد للكيفية في الواسطة كتسخين النار الماء الذي
في القدر بل كانارة الشمس سطح الارض على مقتضى الراي العامي **تنبيه**
ان الامور الغريبة تنبعث في عالم الطبيعة من مبادئ ثلثة احدها الهيئة النفسانية
المذكورة وثانيها خواص الاجسام العنصرية مثل جذب المغناطيس الحديد
بقوة تخصه وثالثها قوى سماوية بينها وبين امزجة اجسام ارضية مخصوصة
بهيئات وضعية او بينها وبين قوى نفوس ارضية مخصوصة باحوال
فلكية او انفعالية مناسبة تستتبع حدوث اثار غريبة والسحر من قبيل القسم
الاول بل المعجزات والكرامات والنيرنجات من قبيل القسم الثاني والطلسمات
من قبيل القسم الثالث **اقول** لما فرغ من ذكر السبب لجميع الافعال
الغريبة المنسوبة الى الاشخاص الانسانية حاول ان يبين السبب لسائر الامور
الغريبة الحادثة في هذا العالم فجعلها بحسب اسبابها محصورة في ثلثة اقسام فقسم يكون
مبدؤه النفوس على ما مر وقسم يكون مبدؤه الاجسام السفلية وقسم يكون
مبدؤه الاجرام السماوية ومن وجدها لا يكون سببا لحادث ارضي ما لم ينضم اليها
قابل مستعد ارضي ومعاني الكتاب ظاهرة والفاضل الشارح جعل القسم المنسوب
الى الاجسام العنصرية باسرها نيرنجات وعد جذب المغناطيس الحديد
في جملتها وذلك مخالف للعرف ولكلام الشيخ لانه نسب النيرنجات وجذب
المغناطيس معا الى ذلك القسم ولم يذكر ان جميع القسم نيرنجات وكذلك في الطلسمات
نصيحة اياك ان يكون تكيسك وتبرؤك عن العامة هو ان تنبري منكرا

لكل شي فان تلك طيش وتمجن وليس الخرق في تلك بيكل مالم يتبين لك بعد حليته
دون الخرق في حصد يعكل بما لم تقع من تلك بينته بل علمك الاقتحام بجهل الحق
وان ازجك استكار وما يؤهاه سحكل ما لم تتبرهن لسهل لك فاعلا الصواب لك ان
تسرح امثال ذلك الى بقعة الامكان مالم يرد دلك عنها قاطع البرهان واعلم ان في الطبيعه
عجايب وللقوى العاليه العاليه والقوى السافله المنفعله اجتماعات على غرايب
اقول انبزعى لذاي اعترض لرد اقبل قبله والطيش الترق والخفه
والخرق ما يقابل الرفق وسرحنا المناخيه اى اغفلتها واهملتها وزاد اى طرد
والغرض من هذه النصيحة النهي عن مذاهب المتفلسفه الذين جعلوا انكار ما لا يحيطون
بعلمه حكمة وفلسفه والتنبيه على ان انكار اصطرفنا المكلف من عنج نفس الى الحق
اقرب من الاقرار وحظرها الاحق من حفظه بل الواجب في مثل هذا المقام التوقف
ثم حتم الفصل بان وجود العجايب في عالم الطبيعه ليس بمحال وصدور الغرايب
عن الفاعلات العلويه والقابلات السفليه ليس بغريب خاتمه ووصية
ايها الاخ اني قد محضت لك في هذه الاشارات عن زبدة الحق والقمتك فقي
الحكم من لطايف الكلم فصنه عن المبتذلين والجاهلين ومن لم يرزق الفطنه
الوقادة والدربة والعاده وكان صغاه مع الغاغة او كان من ملحدي هؤلاء
المتفلسفه ومن هميجهم فان وجدت من تثق بنقاء سريرته واستقامة سيرته
وبتوقفه عما يتسرع اليه الوسواس وبنظره الى الحق بعين الرضا والصدق فاته
ما يسالك منه مدرجا مجزا مفرقا تستفرس مما سلف لما تستقبله وعاهده
بالله وبايمان لا مخارج لها ليجري فيما يوتيه مجراك متاسيا بك فان اذعت هذا
العلم واضعته فالله بيني وبينك وكفى بالله وكيلا اقول نقال محضت اللبن
اذا اخذت زبده والزبد زبدة اللبن والزبدة الخالص منه والقفي والقفية الشي الذي يوثر
به الضيف وابتدال الثوب امتهانه وترك صيانته والوقاده المشتعله صبرا عم
والدربه العاده والجرأة على الحرب وكل امر وصغاه ميله والغاغه من الناس
الكثير المختلطون والحد في الدين الحاد عنه وعدل والهمج جمع همجه وهو ذباب صغير
يسقط على وجوه الغنم والحمير واعينها ويقال للرعاع من الناس الحمقى انما هم
همج وتوقف تثبت والتسرع فيها ويتسرع اى يتبادر والوسوسة حديث النفس والاسم
منها الوسواس ومدرجا اى كذا اى ادناه منه على التدريج واستفرس طلب
الفراسه واسلف اى اعطيت مما تقدم وتاسى به اى يقتدي به واذاع الخبر اى
افشاه واعلم ان العلماء اذا اشتهوا عليهم بالعناس الى المعارف الحقيقية والعلوم
اليقينية كانوا اما معتقدين لها واما معتقدين لاضدادها واما خالين عنهما
غير معتقدين لاضدادها وكل واحد من المعتقدين لها ولاضدادها اما ان يكون جازما

٢-٧

او مقلدين فهذه خمس فرق والمعتقدون للحقائق الجازمون بها عن برهان الى اهل
وطالبين والطالبون الى طالبين تعرفون حدودها وطالبين لا يعرفون حدودها والمطلقين
مستغنون عن التعلم مستحقون مناسبت عن مولى الشيخ لفرع هذا الفصل بصيانتها
عن خمس فرق منهم او لهم الطالبون الذين لا يعرفون حدودها وهم المبتدلون والثاني
المعتقدون لاضدادها وهم الجاهلون والثالث الخالون عن الطرفين وهم الذين
لم يرزقوا الفطنة الوقادة والدربه والعاده والرابع المقلدون لاضدادها وهم
الذين صغاهم مع الغاغه والخامس المعلدون لها وهم ملحدو هؤلاء المتفلسفه
وهمجهم واما الفرقة الخاليه وهم الطالبون الذين يعرفون حدودها فقد اوصى
اتباعهم باربعة اشياء ثنان راجعان اليهم في انفسهم احدها الى عقولهم النظريه
وهو الوثوق بنقاء سريرتهم والثاني الى عقولهم العمليه وهو الوثوق باستقامة
سيرتهم واثنان راجعان اليهم بالقياس الى غيرهم احدهما بالقياس الى الطرف
المناقض للحق وهو تحرزهم عن شال ما اقدام ويتق معهم عما يتسرع اليه الوسواس
وثانيهما بالقياس الى الطرف الحق وهو نظرهم الى الحق بعين الرضا والصدق
ثم امر بعد وجود هذه الشرايط بالاحتياط البالغ في الاداء وسما حسب ما ذكره ختم
به وصيته وهو لاء فصول الكتاب هذا ما تيسر لي من حل مشكلات كتاب
الاشارات والتنبيهات مع قلة البضاعة وقصور الباع في هذه الصناعه وتعذر
الحال وتراكم الاشتغال والتزام الشرط المذكور مفتتح الاقوال وانا الفقير
نصير الدين ... كل عذر ان يصلح ما يعثر عليه من الخلل والفساد بعد ان سلك فيه بعين
الرضا وتجنب طريق العناد والله ولي السداد والرشاد منه المبدا واليه المعاد
تعسنا الله وصلى والصلوة والسلم
على سيد محمد خير خلقه وعلى اله الى الصحبه
وقع الفراغ من تسويده ...
... انتهى ...

صورة ما وجد بخط المولى المحقق سلطان المتكلمين [illegible]

في نسخة المولى العلامة برهان المتكلمين [illegible]

[illegible] الفاضل [illegible] الكامل [illegible] برهان المتكلمين عبد الله [illegible]

[illegible] المحقق شمس الملة والدين محمد [illegible] البخاري ادام الله فضله [illegible] هذا

على هذا الكتاب [illegible] وتحقيق واتقان [illegible] قواعد الحكمة [illegible] المقاصد

المطالب [illegible] من الدقائق المكنونة الموقوفة على الوقوف [illegible] الموضحة

في هذا [illegible] ولا يكثر الاحصاء لها ولا [illegible] فالله اسال ان

[illegible] على [illegible] الصالح الذي هو [illegible]

[illegible] العقل [illegible] حرره احوج خلق الله الى الله

محمود بن مسعود بن مصلح [illegible] الشيرازي رحمه الله الحسنى

و[illegible] ربيع الاولى من [illegible] سنة سبعمائة و

الحمد لله [illegible] والصلوة والسلام على محمد وآله

[illegible]

المبدع موجود [illegible] وهو العقول العشرة والنفوس [illegible] الحكمة

[illegible] والكلمات [illegible] والتحديث [illegible]

[illegible]